

المعالم بفؤاد سليم

للامام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازني
536 هـ - 1141 م

الجزء الثاني

تقديم وتحقيق
فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر



المعالم
بفوائد مشتم

2

المعالم بفوائد مسلم

للامام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري
536 هـ - 1141 م

الجزء الثاني

تقديم وتحقيق
فضيلة الشيخ محمد الساذلي النيفر



C جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الوطنية
للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة - تونس

وهذه الطبعة بإذن خاص منها وعقد مع المحقق

الطبعة الأولى 1988
الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة) 1992

دار الغرب الإسلامي
ص.ب: 113/5787
بيروت-لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ

5 - كتاب الزكاة

371 - فيه حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ صَدَقَةٌ » الحديث (ص 673) .

قال الشيخ - وفقه الله - : أصل الزكاة في اللغة النماء . فإن قيل : كيف يستقيم هذا الاشتقاق ومعلوم انتقاص المال بالإنفاق ؟ قيل : وإن كان نقصاً في الحال ، فقد يفيد النمو في المال ، ويزيد في صلاح الأموال . وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة وأن المواساة إنما تكون فيما له بال من الأموال فلهذا حَدَّ النَّصَبِ كأنه لم ير فيما دونها محملاً لذلك ثم وضعها في الأموال النامية : العين ، والحرث ، والماشية . فمن ذلك ما ينمي بنفسه كالماشية والحرث . ومنها ما ينمي بتغيير عينه وتقليبه كالعين .

والإجماع على تعلق الزكاة بأعيان هذه المسميات .
وأما تعلق الزكاة بما سواها من العروض ففيه للفقهاء ثلاثة أقوال : فأبو حنيفة يوجبها على الإطلاق ، وداود يسقطها ، ومالك يوجبها على المدير على شروط معلومة من مذهبه .
يحتج لأبي حنيفة بعموم قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ ⁽¹⁾ ولداود بقوله عليه السلام : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » . وفهم ها هنا أن ذلك لأجل كون ذلك خارجاً عن تلك الأموال لا لأجل أنه مقتنى ، فأما مالك فيحمل عموم الآية على ما كان للتجارة والحديث على ما كان للقنية .

وحدود الشرع في نصاب كل جنس بقدر ما يحتمل المواساة فيه .
فأما العين فقد حَدَّ في نصاب الفضة منه خمس أواقي ⁽²⁾ . وذكر ذلك في الحديث دون الذهب لأن غالب تصرفهم كان بها . وأما نصاب الذهب فهو عشرون ديناراً ، والمعول في

(1) (103) التوبة .

(2) كذا في جميع الأصول ، وهو أحد جمعي الأوقية فإنها تجمع على أواقي كما هنا وأواقي .

تحديده على الإجماع ، وقد حكي فيه خلاف شاذ . وورد أيضاً فيه حديث عن النبي ﷺ .
وأما الحرث والماشية فنُصِبَهُمَا معلومة .

فإن نقص نصاب العين ولم يجر بجواز الوازنة لم تجب الزكاة فيه ، وإن نقص يسيراً
وجرى مجرى الوازنة وجبت الزكاة فيه ؛ وإن كثر النقص وجرى مجرى الوازنة ففي وجوب
الزكاة فيه قولان ، فمن اتبع مقتضى اللفظ والتحديد أسقطها ، ومن اتبع المقصود الذي هو
الانتفاع بها كالانتفاع بالوازنة أوجب الزكاة . فإن زاد على هذه النُصْبِ شيء فهل يكون فيه
شيء أم لا ؟

أما ما زاد على النصاب في الإبل والغنم فغير مخصوص بزيادة من أجله من غير
خلاف .

وأما ما زاد على النصاب في الورق ففيه خلاف : أبو حنيفة جعله كالماشية ، ومالك
جعله كالحب .

وأما ما دون النصاب في الحب فأبو حنيفة يوجب فيه الزكاة ، ونحن نخالف . ويحتج
لأبي حنيفة بقوله عليه السلام : « فيما سَقَتِ السماءُ العُشْرَ » ويحتج عليه بالأحاديث التي
فيها التقييد بالنُصْبِ . والمطلق يُرَدُّ إلى المقيّد إذا كان في معنى واحد بلا خلاف . وله أيضاً
عموم قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾⁽³⁾ . ولنا في مقابلة العموم حديث
الأوسق . وفي تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد خلاف بين الأصوليين . قال بعض
العلماء : في حديث الأوسق إشارة إلى أن لا زكاة في الخضر إذ ليست مما يكال .

وقال بعضهم أيضاً : إنه ظهر من حسن ترتيب الشريعة التدرّج في المأخوذ من المال
الذي يزكى بالجزء على حسب التعب فيه ؛ فأعلى ما يؤخذ الخمس مما وجد من مال
الجاهلية ولا تعب في ذلك . ثم ما فيه التعب من طرف واحد يؤخذ فيه نصف الخمس ،
وهو العشر فيما سَقَتِ السماءُ والعيون ، وفيما سُقِيَ بالنضح فكان فيه التعب في الطرفين
يؤخذ فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر ، وما فيه التعب في جميع الحول كالعين يؤخذ
فيه ثمن ذلك وهو ربع العشر ، فالمأخوذ إذاً الخمس ، ونصفه ، وربعه ، وثمانه .

وأما الوسق فهو ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ ، وهو خمسة أرتال وثلث . والوسق
على هذا الحساب مائة وستون مناً . قال شمر : كل شيء حَمَلْتَهُ فقد وسقته . يقال : ما
أفعل كذا ما وسقت عَيْنُ الماءِ ، أي حملته . وقال غيره : الوسق ضَمُّكَ الشيء إلى الشيء
بعضه إلى بعض . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾⁽⁴⁾ ، أي جمع وضم . ويقال
للذي يجمع الإبل فيطردها : واسق : ولالإبل نفسها : وسيقة ، وطاردها يجمعها لئلا تنتشر

(3) (267) البقرة .

(4) (17) الانشقاق .

عليه ، وقد وسقته فاستوسقت ، أي اجتمعت وانضمت . ومنه قول الله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ إِذَا اتَّسَقَ ﴾⁽⁵⁾ ، أي اجتمع ضوءه في الليالي البيض .

وأما الذود فقال أبو عبيد : هو ما بين الثنتين إلى التسع من الإناث دون الذكور .
قال الشيخ : وقال غيره : قد يكون الذود واحداً فقوله ﷺ : « ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » كأنه قال : ليس فيما دون خمس من الإبل .
وأما الأواقي فهي بتشديد الياء وتخفيفها . قال ابن السكيت وغيره : الأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء وجمعها أواقي وأواق .
372 — وأما الورق (ص 675) .

فإن الهروي قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ ﴾⁽⁶⁾ . إن الورق والورق والورقة : الدراهم خاصة . قال غيره : الرقة بتخفيف القاف . ومنه الحديث : « في الرقة رُبْعُ العُشْرِ » وفي حديث آخر : « عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ » . قال أبو بكر : جمعها رقات ورقون . ومنه قولهم : وَجَدَانُ الرَّقِيقِ⁽⁷⁾ يغطي أفن الأفين . يقول : الْغِنَى يغطي عيب المعيب ونقصانه ، وغناه وقاية لحمقه ، قال الهروي : ورجل وارق : كثير الورق . وأما الورق فالمال كله .

قال الشيخ : وكما فهم عن الشريعة معنى تحديد النصاب فهم أيضاً أن ضرب الحول في العين والماشية عدل بين أرباب الأموال والمساكين ، لأنه أمد الغالب حصول النماء فيه ولا يجحف بالمساكين الصبر إليه . ولهذا المعنى لم يكن في الثمر والحب حول لأن الغرض المقصود منه النماء والنماء يحصل عند حصوله .

ولهذه المعاني المفهومة حصل من العلماء الاتفاق على أن الزكاة لا تجب على الإطلاق بل يتوقف وجوبها على شروط معتبرة بحال المالك والمملوك .

فإن كان المالك صبيّاً فالزكاة عندنا واجبة في ماله . وأبو حنيفة لا يوجب في مال الصبي زكاة . وحجتنا قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾⁽⁸⁾ فعم ، وقوله ﷺ : « أمرت أن آخذها من أغنيائكم » . وغير ذلك من العمومات . وتناقض أبو حنيفة بإيجابه الأخذ من مال الصبي في الحرث . ويحتج هو بقول الله تعالى : ﴿ تَطَهَّرُهُمْ وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾⁽⁹⁾ والصبي غير مأثوم فلا يحتاج إلى تطهير . ويحتج أيضاً بأن الصبي غير مكلف فلا يتوجه الخطاب عليه . قلنا : الخطاب عندنا متوجه إلى مَنْ يَلِي مال الصبي بأن يخرج منه لا أن الصبي هو المخاطب به .

(5) (18) الانشقاق .

(7) في (ج) « الرقيق » .

(6) (19) الكهف .

(8) (103) التوبة .

وجه الخلاف بيننا وبينه من جهة المعنى أن هذا فرع بين أصليين :

أحدهما : نفقة الوالدين وهي واجبة في ماله باتفاق .

والثاني : الجزية فإنها ساقطة عن الصغير الذمي باتفاق ، فيرد ذلك أبو حنيفة إلى الجزية من جهة أنها شبيهة بما يؤخذ من الزكاة ، ونرده نحن إلى نفقة الوالدين . والشبه بينهما أنهما جميعاً من باب المواساة ، فرد المواساة إلى المواساة أولى من ردها إلى ما هو علم على الذلة والصغار ، وهي تطهير وتزكية للأموال . وينقض عليه ردّه إلى ذلك الاتفاق منا ومنه على وجوب الزكاة على النساء وسقوط الجزية عنهن . وهذا دليل على أنهما ليسا بأصل واحد .

373 - قوله ﷺ : « وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً قد احتبس أدراعه وأعتاده » . وفيه أنه قال : « وأما العباس فهي علي ومثلها معها » . وفي غير هذا الكتاب « فهي عليه » ، وفي رواية أخرى « فهي صدقة عليه ومثلها » وفي رواية أخرى « هي له ومثلها » (677) .

قال الشيخ - وفقه الله - : قوله : « احتبس » فيه دلالة على جواز تحبيس العروض خلافاً لمن منعه . وفيه أيضاً إشارة إلى ثبوت التحبيس مع كون الشيء المحبس يعود إلى محبسه . وهذا على تأويل من رأى أن المال الذي في يديه ظن الساعي أنه ملكه وهو محبس . وقد تؤول الحديث على أن معنى قوله : « تظلمون خالداً » أي أنه بصفة من لا يليق به منع الزكاة لأنه إذا حبس ماله تطوعاً فأحرى أن لا يمنع الواجب .

وأما قوله عليه السلام في العباس - رضي الله عنه - : « هي علي ومثلها » يحتمل أن يريد أني أؤيدها عنه . يدل عليه قوله ﷺ في عقيب ذلك : « إن العم صنو الأب » . وقيل : معنى قوله : « علي » أي له زكاة عامين قدامها . وهذا التأويل إنما يصح على قول من يرى جواز تقديم الزكاة قبل حولها . وأما رواية « هي له » فيقرب معناها من رواية « علي » . وأما رواية « هي عليه ومثلها » فيحتمل أن يكون أخرها ﷺ عنه إلى عام آخر تخفيفاً ونظراً . ولإمام تأخير ذلك إذا أداه الاجتهاد إليه .

وأما رواية « صدقة عليه » فبعيدة لأن العباس من الأقارب الذين لا تحل لهم الصدقة ، إلا أن يقال : لعل ذلك من قبل تحريم الصدقة على النبي ﷺ ، أو رأى عليه السلام إسقاط الزكاة عنه عامين لوجه رآه . وقيل في الرواية المتقدمة التي قال فيها : « هي له » أنها بمعنى (عليه) قال الله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ ⁽¹⁰⁾ اللُّعْنَةُ ﴾ ، أي عليهم . وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ

(10) (52) غافر . وما أثبتناه في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ ﴾ هو ما في (د) ولي بقية النسخ (فلهم) بالفاء وهو مخالف للتلاوة .

فَلَهَا ﴿١١﴾ أي فعلية .

وأما قوله : « احتبس أعتاده » فإن الهروي وغيره قال : العتاد هو ما أعده الرجل من السلاح والدواب والآلة للحرب ويجمع أيضاً أعتدة^(١٢) .

وأما قوله في رواية أخرى : « احتبس أذراعه وعقاره » فإن الهروي قال في الحديث الذي فيه : « فردّ النبي ﷺ ذَرَارِيَهُمْ وعقار بيوتهم » . قال الأزهري : أراد متاع بيوتهم والأدوات والأواني (قال الحربي : أراد أراضيهم)^(١٣) . وقال ابن الأعرابي : عقار البيت ونَصْدُهُ : متاعه الذي لا يتنزل إلا في الأعياد ، ويبت حسن العقار ، أي حسن المتاع ، وعقار كل شيء خيابه ، والعقر والعقار : الأصل ، ولفلان عقار ، أي أصل ، ومنه الحديث : « من باع داراً أو عقاراً » . والعقار : الأرضون .

وأما قوله ﷺ : « فَإِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُؤُ أَبِيهِ » أراد أن أصله وأصل أبيه واحد . وقال ابن الأعرابي : الصنو : المثل ، أراد مثل أبيه . وقيل في قول الله تعالى : ﴿ صِنُؤَانٍ وَغَيْرِ صِنُؤَانٍ ﴾^(١٤) : إن معنى الصنوان أن يكون الأصل واحداً . وفيه التخلتان والثلاث والأربع . والصنوان جمع صنو ويجمع أصناء مثل اسم وأسماء ، فإذا أردت الجمع المكسر قلت : الصنني والصنني .

[زكاة الفطر]

374 — قول ابن عمر : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ »

الحديث (ص 677) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في زكاة الفطر : هل هي واجبة أم لا ؟ فاحتج من قال بالوجوب بدخولها في عموم قوله تعالى : ﴿ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١٥) . واحتج أيضاً بقوله : « فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ » . وقد قيل : إن « فَرَضَ » ها هنا بمعنى قَدَّرَ لا بمعنى أوجب . وأصل الفرض الحزّ والقطع ، يقال : فرضت شراكي إذا حزته وقطعت فيه خيطاً ، وفرض الحاكم نفقة المرأة إذا قطع ، وفرضت القرآن قطعت بالقراءة منه جزءاً ، فإن كان الفرض غالباً استعماله في الوجوب كان حجة لمن يقول بالإيجاب .

(١١) (٧) الإسراء .

(١٢) جاء بهامش (أ) إشارة قبل « أعتدة » إلى أن اعتدأ من جموع المتاد فيجمع على اعتد واعتدة .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(١٤) (٤) الرعد .

(١٥) (٤٣) البقرة .

وهل من شرط وجوب زكاة الفطر ملك النصاب أم لا ؟
عند المخالف أن من شرط وجوبها ملك النصاب ، ومالك لا يشترط ذلك . فمن أخذ
بعموم قوله : « فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ » على إطلاقه أوجبها على من لا نصاب له ، ومن أخذ
بقوله ﷺ : « أُبْرِتُ أَنْ آخِذَهَا مِنْ أَغْنِيَاكُمْ » اشترط النصاب لكون من لا يملكه ليس
بغني .

وأما زمن وجوبها فاختلف فيه عندنا فقليل : بغروب الشمس من آخر رمضان . وقيل :
بطلوع الفجر من يوم الفطر . وقد قيل : ينبغي الخلاف على ما وقع في هذا الحديث من
قوله : « فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ » هل المراد ههنا الفطر المعتاد في سائر الشهر
فيكون الوجوب من الغروب ؟ أو أراد الفطر الطارئ بعد ذلك الذي هو بطلوع الفجر من
شوال فيكون الوجوب من حينئذ .

وفي قوله : « الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ » تنبيه على قول من يرى أنها لا تجب إلا على من
صام ولو يوماً من رمضان .

قال الشيخ : وكان سالك هذه الطريقة رأى أن العبادات التي تطول ويشق التحرز فيها
من أمور توقع فيها وصما جعل الشرع فيها كفارة من المال عوضاً عن التقصير ، كالهدايا في
الحج لمن أدخل فيه نقصاً يكفره بالهدي . وكذلك الفطرة كفارة لما يكون في الصوم . وقد
وقع في بعض أحاديثها أنه قال : « تطهيراً من اللغو والرفث » .
واختلف الناس أيضاً في إخراجها عن الصبي (إذ لا إثم عليه)⁽¹⁶⁾ . فمن قال : لا
تجب عليه جنح إلى الطريقة التي ذكرنا وأن علتها التطهير وهو لا إثم عليه .

وحججنا على من لم يوجبها في مال الصبي ما وقع في بعض الأحاديث من قوله ﷺ :
« عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ » . وكأنه وإن كان وجه التعبد بها التطهير من الآثام فإن
التعليل للغالب وإن وجد في بعض الأحاديث ما ليس فيه تلك العلة كما أن القصر في السفر
للمشقة وإن وجد من لا يشق عليه ذلك فإنه لا يخرج من جملة من أُرِخَصَ له .

375 - وأما قوله ﷺ : « عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ » (ص 677) .

فإن داود أخذ بذلك وقال : تجب على العبد كما اقتضاه اللفظ ، ولكن على السيد أن
يتركه قرب الفطر يكتسب ذلك القدر ولا يكون له منعه من ذلك تلك المدة التي يكتسب فيها
كما لا يمنعه من صلاة الفرض .

ومذهبنا : أنها لا تجب على العبد ، وهو بمنزلة الفقير ، إذ السيد قادر على انتزاع

(16) ما بين القوسين ساقط من (أ) و (د) .

ماله . ومحمل الحديث عندنا على أن (على) بمعنى (عن) ، أي يخرجها السيد عن عبده .

وأما القدر المخرج في زكاة الفطر من غير البرّ مما يجرى فيها فإنه صاع . واختلف إذا كان بُراً ، فعندنا أنه لا يخرج منه أقل من صاع . وقال أبو حنيفة : يجرّئه نصف صاع . ويحتج بما وقع في بعض الأحاديث من ذلك .

وأما الحديث الذي فيه : « كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » الحديث (ص 678) ، فقد رُوي على طريقتين :

فأما التي فيها « أو صاعاً » فليس له تعلق فيها بل ظاهرها حجة عليه لأن الطعام الذي أفرده باسم الطعام نوع زائد على بقية الأنواع المذكورة في الحديث . وقد قيل : إن العرف عندهم في إطلاق اسم الطعام أن المراد به البرّ .

وأما الرواية التي ليس فيها (أو) وإنما فيها « صاعاً من طعام صاعاً من شعير » فقد يصح لهم أن يقولوا : إنما عدد بعد لفظ الطعام بدل منه .

ومن حجتنا أيضاً أنه ﷺ ذكر أشياء من الأطعمة تختلف قيمها وسأوى بين ما يخرج منها فوجب أن لا ينقص من إخراج البر من الصاع وإن كانت قيمته أكثر من قيمة غيره . 376 - قوله ﷺ : « بَطَحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ » (ص 680) .

أي ألقى على وجهه . والقاع المستوى الواسع في وطاء من الأرض يعلوه ماء السماء فيُمسكه ويستوي نباته . ذكره الهروي في قوله تعالى : ﴿ قَاعًا صَفْصَفًا ﴾⁽¹⁷⁾ وجمعه : قيعه وقيعان مثل جار وجيرة وجيران .

والقرقر المستوي من الأرض أيضاً المتسع . قال الثعالبي : إذا كانت الأرض مستوية مع الاتساع فهو الخبت والجدد والصّحصح ثم القاع والقرقر ثم الصفصف ، وذكر غير ذلك والجلحاء التي لا قرن لها ، وفي حديث كعب : « ولأدعئك جلحاء » ، أي لا حصن عليك ، والحصون تشبه بالقرون ، ولذلك قيل لها الصياصي⁽¹⁸⁾ فإذا ذهبت الحصون جلحت القرى فصارت بمنزلة البقر التي لا قرون لها . والعقضاء : الملتوية القرنين . ورجل عَقِصٌ : فيه التواء وصعوبة أخلاق . والعضباء : وهي التي انكسر قرننها الداخل وهو المُشاش . وقد يكون العضب في الأذن أيضاً . والعضباء اسم ناقة النبي ﷺ ، ولم تسم كذلك من أجل شيء بها . والمعسوب : الزّمين الذي لا حراك به ، والأعضب من اللّقاب الزحاف هو ذهاب إحدى حركتي الوند منه وذلك في الوافر خاصة ، كما سُمي الثور الذي ذهب أحد قرنيه

(17) (106) طه .

(18) في (ب) و (د) « صياص » وفي (ج) « صياصي » .

أعضب . أنشد الخليل شاهداً في ذلك :

[الوافر]

إِذَا نَزَلَ الشِّتَاءُ بِدَارِ قَوْمٍ⁽¹⁹⁾ تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ
وهو⁽²⁰⁾ الأعضب يسمى في غير الوافر أخرم فإذا كان في الطويل سمي أثلم ، وليس
هذا موضع شرحه .

377 - قوله ﷺ : « الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ » الحديث (ص 682) .

قال الشيخ - وفقه الله - : تعلق أبو حنيفة في إيجاب الزكاة في الخيل بقوله في
الحديث : « ولم ينس حق الله في ظهورها ولا في رقابها » . فنقول : يصح أن يجعل ذلك
على غير الزكاة . وقد قيل : يحتمل أن يكون المراد بذلك الحمل عليها في سبيل الله . وقد
يقع ذلك على حالة يتعين على مالكة ذلك فيها ، مع أن أبا حنيفة خالف إطلاق هذا
الحديث وظاهره ، لأنه لا يوجب أخذ الزكاة من عين الخيل بل يقول : إن ربهما مخير بين أن
يؤدي ديناراً على كل رأس منها ، أو يقومها ويخرج ربع عشر القيمة . ولا تجب الزكاة عنده
إلا في الإناث ، أو في الإناث مع الذكور . وأما إن كان في ملكه المذكور منها خاصة فلا زكاة
عليه فيها .

وأما قوله عليه السلام في الحديث : « والذي يتخذها أشراً » فإن ابن عرفة قال : إذا
قيل : فعل ذلك أشراً وبطراً ، فالمعنى لَجَّ في البطر ، ومنه « كَذَّابٌ أَشِرٌّ »⁽²¹⁾ أي لجج في
البطر ، والبطر : الطغيان عند الحق ، والأشْر أيضاً سوء احتمال الغنى . والمرح : التكبر .
قال القُتَيْبِيُّ : الأَشِيرُ : المريح المتكبر .

وقوله ﷺ : « ونِوَاءٌ لأهل الإسلام » أي معاداة لهم ، يقال : نَواؤُهُ نِوَاءٌ ومناوأة إذا
عاديته . وأصله : أنه ناء إليك وَنُوتَ إليه ، أي نهضت . ومعنى اسْتَنْتَ : جرت . قال
أبو عبيدة⁽²²⁾ : الاسْتِنَانُ : أن يحضر الفرس وليس عليه فارس . قال غيره : يستن في
طَوْلِهِ ، أي يمرح فيه من النشاط . ويقال : منه فرس سَيْنٍ . والطَوَّلُ : الحبل . قال ابن
السكيت : لا يقال إلا بالواو .

وقوله : « في رقابها وظهورها » .

قيل المراد بالرقاب ها هنا الإحسان إليها . وقيل : يحمل عليها وَيَتَبَلَّ عَطِيَّتُهَا .
والمراد بالظهور قيل : أن يحمل عليها ثم تعود إليه . وقيل : أن يُتَزَيَّهَا بغير عوض .

(19) في (ب) « بأرض قوم » .

(21) (25) القمر .

(22) في (أ) « أبو عبيد » .

(20) في (ب) و(ج) و(د) « وهذا » .

والشرف ما يعلو من الأرض . وقال بعضهم : الشرف الطلق . فكأنه يقول : جرت طلقاً أو طلقين .

378 — وأما قوله في الحديث : « قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا حَقُّهَا ؟ قَالَ ﷺ : إِطْرَاقُ فَحْلَيْهَا ، وَإِعَارَةُ ذُلُوبِهَا ، وَمَنْبِيحَتُهَا ، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ » (ص 685) .

قال الشيخ : يحتمل أن يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه المواساة .
وقيل : معنى قوله : « حَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ » أي يقربها للمصدق وييسر ذلك عليه بإحضارها على الماء حتى يسهل عليه تناول أخذ الزكاة منها .

والمنحة عند العرب على معنيين : أحدهما أن يعطي الرجل صاحبه صلة فتكون له ، والأخرى أن يمنحه ناقة أو شاة فينتفع بلبنها ووبرها (زماناً ثم يردّها)⁽²³⁾ ، وهو تأويل قوله في بعض الأحاديث « المنحة مردودة » . والمنحة تكون في الأرض يمنحها الرجل أخاه ليزرعها . ومنه الحديث : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ » .

قال ابن حنبل : ومنحة الورق هو القرض . قال الفراء : يقال : منحته أَمْنَحُهُ وَأَمْنَحُهُ . قال ابن دريد : أصل المنحة : أن يعطي الرجل رجلاً⁽²⁴⁾ ناقة فيشرب لبنها أو شاة ، ثم صارت كل عطية منحة . قال غيره : ومنحة اللبن أن يجعلها الرجل لآخر سنة .
قال الشيخ : جعل أبو عبيد وابن دريد زمانها غير محدود ، وفي حديث أم زرع : « أَكَلْ فَاتْمَنْحِ » ، أي أطعم غيري .

379 — قوله ﷺ : « جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعاً أَقْرَعَ » الحديث (ص 684) .

الشجاع : الحية الذكر . ومنه قول الشاعر :

[الرجز]

الْأَفْعُورَانِ وَالشُّجَاعِ الشُّجَعَمَا

قال اللحياني : يقال للحية : شجاع وشجاع وثلاثة أشجعة ثم شجعان . ويقال : للحية أيضاً : أشجع . والأقرع من الحيات الذي تمعط رأسه لكثرة سمّه ، ومن الناس الذي لا شعر على رأسه لدائه . ونغض الكتف : هو العظم الرقيق الذي على طرفها ، والناغض : فرع الكتف ، قيل له : ناغض لتحركه . ومنه قيل للظليم : نَغَضُ⁽²⁵⁾ ، لأنه يحرك رأسه إذا عدا .

380 — قوله ﷺ : « يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى سَحَاءً لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ » (ص 690) .

(23) ما بين القوسين ساقط من (أ) فقط .

(24) في (أ) « أن يعطي رجل رجلاً » .

(25) في (د) « نغض » بكسر الغين .

قال الشيخ - وفقه الله - : هذا مما يتأول ، لأن اليمين التي هي جارحة إنما كانت يميناً بنسبتها إلى الشمال فلا يوصف بها تعالى لأنها تتضمن إثبات شمال ، وهذا يؤدي إلى التحديد ويتقدس الباري سبحانه عن أن يكون جسماً محدوداً . وإنما خاطبهم ﷺ بما يفهمونه إذ أراد الإخبار على أن الباري لا ينقصه الإنفاق ولا يمسك خشية الإملاق ، جلت قدرته وعظمت عن ذلك . وعبر عليه السلام عن قدرة الله سبحانه على توالي النعم بسحّ اليمين إذ البازل منا والمنفق يفعل ذلك بيمينه .

وقد قال ﷺ : « وَكَلَّمَا يَدَيْهِ يَمِين » فأشار عليه السلام إلى أنهما ليستا بجارحتين إذ اليدان الجارحتان : يمين ، وشمال . ويحتمل أن يريد عليه السلام بذلك أن قدرة الله تعالى على الأشياء على وجه واحد لا تختلف بالضعف والقوة ، وأن المقدورات تقع بها على نسبة واحدة لا تتفاوت ولا تختلف في الضعف والقوة كما يختلف ما يفعله الإنسان منا بيمينه وشماله ، تعالى الله عن صفات المخلوقين ومشابهاة المحدثين .

381 - وأما قوله ﷺ : « وَيَبْدِيهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ وَالْبَسْطُ » (ص 691) .

فكانه أفهم أنه تعالى وإن كانت قدرته واحدة فإنه يفعل بها المختلفات . ولما كان ذلك فينا لا يتمكن إلا بيدين عبر عن قدرته على التصرف في ذلك يذكر اليمين ليفهمهم المعنى المراد بما اعتادوه من الخطاب على سبيل المجاز .

382 - قال الشيخ - وفقه الله - : الحديث الذي فيه : « بَيْعُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمُدَبِّرِ »

(ص 692) .

يحتج به الشافعي (على جواز بيعه)⁽²⁶⁾ وتأوله أصحابنا على أن النبي ﷺ إنما باعه عليه في الدين . والذي في كتاب مسلم تقوية للشافعي لأنه ذكر فيه أنه عليه السلام قال له : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك » . ولو كان بيع للدين لقضي الثمن للغرماء ولم يأمره أن يفعل فيه ما ذكر .

والشافعي أحل المدبر في البيع محل الموصى بعثقه . وأصح ما فرق به أصحابنا بينهما أن ذلك مبني على المقاصد ، والتدبير عندهم علامة على أنه قصد أن لا يرجع في هذا الفعل ولا يحله ، وليس كذلك الوصية ، ولو صرح في الوصية بأنه لا يرجع فيها لشابهت التدبير .

383 - قوله ﷺ : « لِمِمْوَنَةَ لَمَّا أُعْتَقَتْ وَلَيْدَةَ لَهَا : لَوْ أُعْطِيَتْهَا »⁽²⁷⁾ أَخْوَالِكَ كَانَ

أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ » (ص 694) .

(26) ما بين القوسين هنا ما ثبت في (ب) فقط .

(27) في (أ) و (ج) و (د) لو أعطيتها ، بمد التاء وما هنا هو ما في (ب) وفي أصول مسلم .

قال الشيخ : إن لم يكن لها قرابة إلا من قبل الأم فإن الوجه تخصيص الأحوال ، وإن كان لها قرابة من الجهتين فيحتمل أنه خص قرابة الأم بذلك ورأهم أولى لأن الأم لما كانت أولى بالبر كانت قرابتها أولى بالصدقة .

384 — قوله ﷺ : « بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَاحٍ » (ص 693) .

قال أبو بكر : معناه تعظيم الأمر وتفخيمه ، وسُكِّنَت الخاء فيه كما سُكِّنَت اللام في : بَلْ وَهَلْ . ومن قال : بَخْ بالخفض (والتثوين)⁽²⁸⁾ شَبَّهه بالأصوات بِصَبْ وَمَوْ . وقال ابن السكيت : بَخْ وَبَّةٌ بِهْ بمعنى واحد .

وَمَنْ رواه « رايح » بالياء فمعناه : ذوريح ، كما يقال : رجل لاين وتامر ، أي ذُولَيْن وتمر ، وكما قال النابغة :

[الطويل]

كَلِينِي لَهُمَّ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبٍ
أي ذي نصب .

ومن رواه : « رايح » بالياء فمعناه أنه قريب العائدة .

385 — وفي الحديث أنه عليه السلام : « قَالَ لِلنِّسَاءِ : تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حَلْيَكُنَّ » ، وأن زوجة عبد الله بن مسعود استأذنت النبي ﷺ : « هل يُجْزِيهَا أَنْ تُعْطَى صَدَقَتَهَا لزوجها ؟ » (ص 694) .

قال الشيخ : هذا جعله المخالف حجة على إثبات الزكاة في الحلبي على أي وجه كان ملكه .

وعندنا : أن الحلبي للباس لا زكاة فيه ، وأن المتخذ للبيع فيه الزكاة .

واختلف عندنا فيما اتخذت النساء من الحلبي للكراء هل فيه الزكاة أم لا ؟ وسبب الخلاف أنه فرع بين هذين الأصلين ؛ فمن شبهه بحلي اللباس من جهة أنه لم يكتسب لتباع عينه لم يوجب فيه الزكاة . ومن شبهه بحلي التجارة من جهة أنه تجتنى منه منفعة أوجب فيه الزكاة . فأما المخالف فقد قال : قوله ﷺ : « وَلَوْ مِنْ حَلْيَكُنَّ » فيه دليل على إثبات الزكاة على الإطلاق .

ويصح لنا الانفصال عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أنه لم يصرح بأن الصدقة ها هنا في الزكاة المفروضة⁽²⁹⁾ في الأموال ،

(28) « والتثوين » ساقط من (أ) وثابت فيما عداها من النسخ .

(29) في (ج) « هي هاهنا الزكاة المفروضة » .

فيحتمل أن يكون أراد صدقة التطوع أو الواجبة على غير جهة الزكاة للمواساة وشبه ذلك .
والوجه الثاني : أن قوله : « ولو مِن حَلِيْكَنَّ » ربما كان الأظهر فيه نفي الزكاة عن
الحلي ، وأن حكمه بخلاف حكم غيره لأنه لا يقال فيما تجب فيه الزكاة : زَكُّ ولو من كذا ،
ولنما يقال : زَكُّ ولو من كذا فيما لا تجب فيه الزكاة ليكون في ذلك مبالغة ، كما يقول
القائل : افعل كذا ولو كان لا يلزمك ، على سبيل الحث له على الفعل .

وأما إباحته فيه إعطاء الصدقة لزوجها ، فيحتج به لأحد القولين عندنا في إعطاء المرأة
زوجها زكاتها إذا كان فقيراً ، ولكن إنما يصح الاحتجاج به إذا عُلِمَ أن الصدقة التي استأذنت
فيها زكاة ، وهو لعمري الأظهر في لفظ الحديث لأنها سألت : « هل تجزي ؟ » . وهذا
اللفظ إنما يستعمل في الواجب غالباً .

386 - قوله ﷺ في الحديث : « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ
نَفْسَهَا » ، وفيه : « أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ » (ص 696) .

قال أبو عبيد : معناه ماتت فجأة فلتة⁽³⁰⁾ وكل أمر فعل على غير مكث فقد افلتت .
ويقال : افلتت الكلام واقترحه إذا ارتجله .

قال الشيخ : وأما قوله في الصدقة عنها ، فإن الاتفاق على أن الصدقة بالمال عن
الميت نافعة ، واختلف في عمل الأبدان فمن قاسه على المال جعله نافعاً ، ومن أخذ بقوله
تعالى : « وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى »⁽³¹⁾ جعله غير نافع ، وإن عورض بعض من
يقول : إن عمل الأبدان لا ينفع بالحج عن الغير . قال : هي عبادة غلب المال فيها على
عمل البدن فردت إلى حكم الصدقة بالمال عن الغير على الجملة . ويحتج مَنْ قال : إن
عمل البدن نافع بقوله ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ⁽³²⁾ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » فيصير الخلاف مبنياً
على معارضة الحديث لظاهر الآية ، فمن قَدَّمَ الحديث جعل ذلك نافعاً ومن قَدَّمَ الظاهر لم
يجعله نافعاً .

387 - قوله ﷺ : « فِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَاتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ
وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا
وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ » (ص 697) .

قال الشيخ - وفقه الله - : البُضْعُ : الجماع ، والبُضْعُ في غير هذا الفَرْجِ . وقال
الأصمعي : مَلَكٌ فَلَانٌ بَضْعُ فَلَانَةٍ إِذَا مَلَكَ عَقْدَةَ نِكَاحِهَا ، وهو كناية عن موضع الغشيان

(30) « فلتة » ساقطة من (أ) وضبطت « فلتة » في (د) بضم الفاء .

(31) (39) النجم .

(32) في (ب) و(ج) و(د) « صَوْمٌ » .

والمباضعة المباشرة والاسم البضع .

قال الشيخ - وفقه الله - : لا يقال : إن قولهم : « آتاني أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ » إنما بُعد عندهم على طريقة المعتزلة في التقييد والتحسين من جهة العقول ، وأنه لا يؤجر إلا على فعله . بل يحتمل أن يكون إنما بُعد عندهم على ما عهدوه من حكم الشريعة وتقرر عندهم أن الأجور تكون بقدر المشاق ، وهذا مما تدعو إليه الطباع وتستلذه . ووجه مراجعتهم له ﷺ لا إنكاراً منهم للوحي ولكنه يحتمل أن يكون أرادوا أن يُبين لهم⁽³³⁾ موضع الحجة ، فبين لهم وقاس القياس المتقدم ، وهذا القياس الذي قرر ضرب من قياس العكس ، وفي العمل به خلاف بين أهل الأصول . وهذا الحديث تقوية لأحد القولين .

قال الشيخ : ذهب الكعبي إلى أن ليس في الشريعة مُباح . قال لأن كل فعل يفعلُه العبد من مشي وأكل وشبهه ينقطع به عن معصية⁽³⁴⁾ فقد صار مأجوراً فيه من جهة كونه قاطعاً له عن المعصية . وأقل ما يُبطل⁽³⁵⁾ عليه به هذا المذهب أن نقول : ينبغي أن يكون الإنسان مأجوراً في الزنا إذا تشاغل به عن معصية أخرى .

فإن قال قائل : هل في هذا الحديث المتقدم إشارة يتعلق بها الكعبي لأنه جعله مأجوراً في وضع نطقته في الحلال لما صده ذلك عن وضعها في حرام⁽³⁶⁾؟ قيل⁽³⁷⁾ : لا تعلق له بذلك لأن الأجر هاهنا إنما كان من جهة قصد إلى الاستعفاف بالحلال عن الحرام ، ولو قصد بفعل المباح الانقطاع عن المعصية لأجر على قصده إلى ذلك . مع أنه يحتمل أن يكون عليه السلام أراد بما ذكر التشبيه والتقريب إلى أفهامهم فكأنه قال⁽³⁸⁾ لهم : أليس قد صح في عقولكم أن اللذة بالزنا يتعلق بها الإثم مع أن ذلك طبيعي ، فكذلك لا يبعد أن تؤجروا على فعل ذلك على وجه الحلال ، وإن كان طبيعياً .

وهذا التأويل الثاني إنما يصح في حق من فهم عنه استبعاد تعلق التكليف بالشهوة لما كانت طبيعية ولم يتعرض لما سوى ذلك مما تفرق⁽³⁹⁾ فيه أحكام التكليف .

388 - قوله في الحديث : « عَدَدَ تِلْكَ السُّتَيْنِ وَالثَّلَاثِمِائَةِ السَّلَامِي » (ص 698) .

قال أبو عبيد : السَّلَامِي في الأصل : عظم من فرسن البعير ، كَانَ المعنى : على كل عظم من عظام ابن آدم صدقة . قال في حديث خزيمة : « حتى آل السَّلَامِي » يريد رجع إليه المخ . يقال : هو آخر ما يبقى فيه المخ .

(37) في (ج) « قيل له » .

(38) في (ج) « قد قال » .

(39) في (ب) و (ج) « يفرق » .

(33) في (د) « له » وهو خطأ .

(34) في (أ) « عن معصيته » .

(35) في (ب) و (ج) و (د) « يُبطل » بالياء .

(36) في (ج) « في الحرام » .

389 - قوله ﷺ : « تَقِيءُ الْأَرْضُ أَفْلَازَ كَبِدِهَا » (ص 701) .
 أي تُخرج الكنوز المدفونة فيها . قال ابن السكيت : فَلِئْلُذْ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْبَعِيرِ وَهُوَ
 قطعة من كبده . يقال : فَلِئْلُذَةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ تَجْمَعُ فَلِئْلُذًا وَأَفْلَازًا وَهِيَ الْقِطْعُ الْمَقْطُوعَةُ طَوْلًا .
 وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (40) .
 وسمى ما في الأرض كبدا تشبيهاً بالكبد الذي في بطن البعير . وخص الكبد لأنه من
 أطايب الجزور .

وقوله : « تَقِيءُ » أي تُخرج وتُظهر .
 390 - قوله ﷺ : « مَا تَصَلِّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِيَمِينِهِ فَيُرَبِّيَهَا
 كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ قُلُوصُهُ » وفي حديث آخر : « قَتَرُبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ »
 (ص 702) .

قال الشيخ : قد ذكرنا استحالة اتصاف الباري سبحانه بالجوارح ، وأن هذا وأمثاله
 إنما عَبَّرَ به - عليه السلام - لهم على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه ، فكفى ها هنا عن
 قبول الصدقة بأخذها بالكف واليمين ، وعن تضعيف أجرها بالتربية .
 391 - قوله ﷺ : « مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا » . وقال عليه
 السلام في إثم السيئة مِثْلَ ذَلِكَ (ص 704) .

وهذا المعنى نحو ما قدمنا مِنْ أَنَّ مَنْ أَعَانَ عَلَى الْفِعْلِ كَمَنْ فَعَلَهُ .
 392 - قوله : « ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ فَأَعْرَضَ وَأَشَاحَ » (ص 704) .
 « أَشَاحَ » له معنيان : جَدَّ وانكمش على الإيضاء باتقاء النار ، والآخر : حَلَزَ النار
 كأنه ينظر إليها . قال الأصمعي : المُشِيعُ الجاد ، والمُشِيعُ أيضاً الحَلِيزُ . وقال الفراء :
 المُشِيعُ على معنيين : المقبل إليك ، والمانع لما وراء ظهره . قال : وقوله : « أَعْرَضَ
 وَأَشَاحَ » أي أقبل .

393 - قوله ﷺ : « مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ » (ص 711) ، أي شيئين .
 قَالَ الْهَرَوِيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ : « مَنْ أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ابْتَدَرَتْهُ
 حَاجِبَةُ الْجَنَّةِ » . قيل : وما زوجان ؟ قال : فرسان أو عبدان أو بعيان .
 قال ابن عرفة : كل شيء قُرْنٌ بصاحبه فهو زوج . يقال : زوجت بين الإبل ، أي
 قرنت كل واحد بواحد .
 394 - في الحديث : « أَنْ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ - رضي الله عنهما - قالت : يَا نَبِيُّ

(40) (2) الزلزلة .

الله ، ليس لي شيء إلا ما أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضِخَ مِمَّا يُدْخِلُ عَلَيَّ ؟ فقال : أَرْضِخِي مَا اسْتَطَعْتَ وَلَا تُوعِي قُبُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ » (ص 714).

وفي حديث آخر فقال : « أَنْفِقِي أَوْ أَنْصَحِي أَوْ أَنْفَجِي وَلَا تُحْصِي » (ص 713).

قال الشيخ : إن كانت إنما سألته عن الإِعْطَاء مما يعطيها الزبير نفقة لها فبين جوازه ، وإن كان إنما أرادت بقولها : « مما يُدْخِلُ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ » أي مما كان ملكاً له ، فيكون محمل ذلك على أنه لا يكره ذلك منها وأنها عادة عودوها أزواجهم .

قال ابن القوطية : نَفَحَ الطَّيْبُ نَفْحًا تحرك ، وَالرَّيْحُ هَبَّتْ بَارِدَةً ضِدَّ لَفَحَتْ ، والدابة⁽⁴¹⁾ بحافره ضرب ، والرجل بالسيف ضرب به شُرَّراً ، وبالعطاء أعطى .

وفي حديث آخر : « مَا أُعْطِيَ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنْ نِصَفَ أَجْرُهُ لَهُ » وهو نحو مما ذكرنا . وقوله : « مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ » يحتمل أن يريد نطقاً وأنزاعاً عنهم التوسعة لنسائهم في ذلك . وأما قسمة الأجر بينهما فمن جهة أن له أَجْرَ الْمَلِكِ ولها أَجْرُ السَّعْيِ .

وقوله ﷺ : « اَرْضِخِي » الرضخ : العطية القليلة . يقال : رضختُ من مالي رَضِيخَةً .

395 — قوله ﷺ : « لَيْسَ الْمُسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ ... » الحديث (ص 719) .

قال محمد بن سلام : قلت ليونس : ما الفرق بين الفقير والمسكين ؟ فقال⁽⁴²⁾ : الفقير الذي يجد القوت والمسكين الذي لا شيء له . وقال ابن عرفة : الفقير عند العرب المحتاج ، قال الله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾⁽⁴³⁾ أي المحتاجون⁽⁴⁴⁾ . والمسكين الذي قد أذله الفقر فإذا كان هذا إنما مسكنته من جهة الفقر حلت له الصدقة وكان فقيراً مسكيناً ، وإذا كان مسكيناً قد أذله شيء سوى الفقر فالصدقة لا تحل له ، إذ كان سائغاً⁽⁴⁵⁾ في اللغة أن يقال : ضرب فلان المسكين وظلم المسكين وهو من أهل الثروة واليسار ، وإنما لحقه اسم المسكين من جهة الذلة ، فمن لم تكن مسكنته من جهة الفقر فالصدقة له حرام . وقد سَمَّى اللَّهُ تعالى من له الْمِلْكُ مسكيناً فقال تعالى : ﴿ أُمَّا السُّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾⁽⁴⁶⁾ . وقال الشافعي : الفقراء هم الزماني الذين لا حرفة لهم ، وأهل الحرف الذين لا تقع حرفتهم من حاجتهم موقعا ، والمساكين السؤال ممن له

(41) الدَّابَّةُ تطلق على المذكور ، والتاء للوحدة وليست للتأنيث .

(42) في (أ) « قال » .

(43) (15) فاطر . وفي (ج) « وأنتم » .

(44) في (ب) « أي المحتاجون إليه » .

(45) (79) الكهف .

(46) في (ج) « سائغاً » .

حرفة تقع موقعا ولا تغنيه وعياله .

396 — قوله ﷺ : « مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ (47) فِي وَجْهِهِ مِزْعَةٌ لَحْمٍ » (ص 720) أي قطعة لحم .

يقال : أطعمه مِزْعَةً لَحْمٍ ، أي قطعةً منه ونفقةً لحم أي قليلا . ومزعت المرأة قُطْنَهَا إِذَا رَبَّدَتْهُ ، أي قطعتهُ ثم أَلْفَتْهُ تَجَوُّدُهُ بِذَلِكَ . وفي الحديث : « فَصَارَ أَنْفُهُ كَأَنَّهُ (48) يَتَمَرَّعُ » أَي يَتَشَقَّقُ وَيَتَقَطَّعُ غَضَبًا .

397 — قوله ﷺ : « إِنْ الْمَسْأَلَةُ (49) لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ : رَجُلٍ تَحْمَلُ حِمَالَةً ، ثُمَّ قَالَ : « وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا . . . » الحديث (ص 722) .

قال الشيخ : أما الحميل هاهنا فيكون على أنه تحمل حمالة جائزة . وأما قوله عليه السلام : « حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا » فإنه هاهنا كلّفه إثبات فقره . وفي حديث آخر : « صدّقوا السائل ولو أتى على فرس » فيحمل الأول على من كان معروفاً بالملء ثم ادعى الفقر ، ويحمل الثاني على من جهل حاله .

398 — قال الشيخ : خرّج مسلم في باب ما جاءك من هذا المال من غير مسألة فَخْذُهُ : « حدثني (50) أبو الطاهر نا ابن وهب قال عمرو : يعني ابن الحارث حدثني ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر بن الخطاب قال : كان رسول الله ﷺ يعطيني (51) العطاء » الحديث (ص 723) .

هكذا روي هذا الإسناد وفيه انقطاع سقط منه رجل بين السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدي وهو حُوَيْطَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزَى . قال النسائي : لم يسمعه السائب بن يزيد من عبد الله بن السعدي . ورواه عن حُوَيْطَب .

قال الشيخ : قال بعضهم : هو محفوظ من طريق عمرو بن الحارث ، رواه أصحاب الزهري شعيب والزيدي عن الزهري قال أخبرني السائب بن يزيد أن حويطبا أخبره أن عبد الله أخبره أن عمر أخبره - رضي الله عنهم - . وقد رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب فوصله . ذكره أبو علي بن السكن في كتابه .

(47) في (ب) « وليس » وهو ما في نسخ المتن .

(48) في (أ) « كأنما » .

(49) في (د) « إن الصدقة » وفي (أ) سقط « إن المسألة » .

(50) في (ج) « حدثنا » .

(51) في (ب) و (ج) و (د) « يُعْطَى » .

وفي هذا الإسناد أربعة من الصحابة يروي بعضهم عن بعض وهو السائب بن يزيد وحويط بن عبد العزى وعبد الله بن السعدي وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم .
399 - قوله ﷺ : « قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَيْنِ ⁽⁵²⁾ : العيش والمال » (ص 724) .

قال الشيخ : فيه إشارة إلى أن الإرادة في القلب خلافاً لمن رأى أن ذلك في غيره من الأعضاء .

400 - قوله ﷺ : « لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ . . . » الحديث (ص 725) .
قال الشيخ : يحتمل أن يكون إنما خص هذا العدد فقال : « واديان » ولم يقل ثلاثة أو أكثر لأن أصول الأموال ذهب وفضة فعبر عن هذين الصنفين .
وأما قوله : « لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » فإنه يحتمل أن يريد بالجوف القلب . ويريد بذلك أنه لا يملأ من محبة المال نحو ما تقدم في قوله : « قلب الشيخ شاب » .
ويحتمل أن يريد غير القلب وأنه لا يَسْبَعُ . ويؤيد ما تأولناه من الاحتمال أن في حديث بعد هذا : « لَا يَمْلَأُ فَمِ ابْنِ آدَمَ » (ص 725) .
وهذا يشير إلى ما تأولناه من أن المراد به الأغذية .

وفي حديث آخر : « لا يملأ نفس ابن آدم » (ص 726) .
وهذا يشير إلى ما تأولناه من أن المراد ⁽⁵³⁾ المحبة وما يكون بالقلب . وكأنه ﷺ عبّر تارة بما يختص بأحد الوجهين ، وعبّر تارة بما يختص بالوجه الآخر ، وعبّر بالجوف عن اجتماعهما جميعاً إذ الجوف محل الأغذية ، ومحل القلب الذي فيه المحبة والشهوات .
401 - قول الراوي ⁽⁵⁴⁾ : « كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ نُشَيْبِهَا بِالمُسَبَّحَاتِ فَأَنْسَيْتُهَا » الحديث (ص 726) .

يحتمل أن تكون هي إحدى السور المتلوة الآن ونسيها هو وحفظ منها الآية المنسوخة .

402 - قوله ﷺ : « لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْمَالِ » الحديث (ص 726) .
يحتمل أن يريد الغنى النافع والذي يكف عن الحاجة ، وليس ذلك على ظاهره لأنه معلوم أن الكثير المال غني .

403 - قوله ﷺ : « أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهَ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا ! »

(52) في (ب) و (ج) و (د) « حب العيش والمال » وهو ما في نسخ مسلم .

(53) في (ب) و (ج) و (د) « المراد به » .

(54) في (ج) « قول الرازي » وهو تحريف .

قالوا : وَمَا زَهْرَةُ الدُّنْيَا ؟ قَالَ : بَرَكَاتُ الْأَرْضِ . قَالُوا : وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ ؟ « الحديث (ص 727) .

قال الشيخ : قولهم : « هل يأتي الخير بالشر ؟ » ربما وقع كالمعارضة التي تُطْلَبُ بها الفائدة ويسرع إلى النفوس قبولها لمضادة الخير للشر⁽⁵⁵⁾ ، فيمكن أن يكون علم⁽⁵⁶⁾ عليه السلام أنهم لم يفهموا قصده فقال : « لا يأتي الخير إلا بالخير »⁽⁵⁷⁾ . ثم قال ﷺ : « أَوْ خَيْرٌ هُوَ ؟ » كَأَنَّهُ يَقُولُ : وإن سلمت قولكم فليس هذا بخير لما يؤدي إليه ويوقع فيه .

ثم ضرب عليه السلام لهم مثلاً يشير إلى حالة البَطَرِ والمقتصد والمكثر الذي يفرق ما جمع على صفة ينتفع بها فقال عليه السلام : « إِنْ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ » كَأَنَّهُ قَالَ : أنتم تقولون : إن الربيع خير وبه قوام الحيوان وما هو منه ما يقتل للتحمة عاجلاً أو يكاد⁽⁵⁸⁾ يقتل ، فحالة المتخوم كحالة البطر الذي يجمع ولا يصرف ، فأشار بهذا إلى أن الاعتدال والتوسط في الجمع أحسن . ثم خشي أن يقع في النفس أن من المكثرين من لا ينفعه إكثاره ، فضرب لهم المثل بأكلة الخَضِرِ وشبهها بمن⁽⁵⁹⁾ يجمع ثم يفرقه في وجوه المعروف . ووصف ﷺ هذه الدابة بأنها تأكل حتى تمتلئ خاصرتاها ثم تَنْثَلُ فذكر أنها تمتلئ في أول ذكره لها لما كان التشبيه يقتضي إفراده ، ثم قال بعد ذلك : « ثم عادت فأكلت » ولم يقل : حتى امتلأت ، كما قال أول مرة . وهذا يحتمل أن يريد به أنها تأكل من جنس الأكل الأول ، فاستغنى عن إعادته⁽⁶⁰⁾ هاهنا بالإشارة إليه . ويحتمل أن يريد أنها تعود إلى أكل معتدل . وكذلك حالة الجامع للمال في غالب الحال أنه يُفْنِي في جمعه أكثر عمره فإذا صَرَفَ ثم عاد إلى الكسب كان كسبه متوسطاً .

وقد قال الأزهري في هذا الحديث مثلاًن :

أحدهما : للمفرط⁽⁶¹⁾ في الجمع المانع مِنَ الحق ، وإليه الإشارة بقوله ﷺ : « وإن مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ »⁽⁶²⁾ ، وذلك أن الربيع ينبت أحرار البقول فتستكثر منه الماشية حتى تهلك .

(55) في (ب) و (ج) « المضادة الخير للشر » .

(56) في (ج) « علم » ساقطة .

(57) هذا ما جاء تصحيحاً بالهامش في (أ) . وفي بقية النسخ « لا يأتي الخير بالشر » .

(58) في (ج) « أو كاد » .

(59) في (ج) « يَمْن » .

(60) في (ج) « أعادتها » .

(61) في (ج) « المفرط » .

(62) في (ج) « ما يقتل خصباً » .

والثاني : للمقتصد ، وإليه الإشارة بقوله ﷺ : « إِنْ أَكَلَتِ الْخَضِرُ » لأن الخضر ليست من أحرار البقول . هذا معنى قول الأزهري في هذا الحديث .

قال الشيخ - وفقه الله - : روى هذا الحديث أبو سعيد الخدري فقال في طريق منه : « استقبلت الشمس ثلثت أو بالث واجترت » . وقال في طريق آخر : « استقبلت الشمس ثم اجترت وبالث وثلثت » . وهذا يوهم ظاهره الاختلاف وليس بمختلف لأن الحديثين جميعاً تضمننا أنها اجترت بعد استقبال الشمس .

ففي الأول منهما : ذكر بولها قبل أن تجتر .

وفى الثاني منهما : ذكره بعد الاجترار ولكن بحرف الواو التي لا توجب الرتبة وإنما حصل الترتيب في كون الاجترار وما عطف عليه بعد استقبال الشمس ، ولكن الأول من هذه المعطوفات غير مستفاد من حرف الواو .

وأما قوله : « حَبَطًا » فمن قولهم : حبطت الدابة تحبب حَبَطًا إذا أصابت مرعى طيباً فأفرطت في الأكل حتى تنتفخ فتموت .

وأما قوله : « ثلثت » فقال أبو عبيد في المصنف : يقال : ثَلَطَ البعير يَثْلُطُ ثَلْطًا إذا ألقاه سهلاً رقيقاً .

قوله ﷺ : « إِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ » (ص 728) .

قال الهروي : خضرة يعني غضة ناعمة طرية . وأصله من خضرة الشجر . وسمعت الأزهري يقول : أخذ الشيء خَضِرًا مَضِرًا إذا أخذه بغير ثمن . وقيل : غضا طريا .

404 - قوله : « فَأَفَاقَ يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّحْضَاءُ » (ص 728) .

يعني : العرق من الشدة وأكثر ما يسمى به عَرَقُ الحُمَى .

405 - قوله : « يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا ؟ » (ص 732) .

يحتمل أن يكون إنما حلف على ما ظهر له منه لا على معتقده لأن البواطن لا تُعْلَمُ .

وقوله ﷺ : « أَوْ مُسْلِمًا » دليل على التفرقة بين الإسلام والإيمان لأن الإيمان التصديق

والإسلام الاستسلام والانقياد إلى الشرائع ، والإيمان شعبة من ذلك فكل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيماناً لأنه قد ينقاد في الظاهر وهو منافق . قال الله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ (63) .

ذكر أنه يوم حنين لم يُعْطِ الأنصار وأعطى عليه السلام غيرهم . وهذا حجة لأحد القولين أن الغنيمة لا يملكها القائمون حتى يملكهم إياها الإمام . وهذا أصل مختلف فيه

عندنا ، وينبغي عليه الخلاف فيمن سرق من الغنيمة أو زنى بأمة منها قبل أن تقسم .
406 - ذكر في الحديث أن القاتل قال : « إِنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا وَلَا أُريدُ بِهَا وَجْهُ الله » (ص 739) .

قال الشيخ - وفقه الله - : مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ قُتِلَ ؛ ولم يذكر في هذا الحديث أن رسول الله انتقم من هذا القاتل . ويحتمل أن يكون لم يفهم عنه الطعن في النبوة وإنما نسبه إلى أنه لم يعدل في القسمة . والمعاصي على قسمين : فأما الكبائر فهو - عليه السلام - معصومٌ منها إجماعاً ، وأما الصغائر فإن المجيزين لوقوعها من الرسل يمنعون أن تضاف إليه ﷺ على جهة الانقاص . ولعله - عليه السلام - لم يعاقب هذا القاتل لأنه لم يثبت ذلك عليه وإنما ينقله عنه واحد وشهادة الواحد لا يراق بها الدم على هذا الوجه .
407 - قوله ﷺ : « الْأَنْصَارُ شِعَارُ وَالنَّاسُ دِنَارٌ » (ص 738) .

الشعار : الثوب الذي يلي الجسد ، والدثار : الثوب الذي يلي الشعار ، فمعناه : الأنصار هم الخاصة والبطانة .
408 - وقوله ﷺ : « لَوْ سَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا » (ص 735) .

الشعب : هو الطريق في الجبل .
409 - قوله ﷺ في الحديث الذي قال له : اعدل : « خَبِثْتُ وَخَسِرْتُ إِنَّ لَمْ أَعْدِلْ » (ص 740) .

رُوي بضم التاء فيهما وبفتحتها . فأما الضم فظاهر المعنى ، وأما الفتح فتقديره : خَبِثْتُ أَنْتَ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ أَنَا إِذْ كُنْتُ أَنْتَ مُقْتَدِيًا بِي وَتَابِعًا لِي .
410 - ذكر من طريق أبي سعيد الخدري الخوارجَ وَوَصَفَهُمْ : « بِأَنَّهُمْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ » الحديث . وفي آخره : « لَيْتَنِي أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ » (ص 741) .

قال الشيخ - وفقه الله - : قد يتعلق بظاهر هذا من يرى تكفيرهم (وقد اختلف أهل الأصول في تكفيرهم) (64) .

وقد ينفصل عن هذا من لا يرى تكفيرهم بأن يحمل قتلهم على أنه كالحِدِّ لهم على بدعتهم . وقد جاء الشرع بقتل مَنْ هو مسلم باتفاق في مواضع ، أو يحمل ذلك على أنهم بانوا بدارهم ودعوا إلى بدعتهم . ويشير إلى هذا قوله عليه السلام : « يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ » . وفي بعض طرقه : « قَالَ خَالِدٌ أَنَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ » فقال : لا (65) لعله أن (66)

(64) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(66) « أَنْ » ساقطة من (ب) و (د) .

(65) « لَا » ساقطة من (ب) و (ج) و (د) .

يكون يصلي . قال خالد وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه . فقال عليه السلام :
 «إني لم أومر أن أنقب عن⁽⁶⁷⁾ قلوب الناس» . فهذا ذكر فيه الصلاة وعَلَّل ترك قتله بقوله :
 «لعله أن يكون يصلي» قال بعض شيوخنا : في هذا الحديث حجة على قتل تارك الصلاة .
 411 - قال أبو سعيد الخدري : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأَمَةِ
 (ولم يقل : منها) قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ » الحديث (ص 743) .

قال الشيخ - وفقه الله - : هذا من أدل الشواهد على سعة فقه الصحابة رضي الله عنهم
 وتحريهم الألفاظ . وفي تنبيه الخدري على التفريق بين (في) و (من) إشارة حسنة إلى
 القول بتكفير الخوارج لأنه أفهم بأنه لما لم يقل : (منها) دلَّ على أنهم ليسوا من أمته ﷺ .
 وهذا وإن لم يكن مما يعتمد عليه فإنه قد أحسن ما شاء في تنبيهه على هذا اللفظ وإن كان
 قد روى أبوذر بعد هذا فقال : « قال ﷺ : إِنْ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي ، أَوْ سَيِّكُونَ بَعْدِي مِنْ
 أُمَّتِي » الحديث (ص 750) .

412 - وفي رواية علي رضي الله عنه : « يَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي » (ص 748) .
 وقد⁽⁶⁸⁾ وقع في هذا الحديث العبارة عنهم باللفظ الذي تجنبه أبو سعيد ، وفي حديث
 الخوارج من إخباره عليه السلام عن الغيوب ما يعظم موقعه ، منها إشارته ﷺ إلى ما يكون
 بعده من اختلاف الأئمة في تكفيرهم والتماري في ذلك بقوله⁽⁶⁹⁾ ﷺ : « وتتماري في
 الفُوق » . وقد كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً (عند المتكلمين)⁽⁷⁰⁾ من سائر
 المسائل .

ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه أبو محمد عبد الحق رحمهما الله في
 الكلام عليها فَهَرَبَ له من ذلك واعتذر له بأن الغلط فيها يصعب موقعه لأن إدخال كافر في
 الملة أو إخراج مسلم عنها عظيم في الدين .
 وكذلك اضطرب فيها قول القاضي ابن الطيب ، وناهيك به في علم الأصول . وأشار
 أيضاً القاضي - رحمه الله - إلى أنها من الْمُعْصِيَاتِ لأن القوم لم يصرحوا بنفس الكفر وإنما
 قالوا أقوالاً تؤدي إليه .

وأنا أكثفت لك نكتة هي مدار الخلاف وسبب الإشكال ، وذلك أن المعتزلي مثلاً إذا
 قال : الله سبحانه عالم ولكنه لا عِلْمَ لَهُ ، وحَيٍّ ولكن⁽⁷¹⁾ لا حَيَاةَ لَهُ ، وقع الالتباس في

(67) في (ج) « على قلوب الناس » .

(68) في (ب) و (ج) و (د) « لقد وقع » .

(69) في (ج) « قوله » وفي (ب) « لقوله » .

(71) في (ج) « ولكنه » .

(70) « عند المتكلمين » ساقط من (أ) .

تكفيره⁽⁷²⁾ ، لأنه قد علم من دين الأمة ضرورة أن مَنْ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا بِعَالِمٍ فَإِنَّهُ كَافِرٌ ، وقامت الحجة على أنه محال أن يكون عالمٌ ولا علم له ، وأن ذلك من الأوصاف المعللة لا سيما إن قلنا بنفي الأحوال ، فإن ذلك أوضح وأكد في أن نفي العلم نفي لكون العالم عالماً ، فَهَلْ يُقَدَّرُ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَمَّا (جهلت ثبوت العلم)⁽⁷³⁾ جهلت كون الباري تعالى عالماً وذلك كفر بإجماع ، واعترافها به مع إنكارها أصله لا ينفع ، أو يكون اعترافها بذلك وإنكارها أن تقول بأن الله غير عالم ينفعها⁽⁷⁴⁾ وإن قالت بما⁽⁷⁵⁾ يؤدي إلى منعها من هذا القول ، والتكفير بالمآل هو موضع الإشكال .

413 — وَأَخْبَرَ ﷺ بِغَيْبِ ثَانٍ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « تَقْتُلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ » .
وفي بعض طرقه : « تَمَرُّقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ » .
وفي بعض طرقه : « أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ » (ص 745 - 746) .

وفي هذا الإخبار بالاختلاف الذي جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وترك تكفير إحدى الطائفتين أو تفسيرهما بهذا القتال لأنه وصفهم بأنهم أدنى الطائفتين إلى الحق وأقرب وأولى⁽⁷⁶⁾ وسماهم مسلمين .
وأما إخباره ﷺ بصفة الرجل وعلامته ، وَوَجَدَ كَذَلِكَ عِنْدَ قَتْلِهِ ، فَذَلِكَ وَاضِحٌ بَيِّنٌ فِي الْحَدِيثِ .

414 — وَقَوْلُهُ ﷺ : « يَخْرُجُ مِنْ ضَيْضِيءٍ هَذَا » (ص 742 - 744) .

الضَيْضِيُّءُ : الأصل . ويروى أيضاً بصادين مهملتين ، والمعنى واحد . وللأصل أسماء كثيرة منها النَّجَارُ والنَّحَاسُ والسُّنْخُ والمَحْتِدُ والعُنْصُرُ والعِيصُ وغير ذلك مما قد حكى عامتها أبو علي القالي في كتابه الأمالي .
قوله : ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٌّ ، المقفي المُولِي الدَّاهِبُ . والقُدُّ رِيْشُ السَّهْمِ .
وَالسِّيْمَاءُ : العلامة ، وفيها ثلاث لغات : سيماء بالمد ، وسيماء بالقصر ، والثالثة السِّيْمَاءُ بزيادة ياء والمد لا غير ، والقصر لغة القرآن . والبصيرة هي طريقة الدم وجمعها بصائر ، والفُوق : الحز الذي يجعل فيه الوتر . والرَّصَافُ : مدخل السهم في النصل . قال الهروي : الرَّصْفَةُ عَقَبَةٌ تُلَوَّى عَلَى مَدْخَلِ النَّصْلِ فِي السَّهْمِ يَقَالُ : مِنْهُ بِهِمْ مَرَصُوفٌ ،

(72) في (ج) « في تكفيرهم » .

(73) ما بين القوسين ساقط من (أ) فقط .

(74) في (ج) « لم ينفعها » وهو تحريف .

(75) في (ب) « يَمَّا » .

(76) في (ب) و (د) « أو أقرب أو أولى » .

والنُّضْي : القِدَح . وقد فسر في الحديث .
وقوله ﷺ في صفة ذي الثَّدْيَةِ : « كمثل ثَدْيِ المرأة أو مثل البَضْعَةِ تَدْرَدُرُ » أي
تَجِيء وتذهب ومثله تَقْلَقُل وتذبذب وترجرج⁽⁷⁷⁾ وتمزمر وتدلذل .
415 - وقوله ﷺ : « الْحَرْبُ خَذَعَةٌ » (ص 746) .
فيه ثلاث لغات : خَذَعَةٌ بضم الخاء وإسكان الدال وبضم الخاء وفتح الدال ، ويفتح
الخاء وإسكان الدال ، حكاية كله ابن السكيت وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة⁽⁷⁸⁾ .
416 - وقوله : « مُخْدَجُ الْيَدِ » (ص 747) .
أي ناقصها ، ومُثَدَّنُ الْيَدِ . ويقال أيضاً : مُثَدُّونُ الْيَدِ ، معناه صغير اليد مجتمعها
بمنزلة ثَنَدُوَّةِ الثَّدْيِ . وكان أصله مُثَدُّ الْيَدِ فقدمت الدال على النون كما قالوا : جَبَدَ
وجذب . وعَاتٌ فِي الْأَرْضِ وَعَنًا . وَالثَّنْدُوَّةُ مَفْتُوحَةُ الثَّاءِ بِلا هَمْزٍ فَإِذَا ضُمَّتِ الثَّاءُ هَمَزَتْ .
417 - وقوله : « كَأَنَّهَا طُبِي شَاةٌ » (ص 749) أي ضَرَعَ شاة .
قال الشيخ : الطُّبِي لِلشَّاةِ اسْتِعَارَةٌ وَإِنَّمَا الطُّبِي لِلْكَلَابِ وَسَائِرِ السَّبَاعِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي
مَصْنَفِهِ : وَلِذَوَاتِ الْحَافِرِ أَيْضاً . قَالَ غَيْرُهُ : وَالضَّرْعُ لِلشَّاةِ وَالْبَقَرَةِ وَالْخَلْفُ لِلنَّاقَةِ . قَالَ
أَبُو عُبَيْدٍ : الْأَخْلَافُ لِذَوَاتِ الْخَفِّ وَلِذَوَاتِ الظِّلْفِ أَيْضاً . قَالَ الْهَرَوِيُّ : يُقَالُ فِي⁽⁷⁹⁾
الْخَفِّ وَالظِّلْفِ يَخْلِفُ وَضَرَعَ .
وقوله : « وَأَغَارُوا فِي سَرَحِ النَّاسِ » السَّرْحُ وَالسَّارِحَةُ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ .
وقوله : « فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ » ، قَالَ الْهَرَوِيُّ فِي بَابِ الْوَاوِ مَعَ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ : وَحَّشُوا
بِرِمَاحِهِمْ ، أَيْ رَمَوْا بِرِمَاحِهِمْ . قَالَ : وَمِنْهُ الَّذِي فِي حَدِيثٍ آخَرَ : « فَوَحَّشُوا بِأَسْتِهِمْ
فَاعْتَنَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً » .
وقوله : « وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ » أَيْ دَاخَلُوهُمْ بِهَا .
418 - فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ : « وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي أَخْشَى أَنْ
تَكُونَ مِنْ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا » (ص 752) .
قال الشيخ : هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَالَ وَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ مِنْهُ⁽⁸⁰⁾ حَرَاماً يَجْتَنِبُ لِأَنَّ
الزَّكَاةَ فِي جَنْبِ الْأَمْوَالِ يَسِيرَةٌ ، فَإِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْأَكْلِ مَعَ تَجْوِيزِ التَّحْرِيمِ فَأَحْرَى مَعَ ثَبُوتِهِ
وَتَحَقُّقِهِ .
وفيه دليل على أن اللقطة اليسيرة من الطعام وغيره مما لا يلتفت الناس إليه ولا يتبهون

(79) في (ب) في ذات الخف .

(80) في (ج) « فيه » .

(77) في (ج) « بعد ترجرج وتَجَوَّجَر » .

(78) « من الأئمة » ساقط من (أ) .

إلى طلبه تستباح⁽⁸¹⁾ ، لأنه إنما علل في امتناعه من الأكل بالخشية من أن تكون صدقة والصدقة لا تحل له عليه السلام ولا لبني هاشم عندنا . واختلف في صدقة التطوع هل تحل لآل النبي ﷺ أم لا ؟ واختلف في مواله عليه السلام هل حكمهم حكم آل ؟
419 - قوله ﷺ : « لَمَّا قِيلَ لَهُ فِي الشَّاةِ إِنَّهَا صَدَقَةٌ فَقَالَ ﷺ : قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا » (ص 754) .

قال الشيخ : فيه حجة لأحد القولين عندنا في جواز شراء لحم الأضحية ممن أعطوها ممن تحل له لأنه ﷺ قال : « بَلَغَتْ مَحِلَّهَا » .
ووجه القول بالمنع من الشراء أن ذلك عند القائل به بمنزلة الحُبْسِ وَلَوْ حَبَسَ شَيْئاً عَلَى الْمَسَاكِينِ لَمْ يَبِيعْ لَهُمْ بَيْعَهُ لَكِنْ هَذَا قَدْ لَا يَسْلَمُ لَهُ .
420 - قال الشيخ خُرج مسلم في باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ ولا لآله حديث عبد المطلب : « أَنْ رِبِيعَةَ⁽⁸²⁾ وَالْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ . . . » الحديث . وفيه قال عليه السلام : « ادْعُوا لِي مَحْمِيَّةَ بْنِ جَزْءٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ » . هكذا قال مسلم : « هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ » (ص 754) . والمحفوظ من بني زُبَيْد .
421 - قوله : « فَأَتَتْحَاهُ رِبِيعَةُ » (ص 752) .
معناه : عرض له وقصد له .

وقوله ﷺ : « مَا تُصَرَّرَانِ » أي ما تجمعانه في صدوركما من الكلام وكل شيء جمعته فقد صررته ، وقوله : « قَدْ بَلَّغْنَا النِّكَاحَ » أي الحلم . ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾⁽⁸³⁾ ، وقول علي رضي الله عنه : « وَاللَّهِ لَا أَرِيْمُ مَكَانِي » معناه لا أبرح منه ولا أزول . قال زهير :

[الوافر]

لِمَنْ طَلَّلَ بِرَامَةَ لَا يَرِيْمُ عَفَا وَخَلَا لَهُ حُقْبٌ قَدِيْمُ

(81) في (ب) و (ج) و (د) « يستباح » .

(82) في (ب) و (د) « ابن ربيعة » .

(83) (6) النساء .

بسم الله الرحمن الرحيم⁽¹⁾

6 - كتاب الصيام

422 - فيه قوله ﷺ : « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ » (ص 759).

قال الشيخ - وفقه الله - : ذهب بعض العلماء إلى أن الهلال إذا التبس يحسب له بحساب المنجمين ، وزعم أن هذا الحديث يدل على ذلك . واحتج أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَبِالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾⁽²⁾.

وحمل جمهور الفقهاء ما في الحديث على أن المراد به إكمال العدة ثلاثين كما فسره في حديث آخر . وكذلك تأولوا قوله تعالى : ﴿ وَبِالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ على أن المراد به الاهتداء في الطرق في البر والبحر . وقالوا أيضاً : لو كان التكليف يتوقف على حساب التنجيم لضاق الأمر فيه إذ لا يعرف ذلك إلا قليل من الناس والشرع مبني على ما يعلمه الجماهير ، وأيضاً فإن الأقاليم على رأيهم مختلفة ويصح أن يرى في إقليم دون إقليم فيؤدي ذلك إلى اختلاف الصوم عند أهلها مع كون الصائمين منهم لا يقولون غالباً على طريق مقطوع به ولا يلزم قوماً ما ثبت عند قوم .

قال رسول الله ﷺ : « الشهر تسع وعشرون » ثم قال عليه السلام : « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا »⁽³⁾ ثلاثين . معناه أن الشهر مقطوع بأنه لا بد أن يكون تسعاً وعشرين فإن ظهر الهلال ولا فيطلب أعلى العدد الذي هو ثلاثون وهو نهاية عدده .

قول النبي ﷺ : « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ » ، أي إن حال بينكم وبين رؤيته غيم . ويقال صُمْنَا لِلْغَمَاءِ وَالْغُمَّى ، أي عن غير رؤية . ويروي : « فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ » يقال : غُمَّ علينا الهلال وَغُمِّي ، وَأَغْمِيَ فهو مُغْمِي ، وقد غَامَتِ السَّمَاءُ تَغِيماً غيمومة فهي غَائِمَةٌ وَغَيْمَةٌ ، وَأَغَامَتِ وَغَيِمَتْ وَتَغَيِمَتْ وَأَغْمَتْ وَغَمَّتْ وَغَيِنَتْ .

(1) جاءت البسمة في (د) فقط .

(2) (16) النحل .

(3) في (ب) « فأقدروا له » .

423 - قوله ﷺ : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ » (ص: 761).

الأمية هي التي على أصل ولادات⁽⁴⁾ أمهاتها لم تتعلم الكتاب فهي على ما ولدت عليه ، ومنه «النبي الأمي»⁽⁴⁾ ﷺ نسب إلى ما ولدته عليه أمه معجزة له ﷺ .

424 - قوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ » (ص: 762) .

قال الشيخ : إذا ثبت الهلال عند الخليفة لزم سائر الأمصار الرجوع إلى ما عنده (وإن كان ذلك عند أهل مدينة)⁽⁵⁾ فهل يلزم غيرهم ما ثبت عندهم ؟ فيه قولان . فأما الحديث فهو محتمل أن يريد بقوله : « صوموا لرؤيته » أي لرؤية من كان أول رؤيتكم أنتم .

425 - ويحتج من لا يوجب الصوم بما ذكره مسلم من حديث كُريِب : « أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بنت الحارث بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ . قَالَ : فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهْلُ عَلَيَّ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ . . . » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَذَكَرَ فِيهِ : « أَنَّهُ أَعْلَمَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : لَكُنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ ، فَقُلْتُ : أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيِي مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ ؟ فَقَالَ : لَا ، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » (ص: 765) .

قال الشيخ : والفرق بين رؤية⁽⁶⁾ الخليفة وغيره أن سائر البلدان لما كانت بحكمه فهي كبلد واحد . ويحتج للزوم الصوم من جهة القياس بأنه كما يلزم الرجوع إلى بعض أهل المصر فكذلك يرجع أهل مصر إلى أهل مصر آخر إذ العلة حصول الخبر بذلك .

قال الشيخ : إذا رُئيَ الهلال بعد الزوال فهو لليلة المقبلة وإن رُئيَ قبل الزوال ففيه قولان : قيل للماضية وقيل للمقبلة . وقال بعض أصحاب الظاهر : أما في الصوم فيجعل للماضية وأما في الفطر فيجعل للمستقبلة . وهذا بناء منهم على الأخذ بالاحتياط وهو نحو القول بأنه إذا كان الشك يوم الغيم وجب الإمساك .

وظاهر قوله : « صوموا لرؤيته » على مقتضى اللفظ يوجب الصوم حين الرؤية متى وجدت فإذا منع الإجماع من وجوب الصوم على الإطلاق حينئذ كان محمولاً على المستقبل⁽⁷⁾ . ويكون حجة للقول بأنه لليلة المقبلة على كل حال ، وهذا على طريقة من رأى ذلك إذ لا فرق بين ما قبل الزوال وبعده عندهم .

(4) في (ج) و (د) « ولادة » .

(4م) 157 الأعراف .

(5) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(6) « رؤية » ساقطة من (ب) و (ج) و (د) .

(7) في (ج) « على الاستقبال تكون » .

ثم الرؤية إذا كانت فاشية⁽⁸⁾ صيِّمَ بغير خلاف ، وإن كان الغنيم قُبِلَ⁽⁹⁾ فيه الشهادة بغير خلاف . وإن كان الصحو والمصر كبير ففي قبول الشهادة مع ذلك قولان ، وهو خلاف في حال هل ذلك تهمة أم لا ؟ وما الذي يقبل في ذلك ؟ .

أما الفطر فمالك وأبو حنيفة والشافعي يقولون : لا يقبل الواحد . وقيله أبو ثور . وأما الصوم فاتفق هؤلاء على قبول الواحد فيه إلا مالكاً خاصة . وأجاز أبو حنيفة فيه شهادة المرأة والعبد . وسبب الخلاف هل ذلك من باب الشهادة أم من باب الإخبار ؟ وكأن ما طريقه الشيع يُقْبَلُ فيه الواحد⁽¹⁰⁾ كالخبر عن النبي ﷺ بحكم من الأحكام ، وما كان يختص به بعض الأشخاص كالقول : لهذا عند هذا وشبه ذلك فيطلب فيه اثنان . واعتمد من يجيز شهادة الواحد في الصوم بحديث الأعرابي وحديث ابن عمر : « شهدت عند رسول الله ﷺ . . . » الحديث .

ويصح أن يحتج في ذلك بقوله ﷺ : « فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى ينادي ابن أم مكتوم » (ص 768) . فأمرهم ﷺ بالإمساك عن الأكل بخبره وهم في زمن يحل لهم الأكل فيه فكذلك إذا أخبر رجل عن رؤية الهلال .

426 - قال الشيخ - وفقه الله - : خرَّج مسلم في باب صفة الفجر الذي يحرم الأكل حديث شُعْبَةَ عن سودة قال : « سَمِعْتُ سَمُرَةَ بِنَ جُنْدُبٍ » الحديث . ثم قال مسلم : « وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى نَا أَبُو دَاوُدَ نَا شُعْبَةُ عَنْ سَوَادَةَ » (ص 770) وفي نسخة ابن الحَدَّاء : « حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ » جَعَلَ ابْنُ ثَمِيرٍ بَدَلَ ابْنِ مُثَنَّى ، قال بعضهم : والصواب : ابن مثنى ، وكذلك رواه الجلودي وغيره .

427 - قوله ﷺ : « شَهْرًا عِيدَ لَا يَنْقُصَانِ » (ص 766) .

قيل : معناه لا ينقصان من الأجر وإن نقص العدد . وقيل : معناه في عام بعينه . وقيل : لا يجتمعان ناقصين في سنة واحدة في غالب الأمر .

428 - قوله ﷺ : « لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ يَوْمَ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُهُ »

(ص 762) .

قال الشيخ : محمله على من صام تعظيماً للشهر واستقبالاً له بذلك . وأما إن صيِّمَ يَوْمُ الشُّكِّ على جهة التطوع ففيه اختلاف ، وذلك لمن لم تكن عادته صوم ذلك اليوم أو نَذَرَهُ . وأما صومه على جهة الاحتياط خوفاً أن يكون من رمضان فالمشهور عندنا النهي

(8) في (ج) « إذا كانت على الإطلاق فاشية » .

(9) في (د) « قيل » .

(10) في (ج) « خبر الواحد » .

عنه ، وأوجه بعض العلماء في الغيم .
429 - قوله عليه الصلاة والسلام : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ »
(ص 771) .

قال الشيخ : ظاهره أنه ﷺ أشار إلى أن فساد الأمور يتعلق بتغير⁽¹¹⁾ هذه السنة التي هي تعجيل الفطر وأن تأخيرها ومخالفة السنة في ذلك كالعلم على فساد الأمور .
430 - قوله ﷺ : « إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ وَغَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ الصَّائِمُ »
(ص 772) .

قال الشيخ - وفقه الله - : أحد هذه الأشياء يتضمن بقيتها إذ لا يقبل الليل إلا إذا أدير النهار ، (ولا يدبر النهار)⁽¹²⁾ إلا إذا غربت الشمس ، ولكنه قد لا يتفق مشاهدة عين الغروب وشاهد⁽¹³⁾ هجوم الظلمة حتى يتيقن بذلك غروب الشمس فيحل الإفطار .
وقول ﷺ : « فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » إن حمل على أن المراد به قد صار مفطراً فلا بد فيكون ذلك دلالة على أن زمن الليل يستحيل الصوم فيه شرعاً . وقد قال بعض العلماء : إن الإمساك بعد الغروب لا يجوز وهو كإمساك يوم الفطر ويوم النحر . وقال بعضهم : ذلك جائز وله⁽¹⁴⁾ أجر الصائم .

431 - واحتج هؤلاء بأن الأحاديث الواردة في الوصال التي⁽¹⁵⁾ ذكرها مسلم في ألفاظها ما يدل على أن النهي عن ذلك تخفيف ورفق . وفي بعض طرق مسلم : « نَهَاكُمْ عَنِ الْوَصَالِ رَحْمَةً لَكُمْ » . وفي بعض طرقه : « لَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَأَصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ فَقَالَ ﷺ : لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَزِدْتُمْ كَأَلْمُنْكَلٍ لَكُمْ » ، وفي بعض طرقه : « لَوْ مَدَّ لَنَا الشَّهْرُ لَوَاصِلْنَا وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ » (ص 774 - 776) .
وهذا كله يدل على أنه لا يستحيل إمساك الليل شرعاً ولو كان مستحيلاً ما واصل عليه السلام بهم ولا حملهم على ما لا يحل ولعاقب من خالف نهيه . وقال أحمد وإسحاق : لا بأس بالوصال إلى السحر . وخرج البخاري : « لَا تُوَاصِلُوا فَأَيْكُمُ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ »⁽¹⁶⁾ .

(11) في (د) « بتغير » .

(12) لي (أ) و (ج) و (د) ما بين القوسين ساقط ، ونص ما في (أ) « إلا إذا ادبر النهار وإلا إذا غربت الشمس » ، وكذلك في (ج) و (د) .

(13) في (ب) و (ج) و (د) « وشاهد » .

(14) في (ج) « جائز له وله » .

(15) « التي » ساقطة من (أ) ويبدو أنها كانت بالهامش .

(16) في (ج) « إلى السحر » .

وقوله : « قالوا : إِنَّكَ تُوَاصِل . قال : إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِنِّي إِنِّي أَبَيْتُ أَنْ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي فَأَكْلَفُوا مِنْ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ » . وهذا يحتل أن يكون المراد به أن الله تعالى يخلق فيه من الشيع والري ما يخلق في قلب من أكل وشرب ، أو يكون على حقيقة في ذلك يطعمه جلَّت قدرته ويسقيه كرامة له ﷺ .

وقوله في بعض طرقه : « أنزل فاجدح لنا » . الجدح : خلط الشيء بغيره ، والمجدحة : الملعقة .

وقوله : « فاكلفوا » قال صاحب الأفعال : كَلَّفَ وجهه كلفاً ، وكَلَّفْتُ بالشيء كلفة : تحملت وبه أولعت .

432 - قول عائشة رضي الله عنها : « كَانَ يُقْبِلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ وَأَيْكُم يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ » (ص 777) .

قال الشيخ : اختلف الناس في جواز القبلة للصائم . ومن بديع ما ورد في جواز ذلك قوله ﷺ : « لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ : أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ ؟ » فأشار بذلك إلى فقه بديع ، وذلك أن المضمضة قد تقرر عندهم أنها لا تنقض الصوم لأنهم كانوا يتوضأون وهم صيام ، والمضمضة أوائل الشرب ومفتاحه كما أن القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه ، والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع ، فكما ثبت عندهم أن أوائل (17) الشرب الذي هو المضمضة لا يفسد الصوم فكذلك أوائل الجماع الذي هو القبلة لا تفسد (18) الصوم .

وفي هذا أيضاً إثبات القياس في الشريعة واستعمال الأشباه . والذي أشارت إليه عائشة رضي الله عنها في الحديث المتقدم إليه يرجع فقه المسألة لأنها أشارت إلى أن النبي ﷺ يقف عند القبلة (19) ويأمن على نفسه أن يقع فيما سواه بخلاف غيره من أمته فينبغي أن تعتبر حالة المقبل (20) ، فإن كانت القبلة تثير من المقبل الإنزال كانت محرمة عليه لأن الإنزال المكتسب يُمنع منه الصائم ، فكذلك ما أوقع فيه وأدى إليه ؛ وإن كان إنما يكون عنها المذي فيجري ذلك على حكم القضاء منه ، فمن رأى أن القضاء منه واجب أوجب الكف عن القبلة ، ومن رأى أن القضاء منه مستحب استحَبَّ الكف (21) . وإن كانت القبلة لا تؤدي إلى شيء مما ذكر ولا تحرك لذة فلا معنى للمنع منها إلا على طريقة من يحجي

(17) في (ب) و (ج) « أُول » .

(18) في (ج) « لا يفسد » .

(19) في بقية النسخ « عند القبل » وما أثبت هو ما في (أ) .

(20) في (ب) و (ج) « القبل » .

(21) في (ب) و (ج) و (د) « الكف عن القبلة » .

الذريعة فيكون للنهي عن ذلك وجه .

وقد اختلف أصحابنا فيمن قبل قبلة واحدة فأنزل هل يكفر أم لا ؟ . وهذا مِنْهُمْ خلاف في حال ، فمن رأى الكفارة اعتقد أن القبلة الواحدة يكون عنها الإنزال ففاعلمها قاصد إليه ومنتكح لحرمة الشهر فوجبت عليه⁽²²⁾ الكفارة ، ومن رأى لا كفارة اعتقد أن الإنزال لا يمكن عنها غالباً ، فالفاعل لها وإن وقع منه ذلك غير قاصد إليه ولا منتكح لحرمة الشهر . واتفقوا إذا وآلى القبل فأنزل على الكفارة لاتصاح⁽²³⁾ وقوع الإنزال عند ذلك .
433 - ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ فَلَا يَصُومُ » (ص 779).

قال الشيخ - وفقه الله - : شذ بعض الناس فأخذ بظاهر هذا ، ورأى أن صوم الجنب لا ينفعه . وقد أشار في كتاب مسلم إلى رجوع أبي هريرة عن ذلك وأرسل الحديث أولاً ثم أسنده لما قيل له وأحال على الفضل بن عباس .
فإن قيل : كيف وجب رجوعه عن ذلك وَلَمْ قَالَ بخلافه ؟ وَلَمْ أَخَذَ جماعة العلماء بخلاف هذا الحديث إلا رجلاً أو رجلين فلإنهما شذّا مع أن أبا هريرة رواه عَنِ الفضل بن عباس ؟

قلنا : قد عارضه ما ذكر في هذا⁽²⁴⁾ الحديث عن عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - من أنه ﷺ كان يصبح جُنُباً من غير حُلُمٍ ثم يصوم . وأشار في الحديث إلى أن أبا هريرة لما سمع هذا عنهما اعتذر بما اعتذر . وهذا فعل منه ﷺ والأفعال تُقَدَّم على الأقوال عند بعض الأصوليين ، ومن قدم منهم الأقوال فإنه يرجح هاهنا الفعل لموافقته ظاهر القرآن لأن الله سبحانه أباح المباشرة إلى الفجر وإذا كانت النهاية إلى الفجر فمعلوم أن الغسل إنما يكون بعد الفجر إذ كان الجماع مباحاً إليه فافتضى هذا صحة صوم من طلع الفجر عليه وهو جنب ، فلما طابق ظاهر القرآن فعله ﷺ قدم على ما سواه .

وقد قيل : إن ما رواه أبو هريرة محمول على أن ذلك كان في أول الإسلام لما كانوا إذا ناموا حَرُمَ عليهم الجماع فلما نسخ ذلك نسخ ما تعلّق به .

قال الشيخ : خرّج مسلم في هذا الباب : « حدثنا محمد بن رافع نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال : سمعت أبا هريرة يقول في قَصَبِهِ : من أدركه الفجر جنباً فلا يصم . قال : فذكرت ذلك

(22) « عليه » ساقطة من بقية النسخ .

(23) في (ب) و (ج) و (د) « لإيضاح » .

(24) في (ج) و (د) « هذا » ساقطة .

لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه فأنكر ذلك ، هذا⁽²⁵⁾ في النسخة عن الجلودي ، وفي نسخة ابن ماهان « فذكر ذلك عبد الرحمن لأبيه » .

(قال بعضهم : والرواية الأولى هي الصواب ، ومعناها : أن أبا بكر ذكرها لأبيه عبد الرحمن)⁽²⁶⁾ . وجاء هذا من الراوي على معنى البيان ، جعل قوله لأبيه بدلاً بإعادة حرف الجر كأنه لما قال : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث ، أراد أن يعلمك أن عبد الرحمن هو والد أبي بكر . ورواه حجاج عن ابن جريج قال : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث فأنكره ، ولم يقل : لأبيه .

وما وقع في نسخة ابن ماهان من قوله : فذكر ذلك عبد الرحمن لأبيه ، خطأ لا معنى له لأنه يؤدي إلى أن عبد الرحمن ذكره لأبيه الحارث وهذا غير مستقيم .

434 - قوله : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : وَمَا أَهْلَكَ ؟ قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ ... » الحديث (ص 781) .

قال الشيخ - وفقه الله - : أكثر الأمة على إيجاب الكفارة على المجامع في رمضان عامداً . ودليلهم هذا الحديث وشذ بعض الناس فقال : لا كفارة على المجامع وإن تعمد ، واغتروا بقوله عليه السلام : « لما أمره أن يتصدق بالعرق من التمر فشكى الفاقة . فقال : اذهب فاطعمه أهلك » . فدل ذلك عنده على سقوط الكفارة . وأحسن ما حمل هذا عليه عندنا على أنه أباح له تأخيرها لوقت يسره لا على أنه أسقطها عنه . وليس في الحديث ما يدل على إسقاطها جملة .

وأما المجامع ناسياً في رمضان فقد اختلف أصحابنا في إيجاب الكفارة عليه . فقال بعضهم : تجب الكفارة لأنه ﷺ لم يستفسر السائل هل جامع عامداً أم ناسياً ؟ فدل على⁽²⁷⁾ أن الحكم لا يفترق . وقال بعضهم : لا كفارة على الناسي لأن الكفارة تمحيص للذنوب والناسي غير مذنب ولا آثم .

واختلف الناس في المفطر بالأكْل عامداً هل يكفر أم لا ؟ فمن رأى أن الحدود والكفارات لا يقاس عليها ، أو رأى في الجماع معنى يختص دون الأكل قصر الكفارة على ما ورد به الخير . ومن رأى إثبات القياس في الحدود والكفارات ورأى أن الأكل مساوٍ للجماع لاشتراكهما في كونهما انتهاكين لحرمة الشهر وتعلق المأثم بهما أوجب الكفارة فيه . قال الشيخ : وقع في هذا الحديث : « هل تجد ما تعيق ؟ هل تستطيع أن تصوم ؟ »

(25) في (ب) و(ج) و(د) « هكذا » .

(26) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(27) في (ج) « على » ساقطة .

هكذا على الترتيب .

فذهب بعض الفقهاء إلى الأخذ بظاهر هذا ، ورأى أن استفهامه على هذا الترتيب يوجب ترتيب الإيجاب في الكفارة على حسب ما وقع في السؤال ويكون ذلك كالکفارة في الظاهر .

وذهب بعضهم إلى التخيير لما ذكر بعد هذا في طريق آخر : « قال : أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يُعْتِقَ رَقَبَةً أَوْ يَصُومَ أَوْ يُطْعِمَ » (ص 782) ولفظة (أو) تقتضي التخيير . وفي بعض طرقه : « أفطر في رمضان » . فهذا قد يتعلق بعمومه من يساوي بين الأكل والجماع في الكفارة ، ودعوى العموم في مثل هذا ضعيف عند أهل الأصول .
وأما قوله : « بِعَرَقِ تَمْرٍ » ففسره ابن عيينة وقال : هو الزَّيْبِيلُ⁽²⁸⁾ . قال الأصمعي : ويقال له عَرِقة أيضاً ، وهو كل شيء مَضْفُورٌ فَهوَ عَرَقٌ .

435 - قوله : « إن رسول الله ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ ثُمَّ أَفْطَرَ » . وفي طريق آخر من هذا الحديث : « قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَكَانُوا⁽²⁹⁾ يَتَّبِعُونَ الْأَحَدَثَ فَلَا أَحَدَثَ مِنْ أَمْرِ ﷺ وَيَرَوْنَهُ النَّاسِخَ الْمُحْكَمَ » (784 - 785) .

قال الشيخ : محمل قول ابن شهاب على أن النسخ في غير هذا الموضع وإنما أراد أن الأواخر من أفعاله ﷺ تنسخ الأوائل إذا كان مما لا يتمكن فيه⁽³⁰⁾ البناء ؛ إلا أن يقول القائل فإن هذا من ابن شهاب ميل إلى القول بأن الصوم لا يتعقد في السفر فيكون كمذهب بعض أصحاب الظاهر . وهذا غير معروف عنه .

قَوْلُهُ : « فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ » ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ شَرِبَ ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنْ بَعْضُ النَّاسِ قَدْ صَامَ فَقَالَ ﷺ : أُولَئِكَ الْعَصَاةُ أُولَئِكَ الْعَصَاةُ » .
قال الشيخ - وفقه الله - : جُلَّ الفقهاء على أن من أصبح صائماً في الحضر ثم سافر أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ فِي يَوْمِهِ .

وذهب بعضهم إلى أن ذلك له وكان هذا فرع بين أصليين :
أحدهما : أن من أصبح صائماً ثم عَرَضَ لَهُ مَرَضٌ فَإِنَّهُ يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ .
والثاني : أن من افتتح الصلاة في السفينة حضرية ثم انبعثت به السفينة في أثناء الصلاة متوجهة إلى السفر أن يتم صلاة حضر ، فيرد المخالف الفطر إذا حدث السفر إلى الفطر إذا حدث المرض .

ويرده⁽³¹⁾ الآخرون إلى الصلاة المذكورة . والفرق عندنا بين طَرَوِ المرض على

(28) في (ب) « خاصة الزَّيْبِيل » .

(30) في (ج) « فيها » .

(31) في (ج) « ويرد » .

الصائم وطُروء السفر: أن طُروء السفر أمر مكتسب فخطوب فيه بحالة الابتداء، والمرضى أمر غالب. وقد يكون أيضاً مريض لا يمكن معه الصوم على حال.

وأما قوله: «أولئك العَصَا...» فلا يكون⁽³²⁾ حجة لمن يقول: إن الصوم لا ينعقد في السفر، لأنه يحتمل أن يريد أنه قد شقَّ عليهم الصوم حتى صاروا منهيين عنه فعصوا لذلك. ويؤيد هذا التأويل أنه قال في بعض طرق هذا الحديث: «إنه قيل له: إن الناس قد شقَّ عليهم الصيام» على أن من يحتج بهذا الحديث على جواز الفطر بعد أن أصبح صائماً إنما يكون⁽³³⁾ له حجة إذا سَلِمَ له أنه ﷺ افتتح النهار بالصيام ثم أفطر. ونحن نقول: يحتمل أن يكون قوله هاهنا: «صام ثم أفطر» أي ابتداءً النهار بالفطر من أوله ولم يعقد صوماً ثم حله.

436 - قوله ﷺ: «لما رأى رجلاً ظُلِّلَ⁽³⁴⁾ عَلَيْهِ: لَيْسَ الْبِرُّ⁽³⁵⁾ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ» (ص 786).

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في صوم رمضان في السفر، فذهب بعض أصحاب الظاهر إلى أن الصوم لا ينعقد فيه، وأن من صام فيه رمضان قَضَى أَخْذاً منه بظاهر الآية وبهذا الحديث. وجمهور العلماء على خلاف هذا المذهب، وقد اختلفوا: هل الصوم أفضل أم الفطر، أم هما سواء؟ فقيل: الصوم أفضل، لما ورد في ذلك من صومه ﷺ هو وعبد الله بن رواحة، ولغير ذلك من الأحاديث ولقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽³⁶⁾ فعم. وقيل: الفطر أفضل للحديث المتقدم، وهو قوله عليه السلام: «ليس البرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ»، ولقوله في هذا الكتاب: «هي رخصة من الله فمن شاء أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح»، (ص 790) فقد جعل الفطر حسناً والصوم لا جناح فيه. فهذه إشارة إلى تفضيل الفطر على الصوم. وقيل: بل الصوم والفطر⁽³⁷⁾ سواء لقوله ﷺ للذي سأله عن الصيام في السفر: «إن شئت فصم وإن شئت فَأَفْطِرْ» (ص 789). قال الشيخ: أما احتجاج المخالف على أن الصوم في السفر لا يجزئ بالحديث المتقدم وهو: «ليس البرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ» فإننا نقول: هو عموم خرج على سبب، فإن قلنا بقصره على سببه كما ذهب إلى ذلك بعض الأصوليين لم يكن له فيه حجة، وإن لم

(32) في (ج) «فلا تكون».

(33) في (ج) «إنما تكون».

(34) في بقية النسخ «قد ظُلِّلَ» غير (أ).

(35) في (ب) «وليس من البر».

(36) (184) البقرة.

(37) في (ج) و(د) «وقيل. بل الفطر والصوم».

نقل بقصره قلنا : يحتمل أن يكون المراد به لمن كان على مثال حال ذلك الرجل وبلغ به الصوم إلى مثل ذلك المبلغ . ويحمل على ذلك بالدليل الذي قدمناه في فضيلة الصوم ، أو يحتمل أن يريد : أن ليس للصوم فضيلة على الفطر تكون برأ .

437 - قوله ﷺ : « لما وجد اليهود يصومون عاشوراء : نَحْنُ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ فَصَامَهُ ﷺ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ » (ص 796) .

قال الشيخ : خبر اليهود غير مقبول ، فيحتمل أن يَكُونَ ﷺ أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِصَدَقِهِمْ فِيمَا حَكُوا مِنْ قِصَّةِ هَذَا الْيَوْمِ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ تَوَاتَرَ عِنْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَبْرُهُ حَتَّى وَقَعَ لَهُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضاً فَإِنَّهُ ﷺ قَدْ يَكُونُ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ تَعْظِيمُ الْأَيَّامِ الَّتِي تَظْهَرُ فِيهَا الرُّسُلُ وَيُذِيلُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَاسْتِحْسَانُ الصَّوْمِ فِيهَا .

438 - قوله : « يَلْبَسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيِّهِمْ وَشَارَتَهُمْ » (ص 796) .

الشارة : الهيئة واللباس ، يقال : ما أحسن شِوَارَ الرجل وشارتَهُ : أي لباسه وهيئته .
439 - قال الشيخ : خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ : « حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا نَا أَبُو أُسَامَةَ » (ص 796) .

قال بعضهم : في نسخة ابن الحذاء : « نَا بَنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَمْرِو قَالَا نَا أَبُو أُسَامَةَ » جعل ابن أبي عمر مكان ابن نمير . وهذا وهم والأوَّلُ⁽³⁸⁾ هُوَ الصَّوَابُ ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْجُلُودِيِّ وَغَيْرِهِ .

440 - قول ابن عباس رضي الله عنه : « إِذَا رَأَيْتَ هَلَالَ الْمُحَرَّمِ فَأَعْلُذْ وَأَصْبِحْ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِماً » وَقَالَ : « هَكَذَا كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يَصُومُهُ » (ص 797) .

قال الشيخ : عندنا أن يَوْمَ عاشوراء هو اليوم العاشر⁽³⁹⁾ من المحرم . وعند المخالف أنه التاسع ، فمن قال : إنه العاشر تعلق بأن مقتضى هذا اللفظ كونه يوم العاشر⁽⁴⁰⁾ وهو مأخوذ من العشر . ومن قال : إنه التاسع تعلق بهذا الحديث ، وبما ورد عن العرب في تسميتها اليوم الثالث من أيام الورد ربعا ، وكذلك على هذا الحساب يحسبون أيام الأظماء والأوراد فيكون التاسع عشرا على هذا .

441 - قوله ﷺ في يوم عاشوراء : « مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ فَلْيَصُمْ وَمَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَنْتُمْ صِيَامَهُ إِلَى اللَّيْلِ » (ص 798) .

قال الشيخ : يتعلق بهذا من يُجِيزُ إِحْدَاثَ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ بَعْدَ الْفَجْرِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ

(38) في (ج) « الأول » بدون واو .

(39) في (ج) « هذا اليوم العاشر » .

(40) في (ج) « كونه يوم عاشوراء » .

كان لم يصم فليصم . وظاهر هذا استئناف النية⁽⁴¹⁾ . ومالك يمنع من ذلك على الإطلاق لقوله ﷺ : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ » فَعَمُّ كُلِّ صِيَامٍ .
442 - قوله : « اللَّعْبَةُ مِنَ الْعِهْنِ » (ص 799) .
العِهْن : الصوف واحدها عهنه مثل صوف وصوفة ، وقيل : لا يقال للصوف عهن إلا إذا كان مصبوغاً . قال زهير :

[الطويل]

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ
443 - قوله ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ »⁽⁴²⁾ (ص 803) .
قال الشيخ : أخذ بظاهر هذا الحديث وأجاز أن يصوم عن الميت وليه أحمد وإسحاق وغيرهما . وجمهور الفقهاء على خلاف ذلك . ويتأولون هذا الحديث على معنى إطعام الحي عن وليه إذا مات وقد فرط في الصوم فيكون الإطعام قائماً مقام الصيام .
444 - قال الشيخ : خرّج مسلم في صيام أيام التشريق : « حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ نَا هُشَيْمٌ قَالَ نَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ » (ص 800) .

وقع في نسخة ابن مهران : « نُبَيْشَةُ الْهَذَلِيَّةُ » بهاء التانيث في الهذلية . وهذا وهم . ونُبَيْشَةُ اسم رجل معروف في الصحابة وهو ابن عم سلمة بن المُحَبِّقِ الْهَذَلِيِّ .
وأما وصفه ﷺ لها « بأنها أيام أكل وشرب » فيتعلق به أبو حنيفة في منع صيام أيام منى حتى للمتمتع الذي لا يجد الهدي ، وبما روي أنه نهى عن صيام أيام منى . وخالفه مالك وأجاز للمتمتع الذي لا يجد الهدي صيامها لقوله تعالى : « فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ »⁽⁴⁴⁾ . وهذه الآية نزلت يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ، وشرط في القرآن أن تكون هذه الثلاثة الأيام⁽⁴⁵⁾ في الحج ، فإذا صام التاسع وأفطر العاشر للنهي عن صومه لم يبق لها محل في الحج إلا أيام منى ، وذلك يقتضي صحة ما قال مالك .
445 - قوله : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا فَوَافَقَ يَوْمَ أَصْحَى أَوْ فِطْرٍ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَمَرَ اللَّهُ بِإِقْفَاءِ النَّذْرِ وَنَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ

(41) في هامش (أ) « قف على من يميز إحداث النية بعد الفجر » .

(42) بهامش (أ) « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » .

(43) في (ج) « سُريج » وكذلك في (ب) و (د) ، وما في (أ) هو ما في نسخ المتن .

(44) (196) البقرة .

(45) في (ج) « الثلاثة أيام » .

صِيَامَ هَذَا الْيَوْمِ » (ص 800) .

قال الشيخ : تَوَقَّف ابن عمر عن الفتوى تورعاً ، وأشار لتعارض الأدلة . وقد اختلف فقهاء الأمصار في نادر صوم يوم⁽⁴⁶⁾ الفطر أو الأضحى ، فالذي ذهب إليه مالك أن من نذر صوم الفطر أو الأضحى فلا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه ولا صومه . وقال أبو حنيفة : يصوم يوماً آخر عوضاً عنه ، وإن صامه في نفسه مع النهي عن صومه أجزأه .

ولنا عليه قوله ﷺ : « لا نذر في معصية » وصوم هذا اليوم معصية لثبوت النهي عنه . واتفاق العلماء على النهي عنه وتعويض يوم آخر ليس من مقتضى لفظ نذره فلا معنى لإلزامه إياه وإن كان قد وقع عندنا قولان فيمن نذر صوم ذي الحجة هل يقضي يوم النحر ؟ وقد يكون من أوجب⁽⁴⁷⁾ القضاء من أصحابنا رأى النذر منعقداً⁽⁴⁸⁾ بإجماع فيما سوى يوم النحر وما نهى عن صومه فأجرى يوم النحر في الانعقاد⁽⁴⁹⁾ مجرى ما سواه بحكم التبع له ، وألزم تعويضه لما امتنع صومه بعينه بخلاف من جرد النذر ليوم النحر خاصة .

446 — قوله ﷺ : « لا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ . . . » الحديث (ص 801) .

قال الشيخ : قال مالك : في موطنه لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة ، وصيامه حسن . وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحرره .

قال الشيخ : وقد ذكر بعض الناس أن الذي كان يصومه ويتحرره محمد بن المنكدر . وقال الداودي : لم يبلغ مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه .

447 — قوله ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ » (ص 805) .

قال الشيخ : أعمال البر النوافل يُستحب إخفاؤها غالباً ولكن دعت الضرورة لذكر هذا منها على جهة العذر لئلا يُحدث بتخلفه تشاجراً وبغضاء⁽⁵⁰⁾ إذا كان المراد أن يقول ذلك نطقاً ليعذر به .

448 — قوله ﷺ : « فَإِنْ امْرَأَةٌ قَاتَلَتْهُ أَوْ شَاتَمَتْهُ⁽⁵¹⁾ فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ إِنِّي صَائِمٌ » (ص 806) .

(46) في (ج) « يوم » ساقطة وفي (أ) « والأضحى » عوض « أو الأضحى » .

(47) في (ج) « من واجب » .

(48) في (ج) « أن النذر منعقد » .

(49) في (ج) « في الاعتقاد » .

(50) في (ب) و (ج) و (د) « تشاجر وبغض » .

(51) في (ب) « شاتمه أو قاتله » وهو ما في نسخ المتن .

قال الشيخ : يحتمل أن يكون المراد بذلك أن يخاطب بذلك نفسه على جهة الزجر لها عن السبب والمشاطمة .

449 - قوله في الحديث : « كُلَّ عَمَلٍ ابْنُ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَّامَ هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ فَأُولَئِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » (ص 806) .

قال الشيخ - وفقه الله - : تخصيصه الصوم⁽⁵²⁾ ها هنا بقوله : « لي » وإن كانت أعمال البر المخلصة كلها له تعالى لأجل أن الصوم لا يمكن فيه الرياء كما يمكن في غيره من الأعمال لأنه كَفَتْ وإمساك وحال المُمَسِّكِ شُبعا أَوْ لِفَاقَةً كحال الممسك تقرباً ، وإنما القصد وما يُبْطِنه القلب هو المؤثر في ذلك ، والصلوات والحج والزكاة⁽⁵³⁾ أعمال بدنية ظاهرة يمكن فيها الرياء والسمعة فلذلك خُصَّ الصوم بما ذكره دونها .

وأما قوله : « أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » فمجاز واستعارة لأن استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء فتستطيعه وتفر عن آخر فتستقذره والله تعالى يتقدس عن ذلك ، ولكن جرت العادة فينا بتقريب الروائح الطيبة منا . واستعير ذلك في الصوم لتقريبه من الله سبحانه .

و « خُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ » بضم الخاء : تغييره . قال الهروي⁽⁵⁴⁾ : يقال خَلَفَ فَوْهُ إِذَا تَغَيَّرَ ، يَخْلُفُ خُلُوفًا . ومنه حديث علي رضي الله عنه : « وَسُئِلَ عَنْ قِبَلَةِ الصَّائِمِ فَقَالَ : وَمَا إِزْبِكَ إِلَى خُلُوفٍ فِيهَا » . ويقال : نومة الضحى مَخْلَفَةٌ لِلْقَمِ ، أَيِ مُغَيَّرَةٌ .

450 - قَوْلُ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - : « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا عَائِشَةُ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ . قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ ، قَالَتْ : فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً أَوْ جَاءَنَا زُورٌ فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً أَوْ جَاءَنَا زُورٌ وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا . قَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قُلْتُ : حَيْسٌ ، قَالَ : هَاتِيهِ ، فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَ ثُمَّ قَالَ : قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا » . قَالَ طَلْحَةُ : « فَحَدَّثْتُ مُجَاهِدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا وَإِنْ نَسَاءَ أَمْسَكَهَا » (ص 808) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اتَّفَقَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي حَجٍّ تَطَوُّعًا فَإِنَّهُ لَا

(52) في (ب) و (د) « للصوم » .

(53) في (ج) « والزكوات » .

(54) في (ج) « المزوي » وهو تحريف .

(55) في (أ) « لي » ساقطة بخلاف بقية النسخ وما في بقية النسخ هو ما في نسخ المتن .

يقطعه . واختلفا في صلاة التطوع وصوم التطوع⁽⁵⁶⁾ فمنع مالك قطعهما وأجازاه الشافعي لهذا الحديث . وتعلق مالك بالطواهر المانعة من قطع العمل وإبطاله وقياساً على الحج .
وقولها : « أو جاءني زور » أي زوار قال ابن دريد وغيره : ومما يكون الواحد والجماعة فيه سواء في النعوت : رجل زور وقوم زور . قال الشاعر :

[الرجز]

كَمَا تَهَادَى الْفَتَيَاتُ الزُّورُ

وَقَوْلُهَا : « قُلْتُ : حَيْسَ » قال الهروي : الحَيْسُ : ثريدة من أخلاط . قال : ابن دريد : الحَيْسُ : التَّمَرَمَعُ الْأَقِطُ وَالسَّمْنُ . قال الشاعر :

[الرجز]

التَّمَرُّ وَالسَّمْنُ جَمِيعاً وَالْأَقِطُ الْحَيْسُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ

451 - قوله ﷺ : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ »⁽⁵⁸⁾ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » (ص 809) .

قال الشيخ - وفقه الله - : تَعَلَّقَ المخالف في إسقاط القضاء عمن أكل في رمضان ناسياً بظاهر هذا الخبر . وَمَحْمَلُهُ عند المالكية الموجبين للقضاء على نفي الحرج والإثم بنسيانه .

والصوم على خمسة أقسام :

- واجب بإيجاب الله تعالى معين كرمضان .

- وواجب بإيجاب الله تعالى مضمون في الذمة كصيام الكفارات .

- وواجب بإيجاب الإنسان معين كنذر صوم شهر بعينه .

- وواجب بإيجاب الإنسان مضمون غير معين كنذر صوم شهر بغير عينه .

- والخامس : التطوع .

فمن أفطر في جميعها عمداً فَإِنَّهُ يَقْضِي وَلَا يُكْفَرُ إِلَّا رمضان فإنه يكفر ويقضي . ومن أفطر في جميعها سهواً فَإِنَّهُ يَقْضِي وَلَا يُكْفَرُ إِلَّا التَّطَوُّعُ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي وَلَا يَكْفَرُ .

452 - قوله : « لَا صَائِمٌ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ » (ص 814) .

يحتمل أن يكون ذلك على وجه الدعاء . ويحتمل أن تكون هَا هُنَا (لا) بمعنى (لَمْ) كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صِدْقَ وَلَا صَلَٰى ﴾⁽⁵⁹⁾ . وأما الأبد المذكور هَا هُنَا فقليل :

(56) « وصوم التطوع » ساقط من (أ) .

(57) في (ج) و (د) « أو جاءنا » وهو ما في نسخ المتن .

(58) سقط من (أ) و (ج) صومه .

(59) (31) القيامة .

محملة على أنه يُدْخِلُ في صومها الأيام المنهي عن صومها كالعيدين وأيام التشريق .
قال الشيخ : والأشبه عندي في التأويل أن يكون محمولاً على أنه لمن يضر به ذلك ،
ألا تراه قد قال له : « فإنك إذا فعلت ذلك هَجَمْتَ لَكَ »⁽⁶⁰⁾ العين ونَهَكَتْ « إلى غير ذلك مما
ذكره في هذا الموضع .

453 — قوله ﷺ لِلرَّجُلِ : « أَصُمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا الشَّهْرِ ؟ يَعْنِي شَعْبَانَ فَقَالَ : لَا .
فَقَالَ لَهُ : إِذَا أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ فَصُمْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ، شَكَ شَعْبَةَ » (ص 821) .

قال الشيخ : ظاهر هذا مُخَالَفٌ لقوله ﷺ : « لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ يَوْمٌ وَلَا يَوْمَيْنِ » فيصح أن
يُحْمَلُ هذا على أن الرجل كان مِمَّنْ اعتاد صِيَامَ السُّرَرِ أو نَذَرَ ذَلِكَ⁽⁶¹⁾ وَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ إِذَا
صَامَ آخِرَ شَعْبَانَ دَخَلَ فِي النَّهْيِ ، فيكون فيما قال له ﷺ : دليل على أنه لا يدخل في ذلك
الذي نُهيَ عنه من تَقْدِمِ الشَّهْرِ بالصوم وأن المراد بالنهي مَنْ هو على غير حالته .

قال أهل اللغة : السُّرَارُ لَيْلَةُ يَسْتَسِرُّ الْهَلَالُ . يقال : سَرَارَ الشَّهْرَ وَسِرَّارَهُ وَسُرَّره .
454 — قوله : « نَفِهَتْ نَفْسُكَ » (ص 816) .

أي أَعْيَتْ وَكَلَّتْ ، وَالنَّافِئَةُ الْمُعْيِي .
و « هَجَمَتِ الْعَيْنُ » أي غَارَتْ وَدَخَلَتْ ، ومنه : هَجَمْتُ عَلَى الْقَوْمِ ، أي دخلت
عليهم .

455 — قوله ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ »
(ص 822) .

قال الشيخ : قال بعض أهل العلم : معنى ذلك أن الحسنة لما كانت بعشر أمثالها كان
مَبْلَغُ ما له من الحسنات في صوم الشهر والستة أيام ثلاثمائة وستين حسنة عدد أيام السنة
فكانه صام سنة كاملة يكتب له في كل يوم منها حسنة .

456 — قوله ﷺ في ليلة القدر في حديث أبي سعيد الخدري : « التَّمِسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ
الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَالتَّمِسُّوْهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ » ثم قال أبو سعيد : « إِذَا
مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ وَهِيَ التَّاسِعَةُ وَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ
فَالَّتِي تَلِيهَا السَّابِعَةُ » (ص 826) .

قال الشيخ .. وفقه الله - : جعل أبو سعيد في ظاهر تأويله التاسعة ليلة اثنتين وعشرين
والسابعة ليلة أربع وعشرين ، وهذا على تمام الشهر . وتأول غيره الحديث على أن التاسعة

(60) في بقية النسخ « له » وهي (ب) و (ج) و (د) .

(61) في (أ) خاصة « ونذر ذلك » .

ليلة أحدٍ وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين . قال بعضهم : وهذا إنما يصح على أن الشهر ناقص . وقيل : إنما يصح أن يكون المراد لسبع يَقيَن سواها . وقد رُوي في بعض الأحاديث : « في تاسعة تبقى وسابعة تبقى وخامسة تبقى » . وهذا يتضح تأويله على نقصان الشهر إذا كان المطلوب الوتر . والأحاديث مختلفة ، وقد قيل : إنها تختلف باختلاف الأعوام . وقد تقدم القول فيه .
قوله : « نَجَاء رَجُلَانِ يَحْتَقَانِ » قال بعضهم : معناه يدَّعي كل واحد منهما حقاً ويؤكدده .

قوله بَعْدَ هَذَا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى مَكَانَ : « يَحْتَقَانِ » « يَخْتَصِمَانِ » .
457 - قوله : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ » (ص 830) .

قال الشيخ - وفقه الله - : الاعتكاف جائز عندنا على الجملة في سائر المساجد . وذكر عن حذيفة أنه لا يراه إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد النبي عليه السلام ، ومسجد إيلياء بالشام . وقال الزُّهري⁽⁶²⁾ لا يكون الاعتكاف إلا في الجامع . والحجة لنا قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾⁽⁶³⁾ . فعمُّ . ومن شرطه عندنا الصوم . وأجازه الشافعي من غير صوم .

(62) في (أ) « الهروي » وهو تحريف .
(63) (187) البقرة .

7 - كتاب الحج⁽¹⁾

458 - قال : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ؟ » فَقَالَ : لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ « الحديث (ص 835) .

قال الشيخ : سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا يَلْبَسُ (المحرم)⁽²⁾ فَأَجَابَ بِمَا يَتْرَكَ لِبَاسِهِ . وَإِنَّمَا عَدَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَ الْمَتْرُوكَ يَنْحَصِرُ وَالْمَلْبُوسُ لَا يَنْحَصِرُ (فَحَصَرَ لَهُ مَا يَتْرَكَ) . لِيَبِينَ⁽³⁾ أَنَّ مَا سِوَاهُ مُبَاحٌ لِبَاسُهُ .

وقوله عليه السلام : « وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ » .

قال الشيخ : لِأَنَّ الْوَرَسَ وَالزَّعْفَرَانَ طَيِّبَ وَالْمَحْرَمَ لَا يَتَطَيَّبُ .

وقوله : « وَلَا الْخَفَيْنَ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا » الحديث .

قال الشيخ : ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ الْخَفَيْنَ لَا يُقْطَعَانِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَهَذَا الْحَدِيثُ رَدٌّ عَلَيْهِ . وَاخْتَلَفَ الْمُبِيعُونَ قَطَعَ الْخَفَيْنَ إِذَا قَطَعَهُمَا وَلَيْسَهُمَا هَلٌ يَفْتَدِي أَمْ لَا ؟ فَقِيلَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : بَلْ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ . وَلَيْسَ تَرْخِيصُهُ لَهُ فِي الْحَدِيثِ بِمَسْقُطٍ لِلْفَدْيَةِ كَمَا أَنَّ الرِّخَصَةَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ لَمْ تَسْقُطْ مَعَهَا الْفَدْيَةُ .

ذَكَرَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ » (ص 835) .

وقال بذلك الشافعي ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مَالِكٌ لِسُقُوطِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ .

459 - قَوْلُهُ ﷺ لِلْمُعْتَمِرِ : « أَنْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ وَاغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ » (ص 836) .

قال الشيخ : لَا خِلَافَ فِي مَنَعِ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ بَعْدَ التَّلْبَسِ بِالْإِحْرَامِ . وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي جَوَازِ اسْتِعْمَالِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَهُ . فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَالِكٌ تَعْلُقًا بِهَذَا

(1) جاء هذا العنوان في (ب) و (ج) و (د) هكذا « كتاب الحج فيه سئل الخ ... » .

(2) ما بين القوسين خرم في (أ) وكذلك فيما يأتي .

(3) في (ب) و (د) « لِيَبِينَ لَهُ » .

الحديث . وفيه أنه أمره بغسل ما عليه منه ، وأجاز ذلك الشافعي وتأول هذا الحديث على أن الطيب كان من زعفران وقد نُهيَ الرجل أن يتزعفر . واحتج لمذهبه بقول عائشة : « كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت » . وانفصل أصحاب مالك عن هذا بأنه يمكن أن تكون طيبته بما لا تبقى ريحه ، أو يكون اغتسل للإحرام بعد أن طيبته فذهب الطيب عنه .

وقال أبو الفرج من أصحاب مالك : هذا من خواص النبي عليه السلام لأن المحرم إنما منع من الطيب لثلا يدعوه إلى الجماع والنهي ﷺ كان يملك إربه فيؤمن عليه . عليه السلام - من التطيب⁽⁴⁾ ، فإن قيل : فلم لم يأمر النبي ﷺ بالفدية الأعرابي⁽⁵⁾ لتطيبه ولباسه ؟ قيل : يحتمل أن يكون عذره لأنه لم يكن أوحى إليه بتحريم الطيب ، أو لعلة لم يطل مقامه عليه ولا انتفع به . وأصل مالك فيمن تطيب جاهلاً أو ناسياً فإنما⁽⁶⁾ يفتدي إذا طال مكثه⁽⁷⁾ عليه ، أو انتفع به . ومذهب الشافعي أن لا فدية عليه أصلاً . ومذهب أبي حنيفة أن يفتدي على كل حال .

وأما أمره ﷺ بنزع الجبة فهو ردّ لقول من يقول من الفقهاء : إنه يشق ما عليه من المخيط ولا ينزعه من رأسه لثلا يكون مغطياً لرأسه ، والمحرم لا يغطي رأسه . ولم يستنكر تمزيق الثوب وإن كان إفساداً للمال كما لم يستنكر قطع الخفين كما جاء في الخبر وإن كان إفساداً لهما ؟ .

460 — قوله : « وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ » الحديث (ص 838) .

قال الشيخ : للحج ميقاتان : ميقات زمان ، وابتدأوه شوال ، وميقات مكان وهي المواضع المذكورة في هذا الحديث . وميقات أهل العراق منها مختلف فيه فذكرها هنا ذات عرق مرفوعاً إلى النبي ﷺ فيما يحسبه الراوي . وذكر في غير هذا الكتاب العقيق . ومنه استحباب الشافعي لأهل العراق أن يهلوا .

وتقدمة الحج على ميقات الزمان مكروه عندنا . وتقدمته على ميقات المكان مكروه أيضاً عندنا إذا قدمه بمكان قريب لما في ذلك من التلبيس والتضليل عن المواقيت . وإن قدمه بمكان بعيد لا يلتبس الميقات به فظاهر المدونة كراهية ذلك وظاهر المختصر إجازته .

461 — قوله في الحديث : « فَهَنُ لَهُمْ⁽⁸⁾ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيَهُنَّ مِنْ أَرَادَ

(4) في (ب) و (ج) و (د) « فيؤمن عليه من الطيب » .

(5) في (ب) و (د) « الأعرابي بالفدية » .

(7) في (ب) و (ج) و (د) « لبثه » .

(8) في أصول المتن « فهن لهن » وهو ما في (ب) .

(6) في (أ) « فإنه » .

الحَجُّ والعُمْرَةُ « (ص 838) .

قال الشيخ - وفقه الله - : ظاهر هذا إسقاط الدم عمن جاوز الميقات غير مرید للحج والعمرة . وقد وقع في المذهب اضطراب في الصَّرورة⁽⁹⁾ إذا جاوزه غير مرید للحج . وأما إذا جاوزه مریداً للحج ثم أحرم بعد مُجاوزته وهو في أثناء طريقه فلا يسقط الدم الواجب عليه على الجملة رجوعه إلى الميقات . وقال أبو حنيفة : يسقط إذا رجع إلى الميقات وَلَبَّى لأنه قد استدرك ما فاتهُ وأكمل ما نقصه .

462 — قوله : « لَبَّيْكَ » (ص 840) .

هو مصدر مثنى للتكثير⁽¹⁰⁾ والمبالغة . ومعناه إجابة لك بعد إجابة ولزوماً لطاعتك . فتثنيته⁽¹¹⁾ للتأكيد لا تثنية حقيقة⁽¹²⁾ بمزلة قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾⁽¹³⁾ أي نعمته على تأويل اليد هاهنا على النعمة ونعم الله لا تحصى ، ويونس بن حبيب من أهل البصرة يذهب في « لبيك » إلى أنه اسم مفرد وليس بمثنى وأن ألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر على حَدِّ (لَدَى) ، وَعَلَى مذهب سيويه أنه مثنى يدلُّل قلبها ياء مع المظهر⁽¹⁴⁾ . وأكثر الناس على ما ذهب إليه سيويه ، قال ابن الأنباري : ثنوا لبيك كما ثنوا حنانيك ، أي تحننا بعد تحنن ، وأصل لبيك لَبَّيْكَ ، فاستقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الثالثة ياء كما قالوا من الظن : تظنَّيتُ ، والأصل تظننت قال الشاعر :

[السريع]

يذهب بي في الشعر كل فن حتى يرد عَنِّي التظنُّبي
واختلف في معنى « لبيك » واشتقاقها كما اختلف في صيغتها ، فقليل : معنى لبيك : اتجاهي وقصدي إليك ، مأخوذ من قولهم : داري ثَلْبُ دارك ، أي تواجهها . وقيل : معناها مَحَبَّتِي لك ، مأخوذ من قولهم : امرأة لَبَّةٌ ، إذا كانت محبة لولدها عاطفة عليه . وقيل : معناها إخلاصي لك ، مأخوذ من قولهم : حسب لباب ، إذا كان خالصاً محضاً . ومن ذلك لُبُّ الطعام ولُبَّابه ، وقيل : معناها : أنا مقيم على طاعتك وإجابتك ، مأخوذ من قولهم : قد لب الرجل في المكان وألب إذا أقام فيه ولزمه . قال طفيل :

(9) في (ب) و(ج) « للضرورة » بالضاد ، وهو تحريف .

(10) في (أ) « للتكبير » . وما أثبت هو ما في بقية النسخ .

(11) في (أ) « فتثنية » هكذا .

(12) ما أثبت هو ما في (أ) وفي بقية النسخ « حقيقة » .

(13) (64) المائدة .

(14) في (أ) و(ج) « بالمضمر » . والصواب ما أثبتناه .

[الطويل]

رَدَدَنَّ حُصَيْنًا مِنْ عَدِيٍّ وَرَهْطِهِ وَتَيْمٌ تُلَبِّي بِالْعُرُوجِ وَتَحْلُبُ

[الوافر]

وقال آخر :

مَحَلَّ الْهَجْرِ أَنْتَ بِهِ مُقِيمٌ مَلَبَّ مَا تَزُولُ وَلَا تَرِيمُ

قال ابن الأنباري : وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل والأحمر .

وأما قوله : « إن الحمد والنعمة لك » (ص 841) . فيروى بكسر الهمزة من (إن) ويفتحها . قال ثعلب : الاختيار كسر (إن) وهو⁽¹⁵⁾ أجود معنى من الفتح لأن الذي يكسر (إن) يذهب إلى أن المعنى : إن الحمد والنعمة لك على كل حال . والذي يفتحها يذهب إلى أن المعنى : لبيك لأن الحمد لك ، أي لبيك لهذا السبب . ويجوز : والنعمة لك ، بالرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره : إن الحمد لك والنعمة لك . قال ابن الأنباري : وإن شئت جعلت خبر (إن) محذوفاً .

وأما قوله : « والرغباء إليك » فيروى بفتح الراء والمد ، وبضم الراء والقصر . ونظيرها العُلَيَّا والعُلَيَاء والتُعْمَى والتُعْمَاء .

قال الشيخ - وفقه الله - : عند مالك والشافعي أن الحج يصح الدخول فيه بالنية خاصة وأنه (ينعقد بالقلب)⁽¹⁶⁾ كما ينعقد الصوم . وعند أبي حنيفة لا ينعقد (إلا بمقارنة التلبية) أو سوق (الهدي) إلى عقد القلب .

وأما حكم التلبية فإن أبا حنيفة يراها واجبة ، ومالك والشافعي لا يوجبانها . واختلف إذا لم يأت بها فعند مالك أن الدم يلزمه ، ولم يلزم الشافعي تاركها دماً .

463 - قول ابن عمر - رحمه الله - : « تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ » (ص 842) .

أي أخذتها بسرعة ، ويروى : « تَلَقَّيْتُ » بالنون .

وقوله : « بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا » (ص 843) .

البيداء : مَفَازَةٌ لا شيء فيها ، وبين المسجدين أرضٌ ملساء اسمها البيداء . فأنكر ابن عمر على مَنْ يقول : إن النبي ﷺ إنما أحرم من البيداء ، وهو يقول : إنما أحرم عليه السلام من المسجد .

وأما قوله : « تَكْذِبُونَ فِيهَا » فمحمول على أنه أراد أن ذلك وقع منهم على جهة السهو ولا يُظَنُّ به أنه ينسب إلى الصحابة تَعَمُّدُ الكذب الذي لا يحل .

464 - قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ لَابْنِ عُمَرَ : « رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ

(15) في (أ) « وهي » .

(16) ما بين القوسين محذوف من (أ) . وكذا فيما يلي .

يَصْنَعُهَا، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَّ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ وَلَبَسَ النُّعَالَ السَّبْتِيَّةِ « وغير ذلك مما في الحديث (ص 844) .

قال الشيخ - وفقه الله - : يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ لَا يَصْنَعُهَا غَيْرَكَ مجتمعة وإن كان يصنع بعضها ثم سمي له علة فعله في الثلاث وأنه رأى النبي ﷺ فعل ذلك . ويحتمل أن يكون عليه السلام إنما خص هذين الركنين لأنهما على قواعد إبراهيم - عليه السلام - وترك الآخرين لما قصرا عن قواعد إبراهيم .

وأما قوله : « رأيتك تصبغ بالصفرة » فقول : المراد به صبغ الشعر ، وقيل : صبغ الثوب . والأشبه أن يكون صَبَغَ الثياب لأنه أخبر إنما صبغ اقتداءً بالنبي ﷺ وهو - عليه السلام - لم يذكر عنه أنه صبغ شعره . وأما إجابته لما سأل عن تأخير إهلاله إلى يوم التروية بأنه لم ير رسول الله ﷺ يُهَلُّ حتى تنبعث به راحلته فإنه أجابه بضرب من القياس لما لم يتمكن له من فعل النبي ﷺ في ذلك الشيء بعينه ما تمكن في غيره مما سماه⁽¹⁷⁾ له . وَوَجَّهَ هذا القياس أنه لما رآه ﷺ إنما أهل عند الشروع في الفعل آخر أيضاً هو الإهلال إلى يوم التروية الذي يُتَبَدَأُ فيه بأعمال الحج من الخروج إلى منى وغير ذلك .

وأما وجه اختيار غيره من العلماء لمن أحرم من مكة أن يُهَلَّ من أول العشر فإن ذلك ليحصل للمحرم من الشئ ما يساوي فيه من أحرم من المواقيت .

وأما النعال السبتيَّة فقال الأزهري⁽¹⁸⁾ : إنما سميت سبتيَّة لأن شعرها قد سُبِتَ عنها ، أي حلق وأزيل ، يقال : سبت رأسه إذا⁽¹⁹⁾ حلقه . قال الهروي : وقيل : سميت سبتيَّة لأنها انسبت بالدباغ ، أي لانت . يقال : رطبة منسبته ، أي لينة . قال : والسبب : جلود البقر المدبوغه بالقرظ⁽²⁰⁾ .

465 - قوله : « وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ » (ص 845) .

الغَرْز : ركاب الناقة .

466 - قول عائشة رضي الله عنها : « كُنْتُ أَطِيبُهُ لِحُلِّهِ وَلِحُرْمِهِ » (ص 846) .

الْحُرْم : الإحرام بالحج .

467 - قوله : « أَهْدَى الصُّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِمَارَ وَخْشٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

قَالَ : فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ : لَوْلَا أَنَا مُحْرِمُونَ لَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ » (ص 851) .

(17) في غير (أ) « مما سُمِّي » .

(18) في (أ) « الهروي » والصواب ما أثبتناه لأن كلام الهروي ما يأتي بعد ويؤيد ذلك كلام النووي .

(19) في (ج) « أي » .

(20) في (ج) « شكل القرظ » يسكون وهو خطأ .

قَالَ الشَّيْخُ - وفقه الله - : بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَأْوِيلُ الْحِمَارِ كَانَ حَيًّا . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمَحْرَمَ يُرْسَلُ مَا كَانَ فِي يَدِهِ مِنْ صَيْدٍ . وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْهَبَةَ لَا تَدْخُلُ فِي مَلِكِ الْمَوْهُوبِ إِلَّا بِالْقَبُولِ لَهَا وَأَنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى مَلِكِهَا لَا يَصِيرُهُ (21) مَالِكًا لَهَا . [وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ أَوْ أَوْصَى لَهُ بِمَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ (عَلَيْهِ حَتَّى) (22) يَقْبَلُهُ وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي مَلِكِهِ قَبْلَ قَبُولِهِ إِيَّاهُ] (23) .

وفيه تقوية لاحد القولين : إن من اشترى أباه بالخيار لم يعتق عليه لأنه لم يجعله بقدرته على أن يملك بالقبول مالكا .

وانظر هل يصح أن يحمل هذا على أن الهبة تدخل في الملك من قبل أن يقبلها ويكون إنما لم يرسل الحمار لأنه لم يكن في يد النبي ﷺ فأشبهه من أحرم وفي بيته صيد ؟ فيقال : لا يصح هذا لأنه ﷺ لو ملك الحمار لم يرده عليه فيكون قد عُرِضَ بِهِ لِلْقَتْلِ ، وَلَوْ أَنَّ مُحْرَمًا فِي بَيْتِهِ صَيْدٌ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَهَبَهُ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ لِمَنْ يَسْتَيْحِبُّ ذَبْحَهُ فَيَكُونُ كَمَنْ عَرَضَ بِصَيْدٍ لِلْقَتْلِ .

وقد اختلف مالِكُ والشافعي فيمن أحرم وفي بيته صيد هل يرسله أم لا ؟ وسبب الخلاف بينهما قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (24) ، هل المراد بالصيد ما هنا الاصطياد فلا يجب أن يرسل ما في البيت من الصيد (25) ، أو المصيد نفسه الذي هو الصيد فيرسله وإن كان تقدم اصطياده له قبل الإحرام ؟ وفي بعض طرق حديث الصُّعْبِ مَا يَقْدَحُ فِي تَأْوِيلِ مَنْ تَأْوَلِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْحِمَارَ حَيٌّ وَهُوَ قَوْلُهُ : « أَهْدَى الصُّعْبُ بْنُ جُثَامَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا حِمَارًا » . وفي طريق آخر : « عَجَزَ حِمَارٌ وَحُشَّ يَقْطَرُ دَمًا » وفي طريق آخر : « شَقَّ حِمَارٌ » (ص 851) .

468 - وفي رواية زيد بن أرقم : « أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَصُوفًا مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ فَرَدَّهُ وَقَالَ (26) : إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِنَّا حُرُمٌ » (ص 851) .

قال الشيخ : وبهذه الروايات يحتج من يقول من الناس : إن المُحْرِمَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الصَّيْدِ (27) وإن لم يُصَدَّ مِنْ أَجَلِهِ . ويذكر ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله

(21) في (ج) و(د) « لَا تَصِيرُهُ » .

(22) ما بين القوسين ممحوق من (أ) .

(23) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(24) (96) المائدة .

(25) في بقية النسخ « مِنْ صَيْدٍ » .

(26) في (ب) « فَقَالَ » وهو ما في نسخ مُسْلِمٍ .

(27) في (ب) و(ج) « لَحْمِ صَيْدٍ » .

عنهم ، وتلا⁽²⁸⁾ عليّ : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۖ ﴾⁽²⁹⁾ ، وحمل الصيد على المصيد .

والحجة على هؤلاء حديث أبي قتادة المذكور بعد هذا . وفيه : « أنه ﷺ أكل لحم الصيد وأباحه لغيره من المحرمين » (ص 854 - 1855) ويمكن بناء حديث أبي قتادة مع حديث زيد على مذهب مالك فيقال : امتنع من الأكل في حديث زيد لأنه صيد من أجله ولم يمتنع في حديث أبي قتادة لأنه لم يُصد من أجله ، لكن قد يقدر في هذا البناء أنه ﷺ إنما علل امتناع أكله بأنه حُرْم ، ولم يقل : إنه صيد من أجلي .

وفي حديث أبي قتادة أنهم قالوا له : لا نعينك عليه وسألهم ﷺ : « هل أعانوه » . وفي إطلاق المعونة حجة على أبي حنيفة الذي يرى أن المعونة لا تؤثر إلا أن يكون الصيد لا يصح صيده دونها . وهذا الحديث هاهنا إنما ذكر فيه معونة مطلقة ولم يشترط . وذكر فيه أن بعضهم أكل من الصيد وبعضهم لم يأكل وأنه ﷺ لم يلّم أحداً منهم على ما فعل . وهذا دليل على أن الاجتهاد في مسائل الفروع يسوغ .

469 - قوله ﷺ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ »⁽³⁰⁾ الحديث (ص 856) .

قال الشيخ : مالك والشافعي يريان أن التحريم متعلق بمعاني هذه الخمس دون أسمائها ، وأنها إنما ذكرت لينبه بها على ما شَرَكَهَا⁽³¹⁾ في العلة ؛ لكنهما اختلفا في العلة ما هي ؟ فقال الشافعي : العلة أن لحومها لا تؤكل وكذلك كل ما لا يؤكل⁽³²⁾ لحمه من الصيد مثلها . ورأى مالك أن (العلة كونها)⁽³³⁾ مضرة وأنه إنما (ذكر) الكلب العقور لينبه به على ما يضر بالأبدان على جهة المواجهة (والمغالبة)⁽³⁴⁾ . وذكر العقرب لينبه بها على ما يضر بالأجسام على جهة الاختلاس . وكذلك ذكر الحذأة والغراب للتنبيه على ما يضر بالأموال مجاهرة ، وذكر الفارة للتنبيه على ما يضر بالأموال اختفاء .

وقد اختلف في المراد بقوله : « الكلب العقور » فقيل : هو الكلب المألوف . وقيل :

(28) ما أثبتناه هو ما جاء في (د) ، وفي بقية النسخ « تلى » بالالف المقصورة .

(29) (96) المائدة .

(30) في (ج) و(د) « في الحل والحرم » . وقوله « الحديث » ساقط كذلك منهما .

(31) في (ج) « استركها » وهو تحريف .

(32) في (ج) « كل لحم ما لا يؤكل » .

(33) ما بين القوسين محو من (أ) .

(34) ما بين القوسين محو من (أ) .

بل المراد به كل ما يفترس لأنه يسمى في اللغة كلباً ومذهب مالك أن ما لا يتدىء⁽³⁵⁾ جنسه بالأذى كسباع الطير لا يقتل إلا أن يخافه المرء على نفسه فتؤدي مدافعتة إياها إلى قتلها فلا شيء عليه .

وأما صغار ما يجوز قتله فهل يقتل أم لا ؟ فيه قولان : فعلى القول بأنها لا تقتل إن قتلت هل على قاتلها جزاء أم لا ؟ فيه قولان .

470 — ذكر حديث كعب بن عجرة في حلق الرأس وقوله عليه السلام : « هل تؤذيكم هوام رأسكم ؟ » قال : نعم . قال : فأحلق رأسك ثم اذبح شاة نسكاً ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين » (ص 861) .

قال الشيخ - وفقه الله - : إن حلق رأسه لعذر فعليه أحد ثلاثة أشياء : صيام ، أو صدقة ، أو نسك . وكذلك إذا حلقه لغير عذر فهو مخير عندنا أيضاً ، خلافاً لمن قال : إذا حلقه اختياراً فلا بد من الدم . وذهب بعض الناس إلى أنه إذا حلق رأسه ناسياً فلا دم عليه .
471 — قوله في حديث ضباعة بنت الزبير : « حجي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني »⁽³⁶⁾ (ص : 867) .

قال الشيخ : من الناس من ذهب إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث وأجاز الاشتراط . وجمهور الفقهاء على أن ذلك لا ينفع وحملوا الحديث على أنها قضية في عين خصت بها هذه المرأة . وفيه دلالة على أن الإحصار بمرض لا ينحل به المحرم من إحرامه ولو كان ينحل به لم يفتر للشرط في هذا الحديث .

472 — قوله : « نفست أسماء بنت عميس بذي الحليفة فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتهل » (ص 869) .

قال الشيخ : في الحج ثلاثة أغسال : أحدها للإحرام ، والثاني لدخول مكة ، والثالث للوقوف بعرفة . وأكدها غسل الإحرام ، والحائض والنفساء يغتسلان للإحرام والوقوف ولا يغتسلان لدخول مكة لأنه لأجل الطواف وهما لا يدخلان المسجد .

473 — قول عائشة رضي الله عنها : « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعرة ومنا من أهل بالحج » الحديث . وفيه : « ولم أهمل »⁽³⁷⁾ (ص 870) .

قال الشيخ : ذكرت أنها أهلت بعرة وقالت في غير هذا : « خرجنا لا نرى إلا

(35) في (ب) و (ج) « أن كل ما لا يتدىء » .

(36) في (ج) « حيث حبستني » .

(37) في (ج) « وفيه ولو لم أهمل » .

الحج» (ص 872)، فيحتمل أن يكون قولها: «لَا تُرَى» أن ذلك كان اعتقادها من قبل أن تُهَلَّ ثم أهلت بالعمرة . ويحتمل أن تريد بقولها «لَا تُرَى» حكايةً عن فعل جلّ الصحابة ولم ترد نفسها .

واختلف الناس : ما الأفضل هل الأفراد أم القرآن أم التمتع ؟ فقال مالك وغيره : الأفراد ، وقال أبو حنيفة : القرآن . وقال الشافعي وأهل الظاهر : التمتع . وسننبه على ما احتجّ به هؤلاء لما اختاروه فيما بعد .

واختلفت⁽³⁸⁾ الرواة أيضاً فيما فعله النبي ﷺ : هل كان أفراداً أم قرناً أم تمتعاً ؟ . وقد اعترض بعض المُلحِدة على هذا الاختلاف وقالوا : هي فعلة واحدة فكيف اختلفوا فيها هذا الاختلاف⁽³⁹⁾ المتضاد ؟ وهذا يؤدي إلى الخلف في خبرهم وقلة الثقة بنقلهم . وعن هذا الذي قالوه ثلاثة أجوبة : .

أحدها : أن الكذب إنما يدخل فيما طريقه النقل ولم يقولوا : إنه ﷺ قال لهم : إني فعلت كذا ، بل إنما استدلوا على معتقده بما ظهر من أفعاله - عليه السلام - وهو موضع تأويل ، والتأويل يقع فيه الغلط ، فإنما وقع لهم فيما طريقه الاستدلال لا النقل .

والجواب الثاني : أنه يصح أن يكون ﷺ لَمَّا أمر بعض أصحابه بالأفراد وبعضهم بالقرآن وبعضهم بالتمتع أضاف النقلة إليه ﷺ ذلك فعلاً وإن كان إنما وقع ذلك منه - عليه السلام - قولاً فقالوا : فعل ﷺ كذا ، كما يقال : رجم النبي ﷺ ماعزاً ، وقتل السلطان اللصّ أي أمر ﷺ برجمه وأمر السلطان بقتله .

والجواب الثالث : أنه يصح أن يكون عليه السلام قرناً وقرن بين زمان إحرامه بالعمرة وإحرامه بالحج فسمعت طائفة قوله أولاً « لبيك بعمرة » فقالوا : كان معتمراً ، وسمعت طائفة قوله آخراً⁽⁴⁰⁾ « لبيك بحج » فقالوا : كان مفرداً ، وسمعت طائفة القولين جميعاً فقالوا : كان قرناً . وهذا التأويل يكون فيه حجة لأبي حنيفة في قوله : إن القرآن أفضل إذا كان هو الذي فعله - عليه السلام - .

وأما قوله لعائشة : « وأهليّ بحجّ » واتركي العمرة » فقيل : ليس المراد ها هنا بترك العمرة إسقاطها جملةً وإنما المراد ترك فعلها مفردة وإرداف الحج عليها حتى تصبح قارنة . ويؤيد هذا أن في بعض طرقه « وأمسكي عن البعرة » . ويؤيده أيضاً أنه ذكر بعد هذا أنه ﷺ قال لها يوم النفر « يسعك طوافك لحجك وعمرتك فأبّت » (ص 879) فأمرها - عليه السلام -

(38) في (ب) و(ج) « واختلف » .

(39) في (ب) « الاختلاف » ساقطة وفي (د) عوض « الاختلاف » « الخلاف » ، وكذا فيما سبق .

(40) في (ج) « قوله أخرى » .

أن تمضي مع عبد الرحمن أخيها . فإن عَوْرَضْنَا في هذا التأويل بقوله في آخر الحديث لما مضت مع أخيها : « هذه مكان عمرتك » قلنا : يحتمل أن يكون ذلك لأنها أرادت أن تكون لها عمرة مفردة كما كانت أحبَّت أن تفعل أولاً فقال ﷺ لها : « هذه مكان التي أردت إفرادها » . وقد قيل : إنها كانت من جملة من فسخ الحج في عمرة ولم تشرع في العمرة حتى حاضت فأمرها عليه السلام أن تبقى على حكم الحج من غير فسخ .
وقوله عليه السلام لها : « أنقضي رأسك وامتشطي » (ص 870) .

تأول بعض شيوخنا أنه يحمل على أنها اضطرت لذلك لأذى برأسها فأباح لها ذلك كما أباح لكعب بن عجرة الحلاق لأذى برأسه . وقد ذكر فيه تأويل ثان فيه تعسف وهو أنها أعادت الشكوى بعد جمرة العقبة فأباح لها الامتنشاط حينئذ . وهذا بعيد من ظاهر لفظ الخبر .

474 - وقوله عليه السلام : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ » (ص 870) .

يحتمل أن يكون قال لهم ذلك عند عقد الإحرام ليكون ما فعلوه قِرَاناً ، أو قال لهم ذلك بعد أن أحرموا بالعمرة المفردة فيكون ذلك إردافاً . وقد قال أبو حنيفة : إن المعتمر في أشهر الحج المريد الحج إذا كان معه هدي فلا يحل من عمرته ويبقى على إحرامه حتى يحج تعلقاً بظاهر هذا الحديث .

وقد قلنا : إنه يحتمل أن يكون أمرهم بذلك عند عقد الإحرام فلا يكون له فيه حجة . وتعلق أيضاً بإخباره - عليه السلام - أن المانع له من الإحلال سَوْقُ الهدي ، واعتذر بذلك لأصحابه لما أمرهم بالإحلال . وهذا لا يسلم له لأن النبي ﷺ لم يكن معتمراً وقد أخبرت عائشة أن الذين أهلوا بالعمرة طافوا وسَعَوْا ثم حَلُّوا ، ولم يفرق بين من كان معه هدي أولم يكن .

وقولها : « وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فلإنما طافوا طوافاً واحداً » فيه حجة على أبي حنيفة في قوله : إن القارن لا يطوف طوافاً واحداً .
وقد تُؤَوَّلُ⁽⁴¹⁾ قولها : « أنهم طافوا طوافاً واحداً » على أنهم طافوا طوافين على صفة واحدة . وهذا فيه بعدٌ ويؤيد قولها قوله - عليه السلام - أيضاً المتقدم : « سعيك وطوافك يجزيك لحج وعمرتك » .

475 - ذكر قول عائشة : « أن النبي ﷺ أهل بحج » (ص 871) .
وفيه حجة للمالك على أن الأفراد أفضل لأن عائشة تعلم من حال النبي ﷺ في حله

(41) في (ج) « تولد » .

وَحَرَمَهُ مَا تَعْرِفُ الْمَرْأَةَ مِنْ زَوْجِهَا فَكَانَتْ رَوَايَتُهَا أَرْجَحَ . وَلِمَالِكَ أَيْضاً حَدِيثُ جَابِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ قَدْ اسْتَقْصَى فِيهِ مَا جَرَى فِي حُجَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَذَكَرَ فِيهِ الْإِفْرَادَ (ص 881) .
وَمِمَّا يُرْجَحُ بِهِ الْإِفْرَادُ أَنَّ الْخُلَفَاءَ بَعْدَهُ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهُمْ أَفْرَدُوا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَفْرَداً لَمْ يَؤَاطَبُوا عَلَى ذَلِكَ وَيَتَّفِقُوا عَلَى اخْتِيَارِ الْإِفْرَادِ ، إِذْ لَا يَتْرَكُونَ فَعْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَفْعَلُونَ خِلَافَهُ ، وَلَئِنْ الْإِفْرَادَ لَا جُبْرَانَ فِيهِ فَكَانَ أَفْضَلُ مِمَّا يَجْبِرُ بِالْأَمْرِ .
476 - وَقَوْلُهُ ﷺ : « لَصَفِيَّةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : عَقَرَى حَلْقِي » (42) (ص 877) .

مَعْنَاهُ : عَقَرَهَا اللَّهُ وَأَصَابَهَا بِوَجْعٍ فِي حَلْقِهَا . وَهَذَا ظَاهِرُهُ الدِّعَاءُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ بِدَعَاءٍ فِي الْحَقِيقَةِ . وَهَذَا مِنْ مَذْهَبِهِمْ مَعْرُوفٌ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : صَوَابُهُ عَقَرَا حَلْقاً لِأَنَّ مَعْنَاهُ : عَقَرَهَا اللَّهُ عَقْراً . قَالَ غَيْرُهُ : مِثْلُ سَفَاهٍ سَقِيَا وَرِعَاهُ رَعِيَا . وَقِيلَ : « عَقَرَى حَلْقِي » بِغَيْرِ تَنْوِينٍ صَوَابٌ لِأَنَّ مَعْنَاهُ جَعَلَهَا اللَّهُ كَذَلِكَ فَالْأَلْفُ فِيهِمَا لِلتَّأْنِيثِ مِثْلُ : غَضَبِي وَحُبْلَى . وَقِيلَ : « عَقَرَى » أَيِ جَعَلَهَا اللَّهُ عَاقِراً ، وَ« حَلْقِي » مِنْ قَوْلِهِمْ : حَلَقْتَ الْمَرْأَةَ قَوْمَهَا بِشَوْمِهَا .

477 - قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُتَلِّي لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً » (ص 878) .

قَالَ الشَّيْخُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهَا : « لَا نَذْكُرُ » ، أَيِ لَا نَنْطِقُ بِذَلِكَ . وَهَذَا كَمَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ النِّيَّةَ تَجْزِيءُ فِي ذَلِكَ دُونَ النِّطْقِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَتْ عَقَدَتْ إِحْرَاماً مِيبِهاً . وَهَذَا أَحَدُ التَّأْوِيلَاتِ أَيْضاً فِي إِحْرَامِهِ ﷺ فِي حُجَّتِهِ أَنَّهُ كَانَ أَوَّلاً مِيبِهاً حَتَّى أُوحِيَ إِلَيْهِ بِتَعْيِينِ ذَلِكَ عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِيهِ . وَالْأَظْهَرُ مِنَ التَّأْوِيلَيْنِ الْأَوَّلُ ، وَأَنَّهَا أَرَادَتْ النِّطْقَ لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا كَانَتْ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ فَيَعْدُ تَأْوِيلُ الْإِبْهَامِ مَعَ هَذَا .

478 - قَوْلُهُ ﷺ : « لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتْ الْهَذْيَ مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيَهُ ثُمَّ أَجِلُّ » (ص 879) .

قَالَ الشَّيْخُ - وَفَقَهُ اللَّهُ - : يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ التَّمَتَّعَ أَفْضَلُ إِذْ لَا يَتَمَنَّى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهَذَا الْفَسْخَ الَّذِي هُوَ خَاصٌّ لِأَصْحَابِهِ لِأَجْلِ مَخَالَفَتِهِمْ لِلْجَاهِلِيَّةِ وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ الْمَتْعَةُ الَّتِي يَذْهَبُ إِلَيْهَا الْمَخَالَفُ .

479 - قَوْلُ جَابِرٍ : « أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَالِصاً بِالْحَجِّ وَحَدَهُ ... » الْحَدِيثُ ، وَذَكَرَ فِيهِ : « أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا » . وَفِي آخِرِهِ : « قَالَ سُرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ : الْيَعَامِنَا أَمْ لِلْأَبْدِ ؟ فَقَالَ بَلْ لِلْأَبْدِ » (ص 883) .

(42) فِي (أ) جَاءَ شَكْلُ « حَلْقِي » بِضَمِّ الْحَاءِ وَالصَّوَابِ فَتَحَهَا .

قال الشيخ - وفقه الله - : (جمهور)⁽⁴³⁾ الفقهاء على أن فسخ الحج في عمرة إنما كان خاصاً⁽⁴⁴⁾ بالصحابة وأنه - عليه السلام - إنما أمرهم بذلك ليخالفوا ما كانت الجاهلية عليه من أنها لا تستبيح العمرة في أشهر الحج وتقول : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر .

قال بعض أصحاب الظاهر : بل ذلك جائز إلى الآن . واحتجوا بقوله - عليه السلام - لسراقة : « بَلِّ لِلأبد » .

ويحتمل عندنا أن يريد بقوله : « بَلِّ لِلأبد »⁽⁴⁵⁾ الاعتماد في أشهر الحج لا فسخ الحج في العمرة . واحتجوا أيضاً بما في بعض طرق الحديث⁽⁴⁶⁾ لَمَّا قال⁽⁴⁷⁾ سُراقة : « أَلِعمانا أم لِلأبد ؟ فقال : دخلت العمرة في الحج لا بل لِلأبد أبداً » .

ويحتمل عندنا أن يريد بقوله : « دخلت العمرة في الحج » أي جازت العمرة في أشهر الحج خلافاً لما كانت الجاهلية تعتقده . ويحتمل أن يكون دخولها في الحج في عمل القارن . وقد تأوله بعض من لم ير العمرة واجبة على أن المراد به سقوط فرض العمرة بالحج ، فمعنى دخول العمرة في الحج سقوط وجوبها به .

وقد ذكر النسائي في كتابه : « أنه سئل فقيل له : أَلِعمانا أم لِلأبد ؟ فقال : لكم خاصة » فهذا يؤكد ما قلناه . ويحمل على هذا الفسخ⁽⁴⁸⁾ وهو الذي لهم خاصة . والأول على إجازة العمرة في أشهر الحج هو الذي لهم وللناس بعدهم .

480 - وقولهم : « برأ الدبر » (ص 909) .

يريدون دبر ظهر الإبل عند انصرافها من الحج ، كانت تدبر بالمسير عليها إلى الحج . « وعفا الأثر » معناه : أمحى ودرس ، ويكون « عفا » أيضاً بمعنى كثر وهو من الأضداد ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى عَفَوا ﴾⁽⁴⁹⁾ أي كثروا . ويروى « عفا الدبر » .

481 - وقوله : « كُلُّما أتى حَبْلاً مِنَ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا » (ص 891) من باب حجة

النبي ﷺ .

قال الشيخ : الحبال دون الجبال . قال ابن السكيت : الحبل مستطيل الرمل⁽⁵⁰⁾ .

(43) « جمهور » محوطة في (أ) ، وكذلك فيما يأتي .

(44) في (ج) « خالصاً » .

(45) « بل » ساقطة في غير (أ) .

(46) في (ب) و (ج) و (د) « في بعض طرق هذا الحديث » .

(47) في (ج) « لما قال له » .

(48) في (ب) و (ج) و (د) « ولحمل هذا على الفسخ » .

(49) (95) الأعراف . (50) في (ب) المستطيل من الرمل .

482 - وقوله : « رَكِبَ القِصَواء »⁽⁵¹⁾ (ص 886) يعني ناقته .
قال ابن قُتَيْبَةَ : كانت للنبي ﷺ نُوقٌ منها : القِصَواء والجِذَعاء والعَضْبَاء . قال أبو عُبَيْد : العَضْبَاء اسم ناقه للنبي ﷺ ولم تُسم بذلك لشيء أصابها .
483 - قوله ﷺ : « وَاسْتَحَلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ » (ص 886) .
قيل المراد بالكلمة قوله تعالى : ﴿ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾⁽⁵²⁾ .
ويحتمل أن يكون « بكلمة الله » أي بإباحة الله تعالى المنزلة في كتابه .
قوله ﷺ : « وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ » (ص 886) .
قيل المراد بذلك : ألا يستخلين مع الرجل ولم يرد زناها ، لأن ذلك يوجب حُذْها ، ولأن ذلك حرام مع من نكره نحن أو لا نكره وقد قال : « أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ » .
484 - ذَكَرَ : « أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ اخْتَلَفَا فِي الْمَتْعَةِ . فَأَمَّا ابْنُ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهَا ، وَقَالَ جَابِرٌ : عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ ، تَمَتُّعًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَامَ⁽⁵³⁾ عُمَرُ قَالَ : إِنْ اللَّهُ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ ﷺ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ وَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مَنَازِلَهُ فَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ . وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ : « فَافْصِلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ فَإِنَّهُ أْتَمُّ لِحَجَّكُمْ وَأَتَمُّ لِعُمْرَتِكُمْ » (ص 885) .
قال الشيخ : اختلف في المتعة التي نهى عنها عمر في الحج ، ف قيل : هي فسخ الحج في العمرة . وقيل : بل هي العمرة في أشهر الحج ، ثم الحج بعدها ، ويكون نهيه عن ذلك على جهة الترغيب فيما هو الأفضل الذي هو الأفراد ، وليكثر تَرَدُّدُ النَّاسِ إِلَى الْبَيْتِ .
والتمتع عندنا له ستة شروط : أن يعتمر ويحج في عام واحد في سفر واحد ، ويقدم العمرة على الحج ، ويفرغ منها ثم ينشئ الحج ويقوم العمرة أو بعضها في أشهر الحج ، ويكون غير مكّي . فإن انحَلَّ⁽⁵⁴⁾ من هذه الشروط الستة شرط واحد لم يكن عليه ذم .
485 - قوله : « نَحَرْنَا ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ ، ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَيْرَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قَلْبٍ وَطَبِخَتْ فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا » (ص 886) .

(51) في (ج) « القِصَواء » وهو ما أثبت لأنه في نسخ مُسْلَم ، وفي (أ) و(ب) و(د) « القِصَوى » بالقصر ، وما في (ج)

جاء في التاج كذلك .

(52) (229) البقرة .

(53) في (ج) « أقام » .

(54) في (ب) « فإن اختلف » .

قال الشيخ : لَمَّا كَانَ الْأَكْلُ مِنْ جَمِيعٍ لَحْمَهَا فِيهِ كَلْفَةٌ جَمَعَهُ فِي قَدَرٍ وَاحِدَةٍ لِيَكُونَ تَنَاوُلُهُ مِنَ الْمَرْقِ كَالْأَكْلِ مِنَ الْجَمِيعِ .

وقد ذكر⁽⁵⁵⁾ بعض أصحاب المعاني أنه - عليه السلام - إنما اقتصر على نَحْرِ ثَلَاثٍ وَسَتِينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ وَوَكَّلَ لِعَلِيِّ مَا سِوَى ذَلِكَ لِيشير بذلك إلى منتهى عمره وليكون قد نحر عن كل عام من عمره بدنة بيده⁽⁵⁶⁾ .

486 - قوله : « مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ » (ص 886) .

قال الليث : الخذف رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك ، أو تجعل⁽⁵⁷⁾ مِخْدَفَةً مِنْ خَشَبٍ ترمي بها بين إبهامك⁽⁵⁸⁾ والسبابة .

487 - « وَأَمَّا الْحُمْسُ » (ص 893) .

فقال أبو الهيثم : هم⁽⁵⁹⁾ قریش ومن ولدت قریش وكنانة وجَدِيلَةُ قَيْسٍ ، سموا حُمْسًا لِأَنَّهُمْ تَحْمَسُوا فِي دِينِهِمْ ، أَي تَشَدَّدُوا ، وَكَانُوا لَا يَقْفُونَ بِعَرَفَةٍ وَلَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ وَيَقُولُونَ : نَحْنُ أَهْلُ اللَّهِ فَلَا نَخْرُجُ مِنْ حَرَمِ اللَّهِ وَكَانُوا لَا يَدْخُلُونَ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا . وَقَالَ الْحَرَبِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ : سموا حُمْسًا بِالْكَعْبَةِ لِأَنَّهُمْ حَمَسَاءُ حَجَرُهَا أبيض يضرب إلى السواد .

488 - قال الشيخ : خرج مسلم في هذا الباب : « حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَتْ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاءً إِلَّا الْحُمْسُ » هكذا عند أبي أحمد والقسائي في إسناده هذا الحديث (ص 894) . وعند ابن مآهان : « قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ » فجعل « ابن أبي شيبه » بدل « أبي كريب »⁽⁶⁰⁾ . قوله : « وَفُلَانٌ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ » (ص 898) .

أي هو مقيم بعُرش مكة ، وهي بيوتها (المعنى : أني سبقتة إلى الإسلام)⁽⁶¹⁾ . قال أبو العباس : ويقال : أَكْتَفَرَ الرَّجُلُ إِذَا لَزِمَ الْكُفُورَ ، وَهِيَ الْقُرَى . وفي حديث أبي هريرة - رحمه الله - : « لِيُخْرِجَنَّكُمُ الرُّومُ مِنْهَا كَفْرًا كَفْرًا » أي قرية قرية . وفي حديث عمر⁽⁶²⁾ - رضي الله عنه - : « أَهْلُ الْكُفُورِ : هُمُ أَهْلُ الْقُبُورِ » يعني القرى النائية عن الأمصار ومجتمع أهل العلم .

(55) في (ج) « وذكر » .

(56) في (ب) و(ج) و(د) « بيده » ساقطة .

(57) في (أ) « وتجعل » .

(58) في (أ) « إبهاميك » .

(59) في (ج) « هي » .

(60) في (أ) « ابن كريب » .

(61) ما بين القوسين ساقط من (ج) و(د) .

(62) في (ب) و(ج) « وفي حديث معاوية » .

قال أبو عبيد : وسميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيدان تنصب وتظلل . ويقال لها : عُرُوشٌ وَعُرُشٌ ، فمن قال : عُرُوشٌ فواحدها عُرُشٌ ، ومن قال : عُرُشٌ فواحدها عريش مثل قَلْبٍ وَقَلْبٌ . وفي حديث ابن عمر : « إذ نظر إلى عُرُوش مكة قطع التلبية » . والعُرُش في غير هذا : عِرْق في أصل العنق ، ومنه قول أبي جهل لابن مسعود يوم بدر : خذ سيفي فَاخْتَرْ بِهِ رَأْسِي من عُرُشِي .

489 - قولها⁽⁶³⁾ في البدنة : « فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَائِمِهَا الْأَيْمَنِ » (ص 912) .
الإشعار : الإعلام . وإشعار الهدى هو أن تجعل⁽⁶⁴⁾ على البدنة علامة يعلم بها أنها من الهدى ، والعرب تقول : بيننا شعار ، أي علامة ، وما شعرت بكذا ، أي ما علمت به ، وشعائر الحج علاماته وآثاره ، ومشاعره معالمه ، وسمي المشعر الحرام مشعراً لأنه من علامات الحج .

وصفحة السنام : ناحيته .
قال الشيخ : ذهب بعض الناس إلى أن الإشعار يكون في الجانب الأيمن أخذاً بهذا الحديث : والمشهور من مذهب مالك أن الإشعار في الجانب الأيسر .

قول الرجل لابن عباس : « ما هذه الفتيا التي قد تشعبت⁽⁶⁵⁾ بالناس أن من طاف (بالبيت فقد حل)⁽⁶⁶⁾ فقال : سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتم⁽⁶⁷⁾ » (ص 912) .

قال الشيخ : قال بعض (شيوخنا : لعله يريد)⁽⁶⁸⁾ فيمن فاته الحج أنه يحل بالطواف والسعي . وهذا التأويل فيه بعد ، لأنه قد قال بعد ذلك : وكان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل . فقيل له : من أين تقول ذلك ؟ فقال من قوله سبحانه : ﴿ تُمْ مَجِّلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾⁽⁶⁹⁾ . قال : وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ حين أمرهم أن يَجْلُوا في حجة الوداع .

490 - وقوله في حديث أسماء بنت عميس وعائشة : « أَنَّهُمْ لَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا » (ص 906) .

قال الشيخ : « مسحوا » بمعنى طافوا لأن الطائف يمسه الركن فعبّر عن الطواف

(63) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) « قولها » مع أن الحديث من مرويات ابن عباس رضي الله عنهما . فالصواب « قوله » :

(64) في (أ) « تجعل » منقولة من أعلى ومن أسفل ، أي بالثناء والياء .

(65) في جميع النسخ « تشعبت » بالعين المهملة وهي رواية ، والرواية المشهورة « تشعبت » بالعين المعجمة .

(66) تخرم في (أ) .

(67) في (ب) و(ج) « وإن زعمتم » .

(68) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(69) (33) الحج .

بعض ما يفعل فيه . ومنه قول ابن أبي ربيعة :

[الطويل]

ولما قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَحَ بِالْأَرْكَانِ مِنْهُ (٧٠) مَسَحَ
فكنى بالمسح عن الطواف . ويحتمل أن يكون مسحوا بالركن ، أي طافوا وسعوا ،
وحذف ذكر السعي اختصاراً لما كان مرتبطاً بالطواف ولا يصح دونه . ويؤيد هذا التأويل أنها
قالت فيما ذكره عنها بَعْدُ : « ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بالبيت
والمروة » (٧١) ، إلا أن يتأول عليها أنها إنما أرادت بالإتمام الكمال لا الصبحة . ويحتمل أن
يكون ذلك على رأي من رأى أن السعي غير واجب . وفيه اختلاف بين الناس ، وقد رأيت
بعض أهل العلم أشار إلى أن من الناس من ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن
لم يطف ويسع وله أن يلبس ويتطيب ويفعل ما يفعل الحلال ويكون طوافه وسعيه كأنه عمل
خارج عن الإحرام كما يكون رمي الجمار والمبيت بمنى عملاً خارجاً عن الإحرام .
491 - قول معاوية رضي الله عنه : « قَصُرْتُ مِنْ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ (٧٢)
بِمَشْقَصٍ » (ص 913) .

احتج به من قال : إن النبي ﷺ كان في حجة الوداع متمتعاً . ويحتمل عندنا أن
يكون ذلك في غير حجة الوداع وإنما كان في بعض عُمره - عليه السلام - .
قال أبو عبيد وغيره : نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض فهو مشقص وجمعه
مشاقص ، فإذا كان عريضاً فهو مِعْبَلَةٌ وجمعه مَعَابِلُ .
492 - قال الشيخ : خَرَجَ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا : « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ
حَدَّثَنَا سَلِيمٌ (٧٣) بْنُ حَيَّانَ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَلِيّاً قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ » الحديث
(ص 914) .

وقع عند ابن ماهان في إسناده (٧٤) سليمان بن حيان بضم السين وزيادة نون . وهذا
وُفِّمٌ ، وصوابه : سليم ، كما رأواه أبو أحمد .
493 - قوله : « رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ » (ص 887) .
قال الشيخ : الرمل عندنا مشروع خلافاً لمن لا يراه . واختلف عندنا في وجوب الدم

(٧٠) في (ب) و(د) « مِنْهُنَّ » وفي (أ) « مِنْهُنَّ » لكنها صححت بالهامش من بعد .

(٧١) ما أثبت هو ما في (ب) و(ج) ، وفي (أ) « لم يطف بالصفاء والمروة » ويعد « الصفا » علامة تصحيح لكن
محمودة ، وفي (د) « لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة » .

(٧٢) « عند المروة » ساقطة من (ج) .

(٧٣) في (أ) « سليمان » .

(٧٤) في (أ) « إسناده » بدون هاء الضمير .

على من تركه . واختلف في إعادة الطواف لمن تركه إذا كان القرب . وقال بعض الشيوخ : هذا الخلاف يبنني على الخلاف في جواز رفضه .

وفي الكتاب : « قيل لابن عباس في الرمل : هل هو سنة وإن قومك يزعمون أنه سنة ؟ فقال : كذبوا وصدقوا » (ص 922) .

قال الشيخ - أيده الله - : يعني صدقوا في أنه مشروع وكذبوا في أنه سنة .
494 - قوله : « كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْرَهُونَ » ووقع في نسخة : « ولا يكهرون »

(ص 922) .

أي لا يدفعون من قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً ﴾ (75) . وقوله : « يكهرون » قد تقدم في كتاب الصلاة قول أبي عبيدة : الكهر الانتهار .

495 - وقوله : « وَهَتَّتُهُمُ الْحُمَى » (ص 923) .

أي أضعفتهم وأزقتهم . قال الفراء : يقال : وهنه الله وأوهنه .

496 - قول عمر رضي الله عنه للحجر : « رأيت رسول الله ﷺ بِكَ حَفِيّاً »

(ص 926) .

أي معنيا ، وجمعه أحفياء .

497 - ذكر (76) : « أنه عليه السلام طاف على راحلته » (ص 926) .

(تعلق بهذا (77) من أجاز الطواف راكباً) (78) لغير عذر . ومذهب مالك أن الطواف لا

يركب فيه إلا لعذر . وقد ذكر في هذا الحديث أنه فعل ذلك ليراه الناس ويسألوه . وهذا رآه - عليه السلام - عذراً فلا يكون فيه حجة للمخالف .

498 - قول عُرْوَةَ لعائشة رضي الله عنها : « مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ لَمْ يُطَفِّ بَيْنَ الصَّفَا

وَالْمَرْوَةِ شَيْئاً ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : بِئْسَ مَا قُلْتَ » الحديث (ص 929) .

قال الشيخ : هذا من بديع فقهاء ومعرفتها بأحكام الألفاظ لأن الآية إنما اقتضى

ظاها نفي الحرج عمن طاف بين الصفا والمروة فليس هو بنص في سقوط الوجوب ،

فأخبرته أن ذلك محتمل ولو كان نصاً في ذلك لكان يقول : فلا جناح عليه أن لا يطوف

بهما ، لأن هذا يتضمن سقوط الإثم عمن ترك الطواف . ثم أخبرته أن ذلك إنما كان لأن الأنصار

تخرجت أن تمر بذلك الموضع في الإسلام فأخبرت أن لا حرج عليها ؛ وقد يكون الفعل

واجباً ويعتقد المعتقد أنه قد يُمنع من إيقاعه على صفة . وهذا كمن عليه صلاة ظهر فظن أنه

لا يسوغ له إيقاعها عند الغروب ؛ فيسأل ، فيقال له : لا حرج عليك إن صليت ، فيكون

(77) في (ج) « بهذا الحديث » .

(78) ما بين القوسين خرم في (أ) .

(75) (13) الطور .

(76) في (د) « وذكر » .

هذا الجواب صحيحاً ولا يقتضي نفي وجوب الظهر عليه .
وقد اختلف الناس في السعي بين الصفا والمروة فقال بعض الصحابة : هو تطوع .
وأوجبه مالك ورأى أن الدم لا يجبره . وقال أبو حنيفة : هو واجب ولكن الدم يجبره .
499 - قوله ﷺ : « جِئِن دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » (ص 934) .
قال الشيخ : اختلف عندنا فيمن صلى تلك الليلة الصلاتين في وقتها : هل يعيد إذا
أتى المزدلفة أم لا ؟

ف قيل : يعيد لهذا الحديث ، وقيل : لا يعيد ، لأن الجمع سنة ، وذلك إذا ترك لا
بوجوب الإعادة . ولا يتوجه مثل هذا الخلاف فيمن ترك الجمع بين الظهر والعصر بعرفة لأن
المصلي للمغرب ليلة المزدلفة لما صلاها قبل الشفق صار كمن صلى صلاة قبل وقتها فإنه
يعيدها في وقتها والذي أخر صلاة العصر يوم عرفة ولم يصلها مع الظهر إن كان تركها بعد
وقتها فصلاته لها بعد ذلك قضاء فلا معنى لأن يقال له : صلها ثانية كما قيل في المغرب .
500 - قوله : « لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ » (ص 931) .

قال الشيخ : اختلف عندنا : متى يقطع الحاج التلبية هل عند الزوال أم عند الرواح
إلى الصلاة أو إلى الموقف ؟ وذهب المخالف إلى أنه لا يقطع حتى يرمي الجمرة ، وتعلق
بهذا الحديث واختار ذلك بعض شيوخنا المتأخرين . واختلف القائلون بأنه لا يقطع حتى
يرمي الجمرة هل يقطع التلبية إذا رمى أول حصاة أو حتى يتم السبع ؟ .
501 - ذكر : « أنه عليه السلام جَمَعَ فِي الْمُزْدَلِفَةِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ
واحدة » ولم يذكر أنه أذَّن . (ص 937) .

قال الشيخ - وفقه الله - : أخذ بهذا بعض الفقهاء . واختلف في هذا عندنا على ثلاثة
أقوال ، ف قيل : لا يجمع بينهما إلا بأذنين وإقامتين ، وقيل يجزي أذان واحد وإقامتان . وقد
تقدم حديث جابر بما يؤيد هذا القول وقيل : تجزي إقامتان بغير أذان .
502 - قول ابن مسعود : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا إِلَّا
صَلَاتَيْنِ⁽⁷⁹⁾ : صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهِ »
(ص 938) .

قال الشيخ : من (يقول : إن الإسفار بالصبح)⁽⁸⁰⁾ أفضل تعلق بهذا الحديث ،
وقال : قول ابن مسعود يدل على أنه عليه السلام كان يؤخر صلاة الصبح وأنه عجلها يومئذ
قبل وقتها المعتاد .

(79) سقط من (أ) « إلا صلا » من قوله « إلا صلاتين » .

(80) ما بين القوسين خرم في (أ) .

503 - قوله : « اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تُفَيِّضَ مِنْ جَمْعٍ لَيْلٍ فَأُذِنَ لَهَا » (ص 939) .

قال الشيخ : عندنا أن من ترك المبيت بالمزدلفة والوقوف بالمشعر حُجَّه تَامٌ وعليه الدَّمُ . وعند المخالف يبطل حجه لقوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ ﴾ (81) ، والأمر على الوجوب .

504 - قوله : « إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِضُعَيْبٍ » (82) (ص 940) .

سميت المرأة ضُعَيْبٌ باسم اليهودي الذي تكون فيه : وضُعَيْبَةُ الرجل : امرأته .
قوله : « فِي ضَعْفَةِ أَهْلِ ابْنِ عَمَرَ : فَمِنْهُمْ مَنْ - يَقْدُمُ - مَنَى لَصَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ . فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ » وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَقُولُ : « أُرْخِصَ فِي أَوَّلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ » (ص 941) .

قال الشيخ : مذهب الشافعي جواز رمي الجمرة من نصف الليل ، ويتعلق بأن أم سلمة قَدِمَتْ (83) قبل الفجر وكان - عليه السلام - أمرها أن تفيض وتوافيه الصبح بمكة . وظاهر هذا عنده (84) تعجيل الرمي قبل الفجر .

ومذهب الثوري والنخعي أنها لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس ، ويتعلقان بحديث فيه : « أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَدِمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَرْمُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . ومذهب مالك أن الرمي يحل بطلوع الفجر ويتعلق بما ذكر من حديث ابن عمر رضي الله عنه .

505 - قال الشيخ : خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ : « حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ (85) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ (86) عَنْ جَدِّهِ قَالَتْ (87) : حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثُ . قَالَ مُسْلِمٌ : « وَاسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدٍ وَهُوَ خَالَ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَمَةَ ، رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ وَحُجَّاجُ الْأَعْمُورِ » (ص 944) .

(قال بعضهم : كَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ (88) وَالْكَسَائِيُّ ، وَفِي نَسْخَةِ ابْنِ مَاهَانَ رَوَى عَنْ وَكِيعٍ وَحُجَّاجٍ (89) ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ .

(86) فِي (ج) « عَنْ ابْنِ الْحَصِينِ » .

(87) فِي (أ) « قَالَ » .

(88) فِي (ج) « فِي رِوَايَةِ أَبِي أَحْمَدَ » .

(89) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقَطٌ مِنْ (ب) .

(81) (198) الْبَقَرَةُ .

(82) فِي (ب) « لِضُعَيْبَةٍ » .

(83) فِي (ج) وَ(د) « قَدِمَتْ » .

(84) فِي (ج) « عِنْدَنَا » .

(85) فِي (ج) وَ(د) « عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ » .

506 — قوله ﷺ : « الاسْتِجْمَارُ تَوَّاءُ وَالسَّعْيُ تَوَّاءُ وَالطَّوْفُ تَوَّاءُ » (ص 945) .
 معناه وتَرَّ . وفي حديث الشعبي « فما مضت إلا تَوَّاءٌ » أي ساعة واحدة ويقال في غير
 هذا : جاء فلان تَوَّاءً ، أي قاصداً لا يعرج على شيء .
 قولها : « حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالاً وأحدهما أخذ
 بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتَرُهُ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ »
 (ص 944) .

قال الشيخ - وفقه الله - : ذهب بعض الفقهاء إلى جواز استئطلال الْمُحْرَمِ رَاكِباً وَتَعَلَّقَ
 بهذا الخبر . ومالك يكره ذلك . وأجاب بعض أصحابه عن هذا القدر⁽⁹⁰⁾ الذي وقع في هذا
 الخبر لا يكاد يدوم . وقد أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده وقال : ما أيسر ما يثبت ذلك .
 وقال بعضهم : يحتمل أن يكون هذا الاستئطلال⁽⁹¹⁾ المذكور في الحديث إنما كان عند
 مقاربة⁽⁹²⁾ الإحلال لأن برمي الجمرة يباح ذلك ، فلعلة تسهل فيه كما يتسهل في الطيب عند
 طواف الإفاضة .

وقد روي أن ابن عمر رأى رجلاً جَعَلَ ظِلَّالاً عَلَى مَحْمَلِهِ فَقَالَ : أَضَحَّ لِمَنْ أَحْرَمَتْ
 لَهُ ، يعني أبرز إلى الضحاء .

قال الرياشي : رأيت أحمد بن أبي المعذل في يوم شديد الحر فقلت⁽⁹³⁾ : يا أبا
 الفضل هلاً استظللت فإن ذلك⁽⁹⁴⁾ توسعة للاختلاف فيه ، فأنشد :

[الطويل]

صَحِيتُ لَهُ كَيْيَ اسْتَظَلُّ بِظِلِّهِ إِذِ الظِّلُّ أَضْحَى فِي الْقِيَامَةِ قَالِصاً
 فَوَاسِفِي إِنْ كَانَ سَعِيكَ بِاطِلًا وَوَاحِسِرْتِي⁽⁹⁵⁾ إِنْ كَانَ حَجُّكَ نَاقِصاً

قال صاحب الأفعال : يقال : ضحيت وضحوت ضحياً وضحواً ، إذا برزت
 للشمس ، وضحيت ضحاء : أصابني حر الشمس قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا
 وَلَا تَصْحَى ﴾⁽⁹⁶⁾ .

507 — قوله ﷺ : « اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ ! قَالُوا : وَالْمَقْصِرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ .
 قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ ! قَالُوا : وَالْمَقْصِرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : وَالْمَقْصِرِينَ »
 (ص 945) .

(94) في (ب) « فإن في ذلك » .

(95) في (ب) « وواحسرتي » .

(96) (119) طه .

(90) في (ج) و(د) « عن هذا بأن هذا القدر » .

(91) في (ب) « الاستئطلال » .

(92) في (ب) « مقاربة » .

(93) في (ج) و(د) « فقلت له » .

قال الشيخ : زعم بعض العلماء أن ذلك تحضيض على الحلاق لأجل أنه - عليه السلام - لما أمرهم فحلّوا ولم يحلّ توقفوا استئقلاً لمخالفة أفعاله فلما عزم عليهم مالوا إلى التقصير لأنه أخف وأقرب شبهاً به ﷺ إذ لم يحل ، أو لأنهم لم يكونوا اعتادوا الحلاق .

وقد اختلفوا في الحلاق ؛ فمذهبنا : أنه عند التحلل نسك مشروع لأجل ظاهر هذا الحديث ولقول الله سبحانه : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ (97) ، ووصفهم بذلك يقتضي كونه مشروعاً . وقال الشافعي : ليس بنسك وهو مباح كاللباس والطيب لأنه ورد بعد الحظر (98) فحمل على الإباحة ، ولأنه لو حلق في حال الحج لافتنى كما إذا لبس وتطيّب ، ولو كان من النسك لم يلزمه فدية كما لورمى الجمار قبل وقتها فإن أقصى ما عليه أن يعيدها ولا يلزمه دم .

وما ذكرناه من الظاهر يرد قوله هذا ، وقد استقر في الشرع تحريم السلام في أثناء الصلاة المفروضة وأمر به في آخرها ولم يكن ذلك على الإباحة بل حُبل على الوجوب . واختلف الناس أيضاً في القدر الذي تتعلق به الفدية إذا حلق والمشروع منه عند التحلل . فعند الشافعي أقله ثلاث شعرات ، وعند أبي حنيفة ربع الرأس ، وعند أبي يوسف نصفه ، وعند مالك كله في التحلل . وتتعلق الفدية عنده بما يماط به الأذى .

508 - قوله : « لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ قَالَ (100) : أَرِمَ وَلَا حَرَجَ . وَقَالَ آخَرُ : لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَر . قَالَ : أَنْحَرُ وَلَا حَرَجَ . وَفِي بَعْضِ طَرُقِهِ : « حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . قَالَ : أَرِمَ وَلَا حَرَجَ » إِلَى قَوْلِهِ : « أَفْعَلُ وَلَا حَرَجَ » (ص 948) .

قال الشيخ - وفقه الله - : الذي يفعله الحاج في منى ثلاثة أشياء : رمي ، ونحر ، وحلق ، فإن قدم من ذلك واحداً على صاحبه فلا فدية عليه ؛ إلا في تقديم الحلاق على الرمي فإن عليه الفدية عندنا ، لأنه حلق قبل حصول شيء من التحلل (101) فأشبهه من حلق عقيب الإحرام . وعند المخالف لا فدية عليه لما وقع في بعض طرق هذا الحديث أنه قال : « أَرِمَ وَلَا حَرَجَ » . ومَحْمَلُ هذا عندنا على نفي الإثم لا الفدية . وحمله المخالف على نفيهما جميعاً . وهكذا حمل ابن الماجشون أيضاً قوله في الحلق قبل النحر : « انحر ولا حرج » على نفي الإثم لا الفدية لأنه يرى أن من حلق (102) قبل الذبح فقد أخطأ وعليه الفدية

(97) (27) الفتح .

(98) في (أ) « بعض » وفي (ب) « لأنه ورد فيه الحضر » .

(99) في (أ) « يتعلق » .

(100) في (ب) « فقال » .

(102) في (ج) « أنه من حلق » .

(101) في (ج) « من التحليل » .

لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ ﴾ ⁽¹⁰³⁾ . والمشهور عندنا أن لا فدية عليه ويحمل قوله - عليه السلام - « ولا حرج » على نفي الإثم والفدية جميعاً . وَيُحْمَلُ قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ ﴾ على وصوله إلى منى لا نحره . وفي بعض طُرُق الحديث في غير كتاب مسلم « سعت قبل أن أطوف » . وهذا لا أعلم أحداً قال به واعتدّ بالسعي قبل الطواف إلا ما ذكر عن عطاء .

وممنوعات الحج المتعلقة بأحوال نفس الإنسان المعتادة غالباً شيثان : رفث ، وإلقاء

تفث .

فالرفث : الجماع وما في معناه .

وإلقاء التفث حلق الرأس وتقليم الأظفار وما في معنى ذلك .

ويمنع أيضاً من الصيد .

والمحلل من جميع ذلك شيثان أيضاً :

أحدهما : تحليل أصغر وهو جمرة العقبة فيحل به ⁽¹⁰⁴⁾ عندنا إلقاء التفث وَإِنْ كُنَا نَكَرُهُ مِنْهُ استعمال الطَّيْب ولكن إن فعله بعد الرمي لم يَفْتَدِ ، ويُمنع من النساء والصيد خلافاً للمخالف في إجازته للصيد . ولنا عليه قول الله : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ⁽¹⁰⁵⁾ . وهذا يسمى محرماً حتى يفيض لأن طواف الإفاضة أحد أركان الحج وفرض من فروضه فلا تذهب عنه تسمية المحرم حتى يفعله . ولا معنى لتفرقة الشافعي في إصابة النساء بين الفرج وغيره لأن المنع فيهما واحد .

والثاني : تحليل أكبر ⁽¹⁰⁶⁾ وهو طواف الإفاضة فيحل به من كل شيء على الإطلاق (إذ لم يَبْقَ بعده من أركان الحج وفروضه شيء) ⁽¹⁰⁷⁾ إذا أتى به وقد رمى الجمرة .

509 - قوله : « كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رضي الله عنه - يَرَى التَّحَصُّبَ سُنَّةً » (ص 951) .

التحصب : النوم بالشعب الذي مخرجه إلى الأبطح ساعة من الليل .

510 - قال الشيخ : خَرَجَ مسلم في « باب المبيت بمكة ليالي منى » : حدثنا أبو بكر

ابن أبي شيبة نا ابن نمير وأبو أسامة قالنا نا عبيد الله ⁽¹⁰⁸⁾ عن نافع عن ابن عمر أن العباس استأذن النبي ﷺ . . . الحديث (ص 953) .

هكذا إسناده عند ابن ماهان ، وكذلك رواه الكسائي عن ابن سفيان ، وكذلك خرجه

ابن أبي شيبة في مسنده . ووقع عند أبي أحمد الجلودي : « نا ابن أبي شيبة نا زهير وأبو

(103) (196) البقرة .

(104) في (ب) « بها » .

(105) (96) المائدة .

(106) في (ج) « أكثر » .

(107) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(108) في (ب) و(د) « عبد الله » .

أسامة « جعل زهيراً بدل ابن نمير وهو وهم » .

511 - قول جابر : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ » . وفي بعض طرقه : « كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ فَتَذْبِجُ الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ نَشْتَرِكُ فِيهَا » . وفي بعض طرقه وذكر الحديث فقال : « نَحْرُنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً اشْتَرَكْنَا كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ » (ص 955 - 956) .

قال الشيخ - وفقه الله - : هذا الحديث يتعلق به من أجاز الاشتراك في الهدي . ومالكٌ يمنعه في الهدي الواجب . وعندنا في هدي التطوع قولان . والشافعي يجيزه في الواجب وإن كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد الفدية⁽¹⁰⁹⁾ . وأبو حنيفة يجيزه⁽¹¹⁰⁾ إذا أراد جميعهم الفدية ويمنعه إذا أراد أحدهم اللحم . وأصحابنا يحملون قوله : « فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر » على أنه هدي تطوع به ولم يكن هدياً واجباً . ومن منع من أصحابنا الاشتراك في هدي التطوع بحمله على أن الثمن من عند رجل واحد وإنما قصد أن يشركهم في أجره . واحتج أصحابنا بأن الواجب على مقتضى ظاهر القرآن هدي كامل لقوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾⁽¹¹¹⁾ ، والجماعة إذا اشتركوا لم يتقرب كل واحد منهم إلا ببعض هدي ، ولأن المعيب من الهدايا لا يجزئ لنقصه مع كون مهديه أراق دماً كاملاً فالمرقب بعض الدم أخرى أن لا يجزئه .

وأما ما ذكره في نحرهم في الحديبية فيحمل على أنه هدي تطوع لأن المُحَصَّرَ بعدو إذا حلَّ هل (عليه هدي)⁽¹¹²⁾ أم لا ؟ ففيه قولان ، والمشهور أن لا هدي عليه . وقد احتج من أوجب الهدي بقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا ﴾⁽¹¹³⁾ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴿ ﴾⁽¹¹⁴⁾ وحمله على حصر العدو ، واستدل بقوله بعد ذلك : ﴿ فَإِذَا أَمِئْتُمْ ﴾⁽¹¹⁵⁾ ويقول : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ﴾⁽¹¹⁶⁾ . وظاهره أن المذكور الأول ليس بمرضى . واختلف الناس الموجبون للهدي على المُحَصَّرَ بظاهر هذه الآية : هل ينحره بمكانه لأنهم نحرُوا بالحديبية الهدايا أم لا ينحر إلا بمكة لقوله تعالى : ﴿ تُمْ مَجْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ؟⁽¹¹⁷⁾ .

واختلفوا أيضاً إذا صدَّ العدو عن حج تطوع فحلَّ : هل عليه القضاء أم لا ؟ فعندنا لا

(109) في (ب) « القرية » وكذا فيما بعد .

(110) في (أ) « يجيز » .

(111) الآية السابقة .

(112) الآية السابقة .

(113) الآية السابقة .

(114) الآية السابقة .

(115) الآية السابقة .

(116) الآية السابقة .

(117) الآية السابقة .

قضاء عليه ، وعند أبي حنيفة عليه القضاء ، ولو صدّه عن حج الفريضة فلا يسقط⁽¹¹⁸⁾ عنه حجة الفريضة لأجل الصّد ، وعليه إذا حلّ أن يأتي بها . وقال ابن الماجشون من أصحاب مالك : إذا صدّ⁽¹¹⁹⁾ بعد أن أحرم بحجة الفريضة وحلّ سقط عنه الفرض . وحكى الداودي في كتاب النصيحة عن أبي بكر النّعالبي⁽¹²⁰⁾ : أن الفرض يسقط عنه إذا أراد الحج وصدّه العدو وإن لم يحرم ، وأظن أنه حكاه عن رجل آخر من أصحابنا . وكان بعض أشياخنا يستبشع هذا القول .

وأما إن صدّه⁽¹²¹⁾ المرض ومنعه من الوصول إلى البيت فإنه لا يحلّ عندنا إلا بوصوله إلى البيت فإذا وصل إليه وقد فاتته الحج حل بعمره وكان عليه القضاء . وقال أبو حنيفة : المرض يبيح له التحلل كالعدوّ لقوله - عليه السلام - : « من كُسِرَ أو عَرِجَ فقد حلّ » . وحكى عن الفراء أنه يقال : أحصره المرض والعدوّ ولا يقال : حصره إلا في العدوّ خاصة .

قال الشيخ : وحكى صاحب الأفعال : أحصره المرض والعدوّ منعه من السير ، وحصرت القوم : ضيقت عليهم ، وأحصرت الرجل وحصرته⁽¹²²⁾ حبسته . وقال ابن بكير . الإحصار إحصار المرض ، والحصر حصر العدوّ . قال : ورؤي عن ابن عباس أنه قال : لا حصر إلا حصر العدوّ فاعلم أن الحصر يكون بالعدوّ .

وقال الشيخ : وإن حملت الآية على المرض فلا بد من إضمار : فحللتم ، إذ لا يلزم الهدي بنفس المرض فإذا افتقرت⁽¹²³⁾ الآية إلى إضمار فليس لأبي حنيفة أن يضمّر : فحللتم ، إلا ولنا أن نضمّر : ففاتكم الحج فحللتم بعمره . وهكذا قوله عليه السلام : « من كُسِرَ أو عَرِجَ فقد حلّ » معناه⁽¹²⁴⁾ عندنا على أنه يحلّ بوصوله إلى البيت واعتباره ، إذ ظاهره أن يحل بنفس الكسر والعرج . وهذا لا يصح ولا بد من حملة⁽¹²⁵⁾ على تأويل : يصح . وللشافعية القائلين بأن الاشتراط في الحج يصح على ما تقدم بيانه أن يحملوا الحديث على أنه اشترط الإحلال بالكسر والعرج .

(118) في (ب) « فلا تسقط » بالتاء ، وفي (ج) « فلا تسقط » بالنون .

(119) في (ج) « إذا صدّه » .

(120) في (ج) و(د) « النّعالبي » . وما أثبتناه هو الأقرب .

(121) في (ج) « إذا صدّه » .

(122) في (ب) و(ج) و(د) « وحصرت الرجل وأحصرت » .

(123) في (ب) و(ج) « إذا افتقرت » .

(124) في (ب) و(د) « مَحْمَلُهُ » .

(125) في (ج) « من جملة » .

512 — قول عائشة - رضي الله عنها - : « لَقَدْ رَأَيْتَنِي أُفِيلُ الْقَلَائِدَ لِهَٰذِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ » الحديث (ص 958) .

فيه دلالة على تقليد الغنم وهو مذهب ابن حبيب والشافعي والمشهور عندنا أنها لا تقلد . وفيه دلالة على رد قول من يقول : إن من قلده هديا ويبعث به حرم عليه ما يحرم على الحاج وإن لم يُحَرِّمْهُ .

513 — قال الشيخ : خَرَجَ مسلم في هذا الباب : « حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ نَا عَبْدُ الصَّمَدِ نَا أَبِي نَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنَّا نَقْلُدُ الشَّاةَ » الحديث (ص 959) .

هكذا إسناده عند ابن مآهان والرازي والكسائي ، ووقع في بعض النسخ (المروية عن الجلودي)⁽¹²⁶⁾ : « نَا إِسْحَاقُ نَا عَبْدُ الصَّمَدِ نَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ » ، فسقط من الإسناد ذكر والد عبد الصمد الراوي عن محمد بن جُحَادَةَ وهو خطأ . واسم والد عبد الصمد عبد الوارث بن سعيد العبدي تميمي مولاهم البصري يكنى أبا عبيدة .

514 — وَخَرَجَ مسلم في هذا الباب أيضاً بِإِثْرِ هذا الحديث : « نَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ » (ص 959) .
هكذا في كتاب مسلم⁽¹²⁷⁾ من جميع الطرق والمحمفوظ فيه : « أن زياد بن أبي سفيان » وهكذا وقع في جميع الموطآت « أن زياداً كتب » .

515 — قوله في حديث أبي هريرة : « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَيْلَكَ ارْكَبْهَا . قَالَ : هِيَ بَدَنَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : وَيْلَكَ ارْكَبْهَا » (ص 960) .

قال الشيخ : هذا يتعلق بإطلاقه من يُجيز ركوب البدنة⁽¹²⁸⁾ من غير حاجة ويتعلق أيضاً بقوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾⁽¹²⁹⁾ . ولا تُرْكَبُ عند مالك إلا للضرورة لقوله بعد هذا من طريق جابر : « اركبها بالمعروف إذا أُجِثَتْ إليها حتى تجد ظهراً » (ص 961) .

وهذا الحديث مقيد يقضي على الحديث المطلق مع أنه شيء أُخْرِجَ⁽¹³⁰⁾ الله تعالى

(126) ما بين القوسين خَرَجَ في (أ) .

(127) في (ج) و(د) « هكذا روي في كتاب مسلم » .

(128) في (ب) « البدن » وكذلك في (ج) و(د) .

(129) (33) الحج .

(130) في (ب) و(د) « خرج » .

فلا يرجع فيه ولو استبيحت المنافع من غير ضرورة لجاز استيجارها ولا خلاف في منع ذلك .

516 - قوله : « كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبْدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا ؟ فَقَالَ : اذْبَحْهَا ثُمَّ اصْبُغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رِفْقَتِكَ » (ص 962) .

قال الشيخ : أمره أن يَصْبُغَ قَلَائِدَهَا لِشِعْرِ مَنْ يَرَاهَا أَنَّهَا هَذِي فَيَسْتَبِيحُهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي ، وقال بعض⁽¹³¹⁾ العلماء : إِنَّمَا نَهَاهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا هُوَ وَأَهْلُ رِفْقَتِهِ حِمَاةً لِلذَّرِيعَةِ أَنْ يُتَسَهَّلَ⁽¹³²⁾ فِي نَحْرِهَا قَبْلَ أَوَانِهِ .

و « أُبْدِعَ » بمعنى كُلَّ وَحْسَرٍ ، وَأُبْدِعَ الرَّجُلُ : كَلَّتْ رِكَابُهُ أَوْ عَطِبَتْ ، قاله صاحب الأفعال .

قوله : « لَا اسْتَحْفِيزَنَّ⁽¹³³⁾ عَنْ ذَلِكَ » (ص 962) .
معناه لَا تُكْثِرَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَنْهُ . يقال : أَحْفَى فِي السُّؤَالِ وَفِي الْعِنَايَةِ ، أَيِ اسْتَبْلَغَ فِيهِمَا .

517 - قوله ﷺ : « لَا يَنْفَرَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » (ص 963) .
قال الشيخ : في هذا⁽¹³⁴⁾ إثبات طواف الوداع . وعندنا أنه مستحب ولا دم في تركه ، وعند الشافعي أن على تاركه الدَّم ، وعند أبي حنيفة أنه واجب . يحتج أبو حنيفة بما في هذا الحديث . ولنا عليه قوله في حديث صفيّة لما أُخْبِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا حَاضَتْ فَقَالَ : « أَحَابِسْتُنَا هِيَ ؟ ثُمَّ أَخْبِرْ أَنَّهَا أَفَاضَتْ » . فَقَالَ : فَلَا إِذَا » (ص 964) .

فَلَوْ كَانَ طَوَافُ الْوَدَاعِ وَاجِبًا لَاحْتِسَبَ مِنْ أَجَلِهِ كَمَا يُحْتَسَبُ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ .

518 - قول ابن عباس : « إِمَّا لَا فَسَلْ فُلَانَةً » (ص 963) .

قال ابن الأنباري : قولهم : افعل هذا إِمَّا لَا ، معناه افعل كذا ، وكذا إن كنت لا تفعل غيره ، فدخلت (ما) صلة لـ (إن) كما قال الله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾⁽¹³⁵⁾ فاكْتَفَى بـ (لا) من الفعل كما تقول العرب : من يسلم عليك فسلم عليه وإلا فلا .

قال : وفي حديث صفيّة : « أَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّهَا زَارَتْ يَوْمَ النَحْرِ » (ص 965) .

(131) « بعض » خرم في (أ) .

(132) في (ب) « أَنْ يَسْأَلَ » .

(133) في (ج) « لَا يَسْتَحْفِيزَنَّ » بالياء والخاء وهو تحريف .

(134) « هذا » مخرومة في (أ) .

(135) (26) مريم .

فسمته طواف الزيارة . ومالك يكره أن يسمّى طواف الزيارة .

519 — قوله : « دخل رسول الله ﷺ الْبَيْتَ وَمَعَهُ أَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ » . وفيه : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ » (ص 967) .
قال الشيخ - وفقه الله - : مالك يقول : لَا يُصَلَّى فِي الْكَعْبَةِ (الفريضة ويجوز)⁽¹³⁶⁾
أن يُصَلَّى فِيهَا النَّافِلَةُ . والحجة للمنع قول الله تعالى : ﴿ قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾⁽¹³⁷⁾
وهذا لمن يكون خارجاً من البيت ممن يمكنه استقبال البيت واستدباره ، ومن كان فيه فلا بد
أن يكون مستقبلاً ناحية ما⁽¹³⁸⁾ . قال بعض الشيوخ : إنما منع مالك صلاة الفريضة فيه
على وجه الكراهة فمن صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ سَنَةً . وقد ذكر في
الآية التولية إلى المسجد ولو صَلَّى الْفَرِيضَةَ فِي الْمَسْجِدِ لِأَجْزَاءِهِ بِاتِّفَاقٍ . ومعنى « أجافوا
عليهم »⁽¹³⁹⁾ : أغلقوا عليهم الباب .

520 — قوله ﷺ لعائشة : « لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدٍ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ » وَأَخْبَرَهَا
عليه السلام : « أَنَّ قُرَيْشًا اقْتَصَرَتْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » (ص 968) .

وهذا دليل على أن الحجر من البيت . وعند مالك والشافعي أن من طاف من داخل
الحجر فهو كمن لم يطف . وعند أبي حنيفة أنه يعيد إلا أن يرجع إلى بلده فعليه الدّم . وقد
بين في الكتاب ما جرى من قصة ابن الزبير وهدمه للكعبة⁽¹⁴⁰⁾ وتغيير بنائها ثم ما كان بعد
ذلك من تغيير بناء ابن الزبير .

521 — قول الْحُثُعِيَّةِ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ
وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَحُجِّي عَنْهُ »
(ص 974) .

قال الشيخ : يرى المخالف أن من عجز عن الحج وله مال فعليه أن يستنيب مَنْ يَحُجُّ
عنه . ويحتج بهذا ويقول في حديث آخر : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ ذَيْنِ » الحديث .
وعندنا أنه لا تلزم⁽¹⁴¹⁾ الاستنابة . ولنا قول الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مِنْ
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾⁽¹⁴²⁾ . وهذا ظاهره استطاعة البدن ، ولو كان المال لقال : إِنْ حُجَّاجٌ

(136) خرم في (أ) .

(137) (144) البقرة .

(138) « ما » خرم في (أ) .

(139) في (ب) « أجافوا عليهم الباب » .

(140) في (ب) و(د) « الكعبة » .

(141) في (ج) « لا يلزم » .

(142) (97) آل عمران .

البيت ، وكأن الحج فرع بين أصليين : أحدهما عمل بدن مجرد كالصلاة والصوم فلا يستتاب في ذلك . والثاني المال كالصدقة وشبه ذلك فهذا يستتاب فيه ، والحج فيه⁽¹⁴³⁾ عمل بدن ونفقة مال فمن غلب حكم عمل البدن رده إلى الصلاة والصوم ، ومن غلب حكم المال رده إلى الصدقات والكفارات .

522 - قوله ﷺ : « لِلْمَرْأَةِ الَّتِي رَفَعَتْ إِلَيْهِ صَبِيًّا لَهَا فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ » (ص 974) .

قال الشيخ - أيده الله - : في هذا حجة لنا وللشافعي على أن الصغير ينعقد عليه الحج ويجتنب ما يجتنبه المحرم . وأبو حنيفة لا يرى ذلك وقد يقول أصحابه⁽¹⁴⁴⁾ : يحمل هذا على أنه يراد به تمرين الصغار على الحج . وإن قالوا : يحتمل أن يكون هذا كان بالغاً . قلنا فما فائدة السؤال : هل له حج ؟ وهذا يبطل تأويلهم ، وأيضاً فإن في بعض طرق الحديث في غير كتاب مسلم أن الصبي كان صغيراً .

523 - قوله ﷺ : « وَقَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ⁽¹⁴⁵⁾ فَحُجُّوا ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلُّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَام - : لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ » الحديث (ص 975) .

قال الشيخ : اختلف الناس في الأمر المطلق . فقال بعضهم : يحمل على فعل مرة واحدة ، وقال بعضهم : على التكرار ، ومال بعضهم إلى الوقف فيما زاد على مرة . وظاهر هذا أن السائل لرسول الله ﷺ إنما سألته لأن ذلك عنده محتمل⁽¹⁴⁶⁾ ، فيصح أن يكون ذهب إلى بعض هذه الطرق ، ويصح أن يكون إنما احتمل عنده من وجه آخر وذلك أن الحج في اللغة قصد فيه تكرير فيكون احتمل عنده التكرير من جهة اشتقاق اللفظ وما يقتضيه من التكرار ، وقد تعلق بما ذكرنا عن أهل اللغة هاهنا من قال بإيجاب العمرة ، وقال : لما كان قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ ﴾⁽¹⁴⁷⁾ يقتضي على حكم الاشتقاق التكرار ، واتفق على أن الحج لا يلزم⁽¹⁴⁸⁾ إلا مرة واحدة كانت العودة إلى البيت تقتضي أن تكون في عمرة حتى يحصل التردد إلى البيت كما اقتضاه الاشتقاق .

524 - قوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ

(143) « فيه » ساقطة من (أ) و(ب) .

(144) في (ب) « أصحابنا » .

(145) في (ج) « وقد فرض الله عليكم الحج » ، وهو ما في نسخ مسلم .

(146) هذه الكلمة وقعت في آخر السطر وحين التجليد هي وأكثر الكلمات الراقعة في آخر السطر غطي بعضها بسبب ذلك .

(147) في (ج) « لا يلزمه » .

(148) (97) آل عمران .

إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ « (ص 975) .

قال الشيخ : أبو حنيفة يشترط في وجوب الحج على المرأة وجود ذى محرم ، والشافعي يشترط ذلك أو امرأة واحدة تحج معها . ومالك لا يشترط شيئاً من ذلك . وسبب الخلاف⁽¹⁴⁹⁾ معارضة عموم الآية بهذا الخبر فعموم الآية قوله تعالى : ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ ﴾⁽¹⁵⁰⁾ يقتضي الوجوب وإن لم يكن ذو محرم . والحديث يخص ذلك فمن خصص الآية به اشترط ، المحرم ومن لم يخصصها لم يشترط . ويحمل مالك الحديث على سفر التطوع ، ويؤيد مذهبه أيضاً أن يقول : اتفق على أن عليها أن تهاجر من دار الكفر وإن لم يكن ذو محرم لَمَّا كان سفرًا واجباً فكذلك الحج . وقد انفصل عن هذا بأن يقال : إقامتها في دار الكفر لا تحل ويخشى على دينها ونفسها وليس كذلك التأخر عن الحج . وأيضاً فإن الحج . مختلف فيه : هل هو على الفور أو التراخي ؟ .

525 - قوله : « أعجبتني »⁽¹⁵¹⁾ وآتقنتني « (ص 976) .

معنى آتقنتني أي . أعجبتني⁽¹⁵²⁾ . وإنما جاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتأكيد قال الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾⁽¹⁵³⁾ والصلاة من الله الرحمة ، وقال تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا غَنِمَتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾⁽¹⁵⁴⁾ ، والطيب ها هنا الحلال ، وينشد للحطيفة⁽¹⁵⁵⁾ :

[الطويل]

أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

والنأي هو البعد :

وقال آخر⁽¹⁵⁶⁾ :

[البيط]

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشَّبَانِ لَلْعَجَبِ
والنائي هُوَ البعيد والمغترِب ، ومثله كثير .

(149) « الخلاف » خرم في (أ) .

(150) من آية (97) آل عمران .

(151) في (ج) « أعجبتني » .

(152) في (ج) « أي » ساقطة ، وفي (د) « قيل أعجبتني » .

(153) (157) البقرة .

(154) (69) الأنفال .

(155) « للحطيفة » ساقط من (أ) ، « والبيت من قصيدة للحطيفة » كما في بقية النسخ .

(156) في (أ) « وينشد للحطيفة والبيت غير موجود في ديوانه » .

وفي حديث⁽¹⁵⁷⁾ ابن مسعود : « إِذَا وَقَعْتُ فِي آلِ حِمٍ وَقَعْتُ فِي رَوْضَاتٍ أَتَانُنَّ فِيهِنَّ » .

قَالَ أَبُو عُبَيْد : أَيِ اتَّبَعُ مَحَابِسَهُنَّ . وقال أبو حمزة : مَعْنَاهُ اسْتَلِذُّ بِقِرَاءَتِهِنَّ .
وَالْمَوْثِقُ الْمُعْجَبُ ، وَمِنْهُ مَنْظَرُ أُنَيْقُ .

526 — قَالَ الشَّيْخُ : خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي بَابٍ لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ : « حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى
قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »
(ص 977) .

قال بعضهم : هَكَذَا وَقَعَ فِي نُسْخٍ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ وَأَبِي الْعَلَاءِ وَالْكَسَائِيِّ ، وَكَذَلِكَ
رواه مسلم عن قتيبة عن الليث عن سَعِيدٍ ، ومسلم أيضاً والبخاري عن ابن أبي ذئب (عن
سعيد عن أبيه . واستدرك عليهما الدارقطني إخراجهما عن ابن أبي ذئب)⁽¹⁵⁸⁾ ، وعلى
مسلم حديث الليث بن سَعْدٍ واحتج بأن مَالِكاً وَيَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ وسهلاً قالوا : عن سعيد
المقبري عن أبي هريرة . (والصحيح عَنْ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِهِ هَذَا عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ
مَالِكٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)⁽¹⁵⁹⁾ ليس فيه والد سعيد ، كذلك خرجه أبو مسعود
الدمشقي ، وكذلك رواه جُلُّ أَصْحَابِ مَالِكٍ مِنْ رِوَاةِ الْمُوطَأِ عَنْ مَالِكٍ .

527 — قَوْلُهُ ﷺ : « أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ » (ص 978) .

معناه شدته ومشقته . وأصله مِنَ الْوَعَثِ وَهُوَ الدُّهْسُ ، والدُّهْسُ : الرَّمْلُ الرَّقِيقُ
والمشي فيه يشتد على صاحبه ، فَجُعِلَ مَثَلًا لِكُلِّ مَا يَشُقُّ عَلَى صَاحِبِهِ .

وقوله : « وَمِنَ الْحَوَرِ بَعْدَ الْكُورِ » (ص 979) معناه من النقصان بعد الزيادة . وقيل
معناه⁽¹⁶⁰⁾ : أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجُوعِ عَنِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الْكُورِ ، أَيِ بَعْدَ أَنْ كُنَّا فِي الْكُورِ ، أَيِ
فِي الْجَمَاعَةِ . يقال : كَارَ عِمَامَتَهُ إِذَا لَفَّهَا ، وَحَارَهَا إِذَا نَفَضَهَا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ
بِذَلِكَ أَعُوذُ بِكَ أَنْ تَفْسُدَ أُمُورُنَا وَتَنْتَقِضَ بَعْدَ صَلَاحِهَا كَتَنْقِضَ الْعِمَامَةَ بَعْدَ اسْتِقَامَتِهَا عَلَى
الرَّأْسِ . وَمِنْ رِوَاةٍ « بَعْدَ الْكُورِ » بِالنُّونِ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : سُئِلَ عَاصِمٌ عَنْ مَعْنَاهُ فَقَالَ : أَلَمْ
تَسْمَعْ قَوْلَهُمْ : حَارَ بَعْدَ مَا كَانَ ، يَقُولُ : إِنَّهُ كَانَ عَلَى حَالَةٍ جَمِيلَةٍ فَحَارَ عَنْ ذَلِكَ ، أَيِ رَجَعَ
وقول الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾⁽¹⁶¹⁾ ، أَيِ لَنْ⁽¹⁶²⁾ يَرْجِعَ . وَالْحَوَرُ الرَّجُوعُ .

(157) فِي (ج) وَ(د) « قَالَ أَبُو حَمَزَةَ » .

(158) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (أ) وَ(ب) .

(159) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (أ) فَقَطْ .

(160) « مَعْنَاهُ » سَاقِطٌ مِنْ (أ) .

(161) (14) الْإِنْشِقَاقُ .

(162) فِي (ج) وَ(د) « أَيِ أَنْ لَنْ » .

528 — وقوله : « إِذَا أَوْقَى عَلَى نَبِيَّةٍ أَوْ فَدَفِدَ » (ص 980) .

الفدغد : الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع ، وجمعه : فدافد .

529 — قوله : « كَانَ حَمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : يَوْمَ النحر يوم الحج الأكبر »

(ص 982) .

قال الشيخ : هذا مذهب مالك . وذهب الشافعي إلى أنه يوم عرفة . وحجتنا أن يوم النحر هو الذي يجتمع فيه جميع أهل الموسم من الخمس وغيرهم ، وفيه كان الأذان وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ (163) .

530 — قوله في حديث عائشة : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ (164) مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنْ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُوهُمْ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ » (ص 982) .

قال الشيخ معناه : يدنو دُنُو كرامة وتقريب لا دنو مسافة ومماساة .

531 — قوله ﷺ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ

جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » (ص 983) .

قال الشيخ : معنَى اعْتَمَرَ البيت زاره ، والاعتمار الزيارة . قال الشاعر :

[السريع]

يُهْلُ بِالْفَدَفِدِ رُكْبَانُهَا كَمَا يُهْلُ الرَّاكِبُ الْمُعْتَمِرُ

وقال آخرون في معنى الاعتمار والعمرة : القصد . قال الشاعر :

[الرجز]

لَقَدْ سَمَّا ابْنُ مَعْمَرٍ حِينَ اعْتَمَرَ مَغْزَى بَعِيدًا مِنْ بَعِيدٍ وَضَبَرَ

أراد حين قصد . والمبرور وزن مفعول من البر بحتمل أن يريد أن صاحبه أوقعه على وجه البر ، وأصله ألا يتعدى بغير حرف جر إلا أن يريد بمبرور وصف المصدر فيتعدى حيثئذ إليه إذ كل ما لا يتعدى من الأفعال فإنه يتعدى إلى المصدر .

ومعنى « ليس له جزاء إلا الجنة » أي لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه ولا بد أن يبلغ (165) به إدخاله الجنة .

532 — قوله ﷺ : « لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ وَلَا يُنْقَرُ صِيدُهُ وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ

عَرَفَهَا » (166) (ص 986) .

(163) (3) التوبة .

(164) في (أ) « أكثر » بضم الراء . والصواب ما أثبتنا لأن أكثر خير (ما) التي بمعنى (ليس) .

(165) في (أ) « أن يتلغ » .

(166) في (ج) زيادة وهي « لا يختلى خلاها » .

قال الشيخ : اختلف الناس في قطع شجر الحرم هل فيه جزاء أم لا ؟ فعند مالك لا جزاء فيه ، وعند أبي حنيفة والشافعي فيه الجزاء . واحتجوا بأن بعض الصحابة حكم في دوحة ببقرة . ويحتج لمالك أن الجزاء لا يجب إلا بشرع والأصل براءة الذمة ولم يرد شرع بذلك .

وأما قوله : « لا يُنْفَر صيده » فإن مذهب مالك أن صيد الحلال في الحرم يوجب عليه الجزاء . ولم ير ذلك داود ورأى الجزاء مختصاً بالإحرام لا بالحرم كما اختص منع الطيب واللباس بالإحرام لا بالحرم . وهذا غير صحيح لأن الصيد محرم في الحرم ولو كان كاللباس والطيب لحل كما حلا . وحجة مالك عليه قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (167) . ويعبر عن حل بالحرم بأنه مُحْرِمٌ كما يقال فيمن حل بنجد : منجد ، وبتهامة : متهم . قال الشاعر :

[الكامل]

قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا وَدَعَا فَلَمْ يُرَ مِثْلُهُ مَخْذُولًا

يعني ساكنا بالحرم ولأن حرمة الحرم متأبدة والإحرام مؤقت فكان المؤبد أكد . واختلف الناس أيضاً في الحلال إذا صاد صيداً في الحل ثم أتى به الحرم فأراد ذبحه به (168) ؛ فأجاز ذلك له مالك ومنعه أبو حنيفة وقال : يرسله . ولمالك عليه أنه لا يسمى صيداً ما كان في اليد والقهر فلم يكن داخلاً في قوله : « لا يُنْفَر صيده » .

وكذلك اختلف مالك وأبو حنيفة فيمن صاد في الحرم هل يدخل في جزائه الصيام ؟ فأثبتته مالك ونفاه أبو حنيفة . ولمالك عموم الآية وفيها الصيام . ورأى أبو حنيفة أن ما يضمن ضمان إلتلاف الأملك (169) فلا معنى لدخول الصيام فيه . واستدل بأنه لو أطلقه لكان ضماناً له حتى يعود الصيد إلى الحرم فصار الحرم كيد رجل مالك (170) يبرأ الغاصب بإعادة الملك إليه .

وأما قوله : « لا يلتقط لقطته » فعند مالك أن حكم اللقطة في سائر البلاد حكم واحد . وعند الشافعي أن لقطة مكة بخلاف غيرها من البلاد وأنها لا تحل إلا لمن يعرفها تعلقاً بهذا الحديث . ويحمل الحديث على أصلنا على المبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود إلا بعد أعوام فتدعو الضرورة لإطالة التعريف بها بخلاف غير مكة .

(169) في (ج) « ضمان إلتلاف لأملاك » .

(170) في (ج) « ملك » .

(167) (95) المائدة .

(168) « به » ساقطة من (ج) .

وقوله : « يعضد » أي يقطع ، يقال : عضد واستعضد بمعنى واحد ، كما يقال : علا واستعلى . وقد تقدم ذكر المنشد .

533 - قوله ﷺ في مَكَّة : « أُجِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ » (ص 988) .

وفي حديث آخر ذكره مسلم بعد هذا : « أنه عليه السلام دخلها وعلى رأسه عِمَامَةٌ » (ص 990) .

قال الشيخ : قال بعض أصحابنا : لا يدخل (171) مكة إلا بإحرام إلا لمثل إمام في جيشه للضرورة . وقائل هذا اتبع هذا الحديث على وجهه . واختلف قول مالك : هل دخول مكة بإحرام واجب أو مستحب ؟ وأسقط ذلك مالك (172) عن يكثر تردده إليها كالحطابين وأصحاب الفواكه .

534 - قوله عليه السلام : « اَكْتُبُوا لِأَيِّي شَاةٌ » (173) (ص 988) .

فيه دليل على جواز تدوين العلم والسنن وكتبه في الصحائف . ويحكي عن بعض السلف كراهية ذلك .

535 - قوله ﷺ : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا أَحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا » (يريد المدينة) (ص 991) .

قال الشيخ - وفقه الله - : مذهب مالك (174) أن المدينة حرم لهذه الأحاديث : وأنكره أبو حنيفة واحتجوا له بأن هذا مما يعم فلا يقبل فيه خبر الواحد ، وبقوله عليه السلام في حديث آخر : « ما فعل النغير يا أبا عمير » .

والجواب عن الأول : أن الحديث اشتهر عند أهل النقل وكثر وافق على صحته ، وقد يكون بيانه عليه السلام بياناً فاشياً ولكن اكتفى الناس بنقل الأحاد فيه استغناء ببعضهم عن بعض .

وحديث النغير أجاب بعض أصحابنا فيه بجوابين :

أحدهما : أنه يمكن (175) أن يكون قبل تحريم المدينة .

والثاني : يمكن أن يكون أدخله من الحل ولم يصده في حرم المدينة .

(171) في (ج) « لا ندخل » .

(172) في هامش (ج) زيادة « مرة » بعد « مالك » .

(173) هكذا في النسخ الأربع « لأبي شاة » بالتاء والذي في الأصول لمسلم « لأبي شاه » بالهاء ، ونص النووي على أنه لا يقال بالتاء .

(174) في (أ) « إن مذهب مالك » وبقية النسخ الثلاث بحذف « إن » .

(175) « أنه يمكن » سقط من (ب) ، وكذلك فيما بعد قوله « يمكن » .

قال الشيخ : وهذا الجواب الثاني لا يلزمهم عندي على أصولهم⁽¹⁷⁶⁾ وقد ذكرنا من قال : إن الحلال إذا دخل الحرم بالصيد وجب عليه إطلاقه . واختلف عندنا إذا صاد الصيد في حرم المدينة فالمشهور أن لا جزاء عليه لأن إثبات الحرمة لا يوجب إثبات الجزاء والأصل براءة الذمة . وقال ابن نافع : فيه الجزاء وقاسه على حرم مكة .

536 - قوله ﷺ في جبل أحد : « جبل يحبنا ونُحِبُّه » (ص 1011) .

قيل المراد : يُحِبُّنا أهله فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾⁽¹⁷⁷⁾ أي حب العجل . وقال تعالى : ﴿ واسئل القرية ﴾⁽¹⁷⁸⁾ ، أي أهلها .

537 - وقوله : « في حرم المدينة ما بين عَيْرٍ إلى ثَوْرٍ » (ص 994) .

قال الشيخ - وفقه الله - : قال بعض العلماء : ذكر ثور هاهنا وهم من الراوي لأن ثوراً بمكة ، والصحيح « إلى أحد » . وقد وقع في بعض نسخ كتاب مسلم مكان قوله « إلى ثور » ، « إلى كذا »⁽¹⁷⁹⁾ .

538 - قوله : « ما بين لابتيتها حرام » (ص 991) .

قال الأصمعي : اللَّابَةُ الأرض ذات الحجارة السود⁽¹⁸⁰⁾ ، وجمعها لابات في القليل ، فإذا كثرت فهي لاب ولوب مثل قارة وقور وساحة وسوح وباحة وبُوح . قال الهروي : يقال ما بين لابتيتها أجهل من فلان ، أي ما بين طرفي المدينة .

539 - وقوله ﷺ : « فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا » (ص 994) .

قال الشيخ : في (محدث) روايتان فتح الدال وكسرها ؛ فمن فتح نسبه إلى نفس الإحداث ، ومن كسر⁽¹⁸¹⁾ نسبه إلى فاعل الحدث .

540 - وقوله ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » (ص 994) .

قال الشيخ : اختلف في تفسير ذلك ف قيل : الصرف الفريضة والعدل التطوع ، وقال الحسن : الصرف النافلة والعدل الفريضة ، وقال الأصمعي : الصُّرْفُ التوبة والعدل الفدية . وروي ذلك عن النبي ﷺ . وقال يونس : الصرف الاكتساب والعدل الفدية .

(176) خرَّم في (أ) .

(177) (93) البقرة .

(178) (82) يوسف .

(179) في (ج) « إلى كذا » مثل ما هنا .

(180) في (أ) (وج) زيادة « التي قد ألبستها حجارة سود » .

(181) في (ب) « كسره » .

وقال أبو عبيدة⁽¹⁸²⁾ : الصبر الحيلة . وقال قوم : العدل المثل لقول الله تعالى : ﴿ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾⁽¹⁸³⁾ معناه أو مثل ذلك صياماً . قال بعضهم : العَدْل والعِدْل لغتان لا فرق بينهما كالسَلَم والسَّلَم . وقال الفراء : العَدْل ما عادل الشيء من غير جنسه (والعِدْل ما عادل الشيء من جنسه)⁽¹⁸⁴⁾ . يقال : عندي عدل ثوبك ، أي قيمته .

541 - قوله ﷺ : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » (ص 994) .

قا الشيخ - وفقه الله - : فيه دلالة لمن أجاز أمان المرأة ومن في معناها ، وقد تقدم القول في ذلك .

542 - قوله ﷺ : « ولا تخبط فيها »⁽¹⁸⁵⁾ شجرة « (ص 1001) .

الخبط بإسكان الباء مصدر خَبَطْتُ ، وخَبَطَ الشجر أن تضربه بعصا لِيَتَحَاتَّ وَرَقُهُ ، واسم الورق المخبوط خَبَطٌ بفتح الباء وهو من عَلَفَ الإبل ، والذي يضرب به الشجر يسمى مَخْبُطًا بكسر الميم ، ويقال : خبط واختبط بمعنى واحد .

وفي الحديث : « لَوِ رَأَيْتَ الظُّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ مَا ذَعَرْتَهَا » . الذعر : الفزع ، ومنه قول

زهير :

[الكامل]

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ⁽¹⁸⁶⁾
543 - وقوله : « إِنْ عَيَّلْنَا لَخُلُوفٌ » (ص 1001) .

أي لا راعي لهم ولا حامي ، قال الأزهري : يقال : الحي خُلُوفٌ فيكون بمعنيين بمعنى المتخلفين المقيمين في الدار ، ويكون بمعنى الغيب الطاعنين (قال ابن عرفة في قوله تعالى : ﴿ رَضُّوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ ﴾⁽¹⁸⁷⁾ أي مع النساء . ويقال : الحي خلوف ، أي خرج الرجال ، وبقي النساء)⁽¹⁸⁸⁾ .

544 - وقوله : « قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ وَهِيَ وَبَيْتَةٌ » (ص 1003) .

أي ذات وباء ، قاله ثعلب وغيره .

(182) في (ب) « أبو عبيد » .

(183) (95) المائدة .

(184) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(185) في (أ) و(ب) « فيه » .

(186) الذي في ديوان زهير :

وَلَسَنِمُ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ

(187) (87) التوبة .

(188) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وفي الحديث الآخر : « فأصاب الأعرابي وعك في المدينة » (ص 1006) أي مس حُمى .

545 - وقوله : « أَقْعَدِي لَكَاعِ » (ص 1004) .
(يُقال امرأة لَكَاعِ) ⁽¹⁸⁹⁾ ورجل لُكْع واللكع اللثيم ، وأيضاً العبد ، وأيضاً الغني الذي لا يتجه لمنطق ولا لغيره . أخذ من الملاكيع وهو الذي يخرج مع السُّلَى من البطن . واللكع أيضاً الصغير ، ومنه الحديث أن النبي ﷺ طلب الحسن فقال : « أئِمُّ لَكَع ؟ أئِمُّ لَكَع ؟ » أي أئِمُّ الصغير ؟ . وسئل بلال بن جرير عن اللكع قال : هو في لغتنا الصغير ، وإلى هذا ذهب الحسن إذ قال لإنسان : يا لكع ، يريد يا صغير العلم . قال أهل النحو : ومما لا يقع إلا في النداء خاصّة ولا يستعمل في غيره قولهم للمؤنثة : يا خبات ويا لكاع . وربما استعمل في الشعر في غير النداء ضرورة ، قال الحطّية :

[الوافر]

أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفْتُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

546 - وقوله عليه السلام : « عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ » (ص 1005) .

قال الأنخس : أنقَاب المدينة طرقها وفجاجها .

547 - وقوله ﷺ : « وَيَنْصَعُ طَبِيبُهَا » (ص 1006) .

أي يخلص ويصفو ، والناصح الشيء الصافي النقي اللون . ويعني عليه السلام أنها تنفي من لا خير فيه ويبقى فيها الطيبون .

وقول الأعرابي : أَقْلَنِي بَيْعَتِي (ص 1006) يريد : أقلني ما بايعتك عليه من البقاء بالمدينة .

548 - وقول النبي ﷺ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا » (ص 1004) .

اللَّأْوَاءُ : الجوع وشدة الكسب .

549 - وقوله ﷺ : « يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ الْمَدِينَةِ بِأَهْلِيهِمْ يُسُونُ » (ص 1008) .

يعني يتحملون بأهليهم ويؤلبون أهل المدينة ويزينون لهم الخروج عنها إلى غيرها . يُقال في زجر الدابة إذا سقتها : يَسْ يَسْ ، وهو زجر السوق من كلام أهل اليمن . وفيه لغتان بسست وأبست . وقول الله تعالى : ﴿ وَيُسَّتِ الْجِبَالُ بُسًا ﴾ أي فُتَّتْ ⁽¹⁹⁰⁾ فصارت أرضاً .

550 - وقوله عليه السلام : « فَمَنْ أَخْفَرَ مُسِلِمًا » (ص 999) .

يعني من نقض عهده .

(190) (5) الواقعة .

(189) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

551 - قوله في الحديث : « كَانَ يُؤْتَى بِأَوَّلِ الثَّمَرِ » وفي آخر : « ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الرُّلَدَانِ » (ص 1000) .

قال الشيخ - وفقه الله - : يحتمل أن يكون أعطى ذلك الصغير لإدخال مَسْرَةٍ عليه وذلك في الأصغر أوجد منه في الأكبر ، وقد يلوح في معناه أنه عليه السلام فعله تَقَاوُلًا بنمو الثمرة وزيادتها بأن يدفعها إلى من هو في سن النماء والزيادة . ويكون هذا نحوه ما تأول أهل العلم في قلب الرداء في الاستسقاء أنه تَفَاعُلٌ لأن ينقلب الجذب خصبا .

552 - وأما قوله عليه السلام : « اللَّهُمَّ حَوِّلْ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ » (ص 1003) .

فقد قال بعض أهل العلم : إن أهل الجحفة يومئذ غير مسلمين .

553 - وقوله عليه السلام : « مَا بَيْنَ مَنْبَرِي وَبَيْتِي ⁽¹⁹¹⁾ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ »

(ص 1010) .

يحتمل أن يكون يريد أن العمل فيه يؤدي إلى الجنة ⁽¹⁹²⁾ .

554 - وقوله : « لِلْعَوَافِي » (ص 1009) .

يعني السباع والطير والوحش ، مأخوذ من عفوته أعفوه ، إذا أتيت تطلب معروفه .

يقال : فلان كثير الغاشية والعافية ، أي ينشأ السؤال والطلبون .

555 - وقوله في المدينة : « مَنْ أَرَادَهَا بِذَهْمٍ » (ص 1008) . أي بغائلة وأمر

عظيم .

556 - قوله ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ » . ثم

قال : « إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » (ص 1012) .

(قال الشيخ : اختلف الناس في المراد بهذا الاستثناء فعندنا أن المراد إلا المسجد

الحرام فإن مسجدني يفضل به دون الألف) ⁽¹⁹³⁾ .

وهذا بناء على أن المدينة أفضل من مكة وهو مذهب مالك . ويحتاج له بما قدمه

مسلم قبل هذا من الأحاديث المرغبة في سكنها الدالة على فضلها . وقيل : إلا المسجد

الحرام ، فإنه أفضل من مسجدني . وهذا على أن مكة أفضل من المدينة ما سوى قبره عليه

السلام .

557 - ذكر في حديث : « أَنَّ امْرَأَةً اشْتَكَّتْ فَتَدْرَتُ : أَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ بَيْتِ

(191) في (ب) « مَا بَيْنَ قُبْرِي وَمَنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » . وفي (ج) « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي » .

(192) « يحتمل أن يكون يريد أن ذلك الموضع ينقل بعينه إلى الجنة » ، « ويحتمل أن يريد أن العمل فيه يؤدي إلى

الجنة » . هكذا في (ج) و(د) ، وفي (ب) الاقتصار على الجملة الأولى وما ألبتاه هو ما في (أ) .

(193) « مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) » .

المقدس إن شفيت . فقالت لها ميمونة ، يعني زوجة النبي ﷺ : اجلسي وصلي في مسجد الرسول « الحديث (ص 1014) .

558 - وفي حديث آخر : « لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى » (ص 1014) .

قال الشيخ - وفقه الله - : إنما خص عليه السلام هذه المساجد لفضلها على ما سواها . فمن قال : لله عليّ صلاة في أحدها - وهو في بلد غير بلادها - فعليه إتيانها . وإن قال : ماشياً ، فلا يلزمه المشي إلا في حرم مكة خاصة . وأما المسجدان الآخران ، فالمشهور عندنا : أنه لا يلزم المشي إليهما ويأتيهما راكباً إن شاء ، وقال ابن وهب : بل يأتيهما ماشياً كما سمى . وهذا أقيس على أصل المذهب لاتفاقهم على أن من قال : عليّ المشي إلى مكة ، فعليه أن يمشي إليها ، ذلك على أن المشي طاعة . وقد نبه النبي ﷺ على ذلك بقوله : « ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا » فذكره كثرة (ص 219) الخطى إلى المساجد . وقيل أيضاً : إن كان على أميال يسيرة أتى ماشياً ، والمشي ضعيف . وقد ذهب القاضي إسماعيل إلى أن من قال : عليّ المشي إلى المسجد الحرام أصلي فيه ، فإنه يأتي راكباً إن شاء ويدخل مكة مُحَرِّماً . وأحلّ المساجد الثلاثة محلاً واحداً في سقوط المشي إليها ، وإن نطق به إذا قصد الصلاة .

وإن نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة فلا يأتي إليها إذا لم يكن ببلده . قال بعض أصحاب مالك : إلا أن تكون قريبة على أميال يسيرة فيأتيها ، وإن نذر أن يأتيها ماشياً أتى ماشياً كما قال . ورأى أن ذلك خارج عن شد الرحال المذكور في الحديث . قال ابن حبيب مثل أن ينذر صلاة في مسجد بموضعه ومسجد جمعته والذي يصلي فيه . وألزم ابن عباس المدني إذا نذر الصلاة بمسجد قُبَاً أن يأتيه . واحتج لهذا ابن حبيب بما ذكره مسلم بعد هذا لأنه عليه السلام كان يأتيه كل سبت .

قال الشيخ - وفقه الله - : فإن قيل : إن مسجد النبي ﷺ أفضل منه فكيف أتاه وأنتم أصْلُتُمْ أَلَا يُؤْتَى إِلَّا مَا كَانَ أَفْضَلَ ؟ قلنا : قد ذكرنا عن بعض أصحابنا أن هذا إنما يعتبر⁽¹⁹⁴⁾ في شد الرحال وإعمال المطي ، وأما ما كان على أميال يسيرة فيؤتى إليه ، وإن كان المسجد الأقرب منه مثله في الفضل ، ومسجد قُبَاً قريب من المدينة ، فإن قيل هذا مع تساوي الفضل على ما قاله بعض أصحابكم على ما حكيت ، والفضل ها هنا مختلف ومسجده عليه السلام أفضل ، قيل : الغرض من هذا النهي إنما وقع عن إعمال المطي وإذا لم تعمل ووجب الوفاء بالنذر مع تساوي البقاع على ما حكيناه عن بعض أصحابنا ، وجب وإن

(194) في (أ) « يعتبر » من تصحيح الهامش إذا الثابت عوض ذلك إنما يتعين .

اختلف الفضل على هذه الطريقة لأجل ورود الشرع بالوفاء بالنذر فهو على عموميه ، وخص منه إعمال المطي وبقي ما سواه على أصله . وهذا اعتذار عما قاله ابن عباس وابن حبيب . وأما إتيان النبي ﷺ فلم يكن عن نذر فلا مانع يمنع منه لأن المتقرب حيث اتفق له أو خفّ عليه فعل القربة .

وقد ألزم مالك المكيّ إذا نذر الرباط بعسقلان وشبه ذلك من السواحل أن يخرج إليها وإن كان فيها إعمال المطي لغير المساجد الثلاثة ، لأن المطي أعملت لمعنى وهو الرباط وذلك لا يوجد في المساجد الثلاثة . والحديث إنما ورد في إعمالها للصلاة لوجود ذلك المعنى من الصلاة فيها وزيادة عليه .

559 – وقول المرأة في الحديث : « إن شُفِيتُ صَلَّيْتُ بِبَيْتِ الْمَقْدَسِ وَقَوْلُ مَيْمُونَةَ لَهَا » (ص 1014) .

قال الشيخ : ذهب بعض شيوختنا إلى نحو ما قالت ميمونة رضي الله عنها ورأى أن المكي والمدني إذا نذرا الصلاة في بيت المقدس لا يخرجان إليه لأن مكانهما أفضل ، ولو نذر المقدسي الصلاة في أحد الحرمين لأتاه لأنهما أفضل من مكانه .

وقياس قول مالك على هذه الطريقة : أن المكي إذا نذر إتيان مسجد المدينة أتاه ، وإن نذر مدني إتيان مسجد مكة لم يأتها لأن مسجد المدينة عنده أفضل من مسجد مكة . قال بعض شيوختنا : الأولى أن يأتي المدني مسجد مكة والمكي مسجد المدينة ليخرجا من الخلاف الذي وقع في فضل إحداهما على الأخرى .

560 – قال الشيخ : خرّج مسلم في هذا الباب : « حدّثنا قتيبة وابن رُمح عن الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن سعيد⁽¹⁹⁵⁾ عن ابن عباس أن امرأة » الحديث (ص 1014) . هكذا في إسناده من جميع طرق هذا الكتاب « عن إبراهيم بن عبد الله . وكذلك خرّجه أبو مسعود الدمشقي عن مسلم من حديث ابن عباس « عن ميمونة » اتبع في ذلك الرواية ولم ينبه على ذلك . وإنما يحفظ هذا الحديث : « عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة » ليس فيه ابن عباس . قال بعضهم : هكذا روينا في حديث الليث بن سعد . قال النسائي : « رَوَى هذا الحديث الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة » ولم يذكر ابن عباس . قال غيره : وكذلك رواه ابن جريج ، وكذلك خرّجه البخاري : « عن الليث » ولم يذكر فيه ابن عباس . قال الدارقطني في كتاب العلل : قد رواه بعضهم « عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها » . وليس بثبت .

(195) في (ج) و(د) « ابن معبد » وهو ما في الأصل .

بسم الله الرحمن الرحيم

8 - كتاب النكاح

561 - فيه قوله ﷺ : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ . . . » الحديث (ص 1018).

قال الشيخ - وفقه الله - : إنَّ المشهور⁽¹⁾ من قول فقهاء الأمصار أن النكاح مستحب على الجملة . وذهب داود إلى وجوبه . وسبب الخلاف تعارض الظواهر ؛ فلداود قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾⁽²⁾ والأمر على الوجوب ، وله الحديث المذكور ، وله قوله عليه السلام بعد هذا في حديث ذكر فيه التزويج . وقال فيه : « فمن رغب عن سُتِّي فليس مني » (ص 1020).

ولفقهاء الأمصار عليه أن الله تعالى خير في الآية بين النكاح وملك اليمين ، والتسريح غير واجب باتفاق ، فلو كان النكاح واجباً ما صح التخيير بينه وبين ملك اليمين إذ لا يصح على مذهب أهل الأصول التخيير بين واجب وما ليس بواجب ، لأن ذلك مؤدٌّ إلى إبطال حقيقة الواجب ، وأن يكون تاركه غير آثم .

ولهم أيضاً قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾⁽³⁾ ولا يقال في الواجب : أنت غير ملوم إن فعلته . وهذا نحو ما قال عروة لعائشة في السعي : « إنه لو كان واجباً لم يقل : لا جناح عليك في فعله » (ص 929) . وينفصلون عن حديث الباءة بأن داود إنما يوجب العقد خاصة دون الوطء⁽⁴⁾ ، وذلك لا يحصل معه ما ذكر في الحديث من تحصين الفرج وغيض البصر .

وقد قال بعض أصحابنا : إن قوله عليه السلام في هذا الحديث : « ومن لم يستطع فعله بالصوم » فيه حجة على أن النكاح ليس بواجب لأنه خير بينه وبين الصوم ، والصوم

(1) في (ج) و(د) « المشهور » بدون « إن » .

(3) (6) المؤمنون .

(4) في (أ) و(ج) و(د) « الوطء » .

(2) (3) النساء .

المذكور ها هنا ليس بواجب . ونحا في هذا إلى ما ذكرنا من التخيير بين النكاح وملك اليمين ، وليس هذا الأمر كذلك لأنه في الحديث رتب فقال : « ومن لم يستطع فعله بالصوم » وهذا غير مستحيل أن يجمع فيه بين واجب وغير واجب . ويصح أن يقول قائل : أوجبت عليك أن تفعل كذا فإن لم تستطع فأندبك إلى كذا .

وأما الحديث الذي فيه : « فمن رَغِبَ عن سُتَيْيَ » فمحملة على من أراد أن يفعل من التبتُّلِ وتحريم المحللات عن نفسه ما قد فسر في الحديث .

قال الشيخ - وفقه الله - : والذي يطلق من مذهب مالك أن النكاح مندوب إليه . وقد يختلف حكمه بحسب اختلاف الأحوال ؛ فيجب تارة عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا ، لأنه قد وقع لبعض أصحابنا إيجابه على صفة . ومحملة أنه على مثل من هو على هذه الحالة . ويكون مندوباً إليه في حق من يكون مشتهياً له ولا يخشى على نفسه الوقوع في المحرم ولا ينقطع به عن أفعال الخير ويكون مكروهاً لمن لا يشتهيه وينقطع به عن عبادته وقرباته . وقد يختلف فيمن لا يشتهيه ولا ينقطع به عن فعل الخير فيقال : يندب إليه للظواهر الواردة في الشرع بالترغيب فيه . وقد يقال : يكون في حقه مباحاً . وقوله : « مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ » .

أصل الباءة في اللغة : المنزل ، ثم قيل لعقد النكاح باءة لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً . والباءة ها هنا التزويج ، وفيه أربع لغات : الباءة بالمد والهاء ، والباء بالمد وحذف الهاء ، والباءة بهاءين دون مد ، والباءُ بهاءً واحدة دون مد . وقد يُسمَّى الجماع نفسه باءة . وليس المراد بالذي وقع في الحديث على ظاهره الجماع لأنه قال : « ومن لم يستطع فعله بالصوم » ولو كان غير مستطيع للجماع لم يكن له حاجة إلى الصوم .

وقوله : « فإنه له وجاء » قال ابن ولّاد وغيره : الجواء بكسر الواو ممدود⁽⁵⁾ . قال أبو عبيد : أراد أن الصوم يقطع النكاح ، ويقال للفحل إذا رضى أنثياه : قد وجيء وجاء . قال غيره : الجواء أن توجأ العروق والخصيتان باقيتان بحالهما . والخصاء شق الخصيتين واستئصالهما . والجب أن تحمي الشفرة ثم تستأصل بهما الخصيتان .

وقوله : فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ . فيه إغراء بالغائب . ومن أصول النحاة أن لا يغرى بغائب ، وقد جاء شاذاً قول بعضهم : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي ، على جهة الإغراء .

562 - قوله في الحديث الآخر : « رَدَّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبْتُلَ » (ص 1020) .

(5) في (ج) « والمد » .

التبتل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح ، ثم استعير منه الانقطاع إلى الله سبحانه ومنه الحديث : « لَا رَهْبَانِيَّةَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا تَبْتَلُ » . قال الليث : التبتل كل امرأة منقطعة عن الرجال لا شهوة لها فيهم . وقال أحمد بن يحيى : سميت فاطمة التبتل لانقطاعها عن نساء زمانها وعن نساء الأمة ديناً وفضلاً وحسباً رضي الله عنها .

563 - قوله : « فَأَتَى امْرَأَةً وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً » (ص 1021) .

أي تدبغ ، وأصل المعس الذللك . يقال : معسه يمعسه معساً . والمنية الجلد أول ما يدبغ . قال الكسائي : يسمّى ما دام في الدباغ . قال أبو عبيد : اسمه أول ما يدبغ منية على وزن فعلية ، ثم هو أبيض وجمعه أفاق ، ثم يكون أديماً .

564 - قوله : « قُلْنَا أَلَا نَسْتَخْصِي فَنَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ » (ص 1022) .

قال الشيخ : ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام ثم ثبت أنه نسخ بما ذكر من الأحاديث في هذا الكتاب وفي غيره وتقرر الإجماع على منعه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة ، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك وقد ذكرنا أنها منسوخة بالحديث الذي فيه : « نَهَى عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْمُتَعَتَيْنِ . . . » الحديث (ص 1023) . ومحمل ذلك على أن من خاطبه عمر قد خفي عنه النسخ ، وأن عمر نهى عن ذلك تأكيداً وإعلاناً بنسخه .

وقد يتعلق بقوله سبحانه : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾ الآية (6) .

ومحمل ذلك عندنا على النكاح الجائز المؤبد قالوا : وقراءة ابن مسعود هذه الآية : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ ﴾ ، وقراءة ابن مسعود هذه ليست عندنا بحجة لأنها من طريق الأحاد والقرآن لا يثبت بخبر الواحد . ولا يلزم العمل بخبر الواحد في مثل هذا المنقول على أنه قرآن على الصحيح من القول في ذلك . وذهب زُفَرٌ إلى أن من نكح نكاح متعة فإن النكاح يتأبد .

قال الشيخ : وما أراه ذهب في هذا⁽⁷⁾ إلا إلى أن ذلك من باب الشروط الفاسدة إذا قارنت النكاح فإنها تبطل ويمضي النكاح فكان حكم الشرع التأيد⁽⁸⁾ في النكاح . واشتراط هذا التأجيل فيه خلاف حكم الشرع فبطل ذلك الشرط ومضى النكاح على حكم الشرع . واختلفت الرواية في كتاب مسلم في النهي عن المتعة . ففيه : « أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ » (ص 1024) . وفيه : « أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ يَوْمَ خَيْبَرَ »⁽⁹⁾ (ص 1027)

(6) (24) النساء .

(8) في (ج) « في التأيد » .

(7) في (د) « في ذلك » .

(9) في (ب) « يوم خيبر » .

فلان تعلق بهذا من أجاز المتعة وزعم أن هذا الاختلاف يقدح في الأحاديث الناسخة لأنه يراه تناقضاً ، قلنا : هذا خطأ وليس بتناقض لأنه يصح أن ينهى عن ذلك في زمان ثم ينهى عنه في زمان آخر تأكيداً وإشهاراً فيسمع بعض الرواة نهيه في زمان ويسمع آخرون نهيه عن ذلك في زمان آخر ، فينقل كل فريق منهم ما سمعه ولا يكون في ذلك تكاذب ولا تناقض .

565 - قال الشيخ - وفقه الله - : « خرج مسلم في باب متعة النساء : « نا ابن بشار قال نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن دينار قال : سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال خرج علينا . . » الحديث . ثم أردفه بقوله : « حدثني أمية بن بسطام العبسي »⁽¹⁰⁾ نا يزيد يعني ابن زريع نا روح بن القاسم عن عمرو بن دينار عن الحسن يعني ابن محمد يحدث عن جابر وسلمة بن الأكوع بهذا » (ص 1022) .

قال بعضهم : هكذا الإسنادان في نسخة أبي العلاء ، وسقط من نسخة أبي أحمد الجلودي والكسائي من إسناد يزيد بن زريع ذكر الحسن بن محمد بين عمرو بن دينار وسلمة بن الأكوع وجابر ، وسقطوه وهم لأن الحديث حديث الحسن بن محمد عن جابر وسلمة . وكذلك رواه شعبة عن عمرو بن دينار قال : سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر وسلمة بذلك على ما تقدم .

566 - قوله : « كأنها بكره عطاء » (ص 1023) .

العطاء : الطويلة العنق باعتدال . قال أبو عبيد في مصنفه : هي العطاء والعنقاء ، والعطبول . قال غيره : هي العنطنة أيضاً . قال أبو عبيد : العنطنة الطويلة ولم يذكر العنق .

567 - قوله : « هذا خلق مخ » (ص 1024) .

المخ بفتح الميم : البالي ، ويقال : مخ الكتاب وأمخ إذا درس . قال ابن القوطية : ومخ الثوب وأمخ إذا بلي . وأنشد غيره لقيس بن ذريح :

[الطويل]

تلوح مغاييها بحجر كأنها رداء يمان قد أمح عتيق

أي قديم .

568 - قوله : « لجلف جاف » (ص 1026) .

قال ابن السكيت : الجلف هو الجافي . قال غيره : وجاز تكرير المعنى لاختلاف اللفظ . وقد تقدم نظير هذا . قال الهروي : أصل الجلف الشاة المسلوخة بلا رأس ولا

(10) في (ب) « القيسي » ، والذي في أصل مسلم « العيشي » . وقال النوري : « والعيشي » بالشين المعجمة .

قوائم ، ويقال : لِدُنْ أيضاً جلف ، ويشبه الرجل الأحمق بهما لضعف عقله . والجافي الغليظ وفي حديث عمر : « لَا تَزْهَدَنَّ فِي جَفَاءِ الْحَقِّ » أي في تغليظ الإزار ، وقال الهروي في تفسيره صفته ﷺ : « ليس بالجافي ولا المهيّن » أي ليس بالغليظ الخلقة ولا المحتقر ، ويقال : ليس هو بالذي يجفو أصحابه ويهينهم . قال غيره : والجافي في غير هذا من صفات الأسد أيضاً ، كذلك قال ابن خالَوْنِه في كتاب الأسد قال غيره : والجفاء بين الناس : التباعد .

569 - وقوله : « إِنَّكَ لَرَجُلٌ نَائِهٌ » (ص 1027) .

هو المترفع عن طريق الحق .

570 - قوله : « نَهَى ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمِّهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا

(ص 1028 - 1029) .

قال الشيخ : الفروج تستباح في الشريعة بالنكاح وملك اليمين ما لم يمنع من ذلك مانع . والمانع على قسمين : مانع يتأبّد معه التحريم ، ومانع لا يتأبّد ، فالذي يتأبّد تحريمه على تفصيل نذكره وهو خمسة أقسام :

أحدها يرجع التحريم فيه إلى العين كالأم والأخت وشبههما ، ولا خلاف في تأييد تحريم ذلك ، وباقيا يرجع التحريم فيها لعدة طرأت كالرضاع المُشَبَّه بالنسب ، ولا خلاف في التأييد به أيضاً⁽¹¹⁾ ، والصهر ، ونكاح الملائنة لمن لاعنها ، والمتزوجة في العدة . فأمّا الصهر فهو أربعة أقسام : تزويج الرجل امرأة ابنه ، والابن امرأة أبيه فهذان القسمان يَحْرُمَانِ جميعاً بالعقد .

والقسم الثالث : تزويج الربيبة فإنها لا تحرم بالعقد ولا خلاف في ذلك .

والرابع : أم الزوجة ، فمذهب الفقهاء وجمهور الصحابة أنها تَحْرُمُ بالعقد على البنت . وذكر عن علي ومجاهد أنها لا تحرم إلا بالدخول على البنت .

وسبب الخلاف في ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾⁽¹²⁾ . هل هذا النعت والتقييد راجع إلى النساء المذكورات آخرًا أم عائد على المذكورات أولاً وآخرًا ؟

والأرجح ما ذهب إليه الجمهور لوجوه :

منها : أن الاستثناءات والشروط عند جماعة من أهل الأصول تعود إلى أقرب المذكورات إليها وكذلك أصل النحلة أيضاً ، ولأن العامل إذا اختلف لا يصح الجمع معه

(11) في (د) « في تأييده به » .

(12) (23) النساء .

بين المنعوتات في نعت واحد وإن اتفق إعرابها ، وهذا من ذلك لأن النساء المذكورات أولاً محفوظات بالإضافة والمذكورات آخرها محفوظات بحرف الجر .

وأما الملاعة فيتأبد تحريمها عندنا على من لاعنها وخالف فيه غيرنا . وكذلك المتزوجة في العدة مختلف في تأييد تحريمها أيضاً .

وأما الذي لا يتأبد معه التحريم ويرتفع بإرتقاعه ويعود بعودته ، فمنه ما يرجع إلى العدد كنكاح الخامسة . ومنه ما يرجع إلى الجمع كالجمع بين الأختين والجمع بين المرأة وعمتها ، ومنه ما يرجع إلى غير ذلك كالمجوسية والمرتدة وذات الزوج وشبه ذلك .

فأما من يحرم الجمع بينهن من النساء بالنكاح فيعقد على وجهين :

أحدهما أن يقال : كل امرأتين بينهما نسب لو كانت إحداهما ذكراً حرمت عليه الأخرى فإنه لا يجمع بينهما ، وإن شئت أسقطت ذكر « بينهما نسب » وقلت بعد قوله (لو كانت إحداهما ذكراً حرمت عليه الأخرى) : من الطرفين جميعاً .

وقائدة هذا الاحتراز بزيادة النسب أو من الطرفين جميعاً (مسألة نكاح المرأة وربيتها فإن الجمع بينهما جائز ولو قدر أن امرأة الأب رجلٌ لحلت له الأخرى لأنها أجنبية ولأن التحريم لا يدور من الطرفين)⁽¹³⁾ . هذا حكم النكاح وتدخل فيه عمة الأب وخالته وشبه ذلك من الأبعاد لأن العقد يشتمل على ذلك .

وأما الجمع بملك اليمين بين من ذكرنا تحريم الجمع بينهما بالنكاح ففيه اختلاف ؛ فقليل : لا يجمع بين الأختين بملك اليمين ، وهو جل أقوال الناس⁽¹⁴⁾ لقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾⁽¹⁵⁾ وقيل : ذلك بخلاف النكاح لقول الله تعالى : ﴿ أَرْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾⁽¹⁶⁾ فعم فصار سبب الخلاف أي العمومين أولى أن يقدم وأي الآيتين أولى أن تخص بها الأخرى ؟ والأصح تقديم آية النساء والتخصيص بها لأنها وردت في نفس المحرمات وتفصيلهن فكانت أولى من الآية التي وردت في مدح قوم حفظوا فروجهم إلا عما أبيح لهم ، وأيضاً فإن آية ملك اليمين دخلها التخصيص بالاتفاق إذ لا يباح له بملك اليمين ذوات محارمه اللاتي يصح ملكه لهن وما دخله التخصيص من العموم ضَعُفَ⁽¹⁷⁾ .

قوله ﷺ : « لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا » الحديث (ص 1029) .

فيه النهي عن أن يسعى الإنسان في مضرة غيره وإن أداه إلى منفعة نفسه لأن المرأة قد تكون كارهة لفراق زوجها .

(16) (3) النساء .

(17) في (د) « ضعيف » .

(13) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(14) في (ج) « جل قول الناس » .

(15) (23) النساء .

571 - قال الشيخ - وفقه الله - : خَرَجَ مسلم في باب لَا يَنْكِحُ المحرم : « نا يَحْيَى بن يحيى عن مالك عن نافع عن نُبَيْه بن وَهَبٍ أن عمر بن عُبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شَيْبَةَ بن جُبَيْر » . ثم ذكره⁽¹⁸⁾ بعد ذلك من حديث : « حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال نا نُبَيْه بن وَهَب قال : بعثني عمر بن عبيد الله وكان يخطب بنت شَيْبَةَ بن عثمان على ابنه » (ص 1030) .

هكذا جاء في حديث حماد عن أيوب شيبه بن عثمان . وقال بعضهم : وذكر أبو داود هذا الحديث وزعم أن مالكاً وهم فيه ، والقول عندهم قول مالك عن نافع عن نبيه أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان : أني أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير قال : ورواه حماد بن زيد عن أيوب فقال⁽¹⁹⁾ : ابنة شيبه بن عثمان . وكذلك قال محمد بن راشد عن عثمان بن عمر⁽²⁰⁾ القرشي كما قال⁽²¹⁾ أيوب . قال الدارقطني : الصواب ما قاله مالك وهي ابنة شيبه بن جبير بن شيبه بن عثمان الحنظلي ، كذلك نسبها إسماعيل بن أمية عن أيوب بن موسى عن نبيه ، وكذلك قال يحيى بن أبي كثير عن نافع عن نبيه ، وكذلك قال إسماعيل بن علي عن أيوب عن نافع عن نبيه ، كما قال مالك . وكذلك قال عبد الحميد عن ابن جريج عن أيوب عن نافع . وكذلك قال شعيب بن أبي حمزة عن نافع عن نبيه ، وكذلك قال سعيد بن أبي هلال عن نبيه بن وهب فقد أصاب مالك في قوله : بنت شيبه بن جبير ، وتابعه هؤلاء الذين ذكرناهم ، وإنما وهم من خالفهم والله أعلم . وذكر الزبير بن بكار قال : ابنته هذه تسمى أمة الحميد .

572 - قال الشيخ - وفقه الله - : قول ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ »⁽²²⁾ (ص 1030) .

اختلف في نكاح المحرم : هل يجوز أم لا ؟ فقليل : لا يجوز . وتعلق من لا يجيزه بهذا الحديث وشبهه . وقيل : يجوز ، وتعلق من يجيزه بما روي : « أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم » (ص 1032) فرجح من لا يجيز ذلك مذهبه بأن النبي الذي ورد من النبي ﷺ قول والذي ذكر من حديث ميمونة فعل ، والقول مقدم على الفعل لأنه يتعدى والفعل قد يكون مقصوراً عليه ﷺ ، وقد خص في النكاح وفي غيره بخصائص . وقد روي أيضاً في حديث ميمونة من طريق آخر أنه تزوجها وهو خلال . وهذا ممّا يقوي⁽²³⁾ تقدم القول هاهنا بلا شك لأن القول أولى بأن يقدم من فعل مختلف فيه . ويصح بناء الروايتين في الفعل فيقال :

(18) في (د) « ثم ذكر » بدون هاء الضمير .

(19) في (د) « قال » .

(20) في (ج) « ابن عمرو » .

(21) في (ج) « وقال » .

(22) « ولا يخطب » ساقط من (ب) .

(23) في (د) « وهو ممّا يقوي » .

الرواية من روي أنه حلال هي الأصل وتحمل الرواية الأخرى على أن قوله « نكحها وهو محرم » أي حال في الحرم لا عاقد الإحرام على نفسه ﷺ ومن حلّ بالحرم ينطلق عليه اسم محرم وإن كان حلالاً ، فتنبي القولتان على هذا ويخرجان عن التكاذب .
وأما قوله ﷺ : « وَلَا يُنْكَحُ »⁽²⁴⁾ فمعناه : ولا يعقد على غيره . ووجهه أنه لما كان ممنوعاً لإنكاح نفسه مدة الإحرام كان معزولاً تلك المدة عن أن يعقد لغيره ، وشابه المرأة التي لا تعقد على نفسها ولا على غيرها .

573 - قوله ﷺ : « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا يَخْطُبُ »⁽²⁵⁾ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ « (ص 1032) . وفي حديث آخر : « لَا يَبِيعُ خَاصِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَسَاجِسُوا » (ص 1033) .

قال الشيخ : قوله ﷺ : « لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ » معناه : لَا يُسَمُّ عَلَى سَوْمِهِ . وقد صرح بذلك في حديث آخر من هذا الكتاب . وعلته⁽²⁶⁾ ما يؤدي إليه من الضرر . وقد كره بعض أهل العلم بيع المزايدة في الجَلْقِ خوفاً من الوقوع في ذلك ، وإن قلنا إنما منع من ذلك مع التراكن إلى البيع خرج بيع الجَلْقِ من ذلك ، وكذلك الخطبة على خطبة الغير محمله عند أهل العلم⁽²⁷⁾ على أن المنع إذا حصل التراكن بدليل حديث فاطمة بنت قيس لما أخبرت النبي ﷺ بأنها خطبها ثلاثة فلم ينكر دخول بعضهم على بعض في الخطبة ، وقوله لها : « أَمَا أَبُوجْهَمُ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ » . ومعناه : أنه كثير الأسفار ، وقد يعبر عن ترك السفر وعن الإقامة بالمكان واجتماع الأمر فيه بإلقاء العصا .
قال الشاعر :

[الطويل]

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرُعَيْنَا بِإِلْيَابِ الْمُسَافِرِ
وذهب بعضهم إلى أن المعنى لا يرفع عصاه عن عَاتِقِهِ ، يعني به الأدب ولم يرد به الضرب بالعصا ، وعلى ذلك قول الشاعر :

[السريع]

تَرَكْتُ أَهْلَ الصَّبَا وَشَأْنَهُمْ فَلَمْ تَعُدْ لِي الْعَصَا وَلَمْ أُعِدْ
معناه⁽²⁸⁾ : لم ترفع عليّ عصا اللوم والعذل لأنني عدلت عن اللهو والصبا . وقيل :

(24) شرح المازري بناءً على أن (لَا يُنْكَحُ » مبني للفاعل خلافاً للمتن .

(25) في (ج) « لَا يَبِيعُ بَعْضٌ وَلَا يَخْطُبُ » .

(26) في (ج) « وعليه » .

(27) عند العلماء في (د) .

(28) في (د) « يعني » .

إن المراد به أنه كثير الضرب ، وفي هذا حجة على جواز الضرب اليسير للزوجة لأن ظاهره إنكار الإكثار من الضرب .

وأما قوله ﷺ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » فإن مالكا يمنع من ذلك . ومحملة عنده على أهل العمود ممن لا يعرف الأسعار . وأما من يَقْرُبُ من المدينة ويعرف السعر فلا يدخل في ذلك . فإن قيل : كيف يقال هذا وهل تجوز مضرة شخص في ماله لمنفعة شخص آخر ؟ قيل : إنما نظر في هذا ﷺ للأكثر على الأقل ورأى مضرة أهل البوادي في ذلك أخف لأن ما يبيعونه إنما هو غلة عندهم ولا أثمان لها عليهم وأهل الحواضر يخرجون في ذلك أثماناً تشق عليهم وإنما يباح الضرر على هذه الصفة لا مضرة مطلقة .

واختلف عندنا في الشراء للبادي هل يمنع كما يمنع البيع له ؟

فقيل : هو بخلاف البيع لأنه إذا صار الثمن في يديه شابه أهل الحضر فيما يشترونه فيجوز أن يشتري له الحاضر فإن وقع البيع أو النكاح على الصفات المتقدمة التي ذكر النهي عنها ففي فسخه خلاف .
وأما قوله : « وَلَا تَنَاجَشُوا » .

فصفة النجش عند الفقهاء : أن يزيد في السلعة ليغتر به غيره لا ليشتريها ، فإن وقع ذلك وعُلم أن الناجش من قبل البائع كان المشتري بالخيار بين أن يمضي البيع أو يرده . وحكى القرويون⁽²⁹⁾ عن مالك أن بيع النجش مفسوخ واعتل بأنه منهي عنه . وهكذا اعتل ابن الجهم لما رد على الشافعي فقال : الناجش عاص فكيف يكون من عصي الله يتم بيعه ولو صح هذا نفذ⁽³⁰⁾ العقد في الإحرام والعِدَّة .

قال أبو بكر : أصل النجش مدح الشيء وإطراؤه . فمعناه لا يمدح أحدكم السلعة . ويزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها ليسمعه غيره فيزيد . وقال غيره : النجش تنفير الناس عن الشيء إلى غيره . والأصل فيه تنفير الوحش من مكان إلى مكان .
574 - قوله : « نَهَى ﷺ عَنِ الشُّغَارِ » (ص 1034) .

قال الشيخ : أصل الشغار في اللغة الرفع ، يقال : شَغَرَ الكلب ، إذا رفع رجله ليبول . وزعم بعضهم : أنه إنما يقع ذلك من الكلب عند بلوغه الإنزال والإيلاد ، فإن صح هذا كان التشبيه واقعاً متمكناً . وقال الهروي : قال بعضهم : والشُّغْر أيضاً البعد . ومنه قولهم : بلد شاغر ، إذا كان بعيداً من الناصر⁽³¹⁾ والسلطان وهو⁽³²⁾ قول الفراء . وقال أبو

(29) في (ب) « الْقَرْوِيُّ » ، وفي (ج) كذلك .
(30) في (ب) بعد .
(31) في (ب) « من الناس » .
(32) في (ب) « وهذا » .

زيد : ويقال : اشتغر الأمر به ، أي اتسع وعظم ، قال غيره : ويقال : بلدة شاغرة ، أي مفتتنة لا تمتنع من غارة .

قال الشيخ - رحمه الله - : علّل بعض العلماء النهي عن نكاح الشغار بأنه يصير المعقود به معقوداً عليه لأن الفرجين كل واحد منهما معقود به ومعقود عليه . على هذه الطريقة يكون فساده يرجع إلى عقده ويفسخ على هذا بعد الدخول وقبله . ورغم بعضهم أن ذلك راجع لفساد الصداق أو لأنه كمن تزوج بغير صداق وعلى هذا يمضي بالدخول (على إحدى الطريقتين عندنا في هذا الأصل . وقد روى علي بن زياد في كتاب خير من زنته عن مالك أنه يفوت بالدخول) (33) .

وحاول بعض شيوخنا أن يُخَرِّج من مذهبنا فيه قولاً ثالثاً ، وهو أنه يفوت بالعقد بناءً على أحد الأقوال عندنا فيما صدّقه فاسد أنه يفوت بالعقد وأن الفسخ فيه قبل الدخول استحسان واحتياط .

575 - قوله ﷺ : « إِنْ أَحَقَّ الشُّرُوطُ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » (ص 1035) .

قال الشيخ - رحمه الله - : اختلف الناس فيمن تزوج امرأة بشرط أن لا يخرجها من بلدها وما أشبه ذلك من الشروط ، فقال بعض العلماء : إن ذلك يلزم للحديث المتقدم فإن علق هذا الشرط بطلاق أو عتاق لزم ذلك عند مالك ، ولا يلزم عنده (34) إذا لم يعلق ذلك بطلاق أو عتاق بل أوقعه شرطاً مجرداً لقوله ﷺ كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل .

576 - قوله ﷺ : « الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا » . وفي طريق آخر : « الثَّيْبُ أَحَقُّ مِنْ وَلِيِّهَا بِنَفْسِهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا » . وفي بعض طرقه : « وَالْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوْهَا فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا » (ص 1037) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في افتقار النكاح إلى ولي ، فأوجب مالك على الإطلاق ، وأوجب داود في البكر خاصة ، وأسقطه أبو حنيفة في الثيبات وفي الأبكار البالغات الجائزات الأمور ، واعتبر أبو ثور إذن الولي خاصة ؛ فليمالك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (35) فخاطب الأولياء ، ولو لم يكن لهم في ذلك حق لما خاطبهم بذلك .

(33) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(34) في (د) « ولا يلزم عند غيره » .

(35) (221) البقرة .

وقوله ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » . وقد قال بعض أهل العلم : إن لفظ النفي للذات الواقعة إذا ورد في الشرع فإنه وإن حمل على نفي الكمال أو تردد بينه وبين الجواز على ما سبق القول فيه قبل هذا فإن ذلك إنما يكون في العبادات التي لها موقعان موقع إجزاء وموقع كمال ؛ وأما النكاح والمعاملات فليس لها إلا موقع واحد ، وهو نفي الصحة .
وأما داود فله قوله ﷺ : « الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا » الحديث المتقدم . ففرق فيه بين البكر والثيب فلو كانا يستويان في افتقارهما إلى الولاية لم يكن للثيب معنى . وقد نص في الثيب « أنها أحق بنفسها من وليها » وفي البكر أنها تُستأمر . وهذا نص ما ذهب إليه من التفرقة .
وأجاب أصحابنا عن ذلك بأن المراد أنها أحق بنفسها في تعيين الأزواج لا في تولي العقد كما قال داود : إنها أحق بهما جميعاً . قال أصحابنا : والدليل لما قلناه أن لفظة « أحق » من أهنية المبالغة ، وذلك يُشعر أن للولي حقاً ما معها ، وليس إلا ما قلناه من تولي العقد .

وأما أبو حنيفة فله القياس على البياعات فإنها تنعقد وإن باشرتها المرأة بنفسها . وكذلك إجارتها لنفسها وإذا ثبت أن بيعها وإجارتها لا يفتقران إلى ولاية والنكاح⁽³⁶⁾ لا يخلو أن يكون بيعاً أو إجارة وأي ذلك كان وجب أن لا يفتقر لولاية قياساً على ما قلناه . ويحمل الظواهر الواردة بإثبات الولاية على الأمة والبكر الصغيرة ، ويخص عمومها بهذا القياس وتخصيص العموم بالقياس مختلف فيه عند أهل الأصول .
وأما أبو ثور⁽³⁷⁾ فله قوله ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْأُسْلُطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ » .

ودليل هذا الخطاب أنها إذا نكحت بإذن وليها فنكاحها صحيح ، وأيضاً فإن الولي إنما أثبت لما يلحقه من المعرة بأن تضع نفسها في غير كُفْرٍ⁽³⁸⁾ فإذا أذن سقط حقه في ذلك فلا معنى لتولية العقد .

والولي إذا تولى العقد تولاه على قسمين : أحدهما يفتقر إلى إذن المنكحة ، والثاني لا يفتقر إلى ذلك .

فأما الذي يفتقر إلى ذلك فالعقد على سائر الثيبات إلّا ذات الأب إذا تثبت قبل البلوغ ففي افتقار عقد أبيها إلى استئذانها ثلاثة أقوال عندنا : إثباته على الإطلاق ، وإسقاطه على الإطلاق ، وإثباته ما لم تبلغ فإذا بلغت سقط . وأما التي تثبت بعد البلوغ فلا أعلم خلافاً

(36) في (ب) « والنكاح » .

(37) في (ب) « أبو يوسف » .

(38) هكذا جاء في كل الأصول « كُفْرٌ » بضم الفاء وهو المماثل كالكفء ، وكذا فيما يأتي .

بين الأمة أنها لا تجبر إلا شيئاً ذكر عن الحسن أن الأب يُجبرها على الإطلاق . ولعله أراد التي تثبت قبل البلوغ .

وأما الذي لا يفتقر⁽³⁹⁾ إلى إذن فالسيد في أمته ، والأب في ابنته البكر قبل أن تبلغ عند سائر العلماء إلا من شدُّ منهم . ورأيت بعض العلماء حكى الاتفاق في ذلك . والردُّ على هؤلاء الشواذ إذ⁽⁴⁰⁾ لم يثبت من الاتفاق قبلهم قولُ الله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَنْشُرْنَ مِنَ الْمَحْيُضِ مَنْ نَسَأَكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ ﴾⁽⁴¹⁾ فأثبت من لم يحض من نسائنا فدل على صحة العقد عليها قبل البلوغ إذ غير البالغ لا يصح منها أن تعقد .

وهذا الجبر⁽⁴²⁾ يختص بالأب . وأما غيرهم من الأولياء فلا يملكون جبر هذه البكر وإن كانت يتيمة على المشهور من المذهب عندنا . وعندنا قول شاذ أن لغير الأب من الأولياء جبر البكر يتيمة قياساً على الأب ، وأما إذا بلغت البكر فجبر الأب إياها ثابت عندنا ، وعند الشافعي استصحاباً لما اتفق عليه من ذلك أو لما ثبت بالدليل قبل البلوغ . وقال أبو حنيفة : لا يجبرها الأب إذا بلغت لما وقع هاهنا في كتاب مسلم من قوله : « يستأمرها أبوها » . ويحمل هذا عندنا على التنب ، وقد قال أبو داود : أبوها ليس بمحفوظ في هذا الحديث ، ولأن قوله : « الثيب أحق بنفسها » دليله أن البكر لا تكون أحق بنفسها ، وقد جعل البكر البالغ أحق بنفسها كالثيب . وهذا ينافي دليل الخطاب الذي قلناه .

فأما إذا عنست البكر في بيت أبيها ، فالمذهب عندنا على قولين في جبره إياها على النكاح ؛ فمن رأى أن العلة في الجبر مجرد البكارة أثبت هاهنا لوجودها ، ومن رأى أن العلة جهل البكر الصغيرة بالأمر نفاه هاهنا لمعرفة هذه بالأمر لكبر سنّها .

وإذا كانت الثبوتية من زنا فالمذهب أيضاً عندنا على قولين في تأثيرها في رفع الجبر ؛ فمن رأى أن الثبوتية بمجرد علة في إسقاط الجبر أسقطه هاهنا ، ومن رأى أنها إنما تكون علة إذا انضاف إليها وصف آخر وهو أن تكون بنكاح أو شبهة نكاح⁽⁴³⁾ لم يسقط الجبر هاهنا .

والولاية على قسمين : عامة ، وخاصة ؛ فالعامة ولاية الإسلام ، والخاصة ولاية النسب أو ما حل محله كالوصي أو ما يُشَبَّه به كالمولى الأعلى أو ما أقامه الشرع نائباً عنه كالسلطان . فولاية النسب أولى بالتقدمة من هذه الولايات المذكورات⁽⁴⁴⁾ إلا أن يكون

(39) في (أ) « تقر » .

(40) في (ب) و(ج) إن .

(41) (4) الطلاق .

(42) في (أ) « الخير » .

(43) في (ب) « أن يكون نكاح ، أو شبهة نكاح » .

(44) في (ب) و(ج) و(د) « المذكورة » .

وصي من قبل الأب ففي تقدمته في البكر على أولياء النسب خلاف عندنا .
 وإنما دخل الولي لينفي عن نفسه المَعْرَةَ أن تضع نفسها في غير كُفْوٍ . والمشهور عندنا
 أن الكفاءة معتبرة بالدين دون النسب ، وفي اعتبار اليسار من الزوج في المؤسره ، واعتبار
 الحرية الأصلية في متزوج العربية اضطراب في المذهب . وحديث فاطمة بنت قيس في
 تزويجها أسامة ، وضباعة في تزويجها المقداد بن الأسود رد⁽⁴⁵⁾ على من يقول : إن النكاح
 يفسخ . وقد حكى أبو حامد عن ابن الماجشون من أصحابنا أنها إذا تزوجت غير كُفْوٍ فسخ
 النكاح وإن رَضُوا أجمعون .

ولعله يريد إذا تزوجت فاسد الدين ممن يغلب على الظن أنه يُفسد دينها فيصير ذلك
 حقاً لله سبحانه فيفسخ حينئذ .

ولو تزوجت بغير ولي والزوجان يعتقدان إباحة ذلك أو يجعلان الحكم فيه لم يكن في
 ذلك حد ، ولو كانا يعتقدان تحريم ذلك لم يكن في ذلك حد أيضاً إلا عند الصيرفي من
 أصحاب الشافعي فإنه رأى فيه الحد ، وطرد قوله : أن لا يكون فيه صداق ولا يلحق فيه
 نسب . وحجته قوله : « الزانية التي تنكح نفسها » . ويحتج بأن النيبذ يحد شاربه ولا يرفع
 فيه الحد وجود الخلاف فيه . ومحمل قوله : « الزانية التي تنكح نفسها » على المبالغة عندنا
 في التشبيه وشدة الزجر لقوله في حديث آخر : « فيمن تزوجت بغير إذن وليها : فإن أصابها
 فلها مهرها » ، وأما النيبذ فإنما⁽⁴⁶⁾ لم يعتبر الخلاف فيه لأن شاربه يحد وإن اعتقد تحليله ،
 ولو اعتقد هذا تحليل النكاح بغير ولي ما حُدَّ ، وقد قال بعض الناس : إنما حد شارب النيبذ
 وإن اعتقد تحليله لأنها من مسائل الأصول التي لا يسوغ فيها طُرُقُ الاجتهاد المختلفة .
 وهذا عندي فيه نظر وإثباتها من مسائل الأصول قد يعسر .

وقال أبو حامد : النكاح بغير ولي له أصلان : أحدهما الزنا ، والآخر النكاح
 الصحيح . والنكاح بغير ولي وقع جنسه صحيحاً وإنما فسد للإخلال ببعض شروطه ،
 والنيبذ ليس له أصل محلل يرد إليه ولا أصله الإباحة فحرم للإخلال ببعض شروطه فلهذا
 افترقا في الحد عندهم .

577 - ذكر مسلم قول عائشة رضي الله عنها : « تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَنَاتِ بَيْتِ
 وَبَنَى بِي بَنَاتِ تِسْعٍ » (1039) .

قال الشيخ - وفقه الله - : رأيت لابن حنبل أنه جعل التسع السنين⁽⁴⁷⁾ حداً للسنن

(45) ورد ساقط من (أ) .

(46) في (ج) « فإنه » .

(47) في (ب) و(ج) و(د) « التسع سنين » .

الذي يزوّج فيه الأولياء البكر اليتيمة إذا رضيت لأجل حديث عائشة رضي الله عنها هذا . وهذا لا معنى له إلا أن يريد أنه السن الذي تُمَيِّزُ فيه ويُعتد برضاها ، أو يكون أراد أن هذا السن قد تحيض فيه بعض الجوّاري .

578 - وقوله ﷺ : « الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا » (ص 1037) .

الأيّم هاهنا هي الثيب خاصة ، والأيّم في غير هذا : التي مات زوجها أو طلقها . ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾⁽⁴⁸⁾ والبكر التي لا زوج لها أيّم أيضاً . وكذلك الرجل الذي لا امرأة له ، ويقال : تأيّم المرأة إذا أقامت على الأيّم⁽⁴⁹⁾ لا تتزوج .

وأنشد ثعلب :

[الطويل]

وَقُولَا لَهَا يَا حَبْدَا أَنْتِ هَلْ بَدَا لَهَا أَوْ أَرَادَتْ بَعْدَنَا أَنْ تَأَيِّمًا
قال أبو عبيد : يقال رجل أيّم وامرأة أيّم . وإنما قيل للمرأة أيّم لأن أكثر ما يكون ذلك في النساء فهو كالمستعار للرجال ، يقال : أيّم بين الأيّم . ويقال : الغزو مأيمّة⁽⁵⁰⁾ ، أي يقتل الرجال فيصير نساؤهم أيامى . وقد آمت المرأة⁽⁵¹⁾ تميم ، وإمّت أنا . قال الشاعر :

[الطويل]

لَقَدْ إِمْتُ حَتَّى لَأْمَنِى كُلُّ صَاحِبٍ رَجَاءً لِسَلَمَى أَنْ تَيِّمَ كَمَا إِمْتُ
وفي الحديث : « كان يتعوذ من الأيّمّة والعَيّمّة والغَيّمّة » فالأيّمّة أن تطول العزبة⁽⁵²⁾ . والغَيّمّة شدة الشوق إلى اللبن ، يقال : ما له آمَ وَعَامَ ، أي فارق امرأته وَذَهَبَ لَبْنُهُ . والغَيّمّة شدة العطش .

579 - قوله ﷺ لِلْمُتَزَوِّجِ : انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا » (ص 1040) .

قال الشيخ - وفقه الله - : مُحْمَلٌ هذا عندنا على أنه إنما ينظر عند التزويج إلى ما ليس بعورة منها كالوجه واليدين لأن ذلك ليس بمحرّم على غيره إلا إذا كانت شابة فيمنع⁽⁵³⁾ الغير من ذلك خوف الفتنة لا لأجل العورة . وَكَرِهَ لَهُ مَالِكٌ أَنْ يَسْتَغْفِلَهَا . ومعناه : أن ينظر إليها

(48) (32) النور .

(49) « موضع الأيّم » يفاض في (ب) وفي (ج) « الأموم » .

(50) في (ب) « مايمت » .

(51) في (أ) و (ب) و (د) « المرأة » ساقطة .

(52) في (ج) « الغربة » .

(53) في (أ) « فيمتنع » .

على (54) غفلة وغرة من حيث لا تشعر مخافة أن يطلع على عورتها .
 580 - قوله ﷺ : « كَأَنَّمَا يَنْجُتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عَرُضِ هَذَا الْجَبَلِ » (ص 1040) .
 عَرُضُ الْجَبَلِ والحافظ وغيرهما : ما واجهك منه ، وعَرُضُ الشيء أيضاً ناحيته .
 581 - قوله : « في التي جاءت لِتَهَبَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فقال رجل : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها . فقال له النبي ﷺ : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ أَنْظُرَ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ . ثُمَّ قَالَ : مَلِكُتُكُهَا (55) بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » . وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ : « قَدْ زَوَّجْتُكَ فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ » (ص 1040 و 1041) .
 قال الشيخ - وفقه الله - : قوله : « مَلِكُتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » هذه باء التعويض (56) كما يقال : بعثك ثوبي بدينار ، ولم يرد أنه ملكه إياها بحفظه القرآن (57) إكراماً للقرآن لأنها تصير في معنى الموهوبة ، وذلك لا يجوز إلا للنبي ﷺ . وقال بعض الأئمة : إن فيه دلالة على أن الهبة لا تدخل في ملك الموهوب إلا بالقبول لأن الموهوبة كانت جائزة للنبي ﷺ ، وقد وهبت له نفسها فلم تصير زوجة بذلك ، قاله الشافعي . وقال الرازي : فيه دلالة أيضاً على أن من خطب إلى رجل فقال : زوجني فقال الآخر : زوجتك ، أن النكاح لازم وإن لم يقل له قد قبلت ، بخلاف البيع .
 قال الشيخ : لأن لفظ الحديث : « إن لم يكن لك بها حاجة فزوّجنيها » . وقال في آخره : « قد مَلِكْتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » ولم يقل : إنه قال : قبلت (58) .
 وفي الحديث أيضاً دلالة على انعقاد النكاح بغير لفظ النكاح والتزويج خلافاً للشافعي والمغيرة لأنه قد ذكر هاهنا « مَلِكْتُكُهَا » (59) . وفي البخاري : « قد مَلِكْتُكُهَا » . وفي بعض طرقه : « قد أَمَكَّنَّاكُهَا » . وعند أبي داود : « ما تحفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة والتي تليها . قال : قم فعملها عشرين آية ، وهي امرأتك » .
 وفيه أيضاً دلالة على جواز النكاح بإجارة . وعندنا في النكاح بالإجارة قولان : الجواز والكراهة (60) . ومنعه أبو حنيفة في الحر وأجازه في العبد إلا أن تكون الإجارة تعليم القرآن . وهذا الذي استثناه بالمنع هو الذي وقع في هذا الحديث إجازته ولكنه طرد أصله في أن

(54) في (أ) « علي » ساقطة .

(55) في (ج) « قد مَلِكْتُكُهَا » .

(56) في (ج) « باء التعويض » .

(57) في (ج) « بحفظ القرآن » .

(58) في (ب) « ولم يقل إني قبلت » .

(59) في (ب) « مَلِكْتُكُهَا وكذا في (ج) » .

(60) في (ب) « قولان الجواز والكراهة والمنع » .

القرآن لا يؤخذ عليه أجر .

ولم يذكر هاهنا في الحديث اشتراط معرفة الزوج لفهم المرأة وسرعة قبولها لما تتعلمه . وهذا محمله على أن أفهام النساء متقاربة مبلّغها معروف أو في حكم المعروف . وقوله ﷺ : « التَّيْسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »⁽⁶¹⁾ .

تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار لأنه خرج مخرج التقليل ، ومالك منعه بأقل من ربع دينار قياساً على القطع في السرقة .

582 — قول عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : « تَزَوَّجْتَ عَلَى وَرَنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ ﷺ : أَوْلِمْتَ وَلَوْ بِشَاةٍ » (ص 1043) .

النواة : خمسة دراهم . والأوقية : أربعون درهماً . والنَّشْ : عشرون درهماً . قال الشيخ : الوليمة عندنا ليست بواجبة خلافاً لداود وأحد قولي الشافعي في إيجابها أخذاً بهذا وَحَمَلَهُ عَلَى الْوَجُوبِ .

583 — وقوله : « وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ » (ص 1055) . ومحمل قوله أولم على الندب عندنا ولا حجة لهم في قوله ﷺ « ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله » لأنه إنما أطلق ذلك عليه في ترك الإجابة وهي لو كانت واجبة ما دل ذلك على وجوب الوليمة ، كما قيل : إن الابتداء بالسلام ليس بواجب والرد واجب ، فكذلك غير بعيد أن تكون الدعوة ليست بواجبة والإجابة واجبة . وقد قال بعض البغداديين من أصحابنا : لا يمتنع أن يطلق على من أخلّ بالمندوب تسمية عاص لأن المعصية مخالفة الأمر والمندوب مأمور به .

584 — قوله : « وَعَلَى بِشَاشَةِ الْعُرْسِ » (ص 1043) . البشاشة : السرور والفرح ، يقال : تبشّش فلان بفلان إذا أنسه⁽⁶²⁾ . وأصله من البشاشة والبش فرح الصديق بالصديق . قال الليث : بَشِشْتُ بِالرَّجُلِ ، إِذَا أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ وَتَلَطَّفْتُ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ .

585 — قوله : « مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ » (ص 1043) . قال الأزهري⁽⁶³⁾ : الخميس : الجيش ، سمي خميساً لأنه مقسوم على خمسة : المقدمة ، والساقة ، والميمنة ، والميسرة ، والقلب ، وقال : غيره سُمِّيَ الجيش خميساً لأنهم يخمسون الغنائم .

(61) في أصل مسلم « انظر ولو خاتم من حديد » .

(62) في (ج) « وأنسه » .

(63) قال الأزهري « مضافة في (أ) بالهامش .

ذكر في الحديث : « أن دحية قال للنبي ﷺ : أعطني جارية من السبي فقال : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية » . وقال فيه : « إن رجلاً قال له ﷺ : أعطيت دحية صفية ولا تصلح إلا لك . وإنه ﷺ قال : « ادعوه بها ، فلما جاء بها قال عليه السلام : خذ جارية من السبي غيرها » . وفي بعض طرقه : « أعتق صفية وجعل عتقها صداقها » .

قال الشيخ - وفقه الله - : يحتمل عندي ما جرى له مع دحية وجهين : أحدهما : أن يكون ذلك برضا دحية وطيب نفسه ، فيكون معاوضة جارية بجارية . فإن قيل : الواهب منهى عن شراء هبته فكيف عاوضه هاهنا عما وهبه ؟

قلنا : لم يهبه ﷺ من مال نفسه فينهى عن الارتجاع وإنما أعطاه من مال الله على جهة النظر كما يعطي الإمام النفل لأحد أهل الجيش نظراً فيكون ذلك خارجاً عن ارتجاع الهبة وشرائها .

والتأويل الثاني له : أن يكون إنما قصد ﷺ إعطاء جارية من حشو السبي ووخشه . فلما اطلع على أن هذه⁽⁶⁴⁾ من خياره وأن ليس من المصلحة إعطاء مثلها لمثله وقد يؤدي ذلك إلى المفسدة استرجعها لأنها خلاف ما أعطى .

لكن في بعض طرق هذا الحديث قال : « وقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله ﷺ بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سلمة تصنعها وتهيتها وهي صفية بنت حبي » . ففي هذه الرواية أنه أخذها في قسمه ولم يذكر الهبة . وفيها أنه اشتراها منه ، فعلى هذا يستغنى عن الاعتذار عن ارتجاع الهبة .

وأما قوله : « وجعل عتقها صداقها » فإن الناس اختلفوا في هذا ، فمنهم من أجاز ذلك لظاهر هذا الحديث . ومالك وغيره من الفقهاء يمنع ذلك . وقال الشافعي : هي بالخيار إذا أعتقها فإن امتنعت من تزويجه فله عليها قيمتها .

فأما⁽⁶⁵⁾ مالك وغيره ممن وافقه فيحمل هذا على أنه من خصائص النبي ﷺ لأنه خص بالموهوبة ، وأجيز له النكاح بغير مهر فلا يقاس غيره عليه فيما خص ﷺ به ، والاعتبار عند بعض أصحابنا بمنع ذلك⁽⁶⁶⁾ أيضاً لأنه إن قدر أنها عقدت على نفسها النكاح قبل عتقها فذلك لا يصح إذ لا ملك لها في نفسها حينئذ . ولا يصح أيضاً عقد الإنسان نكاحه من أمته ، وإن قدر أنها عقدت بعد عتقها فلم يقع منها بعد ذلك رضى تطالب به ، وإن كان يقدر قبل عتقها بشرط أن تعتق فقد عقدت الشيء قبل وجوبه ، والتزامها في هذا وجوب الشيء

(64) في (أ) « هذا » .

(65) في (ج) « وأما » .

(66) في (ج) و (د) « من ذلك » .

عليها قبل أن يجب لها لا يلزمها على الطريقة المعروفة عندنا .
وأما حجة الشافعي فإنه يقول : إنه عتق بعوض ، فإذا بطل العوض في الشرع رجع في سلته ، أو في قيمتها إن لم يمكن⁽⁶⁷⁾ الرجوع فيها . وهذه لا يمكن الرجوع فيها وإن تزوجته بالقيمة الواجبة له عليها صح ذلك عنده .
586 — قوله : « مُرُورِهِمْ » (ص 1045) .

يعني حبألهم .
587 — وقوله : « فَحَاسُوا حَيْسًا » (ص 1044) .
قال ابن دُرَيْد : الحيس : تمر وأقبط وسمن . قال الشيخ : وقد تقدم ذكره وقد بينه في الحديث بقوله : « إن الرجل كان يجيء بالأقبط ويجيء الرجل بالتمر ويجيء الرجل بالسمن فحاسوا حيسًا » .

588 — وقوله : « فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ » (ص 1045) .
يُقَالُ : فحصت عن الشيء ، إذا كشفت عليه ، وفحصت التراب قلبته⁽⁶⁸⁾ . وفحص الطائر مَفْحَصًا لبيضه سَوَاهٍ . والأفاحيص واحدها أفحوص . والأنطاع واحدها نطع وفيه أربع لغات : نَطَعٌ وَنَطَعٌ وَنَطَعٌ وَنَطَعٌ⁽⁶⁹⁾ .
وقوله : « فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعُضْبَاءَ » (ص 1045) .

العضباء اسم لها لا صفة . قال أبو عبيد : أما ناقة النبي ﷺ فإنها كانت تسمى العضباء وليس لشيء كان بأذنها . قال الشيخ : وقد تقدم ذكر ذلك⁽⁷⁰⁾ .
وقوله : « زُهَاءٌ ثَلَاثِمَائَةٌ » (ص 1051) .
أي مقدار ثلاثمائة . وزهاء ونهاء ولهاء بمعنى واحد .
589 — وقوله : « فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ » (ص 1054) .
أي فَلْيَدْعُ لِأَرْبَابِ الطَّعَامِ بِالمَغْفِرَةِ والبركة .

590 — قوله ﷺ للمرأة التي بَتَّ زَوْجَهَا طَلَّاقًا : لَا تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةٍ حَتَّى يَدُوقَ عُسَيْلَتُكَ وَيَدُوقِي عُسَيْلَتَهُ⁽⁷¹⁾ (ص 1055) .
قال أحمد بن يحيى : هذا كناية عن حلاوة الجماع ، قال أبو بكر : شبه لذة الجماع

(67) في (أ) و (د) « إن لم يكن » .

(68) في (ب) « قلبته » .

(69) و « نطع » الأخيرة ساقطة من (ب) .

(70) في (ج) « وتقدم ذكره » .

(71) جاء في (ج) قبل الفقرة (590) « باب الطلاق وفيه » . والصواب حذفه لأنه سيأتي كتاب الطلاق بعد الرضاع .

بالعسل وأنت لأن العسل يذكر ويؤنث فمن أنثته قال في تصغيره : عُسَيْلَةٌ ، ويقال : إِنَّمَا أَنْتَ عَلَى مَعْنَى النُّطْفَةِ .

ويقال : إِنَّمَا أَنْتَ لِأَنَّهُ أَرَادَ قِطْعَةً مِنَ الْعَسَلِ كَمَا قَالُوا : ذُو الثُّدْيَةِ فَأَنْثُوا عَلَى مَعْنَى قِطْعَةٍ مِنَ الثُّدْيِ .

قال الشيخ - وفقه الله - : جمهور العلماء على أن المطلقة ثلاثاً لا تحل بمجرد العقد حتى يدخل بها ويوطأها . وانفرد ابن المسيب ولم يشترط الوطء⁽⁷²⁾ وحمل قول الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾⁽⁷³⁾ على العقد دون الوطء كما حيل قوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾⁽⁷⁴⁾ على العقد . وهذا الحديث حجة عليه لأننا إن سلمنا أن النكاح ينطلق على العقد حقيقة حتى يصح⁽⁷⁵⁾ دخوله في ظاهر الآية كان هذا الحديث مخصصاً لها مبيناً للمراد بها فيرجع إليه .

وقوله ﷺ : « حَتَّى تَذُوفِي عُسَيْلَتَهُ » .

تنبيه على وجود اللذة ، وكفى⁽⁷⁶⁾ عنها بالعسل . ولعل توحيده هاهنا بقوله « عسيلة » إشارة إلى الفعل الواحدة والوقاع الواحد لثلا يظن أنها لا تحل إلا بوطء متكرر . وقد قال بعض أهل العلم : إنه لو وطئها وهي نائمة لم تحل بهذا الوطء لأنها لم تذل العسيلة . وقد شرط في الحديث ذوق الزوجين جميعاً لذلك .

واختلف عندنا هل تحل بالوطء الفاسد في عقد نكاح صحيح ؟ فقيل : تحل لأنه يسمى نكاحاً ولوجود اللذة به المنبه عليها في الحديث ، وقيل : لا تحل لأن محمل مظاهر الشرع وألفاظه على ما يصح في الشرع دون ما لا يصح .

591 - ذكر : « تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ وَأَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مِنْ دُبِّهَا فِي قَبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْمَلَ فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾⁽⁷⁷⁾ وفي بعض طرقه : « إِنْ شَاءَ مُجَبِّبَةٌ⁽⁷⁸⁾ وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُجَبِّبَةٍ غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي

(72) في (أ) و(ج) و(د) « الوطء » ، وكذلك كلما ورد .

(73) (230) البقرة .

(74) (22) النساء .

(75) في (ب) و(ج) و(د) وحتى يصلح .

(76) في (أ) و(ج) و(د) « وكنا » .

(77) (223) البقرة . وفي (أ) قوله : ﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ ساقط .

(78) الوالو من قوله : « وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُجَبِّبَةٍ » غير ظاهرة من أجل إصلاح الكتاب

صِمَامٍ وَاجِدٍ» (79) (ص 1058 و 1059) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في وطء النساء في أدبارهن هل ذلك حرام أم لا ؟ وقد تعلق من قال بالتحليل بظاهر هذه الآية ، وانفصل عنها من يحرم بأن المراد بها ما نَزَلَتْ عليه من السبب والرد على اليهود فيما قالت ، والعموم إذا خرج على سبب قصر عليه عند بعض أهل الأصول ، ومن قال بتعديده وحمله على مقتضى اللفظ من التعميم كانت الآية حجة له في نفي التحريم ، لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع منه فيكون ذلك تخصيصاً لعموم الآية بأخبار الأحاد ، وفي ذلك خلاف بين الأصوليين .

وقال بعض الناس منتصراً للتحريم : أجمعت الأمة على تحريم المرأة قبل عقد النكاح ، واختلفت بعد العقد هل حلّ هذا العضو أم لا ؟ فيستصحب الإجماع على التحريم حتى ينقل عنه ناقل . وعكسه الآخرون وزعموا أن النكاح في الشرع يبيح المنكوحة على الإطلاق ، فنحن مستصحبون لهذا حتى يأتي دليل يدل على استثناء بعض الأعضاء .

قوله : « مجيبة » يعني على وجهها . قال أبو عبيد في حديث عبد الله (80) وذكر القيامة فقال (81) : « وَيَجْبُونَ تَجِيَّةً رَجُلٍ وَاحِدٍ قِيَاماً لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » التجية تكون في حالين : أحدهما : أن يضع يده على ركبتيه (82) وهو قائم ، والوجه الآخر أن ينكبّ على وجهه باركاً قال : وهذا الوجه هو المعروف عند الناس وقد حمله بعضهم على أنهم يخرجون سجوداً ، فجعل السجود هو التجية .

وقوله : « في صِمَامٍ واحد » يعني في جُحْرٍ وَاجِدٍ .

592 - قوله : « أردنا أن نستمتع ونَعَزَلَ ثُمَّ نَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ »

(ص 1061) .

قال الشيخ : إنمّا سأله عن ذلك لأنه قد يكون وقع في نفوسهم أن ذلك من جنس المؤودة . وفي كتاب مسلم بعد هذا : « أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سُئِلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ ﷺ : (« ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ ») (ص 1067) ، ولأنه كالْفِرَارِ مِنَ الْقَدَرِ وَقَدْ كَرِهَهُ ابْنُ عَمْرٍو فَأَخْبَرَهُمْ ﷺ (83) أن ذلك جائز وأن المُقَدَّرَ خلقه لا بد أن يكون ، فالعزل عن الحرة لا يجوز إلا برضاها لحقها في الولد ، والعزل عن الأمة بملك اليمين جائز من غير رضاها إذ لا

(79) في (د) « في صِمَامٍ واحد » .

(80) « عبد الله » ممحوة من (أ) .

(81) في (ب) « فقال » محذوفة .

(82) في (أ) « ركبته » .

(83) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

حَقُّ لَهَا فِي وَطءٍ وَلَا اسْتِيلَادٍ .

593 - قول الحسن : « وَاللَّهِ لَكَأَنَّ هَذَا زَجَرٌ » (ص 1063) .

أي نهى . ومعنى العَزْلُ أن يعزل الرجل الماء عن رحم المرأة إذا جامعها حذر الحمل .

594 - قال الشيخ : خرَّج مسلم في هذا الباب : « حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَ نَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ⁽⁸⁴⁾ قَالَ نَا سَعِيدُ بْنُ حَسَانَ قَاصٌ أَهْلُ مَكَّةَ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَاضٍ بْنُ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ النَّوْفَلِيُّ ⁽⁸⁵⁾ » (ص 1065) .

هكذا في الإسناد « عروة بن عياض » . كذلك رواه ابن عيينة وأبو أحمد الزبيري كلاهما قال : « عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض » مسمى . قال البخاري : عروة أخشى ألا يكون محفوظاً لأن عروة هو ابن عياض بن عمرو القاري . ورواه أبو نعيم عن سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يُسمَّه .

595 - قوله : « إِنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجَجَّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ فَقَالَ : لَعَلَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا . فَقَالُوا : نَعَمْ . فَقَالَ ﷺ لَقَدْ هَمِمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ ⁽⁸⁶⁾ مَعَهُ قَبْرُهُ كَيْفَ يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟ » (ص 1065) .

قال الشيخ : المَجَجُّ هاهنا : الحامل التي قربت ولادتها . وَإِنَّمَا غُلِّظَ ﷺ فِي هَذَا لِمَا اسْتَقَرَّ فِي شَرِيعَتِهِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ وَطءِ الْحَامِلِ .

وقوله : « كَيْفَ يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟ » إشارة إلى أنه قد يَنُمِّي الجنين بنطفة هذا الواطئ لَأُمِّهِ حَامِلًا فيصير مشاركاً فيه لأبيه وكان له بعض الولد فإذا حصلت المشاركة منع الاستخدام .

وهذا مثل قوله ﷺ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يَسْقِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ » . وقال ابن عباس : « نَهَى ﷺ عَنْ وَطءِ الْحَبَالَى حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بَطُونِهِنَّ » . رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ ⁽⁸⁷⁾ بْنِ خُمَيْرٍ .

وهذا خُمَيْرٍ بضم الخاء المعجمة هو خير الرَّحْبِيِّ بفتح الراء والحاء المهملة بعدها باء

(84) في (ب) و(ج) « الزبيدي » .

(85) في (أ) في أصل الشيخ من كتاب مسلم « سعيد بن حسان قاضي أهل مكة » بالضاد المعجمة والياء . وفي عرض أصله هذا من كتاب مسلم « قاص » بالصاد المهملة وعليه علامة رواية . . . والظاهر ما في (أ) هو طرة أدخلت في الأصل .

(86) في (ج) و(د) « لعنة تدخل » .

(87) في (أ) « زيد » وهو تحريف .

منقوطة تحتها منسوب إلى بني رَحْبَة بطن من حمير . وهو رَحْبَة بن زُرْعَة بن سبا الأصغر بن كعب بن زيد بن سهل .

596 - قوله ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ فَارِسَ وَالرُّومَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ . فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ » (ص 1066) .

الْغِيلَة الاسم من الْغَيْل ، وهو أن يجامع الرجل امرأته وهي مُرْضِع . وقد أغال الرجل وأَغْيَلَ إذا فعل ذلك . قال ابن السكيت : الْغَيْل أن ترضع المرأة وهي حامل يقال منه : غالت وأَغْيَلَتْ .

رَوَتْ عائشة هذا الحديث عن جُدَامَة بنت وهب الأسدية قال⁽⁸⁸⁾ بعضهم : هي جُدَامَة بضم الجيم وبالدال المهملة ، هكذا قال مالك . وقال سعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب⁽⁸⁹⁾ بالذال المعجمة ، والصواب ما قاله مالك . وجُدَامَة في اللغة ما لم يندق من السنبل ، كذلك قال أبو حاتم وقال غيره : إذا تحأت البر⁽⁹⁰⁾ فما بقي في الغربال من قصبه فهو الجُدَامَة .

597 - وقوله عليه السلام : « ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ » (ص 1067) .

الْوَادُ دَفَنُ البنت⁽⁹¹⁾ وهي حية ، وجاء في الحديث : « نَهَى عَنْ وَادِ الْبَنَاتِ » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءَدَةُ سُئِلَتْ ﴾⁽⁹²⁾ قال بعضهم : سميت مَوْءَدَة لأنها تُقْلُ بالتراب . يقال : منه وَادَتِ المرأة ولدها وأدأ .

598 - رَوَى مسلم بَعْدَ هَذَا حديثاً فيه : « جَدَّثَنِي حَيَوَة نا عِيَاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ » (ص 1067) .

قال بعضهم : حيوَة هذا هو حيوَة (بن شريح التميمي يُكْنَى أَبَا زُرْعَة . وهذا عِيَاش بالياء المعجمة باثنتين من تحت وشين معجمة هو ابن)⁽⁹³⁾ عَبَّاسُ بالباء المعجمة بنقطة وبالسین المهملة . وهو الْقِتْبَانِي بكسر القاف وإسكان التاء منسوب إلى قِتْبَان بطن من رعين . وعِيَاش هذا رجل مصري يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ .

(88) في (ج) « وقال » .

(89) « ويحيى بن أيوب » ساقط من (ب) .

(90) في (ج) « البر وغيره » .

(91) في (ب) و(ج) « البنية » .

(92) (8) التكوير .

(93) ما بين القوسين سقط من (أ) ثم أضيف إليها بالهامش .

9 - كتاب الرضاع ⁽¹⁾

599 - وَخَرَجَ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا حَدِيثًا فِيهِ : « عَلِيُّ بْنُ هِشَامٍ بْنُ الْبَرِيدِ » (ص 1068) .

قال بعضهم : هو البريد بياء منقوطة بواحدة مفتوحة وبراء مهملة مكسورة يكتنى أبا الحسن العائذي بذلك معجمة وعين مهملة ، مَوَلَى لَهُمْ وهو كوفي خزاز بخاء معجمة وزاين . روى له مسلم وحده دون البخاري .

600 - قول عائشة - رضي الله عنها - : « جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ ⁽²⁾ » يَسْتَأْذِنُ عَلِيًّا وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَقَالَ ﷺ : أَتُذْنِي لَهُ ، الْحَدِيثُ (ص 1069) .
وفي بعض طرقه : « قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلُ فَقَالَ ⁽³⁾ » ﷺ : « إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ » . وفي بعض طرقه : « إِنَّهُ عَمَّكَ . . . تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » . وفي بعض طرقه : « فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في لبن الفحل هل تقع به الحرمة ؟ فأوقع به الحرمة جمهور الفقهاء . وذكر عن ابن عمر وعائشة وغيرهما من الفقهاء أنه لا يؤثر ولا يتعلق به التحريم . وحجتهم في ذلك قول الله سبحانه : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ ⁽⁴⁾ ولم يذكر البنت كما ذكرها في تحريم النسب ، وَلَا ذَكَرَ مَنْ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ كَالْعَمَةِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي النَّسَبِ . ولا حجة لهم في ذلك لأنه ليس بنص وذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه . وهذا الحديث نص فيه على إثبات

(1) هذا العنوان في (أ) بالهامش ، وفي (أ) و(ب) قبل قوله : « قول عائشة رضي الله عنها » . والصواب ما أثبت كما في (ج) . وفي الأصل علي بن هاشم .

(2) في (أ) : أَخُو بَنِي الْقُعَيْسِ .

(3) في (ج) : « قَالَ » .

(4) (23) النساء .

الحرمة فيه لعائشة فكان أولى بأن يَقْدَمَ .

601 - قول أم حبيبة للنبي ﷺ : « أُخْبِرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ ذُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ؟ فقال ﷺ : لو أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي جِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا بِنْتُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا⁽⁵⁾ تُؤَيِّبُهُ » (ص 1072) .

قال الشيخ - وفقه الله - : جمهور الفقهاء على تحريم الرِّيبَةِ وإن لَمْ تَكُنْ فِي الْحَجَرِ (ويرون هذا التقييد المذكور في القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُم ﴾⁽⁶⁾ تنبيهاً على غالب الحال لا على أن الحكم مَقْصُورٌ عليه . وَذَاوِدَ يَرَى ذَلِكَ تَقْيِيداً يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهِ وَيَحِلُّ الرِّيبَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي الْحَجَرِ⁽⁷⁾) . وهكذا وقع في هذا الحديث (وذكر الحجر في هذا الحديث) يُؤَكِّدُ عنده ما قال .

602 - قوله ﷺ : « لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ » وفي بعض طرقه : « الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » (ص 1073) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في القدر الواقع به الحرمة من الرضاع ؛ فمذهب مالك أنه يقع بما قَلَّ أو كثر مما وصل إلى الجوف لقوله سبحانه : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾⁽⁸⁾ (والمصصة توجب تسمية المرضعة أمًا من الرضاعة . وَقَدْ قَالُوا فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا : إِنَّمَا يَكُونُ مَا قَلْتُمُوهُ دَلِيلًا لَوْ كَانَ صِغَةً اللَّفْظِ : وَاللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ، فَيُثَبِّتُ كَوْنَهَا أُمًّا بِمَا قَالَ مِنَ الرُّضَاعَةِ . قلنا : مفهوم الكلام : وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ⁽⁹⁾) لأجل أنهن أَرْضَعْنَكُمْ ، فيجوز⁽¹⁰⁾ هذا إلى معنى ما قالوه ويوجب تعليق الحكم بما يسمَّى رضاعاً .

وذهب داود إلى اعتبار ثلاث رضعات لأجل هذا الحديث . وقد نص فيه على سقوط الحرمة بالرضعة والرضعتين ويقول : لو سلمت⁽¹¹⁾ كون القرآن ظاهراً فيما قلتم لكان هذا مبيناً له وبيان السُّنَّةِ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

وقد وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ : « إِنَّمَا الرُّضَاعُ مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ » ووقع : « مَا أَنْشَرَ اللَّحْمَ » بالراء والزاي ، فبالراء معناه : شَدُّهُ وَأَنْمَاهُ ، وَأَنْشَرَ اللَّهُ الْمَيِّتَ أَيَّ أَحْيَاهُ . وبالزاي معناه : زَادَ فِيهِ وَعَظَّمَهُ ، مَأْخُوذٌ مِنَ النُّشْرِ ، وَهُوَ الارتفاع . وقرئ في السبع : ﴿ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا ﴾⁽¹²⁾ بالراء وبالزاي . وهذا يقوي عند داود نفي الحرمة بالمصصة

(5) يبدو في (ج) « وإياها » وهو تحريف .

(6) (23) النساء .

(7) ما بين القوسين جاء في (أ) بالهامش وكذا فيما بعد .

(8) (23) النساء .

(9) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(10) في (د) « فيرجع » .

(11) في (ج) « إن سلمت » .

(12) (259) البقرة .

والمصتين إذ لا يفتقان المعنى ولا ينشزان العظم . وهذا لم يسلمه له أصحابنا وزعموا أن
للمصّة الواحدة قسماً في فتح الإمعاء ونشز العظم .

وعند الشافعي : لا تقع الحرمة بأقل من خمس رضعات . وحجته في ذلك ما رواه
مسلم بعد هذا عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن (13) « عشر
رضعات معلومات يحرم » ثم نسخن بـ « خمس معلومات » فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما
يقرأ من القرآن (ص 1075) . وقد شدّ بعض الناس أيضاً ورأى التحريم (14) لا يكون إلا
بالعشر . وهذا الحديث لا حجة فيه لأنه محال على أنه قرآن . وقد ثبت أنه ليس من القرآن
الثابت . ولا تحل القراءة به ولا إثباته في المصحف إذ القرآن لا يثبت بأخبار الأحاد . وهذا
خبر الواحد فيسقط التعلق به .

فإن قيل : هاهنا (وجهان : أحدهما) (15) : إثباته قرآناً ، والثاني : إثبات العمل به
في عدد الرضعات ، فإذا امتنع إثباته قرآناً بقي الآخر وهو العمل به لا مانع يمنع منه لأن خبر
الواحد يدخل في العمليات ، وهذا منها .

قلنا : هذا قد أنكره حذاق أهل الأصول وإن كان قد مال إليه بعضهم . واحتج
المنكرون له بأن خبر الواحد إذا توجهت عليه القوادح واستريب توقف عنه ، وهذا جاء آحاداً
بما جرت العادة أنه لا يجيء إلا تواتراً فلم يوثق به كما وثق بأخبار الأحاد في غير هذا
الموضع وإن زعموا أنه كان قرآناً ثم نسخ ولهذا لم يشتغل به أهل التواتر .

قيل : قد كفيتم مؤونة الجواب إذ المنسوخ لا يعمل به ، وعليه يحمل عندنا قول
عائشة : « فتوفي رسول الله ﷺ (16) وهي فيما يُقرأ من القرآن » تعني من القرآن المنسوخ .
فلو أرادت فيما يقرأ من القرآن الثابت لاشتهر عند غيرها من الصحابة كما اشتهر سائر
القرآن .

603 - وقوله : « الإِمْلاَجَةُ وَالْإِمْلاَجَتَانِ » (ص 1074) .

قال أبو عبيد : يعني المصّة والمصتين . والمَلَجُ : المَصُّ ، يقال : مَلَجَ الصبي أمّه
يَمْلُجُهَا وَيَمْلِجُ وَيَمْلُجُ وَأَمْلَجَتِ المرأة صبيها . والإِمْلاَجَةُ أَنْ تُعَصَّ لبنها مرة واحدة .

وأما الرضاعة فقال ابن السكيت وغيره : فيها لغتان كسر الراء وفتحها ، وكذلك
الرُّضَاع . وقد رضع بفتح الضاد وبكسرها (17) لغتان ، ورَضِعَ بضم الضاد إذا كان ليثماً
فهو راضع ، وجمعه رضع . ومنه قول ابن الأَکَوَعِ :

(13) في (ب) « أنزل الله من القرآن » .

(14) في (ج) و (د) « أن التحريم » .

(15) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(16) زيادة في (د) « والأمر على ذلك » .

(17) في (د) « وكسرها » .

[مجزوء الرجز]

فاليرم يوم الرضع

.....

أي يوم هلاك اللثام .

604 - وقوله ﷺ : « الرضاعة من المجاعة » (ص 1078) .

أي أن الذي يسقى من الجوع اللبن هو الرضيع الذي له حرمة .

قال الشيخ - وفقه الله - : خرج مسلم في هذا الباب : « حدثنا عن حبان عن همام »

(ص 1075) .

وحبان هذا بحاء مهملة مفتوحة وباء منقوطة بواحدة وهو حبان بن هلال الباهلي

البصري يكنى أبا حبيب . يروي عن همام بن يحيى وشعبة وغيرهما .

605 - قوله في حديث سالم : « أرضعني . فقالت : يا رسول الله كيف أرضعته وهو

رجل كبير فتبسّم⁽¹⁸⁾ وقال : قد علمت أنه رجل كبير⁽¹⁹⁾ وفي بعض طرقه : « أرضعني

تحريمي عليه⁽²⁰⁾ » (ص 1076) .

قال الشيخ : اختلف الناس في رضاع الكبير ، فجمهور العلماء على أنه لا يؤثر .

وذهب داود إلى أنه يؤثر لأجل هذا الحديث وقد قال فيه : « أرضعني تحريمي عليه » . وحمله

الجمهور على أن ذلك من خصائص سهلة . وقد ثبت أن أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ

منعن أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد وقلن لعائشة إنه خاص في رضاعة سالم وحده .

ولنا على داود قول الله سبحانه : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْثَمِ الرُّضَاعَةَ ﴾⁽²¹⁾ ، وتامها بالحولين على ظاهر القرآن يمنع أن يكون حكم ما بعد

الحولين كحكم الحولين . وهذا ينفي رضاعة الكبير وقد قال ﷺ في كتاب مسلم بعد هذا :

« إنما الرضاعة من المجاعة » لَمَّا وجد رجلاً عند عائشة فقالت : يا رسول الله إنه أخي من

الرضاعة . فقال : انظرون إخوانكن من الرضاعة فإن الرضاعة من المجاعة » .

وفي بعض الأحاديث في غير كتاب مسلم : « لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء

والثدي⁽²²⁾ وكان قبل الفطام⁽²³⁾ » . وهذا ينفي رضاعة الكبير .

(18) في (د) « فتبسّم رسول الله » .

(19) في (ب) « أنه كبير » .

(20) في (د) « تحريمي عليه خمس رضعات » .

(21) (233) البقرة .

(22) هكذا جاء هذا الحديث في (أ) « والثدي » ، والحديث أخرجه الترمذي عن أم سلمة وفيه « في الثدي » ، وفي

(ب) « وأسدى » .

(23) الذي في الترمذي ما أثبت ، وفي النسخ المعتمدة « قبل الطعام » .

وعندنا في الرضاع بعد الحولين اضطراب في المذهب هل الأيام اليسيرة حكمها حكم الحولين أو الشهر؟ وقيل غير ذلك في المذهب .

وهذا كله راجع عندي إلى خلاف في الحال وهو القدر الذي جرت العادة فيه باستغنائه بالطعام عن الرضاع ، وقد قال أبو حنيفة : أقصاه ثلاثون شهراً وليس كما قال ، وقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾⁽²⁴⁾ أَمَدٌ تَضُمُّنْ أَقْلُ الحمل وأكثر الرضاع فلا معنى لاعتباره في الرضاع وحده . وقال زفر : ثلاث سنين . والتحقيق في ذلك ما قلناه أولاً من اعتبار حال استغنائه بالرضاع عن الطعام على أصل المذهب .

وتضمّن أيضاً قوله : « إِنَّمَا الرضاع ما فتق الأمعاء » « وَإِنَّمَا الرضاع من المجاعة » الرد على داود في قوله : لا يحرم الرضاع حتى يلتقم الثدي . ورأى أن قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾⁽²⁵⁾ إِنَّمَا ينطلق على ملتقم الثدي . وقد نبه هاهنا على اعتبار ما فتق الأمعاء . وهذا يوجد في اللبن الواصل إلى الجوف صباً في الحلق أو التقاماً للثدي ، ولعله هكذا كان رضاع سالم يصبه في حلقه دون مسه ببعض أعضائه ثدي امرأة أجنبية .

606 — قول أم سلمة لعائشة رضي الله عنها : « إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغَلَامُ الْإِيفَعُ » (ص 1077) .

الأيفع هو الذي قد شارف الاحتلام ولمّا يحتلم ، وجمع اليافع أيفاع ، وقد أيفع الغلام فهو يافع ، ويفع الغلام أيضاً لغة ، وغلام يافع ويفعه ، فمن قال : يافع ثنى وجمع ، ومن قال : يفعه كان في الاثنين والجمع بلفظ الواحد .

روى ابن شهاب بعد هذا حديثاً « عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة⁽²⁶⁾ عن أمه زينب » . قال بعضهم : أبو عبيدة هذا لا يوقف على اسمه وهو أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي .

607 — قوله في سبّي أوطاس : « فَكَأَنُّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾⁽²⁷⁾ » (ص 1079) .

قال الشيخ - أيده الله - : السبّي عندنا في المشهور يهدم النكاح بهذه الآية وسواء سبّي الزوجان معاً أو مفترقين . وقال ابن بكير عن مالك : إن سبياً جميعاً واستبقي الرجل أقرّاً على نكاحهما . ووجه المشهور من جهة الاعتبار أن يسبّيها ملكت منافعتها ورقبتها فسقط

(24) (15) الأحقاف .

(26) في (ج) « عن أبي عبيدة عن زمة » .

(27) (24) النساء .

(24) (15) الأحقاف .

(25) (23) النساء .

ملك الزوج عن ذلك لاستحالة ملك واحد بين مالكين هاهنا . وكأنه رأى أيضاً أنها إذا جاءت بأمان ثم سبي الزوج فإن تمكنه منها عيب على سيده ولسيده أن يمنعه مما يعيبه فلهذا لم يفترق الحال في المذهب المشهور .

ورواية ابن بُكَيْرٍ اعتل لها في كتابه بأنهما إذا سُبِيَا معاً فاستبقي الرجل فقد صار له علينا عهد فليُؤمَّضَ هذا العهد وجب أن يكون أَحَقُّ بها من المالك ، هذا الذي اعتل به ابن بُكَيْرٍ .

ويحتمل عندي أن يحمل على أنهما لما أُقِرَّا لزم إقرارهما في يد الزوج من العصمة لأن إقرار الزوج إقرار لما يملك حتى تنتزع منه في ثاني حال ، (وهذا الملك لا يصح انتزاعه في ثاني حال)⁽²⁸⁾ .

وقد اختلف الناس أيضاً في الأمة إذا بيعت وهي تحت زوج : هل يكون بيعها فسخاً لنكاحها ؟ فأبى من ذلك مالك وجمهور الفقهاء . وذهب بعض الصحابة إلى أن ذلك فسخ للنكاح أخذاً بعموم هذه الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾⁽²⁹⁾ ولم يفرق بين ما ملكت أيماننا بسبي أو شراء ، وهذا على عمومهم عندهم .

وتحقيق القول في هذه المسألة أن هذا عموم خرج على سبب ، فمن رأى قصر العموم إذا خرج على سبب لم يكن فيه حجة على جمهور الفقهاء لأنه كأنه⁽³⁰⁾ قال : إلا ما ملكت أيمانكم بالسبي ، وإن قلنا : إن العموم إذا خرج على سبب يجب حمله على مقتضى اللفظ في التعميم اقتضى ذلك فسخ نكاح الأمة بالشراء كما يفسخ بالسبي .

لكن حديث بريرة في شراء عائشة لها ثم لم يفسخ ذلك نكاحها بل خيرها عليه السلام (لما عتقت)⁽³¹⁾ في فسخ النكاح (ص 1143) دلالة على أن البيع لا يفسخ نكاح الأمة ذات الزوج . ولكن هذا خبر واحد في تخصيص عموم القرآن فهل يخص به أم لا ؟ فيه خلاف بين أهل الأصول فعلى هذا يخرج اختلاف العلماء في ذلك .

وقد قال بعض أهل العلم مفرقاً بين السبي والشراء بأن السبي حدوث ملك لم يكن أو كأنه لم يكن والشراء انتقال ملك إلى ملك فكان الأول أثر نقصاً فائز في النكاح نقصاً ، والثاني لم يحدث ملكاً لم يكن فلم يؤثر .

608 — خرَّج مسلم هذا الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري ثم أردفه بحديث شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد فلم يذكر أبا علقمة في حديث شعبة (ص 1079 و 1080) .

(28) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(30) في (أ) « كان » .

(31) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(29) (24) النساء .

قال بعضهم : هكذا في نسخة الجُلودي وابن ماهان ، وكذلك خرجهُ أبو مسعود الدمشقي . وأما في نسخة ابن الحذاء ففيها ذكر أبي علقمة بين أبي الخليل وأبي سعيد ولا أدري ما صحته .

609 - ذكر : « اختصام سعد بن أبي وقاص وعبد بن زَمْعَة في غلام ، فقال سعد : هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه انظر إلى شبهه . وقال عَبْدُ بن زَمْعَة : هذا أخي يا رسول الله وَلَدَ على فراش أبي من وليدته ، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة فقال : هو لك يا عبد ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتجبي منه يا سودة بنت زَمْعَة . قالت : فلم يَرِ سودة قط » (ص 1080) .

قال الشيخ - وفقه الله - : يتعلق بهذا الحديث فصول ، منها : بماذا تكون الأمة فراشا ؟ وبماذا تكون الحرة فراشا ؟ وما الفرق بين الحرة والأمة في ذلك ؟ فأما الحرة فإنها تكون فراشا بالعقد ، وهذا متفق عليه . وأما الأمة فإنها تكون فراشا بالوطء عندنا ، فإذا جاءت بولد بعد اعتراف سيدها بوطئها وثبوت ذلك عليه إن أنكره لَحِقَ به الولد إلا أن ينفيه بعد دعوى الاستبراء فينتفي منه .

واختلف في يمينه على ذلك على قولين ، وقال أبو حنيفة : إنما تكون فراشا إذا ولدت ولداً استلحقه ، فما جاءت به بعد ذلك فهو ولده إلا أن ينفيه . وتعلق في ذلك بأن الأمة لو كانت فراشا بالوطء لكانت فراشا بالعقد كالحرّة ، وبأن ذلك يوجب أن يتعلق بها ما يتعلق بالحرّة من الأحكام على صاحب الفراش .

وهذا الذي قاله غير صحيح لأن الحرّة إنما تراد للوطء خاصة ، فالعقد على نكاحها أنزل في الشرع منزلة وطئها لما كان هو المقصود به ، والأمة تشتري لأشياء كثيرة غير الوطء فلم يجعل العقد عليها يصيرها فراشا فإذا حصل الوطء ساوت الحرّة ها هنا فكانت فراشا . وهذا هو الجواب عن السؤال الثالث الذي ذكرناه وهو التفرقة بين الحرّة والأمة في الفراش . وهذا التعليل قاد بعض شيوخنا إلى أن زعم أن الشاب العزب إذا اشترى جارية عِلِيَّة لا تراد غالباً إلا للتسرّي وفهم أن ذلك غرضه منها وظهر من الحال أنه سَلَكَ بها مسلك السُرّة فإنها تكون فراشا وإن لم يثبت وطؤها ، ورأى أن هذه الأوصاف تُلحقها بالحرّة وترتفع معها العلة المفرقة بين الحرّة والأمة .

وتعلق بعض الشيوخ في نُصرة هذا المذهب بما وقع في كتاب العدة من المدونة في أمّ الولد إذا مات زوجها وسيدها ولم يَدْرَ أوْلَهُمَا مَوْتاً فإن عليها أَقْصَى الأَجَلَيْنِ مع حيضة إذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال ، ورأى أنه إذا أمكن أن تحل لسيدها علق على ذلك الحكم المتعلق بوطئها . وانفصل بعضهم عن ذلك بأن أم الولد قد صارت كخزانة

لسيدها بما تقدم من استيلائها فلهذا لم يعتبر اعترافه بالوطء بعد رجوعها إليه عن عصمة زوجها بخلاف الأمة التي لم تَلِدْ قط .

وقد تنازع في هذا الحديث أصحاب أبي حنيفة وأصحاب مالك فقال أصحاب مالك : فإن الولد هاهنا ألحق بزمة ولم يثبت أن هذه الأمة ولدت منه فيما قبل فدل ذلك على بطلان قول أبي حنيفة : إن الولد لا يلحق إلا إذا تقدمه ولد مستلحق . وقال أصحاب أبي حنيفة : فإن هذا الحديث لا حجة لكم فيه لأنه لم يذكر أيضاً أن زمة اعترف بوطئها وإنما ذكر أنه ﷺ ألحقه بزمة ، وهذا الظاهر لم يقل به أحد منا ولا منكم فوجب ترك التعلق بهذا الحديث .

والجواب عن هذا أن محمله على أن زمة علم ﷺ وطأ لها باعترافه⁽³²⁾ عنده - عليه السلام - أو باستفاضة ذلك عنه . وهذا التأويل يضطروننا إليه ما ذكرتموه من اتفاقنا على منع إلحاق ولدها بالميت إلا بعد سبب ما ، ولكن اختلفنا في السبب ما هو ؟ فقلنا : اعترافه بالوطء ، وقتلتم : استلحاق ولد قبل هذا ، وولد قبل هذا معلوم أنه لم يكن ، واعتراف زمة بالوطء لا يصح دعوى العلم بأنه لم يكن ، فامتنع تأويلكم وأمكن تأويلنا فوجب حمل الحديث عليه .

ويتعلق بهذا الحديث فصل آخر وهو استلحاق الأخ لأخيه . وعندنا أن ذلك لا يصح . وعند الشافعي أنه يصح إذا لم يكن وارثاً سواه . ويتعلق الشافعي بظاهر هذا الحديث فإنه لم يثبت أن زمة ادعاه ولداً ولا أنه اعترف بوطئه ، فدل ذلك على أن المعول كان على استلحاق أخيه له . وهذا لا نسلمه لما قدمناه من أنه يمكن أن يكون ﷺ ثبت عنده وطء زمة فألحق الولد لأجل ذلك . ومن ثبت وطؤه لا يفترق عندنا إلى اعترافه ، وإنما يصعب هذا على أصحاب أبي حنيفة ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قرناه من أن ولداً سابقاً لم يكن ، والوطء لا يعتبرونه ، فلم يبق لهم إلا تسليم ما قاله الشافعي .

ولما ضاقت عليهم الحيل في هذا الحديث لما قرناه ، قال بعضهم : فإن الرواية في الحديث : « هو لك عبد » وأسقط حرف النداء الذي هو (يا) . قالوا : وإنما أراد ﷺ أن الولد لا يلحق بزمة وأنه ابن أمته وعبد هو وارثه فيرث هذا الولد وأمه ، وهذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو صحت لرددناها إلى الرواية المشهورة وقلنا : ليس الأمر كما فهمتهم وإنما يكون المراد يا عبد فحذف حرف النداء كما قال تعالى : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾⁽³³⁾ فحذف حرف النداء .

(32) في (د) « أما باعترافه » .

(33) (29) يوسف .

ولأجل الاشتراك وقع عليهم الغلط : هل المراد عبد بمعنى قِن أو المراد عبد اسم لهذا الرجل منادى بحذف حرف النداء ؟ وكذا دعواهم⁽³⁴⁾ في بعض الطرق أنه لَمَّا أمر سودة بالاحتجاب قال : « ليس بأخ لك » رواية لا تصح وزيادة لا تثبت ، فإن قيل : لو لم تكن ثابتة لما أمرها بالاحتجاب . قيل⁽³⁵⁾ ذلك على جهة الاحتياط لَمَّا رأى الشبه بعته . وقد جعله بعض أصحابنا أصلاً في الحكم للشيء بحكم واحد بين الحكمين لأنه الحق بزمعة ، وذلك يقتضي (ألا تحتجب سودة منه وأمر سودة بالاحتجاب منه وذلك يقتضي)⁽³⁶⁾ ألا يكون ولداً لزمعة ولا أخاً يسودة ولكنه قضى في الإلحاق بحكم الفراش وقضى في الاحتجاب بحكم الاحتياط .

وقد عارض أصحابنا الشافعي فيما عَوَّل عليه بأن سودة بنت زمعة⁽³⁷⁾ فليَم ثَبِت استلحاق عبد لهذا الولد دونها والولد إنما يستلحق إذا استلحقه جميع الورثة وعبد ليس بجميع الورثة ؟ وانفصلت الشافعية عن هذا بأن زمعة⁽³⁸⁾ مات كافراً وسودة مسلمة لم تَرِثهُ فصارت كالعدم . وانحصر الأمر إلى ولده عبد فصار كأنه جميع الورثة .

وأجاب أصحابنا أنها ابنته وإنما منعت ميراثه لاختلاف الدينين فكان الواجب اعتبار رضاها بهذا النسب وآل يلحق عليها أخوها ما لم ترضه . وقد سلم ابن القصار عَنَّا⁽³⁹⁾ (أنا نقول)⁽⁴⁰⁾ : إن جميع الورثة إذا اعترفوا بإلحاق النسب لحق بالميت وإن لم يكونوا عدولاً . وزعم أن ذلك مذهبنا قال : والقياس خلافه . وهذا عندي وَهْمٌ منه على المذهب وإنما هذا مذهب الشافعي كما قدمناه عنه . ورأيي الشافعي أن الورثة إذا أجمعوا حَلُّوا محل الميت ، وإذا اختلفوا لم يصح أن يحلوا محل الميت مع اختلافهم . ولعل ابن القصار رأى شيئاً في المذهب تَأَوَّلَ منه على المذهب هذا الذي ذكرناه عنه⁽⁴¹⁾ .

وقد قال بعض أصحابنا في الرد على الشافعي : لو كان جميع الورثة إذا أجمعوا على إلحاق نسب بالميت لخلق به وحلوا محل الميت للزم إذا أجمعوا على نفي حمل أمة وطنها أن ينتفي عن الميت حملها ويحلوا محل الميت في ذلك كما حلوا محلّه في استلحاق النسب

(34) في (أ) « وكان دعواهم » .

(35) في (ج) « قبل » .

(36) ما بين القوسين جاء في (أ) بالهامش .

(37) في (ب) زيادة « أحد ورثة زمعة » .

(38) في (ب) « فإن زمعة هذا » .

(39) « عَنَّا » بياض في (ب) .

(40) ما بين القوسين محو في (أ) .

(41) في (ب) و (ج) و (د) « ذكرناه » .

فيجب أن يحلوا محلّه في نفي النسب . وهذا لا يلزمه لأن هذا الحمل أحد الورثة⁽⁴²⁾ ومن أصله مراعاة إجماع جميع الورثة فإجماعهم في الاستلحاق يمكن ، وفي هذا النفي استحليل فلهذا افتراقا .

وقد تعلق بهذه المسألة التي نحن فيها اعتراف بعض الورثة بوارث مثل أن يعترف أحد الأخوين بأخ ثالث . وهذه مسألة اختلاف أيضاً ؛ فعندنا أن المقرّ يعطيه ما فضل في يده مما لو قسمت الفريضة⁽⁴³⁾ على الجميع لاستحققه هذا المقرّ له من يد هذا المقرّ . وقال بعض أصحابنا : بل يساويه فيما في يده⁽⁴⁴⁾ . ويقدر ما أخذ سائر الورثة كأنه لم يكن وكأنّ الجائحة فيه على المقرّ والمقرّ له متساوية لتساويهما في النسب . ولا معنى لتفضيل أحدهما على الآخر ، وكأنه في القول المشهور الذي قدمناه رأى أن الجائحة لا يختص بها هذان الوراثان وكان المقرّ إنما اعترف له بالفاضل خاصّة فلا يزداد عليه .

وذهب بعض الناس إلى طريقة ثالثة وهي أن هذه الفضلة التي قالها الأولون لا يختص بها المقرّ له بل يأخذ نصفها ويأخذ بقية الورثة النصف الآخر .

ووجه هذا عندي أن المقرّ تضمن إقراره شيئين :

أحدهما : أن الفضلة لا يستحقها في نفسه .

والثاني : أن مستحقها هذا المقرّ له فيقول له بقية الورثة : أنت إذا اعترفت بأنك لا تستحقها عادت على ملك ميتنا ، وإذا عادت على ملك ميتنا وجب أن يرثها ورثته ونحن ورثته ونحن نستحقها ، ويقول المقرّ له : بل أنا المستحق لها لاعتراف⁽⁴⁵⁾ من سلمتموها له أنها لي دونكم ولو لم يعترف لم يكن له طريق إليها فيصير ذلك كمال يتداعاه رجلان فيقسم بينهما نصفين .

وذهب الشافعي إلى أن المقرّ له لا يستحق شيئاً . ووجه هذا أن نسبه لم يثبت والميراث إنما يكون ثابتاً بعد ثبوت النسب وهو فرع عنه ، وإذا سقط الأصل سقط فرعه وما انبنى عليه .

وهذا يضارع طريقة أشهب عندنا إذا شهد له شاهد بالنسب أنه لا يأخذ المال ، قال : لأن المال وإن قُضي فيه بالشاهد الواحد فالنسب لا يقضى فيه بالواحد ، والمال فرع عن النسب وإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع . وإنما أردنا بما ذكرنا عن أشهب التنبيه على

(42) في (ج) هو أحد الورثة .

(43) في (ب) و(ج) و(د) « التركة » .

(44) في (ج) « يساويه في يده » .

(45) في (ج) « باعتراف » .

تناسب الطريقتين لا إلزامه أن يقول بمذهب واحد في المسألتين .
وفي قوله في الحديث : « إنه أمرها بالاحتجاب لشبهه بعتبة » دلالة على القضاء
بالأشبه وتقوية للقول بالقافة .

610 - وقوله ﷺ : « وللعاهر الحجر » (ص 1080) .

العاهر : الزاني . ف قيل : معناه أن الحجر يُرجم به الزاني المحصن . وقيل معناه :
أن الزاني له الخيبة ولا حظ له في الولد لأن العرب تجعل هذا مثلاً في الخيبة كما يقال : له
التراب إذا أرادوا الخيبة . والعهر الزنا ، ومنه الحديث : « اللَّهُمَّ أَبْدِلْهُ بِالْعَهْرِ الْعِفَّةَ » وقد
عهر الرجل إلى المرأة يعهر إذا أتاها للفجور ، وقد عيهرت هي وتعيهرت إذا زنت .
قال الشيخ - وفقه الله - : قد أشبعنا الكلام على هذا الحديث ولم يجمع فيه أحد من
المصنفين فيما علمت هذه الفصول كما جمعتها هاهنا والله الموفق .

611 - قوله : « إن مُجَزَّزاً نظر إلى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ : إِنَّ بَعْضَ
هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَيَمُنُّ بِبَعْضٍ » وفي بعض طرقه : « فَسَرُّ بِذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَعِجَّبَهُ وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا » وفي بعض طرقه : « قَالَتْ عَائِشَةُ : دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُوراً تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ »
(ص 1081 و 1082) .

قال الشيخ - وفقه الله - : كانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة لكونه أسود شديد
السواد وكان زيد أبوه أبيض من القطن ، هكذا ذكره أبو داود عن أحمد بن صالح أنه كان
لونهما كذلك ، فلما قضى هذا القائف بإلحاق هذا النسب مع اختلاف اللون وكانت
الجاهلية تُصغي إلى قول القافة سُرَّ بذلك رسولُ الله ﷺ لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه . وقد
نعت زيد بغير ما نعت به (46) أبو داود .

وقد اختلف الناس في القول بالقافة ، فنفاه أبو حنيفة ، وأثبت الشافعي ، ونفاه مالك
في المشهور عنه في الحرائر وأثبت في الإماماء . وقد روى الأبهري عن الرازي عن ابن وهب
عن مالك أنه أثبت في الحرائر والإماماء جميعاً . والحجة في إثباته حديث مُجَزَّز هذا ولم
يك ﷺ يُسَرِّ بقول باطل .

وما تقدم أيضاً في حديث عبد بن زمعة أنه ﷺ لما رأى شبهه بعتبة أمر سودة
بالاحتجاب منه ، ولأن الفراش إنما قضى به من جهة الظاهر ولا يقطع منه على أن الولد
لصاحب الفراش فإذا فقدنا الفراش المؤدي لغلبة الظن تطلَّبنا الظن من وجه آخر وهو الشبه .
واحتج من نفاه بأنه ﷺ لآعن في قصة العجلاني ولم يؤخر حتى تضع (ص 1129) . ويرى
الشبه قد ذكر أيضاً في قصة المتلاعنين : إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان ، ثم لم ينقض

(46) في (أ) « بما نعت به » كما يبدو .

حكمه لما جاءت به على الصفة المكروهة ولا حَدَّهَا ، فَذَلْكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ .
وانفصل عن هذا بَأَنَّ هَاهُنَا فِرَاشٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الشَّيْءِ ، فَلَمْ يَنْقُضِ الْحُكْمُ
الْمُبْنِي عَلَيْهِ بظهور ما يخالفه مما ينحط عن درجته كما لم ينقض الحكم بالنص إذا ظهر فيما
بعد أَنَّ الْقِيَاسَ بِخِلَافِهِ .

وحجة التفرقة أَنَّ الْحَرَائِرَ لهن فِرَاشٌ ثَابِتٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَيَعُولُ فِي إِثْبَاتِ النَّسَبِ عَلَيْهِ فَلَمْ
يَلْتَفِتْ إِلَى تَطَلُّبِ مَعْنَى آخَرَ سِوَاهُ أَخْفَضَ مِنْهُ رَتْبَةً ، وَالْأَمَةُ لَا فِرَاشَ لَهَا فَافْتَقَرَ إِلَى مُرَاعَاةِ
الشَّيْءِ .

وقولها : « تَبَرُّقُ أَسَارِيرُ وَجْهٍ » (ص 1081) .

تَعْنِي الْخُطُوطُ الَّتِي فِي جَبْهَتِهِ ﷺ مِثْلُ التَّكْسِرِ وَاحِدَهَا سَرَرٌ وَسُرٌّ⁽⁴⁷⁾ ، وَالْجَمْعُ
أَسْرَارٌ ، وَالْأَسَارِيرُ جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَفِي صِفَتِهِ ﷺ : « وَزَوْنُ الْجَلَالِ يَطْرُدُ فِي أَسِيرَةٍ
جَبِينِهِ » .

612 - قَوْلُهُ ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ : « لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَإِنْ
شِئْتَ ثَلَّثْتَ ثُمَّ دُرْتُ . قَالَتْ : ثَلَّثْتُ » وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : « إِنْ شِئْتَ زِدْتِكِ وَحَاسَبْتُكِ بِهِ
لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثِيْبِ ثَلَاثٌ » وَفِي بَعْضِ طَرَقِهِ : « إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي وَإِنْ
سَبَعْتَ لَكَ سَبْعَ لِنِسَائِي » (ص 1083) .

قَالَ الشَّيْخُ - وَفَقَهُ اللَّهُ - : الْعَدْلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ مَأْمُورٌ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ
تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِخْلَقَةِ ﴾⁽⁴⁸⁾ .
وَقَالَ ﷺ : « مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ لِأَحَدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَقَهُ مَائِلٌ » .
وَفِي التِّرْمِذِيِّ : « وَشَقَهُ سَاقِطٌ » .

« وَكَانَ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيُعْدِلُ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ قَسِّمْنِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمِزْنِي فِيمَا
تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ » . وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ يَعْنِي الْقَلْبَ ، وَعِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَشَارُ إِلَى قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾ يَعْنِي فِي مَحَبَّةِ الْقَلْبِ وَمِيلِ الطَّبَعِ الْغَيْرِ
الْمَكْتَسَبِ⁽⁴⁹⁾ .

وَأَمَّا الْبَكْرُ إِذَا تَزَوَّجَتْ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَعِنْدَ الثِّيْبِ ثَلَاثًا لِأَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا قَضَاءَ
عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَنْ عِنْدَهُ مِنَ النِّسَاءِ ، وَلَا يَحَاسِبُ هَذِهِ الْجَدِيدَةَ بِهَذِهِ الْأَيَّامِ . وَقَالَ أَبُو

(47) فِي (ج) « وَسُرٌّ » .

(48) (129) النِّسَاءِ .

(49) فِي (ب) زِيَادَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ فِي آيَةِ الْمَسْوِقَةِ . وَفِي (ج) حَوْضُ قَوْلِهِ : « الْغَيْرِ الْمَكْتَسَبِ »
« الْغَيْرِ مَكْسَبٍ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

حنيفة : فإنها تحاسب ، ورأى أن العدل والمساواة واجب في الابتداء كوجوبه في الاستدامة والاستمرار .

وقوله ﷺ : « للبكر سبع » يرد ما قال لأن هذه لام التملك ومن مُلِّك الشيء لا يحاسب به ولا عليه ، ولأنه لا معنى حينئذ للفرقة بين البكر والثيب ، ولا معنى أيضاً لاقتصار في العدد على الثلاث والسبع إذا كان القضاء واجباً في جميع الأعداد . وتعلق أبو حنيفة بالظواهر الواردة بالعدل وهي مخصوصة بهذا الحديث . وتعلق أيضاً بقوله لأم سلمة : « وَإِنْ سَبَّعْتَ لَكَ سَبْعَتُ لَيْسَائِي » .

وهذا مما اختلف المذهب فيه عندنا ، فمذهب مالك فيما ذكره ابن المَوَاز عنه أنه ليس له أن يسبع عند الثيب ، ويمكن عندي أن يكون مالك رأى ذلك⁽⁵⁰⁾ من خصائص النبي ﷺ لأنه خص في النكاح بأمور لم تجز لأمته .

وقال ابن القصار : إذا سبع للثيب سبع لبقية نسائه أخذاً بظاهر هذا⁽⁵¹⁾ الحديث ، ولا يدل عنده على سقوط الثلاث لها كما قال أبو حنيفة لأنه يحمل على أن الثلاث تجب لها من غير محاسبة بشرط ألا تختار السبع فإن اختارت السبع والتوافر عاجلاً حوسبت . وهذا لا إحالة فيه ولا يعد في أن يجب للإنسان الحق بشرطة على صفة ويسقط عند فقدها .

واختلف المذهب عندنا : هل ذلك حق للمرأة أو حق للزوج ؟ فقيل : هو حق للمرأة بقوله : « للبكر سبع » وهذه لام التملك . وقيل : هو حق للزوج على بقية نسائه لحاجته إلى اللذة بهذه الجديدة فجعل له في الشرع زيادة في الاستمتاع وإذا قلنا بأنه حق لها هل يُجَبَّر عليه أم لا ؟ اضطرب أهل المذهب فيه أيضاً .

613 - قوله ﷺ : « تَنكِحُ الْمَرْأَةُ لَأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِلدِينِهَا » (ص 1086) .

قال الشيخ - وفقه الله - : في ظاهر هذا حجة لقولنا : إن المرأة إذا رَفَعَ في الصديق الزوج ليسارها ولأنها تسوق إلى بيته من الجهاز ما جرت عادة أمثالها به⁽⁵²⁾ . وجاء الأمر بخلافه فإن للزوج مقالاً في ذلك ، ويحط من الصديق الزيادة التي زادها لأجل الجهاز على الأصح عندنا على أصلنا إذا كان المقصود من الجهاز في حكم التبعية لاستباحة البضع ، كمن اشترى سلعتين فاستحقت الأدنى منهما فإنه إنما ينتقض البيع في قدر المستحقة خاصة . وقوله : « لحسبها » .

قال الهروي : احتاج أهل العلم إلى معرفة الحسب لأنه مما يعتبر به مهر مثل المرأة .

(52) « به » ساقط من (أ) .

(50) في (ج) « أن ذلك » .

(51) « هذا » ساقطة من (ج) .

قال شَمِرٌ⁽⁵³⁾ : الحسبُ الفعالُ الحسنُ للرجل وآبائه مأخوذٌ من الحِسَابِ إذا حَسَبُوا مناقبهم ، وذلك أنهم إذا تفاخروا عَدَّ كل واحد منهم مناقبه ومآثر آبائه وحسبها ، فالْحَسْبُ العَدُّ ، والمعدود حَسْبُ كَالنَّفْضِ وَالنَّقْضِ وَالْخَيْطِ وَالْخَبِطِ . وفي حديث آخر : « كَرَّمَ الرَّجُلُ دِينَهُ وَحَسَبَهُ خُلُقَهُ » . وللحسب معنى آخر وهو عدد ذوي قرابته . بيان ذلك حديثه ﷺ « لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ وَفَدَ هَوَازَنَ يَكْلُمُونَهُ فِي سَبِيهِمْ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اخْتَارُوا إِمَّا الْمَالَ وَإِمَّا السَّبِي . فَقَالُوا : أَمَا إِذَا خَيْرَتْنَا بَيْنَ الْمَالِ وَالْحَسْبِ فَإِنَّا نَخْتَارُ الْحَسْبَ » ، واختاروا أبناءهم ونساءهم . وفي حديث سِمَاك : « مَا حَسَبُوا ضَيْفَهُمْ » أي ما أكرموه . وفي حديث طلحة : « هَذَا مَا اشْتَرَى طَلْحَةُ مِنْ فُلَانٍ فَتَاةً بِكَذَا دِرْهَمًا وَبِالْحَسْبِ وَالطَّيِّبِ » أي بالكرامة وطيب النفس . وَحَسَبْتُ الرَّجُلَ أَجْلَسْتُهُ عَلَى الْحُسْبَانَةِ وَهِيَ الْوَسَادَةُ الصَّغِيرَةُ .

614 - قوله ﷺ لِجَابِرٍ : « فَهَلَّا يَكْرَأُ تُلَاعِبُهَا »⁽⁵⁴⁾ . وفي بعض طرق هذا الحديث في كتاب مسلم : « فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا » (ص 1087) .

قال الشيخ : قال بعضهم : يحتمل أن يكون أراد بقوله - عليه السلام - : « تُلَاعِبُهَا » من اللَّعَابِ . ويدل عليه ما وقع في الطريق الأخرى⁽⁵⁵⁾ وهو قوله « وَلُعَابُهَا » . وما جاء في الحديث الآخر في الأبكار : « إِنَّهُنَّ أَطْيَبُ أَفْوَاهَا وَأَنْتَقِ أَرْحَامَهَا » ، ورواية أبي ذر في البخاري من طريق المستملي : « فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْأَبْكَارِ وَلُعَابِهَا » بالضم .

615 - قول جابر : « كُنْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٌ » (ص 1088) .

القطوف : الذي يقارب الخطوف في سرعة . وقال الثعالبي : إذا كان الفرس يمشي وثباً وثباً فهو قَطُوفٌ ، فإذا كان يرفع يديه ويقوم على رجليه فهو شَبُوبٌ ، فإذا كان يلتوي براكبه حتى يسقط عنه فهو قَمُوصٌ ، فإذا كان مانعاً ظهره فهو شَمُوسٌ . وقوله : « فَتَحَسَّنَ بَعِيرِي بِعَتْرَوَةٍ » (ص 1088) .

قال أبو عبيد في مصنفه : العَتْرَةُ مثل نصف الرَّمْحِ أو أكبر شيئاً ، وفيها رُجٌّ مثل رُجِّ الرَّمْحِ . وقال الثعالبي : فإذا طالت شيئاً فهي نَزَكٌ ومُطَرَّدٌ فإذا زاد طولها وفيها سنان عريض فهي آلة حربية .

وقوله : « فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ ﷺ : أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا ، أَيْ عِشَاءً حَتَّى تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَجِدَّ الْمُغِيَّةُ » (ص 1088) .

(53) جاء في (أ) ضبط شَمِرٍ بكسر الشين وسكون الميم ، وما أثبتناه هو ما في القاموس ، وفي التاج والعمدة تقول شمر بكسر الشين وسكون الميم كما هنا ، والصواب أن شَمِرَ كَتَبَ .

(54) في (ج) و (د) زيادة « وتلاعبك » .

(55) في (أ) « الطريق الآخر » .

الاستحداد الاستفعال من الحديد يعني الاستحلاق به . وقد تقدم ذكره . والمُغَيِّبَةُ التي غاب عنها زوجها ، يقال : أَغَابَتِ الْمَرْأَةُ ، أَي غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَهِيَ مُغَيِّبَةٌ بِالْهَاءِ ، وَأَشْهَدْتُ إِذَا خَضَرَ زَوْجُهَا فَهِيَ مُشْهَدٌ بِغَيْرِ هَاءٍ .

وقوله عليه السلام : « إِذَا قَدِمَتِ الْكَيْسَ الْكَيْسَ » (ص 1088) .

قال ابن الأعرابي : الكيس الجماع ، والكيس العقل ، فكأنه جعل طلب الولد عقلاً . ومنه الحديث : « أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ » ، أَي أَعْقَلُ .

616 - وقوله ﷺ : « لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ مَا خَنَزَ اللَّحْمُ » (ص 1092) .

يقال : خَنَزَ اللَّحْمُ بَفَتْحِ النُّونِ فِي الْمَاضِي وَيَكْسِرُهَا فِيهِ أَيْضاً ، وَالْمَصْدَرُ فِيهِمَا خَنْزاً وَخُنُوزاً إِذَا تَغَيَّرَ وَأَنْتَنَ ، وَمِثْلُهُ خَزِنَ بِكَسْرِ الزَّايِ يَخْزَنُ خَزْناً وَخُنْزاً . قَالَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ :

[الرمل]

نَمْ لَا يَخْزَنُ فِينَا لَحْمُهَا إِنَّمَا يَخْزَنُ لَحْمُ الْمُدْخِرِ
وَيُرَوَّى :

إِنَّمَا يَخْزَنُ لَحْمُ مُدْخِرٍ

10 - كتاب الطلاق (1)

617 - قوله ﷺ: «في ابن عمر لما طلق امرأته وهي حائض: «مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء»؛ وفي بعض طرقه: «مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها ليطهرها. قال: فراجعها ثم طلقها ليطهرها فاعتدت بتلك الطلقة التي طلقت وهي حائض». وفي بعض طرقه: «أنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقة واحدة» وفي بعض طرقه: «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» (ص 1093 إلى 1098).

قال الشيخ - وفقه الله - : الطلاق في الحيض محرم ولكنه إن وقع لزم ، وقد ذكر هاهنا ابن عمر أنه اعتد بها ، وذهب بعض الناس ممن شد إلى أنه لا يقع الطلاق ، وذكر في هذا الحديث أنه لم يعتد بها ، ورواية مسلم هاهنا أصح ، وهكذا ذكر بعض الناس أيضاً أنه طلقها ثلاثاً . وذكر مسلم عن ابن مبيرين أنه أقام عشرين سنة يحدثه من لا يتهم أنه طلقها ثلاثاً حتى لقي الباهلي ، وكان ذا ثبت فحدثه عن ابن عمر أنه طلقها تطليقة . وقد نص مسلم على أنها تطليقة واحدة من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر .

وأمره بمراجعتها واجب عندنا خلافاً لأبي حنيفة والشافعي ، ولا حجة لهما إن قالوا : فإن الأمر لابن عمر بالمراجعة أبوه - رضي الله عنه - وليس لأبيه أن يضع الشرع لأن أباه إنما أمره بأمر النبي ﷺ فهو مبلغ إليه أمر النبي ﷺ .

ومما يسأل عنه في هذا الحديث أن يقال : لم أمره ﷺ أن يؤخر الطلاق إلى طهر آخر بعد هذا (2) الطهر الذي يلي حيضة الطلاق ؟

وأجاب الناس عن هذا بأجوبة كثيرة :

(1) في (د) قبل «كتاب الطلاق» «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم ، عونك يارب» .

(2) في (ج) «هذا» ساقطة .

أحدها : أن الطهر الذي يلي الحيض والحيضة التي قبله الموقع فيها الطلاق كالقرء الواحد فلو طلق فيه لصار كموقع طلقتين في قرء واحد ، وهذا ليس هو طلاق السنة .
والجواب الثاني : أنه عاقبه بتأخير الطلاق تغليظاً عليه جزاء عما فعله من المحرم عليه ، وهو الطلاق في الحيض ، وهذا معترض لأن ابن عمر لم يكن يعلم الحكم ولا تحقق التحريم فتعمد ركوبه ، وحاشاه من ذلك فلا وجه لعقوبته .

والجواب الثالث : أنه إنما أمره بالتأخير لأن الطهر الذي يلي الحيضة الموقع الطلاق فيها ينبغي أن ينهي عن الطلاق فيه حتى يطاق فيه فتتحقق الرجعة لثلاث يكون إذا طلق فيه قبل أن يمسه كمن ارتجع للطلاق لا للنكاح . واعتراض هذا بأنه يجب أن ينهي عن الطلاق قبل الدخول لثلاث يكون نكح أيضاً للطلاق لا للنكاح .

والجواب الرابع : أنه إنما نهي عن الطلاق في هذا الطهر ليطول مقامه معها ، والظن بابن عمر أنه لا يمنعها حقها من الوطء فلعله إذا وطئها ذهب ما في نفسه منها من الكراهة وأمسكها ويكون ذلك حرصاً على ارتفاع الطلاق وحضاً على استبقاء الزوجية ، وذكر هاهنا في الحديث : « وإن شاء طلق قبل أن يمسه » والطلاق في الطهر يكره إذا مَسَّ فيه ، والعلة في ذلك أنه فيه تلبيس فلا يُدري : هل حملت فتكون عدتها الوضع ، أم لم تحمل فتكون عدتها الأقراء ؟ وقد تظهر حاملاً فيندم على الفراق . وقد ذهب بعض الناس إلى أنه إذا فعل أمر بالرجعة كما يؤمر بها من طلق في الحيض .

واختلف المذهب عندنا إذا لم يرتجعها المطلق في الحيض حتى جاء الطهر الذي أبيح له الطلاق فيه : هل يجبر على الرجعة فيه لأنه حق عليه فلا يزول بزوال وقته ، أم لا يجبر على ذلك لأنه قادر على إيقاع الطلاق في الحال فلا معنى معه للارتجاع ؟

618 - وقوله : « فِتْلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ » (ص 1093) .

فيه دلالة لقول مالك : إن الأقراء التي تعتد بها المرأة هي الأطهار خلافاً لأبي حنيفة في قوله : إنها الحيض ، لأنه قال : « فإن شاء طلق » يعني عند طهرها ، ثم قال : « فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » . ومعنى « لها » أي فيها فأثبت - عليه السلام - الطهر عدة ولا تعلق لهم بقوله « فتلك » وأن هذا لفظ (تأنيث فيحمل على الحيضة وأنه لو كان المراد الطهر لقال : فذلك ، لأن المراد هاهنا)⁽³⁾ تأنيث الحالة أو تأنيث العدة .

وكذلك تعلق أيضاً من تعلق من أصحابنا بدخول الهاء في الثلاث في قوله سبحانه : ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ ﴾⁽⁴⁾ أنه دلالة على أن المراد في القرآن بالأقراء الأطهار ولو أراد الحيضة لقال

(3) ما بين القوسين جاء مضافاً بهامش (أ) .

(4) (228) البقرة .

عزَّ من قائل : ثلاث قروء ، لأنَّ العربَ تدخلُ التاءَ في عددِ المذكرِ من الثلاثة إلى العشرة وتحذفها من المؤنث فإثباتها في قوله : ﴿ثلاثة قروء﴾ يدلُّ على أنَّ المراد الأطهار . وهذا غلط لأنَّ العربَ قد تراعي في التذكير والتأنيث اللفظَ المقرون به العدد فتقول : ثلاثة منازل ، وهي تريد ثلاث ديار وإن كانت الدار مؤنثة لأنَّ لفظَ المنزل مذكر ، وقد تعتبر المعنى أحياناً ، قال ابنُ أبي ربيعة :

[الطويل]

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَا كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِيَانِ وَمُعْصِرُ

فأنث على معنى الشخص لا على اللفظ . وحكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابياً يقول : فلان جاءته كِتَابِي فاحتقرها . قال : فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟ فأخبر أنه أنث مراعاة للفظ صحيفة⁽⁵⁾ الذي لم يذكره لما كانت في المعنى هي الكتاب المذكور ، ونحو من هذا قول الشاعر :

[الطويل]

أَتَهْجُرُ بَيْتاً بِالْجَجَازِ تَلَفَعْتَ بِهِ الْخَوْفَ وَالْأَعْدَاءُ أَمْ أَنْتَ زَائِرُهُ؟

أراد المخافة ، فأنت لذلك .

[الطويل]

وقال آخر :

غَفَرْنَا وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ أَنْتَ الْغَفْرُ لَأنه أراد المغفرة

وقد تعلق أصحاب أبي حنيفة بأنَّ المصير إلى القول بالأطهار خروجٌ عن ظاهر القرآن لأنَّ الْقُرْءَ⁽⁶⁾ في اللغة تُطْلَقُ على الطهر وعلى الحيض وهو من الأسماء المشتركة ، فإذا طُلِقَ وقد مضى من الطهر شيء فعندكم أنَّها تعتدُّ ببقية الطهر ، وهذا يوجب كونَ العدة قُرَّائِنَ وبعض ثالث ، فإذا قلنا بالحيض كانت العدة ثلاثة أقراء كوامل ، إذ لا يصح الطلاق في الحيض ، وقد أدَّى ابنُ شهاب هذا الاعتراض إلى أن رُكِبَ أن الطهر الذي وقع الطلاق فيه وقد ذهب بعضه لا يعتدُّ به ويستأنف ثلاث طَهَرَاتٍ سِوَاهُ ، وهذا مذهب انفرد به لأن كل من قال بأنَّ الأقراء هي الأطهار يعتدُّ بالطهر وإن مضى أكثره .

وقال بعضهم مجيباً عن بعض أصحاب أبي حنيفة⁽⁷⁾ : إنَّ القرءَ التنقل من حال إلى حال فالمستحق بهذه التسمية على موجب هذا الاشتقاق وعلى ما أصلناه آخرَ زَمَنِ الطهر

(5) في (ج) « اللفظ الصحيفة » .

(6) في (ب) و(ج) و(د) « الْقُرْءُ » .

(7) في (ب) « بعض قول » . وفي (ج) و(د) « عن قول أصحاب أبي حنيفة » .

الذي يليه الحيض ويعقبه الانتقال من حال إلى حال . فعلى هذا يسقط ما قاله أصحاب أبي حنيفة ويكون الاعتداد بثلاثة أقراء كوامل وإن ذهب بعض الطهر .

وأجاب بعض أصحابنا أيضاً بجواب آخر فقال : غير بعيد تسمية الشبيثين وبعض الثالث ثلاثة ، وقد قال تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ ⁽⁸⁾ وهي شهران وعشرة أيام . 619 - وقوله : « فَلْيَرَاJَعَهَا » (ص 1093) .

الرُّجعة تصح في كل طلاق تقاصر عن نهاية ما يملك منه وليس معه فداء ، ووقع بعد وطء المرأة بعقد صحيح ووطء جائز . وهي تصح ⁽⁹⁾ عندنا بالقول ولا خلاف في ذلك . وتصح عندنا بالفعل الحال محل القول الدال في العادة على الارتجاع كالوطء والقبل واللمس بشرط القصد إلى الارتجاع به ، وأنكر الشافعي صحة الارتجاع بالفعل أصلاً . وأثبت أبو حنيفة وإن وقع من غير قصد ، وهو قول ابن وهب من أصحابنا في الواطء بغير قصد .

وهذه المسألة مبنية عندي على مسألة قبلها وهي المطلقة طلاقاً رجعيّاً هل يوصف وطؤها بأنه محرم أم لا ؟ فعندنا وعند الشافعي أنه محرم وأبى ذلك أبو حنيفة ، وتجاذب المختلفون في هذا قوله تعالى : ﴿ وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ ⁽¹⁰⁾ . فقال الحنفيون قوله : ﴿ وَيُعَوِّلُهَا ﴾ يدل على إثبات الزوجية والزوجية إذا ثبتت يستحيل معها تحريم الوطء ولا دليل يلجئ إلى أن المراد من كان بعلاً لها ⁽¹¹⁾ لأن ذلك مجاز ، وتعلق المالكيون بقوله تعالى : ﴿ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ، والرد لا يكون إلا لما ذهب ولا ذاهب ⁽¹²⁾ إلا تحليل الوطء .

وتجاذبا أيضاً طرق الاعتبار لأن المطلقة طلاقاً رجعيّاً يثبت لها التوارث وتستحق النفقة كمن لم تطلق وتجب عليها العدة فتسري إلى البيئونة بخلاف الزوجية ⁽¹³⁾ . فكل واحد من المختلفين ردها إلى الأصل الموافق لمذهبه . وإذا ثبت هذا وصح بناء المسألة التي أشرنا إليها عليه قلنا : إذا كان الوطء عند أبي حنيفة غير محرم فلا معنى لقصد الاستباحة بالأفعال إذ الفعل في نفسه غير محرم فيستباح . وإذا قلنا بأن الوطء محرم فلا يستباح الشيء بنفسه وإنما يستباح بغيره فماذا يكون هذا الغير ؟ قصره الشافعي على الأقوال النطقية ، وقصره

(8) (197) البقرة .

(9) في (ج) « وتصح » .

(10) (228) البقرة .

(11) في (ب) و(ج) و(د) « لهن » وقد كانت في (أ) « لهن » لكن مسححت بقوله : « لها » .

(12) في (ج) « ولا ذهاب » .

(13) في (ج) و(د) « بخلاف الزوجية » .

أصحابنا على القصد .

وأشار بعض المتأخرين من شيوخنا إلى ترك التعويل على القصد بمجرد دون أن يُضامه قول نفسي ، وهو إيجاب الارتجاع في النفس فيكون الاختلاف على طريقة هذا الشيخ بيننا وبين الشافعي في تعيين القول ونحن متفقون على إثبات أصله فيقول الشافعي : القول النطقي ، ونقول نحن : القول النفسي إذا صدر⁽¹⁴⁾ عنه ما يدل عليه من الأحوال التي أشرنا إليها ، ومختلف معه⁽¹⁵⁾ في الفعل على حسب ما قدمناه .

والإشهاد على الرجعة ، اختلف الناس فيه أيضاً : هل يجب أن يستحب ؟ ومدار الاختلاف على قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾⁽¹⁶⁾ .

فالأمر بالشهادة ورد⁽¹⁷⁾ بعد جملتين : فهل يعود إلى أقربهما إليه أو إليهما جميعاً على اختلاف أهل الأصول في هذا الأصل ؟ فَمَنْ رأى عود مثل هذا على أقرب المذكورات لم يكن في الآية دلالة على إثبات الإشهاد على الرجعة فضلاً عن تفصيل حكمه . ومن رأى أن مثل هذا يعود إلى سائر الجمل وقال بأن الأمر مجرد على النذب استحباب الإشهاد على الرجعة ، ومن قال : مجرد على الوجوب أوجب الإشهاد على الرجعة وإن عورض بأن الإشهاد على الطلاق وهو أقرب المذكورين على النذب قال : خروجه بدليل⁽¹⁸⁾ لا يوجب خروج الجملة الأولى عن الأصل .

620 — وقوله في بعض طرقه : « ثُمَّ يُطَلَّقُهَا طَاهِراً أَوْ حَائِلاً » (ص 1095) .

فيه دلالة على جواز طلاق الحامل على الإطلاق دون التفصيل ، وهو أحد القولين عندنا في طلاقها وهي حائض . وقد منعه بعض أصحابنا ، كما منع أيضاً طلاق من لم يدخل بها وهي حائض وأجازه الآخرون . وهذا راجع إلى الاختلاف في النهي عن الطلاق في الحيض⁽¹⁹⁾ ؛ فمن رأى أنه معلل بتطويل العدة أجازه في الحامل وفي التي لم يدخل بها إذ الحامل من عدتها⁽²⁰⁾ الوضع فلا تطويل فيها ، ومن لم يدخل بها لا عدة عليها أصلاً فتوصف بطول أو قصر ، ومن رآه غير معلل منع الطلاق في المسألتين .

(14) في (ج) « صار » .

(15) في (ج) « إليها جميعاً ويختلف منه » .

(16) (2) الطلاق .

(17) في (د) « وقع » .

(18) في (ج) « بدليل الخطاب » .

(19) في (أ) « وفي الحيض » .

(20) في (ب) و (ج) و (د) « عدتها » بدون « من » .

هكذا يورده شيوخنا في التدريس وفيه نظر لأن قضية ابن عمر قضية في عين فإذا قلنا : إن النهي غير معلل افتقر المنع في المسألتين إلى دليل على القول بأن القضايا في الأعيان لا تنعدي ، وكون مجرد النهي غير معلل لا يوجب الحكم في المسألتين بالمنع .
وأما الطريقة الأخرى وهي إثبات التعليل فإنما يصح ما قالوه فيها أيضاً على القول بأن العلة إذا ارتفعت ارتفع حكمها . وهذا فيه تفصيل وتحقيق .
621 - وقوله : « أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ؟ » (ص 1096) .

في الكلام حذف ، وتقديره : أفيرفع الطلاق عنه إذا عجز واستحَقَّ ؟
622 - قول ابن عباس : « كان الطلاق على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم » ، وفي طريق أبي الصهباء أنه قال (لابن عباس : « تعلم أنها »)⁽²¹⁾ كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر (وثلاثاً من إمارة عمر فقال ابن عباس : نعم » . وفي طريق آخر عن أبي الصهباء : « ألم يكن طلاق الثلاث على عهد النبي ﷺ وأبي بكر »)⁽²²⁾ واحدة ؟ فقال : قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر رضي الله عنه تتابع⁽²³⁾ الناس في الطلاق فأجازة عليهم » (ص 1099) .

وفي كتاب أبي داود نحو هذا عن أبي الصهباء إلا أنه قال : « كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة » .

قال الشيخ : طلاق الثلاث في مرة واحدة واقع لازم عند كافة الفقهاء . وقد شل الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل فقالا : لا يقع ، وتعلقا في ذلك بمثل هذا الخبر وبما قلنا إنه وقع في بعض الطرق « أن ابن عمر طلقها ثلاثاً في الحيض وأنه لم يحتسب به »⁽²⁴⁾ . وبما وقع في حديث ركانة : « أنه طلقها ثلاثاً وأمره ﷺ بمراجعتها » ، والرد على هؤلاء قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهِ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾⁽²⁵⁾ يعني أن المطلقة قد يحدث له ندم فلا يمكنه تلافيه لوقوع البينة فلو كانت الثلاث لا تقع أصلاً لم يكن طلاق يتبدأ يقع إلا رجعيًا فلا معنى للندم .

وأما حديث ركانة فصحيحه : « أنه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله ﷺ فقال : ما

(21) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، وفي (ج) (أعلم) .

(22) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(23) في (أ) « تبالغ » ، وما هنا في (ب) هو الوارد في أصل مسلم .

(24) ما بين القوسين تكرر في (أ) وأشار إلى تكراره .

(25) (1) الطلاق .

أردت ؟ قال : واحدة . قال : آله ؟ قال : والله ، قال ﷺ : هو على ما أردت . فلو كانت الثلاث لا تقع لم يكن لتحليفه معنى . وهذه الرواية أصح من روايتهم « أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً ، لأزواتها أهل بيت ركانة وهم أعلم بقصة صاحبهم . وإنما روى الرواية الأخرى بنو رافع ولم يُسموا . ولعلهم سمعوا أنه طلقها البتة وهم يعتقدون أن البتة هي الثلاث كراي مالك فيها فعبروا عن ذلك بالمعنى وقالوا : طلقها ثلاثاً لاعتقادهم أن البتة هي الثلاث . وأما حديث ابن عمر فقد ذكرنا أن الصحيح منه أنها واحدة وقد ذكر ذلك مسلم من طريقين .

وأما قول ابن عباس : « كان طلاق الثلاث واحدة على عهد النبي ﷺ » فقال بعض العلماء البغداديين : المراد به أنه كان المعتاد في زمن النبي ﷺ تطليقة واحدة وقد اعتاد الناس الآن التطليق بالثلاث ، فالمعنى : كان الطلاق الموقع الآن ثلاثاً يُوقع واحدة فيما قبل إنكاراً لخروجهم عن السنة .

ورواية أبي الصهباء في أحد الطريقين : « أتعلم أنها كانت الثلاث تجعل واحدة » ؟ تحتمل أيضاً هذا المعنى الذي قاله هؤلاء وإن كان هذا اللفظ الثاني أبعد من الأول قليلاً لقوله : كانت الثلاث تجعل واحدة ولكن يصح أن يريد كانت الثلاث الموقعة الآن تجعل واحدة ، بمعنى توقع واحدة .

وقال آخرون : يمكن أن يكون المراد به فيمن كرّر لفظ الطلاق فقال : أنت طالق أنت طالق ، فإنها كانت عندهم محمولة في القديم على التأكيد فصار الناس الآن يحملونه على (التجديد) (26) فالزموا ذلك لقصدهم له .

وقد زعم بعض من لا خبرة له بالحقائق أن ذلك كان ثم نسخ . وهذا غلط فاحش لأن عمر - رضي الله عنه - لا ينسخ ولو نسخ - وحاشاه منه - لبادرت الصحابة إلى إنكار ذلك عليه . وإن كان يريد أنه نسخ في حياة النبي ﷺ (فمعنى ما أراد صحيح ، ولكنه يخرج عن ظاهر الخبر في قوله : « كان على عهد النبي ﷺ وأبي بكر » لأنه إذا نسخ في عهد النبي ﷺ) (27) لم يصدق الراوي فيما قال . فإن قال : فإن الصحابة قد تجمع على النسخ فيسمع ذلك منها . قلنا : صدقت ولكن يستدل بإجماعها على أن عندها نصاً نسخت به نصاً آخر ولم ينقل إلينا الناسخ اكتفاء بإجماعها . وأما أن تنسخ من تلقاء نفسها فمعاذ الله لأنه إجماع على الخطأ ، وهي معصومة منه . ولو قدر أن النسخ ظهر لهم في أيام عمر وقد أجمع عصر أبي بكر الصديق رضي الله عنه على خلاف حكم الناسخ لم يصح ذلك لأنه يكون

(26) في (أ) « على التجديد » ولعله يقصد بالتحديد تحديد عدد الطلقات .

(27) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

إجماعاً على الخطأ . ونحن لا نراعي انقراض العصر وهو مذهب المحققين من أهل الأصول .

وأما رواية أبي داود عن أبي الصهباء أن ذلك كان فيمن لم يدخل بها ، فقد ذهب إلى هذا المذهب قوم من التابعين من أصحاب ابن عباس ورأوا أن الثلاث لا تقع على غير المدخول بها لأنها بالواحدة تبين . ويقولون : أنت طالق بانت ، وقوله : ثلاثاً ، كلام وقع بعد البَيِّنَةُ فلا يعتد به ، وهذا باطل عند جمهور العلماء لأن قوله : أنت طالق ، معناه ذات طلاق ، وهذا اللفظ يصلح للواحدة فما زاد ، وقوله : ثلاثاً ، تبين لمعنى قوله : ذات طلاق ، فلا يصح أطراحه .

ذكر عن ابن عباس أنه كان يقول : في الحرام ، يمين يكفرها ، وقال ابن عباس : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾⁽²⁸⁾ وذكر حديث سبب نزول قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾⁽²⁹⁾ وتواطؤ عائشة وحفصة على قولهما : « أجد منك ريح مغافير » (ص 1155) .

قال الشيخ - وفقه الله - : إذا قال لزوجته : أنت علي حرام ، فاختلف أهل المذهب في ذلك . والمشهور أنها ثلاث تطليقات وينوي في أقل في غير المدخول بها خاصة . ولعبد الملك في المبسوط لا ينوي في أقل وإن لم يدخل . وعند أبي مصعب ومحمد بن عبد الحكم هي لمن لم يدخل بها واحدة وللمدخول بها ثلاث . وذكر ابن خويز منداد عن مالك (أنها واحدة بائنة وإن كانت مدخولاً بها . وحكى ابن سحنون عن عبد العزيز بن أبي سلمة)⁽³⁰⁾ أنها واحدة رجعية .

وقد اختلفت أجوبة مالك وأصحابه في كتابات الطلاق فسلوكوا فيها طرقاً مختلفة ، ففي بعضها يحمل اللفظ على الثلاث ولا يُنَوَّى في أقل ، وفي بعضها يُنَوَّى في أقل ، وفي بعضها يحمل على الواحدة حتى ينوي أكثر منها ، وفي بعضها يُنَوَّى قبل الدخول ولا يُنَوَّى بعده ، وفي بعضها فيمن لم يدخل بها واحدة وفي المدخول بها ثلاث .

هذا جملة ما يقولونه في ذلك ، ويختلفون في بعض الألفاظ من أي هذه الأقسام هو ، وتفصيل ذلك وذكر الروايات فيه وتعدد الألفاظ فيه طول ، ولكننا نعقد أصلاً يرجع إليه جميع ما وقع في الروايات على كثرتها ويعلم منه سبب اختلافهم فيما اختلفوا فيه ، ووجه تفرقتهم فيما فرّقوا فيه ووجه التنويه في بعض دون بعض ، فاعلم أن الألفاظ الدالة على الطلاق إما

(28) (21) الأحزاب .

(29) (1) التحريم .

(30) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

أن تدل عليه بحكم وضع اللغة ، أو بحكم عرف الاستعمال . أو لا يكون لها دلالة عليه أصلاً . فإن لم يكن لها دلالة عليه فلا فائدة في ذكرها هاهنا ، وإن كانت لها دلالة عليه فلا يخلو إما أن تكون دلالتها عليه في اللغة أو في الاستعمال تتضمن البيونة والعدد كقولهم : أنت طالق ثلاثاً . فهذا لا يُخْتَلَفُ في وقوع الثلاث وأنه لا يُنَوَّى ، ولا يفترق الجواب في المدخول بها وغير المدخول بها .

أو تكون دلالتها على البيونة وانقطاع الملك خاصة ، فينظر في ذلك هل يصح انقطاع الملك والبيونة بالواحدة أم لا يصح في الشرع إلا بالثلاث ؟ وهذا أصل مختلف فيه أيضاً إذا لم تكن معه معارضة .

أو يكون يدل على عدد غالباً وقد يستعمل في غيره نادراً فيحمل مع عدم القصد على الغالب ومع وجود القصد على النادر إذا قصد إليه وجاء مستفتياً فيه ، وإن كانت عليه بينة فتختلف فروع هذا القسم ، وإن كان يستعمل في الأعداد استعمالاً متساوياً وقصد إلى أحد الأعداد قبل منه إن⁽³¹⁾ جاء مستفتياً أو قامت عليه بينة ، وإن لم يكن له قصد فهذا موضع الاضطراب ، فمن أصحابنا من يحمله على أقل الأعداد استصحاباً لبراءة الذمة وأخذاً بالمتيقن دون ما زاد ، ومنهم من يحمله على أكثر الأعداد أخذاً بالاحتياط واستظهاراً في صيانة الفروج لا سيما على قولنا : إن الطلقة الواحدة تحرم ، فكأن الاستباحة بالرجعة مشكوك فيها هاهنا ولا تُسْتَبَاحُ الْفُرُوجُ بالشك ، فاضبط هذا فإنه من أسرار العلم وإليه يَنْحَصِرُ جميع ما قاله العلماء المتقدمون في هذه المسائل وبه تضبط مسائل الفتوى في هذا الفن .

وأقرب مثال يوضح لك هذه الجملة ما نحن فيه من مسألة القاتل⁽³²⁾ : الحلال عليّ حرام ، فقولهم في المشهور : إنها ثلاث ، وينوي في غير المدخول بها في أقل بناء على أن هذا اللفظ وضع⁽³³⁾ لإبانة العصمة وأنها لا تبين بعد الدخول بأقل من ثلاث وتبين قبل الدخول بواحدة ولكنها في العدد غالباً في الثلاث ونادراً في أقل منه ، فحملت قبل الدخول على الثلاث ونوي في أقل .

وقول عبد الملك لا يُنَوَّى في أقل وإن لم يدخل بناء على أنها موضوعة للثلاث كقوله : أنت طالق ثلاثاً ، وتلحق بأول الأقسام التي ذكرنا .
وقول أبي مصعب هي في التي لم يدخل بها واحدة والمدخول بها ثلاث بناء على أنها

(31) « إن » ساقط من (أ) .

(32) « القاتل » ساقط من (ب) .

(33) في (ب) « وقع » .

لا تفيد عدداً وإنما تفيد البيئونة لا أكثر ، والبيئونة تصح في غير المدخول بها بواحدة ولا تصح في المدخول بها إلا بالثلاث على إحدى الطريقتين التي ذكرنا .
وقول ابن خُوَيْرِزٍ مَنَدَادٌ عَنْ مَالِكٍ : إنها واحدة بائنة وإن كانت مدخولاً بها بناء على أنها لا تفيد عدداً كطريقة أَبِي مُصْعَبٍ ، ولكن عنده أن⁽³⁴⁾ البيئونة تصح بعد الدخول بواحدة ، فمن هاهنا افرقت طرقهم .

وقول ابن أبي سلمة بناء على أنها تفيد انقطاع الملك على صفة⁽³⁵⁾ ولا تستعمل غالباً في الثلاث ، فحكم بكونها واحدة لصحة معنى اللفظ في الواحدة وهي كونها محرمة عندنا وإن كانت الطلقة رجعية .

وهكذا محمل قول عبد الملك وربيعة في الخلية والبرية والبائنة : إنها في غير المدخول بها واحدة ، مأخوذ من إحدى هذه الطرق التي ذكرنا ، وتثوية أشهب⁽³⁶⁾ في الخلية والبرية وإن كانت مدخولاً بها على ما حكى عنه أبو الفرج تؤخذ⁽³⁷⁾ أيضاً من إحدى هذه الطرق التي قدمنا ، وعلى هذا يُخَرَّجُ من المسائل ما لا يحصى كثرة . فاحتفظ به فإنه عقد حسن .

623 - وقد كثر اختلاف الصحابة في مسألة القاتل : الحلال عليّ حرام ومن سواهم من العلماء : هل هو ظهار أم يمين تكفر أم لا يلزم فيه شيء إلا في الزوجة كما قال مالك ؟ والذي يلزم في الزوجة فيه الخلاف الذي ذكرناه وفي بعض ما أوردناه كفاية .

624 - وقوله في هذا الحديث : « إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ » وفيه « جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعَرْفُطُ » (ص 1100 و 1102) .

المغافير : جمع مَغْفُورٍ وهو صمغ حلو كالناطف ، وله رائحة كريهة تنضحه شجر يقال له : العرفط ، وهو بالحجاز كثير .

وقوله « جَرَسَتْ » أي أكلت . قال أبو عبيد في مصنفه يقال : جَرَسَتْ النحل تَجْرِسُ جَرَساً إذا أكلت لتعسل . قال الهروي⁽³⁸⁾ : ويقال للنحل : جوارس بمعنى أواكل⁽³⁹⁾ .

625 - قول عائشة - رضي الله عنها - : « لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي فَقَالَ : إِنِّي ذَاكِرُكَ أَمْرًا وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيْ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ ، ثُمَّ تَلَّتْ الْآيَةَ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ

(34) في (ب) « على أن » .

(37) في (ب) و (ج) « يؤخذ » .

(35) « على صفة » ساقط من (أ) .

(38) « قال الهروي » ساقط من (أ) .

(36) في (ب) « التي ذكرناها تثوية أشهب » .

(39) في (ج) « أكل » .

الدُّنْيَا وَزَيَّنَتْهَا ﴿ الآية (40) . وفي بعض طُرُق هذا الحديث عنها « أنه عليه الصلاة والسلام خَيْرُ نَسَاءٍ فَلَمْ يَكُنْ طَوَّالَتٍ » وفي بعض طرقه « فَاخْتَرَنَاهُ (41) فَلَمْ يَعْذُهَا عَلَيْنَا شَيْئاً » (ص 1103 و 1104) .

قال الشيخ - وفقه الله - : التخيير عندنا والتملك حكمهما مفترق ، ففي التملك وهو قوله : أَمْرُكَ بِبَيْدِكَ ، له التناكر في الثلاث إذا نوى أقل ، وفي التخيير لا مناكرة له . وقال ابن الجهم من أصحابنا : له المناكرة في التخيير وَيُصَلِّقُ أنه أراد واحدة وتكون بائنة . وهذا كله يُعرف وجه التحقيق فيه من العقد الذي قدمناه قبل هذا ، فكأنهم في المشهور من المذهب رأوا أن التخيير وَضِعَ للبينونة ولا تكون في المدخول بها بأقل من ثلاث فلم يُمكنوه من المناكرة . ورأى ابن الجهم أنها تكون بالواحدة البائنة فمكنه من المناكرة .

وفرق المذهب بين التخيير والتملك لهذا المعنى أيضاً (42) ، وهو أن التخيير جرى الاستعمال فيه بالبينونة ولم يجر الاستعمال بذلك في التملك فافترق حكمهما . وإذا ملكها عدداً فلا يخلو أيضاً أن يورده بلفظ لا يدل على الاقتصار على ما تضمنه أو لفظ (43) يدل على الاقتصار عليه ؛ فإن كان بلفظ لا يدل على الاقتصار فقضت بالأقل فلها ذلك لأنه ملكها العدد فما دونه وإن قضت بأكثر ففي لزوم العدد الذي ملكها خلاف ، وإن كان بلفظ يدل على الاقتصار فقضت بأكثر ، فهل يلزم ما ملكها ؟ فيه خلاف أيضاً ، وإن قضت بأقل ففي لزوم ما قضت به أيضاً خلاف .

وجه الخلاف في الأكثر إذا قضت به : هل يسقط ما ملكها أو يثبت ؟ أن من أسقطه رأى أنه ملكها على صفة فقضت بخلافها فلا يلزمه ما قضت به لأنه إذا ملكها تطليقتين فقضت بالثلاث فإن الثلاث غير التطليقتين فلا يلزمه التطليقتان وقد قضت بغيرهما . وجه القول باللزوم أن (44) الزائد على ما يملكه كالعدم فكأنها لم تنطق به واقتصرت على ما تملكه فلزمه .

وجه الخلاف أيضاً إذا ملكها (45) عدداً فقضت بأقل (أن من لم) (46) يلزمه فلأنها (47) قضت على غير الصفة التي أعطها فلا يلزمه ما قضت به لا سيما للملك في

(40) (28 - 29) الأحزاب .

(41) في (ب) « اخترته » ، وما هنا هو الذي في مسلم .

(42) « أيضاً » ساقطة من (أ) .

(43) في (ج) « أو بلفظ » .

(44) في (ج) « وأن » .

(45) في (ب) « في تملكها » .

(46) « أن من لم » يباين في (ب) .

(47) في (ب) « فكأنها » .

الأعداد غرض لأن الأكثر منها يُسقط⁽⁴⁸⁾ النفقة ، ويُحل الأخت المطلقة ، ولا يلزم خلاف غرضه . وكمن باع منه ثلاثة أثواب فأراد قبول واحد منها فليس ذلك له .
وقد ألزم ابن القصار إذا ملكها أمرها وأمر امرأة أخرى معها فطلقت نفسها خاصة أن ذلك لا يلزمه . ورأى أنه في معنى من ملك عدداً فقضت عليه بأقل منه ، ومسألة ابن القصار هذه للنظر فيها عندي مجال وتفتقر إلى تفصيل .
ووجه القول بأنه إذا قضت بأقل لزم أنه كمن وهب ثلاثة أثواب فقبل واحداً منها . وهذا للآخرين أن ينفصلوا عنه ويقولون : لو صحَّ أن يكون له غرض في قبوله منه الثلاثة جميعاً لم يمكن الموهوب من قبول واحدٍ .
وقولها : « فلم يعد ذلك طلاقاً » فيه رد على من يقول : إنه يلزمه الطلاق وإن اختارت الزوج .

626 - قوله : « فَوَجَّاتُ عَنْقَهَا » (ص 1104) أي دقته⁽⁴⁹⁾ . ومنه الحديث (فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن) ، أي فليدقهن .
627 - قولها : « عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ »⁽⁵⁰⁾ (ص 1105) .

أي عليك بخاصتك وموضع شرك . ومنه قول عليه السلام : « الْأَنْصَارُ كَرْمِي وَعَيْتِي » . قال ابن الأنباري : معنى كرمي أصحابي وجماعتي الذين أعتمد عليهم . وأصل الكرم في اللغة : الجماعة . قال : وجعل عليه السلام الأنصار عيته لخصوصيته إياهم ولأنه يطلعهم على أسرارهم . قال غيره : معنى عييتي : خاصتي وموضع سري . قال أهل اللغة : والعَيْتَةُ معناها في كلام العرب التي يجعل فيها الرجل أفضل ثيابه وحرَّ متاعه وأنفسه عنده .
628 - وقوله : « هُوَ فِي الْمَشْرَبَةِ » (ص 1106) .

فيها لغتان فتح الرء وضمها . ورياح هذا هو بفتح الرء وبياء معجمة بواحدة تحتها .
629 - وقوله : « فَلَمْ أَرْلُ أَحَدُهُ حَتَّى كَشَرَ » (1107) .

أي ابتسم . قال ابن السكيت : كشر وتبسم وابتسم وافتر وانكل⁽⁵¹⁾ كله بمعنى واحد ، فإن زاد قيل : قهقه وزهزق⁽⁵²⁾ وكركر ، فإن أفرط قيل : استغرب⁽⁵³⁾ ضحكاً . قال صاحب الأفعال : كَشَرَ ، أي أبدى أسنانه تبسماً أو غضباً .

(48) في (ج) « ما يسقط » .

(49) في (ج) « دقته » ، وفي (د) « دقته » .

(50) في (ج) و (د) « بعيتك » .

(51) في (ب) « وتكلل » . والصواب ما أثبتناه .

(52) في (ب) « وزهزق » والصواب ما أثبتناه .

(53) « استغرب ضحكاً » بالبناء للنائب كذا في (أ) وفي اللغة : استغرب معلوماً ومجهولاً : بالغ الضحك .

630 - وقوله : « فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ الْأَثَمَةِ »⁽⁵⁴⁾ (ص 1108) .
أي أرتي فيه وأشاور نفسي . يقال : ائتمر رأيه ، أي شاور نفسه ، وارتأى قبل مُوافَعة الأمر .

631 - قوله : « فَإِذَا هُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى رِمَالِ حَصِيرٍ » (ص 1112) .
قال ابن القوطية : رَمَلْتُ الحَصِيرَ رَمْلًا وَأَرَمَلْتُهُ : نسجته .
632 - قال الشيخ - وفقه الله - : خَرَجَ مسلم في باب اعتزال النبي ﷺ نساءه حديثاً⁽⁵⁵⁾ : « عن سفيان بن عُيَيْنَةَ عن يحيى بن سعيد سمع عبيد بن حنين وهو مولى العباس » (ص 1110) .

هكذا يقول ابن عُيَيْنَةَ : عبيد بن حنين مولى العباس . (قال البخاري : ولا يصح قول ابن عيينة)⁽⁵⁶⁾ . وقال مالك : مولى آل زيد بن الخطاب . وقال محمد بن جعفر بن أبي كثير : مولى بني زريق .

633 - وخَرَجَ مسلم في حديث فاطمة بنت قيس : « أن أبا عمرو بن حفص طَلَّقَهَا »
هكذا يقول ابن شهاب : « عن أبي سلمة ، وعن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سلمة أن أبا عمرو بن حفص » . وهكذا قال مالك : « عن عبد الله بن يزيد أبو عمرو بن حفص بن المغيرة » . وهكذا قال الأوزاعي : « عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة » (ص 1116) .
وقال شيان وأبان العطار : عن يحيى أن أبا حفص بن عمرو . فقلنا : والمحفوظ ما قالت الجماعة . وذكر الدولابي عن النسائي أن اسم أبي عمرو بن حفص هذا أحمد .

634 - قال الشيخ - وفقه الله - : ذكر مسلم في حديث فاطمة بنت قيس : « أَنَّ رُؤُوسَهَا طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَلِمَةُ⁽⁵⁷⁾ بِشْعِيرٍ فَاسْخَطَتْهُ . قال : والله مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ . فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَام - لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ . فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ، ثُمَّ قَالَ : تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ يَبَابِكَ فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذْنِبِي . قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمَ خَطَبَانِي . فَقَالَ ﷺ : أَمَا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضَعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ فَأَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَرِهَتْهُ . ثُمَّ قَالَ : أَنْكِحِي أُسَامَةَ فَتَنْكِحْتُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا » .

(54) في (أ) و (ب) و (ج) و (د) « أئتمره » بتسهيل الهمزة .

(55) « حديثاً » ساقط من (ج) و (د) .

(56) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(57) جاء ضبط وكيلة في (أ) بالنصب وجاء في أصل مسلم بالرفع والصواب ما في (أ) والمعنى أنه أرسل وكيله بشعير .

وفي بعض طرقه : قال : « لا نفقة لك ولا سكنى » .
وفي بعض طرقه : « طلقها ثلاثاً ثم انطلق إلى اليمن فانطلق خالد في نفر فقالوا : إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثاً فهل لها من نفقة ؟ وأرسل إليها أن لا تسبقيني بنفسك » .
وفي بعض طرقه : « طلقها آخر - ثلاث تطليقات فجاءت النبي ﷺ تستفتيه في خروجها من بيتها » .
وفي بعض طرقه : « أرسل إليها بتطليقة كانت بقيت من طلاقها » .
وفي بعض طرقه : « عن فاطمة عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً ليس لها سكنى ولا نفقة » .
وفي بعض طرقه : « قال عمر : لا تترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة جهلت أو نسيت لها السكنى والنفقة » . قال الله تعالى ذكره ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾ الآية (58) .
وفي بعض طرقه : « أما معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء » .
(وفي بعض طرقه : « أن عائشة قالت : ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث ») (59) .
وفي بعض طرقه : « يا رسول الله طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم علي فامرأها ﷺ فتحوّل » (ص 1114) إلى (1121) .
قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في المطلقة البائن الحائل (30) هل لها السكنى والنفقة ؟ فقال بعضهم : لها السكنى والنفقة . وقد ذكره مسلم عن عمر ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال آخرون : لا سكنى لها ولا نفقة ، وهو قول ابن عباس وأحمد . وقال آخرون : لها السكنى ولا نفقة لها وهو مذهب مالك .
فأما من أثبت لها السكنى والنفقة فتعلق بقول الله جل ذكره : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ (61) . وأما النفقة فإنها محبوسة عليه . وهذا عنده يوجب لها النفقة .
وقول عمر : « لا ندع كتاب ربنا » . فالذي يظهر في كتاب ربنا إثبات (62) السكنى خاصة . وفي قول عمر هذا إشارة إلى ترك (63) تخصيص القرآن بأخبار الأحاد إن كان أراد

(58) (1) الطلاق .

(59) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(60) في (ج) « غير الحامل » ، والحائل كما جاء هنا هي غير الحامل .

(61) (6) الطلاق .

(62) « إثبات » ساقط من (ب) و(ج) .

(63) « ترك » ساقط من (أ) .

بقوله : « جَهِلْتُ أَوْ نَسِيتُ » جَوَّازُ ذَلِكَ عَلَيْهَا . وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَطَعَ بِهِ فَلَا إِشَارَةَ فِيهِ لِذَلِكَ .
ويحتمل أن يكون رأى حكم السكني مستقراً فيكون هذا الخبر نسخاً والنسخ لا يكون
بأخبار الأحاد باتفاقٍ بعد زمان النبي ﷺ .
وحجة من يقول : لا سَكَنِي لَهَا وَلَا نَفَقَةٌ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ هَاهُنَا مِنْ قَوْلِهِ : « لَا نَفَقَةٌ لَكَ
وَلَا سَكَنِي » .

وحجة مالك أن إثبات السكني مأخوذ من ظاهر القرآن كما قدمنا ، وهذا خبر واحد
فقد لا يخص به العموم . وقد يعتل بما اعتل به ابن المسيب من قوله : « تلك امرأة فتنت
الناس » أنها كانت لسيئة فوضعت على يد ابن أم مكتوم . وعن ابن المسيب أيضاً : « تلك
امرأة استطلت على أحمائها بلسانها » فأمرها عليه السلام أن تنتقل ، أو يكون ذلك لأنها
خافت في ذلك المنزل بدليل ما رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ قَوْلِهَا : « أَخَافُ أَنْ يَقْتَحِمَ عَلَيَّ » . وقيل :
إن المسكن لم يكن لزوجها . ولو كان السكني ساقطاً لم يأمرها أن تعتد في بيت ابن أم
مكتوم ويقصرها على منزل معين .

وأما إسقاط مالك النفقة فلقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ
حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (64) . ودليل هذا الخطاب أنهن إن يكن حوامل فلا يلزمنا الإنفاق
عليهن مع التصريح في حديث فاطمة بإسقاط النفقة ولا مدخل للتأويل في هذا كما دخل في
السكني فأكد هذا الخبر دليل خطاب القرآن فصار مالك إليه .

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة قال بعض العلماء :
فيه دلالة على جواز استفتاء المرأة وسماع المفتي كلامها .
وجواز (الخطبة على خطبة الغير إذا لم يقع تراكن . وجواز) (65) أمر المستشار بغير
من استشير فيه .

وذكر عيوب الرجل للضرورة إلى ذلك (66) عند المشورة من قوله : « صعلوك ولا يضع
عصاه » .

وجواز التعريض في العدة من قوله : « وَلَا تَفُوتِينَا نَفْسَكَ » (67) ،
وجواز الضرب اليسير للمرأة من قوله : « لَا يَضَعُ عَصَاهُ » فإنما ذمه بالكثرة ،
وجواز المبالغة في الكلام وأن ذلك لا يكون كذباً ، ولا في الإيمان حثاً لقوله : « لَا

(64) (6) الطلاق .

(65) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(66) في (ب) « إِذْ ذَاكَ » .

(67) « لَا تَفُوتِينَا بِنَفْسِكَ » هكذا في (ج) .

يضع عصاه ، ومعلوم أنه قد يضعها .
 وجواز إنكاح من ليس بكفء في النسب لأن أسامة مولى وفاطمة قرشية .
 ودلالة على زيارة الرجال المرأة إذا أمن عليها لقوله ﷺ : « تلك امرأة يغشاها أصحابي » .

وزعم بعضهم أن فيه دلالة على جواز الطلاق ثلاثاً . وقد تأول بعضهم أن ما وقع في بعض الطرق من قوله : « طَلَّقَهَا ثلاثاً » معناه آخر تطليقة كانت له فيها . وقد ذكر مسلم في بعض طرقه « فطلقها آخر ثلاث تطليقات » . وقال بعض العلماء : لا يكون في هذا حجة لأن المطلق غائب فلا يمكن الإنكار عليه .

وأما الطريق التي ذكرها مسلم : « عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً قال : ليس لها سكنى ولا نفقة » . فمحمل هذا⁽⁶⁸⁾ عندنا على أن المراد به كما ورد في الأحاديث المتقدمة وإن كان ظاهر هذا العموم ، والعموم يمنع تأويل ما ذكرناه في السكنى عن فاطمة ، لكن إذا حمل هذا على أن المراد به ما تقدم من الأحاديث من فتوى فاطمة صح ما تقدم فيه من التأويل .

635 - ذكر حديث : « سُبَّيَّةٌ لَمَّا تُوْفِيَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَوَضَعَتْ حَمْلَهَا فَأَخْبَرَهَا ﷺ بِأَنَّهَا قَدْ حَلَّتْ » (ص 1122) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في الحامل المتوفى عنها زوجها ، فالمشهور عندنا أنها بوضع الحمل تنقضي عدتها ، وإن وضعت قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر لقول الله تعالى : ﴿ وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾⁽⁶⁹⁾ ، فعم ، ولم يفرق بين عدة وفاة ولا عدة طلاق ، ولأجل حديث سُبَّيَّةَ هذا . وقال بعض أصحابنا : عليها أقصى الأجلين لقوله جل ذكره : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾⁽⁷⁰⁾ ، فعم ، ولم يفرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً ، فرأى أن هذه الآية توجب التربص أربعة أشهر وعشراً فإذا انقضت فلا بد من طلب الوضع لأجل الآية الأخرى ، ولأنه لا يصح نكاح الحامل فأخذ بموجب الآيتين⁽⁷¹⁾ جميعاً . وقد قال ابن مسعود : آية النساء القصص⁽⁷²⁾ نزلت آخراً ، يعني سورة الطلاق ، وفيها البراءة بوضع الحمل ، فأشار إلى أنها تقضي على آية البقرة ، وهذا ترجيح للمذهب المشهور . والعمومان⁽⁷³⁾ إذا تعارضوا

(71) في (أ) « بموجب الاثنين » .

(72) في (ب) « القصص » .

(73) في (ب) « والعمان » .

(68) في (ج) و(د) « فيحمل هذا » .

(69) (4) الطلاق .

(70) (234) البقرة .

وجب بناؤهما عند أكثر أهل الأصول ، وإن أمكن في البناء طرق مختلفة طُلب الترجيح⁽⁷⁴⁾ وقد حصل هاهنا بحديث شبيعة وبما قاله ابن مسعود .

636 - قوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُجِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » (ص 1123) .

قال الشيخ - وفقه الله - : الإحداد : الامتناع من الزينة والطيب . ويقال : منه : أحَدَتِ الْمَرْأَةُ وَحَدَّتْ . ومنه قيل : لِلْبُيُوتِ حَدَادٌ لَمَنْعُهُ الدَّخَلَ وَالْخَارِجَ إِلَّا بِإِذْنٍ . ولَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾⁽⁷⁵⁾ قالت الكفرة : ما رأينا سجانين بهذه العدة . فقالت الصحابة : لا تقاس الملائكة بالحَدَّادِينَ ، يعنون بالسجانين . ومنه سَمِيَ الْحَدِيدُ حَدِيدًا لِلْامْتِنَاعِ بِهِ أَوْ لَامْتِنَاعِهِ عَلَى مَنْ يَحَاوِلُهُ . ومنه تحديد النظر بمعنى امتناع قلبه في الجهات . قال النابغة :

[البسيط]

إِلَّا سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ لِلْإِلَهِ لَهُ قُمْ فِي الْبَرِّيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ
أَي فامنعها .

وإنما منعت المعتدة في الوفاة من الزينة والتطيب ولم تمنع منه المعتدة في الطلاق لأن الزينة والتطيب يدعوان إلى النكاح ويوقعان فيه فَنُهِيَ عَنْهُمَا لِيَكُونَ الْامْتِنَاعُ مِنْهُمَا زَاجِرًا عَنِ النِّكَاحِ لَمَّا كَانَ الزَّوْجُ فِي الْوَفَاةِ مَعْدُومًا لَا يَحَامِي عَنْ نَسَبِهِ⁽⁷⁶⁾ وَلَا يَزْجُرُ عَنْ زَوْجِيَّتِهِ بِخِلَافِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي هُوَ حَيٌّ وَيَحْتَفِظُ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ لِأَجْلِ نَسَبِهِ فَاسْتَعْنَى بِوُجُودِهِ عَنْ زَاجِرٍ آخَرَ .

637 - وقوله في الحديث : « إِنَّ امْرَأَةً تُؤْفِي زَوْجَهَا⁽⁷⁷⁾ فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا فَأَتَاها النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ ، فَقَالَ ﷺ : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ (فِي الْجَاهِلِيَّةِ)⁽⁷⁸⁾ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَخْلَاسِهَا ، أَوْ فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا حَوْلًا فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِعَرْوَةٍ فَخَرَجَتْ ، أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؟ » (ص 1125) .

قال الشيخ - وفقه الله - : هذا يُتَاوَلُ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْخَوْفُ عَلَى عَيْنِهَا وَإِنَّمَا فَهَمُ ﷺ أَنْ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْعُدْرِ عِنْدَهُ لَا عَلَى أَنَّ الْخَوْفَ ثَبَتَ . وَأَمَّا لَوْ ثَبَتَ الْخَوْفُ حَتَّى اضْطَرَّتْ مَعَهُ إِلَى الْكُحْلِ لَجَازَ ذَلِكَ لَهَا . وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : مَعْنَى رَمَيْهَا

(74) في (ج) ضبط « الترجيح » بالنصب فعليه يكون « طلب » مبنياً للمفاعل .

(75) (30) المدثر .

(76) في (ب) « عن نفسه » .

(77) في (ب) « تولي عنها زوجها » .

(78) ما بين القوسين ساقط من (ج) و(د) .

بالبعرة ، أي إشارتها إلى أن طول المقام في سوء هذه الحال أسفاً على الزوج حين لما توجبه المراجعة وكرم العشرة ، كما يهون الرمي بالبعرة . وقال بعضهم : معناه أنها رمت بالعدة وراء ظهرها كما رمت بالبعرة .

638 - وقوله في بعض طرق الحديث : « دَخَلْتُ حِفْشاً » (ص 1124) .
الحِفْشُ : الخُصَّ الحَقِير . وفي الحديث أنه قال لبعض مَنْ وَجَّهه ساعياً فرجع بمال : « هَلَّا قَعَدَ فِي حِفْشِ أُمِّهِ يَنْتَظِرُ هَلْ يَهْدِي إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ » . قال أبو عبيد : الحِفْشُ : الدَّرَجُ وجمعه أحفاش . شَبَّهَ بَيْتَ أُمِّهِ فِي صَغَرِهِ بِالدرج . وقال الشافعي : الحِفْشُ : البيت الدَّلِيلُ القَرِيبُ السَّمَكِ سَمِي بِهِ لَضِيْقِهِ ، والتحفش : الانضمام والاجتماع وكذلك قال ابن الأعرابي .

639 - وقوله في الحديث : « ثُمَّ تَوَتَّى بِدَابَّةِ شَاةٍ ⁽⁷⁹⁾ أَوْ طَيْرٍ فَتَفْتَضُ بِهِ فَقَلَمًا فَتَفْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ » (ص 1125) .

قال القُتَيْبِيُّ : سألت الحجازيين عن الافتضااض فذكروا أن المعتدة كانت لا تفتسل ولا تمس ماء ولا تقلم ظفراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم تفتض ، أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبذه فلا يكاد يعيش . قال غيره : الفَض : الكسر والقطع ، ومنه فاض الختم .

قال الشيخ - وفقه الله - : ذكر الهروي في كتابه أن الأزهري قال : رواه الشافعي : « فتقبص ⁽⁸⁰⁾ » بالقاف والباء والصاد وذكر أنه مُقَسَّرٌ في بابه ولم يذكر في باب القاف والباء والصاد إلا القبض ، وهو الأخذ بأطراف الأصابع . وقد قرأ الحسن ﴿ فَتَقَبَّضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ⁽⁸¹⁾ .

640 - قال الشيخ : خرَّج مسلم في هذا الباب : « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِثْنَى نَا مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ نَا شُعْبَةَ عَنْ حَمِيدَ بْنِ نَافِعٍ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوُفِّيَ حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ فَدَعَتْ بِصَفْرَةٍ . . » الحديث (ص 1125) .

هكذا رواه أبو أحمد الجُلُودِي وغيره وهو الصواب . ووقع في نسخة ابن الحَدَّاء « توفي حميم لأم سلمة » جعل أم سلمة بدل أم حبيبة . ورواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حميد بن رافع ⁽⁸²⁾ عن زينب بنت أبي سلمة . وفيه قالت زينب : « دخلت على أم

(79) في (ج) « بدابة حمار أو شاة » .

(80) في (أ) و (ب) « فتقبض » بالصاد آخره وهو تحريف لقوله بعد بالقاف والباء والصاد . ثم ما في النووي : « وتقبص » بالصاد ، وفي (د) « فتفتض » .

(81) في (ج) و (د) ﴿ فَتَقَبَّضْتُ قَبْضَةً ﴾ بالصاد الآية (96) طه . (82) في (ج) « حميد بن نافع » .

حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان قالت: ثم دخلت على زينب بنت جحش ، ثم قالت زينب : سمعت أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ الحديث .

وقوله : « توفي حَمِيمٌ لأم حبيبة » حميم الرجل وحامته خاصته ومن يقرب منه نسباً .
وقوله : « لا تَمَسَّ طيباً إلا إذا طهرت بُذَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ » يعني قطعة منه .

641 - حديث سهل وعويمر العجلاني وقول عويمر : « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ » . إلى قوله : « فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » وفي بعض طرقه : « فَكَانَتْ حَابِلًا » ، وفي بعض طرقه : « فَذَلَّكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مَتَلَاعَيْنِ » ، وفي بعض طرقه : « ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » ، وفي بَعْضِ طُرُقِهِ : « مَالِي ؟ قَالَ : لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا » (من ص 1129 إلى 1132) .

قال الشيخ - وفقه الله - : قوله : « فكره المسائل وعابها » المسائل إذا كانت مما يضطر إليها السائل فلا بأس بها . وقد كان ﷺ يُسأل عن الأحكام فلا يكره ذلك ، وإن كان السؤال على جهة⁽⁸³⁾ التعنيت فهو منهى عنه . وعاصم هذا إنما سأل لغيره ولعله لم تكن به ضرورة إلى ذلك .

وأصل اللعان في الشريعة الضرورة لحفظ الأنساب ونفي المعرفة عن الأزواج .

وقد اختلف المذهب⁽⁸⁴⁾ فيمن قذف زوجته : هل يلاعن على الجملة أو حتى يبين⁽⁸⁵⁾ وجه دعواه ؟ فمن رأى أن نفي الحد عن الزوج إذا رمى زوجته مقصود في الشرع في نفسه مكنته من ذلك . وكذلك اضطرب المذهب أيضاً إذا ادعى الرؤية للزنا : هل لا ينتفي⁽⁸⁶⁾ الولد حتى يدعي مع ذلك الاستبراء ، أو ينتفي وإن لم يدع استبراءً ، وإن كان الحمل ظاهراً ؟ فأحد الأقوال : أنه ينتفي الولد وإن كان الحمل ظاهراً . وقال بعض شيوخنا : ليس لهذا وجه إلا أن تكون مشاهدته لزناها الآن علماً عنده على اعتيادها لذلك ويغلب على ظنه منه أن الولد الذي هو حمل ظاهر من زان آخر فابيح له نفيه بهذا الظن كما يباح له نفيه بإراقة الدم وإن كان لا يؤدي إلا⁽⁸⁷⁾ إلى الظن لأن الحامل قد تحيض . ومن أنكر من أصحابنا أن ينتفي الحمل الظاهر قال : فإن الولد للفراش ، وقصارى ما في هذا التجويز أن تكون خاتته قبل ولا ينتفي الفراش وأحكامه بالتجويز المجرد .

(83) في (ب) « على وجه » .

(84) « المذهب » ساقط من (ب) .

(85) في (ب) و(ج) « حتى يبين » .

(86) في (ب) « هل ينتفي » .

(87) « إلا » ساقطة في (أ) .

وهن أصحابنا من لم يوجب الاستبراء ولكنه شرط أن يكون الحمل ظاهراً لأن ظهوره مع ثبوت الفراش كالشاهد عليه بأنه منه ، وإذا لم يكن ظاهراً فلا شاهد عليه يمنع من نفيه . وفي بعض طرق الحديث⁽⁸⁸⁾ : « ما وطئها مذ كذا » فتعلق بهذا من أصحابنا من لم يمكنه من النفي إلا بالاستبراء ، ومن لم يعتبره من أصحابنا تعلق بظاهر القرآن ولم يذكر فيه استبراء . وكذلك في بعض طرق الأخبار لم يذكر فيه استبراء : وهذا العموم لا يخص بقوله « ما وطئها مذ كذا » لأنه لم يذكر الحكم إذا لم يذكر ذلك فيكون تخصيصاً . وقوله : « أَيْقَنْتُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ » جعله بعض الناس حجة على أن الزوج إن⁽⁸⁹⁾ قتل رجلاً وزعم أنه وجده مع زوجته أنه يقتل به ولا يصدق إلا ببينة لأنه ﷺ لم ينكر عليه ما قال . وقوله : « فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ » احتج به الشافعي على جواز الطلاق ثلاثاً في كلمة واحدة . وانفصل أصحابنا عن هذا بأنها قد بانت منه باللعان فوقعت الثلاث على غير زوجة فلم يكن لها تأثير . قالوا : لأنه خرج النسائي عن محمود بن لبيد قال : « أخبرني عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام ﷺ غضبان⁽⁹⁰⁾ فقال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حي ؟ وقام رجل فقال يا رسول الله : ألا أقتله » فالأخذ بالمنع بهذا الحديث أولى من حديث المتلاعنين مع الاحتمال الذي فيه . وقد اختلف الناس أيضاً في المتلاعنين : هل تقع الفرقة بنفس اللعان أو حتى يقضي القاضي بالفراق ؟ فقال أبو حنيفة : حتى يقضي القاضي بالفراق لقوله « ففرق بينهما » ، وهذه إشارة للحكم . وعندنا أنه لا يفترق إلى حاكم لقوله ﷺ في طريق أخرى « أحكما كاذب لا سبيل لك عليها » وقوله « ففارقها عند النبي ﷺ » فقال عليه السلام : ذاكم التفريق بين كل متلاعنين » ولم يعتبر قضية القاضي . وقوله ﷺ : « لا سبيل لك عليها » .

حملة جمهور العلماء على العموم فلا تحل له أبداً . قال بعض أصحابنا : ومن جهة المعنى لأنه أدخل لبساً في النسب فعوقب بالتحريم المؤبد كأحد التعليلين عندنا في النكاح في العدة . وانفرد البتّي فقال : إن اللعان لا يؤثر في الفراق . وهذا الحديث حجة عليه . واختلف الناس والقائلون بتأييد التحريم إذا أكذب نفسه هل تحل له أم لا ؟ . فعندنا لا تحل له وإن أكذب نفسه أخذاً بعموم قوله : « لا سبيل لك عليها » ولم يفرق ، قال أبو حنيفة : إذا أكذب نفسه حلت له لارتفاع المعنى المانع لإكذابه نفسه .

(88) في (ب) « طرق هذه الأحاديث » ، وفي (ج) « في بعض طرق الأحاديث » .

(89) في (ب) و(ج) « إذا » .

(90) في (أ) و(ج) « غضباناً » وهو تحريف .

واختلف المذهب عندنا على قولين مع قولنا : « إن بنفس التلاعن يقع التحريم من غير افتقار لحكم هل يقع التحريم بلعان الزوج وحده أم حتى يلتعنا جميعاً ؟ . فقيل : بالتعان الزوج وحده لأن التحريم والفراق أمر مقصور عليه فيختص بما يكون منه ولا يفترق إلى ما يكون من شخص آخر . وقيل : لا يقع ذلك حتى يلتعنا جميعاً ، لأن هذه الأحاديث إنما وقع فيها الألفاظ الدالة على الفراق بعد التعانها جميعاً ولا يتعدى ما وقع فيها . 642 - ذكر قوله ﷺ بعد أن تلعنا : « لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدٌ جَعْدًا » (ص 1133) .

هذا دليل على جواز لعان الحامل في حال حملها . وقد قال بعض أصحابنا : إنه إذا لاعن لنفي النسب لأجل استبرائه ولم يشاهد زنا فإنه لا يجب أن يلاعن وهي حامل لجواز أن يكون ريحا تَنْفَسُ . وانفصل عن هذا الآخرون بأن الحمل قد يقطع عليه والغلط فيه بالريح نادر .

وقد عُلِّقَت في الشرع أحكام على الحمل منها : إيجاب النفقة لها بالحمل ، وردُّها بعيب الحمل ولم يسقط في الشريعة لاعتبار ذلك . 643 - قوله : « قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشْرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ » (ص 1134) .

قال الشيخ : اختلف الناس إذا قذف زوجته بشخص بعينه هل يُحَدُّ لَهُ أم لا وإن لاعن زوجته ؟ فعند مالك أنه يحدد للرجل لأن الأصل إثبات الحد على القاذف وإنما سقط عن الزوج بلعانه لأجل الضرورة إلى ذلك وأنه لا يستغني عن ذكر زوجته ، وأما الزاني بها فلا ضرورة به إلى ذكره وهو غني عن قذفه ، فبقي على الأصل في وجوب الحد له . قال الشافعي : لا يحدد للرجل إذا أدخله في لعانه (وتعلّق بأنه ﷺ لم يحد الزوج لشريك)⁽⁹¹⁾ وقد سماء .

وقال بعض أصحابنا : لا حجة فيه لوجهين : أحدهما أن شريكاً كان يهودياً ، والثاني أن شريكاً لم يطلب حدّه ولا قام يطلب عرضه فلم يكن في ذلك تعلق . 644 - قول سعد : « يا رسول الله الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقته ؟ فقال ﷺ : لا . فقال سعد : بلى ، والذي أكرّمك⁽⁹²⁾ بالحق . فقال ﷺ اسْمَعُوا مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ » (ص 1135) .

قال الشيخ - وفقه الله - : معنى ذلك عندي أن قوله « بلى » بمعنى أنه لا تتركه نفسه لذلك وأن طباعه ربّما غلبته وتستولي عليه الغيرة حتى يقتله وإن كان عاصياً لك في ذلك لا

(91) ما بين القوسين سقط من أصل (أ) ، والحق بالهامش .

(92) في (أ) « بعثك » عوض « أكرّمك » ، وكتب على « بعثك » « صح » .

على أنه رَدُّ قول النبي ﷺ وقَصَدَ مخالفته .

645 — وقوله : « إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشُ السَّاقَيْنِ » (ص 1134) .

قال الهروي : الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمّاً ، فإذا كان مدحاً فله معنيان : أحدهما : أن يكون معصوب الخلق شديد الأسر . والثاني : أن يكون شعره غير سبط لأن السبوطه أكثرها في شعور العجم . وأما الجعد المذموم فله معنيان : أحدهما القصير المتردد ، والآخر البخيل ، يقال رجل : جعد اليدين وجعد الأصابع أي بَخِيلٌ .

646 — وفي حديث آخر : « إِنْ جَاءَتْ بِهِ جَعْدًا قَطَطًا » (ص 1135) .

القطط : الشديد الجعودة ، يقال : رجل جعد وشعر جعد : بَيْنَ الجعودة ، وقطط : بَيْنَ القطوطه .

وقوله : « حَمَشُ السَّاقَيْنِ » .

أي دقيق الساقين قال الهروي : امرأة حمشاء الساقين⁽⁹³⁾ كرعاء اليدين⁽⁹⁴⁾ إذا كانت دقيقتهما . قال غيره : والحموشة دقة الساقين .

647 — وقوله : « إِنْ جَاءَتْ بِهِ سَبَطًا »⁽⁹⁵⁾ قضىء العين « (ص 1134) .

السبوطه : استرسال الشعر وانبساطه ، ورجل سَبَطَ وَسَبَطَ بفتح الباء وكسرهما لغتان : بَيْنَ السبوطه . وكذلك شعر سَبَطَ وَسَبَطَ وقد سَبَطَ شعر الرجل سبوطه ، وقضىء العين فاسد العين . قال ابن دريد في الجمهرة : يقال : قَضَيْتَ عَيْنَ الرَّجُلِ إِذَا احْمَرَّتْ وَدَمَعَتْ ، وَقَدْ قَضَيْتَ الْقُرْبَةَ . تقضاً قَضاً فهي قَضِيَّةٌ عَلَى وَزْنِ فَعِلَةٍ⁽⁹⁶⁾ إِذَا عَفِنَتْ وَتَهَافَّتْ . قال ابن ولّاد : وسقاء قضىء إذا طال مكثه في مكان ففسد وبلي . والقضاً مقصور مهموز : العيب⁽⁹⁷⁾ . قال ابن دريد : وقضىء حسب الرجل قَضاً وَقَضُوءاً وَقَضَاءً إِذَا دَخَلَهُ عَيْبٌ ، وَإِنْ فِي حَسْبِهِ لَقَضَاءٌ وَلَا نَفْعَ كَذَا فَإِنْ فِيهِ قَضَاءٌ عَلَيَّ . قال الهروي . وقضىء الثوب إذا تَفَزَّرَ وَتَشَقَّقَ . قال غيره : من طول البلى وقوله : خَذَلَا آدَمَ . الخذل بخاء معجمة مفتوحة ودال مهملة : الممتلىء الساق . والآدم : الشديد السمرة وجمعه أَدَمٌ مثل أحمر وحمر . وأما آدم إذا كان اسماً فهو مشتق من أدمة الأرض وأديمها ، أي وجهها فسمي بما خلق منه ، وجمعه آدمون .

(93) في (ب) و(ج) : « يقال : امرأة حمشاء الساقين » .

(94) في (ج) : « كرعاء » .

(95) في (أ) : « سَبَطًا بِاسْكَانِ الْبَاءِ » .

(96) في (ج) : « قضية » عى وَزْنِ فَعِلَةٍ .

(97) في (ب) : « العين » .

648 - وقوله ﷺ يعني به لسعد بن عباد⁽⁹⁸⁾ : « أسمعوا إلى ما يقول سيدكم »
(ص 1135) .

قال ابن الأنباري وغيره : السيد الذي يفوق في الفخر قومه ، والسيد أيضاً الحلیم ،
وأيضاً الحسن الخلق ، وأيضاً الرئيس . قال الشاعر :

[المتقارب]

فَإِنْ كُنْتَ سَيِّدَنَا سُدَّتْنَا وَإِنْ كُنْتَ لِلْخَالِ⁽⁹⁹⁾ فَاهِبْ فَخَلْ

وأنشد ابن قتيبة :

[مجزوء الرمل]

قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْرَجِ سَعْدَ بْنَ عَبَّادَ⁽¹⁰⁰⁾

649 - وقوله : « يحب المدحة » (ص 1136) .

كسر الميم لا يكون إلا مع إدخال الناء للثانيث فإذا ذهب الناء بقي لفظ التذكير فتحت
الميم فيقال : هو المدح وهي المدحة .

650 - وقوله : « هل فيها من أ ورق » (ص 1137) .

الأورق : الأسمر ، وهو من الورقة ، ومنه قيل للرَّمَادِ أورق وللجماعة ورقاء .

651 - وقوله : « لَضَرْبَتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ » (ص 1130) .

أي غير ضارب بصفح السيف ، وصفح السيف وجهه . وقرأه حداد⁽¹⁰¹⁾ .

(98) في (ب) « يعني به سعد بن عباد » .

(99) في (ب) « للمال » .

(100) هكذا ورد في (أ) و(ب) و(ج) غير مستقيم الوزن ، وتصحيحه هكذا :

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْرِجِ سَعْدَ بْنَ عَبَّادَ

(101) في (ب) « وعواره » .

11 - كتاب العتق (1)

652 - قول ابن عمر (2) عن النبي ﷺ: « من أعتق (شريكاً) (3) له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العذل فأعطي شركاؤه حصصهم وأعتق عليه العبد ». وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ: « من أعتق شقصاً له في عبد فخلّصه في ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال يستسعى العبد غير مشقوق عليه » ، وزاد في بعض طرقه : « إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عذل ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه » (4) (ص 1139 - 1141) .

قال الشيخ - وفقه الله - : الحكم بالتقويم هاهنا لما يلحق الشريك من الضرر بعيب العتق ولحق الله تعالى في إكمال الحرية ، فإن كان للشريك مال : فهل يعتق نصيب من لم يعتق بالسراية أم بالتقويم ؟ فيه (5) اختلاف في المذهب ، وإن كان الشريك معسراً : فهل لمن لم يعتق اتباعه بالقيمة في ذمته وإكمال العتق عليه ؟ فيه أيضاً قولان في المذهب . وعند أبي حنيفة أن المعتق إن كان موسراً كان للآخر أن يعتق نصيبه أو يضمن شريكه أو يستسعى العبد ، وإن كان معسراً كان لشريكه العتق والاستسعاء (6) .

وتعلق مالك في نفي الاستسعاء بقوله في طريق ابن عمر : « وإلا فقد عتق منه ما عتق » وظاهر هذا نفي الاستسعاء . وتعلق أبو حنيفة برواية أبي هريرة في الاستسعاء . وقد

(1) هذا العنوان ورد في (ب) و (ج) وأما في (أ) فكتاب العتق بالهاش .

(2) في (ج) « فيه قول ابن عمر » .

(3) في (ج) « شريكاً » .

(4) ما بين القوسين ساقط من (ب) إلا قوله في الطريق الثانية « شقصاً له في عبد فخلّصه في ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال يستسعى العبد غير مشقوق عليه » .

وسقط من (ج) الطريق الثالثة .

(5) في (ب) و (ج) « فيه » .

(6) في (ج) « أو الاستسعاء » .

قال بعض أصحابنا : إنها زيادةٌ من كلام قتادة تلبس على بعض الرواة فأضافها إلى نفس الحديث . وقد ذكر ابن المنذر ما يُصحّح ما قاله أصحابنا ، وذكر في سند الحديث عن بعض رواة قال : « وَكَانَ يُقْتَبَى قَتَادَةُ » . وذكر الاستسعاء ، على أنه يحتمل أن يكون معنى قوله : « يستسعى العبد في نصيبه الذي لم يعتق » ، أي يَحْتَدِمُه بقدر نصيبه لئلا يظن أنه يحرم استخدامه وإن كان قد وقع في بعض الروايات الاستسعاء في القيمة . وهذه الرواية تمنع هذا التأويل .

وقال بعض أصحابنا : لعل الراوي نقل بالمعنى ، ولما سمع الاستسعاء في النصيب عبر عنه بالقيمة على ما فهم ، وهذا عندي لا يعول عليه لأنه سوء ظن بالرواة ، وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث . وقد قالوا أيضاً هم في تأويل الحديث الذي تعلقنا به : إن قوله : « وإلا فقد عتق منه ما عتق » أنه أراد أن العتق يَرَدّ واستقر ، وإن تَعَدَّر الاستكمال لا يرفع ما وقع فيه ، والذي قالوه يحتمل ، وإنما يبقى النظر فيما قلناه : هل (7) الأظهر من المحتملات ؟ والظواهر يقع بها الترجيح وترجح بعضها على بعض . وقد نبهنا على ما في روايتهم من الاحتمال وما في روايتنا ولم يبق إلا التمسك بالأظهر .

وفي غير كتاب مسلم : « عن جابر أن النبي ﷺ قال : من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء (8) فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء » .

وفي هذا الحديث ثلاث فوائد : العتق بالسرية لقوله : « فهو حر » ، والتعليل (9) بحق الشريك لقوله : « لما أساء من مشاركتهم » ، ونفي السعاية لقوله : « وليس على العبد شيء » .

وقوله هاهنا في رواية أبي هريرة : « قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ » إشارة إلى تقويم العبد كاملاً ويعطي قيمة نصفه بنسبة قيمة الكل لأنه كان قادراً على أن يدعو شريكه لبيع جملته فيحصل له نصف الثمن الحاصل في الجميع فإذا منعه من هذا ضمن له ما منعه منه ، وقد قال هذا بعض أهل العلم .

واختلف المذهب في الشريكين إذا أعتقا وبهما مذهبنا ومذهب مالك : هل يضمنان على التساوي لأنهما اشتركا في الإتلاف ولو انفرد كل واحد منهما فأعتق لضمن جميع نصيب شريكه من غير أن يعتبر قلة نصيبه أو كثرته ، أو يكونان يضمنان بقدر أملكهما

(7) « هل » ساقط من (ب) .

(8) « وله وفاء » ساقط من (ب) والذي في (ب) « وله مال » .

(9) في (ب) « والتعليل » .

لأن كونهما مالكين نفذ لهما العتق فللملك إذا مدخل في هذا فوقعت الغرامة بقدره . وقد غلط ابن راهويه وذهب إلى أن معتق نصف الأمة لا يضمن بقيتها لأنه لم يذكر في الحديث إلا العبد . وأنكر حذاف أهل الأصول هذا ورأوا أن الأمة في معنى العبد وأن هذا لا يلتبس على أحد سمع هذا اللفظ وقالوا : إذا كان الفرع في معنى الأصل قطعاً صار كالمنصوص عليه .

وأما قوله : « مَنْ أَعْتَقَ شِقْصاً لَهُ فِي عَبْدٍ » (ص 1140) .

الشقص : النصيب ، ومثله الشقيص ، وكذلك قوله : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ » الشرك : النصيب ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ ﴾⁽¹⁰⁾ ، أي من نصيب ، ويكون الشرك في غير هذا الشريك ، قال الله تعالى : ﴿ جَعَلَا لَهُ شِرْكَاً فِيمَا آتَاهُمَا ﴾⁽¹¹⁾ ويكون الشرك أيضاً الاشتراك يُقال : شَرِكْتُهُ في الأمر أَشْرَكُهُ شِرْكَاً ، ومنه حديث معاذ : « أَجَارَ بَيْنَ أَهْلِ الْيَمَنِ الشُّرْكَ » أراد الاشتراك في الأرض . وقوله : « فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » .

يقال : عَتَقَ الْعَبْدُ فِي نَفْسِهِ إِذَا صَارَ حُرّاً وَأَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ .

653 - ذَكَرَ : « أَنَّ عَائِشَةَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تَعْتِقُهَا فَقَالَ : أَهْلُهَا يَبِيعُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهُمَا لَنَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

و « عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْهَا تَسْتَعِينُهَا⁽¹²⁾ فِي كِتَابَتِهَا » . في بعض الروايات : « وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتِكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِبَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا وَقَالُوا : إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهَا : ابْتَاعِي وَأَعِيقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ . ثُمَّ قَالَ ﷺ : مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، مَنْ اشْتَرَطَ شُرُوطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ » . وفي بعض طرقه : « وَكَانَ⁽¹³⁾ زَوْجُهَا عَبْدًا فَخِيرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا » (ص 1141 إلى 1143) .

قال الشيخ - وفقه الله - : حديث بريرة هذا فيه فقه كثير والذي يُحتاج إلى ذكره هاهنا الكلام في جواز بيعها ابتداء . وقد اختلفت أقوال العلماء في بيع المُكَاتَبِ على الجملة ،

(10) (22) سبأ .

(11) (190) سورة الأعراف ، وقراءة شرك هي قراءة نافع .

(12) في (ب) « تَسْتَعِينُهَا » .

(13) في (أ) « وَإِنْ كَانَ » .

فأجازه بعضهم ، ومنعه بعضهم . والجواز على أنه يتأدى منه المشتري لا على أنه تبطل كتابته لأن هذا لم نعلم من يذهب إليه . وكذلك أيضاً أجاز مالك بيع كتابته خاصة ويؤدي للمشتري فإن عجز رُق له . ومنع ذلك ابن أبي سلمة⁽¹⁴⁾ وربيعه وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ورأوا ذلك غرراً وجهلاً بالمشتري لأنه لا يدري ما يحصل له هل نجوم أم رقبة⁽¹⁵⁾ .

وأجاز بعض أهل العلم بيع المكاتب للعتق⁽¹⁶⁾ لا للاستخدام ، وإن رضي بالبيع وقد عجز عن الأداء لفقره وضعفه عن التكسب جاز بيعه ، وإن كان ظاهر المال ففي رضاه بالعجز قولان ، فمن مكنه منه أجاز بيعه إذا رضي بالعجز والبيع ، ومن منعه من ذلك لم يجز بيعه . والقولان في المذهب عندنا وكذلك إن لم يكن له مال ظاهر ولكنه قادر على التكسب وتحصيل النجوم التي يعتق بها⁽¹⁷⁾ في رضاه أيضاً بالعجز اختلاف في المذهب .

وفي بيع العبد القن بشرط العتق من مشتريه اختلاف بين الناس ، وأجازه مالك والشافعي ، ومنعه أبو حنيفة ولكنه قال : إن وقع البيع مضي بالثمن . وخالفه أصحابه أبو يوسف ومحمد بن الحسن فقالا : يَمْضِي بالقيمة ، فإذا تقرر هذا كله قلنا بعده : لا بد من تطلب تأويل بيع بريرة وهي مكاتبه عند من منع⁽¹⁸⁾ من بيع المكاتب فيقول من حكينا عنه : . إن بيعه جائز للعتق لا للخدمة . إنما جاز هاهنا لأن عائشة اشترتها للعتق وأنا أُجيزه . ومن يجيز بيع كتابة المكاتب يقول : لعلها اشترت كتابتها ويحتج بقوله هاهنا في كتاب مسلم : « فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتُكَ » وَهَذَا ظَاهِرُ أَنَّهَا لَمْ تَشْتَرِ الرِّقَّةَ .

وَمَنْ يَمْنَعُ بَيْعَ الْمُكَاتِبِ وَيَتَّعِ كِتَابَتَهُ يَقُولُ : عَجَزَتْ وَرَضِيتُ بِالْبَيْعِ فَلِهَذَا اشْتَرَيْتُهَا عَائِشَةُ .

وأما شراء العبد القن بشرط الإعتاق فيتعلق بهذا الحديث من يجيزه ويقول : قد اشترتها عائشة بشرط العتق وقال ﷺ : « ابْتَاعِي وَأُعْتِقِي » ، وهذا يصحح ما ذهب⁽¹⁹⁾ إليه . وَمَنْ يَمْنَعُ بَيْعَ الْعَبْدِ الْقَنْ بِشَرَطِ الْعَتَقِ قَدْ يَنْزَعُ فِي هَذَا وَيَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ عَائِشَةَ مُشْتَرِيَةً . وَقَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى قَضَاءِ الْكِتَابَةِ عَنْ بَرِيرَةَ أَوْ عَلَى شُرَاءِ الْكِتَابَةِ خَاصَّةً إِنْ كَانَ أَحَدٌ

(14) في (ب) « ابن مسلمة » .

(15) في (ب) « نجومه أم رقبته » .

(16) في (ج) « ليعتق » .

(17) في (ج) « بها » ساقطة .

(18) في (ب) « من يمنعه » .

(19) في (أ) وقع شكل ذهب بتسكين التاء .

يجمع بين هذين المذهبين ، منع البيع للعتق وجواز بيع الكتابة . هَذَا وَجْهٌ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي وَهُوَ الْمُشْكِلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَمَا وَقَعَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ هَاهُنَا وَهُوَ قَوْلُهُ عَنْهُ ﷺ : « اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِيهَا وَاشْتَرِطِي »⁽²⁰⁾ لَهُمُ الْوَلَاءُ ، ، فيقال : كَيْفَ أَمَرَهَا ﷺ بِهَذَا وفيه عقد بيع على شرط لا يجوز وتغريز بالبايعين إذ شرطت لهم ما لا يصح وَخَدَعْتَهُمْ فِيهِ ؟ وَلَمَّا صَعِبَ الْإِنْفِصَالُ عَنْ هَذَا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ⁽²¹⁾ أَصْلًا . يُحْكِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمَ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ سَقُوطُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ ؛ وَهَذَا⁽²²⁾ مِمَّا يَشْجَعُ يَحْيَى عَلَى إِنكَارِهَا .

وَأَمَّا الْمُحْصِلُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَتَطَلَّبُوا لَذَلِكَ تَأْوِيلًا وَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : « لَهُمْ » هَاهُنَا بِمَعْنَى عَلَيْهِمْ (فَيَكُونُ مَعْنَاهُ : اشْتَرِطِي عَلَيْهِمُ الْوَلَاءَ . وَعَبَّرَ عَنْ عَلَيْهِمْ بِلَفْظِ « لَهُمْ » كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ ﴾⁽²³⁾ بِمَعْنَى عَلَيْهِمْ)⁽²⁴⁾ ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾⁽²⁵⁾ أَيْ فَعَلَيْهَا (وَيَكُونُ قِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ وَوَعْظُهُ لِمَا سَلَفَ لَهُمْ مِنْ شَرِّ الْوَلَاءِ لِأَنْفُسِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ)⁽²⁶⁾ . وَقَالَ آخَرُونَ : مَعْنَى « اشْتَرِطِي » هَاهُنَا أَظْهَرِي لَهُمْ⁽²⁷⁾ حُكْمَ الْوَلَاءِ . قَالَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ : يَذْكُرُ رَجُلًا تَدَلَّى مِنْ رَأْسِ جَبَلٍ بِحَبْلِ إِلَى نَبْعَةٍ لِيَقْطَعَهَا فَيَتَّخِذَ مِنْهَا قَوْسًا :

[الطويل]

فَأَشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعْصِمٌ وَالْقَى بِأَسْبَابٍ لَهُ وَتَوَكَّلَا

مَعْنَاهُ جَعَلَ نَفْسَهُ عَلَمًا لَذَلِكَ الْأَمْرِ ، وَمِنْهُ قِيلَ : أَشْرَاطُ السَّاعَةِ بِمَعْنَى عِلَامَاتِهَا ، وَمِنْهُ سُمُّوا أَصْحَابَ الشَّرْطِ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُمْ فِي الْقَدِيمِ عِلَامَاتٌ يُعْرِفُونَ بِهَا . وَمِنْهُ : الشَّرْطُ فِي كَذَا ، بِمَعْنَى أَنَّهُ عَلَمٌ عَلَيْهِ . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهَذَا الزَّجْرُ وَالتَّوْبِيخُ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ بَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يَحِلُّ ، فَلَمَّا أَخَذُوا يَتَقَاحَمُونَ عَلَى مُخَالَفَتِهِ قَالَ لِعَائِشَةَ : هَذَا اللَّفْظُ ، بِمَعْنَى لَا تَبَالِي بِشَرْطِهِمْ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانِي لَهُمْ ذَلِكَ لَا عَلَى مَعْنَى الْإِبَاحَةِ لَهَا وَالْأَمْرُ لَهَا بِذَلِكَ ، وَقَدْ تَرَدَّدَ لَفْظُهُ أَفْعَلُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ وَلَا الْإِذْنُ فِيهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾⁽²⁸⁾ وَ ﴿ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾⁽²⁹⁾ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّالِثُ فَإِنَّهُ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَلَا خِلَافَ بَيْنِ

(20) فِي (ج) « وَاشْتَرِطَ » .

(21) فِي (ب) « عَلَى بَعْضِ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثِ » .

(22) فِي (ج) عَوْضٌ « هَذَا » كَلِمَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .

(23) (25) الرِّعْدُ .

(28) (40) فَصَلَتْ .

(29) (50) الْإِسْرَاءُ .

(25) (7) الْإِسْرَاءُ .

(26) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (أ) .

(27) « لَهُمْ » سَاقِطٌ مِنْ (أ) .

(24) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (أ) .

العلماء في مُعتق عبده عن نَفْسِهِ أَنْ وَلَاءَهُ لَهُ . واختلفوا إذا أعتقه عن غيره رجلٍ بعينه أو عن جميع المسلمين ، فمذهبنا⁽³⁰⁾ أن الولاء للمعتق عنه كان رجلاً بعينه أو جماعة المسلمين . وقال ابن نافع - من أصحاب مالك - في المُعتق عن جماعة المسلمين : إن الولاء له دونهم . قال بعض شيوخنا : ويلزمه على ما قال أن يقول بمذهب المخالف : إن الولاء للمعتق وإن أعتق (عن رجل بعينه . واحتج من رأى أن الولاء للمعتق وإن أعتق)⁽³¹⁾ عن غيره بقوله ﷺ : « الولاء لمن أعتق » فعَمَّ . وحمله مالك على أن المراد به : من أعتق عن نفسه ، بدليل أن الوكيل إذا أعتق بإذن موكله على العتق كان الولاء لمن وكَّله وإن كان هو المعتق .

وقد وقع هنا سؤال مشكل ، وهو : لو قال : أنت حرّ ولا ولاء لي عليك . فأما ابن القصار فالتزم في هذا السؤال أن يكون الولاء للمسلمين ، ونزّل هذا القول منزلة قول القائل : أنت حر عن المسلمين . وكان بعض شيوخنا يخالفه في هذا ويرى أن بقوله : أنت حر ، استقر الولاء له ، واستثناه بعد ذلك جملة ثانية هي قوله : « ولا ولاء لي عليك » لا يُغيّر حكم الجملة الأولى لأنه إخبار على أن حكم الجملة الأولى - المستقرة - بالشرع - على خلاف ما حكم الله تعالى به ، فيكون إخباره كذباً وفتواه باطلاً ، والباطل والكذب لا يلتفت إليه ولا يُعوّل في مثل هذه الأحكام عليه .

وأما الوجه الرابع من الكلام على هذا الحديث فقوله : « فخيرها رسولُ الله ﷺ » وقد كان زوجها عبداً « فلا خلاف بين أهل العلم في أن الأمة إذا عتقت تحت عبد أن لها الخيار في فسخ نكاحه .

واختلف الناس في الحر⁽³²⁾ هل تخير إذا اعتقت تحتها ؟ فعندنا لا تَخَيَّر لأن هذا الحديث قد ذكر فيه هاهنا أن زوجها كان عبداً ، والأصل ثبوت الأنكحة ، ولا سبيل إلى إثبات الفسخ عند طريان حوادث إلا بشرع يدل على ذلك ، وقد دل هاهنا على العبد فبقي الحر على الأصل .

وأما المخالف الموجب لها الخيار وإن كان زوجها حراً فتعلق برواية من روى أن زوجها كان حراً . ونحن نرجّح مذهبنا عليه بأن نقول : راوي حال هذا الزوج ابن عباس وعائشة ، فأما ابن عباس فلم يختلف الرواة عنه أنه قال : كان زوجها عبداً . وأما عائشة فاختلفت الرواة عنها هل قالت : عبداً أو حراً ؟ والذي لا اختلاف عنه أولى أن يُتعلق بروايته

(30) « فمذهبنا » ساقط من (ب) .

(31) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(32) في (أ) « الحرة » .

من رواية من اختلف عنه .

وأما وجه الخلاف من جهة الاعتبار والمعنى ، فإن مالكا رأى أن العلة ما يدركها من المعرة لما صارت حرة بكون زوجها عبداً ، وإذا كان زوجها حراً فلا معرة عليها فلا وجه لتخييرها . وأما المخالف فيرى أن العلة كونها معقوداً عليها بالجبر أولاً لحق العبودية فإذا صارت إلى حال من لا يُجبر لملكها نفسها كان لها حل⁽³³⁾ العقد ، ويتعلق في ذلك بما قيل في بعض الطرق : « ملكك نفسك واختاري » أو كما قال ، فأشار إلى أن العلة ملك النفس ، وهذا يوجب المساواة بين الحر والعبد .

فإذا ثبت أن لها الخيار فإنها إذا مكنت الزوج من وطئها بعد علمها بالعقد سقط خيارها ، وإن زعمت أنها جاهلة بحكم الخيار . هذا المعروف من المذهب . وقال بعض أصحابنا : فإن هذا بناء على أنها ادعت ما لا يشبه من الجهل بالحكم لاشتغال هذا الحكم عند سائر الإماء . ولو كانت ممن يتبين جهلها بهذا ، كحديثه العهد بالسبي من السودان وغيرهم ، لجرت على القولين فيمن زنى جاهلاً بحكم تحريم⁽³⁴⁾ الزنى هل يحد أم لا ؟ وقد تعلق بعض أصحابنا بأن في بعض الأحاديث أنه علق الخيار لها بأن لا توطأ ولم يفرق بين وطئها جاهلة أو عالمة . والصحيح من هذا أنه لم يثبت أثر يسقط تخييرها إذا جهلت الحكم أنها باقية على حقها ولا معنى لتخريجهم الخلاف في ذلك لأن كل من ثبت له حق فلا يسقط إلا بنصه على إسقاطه أو فعل يقوم مقام النص ، (وتمكين العالمة بالحكم قائم مقام النص)⁽³⁵⁾ منها على إسقاط حقها فسقط ، وإذا كانت جاهلة لم يصدر عنها ما يدل على سقوط حقها فبقيت على الأصل في ثبوته .

وأما الوجه الخامس فقوله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » . فيجب أن يعلم أن الشروط المقارنة للبيع لا تخلو من ثلاثة أقسام : أحدها : أن يكون من مقتضى العقد كالتسليم ، وجواز التصرف في المبيع ، وهذا لا خلاف في جواز اشتراطه لأنه يُقضى به وإن لم يُشترط .

والثاني : أن لا تكون من مقتضاه ولكنها من مصلحته كالحميل والرهن واشتراط الخيار ، فهذا أيضاً يجوز اشتراطه لأنه من مصلحته فأشبه ما كان من مقتضاه ولكنه إنما يقضى به مع الاشتراط وإن لم يشترط فلا يقضى به وبهذا يفارق القسم الأول .

والثالث : أن تكون خارجة⁽³⁶⁾ عن ذلك مما لا يجوز اشتراطه في العقود بأن يمنع من

(35) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(36) في (أ) « خارجة » .

(33) « حل » ساقط من (ب) .

(34) « تحريم » ساقط من (أ) .

مقتضى العقد أو يقع فيه غرراً ، و⁽³⁷⁾ غير ذلك من الوجوه الممنوعة ، فهذا موضع اضطراب العلماء ، ومسائل المذهب مضطربة فيه ، ولكن المشهور فيه على الجملة في القول المطلق أن البيع والشرط جميعاً يُنقضان وبطلان لقوله ﷺ : « مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » لأنه قد وضع من الثمن لأجل الشرط فصار له حصة من المعاوضة فيجب بطلان ما قبله من العوض لفساده ، والذي ينويه من العوض⁽³⁸⁾ مجهول ، وهذا يؤدي إلى الجهالة بما يقابل ما سواه في العوض فوجب فسخ الكل لذلك . وقد قال بعض العلماء : فإن الشرط خاصة هو المختص بالبطلان لأجل حديث بريرة .

وقد وقع في المذهب مسائل خرج منها بعض الشيوخ هذه الطريقة وجعلها قولاً في المذهب . ووجه المشهور ما قدمناه⁽³⁹⁾ من الخبر والقياس وهو مقدم عندهم على هذا الحديث ، على أن حديث بريرة لم يُنص فيه على صحة البيع إنما ذكر الشروط خاصة فبقي البيع يؤخذ حكمه من مواضع آخر في الشريعة .

وأما شراء عائشة فقد ذكرنا له وجوهاً من التأويل في قوله ﷺ : « اشترطي لهم الولاء » وإذا ثبت تأويلات الحديث سقط تعلقهم بظاهره ، وقول عائشة في بعض طرق حديث بريرة : « لآها الله لا أفعل ذلك » فيها لغتان إحداهما⁽⁴⁰⁾ : إثبات الألف ، والأخرى إسقاطها لسكونها وسكون اللام⁽⁴¹⁾ في الاسم فيصير اللفظ⁽⁴²⁾ هالله⁽⁴³⁾ بمعنى : والله .

وأما الوجه السادس فما ذكره من أكله ﷺ مما تصدق به عليها . وقد تقدم الكلام عليه فيما سبق .

654 - قال الشيخ - وفقه الله - خرج مسلم في باب الولاء : حديثاً « عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » ثم قال بعده : « وحديثه إبراهيم بن دينار نا عبيد الله بن موسى قال نا شيبان ، يعني النحوي أبا معاوية »⁽⁴⁴⁾ (ص 1146) .

وفي نسخة ابن مهران : « حدثنا إبراهيم نا عبيد الله قال⁽⁴⁵⁾ : نا سفيان عن الأعمش » جعل سفيان بدل شيبان ، والصواب شيبان ، ومثله في المناقب : « حدثنا القاسم بن زكرياء قال : نا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن الأعمش عن مالك بن الحارث⁽⁴⁶⁾ عن أبي الأحوص » الحديث في مناقب عبد الله بن مسعود ، وليس عندهم في هذا الموضع خلاف .

(42) في (ب) « الاسم » .

(43) في (ج) « ها الله » بإثبات الألف .

(44) في (ب) « أنا معاوية » .

(45) « قال » في (أ) و(ج) ساقطة .

(46) في (ب) « مالك بن الحويرة » .

(37) في (ب) و(ج) أو .

(38) في (ب) « من المعاوضة » .

(39) في (ب) « قدمنا » .

(40) في (ج) « أحدهما » .

(41) في (ج) « أو سكون اللام » .

655 - قوله ﷺ : « لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا »⁽⁴⁷⁾ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ ، وفي بعض طرقه : « وَلَدٌ وَالِدُهُ » (ص 1148) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في عتق الأقارب إذا مَلَكُوا ، فأنكره جملة بعض أهل الظاهر وتعلقوا بهذا الحديث ، وأثبتته جمهور الأمة ، واختلفوا فيمن يثبت ذلك فيه ، فعندنا في المذهب ثلاثة أقوال :

المشهور منها عن مالك : أن العتق يختص بعمودي النسب والإخوة . ويدخل في قولنا : عَمُودِي النسب الآباء والأجداد والأمهات والجَدات وإن عَلَوَّا ، والولد وولد الولد وإن سَفَلُوا .

والقول الثاني : إثبات العتق في عَمُودِي النسب خاصة دون الإخوة ذكره ابن خُوَيزٍ مِنْدَاد⁽⁴⁸⁾ .

والقول الثالث : عتق ذوي الأرحام المحرمة . ذكره ابن الْقَصَّار .
وبما حكاه ابن خُوَيزٍ مِنْدَاد قال الشافعي ، وبما حكاه ابن القصار قال أبو حنيفة . فأما تعلق من أنكر العتق أصلاً بقوله : « إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ » وتقديره : أنه لما أضاف العتق إلى الولد اقتضى أن يكون باختياره ، وذلك ينفي عتقه جبراً فإن هذا لا حجة لهم فيه ، ومَحْمَلُهُ عندنا على أنه يُعْتَقُ باشتراؤه فأضاف العتق إليه لما كان عن أمر يكتسبه ويفعله ، وهو الشراء .

وقد خرج الترمذي والنسائي وأبو داود عن سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حُرٌّ » . وعند الترمذي « ذَاتٌ مُحَرَّمٌ » . وهذا يمنع من التعلق بالحديث الذي ذكره ، ولو كان الأظهر في معناه ما قدره لأن النصوص أولى من الظواهر . ولهذا الحديث حملنا قوله « فَيُعْتِقُهُ » على ما قلناه من التأويل ، وهو الحجة للقول الذي حكاه ابن القصار . وقد تعلق أصحابنا بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾⁽⁴⁹⁾ . ورد بهذا إضافة الكفرة الولد إليه سبحانه وتعالى فدل على منافية النبوة⁽⁵⁰⁾ للعبودية وتعلقوا في الإخوة بقوله : ﴿ لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾⁽⁵¹⁾ فَلَمَّا استحال ملك نفسه استحال ملك أخيه . وتعلقهم بهذه الآية في الإخوة ضعيف ولهذه الآي

(47) في (ب) « والد ولدا » وهو تحريف .

(48) في (أ) « ابن خواز منداذ » ، وكذا فيما بعد ، وفي (ج) « خواز منداذ » آخره دال مهملة ، وما في (ب) هو ما في الديباج .

(49) (93) مريم .

(50) في (ج) « النبوة » وكذا فيما بعد .

(51) (25) المائدة .

وقع الاختصار في المذهب المشهور على عتق عمودي النسب والإخوة لا أكثر وكأن الحديث لم يثبت عنده ولأجل ضعف التعلق بقوله : ﴿ لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَعْيِي ﴾ نفى عتق الإخوة وأثبت عتق البنوة لقوله الظاهر⁽⁵²⁾ الوارد به في القرآن وأثبت عتق الأبوة بقوله عز وجل : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾⁽⁵³⁾ وبقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾⁽⁵⁴⁾ وليس من الإحسان إليهما استرقاقهما .

فهذه وجوه الأقوال الثلاثة المذكورة في المذهب التي قال بجميعها فقهاء الأمصار الثلاثة⁽⁵⁵⁾ .

وقد اختلف المذهب عندنا هل يفتقر عتق الأقارب إلى حُكْم أم لا ؟ ف قيل : لا يفتقر إلى حُكْم لقوله ﷺ : « مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمٍ مَحْرُومٌ فَهُوَ حَرٌّ » وظاهر هذا الاختصار على مجرد الملك دون الحكم ، وقيل : بل يفتقر ذلك إلى حكم لأجل اضطراب العلماء في هذه المسألة . واختلاف المذهب فيها فيكون حكم الحاكم رافعا للخلاف .

(52) في (ب) « لقوة الظاهر » ، وفي (ج) « لقوة الظواهر » .

(53) (83) البقرة .

(54) (23) الاسراء .

(55) « الثلاثة » ساقطة من (ب) .

12 - كتاب البيوع

656 - فيه قول الراوي : « نهى رسول الله ﷺ عن بَيْعَتَيْنِ : الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ » .
 أما الملامسة فَأَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ (ص 1151 و 1152) .
 قال الشيخ - وفقه الله - : الأحاديث الواقعة في البيوع هاهنا كثيرة ونحن نقدم فصلاً حسناً يشتمل على عقد جيد وتُطْلَعُ منه على أسرار في الشرع .
 فاعلم أن العرب لبلاغتها وحكمتها وحرصها على تأدية المعاني إلى الأفهام بأدنى ضروب الكلام تخص كل معنى بعبارة وإن كان مشاركاً للآخر في أكثر وجوهه . فلما كَانَتْ الْأُمْلَاكُ تَنْتَقِلُ عَنْ أَيْدِي مَالِكِيهَا بِعَوْضٍ (وبغير عوض سَمَوْا الْمَتَقَلَّ بِعَوْضٍ بَيْعًا ، فَحَقِيقَةُ الْبَيْعِ : نَقْلُ الْمَلِكِ بِعَوْضٍ ⁽¹⁾) ، وَلَكِنْ الْمَعَاوِضَةُ إِنْ كَانَتْ عَلَى الرِّقَابِ خَصُوصًا بِتَسْمِيَةِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْمَنَافِعِ خَصُوصًا بِتَسْمِيَةِ الْإِجَارَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَنَافِعُ مَنَافِعَ الْفُرُوجِ فَخَصُوصًا أَيْضًا بِتَسْمِيَتِهَا نِكَاحًا .
 وإذا علمت حقيقة البيع ومعاني هذه التسميات فاعلم أن البيع يفترق إلى أربعة أركان : أحدهما ⁽²⁾ : متعاقدان أو من في معناهما . وقولنا : من في معناهما احتراز من أب عقد على ولديه أو وصي على يتيمة ⁽³⁾ .
 والثاني : معقود به .
 والثالث : معقود عليه .
 والرابع : العقد في نفسه .
 فأما المتعاقدان فمن حقهما أن يكونا مُطْلَقَي الْيَدِ وَالِاخْتِيَارِ ، فقولنا : يكونا مُطْلَقَي

(1) ما جاء بين القوسين هو في (ب) بالهامش .

(2) في جميع النسخ (أ) و (ب) و (ج) « أحدهما » وهو ما أثبتناه والصواب « أحدها » .

(3) في (ب) « أو وصي عقد لتيمة » .

اليد ، احترازاً⁽⁴⁾ ممن يحجر عليه ، وهم أربعة أصناف :

أحدهم⁽⁵⁾ : من يحجر عليه لحق نفسه وهو السفه ، ويدخل فيه المجنون والصغير والعاقل البالغ الذي لا يميز أمور دنياه .

والثاني : من يحجر عليه لحق غيره ممن يملك أعيان ما في يديه كالسيد مع عبده .

والثالث : من يحجر عليه لمن⁽⁶⁾ يخاف أن يملك عين ما في يديه كالمريض مع ورثته ، وقد تلحق به الزوجة مع زوجها ، والمرتد مع المسلمين .

والرابع : من يحجر عليه لحق من يملك ما في ذمته كالمديان مع غرمائه ولكن طريق الحجر يختلف⁽⁷⁾ مع هؤلاء ، ويُستقصى⁽⁸⁾ كل فصل في موضعه إن شاء الله .

فالسفه يمنع من البيع رأساً ، وكذلك العبد إذا شاء سيده ، وكذلك المرتد والمديان إذا ضرب على أيديهما ، والمريض والزوجة يُمنعان إذا حايباً محابة تزيد على ثلثهما .

وعندنا اختلاف في السفه إذا كان مهملأ ، فقيل : تمضي ببيعاته ، وقيل : ترد إن كان ظاهر السفه وتمضي إن كان خفياً⁽⁹⁾ . وكان المحققون من شيوخنا يختارون الرد لأن السفه المحجور يرد بيعه اتفاقاً فكأن المحققين رأوا أن الرد من مقتضى السفه فردوا أفعال المهمل . ورأى بعض أصحاب مالك الرد من مقتضى الحجر فأجازوا أفعاله إذ لا حَجْرَ عَلَيْهِ . والأصح عند شيوخنا أنه من مقتضى السفه لأن الحجر كان عن السفه ولم يكن السفه عَنْ الحجر ، وإذا كان الحجر عن السفه ، ومن مقتضاه وجب أن يكون الرد في السفه المحجور عليه لأجل السفه لا لأجل الحجر .

وكان شيخي رحمه الله يقول : فإن السفه علة في رد الأفعال بدليل الاتفاق على رد أفعال الصغير والمجنون ومن بلغ سفهها ولم يبلغ الخمسة وعشرين⁽¹⁰⁾ عاماً فإن الاتفاق على رد فعل هؤلاء إذا كانوا في الحجر ، وإذا ثبت رشد السفه وجب تسليم ماله إليه ، فدل ذلك على أن العلة وجود السفه ، والعلة حيثما وجدت اقتضت حكمها ، هذا المعنى الذي كان يشير إليه .

وكذلك اختلف المذهب في المحجور عليه إذا رشد ولم يفك الحجر عنه : هل

(4) في (ج) « احتراز » .

(5) في (ب) « أحدها » .

(6) في (ب) « من يحجر عليه لحق غيره كمن » .

(7) في (ب) و (ج) « ولكن طرق الحجر تختلف » .

(8) في (ب) و (ج) « ونستقصى » .

(9) في (ب) و (ج) « إن كان خفياً » .

(10) في (ب) « والعشرين » .

تَمْضِي أفعاله وهو عكس السفه المهمل ؟ . والنظر عند شيخنا يقتضي جواز أفعاله لوجود علة الجواز وهي الرشد وارتفاع علة الردّ وهي السفه ، وهكذا يجري الاختلاف في المرتد إذا باع قبل الحجر عليه قياساً على السفه المهمل .

والرشد عندنا المطلوب هاهنا في تدبير الدنيا وإصلاحها لا⁽¹¹⁾ في إصلاح الدين . وقال بعض أصحابنا : بل الرشد إصلاحهما جميعاً ، والأول أولى إذا كان الفاسق ممسكاً لماله متمياً له لا يتلفه في المعاصي ، ولا أعظم فسقاً من الكافر ، وفسقه لم يوجب ردّ بيعاته إذا تحاكم إلينا وقد باع على الصحة من مسلم ، وقد حدّ الزّناة وقطع السّراق وضرب شرّاب الخمر ولم ينقل إلينا أنه ﷺ حَجَّرَ عليهم ، وهذا هو الأصح لهذا الذي قلناه ولغيره⁽¹²⁾ .

وأما قولنا : مطلق الاختيار ، فلأن المكره المقصور الاختيار لا يلزمه عقده لأن الله - سبحانه - أباح إظهار كلمة الكفر للإكراه فدل على أن الإكراه يصيّر المكره كغير القاصد ، ومن لا قصد له لا يلزمه بيعه . وقد ألزمه المخالف طلاقه وعتقه . وهذا التعليل يرد قوله ، ويرده أيضاً قوله ﷺ : « رفع عن أمّتي خطؤها ونسيانها »⁽¹³⁾ وما استكروها عليه .

وأما السكران فإن الحدود تلزمه . وقد حكى بعض الناس الإجماع على أنه إذا قُتِل قُتِل . وقال بعض الناس : إنما فارق المجنون في ذلك لأنه متعديّ في شرب ما أزال عقله ومكتسب لما أدى إلى ذلك ، فكانت أفعاله كأفعال المكتسب القاصد . وقال بعضهم : فإنّ رفع التكليف عن المجنون رخصة وتخفيف ، وهذا عاص بشره والمعاصي لا يرخص له . وأما عقوده فإن كان طلاقاً أو عتاقاً فالمشهور عندنا لزوم ذلك لأن ذلك من ناحية الحدود فالحقّ بها في الحكم . وقد رويت عندنا رواية شاذة في طلاقه أنه لا يلزم قياساً على المجنون . وسلّم بعض أصحابنا أنه لو صُبّ في حلقه الخمر حتى ذهب عقله أن طلاقه لا يلزم حينئذ لأنه غير متعديّ في الشرب .

وأما بيعاته ففيها عندنا قولان : جمهور أصحابنا على أنها لا تلزمه لأنه يسكره يقصر ميزه⁽¹⁴⁾ في معرفته بالمصالح عن السفه والسفيه لا يلزمه بيعه وإن كان يقام الحد عليه كما يقام على السكران . وذهب بعض أصحابنا إلى أنه تلزمه بيعاته كما تلزمه الحدود ، وأما هباته فتجري على القولين في بيعاته ، هذا حكم أحد الأركان وهو المتعاقدان .

(11) « لا » ساقطة من (أ) .

(12) « ولغيره » ساقطة من (ب) .

(13) في (ب) « الخطأ والنسيان » .

(14) في (ب) « تميزه » .

وأما المعقود به والمعقود عليه فحكمهما واحد . وإنما تحسين التقسيم أدى إلى إفرادهما بالذكر وإلا فكل معقود به معقود عليه فيجب أن تعلم أن ما لا منفعة فيه أصلاً لا يجوز العقد به ولا عليه لأن ذلك يكون من أكل المال بالباطل ولم يقصد باذل ما يُنتفع به إلى الهبة فيجوز له ، وهذا الذي لا منفعة فيه أصلاً⁽¹⁵⁾ لا يصح ملكه إذا كان مما نهى الشرع عن تملكه كالميتة والدم ولحم الخنزير والخمر ، إلا أن الخمر إذا أجزنا تخليطها فقد سهّل في إمساكها للتخليط بغير أصحابنا .

وأما ما فيه منفعة مقصودة فلا يخلو من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون سائر منافعه محرمة .

والثاني : أن تكون سائر منافعه محللة .

والثالث : أن يكون بعضها محللاً وبعضها محرماً .

فإن كانت سائر منافعه محرمة صار هو القسم الأول الذي لا منفعة فيه كالخمر

والميتة .

وإن كانت سائر منافعه محللة جاز بيعه إجماعاً كالثوب والعبد والعقار والثمار وغير ذلك

من ضروب الأموال .

وإن كانت منافعه مختلفة فهذه المواضع المشكلات في الأفهام ومزلة الأقدام ، وفيه

ترى العلماء يضطربون ، وأنا أكشف لك⁽¹⁶⁾ عن سره إن شاء الله ليهون عليك اختلافهم فيه .

فاعلم أنه تقدم لك أصلاً : جواز البيع عند تحليل سائر المنافع ، وتحريمه عند

تحريم جميعها ، فإذا اختلف عليك فانظر ، فإن كان جلّ المنافع والمقصود منها محرماً حتى

صار المحلل من المنافع كالمنطرح فإن البيع ممنوع ، وواضح إلحاق هذا بأحد الأصلين

المتفق عليهما لأن المنطرح من المنافع كالعدم وإذا كان كالعدم صار كأن الجميع محرّم وإن

كان الأمر بعكس ذلك كان الحكم بعكسه ، وهو أن يكون المقصود من المنافع وجلّها مباحاً

والمحرم مطّرحاً في المقصود فواضح إلحاق هذا بالأصل الثاني وهو ما حلّ سائر منافعه .

وأشكل من هذا القسم أن تكون فيه منفعة محرمة مقصودة مرادة وسائر منافعه سواها

محلل مقصود فإن هذا ينبغي أن يلحق بالقسم الممنوع لأن كون هذه المنفعة المحرمة

مقصودة تؤذن بأن لها حصّة من الثمن وأن العقد اشتمل عليها كما اشتمل على سائر المنافع

(15) « أصلاً » ساقط من (ب) .

(16) « لك » ساقط من (أ) .

سواها ، وهو عقد واحد على شيء واحد لا سبيل إلى تبغيضه ، والتعاوض على المحرم منه (ممنوع فمنع الكل لاستحالة التمييز ، وأن الباقي من المنافع المباحة يصير ثمنه مجهولاً)⁽¹⁷⁾ لو قدر جواز انفراده بالتعاوض⁽¹⁸⁾ .

وربما وقع في هذا النوع مسائل تُشكل على العالم فيلحظ المسألة بعين فكرته فيرى المنفعة المحرمة ملتبساً أمرها هل هي مقصودة أم لا ؟ ويرى ما سواها منافع مقصودة محللة فيمتنع من التحريم لأجل كون المقصود من المنافع محللاً ولا ينشط لإطلاق الإباحة لأجل الإشكال في تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة أم لا ؟ فيقف هاهنا المتروك . ويتساهل آخر فيقول بالكراهة ولا يمنع ولا يحرم ولكنه يكره لأجل الالتباس ، فاحتفظ بهذا الأصل فإنه من مذهبَات العلم ومن قتله علماً هان عليه جميع مسائل الخلاف الواردة في هذا الباب وأنتى وهو على بصيرة في دين الله تعالى .

ويكتفيك من أمثلة هذا الباب على اتساعها وكثرتها ما وقع لأصحابنا من الاختلاف في بيع كلب الصبي فإنه من لم يسمع فيه حديثاً بالنهي عن بيعه واستعمل هذا الأصل خرج له حكمه منه فيقول : في الكلب من المنافع كذا وكذا ، ويعدد سائر منفعه ثم ينظر هل جميعها محرم فيمنع البيع أو محلل فيجيز البيع أو مختلفة فينظر هل المقصود المحرم أم المحلل ؟ ويجعل الحكم للغالب على ما بسطناه ، أو تكون منفعة واحدة محرمة خاصة وهي مقصودة فيمنع على ما بيناه ، أو ملتبس كونها مقصودة فيقف أو يكره على ما بيناه . والعرض على هذا الأصل هو سبب اضطراب أصحابنا فيه ، وكذلك بيع النجاسات ليزيل بها النبات ما وقع فيه في المدونة وفي الموازية ولابن القاسم ولأشهب على هذا الأصل يعرض ومنه يعرف الحق فيه .

وقد نبه رحمته بأحسن عبارة وأقرب اختصار على هذا المعنى الذي بسطناه بقوله رحمته في الخمر : « إن الذي حُرِّم شربها حَرِّم بيعها » . ومن كلامه رحمته هذا اقتضبتنا⁽¹⁹⁾ هذا الذي هو الأصل العظيم . وذلك أنه أشار إلى أن المنفعة المقصودة من الخمر هي الشرب لا أكثر فإذا حرمت حرمت المعاوضة لأن المشتري منعه الشرع من الانتفاع بها فإذا بذل ماله وهو مطيع للشرع في أن لا يتففع بها فقد سَفِه وضلَّ رشده وصار من أكل المال بالباطل .

وهكذا أيضاً نبه على هذا في الحديث الآخر الذي لعن فيه اليهود لما حُرِّم عليهم الشحم فباعوه وأكلوا ثمنه لأن الشحم المقصود منه الأكل فإذا حُرِّم حُرِّم الثمن . وهذا من

(17) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(18) في (ب) « بالعوض » وهو تحريف .

(19) في (ب) « اقتضينا » بالياء المثناة من أسفل .

وضوحه كاد يلحق⁽²⁰⁾ بالعقليات ، ولهذا قال : « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم » الحديث (ص 1207) .

وقد نبه ﷺ على القسم الآخر المشكل لأنه لما قيل له في شحم الميتة : « يا رسول الله إنا نطلي به السفن » (ص 1207) فأورد ما دل على المنع من البيع ولم يعذرهم بذلك ، ولا أباح البيع لاعتلالهم له بحاجتهم إليه في بعض المنافع . هذا على طريقة من يجيز استعمال ذلك في مثل هذه المواضع فتكون بعض المنافع محللة ، ولكن المقصود الذي هو الأكل محرم فلم يرخص في البيع لذلك .

ويلحق بهذا المعنى ببيعات الغرر لأنه قد لا يحصل المبيع فتصير المعاوضة على غير منتفع به ، ويلحق بالقسم الأول الذي هو المعاوضة على ما لا منفعة فيه أصلاً وقد تقدم ، ولكن ذلك لكون عدم المنفعة فيه تحقيقاً وهذا عدم المنفعة فيه تقديراً وتجويزاً .

وأما العقد فمن شرطه أن يخلص عن المنهيات كلها وهي محصورة فيما تقدم وفيما شذ منه مما يرجع إلى أصول آخر كالنهي عن العقد عند صلاة الجمعة إلى غير ذلك مما نبه عليه - إن شاء الله - عند وروده في أحاديث هذا الكتاب ويستقصى⁽²¹⁾ كل فصل في موضعه إن شاء الله .

657 - قوله : « نَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ » وفي حديث آخر : « نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ : كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَّبِعُونَ لَحْمَ الْجُرُوزِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ ، وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ أَنْ تُتَجَّ النَّاقَةُ ثُمَّ تُحْمِلَ إِلَيْهِ تُنَجَّتْ فَتَهْلِكُ » ﷺ عَنْ ذَلِكَ (ص 1153 - 1154) .

قال الشيخ - وفقه الله - : تضمنت هذه الأحاديث النهي (عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر)⁽²²⁾ وعن بيع حبل الحبل . فأما الغرر فهو اسم جامع لبياعات كثيرة منها هاتان البيعتان : بيع الحصاة ، وبيع⁽²³⁾ حبل الحبل على أحد التأويلات فيهما .

فأما الغرر فما تردّد بين السلامة والعطب أو ما في معنى ذلك ، وذلك أنه يلحق بمعنى إضاعة المال لأنه قد لا يحصل المبيع فيكون بذل ماله باطلاً . وقد نبه ﷺ على هذه العلة بقوله في بيع الثمرة قبل الزهو : « أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ » . وقد رأينا العلماء أجمعوا على فساد بعض بياتات الغرر وأجمعوا على صحة بعضها

(20) في (ب) « كاد أن يلحق » ، وهو نزر في (كاد) .

(21) في (ب) « ويستقصى » .

(22) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(23) « ويتبع » ساقط من (أ) .

واختلفوا في بعضها فيجب أن يبحث عن الأصل⁽²⁴⁾ الذي يعرف منه اتفاقهم واختلافهم فنقول : إنا لما رأيناهم أجمعوا على منع بيع الأجنة والطير في الهواء والسمك في الماء ثم رأيناهم أجمعوا على جواز بيع الجُبَّة وإن كان حشوها مغنيًا عن الأبصار ولو بيع حشوها على انفراده لم يجز ، وأجمعوا على جواز إجارة الدار مشاهرة مع جواز أن يكون الشهر ثلاثين أو تسعاً وعشرين ، وأجمعوا على دخول الحمام مع اختلاف الناس في استعمال الماء وطول لبثهم في الحمام ، وعلى الشرب من الساقى مع اختلاف عادات الناس فيه أيضاً⁽²⁵⁾ .

قلنا : يجب أن يفهم عنهم أنهم منعوا بيع الأجنة لعظم غررها وشدة خطرها ، وأن الغرر فيها مقصود يجب أن يفسد العقود . ولما رأيناهم أجمعوا على جواز المسائل التي عددناها قلنا : ليس ذلك إلا لأن الغرر فيها نزر يسير غير مقصود وتدعو الضرورة إلى العفو عنه ، فإذا ثبت هذا وصحَّ ما استنبطناه⁽²⁶⁾ من هذين الأصلين المختلفين قلنا : يجب أن ترد جميع مسائل الخلاف الواقعة بين فقهاء الأمصار في هذا المعنى إلى هذا الأصل ، فمن أجاز قدر أن الغرر فيما سئل عنه غير مقصود وقاسه على ما تقدم ، ومن منع قدر أن الغرر مقصود وقاسه على ما تقدم أيضاً .

وأما بيع الحصاة فاختلف في تأويله اختلافاً كثيراً ، وأحسن ما قيل فيه تأويلات : منها أن يكون المراد أن يبيع من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة⁽²⁷⁾ ، ولا شك أن هذا مجهول لاختلاف قوة الرامي وعوائق الرمي . وقيل معناه : أي ثوب وقعت عليه حصاتي فهو المبيع ، وهذا أيضاً مجهول كالأول . وقيل معناه : ارم بالحصاة فما خرج كان لي بعدده دنائير أو دراهم ، وهذا أيضاً مجهول .

هذه ثلاث تأويلات متقاربة⁽²⁸⁾ وكلها يصح معها المنع . وقد قيل : تأويل رابع وخامس ، قيل معناه : أنه إذا أعجبه الثوب⁽²⁹⁾ ترك عليه حصاة ، وهذا إذا كان بمعنى الخيار وجعل ترك الحصاة علماً على الاختيار لم يجب أن يمنع إلا أن تكون عاداتهم في الجاهلية أن يضيئوا لذلك أموراً تفسد البيع ويكون ذلك عندهم معروفاً ببيع الحصاة مثل أن يكون متى ما ترك حصاة وإن كان بعد عام وجب له البيع ، فهذا فاسد .

(24) في (أ) « على الأصل » .

(25) في (أ) « مع اختلاف أيضاً عادات الناس » .

(26) في (ب) « ووضح ما استنبطناه » .

(27) في (ب) « رمية بالحصاة » .

(28) في (ج) « تتقارب » .

(29) في (ب) « قيل إن معناه إذا أعجبه الثوب » .

وقيل أيضاً : كان الرجل يسوم الثوب ويده حصاة فيقول : إذا سقطت من يدي فقد وجب البيع . (وهذا أيضاً إن كان معناه إذا سقطت باختياره وجب البيع)⁽³⁰⁾ فهذا بيع الخيار إذا وقع على صفة بيع الخيار من مراعاة أجله وغير ذلك ، إلا أن يكون الثمن لم يقرراه⁽³¹⁾ وبسقوطها من يده أو بوضعه إياها على التأويل الذي قبله يجب البيع ولكن على القيمة وهي مجهولة فيمنع هذا للجهالة بالثمن ، وقد يكون هذا هو المعنى في هذين القولين الأخيرين .

وأما بيع حَبْلِ الحَبَلَةِ فقليل : فيه تأويلان : أحدهما : أن المراد ما حكاه مسلم من تفسير ابن عمر - رضي الله عنهما - أن البيع إلى إنتاج إنتاج الناقة⁽³²⁾ فيكون ذلك تنبيهاً على أن الثمن وإن كان معلوماً في نفسه وجنسه فإنه يؤثر فيه الجهالة ببعض صفاته⁽³³⁾ ويصير هذا أصلاً في النهي عن البيع بثمن إلى أجل مجهول .

وقد اختلف المذهب عندنا في مسائل كالبيع إلى العطاء وهو خلاف في حال لا خلاف في فقه فمن أجاز البيع إلى العطاء رآه معلوماً في العادة ، ومن أباه رآه يختلف في العادة . والتأويل الثاني : أن يكون المراد بيع إنتاج إنتاج الناقة فيكون ذلك جهلاً بالمبيع وصفته . وفيه أيضاً الجهالة بزمان تسليمه ، وكل ذلك ممنوع .

والنساء في حَبْلِ الحَبَلَةِ للمبالغة قاله ابن الأنباري وغيره .
658 - قوله ﷺ : « لَا يَتْلَقُ الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَايٍ ، وَلَا تُصَرُّوا إِلَّا بِإِلٍ وَالْغَنَمِ فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمَرٍ » . وفي بعض طرقه : « لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَيْئاً فَإِذَا أَتَى سَبِيلَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ » . وفي بعض طرقه : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَايٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » . وفي بعض طرقه : « مَنْ ابْتِاعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . وفي بعض طرقه : « صَاعاً مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ » (ص 1155 إلى 1158) .

قال الشيخ - وفقه الله - : تَصَمَّنَ هذا الحديث النهي عن خمسة فصول ، تكلمنا على ثلاثة منها فيما تقدم عند الكلام على الخطبة⁽³⁵⁾ وهي البيع على بيع أخيه ، والنَّجَشُ ولا

(30) في (ج) ما بين القوسين أضيف بأعلى الصفحة .

(31) في (ب) « لم يقرراه » وكذلك في (ج) .

(32) في (ب) « إنتاج الناقة » بثمن تكرير « إنتاج » .

(33) في (ج) « في بعض صفاته » .

(34) في (ب) « لا تلقوا » وما أثبتناه هو في (أ) وما في نسخ صحيح مسلم .

(35) « الخطبة » بكسر الخاء ، أي في كتاب النكاح .

بيع حاضر لباد » ، وتكَلَّم هاهنا على الفصلين الباقيين : التَّلَقِّي والمُصَرَّاة .
فأما التَّلَقِّي فَإِنَّ النِّهْي عنه معقول المعنى وهو ما يلحق الغير من الضرر ولكن يقدر
هاهنا في نفس المتأمل معارضة فيقول : المَفْهُومُ من منع بَيْع الحاضر للبادي أَنْ لا
يستقصي البادي وَأَنْ يُوجَد السبيل لغيره . والمفهوم من النهي عن التلقي أَنْ لا يغبن البادي
بدليل قوله هاهنا : « فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » .

والانفصال عن هذا أَنَا كُنَّا قَدَمْنَا أَنَّ الشرع في مثل هذه المسألة وأخواتها بني
على مصلحة الناس ، والمصلحة تقتضي أَنْ ينظر للجاعة على الواحد ولا يقتضي⁽³⁶⁾ أَنْ ينظر
للواحد على الواحد ، وَلَمَّا كان البادي إِذَا باع لنفسه انتفع سائر أهل السوق فاشتروا ما
يشترونه رخيصاً وانتفع سائر سكان البلد نُظِر لأهل البلد عليه . ولما كان إِنَّمَا ينتفع بالرُّخص
المتلقي خاصة وهو واحد في قبالة الواحد الذي هو البادي لم يكن في إباحة التلقي مصلحة
لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهي لحقوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم
بالرخص وقطع المواد عنهم وهم أكثر من المتلقي فَنُظِر لهم عليه فعادت المسألة إلى المسألة
الأولى فصارا أصلاً واحداً وانقلب ما ظنه الظان في هذا من التناقض بِأَن صَارَا⁽³⁷⁾ مثليين
يؤكد بعضهما بعضاً⁽³⁸⁾ .

وقد اختلف المذهب عندنا فيمن لم يقصد التلقي ولم يبرز إليه خارج المدينة بل مرَّ به
على بابه بعضُ البداية : هل يشتري منه ما يحتاج إليه قبل وصوله إلى السوق ؟ فقول بالمنع
لعموم الحديث ، وقيل بالجواز لأن هذا لم يقصد الضرر ولا الاستبداد دون أهل السوق فلم
يمنع .

وقد جعل له في بعض الطرق هاهنا الخيار إِذَا جاء السوق ولم يفسخ البيع لَمَّا كان
النهي⁽³⁹⁾ لحق الخلق لا لحق الله سبحانه ، ومن لم تثبت عنده هذه الزيادة ورأى أَنَّ النهي
يدل على فساد المنهي عنه فسخ البيع . وفي ذلك اضطراب في المذهب .

وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً إثبات الخيار للمغبون لأنه إِذَا ثبت أَنَّ النهي عن
التلقي لئلا يغبن الجالب لم يكن لإثبات الخيار له معنى إِلا لأجل الغبن أو لأنه يرجو الزيادة
في السوق .

وأما التصرية فَإِنَّ النهي عنها أيضاً لحق الغير ، وهي أصل في تحريم الغش وفي الرد

(36) في (ج) تقتضي .

(37) في (ج) « صار » بصيغة الإفراد دون الشية .

(38) في (ب) « بعضه بعضاً » .

(39) « النهي » ساقط من (ب) .

بالعيب وقد كان شيخنا أبو محمد عبد الحميد - رحمه الله - يجعلها أصلاً في أن النهي إذا كان لحق الخلق لا يوجب⁽⁴⁰⁾ فساد البيع لأن الأمة أجمعت على تحريم الغش في البيع .
ووقع النهي عنه هاهنا ثم خيره ﷺ بعد ذلك في أن يتماسك⁽⁴¹⁾ بالبيع ، والفساد لا يصح التماسك به .

وفي هذا الحديث دلالة على أن التدليس محرم ويوجب الخيار للمشتري وإن كان بتحسين المبيع الذي يؤدي إلى الخدع والغرور ، وأن الفعل يقوم مقام النطق في مثل هذا لأن قسارى ما فيه أن المشتري رأى ضرعاً مملوءاً فقدر أن ذلك عاداتها فحل ذلك محل قول البائع : إن ذلك عاداتها فجاء الأمر بخلافه وصار البائع لما دلس كالقاتل لذلك ، وقد قال بعض الناس : لو كان الضرع مملوءاً لحماً وظنه المشتري لبناً لم يكن له خيار من هذه الجهة لأجل أن البائع لم يدلس عليه .

وأما رد الصاع من التمر فقد أنكره أهل العراق ومال إليه بعض أصحابنا لأنه جاء عندهم بخلاف الأصول من الغرامة عن اللبن تمرأ ، ومُتْلَف الشيء إنما يغرَم مثله أو قيمته وأما جنساً آخر من العروض فلا . وأيضاً فإن الأصل أن الخراج بالضمان وأن المُتْلَف لا يرد الغلة إذا رد بالعيب وهذا قد أمر هاهنا بالرد .

وجواب الجمهور من أصحابنا عن هذا أن يقولوا : أما الرد للتمر عن اللبن فإنما ذلك لأنه قُوتُ بلدهم حينئذ وكأنه ﷺ رأى أن اللبن كانوا يريدونه للقوت ، وهذا يحل محله وهو أصل كسبهم للقوت فقضى به ، وإذا كان عيش بعض البلاد غيره من الطعام قضى بالغالب من عيشهم وقد روي عنه ﷺ : « من ابتاع محفلة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها مثل أو مثلي لبنها قمحاً » وقد ذكر مسلم هاهنا صاعاً من طعام لا سمراء وهذا يدل على ما قلناه من مراعاة حال قوت البلد .

وأما اقتضاره ﷺ على الصاع مع اختلاف لبن الشاة والناقة واختلاف لبن النوق في أنفسها مع أنه لا يصح أن يلزم المتلف للكثير مثل ما يلزم المتلف لليسير ، فقال بعض أهل العلم : إنما ذلك لأنه ﷺ أراد أن يكون ذلك حذراً يرجع إليه ليرتفع الخصام ويزول التنازع والتشاجر ، وقد كان ﷺ حريصاً على رفع التشاجر عن أمته .

وهذا كما قضى في الجنين بالغرة ولم يفصل بين الذكر والأنثى مع اختلافهما في الديات لأن هذه المواضع لما كان يتعذر ضبطها عند البيئات كثر التنازع فيها فرفعه ﷺ بأن جعل القضاء في ذلك واحداً . وقد مر أبو يوسف وابن أبي ليلى على مقتضى القياس وقالوا :

(40) في (ب) « لحق الغير يوجب فساد البيع » وهو تحريف وفي (ج) « ولا يوجب » .

(41) في (ب) « التمسك » وكذلك قوله : « والفساد لا يصح التمسك به » .

يرد قيمة اللبن ، وَحَمَلًا الحديث على أنه وقع بحكم الاتفاق لكون القيمة وقت قضائه ﷺ بذلك صاعاً من تمر .

وقد قال بعض أهل العلم : إذا غلا الصاع حتى صار يشتبع القضاء به عَوْضُ اللبن لكونه مقارباً لقيمة الشاة كلها فإنه حينئذ لا يقضى به وإن غَرِمَ المشتري قيمة أعلى⁽⁴²⁾ ما يرى أنه كان فيها من اللبن لم يكن عليه أكثر من ذلك .

واستلوح هؤلاء أن النبيء - عليه السلام - إنما قضى بصاع واحد في لبن الشاة والناقة مع اختلافهما لأنه وإن قلَّ لبن الشاة فهو أجود وإن كثُر لبن الناقة فهو أدنى فصار⁽⁴³⁾ بهذا كالمساويين فلا يكون في هذا حجة للأولين الذين جعلوا القضية بالصاع ضربة لازب .

وأما رد عوض اللبن مع كون الخراج بالضمآن وأن المشتري لا يرد الغلة إذا رد بالعيب فلأن المصرة كان فيها لبن حين البيع ولم يكن غلة حينئذ فيكون للمشتري بل هو على ملك البائع كأحد أعضاء الشاة فرده إذا رد بالعيب واجب ، فلما استحال رده بعينه لاختلافه بما يحدث عند المشتري وجب أن يرد العوض عنه ويصير كالفائت ويقدر العوض عنه لرفع التنازع في ذلك كله لما بينا .

ولكن إنما يلزم على هذا أن يقال : فإذا ردها بعيب آخر غير التصرية وجب أن يرد عوض اللبن أيضاً لما قلمتموه . وقد قال محمد : لا يرد عوض اللبن إلا إذا رده بالتصرية . قيل : هذا الذي قلمتموه يلزم وقد التزمه بعض شيوخنا ولم يصوب ما قاله محمد في هذا وكأن محمداً رأى أنه شرع جاء في التصرية خاصة فلم يتعد فيه ما ورد الشرع به .

واختلف أيضاً إذا كانت الغنم التي صريت كثيرة هل يرد لجميعها صاعاً واحداً أو لكل شاة صاعاً ، والأصوب أن يكون حكم الكثير منها خلاف حكم الواحد لأنه من المستبشع في القول على مقتضى الأصول أن يَغْرَمَ مُتَلَفٌ لبني ألف شاة كما يَغْرَمُ مُتَلَفٌ لبني شاة واحدة وإن احتج علينا بأنه ﷺ ساوى بين لبن الشاة والناقة مع كون لبن الناقة أكثر ، قلنا : تقدم الجواب عن ذلك والانفصال عنه .

وقوله : « لَا تُصَرُّوا الإِبِلَ » معناه : لا تجمعوا اللبن في ضرعها حتى يعظم ، ومنه صريت الماء في الحوض ، أي جمعته . والصراة المياه المجتمعة ، وصرى الماء في الظهر إذا حبسه بينين لا يتزوج ، وأهل اللغة يَقُولُونَ : لَا تُصَرُّوا . وقد اختلف عن مالك فقيل عنه مثل هذا ، وما وقع في الحديث الذي ذكرناه من ذكر المَحْفَلَةِ والمُحْفَلَةِ هي المصرة

(42) في (ب) « وإن غرم المشتري قيمته أعلى » .

(43) في (أ) « فصار بهذا » وكذلك في (ج) .

بعينها ، سميت محفلة لأن اللبن حُفِلَ في ضرعها وكل شيء كثره فقد حفلته ، ومنه قيل : احتفل القوم إذا كَثُرُوا واجتمعوا .

659 - وقوله ﷺ : « مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » قال ابن عباس : « وَأَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ » . وفي بعض طرقه : « حَتَّى يَكْتَالَهُ » . قلت لابن عباس : لِمَ ؟ فَقَالَ : « أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامِ مُرْجَأً » ، وفي بعض طرقه : « حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ » . وعن ابن عمر : « كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَيْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ يَبِيعَهُ » . وعن ابن عمر : « أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرِبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَاماً جِزَافاً أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ » . وفي بعض طرقه : « حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ » (ص 1159 إلى 1161) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في جواز⁽⁴⁴⁾ بيع المشتريات قبل قبضها ؛ فمنعه الشافعي في كل شيء . وانفرد⁽⁴⁵⁾ عثمان البتي فأجازه في كل شيء . ومنعه أبو حنيفة في كل شيء إلا العقار وما لا يتنقل . ومنعه آخرون في سائر المكيلات والموزونات . ومنعه مالك في سائر المكيلات والموزونات إذا كانت طعاماً ؛ فتعلق من منع على الإطلاق بقوله : « نَهَى عَنْ رِيحٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ » ولم يفرّق ، وعضد ما قاله أيضاً بما ذكره ابن عمر هاهنا من منع بيع الطعام الجُزَاف حتى يُؤْوُوهُ إلى رحالهم . واستثنى أبو حنيفة ما لم ينقل لتعذر الاستيفاء فيه المشار إليه في قوله : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى » . وأما القولان الآخران فمأخوذان من قوله : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفَى » فنقول : مَنْ منع سائر المكيلات يقتضِب من هذا علة فلا يصح التعليل إلا بالكيل . وقد نبه عليه بقوله : « حَتَّى يَكْتَالَهُ » فَأَجْرَى سَائِرُ الْمَكِيلَاتِ مَجْرَى وَاحِدٍ .

ويقول مالك : فإن دليل خطاب الحديث يقتضي جواز غير الطعام ولو كان سائر المكيلات ممنوعاً يبيعها قبل قبضها لما خصّ الطعام بالذكر فلما خصه دلّ على أن ما عداه بخلافه . ويمنع من تعليل هذا الحديث بالكيل لأنه تعليل ينافي دليل الخطاب المعلّل ، والدليل كالنطق عند بعض أهل الأصول .

وقد أشار بعض أصحاب مالك إلى أن العلة العينية ، واستدل بقول ابن عباس الذي ذكرناه لما سئل فقال : « أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامِ مُرْجَأً » ، أي مؤخر ، وكأنهم قصدوا إلى أن يدفعوا ذهباً في أكثر منة⁽⁴⁶⁾ والطعام محلّل . وفي البخاري عنه : « ذَرَاهِمُ

(44) في (ب) « جواز » محذوفة .

(45) في (ج) « وانفرد به » ولا يصح .

(46) في (ب) « منها » .

بِذَرَاهِمَ وَالطَّعَامَ مُرْجَأً » وقد تَرَجَّحَ بعض أصحابنا في الطعام إذا أُنْ أَمِنَ فِيهِ مِنَ الْعَيْنَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْمَنْعِ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، هَلْ يَمْنَعُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لظَاهِرِ الْخَيْرِ أَوْ يَسْهَلُ فِيهِ ؟ وَرَأَيْتُهُ يَمِيلُ إِلَى التَّسْهِيلِ فِي مَقْتَضَى كَلَامِهِ إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ فِيهِ بِالنَّقْدِ ، وَمَا أَظُنُّ أَنَّ عَثْمَانَ الْبَتِّيَّ سَلَكَ فِي إِجَازَتِهِ بَيْعَ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ قَبْضِهِ إِلَّا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُنَا أَنْفَرَدَ بِهِ . وَهَذَا شَازٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَضْرَبَ عَنْ ذِكْرِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَإِذَا وَضَحَ مَاخُذَ كُلِّ مَذْهَبٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ فَيَنْفَصِلُ أَصْحَابُنَا عَنْ تَعَلُّقِ الشَّافِعِيِّ بِقَوْلِهِ : « نَهَى عَنْ رِيحٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ » ، بِجَوَابَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَحْمَلَ عَلَى بَيْعِ الْخِيَارِ وَأَنْ يَبِيعَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ .
وَالثَّانِي : أَنْ يَحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى الطَّعَامِ وَيَخْصُ عَمُومَ هَذَا إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الطَّعَامِ بِأَحَدِي طَرِيقَتَيْنِ : إِمَّا دَلِيلَ الْخُطَابِ مِنْ قَوْلِهِ : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفَى » فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ ، أَوْ يَخْصُ بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَمْرٍو : « أَنْهُمْ كَانُوا يَبِيعُونَ الْإِبِلَ بِالْدِّرَاهِمِ وَيَأْخُذُونَ عَنْهَا ذَهَبًا أَوْ بِالذَّهَبِ وَيَأْخُذُونَ عَنْهَا دِرَاهِمًا » . وَأَضَافَ إِجَازَةَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . وَهَذِهِ إِجَازَةُ رِيحٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ فِي الْعَيْنِ . وَنَقِيسُ عَلَيْهِ (٤٧) مَا سِوَى الطَّعَامِ وَيَخْصُ بِهِ النَّهْيَ عَنْ رِيحٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ . وَيَحْمَلُ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ ، وَالرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ ضَرْبَهُمْ يَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ حِمَايَةً لِلدَّرِيعَةِ أَوْ عَلَى أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا ذَلِكَ عَيْنَةً مَمْنُوعَةً .

660 — وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ لِمَرْوَانَ : « أَخْلَلْتَ بَيْعَ الصَّكَاكِ » (ص 1162) .
يُرِيدُ صِكُوكَ الْجَارِ الْمَذْكُورَةَ فِي الْمَدُونَةِ ، وَهِيَ كُتُبٌ يَكْتُبُ لَهُمْ فِيهَا طَعَامٌ يَأْخُذُونَهُ .
وَالصَّكَاكِ وَالصَّكُوكُ جَمْعُ صَكٍّ وَهُوَ الْكِتَابُ .
661 — قَوْلُهُ : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يَعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ » (ص 1162) .

قَالَ الشَّيْخُ : (إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ) (٤٨) هَذَا لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ فِي الرِّبَا ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَحْقِيقِ التَّفَاضُلِ أَوْ تَجْوِيزِهِ فِي مَنَعِ الْعُقُودِ ، وَهُوَ أَيْضًا نَوْعٌ مِنَ الْمَزَابَنَةِ . وَاسْتَكَلِمَ عَنِ الْمَزَابَنَةِ فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

662 — قَوْلُهُ ﷺ : « الْبَيْعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ » . وَفِي بَعْضِ طَرِيقِهِ : « إِذَا تَبَاعَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيْعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ » .

(٤٧) فِي (أ) « وَيَقِيسُ » .

(٤٨) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَائِلَةٌ مِنْ (أ) وَ(ج) .

وفي بعض طرقه : « إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ فِتْنُهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ ⁽⁴⁹⁾ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجِبَ » . وفي بعض طرقه : « لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ » (ص 1163 - 1164) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في الأخذ بظاهر هذا الحديث ؛ فأخذ به الشافعي وجماعة غيره من الأئمة ورأوا أَنَّ خِيَارَ الْمَجْلِسِ ثابت في البيع ولم يأخذ مالك به . واعتذر أصحابه عن مخالفته إياه مع أنه رواه بنفسه بمعاذير .

منها : أنهم قالوا : لعله حمل التفرق ها هنا على التفرق بالأقوال فيكون معنى قوله : « المتبايعان » أي المتساويان مكانهما بالخيار مادام يتساومان حتى يفترقا بالإيجاب والقبول فيجب البيع وإن لم يفترقا بالأبدان . قالوا : والافتراق بالأقوال تسمية غير مستنكرة ⁽⁵⁰⁾ وقد قال تعالى : ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ﴾ ⁽⁵¹⁾ ، يعني المطلق ، والطلاق لا يشترط فيه فرقة الأبدان . واستدلوا على هذا بما وقع في الترمذي والنسائي وأبي داود من قوله : « البيعان بالخيار ما لم يفترقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » ولو كان له الفسخ قبل التفرق جبراً لم يحتج إلى أن يستقبله . ولا وجه لحمل الاستقالة على الفسخ لأن ذلك بعيد عن مقتضاها في اللسان ولأنه أيضاً إذا قال أحدهما لصاحبه : اختر ، فاختار ، وجب البيع . ولا فرق بين هذا الالتزام الثاني والالتزام الأول لأن المجلس لم يفترقا عنه ، فإذا وجب بالقول الثاني وجب بالقول الأول . واعتذر آخرون بأن قالوا : العمل إذا خالف الحديث وجب الرجوع إلى العمل لأن من تقدم لا يتهمون بمخالفة هذا الحديث الظاهر ، إلا أنهم علموا الناسخ له فتركوه لأجله . وقال آخرون : لعل المراد به الاستحاثات على قبول استقالة أحد المتبايعين وإسعاده بالفسخ وتكون الإقالة في المجلس سنة بهذا الحديث وبعد الافتراق من المجلس تفضلاً واستحباباً .

وهذه التأويلات عندي لا يصح الاعتماد عليها . أما استعمال التفرق في الأقوال فلا شك أن استعماله في الأبدان أظهر منه ، والأخذ بالظاهر أولى ، وأيضاً فإن المتساومين لم يكن بينهما عقد ولا إيجاب ويُعَلَمُ أنهما بالخيار . وإنما يعلم الخيار بعد الإيجاب بهذا الحديث . وأما قول بعض ⁽⁵²⁾ أصحابنا : إنه مخالف للعمل فلا يُعَوَّلُ عليه أيضاً لأن العمل

(49) في (ب) (ج) « على خيار » وكذلك فيما بعد .

(50) في (ب) « غير منكرة » .

(51) (130) النساء .

(52) « بعض » ساقطة من (ب) .

إذا لَمْ يُرَدَّ به عملُ الأمة بأسرها أو عَمَلٌ من يجب الرجوع إلى عمله فلا حجة فيه لأن قصارى ما فيه أن يقول عالم لآخر : أتركَ عِلْمَكَ لعلمي . وهذا لا يلزم قبوله إلا ممن تلزم طاعته في ذلك . وكذلك حمل هذا على التدب بعيد لأنه نص على إثبات الخيار في المجلس من غير أن يذكر استقالة ولا علق ذلك بشرط .

وأمثل ما وقع لأصحابنا في ذلك عندي اعتمادهم على قوله : « ولا يحلُّ له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله » فإن الاستقالة فيما قالوه أظهر منها في الفسخ بالجبر⁽⁵³⁾ الذي يقوله المخالف ، وإنما يبقى النظر في طريق هذه الزيادة وثبوتها ، ثم يجمع بينها وبين ما تقدم ويُنَى بعضها على بعض أو يستعمل⁽⁵⁴⁾ الترجيح إن تَعَدَّر البناء وجهلت التواريخ ، هذا هو الإنصاف والتحقيق في هذه المسألة .

وقد يتعلق أصحابنا بحديث اختلاف المتبايعين (أنها حكم فيهما بالتحالف والتفاسخ ولم يفرق بين المجلس وغيره ، فلو كان لهما الفسخ ما احتاجا إلى التحالف . ويحمل هذا عند المخالف على التحالف في الثمن في بيع وجب واستقرَّ حتى لا يمكن فسخه . وحديثهم أخص من هذا فيكون بياناً له مع أن الغرض في حديث اختلاف المتبايعين⁽⁵⁵⁾ تعليم حكم الاختلاف في الثمن ، والغرض في البيعين بالخيار ، تعليم مواضع الخيار وأخذ الأحكام من المواضع المقصود فيها تعليمها أولى من أخذها ممَّا لم يقصد فيه ذلك . 663 - قوله ﷺ للرجُل الذي شكى إليه أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ : « مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَافَةَ » (ص 1165) .

قال الشيخ : غَبْنُ الْمُسْتَرَسِلِ وهو المستسلم لبيعه ممنوع ، وإذا وقع فله القيام ولا يلزمه الغَبْنُ . وإن لم يستسلم لبيعه وماكَّسَهُ وكان بصيراً بالقيمة عارفاً بها فلا قيام له لأنه يكون حيثئذ كالواهب لما غُبِنَ فيه ، وإن كان غير بصير بالقيمة فهذا موضع اختلاف الأئمة ، وقد تجاذبوا الاستدلال بالكتاب والسنة فاستدلوا أجمعون بقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾⁽⁵⁶⁾ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ⁽⁵⁷⁾ فقال من أثبت الخيار بالمغابنة : إن أمضاها عليه أكل المال بالباطل وقد نهت عنه هذه الآية . وقال من أمضى البيع عليه : فإن ذلك عن تراض وقد استثنته هذه الآية . وكذلك أيضاً تجاذبوا هذا الحديث فقال بعضهم : فإنه - عليه السلام - أثبت له الخيار

(53) في (ب) « بالخيار » .

(54) في (أ) « ويستعمل » .

(55) ما بين القوسين جاء بالهامش في (أ) .

(56) في (ب) ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ والتلاوة كما في (أ) ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ بدون واو وهو ما أثبتناه .

(57) (29) النساء .

في بعض طرق هذا الحديث ، وذلك يدل على ما قلناه من إثبات الخيار للمغبون ، وقال من أمضى عليه المغالبة : لو كان له ذلك بمجرد الغبن ما افتقر إلى الشرط وهو قوله : « لَا خِلَابَةَ » ، ورجح من أثبت الخيار مذهبه بما قدمناه في حديث النهي عن تلقي الركبان لأنه - عليه السلام - أثبت للجالب الخيار⁽⁵⁸⁾ إذا جاء إلى السوق قالوا : وليس ذلك إلا للغبن ، وقد تقدم كلامنا على هذا الحديث في موضعه . وإذا قلنا بإثبات الخيار بالمغالبة فإنما ذلك فيما خرج عن المعتاد منها الذي لا يكاد⁽⁵⁹⁾ تسلم منه البياعات ، وقد حذَّ بعض أصحابنا بالثلث لأن أكثر البياعات لا تكاد تسلم من الغبن اليسير ، ولهذا انتصب التجار ، وعليه تقع أكثر البياعات فكأن المغبون على ذلك دخل . وقد قال بعض الناس : في هذا الحديث دلالة على أن الكبير إذا سَفِهَ لا يحجر عليه ، وقال بعضهم : هذا لا تعلق لهم فيه ، لأنه لا يجب الحجر على المغبون وانتزاع ماله من يده إذا كان ممسكاً له ولكنه يُنهى عن التجارة المؤدية لإضاعة المال⁽⁶⁰⁾ .

وقوله : « كان الرجل إذا بايع يقول : لا خيابة » أشار بعضهم إلى أنه كان الثلغ⁽⁶¹⁾ فلهذا غير الكلمة .

664 - قوله : « نَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ » . وفي بعض طرقه : « نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَوْ » . وفي بعض طرقه : « وَلَا تَبِيعُوا النَّخْلَ حَتَّى يَزْهَوْ » . وفي بعض طرقه : « وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ »⁽⁶²⁾ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ (ص 1165 - 1166) .

قال الشيخ : بيع الثمر قبل الزهو على التبقية ممنوع ، وعلى القطع جائز ، وفيه خلاف إذا وقع على الإطلاق ، فحمل بعض شيوخنا على المدونة الجواز ، وحمل عبد الوهاب على المذهب المنع . وذكر أن الإجازة هي مذهب المخالف . واحتج للمنع بإطلاق النهي وهو قوله : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ » . ولم يفرق فخص شرط الجد⁽⁶³⁾ بالاتفاق على جوازه وبقي الباقي على عموميه . وتعلق من أجاز بأنه علل المنع بما وقع في بعض الأحاديث من قوله : « أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ » وإذا جُذِّها في البيع على الإطلاق أمين من هذا الذي علل به النبي ﷺ النهي فوجب

(58) في (ب) « الخيار » ساقط .

(59) « لا يكاد » ساقطة من (ب) .

(60) في (ب) « لإضاعته » .

(61) في (ب) « المنع » وهو تحريف .

(62) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(63) في (ب) « الجد » وكذلك فيما بعد .

الجواز . وسبب الاختلاف من جهة المعنى أن الأصليين المتقدمين قد اتفقنا في أحدهما⁽⁶⁴⁾ على المنع ، وفي الآخر على الجواز ، فيجب أن يعتبر هذا الفرع المختلف فيه بأي الأصليين يلحق .

فالأصح عند شيخنا - رحمه الله - إلحاقه بأصل الجواز ، لأن الإطلاق في البيع لا يقتضي التبقية لأنها انتفاع بملك آخر لم يشترط (ولم يقع البيع عليه للربائع أن يمنع من بقائها في نخله إذ لم يشترط)⁽⁶⁵⁾ ذلك عليه ولا هو من مقتضى الإطلاق وإن كان⁽⁶⁶⁾ مقتضى الإطلاق القطع على ما بينا كان الجواز أولى . وكمن باع صبرة طعام في داره فأراد المشتري أن يقيها في دار البائع شهراً فليس ذلك له باتفاق لأنه ليس من مقتضى الإطلاق ، فكذلك مسألتنا . وكأن من منع يرى أن العوائد في الثمار بقاؤها إلى الطياب فصار ذلك كالمشروط⁽⁶⁷⁾ ، ولو اشترى صبرة طعام بالليل بحيث يتعذر نقلها قبل الصباح لم يلزم المبتاع إخراجها من دار البائع في الوقت الذي لا يمكن الإخراج فيه لأجل أنه كالمستثنى بقاءها⁽⁶⁸⁾ الزمن المعتاد . وإذا كان محمل البيع على التبقية عند هؤلاء وجب المنع بلا شك .

وأما إذا بيعت الثمرة بعد الزهو مطلقاً فعندنا تجب التبقية ، وعند أبي حنيفة يجب القطع . وكذلك إذا بيعت بعد الزهو بشرط التبقية فيجوز عندنا ، ويمنع عند أبي حنيفة ، وكان عنده التَّماء الحادث زيادة لم توجد ولم تتحصل فلا يصح العقد عليها .

وقد يعارض في هذا الموضع بأن يقال : إن مذهبكم أنها بعد الزهو على التبقية ، وليس ذلك من مقتضى الإطلاق عندكم كما قلتموه في مسألة بيعها قبل الزهو على الإطلاق .

قلنا : كأن مالكاً وأصحابه رأوا أن العادة مطردة في مشتريها بعد الزهو أنه لا يشتريها إلا للتبقية وحتى تصير⁽⁶⁹⁾ إلى حال يمكن ادخارها فيها ، فحمل الإطلاق على المعتاد في ذلك . ويؤكد جواز اشتراط التبقية بعد الزهو قوله : « نهى عن بيع الثمر حتى يزهر » فجعل غاية النهي الزهو ، فإذا وقع الزهو وقعت الإجازة على الإطلاق بخلاف ما قبل الزهو لأنه نهى عن ذلك أيضاً مطلقاً ولم تجز⁽⁷⁰⁾ في ذلك عادة واضحة فوقع فيه الاضطراب لذلك .

(64) في (ج) « قد اتفق في أحدهما » .

(65) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(66) في (ب) و(ج) « وإذا كان » .

(67) في (ب) « كالمشروط » .

(68) في (ب) « كالمستثنى بقاءها » .

(69) في (أ) « يصير » .

(70) في (أ) « ولم تجز » .

وقوله : « حَتَّى يَزْهَوْ » قال ابن الأعرابي : يقال : زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته وأزهى إذا احمر أو اصفر . قال غيره : يزهو خطأ في النخل إنما هو يزهي .
665 - قوله : « نَهَى عَنْ الْمَزَابَةِ وَالْمَحَاقَلَةِ ، وَالْمَزَابَةُ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ ، وَالْمَحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ » . وفي بعض الطرق : « وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ » . وذكر أنه « أُرْخِصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالثَّمَرِ وَلَمْ يُرْخِصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ » . وفي بعض طرقه : « أُرْخِصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِأَخْذِ أَهْلِ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا يَأْكُلُونَهُ رُطْبًا » . وفي بعض طرقه : « أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ وَقَالَ : ذَلِكَ الرُّبَا ، تِلْكَ الْمَزَابَةُ ، إِلَّا أَنَّهُ أُرْخِصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا يَأْكُلُونَهُ » . وفي بعض طرقه : « أُرْخِصَ فِي بَيْعِ الْعَرَابِ بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْ سِتٍّ أَوْ فِي خُمْسَةٍ . يَشْكُ دَاوُدُ قَالَ : « خُمْسَةٌ أَوْ دُونَ خُمْسَةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ » . وفي بعض طرقه : « نَهَى عَنْ الْمَزَابَةِ ، وَالْمَزَابَةُ ⁽⁷¹⁾ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ ⁽⁷²⁾ الْعِنَبِ بِالزَّرْبِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا » . وفي بعض طرقه : « عَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ » (ص 1168 إلى 1171) .

قال الشيخ : ذكر هاهنا النهي عن الْمَزَابَةِ وفسره بتفاسير مختلفة يجمعها عندنا أصل واحد وإن كان بَعْضُهَا أَوْسَعَ مِنْ بَعْضٍ وَأَبْسَطُ ، فقال في طريق : « إِنَّهَا بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ » وزاد في طريق آخر : « الْكُرْمُ بِالزَّرْبِ كَيْلًا » . وفي بعض طرقه ⁽⁷³⁾ : « بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا » . وقال في بعض طرقه : « عَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ » . وَعَقْدُ الْمَذْهَبِ فِي الْمَزَابَةِ عِنْدَنَا أَنَّهَا بَيْعٌ مَعْلُومٌ بِمَجْهُولٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَبَيْعٌ مَجْهُولٌ بِمَجْهُولٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أَيْضًا .

فإن كان الجنس مما فيه الربا دخله وجهان من التحريم : الرُّبَا ، وَالْمَزَابَةُ . أما دخول الرُّبَا فيه فلجواز أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ، ولا فرق بين تجويز ذلك أو تقيده في المنع . وأما دخول الْمَزَابَةِ فيه فلأن أصل الزين في اللغة الدفع ومنه قوله تعالى : ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَّةَ ﴾ ⁽⁷⁴⁾ يعني ملائكة النار لأنهم يدفعون الكفرة فيها للعذاب ⁽⁷⁵⁾ . ومنه قيل للحرب : زُبُونُ لَأَنَّهَا تَدْفَعُ بَيْنَهَا لِلْمَوْتِ . ومنه قول معاوية - رحمه الله - : ربما زينت ،

(71) « وَالْمَزَابَةُ » ساقطة من (ب) و (ج) .

(72) في (ب) « أَوْ بَيْعِ » .

(73) في (أ و ج) وفي طريق آخر .

(74) (18) العلق .

(75) في (ب) « ملائكة العذاب لأنهم يدفعون الكفرة في النار » .

يعني الناقة ، فكسرت أنف حالها . يقال للناقة إذا كانت عادت أن تدفع حالها عن حبلها : زُبُون ، فكأن كل واحد من المتابعين يزين صاحبه عن حقه بما يزاد منه ، وإذا وقف أحدهما على ما يكره تدافعا فحرص على فسخ البيع وحرص الآخر على إمضائه .

وهذا شبيهة بتسميتهم ما يؤخذ عن العيب أرشا لما فيه من التنازع والخصومة ، يقال : أرشتُ بين القوم تأريشا إذا أفسدت وألقيت بينهم الشر ، والأرشد مأخوذ من التأريش . وإذا ثبت أن هذا أصله فإذا كانت الأشياء متجانسة انصرفت الأغراض إلى القلة والكثرة فيقول كل واحد : لعل ما آخذهُ أكثر فأعجب صاحبي⁽⁷⁶⁾ . وهذا لا يرتفع حتى يكونا جميعاً معلومين . وأما إن كانا مجهولين أو أحدهما ، فهذا التدافع حاصل فمنع لذلك وإن لم يكن ما وقع عليه التابع فيه الربا .

وقوله في بعض الطرق : « وعن كل تمر⁽⁷⁷⁾ بخرصه » يؤكد ما قلنا في تفسيرها ، لكن إذا تبين الفضل أنه في أحد الجانبين جاز ذلك فيما يجوز فيه التفاضل ويقدر المغبون واهباً للفضل لظهوره له وإذا كانت الأشياء مختلفة ولا مانع يمنع من العقد عليها لم يدخلها الترابين لصحة انصراف الأغراض لاختلاف المعاني في الأعراض⁽⁷⁸⁾ .

وأما قوله : « والمحاكلة⁽⁷⁹⁾ أن يُباع الزرع بالقمح واستكراء الأرض بالقمح » .

هذا الذي وقع في التفسير في هذا الحديث . وبعض أهل اللغة يقول : الحقل اسم للزرع الأخضر ، والحقل اسم للأرض نفسها التي يزرع فيها . وفي الحديث : « ما تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ » أي بِمَزَارِعِكُمْ . يقال للرجل⁽⁸⁰⁾ : احقل ، أي ازرع . وقال الليث : الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن تغلظ سوقه فإن كانت المحاقلة مأخوذة من هذا فهو من بيع الزرع قبل إدراكه . قال : والحقلة المزرعة . ويقال : لا تَنْتِ البقلة إلا الحقلة . وقال أبو عبيد : هو بيع الطعام وهو في سنبله بالبر ، مأخوذ من الحقل ، وهو الذي يسميه الناس بالعراق القراح . وقال قوم : هي المزارعة بالجزء مما تنبت الأرض .

قال الشيخ - وفقه الله - : الذي وقع في الحديث من التفسير يجمع هذا كله لأننا إن قلنا إن ذلك تسمية للزرع الأخضر فكأنه نهي عن بيعه بالبر ، إذ بيعه بالعروض والعين يجوز إذا كان معلوماً ، وكان المحاقلة تدل على ذلك لأنها مفاعلة . ولذلك⁽⁸¹⁾ قال أبو عبيد في

(76) في (ج) « ففتنن صاحبي » .

(77) في (ب) وفي (ج) « عن كل تمر » ، وفي (ب) عوض « بخرصه » ، « بخرصه » .

(78) في (ب) و (ج) « الأغراض » .

(79) « والمحاكلة » ساقطة من (أ) .

(81) « ولذلك » ساقطة من (ب) .

(80) في (ب) « يقول الرجل » وفي (ج) « تقول » .

تفسيرها : إنها بيع الطعام في سنبله بالبر . وظن الآخرون أنها بيعه قبل زهوه فكأنه قال : نهى عن بيع الزرع الأخضر . وهذا يطابق قوله : « نهى عن بيع النخل حتى يزهر ، وعن السنبل حتى يبيض » ، فهذه طريقة من صرف التسمية إلى الزرع الأخضر .
 ووقع الاختلاف بينهم : هل المراد بيعه وهو أخضر قبل زهوه أم المراد بيعه في سنبله بقمح آخر لا يعلم حصول التماثل بينهما ؟ والوجهان ممنوعان إذا بيع في الوجه الأول على التَّبْقِيَّة . وطريقة مَنْ صرفه إلى الأرض نفسها اختلفت أيضاً : هل المراد اكتراؤها بالحنطة أم اكتراؤها بالجزء مما تنبت . والوجهان أيضاً ممنوعان عندنا . وخالفنا في جواز ذلك غيرنا من العلماء . وستكلم عليه فيما بعد إن شاء الله .
 وأما قوله : « أُرْخِصَ فِي الْعَرِيَّةِ » .

فقد اختلف الناس في حقيقتها : فمذهبنا أنها هبة الثمر ثم اشتراؤه بتمر إلى الجَدَاد⁽⁸²⁾ يفعل ذلك للرفق بمُعْرَاها وحملِ المؤونة عنه ، ويفعل ذلك لنفي تجشم المشقة بدخوله وخروجه للحائط . وعند الشافعي أنها النخلة يبيع صاحبها رُطْبَهَا بتمر إلى الجَدَاد على ما وقع مِنْ تفسير يحيى هاهنا في كتاب مسلم .

وفي بعض الروايات : « أَنَّهُمْ شَكَّوْا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ لَا ثَمَرَ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَهُمْ فَضُولُ أَقْوَاتِهِمْ مِنَ التَّمْرِ فَأَرْخَصَ لَهُمْ بِأَنْ يَشْتَرُوا بِذَلِكَ الرُّطْبَ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ » . وعند أبي حنيفة أنها إعطاء الثمر هبةً كما قال مالك ، ولكنه يرى أن اللواهب أن يرجع في هبته قبل القبض ولا يلزمه إياها وكأنها باقية على ملكه فاسترجع ملكه وأعطى للمَوْهُوب المرتجع منه ثَمراً تفضلاً منه وهبةً أخرى .

وهذا الذي قاله ساقط من وجوه ، لأن ذلك لا تحريم فيه على أصله فيعبر عنه بالرخصة ، فإن قيل : إنما عبر عن ذلك لارتجاعه هبته . قلنا : الهبة عندكم لا تلزم والإنسان ليس بممنوع أن يرجع فيما لا يلزم ، على أن الترخيص بعد ذكر المزابنة وتفسيرها بأنها بيع الثمر بالتمر يشعر بأن فيها معنى من هذا الممنوع ، وعلى أصلهم لا معنى فيها من هذا الممنوع ، وقد وقع في بعض الطرق « رخص في بيع العرايا » فسمي ذلك بيعاً ، وعلى أصلهم ليس هناك بيع إذ لا يبيع الإنسان ملكه بملكه ، وأيضاً فإنه حدد الرخصة بخمسة أَوْسُقٍ أَوْ دُونَهَا ولا معنى للتحديد على أصلهم لأن للإنسان عندهم أن يَرْتَجِعَ الهبة قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ .

وقد اختلف أهل اللغة في هذه التسمية فقال بَعْضُهُمْ : ذلك مأخوذ من عروت

(82) في (ب) « إلى الجداز » بالذال المعجمة وكذلك فيما بعد .

الرجل ، إذا أتيتَه تسأل معروفه ، فأعراه نخلة على هذا أعطاه ثمرها فهو يَعْرِوها ، أي يأتيها ليأكل ثمرها . وهم يقولون : سألني فأسألته وطلبني فأطلبته ؛ فعلى هذه الطريقة وهي التي فسرها بها بعض أهل العلم وهي التي صوّب أبو عبيد في التفسير ، وهو من أئمة اللغة ، يتضح صحة ما قاله مالك ، لأن ما قاله الشافعي وأجازته ليس فيه هبة ولا عطية ، وقال بعض أهل اللغة : إنها مأخوذة من كون المُعْرِي قد أدخل ملكه عنها وأعراها عن ملكه ؛ وعلى هذا يصح⁽⁸³⁾ صرف العرية إلى إخلائه ملكه من الثمر أو من بعض الشجر ويكون لما قاله الشافعي على طريقة هؤلاء في الاشتقاق وجه . ويؤكد الشافعي أيضاً ما قاله بما ذكرناه من التفسير الذي حكاه مسلم في كتابه .

وأما ما ذكرنا أنه وقع في بعض الطرق هاهنا أنه « أرخص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك » ، فهذا مخالف في ظاهره لما أصْلَنَاهُ لأنه لا يجوز بيعها بالرطب وإنما هي رخصة فلا تجوز إلا على ما وردت به . وجل الأحاديث لم يذكر فيها إلا شراؤها بالتمر ، وهذا الذي وقع هاهنا بالرطب أو بالتمر لو تركنا ومقتضى اللسان لاحتمل أن يكون شكاً من الراوي : هل قال النبي ﷺ : بالرطب أم قال : بالتمر ؟ وشك الراوي يمنع من التعلق به في الرطب .

وقد وقع في غير كتاب مسلم : « عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه : أنه ﷺ رخص في بيع العرايا بالتمر والرطب » ، بخلاف ما رواه مسلم : عن سالم بن عبد الله عن زيد بحرف (أو) . وقد قال بعض أصحابنا في حديث خارجة : هو حديث انفرد به راويه ، وجاء بخلاف سائر الأحاديث وذلك يقدر فيه ، وأشار بعض أصحابنا إلى حمله على الوجه الجائز المطابق⁽⁸⁴⁾ لسائر الأحاديث وأن المراد بهذا اللفظ شراء الرطب ليؤكل بالتمر ، ويكون المعنى - على قولهم - أنه قصد إلى ذكر الجنسَيْن المتباعِ بهما على الجملة ، وكأن العرايا وقع فيها التباع بالرطب والتمر أحدهما بالآخر ، ولكن الصفة التي يقع ذلك عليها يؤخذ ببيانها من الأحاديث الأخر .

وأما شك الراوي في الخمسة الأوسق فعندنا اختلاف في جواز البلوغ إليها ، وقد قال بعض المخالفين : إذا شك الراوي بين خمسة فما دون فلا وجه للتعلق بروايته في تحديد مقدار ما دون الخمسة . ولكن وقع في بعض الروايات « أربعة أوسق » فيوجب الانتهاء إلى هذا المتيقن⁽⁸⁵⁾ وإسقاط ما زاد عليه . وإلى هذا المذهب مال ابن المنذر وألزم المزني

(83) في (ج) « لا يصح » ثم شطب على « لا » .

(84) في (ب) « المطلق » .

(85) في (ب) « المتيقن » .

الشافعي أن يقول به .

666 - قوله ﷺ : « أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَيْ أَصُولُهَا وَقَدْ أَبْرَتْ ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أَبْرَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ اشْتِرَاءَهَا »⁽⁸⁶⁾ . وفي بعض طرقه : « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَّ فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ . وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » (ص 1172 - 1173) .

قال الشيخ - وفقه الله - : (قد نص في هذا الحديث على كونها مع الإطلاق للبائع بعد الإبر ، إلا أن يشترط . ودليل هذا الخطاب أنها قبل الإبر للمشتري)⁽⁸⁷⁾ ، وهذا مذهبنا . وخالف في ذلك أبو حنيفة ورأى أنها قبل الإبر للبائع كما هي له بعد الإبر . وسبب الاختلاف بين الفقيهين أن مالكا يرى أن ذكر الإبر هاهنا القصد به تعليق الحكم عليه ليُدل على أن ما عداه بخلافه ، ويرى أبو حنيفة أن تعليق الحكم به إما للتنبيه به على ما لا يؤبر ، ولغير ذلك⁽⁸⁸⁾ ، ولم يقصد به نفي الحكم عما سوى المذكور .

وقال بعض أصحابنا : هذا منه دعوى إذ لا يمكن التنبيه بالمؤبر على ما لم يؤبر وإنما ينيه بالأدنى عن الأعلى أو بالمشكل على الواضح ، وهذا خارج عن هذين القسمين مع أن الذي قاله مالك له شبه في الشرع ، وذلك أن الثمرة قبل الإبر تشبه الجنين قبل الوضع وبعد الإبر تشبه الجنين بعد الوضع . فلما كانت الأجنة قبل وضعها للمشتري وبعد وضعها للبائع وجب أن يجري الثمر هذا المجرى ، وأما إذا لم تؤبر وثبت أنها للمشتري كما بيناه فهل يجوز للبائع أن يشترطها ؟ المشهور⁽⁸⁹⁾ في المذهب عندنا أن ذلك لا يجوز . وعلى إحدى الطريقتين عندنا أن المستثنى مَبْقَى يجوز ذلك⁽⁹⁰⁾ ، هكذا بناه بعض شيوخنا ، وبالإجازة قال الشافعي .

وتلخيص مآخذ اختلافهم من الحديث أن أبا حنيفة استعمل الحديث لفظاً ومعقولاً ، واستعمله مالك والشافعي لفظاً دليلاً ، ولكن الشافعي استعمل دلالة من غير تخصيص واستعملها مالك مخصصة .

وبيان ذلك أن أبا حنيفة جعل الثمرة للبائع في الحالين ، وكأنه رأى أن ذكر الإبر تنبيه على ما قبل الإبر على إحدى الطرق التي ذكرناها عنه . وهذا المعنى يسمى في الأصول معقول الخطاب ، واستعمله مالك والشافعي ؛ على أن المسكوت عنه حكمه⁽⁹¹⁾ غير حكم

(86) في (ب) و(ج) « الذي اشتراها » .

(87) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(88) في (ب) « أولغير ذلك » .

(89) في (ج) « والمشهور » .

(90) « يجوز ذلك » ساقط من (ب) .

(91) « حكمه » ساقط من (ب) .

المنطوق به ، وهذا يسميه أهل الأصول دليل الخطاب ، فإذا كان النطق : من باع ثَمراً بعد الإبرار فهي للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ، كان دليله أنها قبل الإبرار للمبتاع إلا أن يشترطها البائع . وخص مالك بعض⁽⁹²⁾ هذا الدليل بأنها⁽⁹³⁾ قبل الإبرار تشبه الأجنة فلا يجوز اشتراطها . ويُقَوَّى هذه الطريقة مع القول بأن المستثنى مشترى .

وإن أبر بعضها ولم يؤبر بعض ، فإن كانا متناصفين فلكل واحد منهما حكم نفسه ، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر فليل أيضاً : الحكم كذلك . وقيل : الأقل تبع للأكثر ، ولو كان المبيع أرضاً بزرعها وهو لم يظهر ففيه قولان . قيل : للمشتري كالثمر إذا لم يؤبر ، وقيل : بل هو للبائع لأنه من الجنس الذي لا يتأبر ولا يتكرر فأشبه ما دفن في الأرض وخالف الثمر .

وأما قوله في مال العبد : « فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُتَبَاعُ » .

فاعلم أن مَلِكُ الْعَبْدِ يزول عن سيده على أربعة أوجه :

أحدها : أن يزول بعقد معاوضة كالبَيْعِ والنكاح فالمال في ذلك للسيد إلا أن يُشْتَرِطَ عليه ، خلافاً للحسن البصري والزهري في قولهما : إن المال يتبع العبد في البيع وهذا الحديث يرد عليهما .

والوجه الثاني : العتق وما في معناه من العقود التي تفضي إلى العتق وتُسْقِطُ النَفَقَةَ عن السيد كالكتابة ، فالمال للعبد إلا أن يشترط ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما أنه للسيد في العتق . ودليلنا قوله ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمالُهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ السَّيِّدُ » . فنحن نعيد الضمير في قوله « له » على العبد لأنه المذكور نطقاً . وإنما ذكر السيد بكناية عنه ترجع إليه عند قوله « من أعتق » فلا بُدَّ أن يضم عقيب قوله « أعتق » عائذ يعود إلى « السيد » بحكم مقتضى لفظة « مَنْ » وعَوْدُ الضمير والكناية على الصريح أولى من عوده على الكناية والإضمام ، ولأن الكناية يملك بها ماله وهي سبب العتق فنفس العتق أولى .

والوجه الثالث : الجناية فالمال فيها يتبع الرقبة ويتنقل بانتقالها .

والوجه الرابع : الهبة والصدقة ، وفيهما قولان عندنا ، وإنما اختلف فيهما لأخذهما شَبْهًا من العتق الذي يتبع العبد فيه المال ، وشَبْهًا من البيع الذي لا يتبعه فيه ، فالبيع خرج من ملك إلى ملك بعوض على جهة الاختيار ، والعتق خرج من ملك إلى غير ملك بغير عوض ، والهبة خرجت بغير عوض فأشبهت العتق ، ومن ملك إلى ملك فأشبهت البيع . ويجوز عندنا أن يشترطه المشتري وإن كان عيناً والثلث عَيْنٌ⁽⁹⁴⁾ وكأنه لا حصه له⁽⁹⁵⁾

(92) « بعض » سقط من (ب) .

(94) في (ب) « عينا » .

(93) « بأنها » ساقط من (ب) .

(95) في (ب) « لا حظ له » .

من الثمن فلا يدخله الربا . وهذا على أنه اشترطه للعبد وأبقاه على ملكه ، فكأنه لم يملك هو عيناً دفع عوضها عيناً أخرى ، ولو اشترطه لنفسه ما جاز لتحقيق الربا حيثئذ وصار كمن اشترى سلعة وذهباً بذهب ، وذلك لا يجوز .

وقد قال أصحابنا⁽⁹⁶⁾ : في هذا الحديث دلالة على أبي حنيفة والشافعي في قولهما : إن العبد لا يملك لأنه أضاف المال للعبد بلام المِلْك ، واللام ترد للملك وللميد والتصرف كقولهم : الولاية لفلان في المال ، هكذا قيل في هذا .

وعندي فيه نظر لأن الولاية لفلان ضُرِبَ من الملك لتصرفٍ ما فلا يعد قسماً ثانياً هذا المثال . وترد اللام للاختصاص كقولهم : الحركة للحجر والباب للدار ، وهذا مبسوط في كتب النحاة .

667 - قوله : « نَهَى ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَعَنِ الثَّنْيَا وَرُخْصَ فِي الْعَرَايَا » . وفي بعض طُرُقِهِ : « نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ » . وفي رواية : « عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سَنِينَ » (ص 1174) .

قال الشيخ : تقدم الكلام على المُحَاقَلَةِ والمُزَابَنَةِ والعَرَايَا ونتكلم الآن على المُعَاوَمَةِ والمُخَابَرَةِ وَالثَّنْيَا .

فأما بيع المُعَاوَمَةِ فهو بيع الثمر سنين وقد فسر في كتاب مسلم ووجه المنع فيه بَيِّنٌ ، ومأخوذ مما تقدّم من النهي عن بيع الثمر قبل زهوه لأنه إذا باع ثمرته سنين فمعلوم أن ثمرة السنة الثانية والثالثة لَمْ تَخْلُقْ⁽⁹⁷⁾ ، وهي لو خلقت ولم تَزُرْ لم يجز العقد عليها فإذا لم تخلق أولى أن لا يجوز .

وأما المُخَابَرَةُ فقد فسر جابر في كتاب مسلم بـ « أَنَّهَا الْأَرْضُ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَتَّفَقُ فِيهَا ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ » .

وفسر المُحَاقَلَةَ ببيع الزرع القائم بالحب كَيْلاً . وهذا فيه معنى حسن يؤخذ مما تقدم . وذلك أنا قدمنا أن المُحَاقَلَةَ تنطلق على بيع الزرع الأخضر بالحب وعلى كراء الأرض بالجزء ، فلما ذكرت هاهنا مع المُخَابَرَةِ وفسرها بأنها المُعَاوَمَةُ بالجزء عاد إلى تفسير المُحَاقَلَةَ بأنها بيع الزرع بالحب لثلاً⁽⁹⁸⁾ يفسرها بالمعنى الآخر فيكون تكريراً للمعنى المُخَابَرَةُ .

قال أهل اللغة : المُخَابَرَةُ هي المزارعة على النصيب كالثلث وغيره . وَالثَّنْيَةُ :

(96) في (ب) و(ج) « وقد قال بعض أصحابنا » .

(97) في (ب) « لم تخلق » ساقطة .

(98) في (ج) « كَيْلاً » .

النصيب . قال الشاعر :

[الطويل]

إِذَا مَا جَعَلْتَ الشَّاةَ لِلنَّاسِ خُبِيرَةً فَشَأْنُكَ إِنِّي ذَاهِبٌ لِشُؤْنِي
وقال الأزهري : الخُبَر يكون زرعاً ويكون أكاراً . وقال ابن الأعرابي : أصل المخابرة
مأخوذ من خَبِيرَ لانه ﷺ كان أقرها في أيدي أهلها على النصف فقيل : خابروهم ، أي
عاملهم في خبير⁽⁹⁹⁾ . وستكلم على معاملة أهل خبير في موضعها إن شاء الله تعالى .
وأما قوله : « وعن بيع الثنبا » فمحملة على ثنبا لا تجوز أو على ما يؤدي إلى الجهالة
بالمبيع .

وقد اتفق الجميع على جواز بيع الصبرة واستثناء جزء منها وأن ذلك سائغ⁽¹⁰⁰⁾ .
واختلفوا إذا استثنى مكيلة معلومة فمنعه أبو حنيفة والشافعي أخذاً بظاهر هذا الحديث
وتمسكاً بعموم نهيه عن بيع الثنبا . وأجاز مالك أن يستثنى منها من المكيلة ما يعلم أنه لا
يزيد على ثلث جميعها لأن ذلك عنده في حكم اليسير الذي لا يؤدي إلى الجهالة بالمبيع
فوجب أن يجوز .

668 — خرَّج مسلم في هذا الباب حديثاً : « عن زيد بن أبي أنيسة قال : نا أبو الوليد
المكي عن جابر » . ثم أرَدَفَ عليه : « حدثنا عبد الله بن هاشم⁽¹⁰¹⁾ نا بهز نا سليم⁽¹⁰²⁾
ابن حيَّان⁽¹⁰³⁾ نا سعيد بن ميناء عن جابر » ثم عطف بعده بحديث : « حماد بن زيد عن
أيوب عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء عن جابر » (ص 1175) .

قال بعضهم : أبو الوليد المكي الذي في الإسناد الأول هو سعيد بن ميناء . وزعم
الحاكم أن أبا الوليد الذي في هذا الإسناد اسمه يسار⁽¹⁰⁴⁾ . وقال مثل ذلك ابن أبي حاتم
الرازي . وردَّ ذلك عبد الغني وقال : لا هو وَهْمٌ إنما هو سعيد بن ميناء الذي روى عنه أيوب
السُّخْتِيَّانِي وابن أبي أنيسة (قال البخاري في تاريخه : سعيد بن ميناء أبو الوليد المكي سمع
جابرأ وأبا هريرة ، روى عنه سليم بن حيَّان وزيد بن أبي أنيسة⁽¹⁰⁵⁾) ، وتابعه على ذلك
مسلم ، ولعلَّ الحاكم إنما نقل ذلك من كتاب ابن أبي حاتم .

(99) « في خير » ساقطة من (ب) .

(100) في (ج) « شائع » .

(101) في (ج) عبد الله بن هشام .

(102) وقع هنا شكل « سليم » بضم السين والذي نص عليه النووي أنه بفتح السين .

(103) في (ب) « سليم بن حيَّان » بالياء قبل الألف ، وهو تحريف .

(104) في (أ) « بشار » ، والصواب ما جاء في (ب) و(ج) وهو ما ذكره النووي .

(105) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

669 — قول جابر : « إن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض » . وفي بعض طرقه : « نهى أن تؤخذ الأرض أجراً⁽¹⁰⁶⁾ أو حظاً » . وفي بعض طرقه : « كُتِّبَ في زمن النبي ﷺ تأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالمأذونات فقام ﷺ فقال : مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا ، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْسَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَمْسَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا » . وفي بعض طرقه : « سَمِعَهُ يَنْهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحُقُولِ قَالَ جَابِرٌ : الْحُقُولُ⁽¹⁰⁷⁾ كِرَاءُ الْأَرْضِ » . وفي بعض طرقه : « نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ » (ص 1176 إلى 1184) .

قال الشيخ : اختلف الناس في منع كراء الأرض على الإطلاق ؛ فقال به طائفة والحسن أخذاً بظاهر الحديث الذي ذكرناه : « أنه نهى عن كراء الأرض » فعم ، وأنه نهى عن المحاقلة ، وفسرها الراوي بكراء الأرض فأطلق أيضاً . وقال جمهور العلماء : إنما يمنع على التقييد دون الإطلاق . واختلفوا في ذلك ؛ فعندنا أن كراءها بالجزء لا يجوز من غير خلاف ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي . وقال بعض الصحابة وبعض الفقهاء بجوازه تشبيهاً بالقراض .

وأما كراؤها بالطعام مضموناً في الذمة فأجازه أبو حنيفة والشافعي لقول رافع بن خديج⁽¹⁰⁸⁾ في آخر حديثه : « فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » . وحمل ذلك أصحابنا على تفسير الراوي واجتهاده فلا يلزم الرجوع إليه .

وقال ابن نافع من أصحاب مالك : يجوز كراؤها بالطعام وغيره⁽¹⁰⁹⁾ كان نبت فيها أولاً ، إلا المحنطة وأخواتها إذا كان ما تكرر به خلاف ما يزرع فيها . وقال ابن كنانة من أصحاب مالك : لا تكرر بشيء إذا أعيد فيها نبت ، ولا بأس بغيره كان طعاماً أو غيره . وقد أضيف هذا القول لمالك .

وقد تعلق أصحابنا بما روي أنه : « نهى عن كراء الأرض بالطعام » فعم ، ولأن⁽¹¹⁰⁾ الناهي عنه⁽¹¹¹⁾ يقدر أنه على ملك رب الأرض وكأنه باعه بطعام فصار كيبيع الطعام بالطعام إلى أجل . وكذلك المشهور من مذهبنا النهي عن كرائها بما تنبت وإن لم يكن طعاماً لما روي أنه نهى عن كراء الأرض بما يخرج منها .

(106) في (أ) « أجزاء » وكذلك في (ب) « وما أثبتناه هو الذي في نسخ مسلم ونصفه : « نهى رسول الله ﷺ أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ » .

(107) في (ج) « فقال جابر بن عبد الله المزبنة التمر بالتمر والحقول » إلخ . . .

(108) « ابن خديج » ساقط من (أ) و(ج) .

(109) في (ب) و(ج) « بالطعام أو غيره » .

(110) في (ج) « وكان » .

(111) في (ب) و(ج) النامي عنها .

وقد قال ابن حنبل : حديث رافع فيه ألوان لأنه مرّة حدّث به عن عمومته ومرة عن نفسه ، وهذا الاضطراب يُوهنه عنده ، وقد خرّج مسلم : « أن رافعاً سئل عن كراء الأرض بالذهب والورق ؟ فقال : لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيّانات وأقبال الجدّاول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زُجر عنه . فأما شيء معلوم مضمون فلا » . وهذا إشارة منه إلى أن النهي تعلق بهذا الغرر وما يقع في هذا من الخطر ولهذا اضطرب أصحاب مالك فيه ، وقالوا فيه ما ذكرنا عنهم من الاختلاف .

وفي بعض طرق مسلم : « كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهاننا عن ذلك . وأما الورق فلم ينهنا » .

13 - كتاب المساقاة (1)

670 - قوله (2) : « إن النبي ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ (3) أَوْ زَرْعٍ » (ص 1186) .

قال الشيخ : ذهب مالك والشافعي إلى جَوَازِ المساقاة لأجل هذا الحديث . وأنكرها أبو حنيفة لأجل ما فيها من الغرر ، ويبيع الثمر قبل الزهو ، وَحَمَلَ حديث خبير على أنهم كانوا عبيداً له فما أخذ له وما أبقى له . وهذا لا نُسَلِّمُهُ لأننا لو سلمنا أنه فتحها عَنْوة وأنه أقرهم على نحو ما قال لم يجز الربا بين العبد وسيده فلا يغنيه ما قال . والقائلون بجوازِ المُسَاقَاةِ اختلفوا فتمتعها داود إلا في النخل خاصة (4) . ومنعها الشافعي إلا في النخل والكرم . وأجازها مالك في سائر الشجر إذا احتيج فيها للمساقاة . والمشهور عندنا منعها في الزرع إلا إذا همجز عنه صاحبه . فأما داود والشافعي فرأياها رخصة فقصرها على ما وقعت عليه ، فلم يتحقق داود إلا النخل خاصة ، ولم يتحقق الشافعي إلا النخل والكرم ، ونحن قسنا بقية الشجر عليهما لكونها في معناهما (5) ولا مانع من القياس ، إذا عُدَّ المعنى .

ومتى تجوز المساقاة ؟ فمذهبنا جوازها ما لم تطلب الثمرة ، وعندنا في جوازها بعد أن طابت قولان . وعند الشافعي لا تجوز المساقاة وقد ظهرت الثمرة ، وقدر أن الظاهر منها مملوك جميعه لرب النخل وهو عين قائمة فكأنه باع نصفه قبل الزهو بخدمة العامل . وعندنا أن المعاملة إنما وقعت على التنمية بنصف النامي ، وذلك غير موجود والموجود قبل هذا غير

(1) هذا العنوان جاء في (ج) .

(2) في (ج) قبل « قوله : إن النبي » فيه قوله « .

(3) في (ب) و(ج) من ثَمَرٍ .

(4) « خاصة » ساقطة من (أ) و (ج) .

(5) في (ج) « لكونهما في معناها »

مقصود فلم يؤثر في جواز المساقاة .
 671 - وقوله : « كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَازِيَّاتِ وَأَقْبَالَ
 الجداول » (ص 1183) .
 الْمَازِيَّاتِ : ما بينى على الأنهار الكبار ، وليس بالعربية ولكنها سوادية . والسواقي
 دون المازيات .

وقوله : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يُشْفَحَ » (ص 1175) .
 قال الأصمعي : إذا تغير البُسر إلى الحمرة قيل : هذه شُفْحَةٌ وقد أَشْفَحَتْ .
 672 - خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي بَابِ الْمَزَارَعَةِ حَدِيثًا : « عَنْ اللَّيْثِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ بَشْرَ . » هكذا في رواية أبي العلاء « أم بشر » .
 وعند الجلودى « أم مبشر » . وفي النسخة عند السجزي وأبي العباس الرازي (أم معبد أو أم
 مبشر) على الشك والم محفوظ في حديث الليث بن سعد « أم بشر »⁽⁶⁾ .
 وذكر مسلم في حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : « أخبرتني أم مبشر
 أنها سمعت « الحديث ، قال بعض العلماء : وأم مبشر الأنصارية امرأة زيد بن حارثة يقال
 لها : « أم بشر بنت البراء » كانت من كبار الصحابة روى عنها جابر بن عبد الله (ص 1188
 و 1189) .

وخرَجَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا : « أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ نَا رُوحَ بْنِ
 عِبَادَةَ نَا زَكَرِيَاءَ بْنَ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ جَابِرٍ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبُدٍ . . »
 الحديث (ص 1189) .
 قال الدمشقي : هكذا هذا الإسناد أيضاً عند أبي الأزهر ، يعني عن روح⁽⁷⁾ بن عبادَةَ
 عن زكرياء عن عمرو عن جابر . والمشهور عن زكرياء عن أبي الزبير ، لا عن عمرو بن
 دينار .

وأبو الأزهر هو أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابوري سمع عبد الرزاق وأبا سلمة وروح
 ابن عبادَةَ ووهب بن جرير وغيرهم .

673 - قوله ﷺ : « لَوْ بَعْتُ مِنْ أَخِيكَ تَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ
 شَيْئًا ، بِمَ (8) تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ ؟ » وفي بعض طرقه : « أَصِيبَ رَجُلٌ فِي ثَمَارِ ابْتِنَاعِهَا
 فَكَثُرَ دَيْنُهُ ، فَقَالَ ﷺ : تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ ، فَقَالَ ﷺ

(6) في (ب) « أم مبشر » .

(7) في (ب) و(ج) « عن أبي الأزهر عن روح » .

(8) في (ب) « ثم » .

لِغَرْمَائِهِ : خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ . وفي بعض طُرُقِهِ : « أَنْ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ » (ص 1190 و 1191) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في الثمرة إِذَا اشْتَرَيْتَ فَأُجِيبَتْ ، فقال بعضهم بِوَضْعِ الْجَائِحَةِ⁽⁹⁾ : على الإطلاق قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ لقوله : « أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ » ، وللحديث الآخر المتقدم وهو قوله : « لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا » الحديث . ومن جهة الاعتبار أنها بقي فيها السَّقْيُ على البائع لِتَنْمِيَّتِهَا فكان ذلك كالتوفية بالكيل أو الوزن⁽¹⁰⁾ والمكيل أو الموزون⁽¹¹⁾ إِذَا تَلَفَ قَبْلَ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ⁽¹²⁾ ، فهو من البائع فكذلك هذا . وقال آخرون : لا توضع الجوائح قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ . وقد ذكر هاهنا أنه أصيب في ثمار ابتاعها فكثُرَ دينه فأمر ﷺ بِالْصَّدَقَةِ عَلَيْهِ ودفع لغرمائه ، فلو كانت توضع لَمْ يفتقر إلى هذا . وقال الأولون : قد تكون أُصِيبَ بعد الجَدَادِ وعليه دين من غيرها احتاج مَعَهُ لِلصَّدَقَةِ . قالوا : وقد قال في آخر الحديث لغرمائه : « وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم الطلب بالبقية . وينفصل هؤلاء عن هذا بأن يحملوه على أن ليس لكم الآن إِلَّا ذَلِكَ لِفَلْسَفِهِ وَأَنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى مَيْسَرَةٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى⁽¹³⁾ .

وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ بِوَضْعِهَا إِذَا بَلَغَتْ الثَّلَثَ ، وَكَأَنَّهُ خَصَّ الظَّوَاهِرَ الْأَوَّلَ بِضَرْبٍ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الثَّمَرَ لَا تَنْفَكُ مِنْ سَقُوطِ يَسِيرٍ مِنْهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُتَلَفَةِ لِلْحَقِيرِ مِنْهَا فَكَأَنَّ الْمُشْتَرِي دَخَلَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا قِيَامَ لَهُ بِهِ . وَإِذَا وَجِبَ الْعَفْوُ عَنِ الْيَسِيرِ فَمَا قَصَرَ عَنِ الثَّلَاثِ فِي حُكْمِ الْيَسِيرِ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَصُولُ .

وقد قال بعض البغداديين من أصحابنا : الجائحة كاسمها ، يشير إلى أن اليسير الْمُعْتَقَرُ لَا يَكَادُ يَسْمَى فِي الْعَرَفِ جَائِحَةً فَلَا يَجِبُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ .

674 — خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي بَابِ الْجَوَائِحِ حَدِيثَيْنِ مُقْطُوعَيْنِ أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ : « حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَخِي . . . » الْحَدِيثُ (ص 1191) .

وهذا الحديث يتصل لنا من طريق البخاري . رواه البخاري عن إسماعيل ابن أبي أويس ، وقد حدث مسلم عن إسماعيل بن أبي أويس دون واسطة في كتاب الْحَجِّ ، وفي

(9) في (ب) و (ج) « توضع » .

(10) في (ب) و (ج) « والوزن » .

(11) في (أ) « والمكيل والمكيل والموزون » هكذا .

(12) في (أ) « قبل الكيل والوزن » .

(13) إشارة إلى الآية (280) البقرة .

آخر كتاب الجهاد ، وَرَوَى أيضاً عن « أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل بن أبي أويس »
في كتاب اللعان وفي كتاب الفضائل⁽¹⁴⁾ .
وأما الحديث الثاني المقطوع أيضاً في هذا الباب فهو قوله : « روى الليث بن سعد
حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز » الحديث⁽¹⁵⁾ (ص 1193) .

(14) في (ب) « وفي الكتاب الثامن من الأحاديث المقطوعة في الفضائل » .
(15) هذا آخر الجزء الأول من المخطوط ، وهي النسخة المرموز إليها بحرف (أ) ، ونص ما جاء في آخره :
« كمل السفر الأول من المعلم والحمد لله حق حمده ، وصلى الله على محمد رسوله وعبدته . وكان الفراغ منه
في السابع من شعبان المكرّم سنة ثمان وتسعين وخمسمائة » .

14 - ومن كتاب التفليس

675 - قوله ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ ⁽¹⁾ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » (ص 1193) .

قال الشيخ : يختلف الناس في مُشْتَرِي السلعة إذا مات أو أفلس ولا وفاء عنده بشئها وهي قائمة ؛ فقال الشافعي : بائعها أحق بها في الموت والفلس . وقال أبو حنيفة : هو أسوة فيهما . وقال مالك : هو أحق في الفلس ⁽²⁾ وأسوة في الموت . وحمل أبو حنيفة هذا الحديث على أن المَتَاع ⁽³⁾ وديعة أو غصب لأنه لم يذكر البيع فيه . وتأويله هذا يرد ⁽⁴⁾ ما خَرَّجَهُ أبو داود أنه ﷺ قال : « أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي تَبَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، فَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ » . وقال أيضاً : « فَإِنْ قَضَاهُ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئاً فَمَا بَقِيَ فَهُوَ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ هَلَكَ وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ امْرَأَةٍ بِعَيْنِهِ اقْتَضَى مِنْهُ شَيْئاً أَوْ لَمْ يَقْتَضِ فَهُوَ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ » . فقد نص هاهنا على البيع ولا معنى لقول من قال منهم : قد يكون البيع هاهنا بمعنى التساوم كما قلتم أنتم في : « البيعان بالخيار » إن معناه : المتساومان ⁽⁵⁾ ، لأنه ذَكَرَ هاهنا : « ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً » وقال : « فَإِنْ قَضَاهُ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئاً » ، ولا يصح أن يقتضي من ثمنها شيئاً ⁽⁶⁾ وهما متساومان . فإذا وضح الرد على أبي حنيفة عدنا بعد ذلك إلى مالك والشافعي ؛ فيقول مالك : قد فصل في هذا الحديث بين الموت والفلس ، والشافعي ساوى

(1) في (أ) « عند رجل أو إنسان قد أفلس » .

(2) في (ج) « في التفليس » .

(3) في (ب) « المتاع » ، وفي (ج) « المباع » .

(4) في (أ) « يرد » .

(5) في (ج) « أو معناهما المتساومان » .

(6) في (ب) « منه شيئاً » .

بينهما ، فيقول الشافعي : إنه قد خرَّج أبو داود قال : « أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس قال : « لأقضين فيكم بقضاء رسول الله ﷺ إن فليس أومات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به » فقد ساوى هاهنا بين الموت والفلس ، وأنتم تفرقون بينهما فلا بد من طلب الترجيح ، فنقول : قد يحمل ما تعلق به الشافعي على أنه في الودائع لا في البيع لأنه إنما ذكر « فوجد رجل متاعه بعينه » وقد يكون ذلك غصباً أو تعدياً . وقال بعض أصحابنا : لعله مات وقد تبين فلسه وطلب هذا سلعة فبادره الموت على أنه لم ينقل لفظ النبي ﷺ . ويمكن أن يكون لو نقله لتأولناه على غير ما حملة عليه . هذه طريقة الترجيح لنا على الشافعي . وأما قوله في الحديث : « فَإِنْ قَضَاهُ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئاً فَمَا بَقِيَ فَهُوَ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ » . فظاهره أنه ليس له استرجاع السلعة ، وقد قال بعض من أخذ بهذا الحديث : إن هذا الظاهر منه متروك بالقياس لأنه إذا ثبت أنه أحق بالكلِّ كان أحقَّ بالجزء ، وإنما كان له ارتجاعها في التفليس لعيب الذمة التي دخل عليها فصار كمن وجد فيما اشتراه عيباً فله رده ، وإنما لم يرد في الموت وإن غابت الذمة⁽⁷⁾ لانقطاعها رأساً فيعظم ضرر بقية الغرماء ، وفي الفلس لا يعظم ضررهم إذا قُدم عليهم لبقاء ذمة غريمهم .

وإذا وضح هذا من جهة القياس كان له رد ما قبض وارتجاع السلعة ، فإن أراد الغرماء دفع الثمن إليه ليمنعوه من أخذ سلعته⁽⁸⁾ كان ذلك لهم لأنه إنما كان له ارتجاع السلعة لعله فقد الثمن فإن زالت العلة زال حكمها . وأبى ذلك الشافعي ولم يسقط حقه في الارتجاع بدفعهم الثمن إليه . واعتل له بأنه قط يطراً غريم آخر فلا يرضى بما صنعه الغرماء من تسليم بعض مال الغريم في هذه السلعة وتفتوت سلعته فيلحقه الضرر في ذلك .

676 — خرَّج مسلم في هذا الباب : « حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ نَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . . . » الحديث (ص 1193) .

هكذا في رواية أبي العلاء⁽⁹⁾ ، وأما في رواية الجلودي فجعل ابن نمير بدل ابن أبي عمر والصواب ابن أبي عمر . وقد تقدم في كتاب الحج حديثان : أولهما : « حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ » في : حديث حفصة⁽¹⁰⁾ « ما شأن الناس حلوا » .

(7) اختلفت النسخ هنا في هذه اللفظة فجاءت في (أ) « وإن انعابت الذمة » وأشير في الهامش إلى اصلاحها بقوله : « وإن غابت الذمة » وهو ما في (ج) وما أثبتناه ، وأما (ب) ففيها : « وإن انقلبت الذمة » .

(8) في (ب) « من أخذ سلعتهم » .

(9) في (ج) « أبي العلاء والكسائي » .

(10) في (أ) أحدهما حديث حفصة .

والثاني : حديث « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » .
وفي كتاب الأشربة حديث آخر رواه ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان .
وابن أبي عمر هذا هو محمد بن يحيى العدني يعد في أهل مكة . وهشام بن سليمان مكي أيضاً .

677 - وخرّج مسلم أيضاً في كتاب التفلّيس حديث : « شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا أفلس الرجل فوجد متاعه بعينه فهو أحقّ به » . ثم عقب بعده : « حدثنا زهير بن حرب قال : نا إسماعيل بن إبراهيم نا سعيد بن أبي عروبة⁽¹¹⁾ عن قتادة بهذا الإسناد مثله » هكذا روى أبو أحمد الإسنادين : الأول من حديث شعبة ، والثاني من حديث سعيد (ص 1194) .

ووقع في رواية ابن ماهان في الإسناد الثاني شعبة مكان سعيد . والصواب ما رواه أبو أحمد . هكذا قال بعضهم .

678 - وخرّج مسلم في إنظار المعسر والتجاوز عن الموسر : « حدثنا أبو سعيد الأشج نا أبو خالد الأحمر عن سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ⁽¹²⁾ عن رُبَيْعِ بْنِ حِرَاشٍ⁽¹³⁾ عن حذيفة قال : أَنَبَى اللَّهُ⁽¹⁴⁾ بِعَبْدٍ مِنْ عِبِيدِهِ أَنَّهُ مَالًا . . . » وذكر الحديث إلى آخره . وفيه : « فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري : هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ » . هكذا روي هذا الإسناد في كتاب مسلم (ص 1195) .

والحديث محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري وحده لا لعقبة بن عامر الجهني . والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر قاله الدارقطني . وصوابه : فقال عقبة بن عمرو وأبو مسعود الأنصاري . كذلك رواه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق وتابعهم نعيم ابن أبي هند وعبد الملك بن عمير ومنصور وغيرهم عن رُبَيْعِ بْنِ حِرَاشٍ⁽¹⁵⁾ عن حذيفة قالوا في آخر الحديث : « فقال عقبة بن عمرو⁽¹⁶⁾ وأبو مسعود » . وهذه الأحاديث خرّجها مسلم في الباب أعني حديث منصور ونعيم بن أبي هند وعبد الملك بن عمير .

679 - قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ »

(ص 1197) .

(11) في (ب) و(ج) « هو ابن أبي عروبة » .

(12) في (ج) « عن سعيد بن طارق » .

(13) في (ج) « عن رُبَيْعِ بْنِ حِرَاشٍ » .

(14) في (ج) « يُؤْتَى اللَّهُ » .

(15) في (ج) « رُبَيْعِ بْنِ حِرَاشٍ » كما تقدّم ، و « حِرَاشٍ » هو ما في الأصول .

(16) في (ج) « عقبة بن عمرو » .

قال الشيخ - وفقه الله - : الكلام في الحوالة في ثلاثة فصول :

أحدها : هل يجبر المحال على التحول ؟

والثاني : هل يشترط في ذلك رضی المحال عليه ؟

والثالث : هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ؟

فأما الفصل الأول فجمهور العلماء على أنه لا يُجبر على التحول وحملوا هذا الحديث على النذب . وقال داود : يجبر على التحول ، وحمل الحديث على الوجوب . وأهل الأصول مختلفون في الأمر المجرد : هل يحمل على الوجوب أم النذب ؟ وأكد مذهبه من حملة على النذب بأن قال : إنما عامل على هذه الذمة وقد قال ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » ، ولأن أحداً لا يجبر على بيع سلعته ، وهذا ملك⁽¹⁷⁾ ثمنه في هذه الذمة فلا يجبر على بيعه بذمة أخرى ، فدل هذا الاستدلال على أن المراد بالحديث النذب ، وأكد هذا الاستدلال دلالة مجردة عند من قال : إنه على النذب ، أو نقله إلى النذب بهذه الدلالة من يقول : إن الأمر على الوجوب .

وأما الفصل الثاني : فإن اشتراط رضی المحال عليه لا يعتبر عند أبي حنيفة والشافعي ، أطلاقاً ذلك من غير تفصيل . وقال الإصطخري : بل يعتبر رضی المحال عليه . وقال مالك : لا يعتبر رضاه إلا أن يكون المحال عليه عدواً له أو من تضر به حوالة عليه فلا يجبر حينئذ على تمكينه من مطالبته . والرد على الإصطخري قوله ﷺ : « وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » ولم يشترط رضی المحال عليه . وقياساً على ما لو وكل أحداً يقبض دينه فإن ذلك لا يعتبر فيه رضی الموكّل عليه . ووجه اشتراط مالك ألا تكون عداوة أن في إحالة عدوه عليه إضراراً به ولم يعامل على ما يؤذيه ويضر به فكان من حقه أن يمنع من ذلك .

وأما الفصل الثالث : فإن ذمة المُحيل تبرأ على الإطلاق عند الشافعي ، ولا تبرأ عند زُفر . ومالك يشترط في البراءة ألا يكون غره من فلس المحال عليه . وتوجيه ما قاله مالك ينتظم الرد على المذهبين ، فوجه ما قاله مالك أن الحوالة كالبيع فلهذا جعلت رخصة من الدين بالدين والبيع ينقل الأملاك وبراءاً⁽¹⁸⁾ كل واحد من المتعاملين إلا عند الاطلاع على ما يوجب التراجع كالاستحقاق في المبيع أو العيب . فإذا كان هذا قد باع ذمة بأخرى لم يكن له رجوع على مبايعه إلا أن يطلع على أنه غره وخدعه وأحاله على فقير يعلم فقره ويخفى على المحال فيكون ذلك عيباً يوجب له الرجوع .

(17) في (أ) « إشارة إلى مخرج لم يظهر في الصورة » .

(18) في (ب) (ج) « ويبرى » .

680 - وقوله : « نهى ﷺ عن بيع فضل الماء (يمنع به الكَلَاء) »⁽¹⁹⁾ وفي بعض طرقه : « عن بيع ضراب الجمل »⁽²⁰⁾ وعن بيع الماء والأرض لتحرت⁽²¹⁾ وفي بعض طرقه : « لا يُمنع فضل الماء ليمنع به الكَلَاء » وفي بعض طرقه : « لا يباع فضل الماء لبيع به الكَلَاء » (ص 1197 - 1198) .

قال الشيخ : أما ضراب الجمل⁽²²⁾ وهو بيع نزوه على الناقة فأجازه مالك ، وقال : لا بأس بإجارة الفحل . ومنعه أبو حنيفة والشافعي لهذا الحديث . وقال بعض أصحابنا : نحن إنما نجيز إجارته وهذا إنما نهى عن بيعه وقد يكون هذا مخالفاً لذلك ، كما نجيز إجارة الظئر للرضاع ونمنع بيع لبنها فكذلك تجوز إجارة الفحل للزَّو بخلاف بيعه . ولعل هؤلاء يرون أن لفظة البيع لا تتضمن إنزاءً محدوداً ولا أمراً معلوماً يتنفع به ، فيحملون الحديث في المنع على ذلك . وقد تعلق المخالف بقوله : « نهى عن عَسْب⁽²³⁾ الفحل » لأجل أنه لم يذكر فيه لفظة البيع ، وهذا أيضاً فيه إضمار محذوف ، ولأصحابنا أن يقولوا فيه ما قالوا في الأول . واعتمد المخالف في المنع على أن المقصود غير معلوم ولا محصل وذلك يلحقه بالغرر والخطر فيمنع . وأصحابنا لا يسلمون ذلك ويجعلون المعاوضة وقعت على معلوم ، والضرورة تدعو لجواز إجارته فوجب حمل الحديث على ما تأولناه ، أو يحتمل على الحث على مكارم الأخلاق والنذب إلى إعارته لذلك ليكثر التناسل في الحيوان . وأما « نهيه عن بيع الماء » وفي الطريق الآخر « عن فضل الماء » .

فأعلم أن من الناس من زعم أن الإجماع قد حصل على أن من أخذ من دجلة ماء في إنائه وحازه دون الناس أن⁽²⁴⁾ له بيعه إلا قولاً شاذاً ذكر في ذلك لا يعتد بخلافه عنده . ومحتمل النهي عن بيع الماء مطلقاً أنه باع مجهولاً منه أو باع ما لم يحتقره⁽²⁵⁾ في أرضه واحتقره للسبيل ، أو على أن النهي ندب للإسعاف به لاحتقار ثمنه وعظيم حاجة الناس إليه . وقد اختلف الناس فيمن حفر بئراً للماشية في الفيافي هل له منع فضله ؟ فعندنا ليس له منع ذلك بل يئذله بغير عوض . ومن الناس من قال : لا يمنعه ولكن ليس عليه بذله بغير عوض بل بقيمته قياساً على المضطر لطعام غيره لإحياء نفسه فإنه لا يحل له منعه ولكن لا

(19) ما بين القوسين ساقط من (أ) و(ب) .

(20) في (أ) و(ب) « الحمل » ، ولعل محرف عن « الجمل » أو « الفحل » .

(21) في (ب) « وعن بيع الأرض والماء لتحرت » .

(22) في (أ) « ضراب الحمل » .

(23) في (ب) و(ج) « عَسِبَ الفحل » .

(24) « أن » ساقطة من (ج) .

(25) في (أ) « ما لا يحتقره » .

يلزمه بذله بغير عوض . وما وقع هاهنا من نهيه عن بيع فضل الماء يدل على صحة ما قلناه : إن الفضلة لا تمنع ، وأما إلزام المخالف بذلها بالقيمة قياساً على ما قالوه في الطعام فقياس غير صحيح لأن الطعام يُضِرُّ به بذله ولا يخلف ما بذله إلا بسعي ومشقة والماء ما ذهب منه عاد إليه مثله وتفجرت به الأرض فافترق الأصلان .
وقوله : « لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ »⁽²⁶⁾ . وقوله أيضاً : « لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

معناه أن أصحاب الماشية إذا منعوا الماء لم يردوا عليه ، وإذا لم يردوا عليه امتنعوا من رعي ما حوله لعدم الشرب فيكون منعه الماء قصداً لئلا يبيع الكلاء الذي لا حق له فيه إضراراً بالمسلمين ومنعاً لهم من حقوقهم ، وذلك غير جائز ، وقريب من هذا يتأول في اللفظ الآخر : « لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

الكلاء مهموز مقصور بفتح الكاف هو المرعى . قال بعض أئمة أهل اللغة : الكلاء النبات .

قال : ومعنى الحديث أن البئر تكون في البادية أو في صحراء ويكون قريبا كلاً فإذا ورد عليها وارداً فغلب على مائها ومنع من يأتي بعده من الاستقاء منها كان بمنعه الماء مانعاً للكلاء لأنه متى ورد رجل بإبله فأرعاهما ذلك الكلاء ثم لم يسقها قتلها العطش ، والذي يمنع ماء البئر يمنع النبات القريب منه . وهو مثل الحديث الآخر : « لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » . قال أبو القاسم الزجاجي : الكلاء اسم يقع على جميع النبات والمرعى ، فإذا فصل بين الرطب واليابس منه قيل للرطب : خلّى مقصور ، ورطب يضم الراء وإسكان الطاء ، ولليابس حشيش ومنه يقال : أحشيت الناقة ولدها إذا ألقته يابساً . وحشيت يد فلان إذا يبست .

681 - قوله : « نَهَى عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهَرُ الْبَيْعِيِّ ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ » ، وفي بعض طرقه : « تَمَنُ الْكَلْبِ خَيْثُ وَمَهَرُ الْبَيْعِيِّ خَيْثُ وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَيْثُ » وفي بعض طرقه : « سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ وَالسِّنُورِ فَقَالَ : رَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ » (ص 1198 - 1199) .

قال الشيخ : قد تقدم في العقد الذي ذكرناه في افتتاح البيوع ما تعرف منه علة النهي عما نهى⁽²⁷⁾ عن بيعه ، وعلة الجواز لما أجاز بيعه وأشرنا هنا لمسألة بيع الكلب ، فمن أراد

(26) جاء أولاً في (ج) « ليمنع به الكلاء » ثم صحح بالهامش بقوله : « ليباع به الكلاء » .

(27) في (أ) و(ب) « عن ما » والصواب أن توصل (عن) بـ (ما) الموصولة وهو ما أثبتناه وما جاء في (ج) .

حقيقتها فليقف عليها هناك ولكن نلحق هاهنا ما يتعلق بالمسألة حتى لا تمر بنا فتخليها من فائدة .

فاعلم أن كل حيوان ليس بنجس ولا ذي حرمة ويستفح به في الحال وفي المال⁽²⁸⁾ فإن بيعه جائز . وإنما قلنا « ليس بنجس » لأن الشافعي لما رأى الكلب نجساً وجب أن يكون ذلك عنده علة في منع بيعه . ولهذا نهى عن بيع رجيع ابن آدم لنجاسته . وقد أشرنا في العقد الماضي إلى الكلام عليه . وإنما قلنا : « ولا ذي حرمة » احتراز من أم الولد والمكاتب والمعق إلى أجل والمدبر . وإنما قلنا : « يستفح به في الحال » لثلا يكون من الحشرات وغيرها مما لا منفعة فيه . واحترزنا بقولنا : « وفي المال »⁽²⁸⁾ من صغار العبيد الذين لا يقدر على السعي الآن ، فيبيعهم جائز لما يرجى من المنفعة بهم في المستقبل ، وقد جعل الشرع هذا الرجاء للمنفعة قائماً مقام حصول المنفعة في الحال .

وأما بيع العبد المستأجر والمخدّم سنين وإن كان فيه منفعة في المال فالمنع هناك لعله أخرى ليس هذا موضع بسطها . ولا شك أن الكلب الذي لا يحل كسبه واقتناؤه لا يجوز بيعه لأن بيعه حيثئذ كالمعاوضة على ما لا منفعة فيه ، وقد تقدم بيان المنع من ذلك⁽²⁹⁾ .

وإن كان مما يحل اقتناؤه لزرع أو ضرع أو صيد فمن أصحابنا من كره بيعه لهذا الحديث وقال : ليس بإباحة المنفعة تجيز⁽³⁰⁾ المبايعة كأم الولد ينتفع بها ولا تباع . ومن أجاز بيعه منهم حمل هذا الحديث على ما لا يحل اقتناؤه واتخاذ ، وقد قلنا أنه لا يجوز بيعه أو حمله على أنه كان حين أمر بقتل الكلاب فلما وقعت الرخصة في كلب الضرع وما ذكر معه وأجيز اقتناؤه وقعت الرخصة في بيعه .

وأما مهر البغي⁽³¹⁾ فهو ما يعطى على النكاح المحرم ، وإذا كان محرماً ولم يستبح بعقد صارت المعاوضة عليه لا تحل لأن ما حرم الانتفاع به فكأنه لا منفعة فيه أصلاً . وكذلك خلوان الكاهن لأنه يقول ما لا ينتفع به ويعان بما يعطاه على ما لا يحل ، وقد قال بعض الناس : الكاهن⁽³²⁾ الذي يُخبر بالغيب المستقبل ؛ والعراف هو الذي يخبر بما أخفي وقد حصل في الوجود .

والبغي⁽³³⁾ الفاجرة ، وأصل بغي بَغْوٍ على وزن فعول بمعنى فاعلة⁽³⁴⁾ ، وهو صفة لمؤنث فلذلك جاءت بغير هاء كما تجيء إذا كانت بمعنى مفعول نحو رُكِبَ وحلِبَ . ولا

(28) في (ج) « أو في المال » ، وفيما يأتي . (32) « الكاهن » ساقط من (ب) .

(29) في (أ) « عن ذلك » . (33) في (أ) و(ب) « البغي » .

(30) في (أ) « يجيز » . (34) في (ج) « وفعل بمعنى فاعلة » .

(31) في (ج) « نهى البغي » .

يجوز أن يكون بغني هاهنا فعيلًا ولو كان كذلك للزمته الهاء كامرأة حليلة وكريمة . وكذلك حكم فعيل إذا كان لمؤنث وهو بمعنى فاعل .

والْبَغَاءُ بكسر الباء ممدود الزنى والفجور من قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ ﴾ (35) . يقال : بغيت المرأة تبغي بغاءً بكسر الباء . وامرأةً بغيً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ (36) وَجَمَعَ بَغِيًّا بَغَايَا .

وَأَمَّا حُلُولَانِ الْكَاهِنِ فهو ما يعطاه الكاهن (37) ويجعل له على كهانته ، يقال منه : حَلَوْتُ الرجل حُلُونًا ، إذا حبوته بشيء ، والحُلُولَانِ : الرشوة أيضاً قال الهروي : قال بعضهم : أصله من الحلاوة شبيه (38) بالشيء الحُلُو . يقال : حلوته إذا أطعمته الحُلُو كما يقال : غسلته إذا أطعمته العسل . قال أبو عبيد : الحُلُولَانِ أيضاً في غير هذا : أن يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه وهو عَيْبٌ عند العرب قالت امرأة تمدح زوجها :

[الرجز]

لَا يَأْخُذُ الْحُلُولَانَ مِنْ بَنَاتِيَا (39)

قال الشيخ : وأما قوله : « كَسْبُ الْحَجَّامِ خِيث » .

فمحملة عندنا على أن المراد به التنزه عن كسبه لأنها من الصنائع الذميمة المستقرة ، والشرع يحض على مكارم الأخلاق والتنزه عن الدناءة ، والدليل على ذلك قول ابن عباس في كتاب مسلم : « حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدًا لَبَنِي بِيَاضَةَ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيَّتِهِ » ولو كان سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ . وقد ذهب بعض الناس إلى منع ذلك في الأحرار ، واستعمل الحديث فيمن وقع على صفة ما وقع عليه ، وأظنهم يجيزونه في العبد ليعلف به نواضعه ورقيقه . وفي الترمذي أنه ﷺ استؤذن في إجارة الحجَّام فنهي الذي استأذنه عنها فلم يزل يستأذنه عنها ويسأله (40) حتى قال : « أعلفه » (41) نواضحك ورقيقك .

وأما قوله في السُّنُورِ : « زَجَرَ عَنْ ذَلِكَ » .

فقال بعضهم : لعله على جهة التذنب لإعارته لأنه إذا كان له ثمن شح عليه ، قال : أو لأنه لا يمكن ضبطه وإن ربط لم ينتفع به فوقع النهي لذلك . وقال بعضهم : لعله في السُّنُورِ الْوَحْشِيِّ . وجمهور العلماء على أنه لا يمنع من بيعه ، وذكر كراهة بيعه عن أبي هريرة

(35) (33) النور .

(36) (20) مريم .

(37) « الكاهن » ساقط من (أ) و(ج) .

(38) في (ب) « شبه » .

(39) في (ب) « في بناتيا » .

(40) سقط من (ب) « ويسأله » .

(41) في (أ) و(ب) « أعلف » .

ومجاهد وغيرهما أخذاً بظاهر الحديث .

682 - قوله : « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ الْكَلَابَ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةٍ »⁽⁴²⁾ . وفي حديث آخر : « مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِرَاطٌ » (ص 1200 - 1203) .

قال الشيخ - وفقه الله - : أَمَّا إِذَا حُبِسَتْ الْكَلَابُ لغير منفعة وحاجة إليها فإن ذلك ممنوع منه لما فيها من ترويع المسلمين والتوثب عليهم . وإذا دعت الضرورة لاقتنائها للتكسب بها في الصيد أو حراسة المال كانت الحاجة إليها في تكسب المال أو حراسة⁽⁴³⁾ تدعو لإجازة اقتنائها .

وقد اختلف الناس في اتخاذها لحراسة الدور : هل يجوز ذلك قياساً على ما وقع في الحديث من إجازة اتخاذها لحراسة الزرع والضرع أم لا يجوز ذلك ؟ وقد اعتل بعض أصحابنا للنهي عن اتخاذها لحراسة الديار بأن في ذلك مضرة وترويعاً للناس ، وهي إنما تتخذ حراسةً من السارق ، وقد تؤذي إذا كانت في الديار من ليس بسارق ومن لم يسرق بعد . وفي الحديث : « أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ » . وهذا المعنى هو المفرق بين اتخاذها في الديار واتخاذها لما ذكر في الحديث .

وكذلك أيضاً تنازع العلماء في كلب الصيد إذا اتخذته من ليس بصائد هل يجوز أخذاً بظاهر هذا الحديث أو ينهى عن ذلك ويكون معنى الحديث إلا كلب صيد للصائد به ؟

683 - قوله ﷺ : « إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ حَرَمًا بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ⁽⁴⁴⁾ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا⁽⁴⁵⁾ السُّفْنُ وَتَدَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ ؟ فَقَالَ : لَا هُوَ حَرَامٌ ، ثُمَّ قَالَ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ⁽⁴⁶⁾ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهَا⁽⁴⁷⁾ ، ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ » (ص 1207) .

قال الشيخ - وفقه الله - : قد تقدم في الْعَقْدِ الَّذِي افْتَتَحْنَا بِهِ الْبَيَّوعَ الكلام على هذا الحديث وأصلنا ما يعرف منه ما يجوز بيعه مما لا يجوز وكشفنا عن علة ما يجوز بيعه مما لا يجوز فلا فائدة في إعادته .

وقد قال الطبري : في المحرمات ما يجوز بيعه فإن اعترض به على ما تضمنه قوله ﷺ

(42) « أو ماشية » سقط من (ج) .

(43) في (ج) « وحراسته » .

(44) « أَرَأَيْتَ » ساقط من (أ) .

(45) في (ج) « يطلى بها » دون « فإنها » .

(46) في (أ) « لعن الله اليهود » .

(47) في (أ) « اجتملوه » ، وفي (ج) « اجتملوه » والظاهر أنه تحريف « اجتملوه » .

في هذا الحديث من إشارته إلى أن ما حُرِّم⁽⁴⁸⁾ حُرِّمَ بَيْعُهُ . قيل : إنما هذا لنجاسته واليهود ترى الشحم نجساً ، والذي أحللتنا بيعه من المحرمات ليس بنجس .
والذي أراد بقوله : « لا هو حرام » تحريم البيع لا تحريم ما ذكروه من المنفعة ، وإنما ظنوا أن هذه المنافع تكون سبباً للرخصة لهم في البيع فذكروا ذلك للنبي ﷺ لعله أن يُبيح البيع لذلك فلم يفعل ، وقد تقدم في العقد الذي ذكرناه نحن في افتتاح البيوع الوجه الذي من أجله لم يعذرهم ﷺ ولم يرخص لهم في البيع . قال : فإن قيل : فإن في بعض الأحاديث لما قيل له ﷺ في شحوم الميتة : إنها تدهن بها السفن فقال : « لا تتفعلوا من الميتة بشيء » قيل : هذا على الكراهية وتحزراً من النجاسة أن تمسه بدليل ما وقع في حديث آخر : « أنه أباح الانتفاع بالسمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة » . وإن طعنوا في بعض رواة هذا الحديث فكذلك حديثهم الذي عارضوا به أيضاً يطعن في بعض رواة . هذا الذي علق بحفظي من معنى كلام الطبري .
وأما قوله عليه السلام : « جَمَلُوهَا » فمعناه : أذَابُوهَا . يقال : جَمَلْتُ الشحم واجتملته إذا أذبت . وأنشد ابن الأنباري لليبي :

[الرمل]

أَوْنَهَتْهُ فَاتَاهُ رِزْقُهُ فَاشْتَوَى لَيْلَةً رِيحٌ وَاجْتَمَلَتْ

قال الهروي وغيره : الجَمِيلُ والصُّهَارَةُ عند العرب ما أذيب من الشحم ، والحَمَّ⁽⁴⁹⁾ ما أذيب من الألية . قال الراجز أنشد يعقوب :

[الرجز]

يُهِمُّ فِيهِ الْقَوْمُ هَمَّ الْحَمِّ⁽⁵⁰⁾

قوله : يَهِمُّ فِيهِ : أي يذوب فيه .

(48) في (أ) بعد قوله : « إلى أن ما حرم » إشارة إلى محذوف بالهامش لم يبد في صورة المخطوط ، ولعله ما أثبت في (ج) وهو « ما حرم الله » لكن وقع تشطيه .

(49) جاء « الحم » في (ب) أولاً « الجم » ، وأما في قوله « هم الحم » فإنه أتى بالحاء المهملة كما في (أ) و(ج) ، وهو الصواب .

(50) في (ج) « يَهِمُّ فِيهِ الهم هم الحم » .

15 - من كتاب الصرف⁽¹⁾

684 - فيه قوله ﷺ : « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ⁽²⁾ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُ غَائِيًّا بِنَاجِزٍ » . وفي حديث آخر : « الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ » . وفي حديث آخر : نَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ عَيْنًا بَعِيْنٌ⁽³⁾ فَمَنْ زَادَ أَوْ أَرْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى » (ص 1208 إلى 1210) .

قال الشيخ - وفقه الله - : التبايع يقع على ثلاثة أوجه : عرضٌ بعرضٍ ، وعينٌ بعينٍ ، وعرضٌ بعينٍ .

ويقع التبايع بهذه الأجناس على ثلاثة أوجه أيضاً يُؤخران جميعاً ، ويُتقدان جميعاً ، ويتقد أحدهما ويُؤخر الآخر .

فإن تُقدَّا جميعاً كان ذلك بيعاً يتقد : فإن بيع العين بمثله كالذهب بالذهب سُمِّيَ مراطلةً ، وإن بيع بعينٍ خلافه كالذهب بالورق سُمِّيَ مصارفةً ، وإن بيع العرض بعين⁽⁴⁾ سُمِّيَ العين ثمناً والعرض مثنوناً .

وإن كانا مؤخرين جميعاً فذلك الدين بالدين وليس ببيع شرعي ، لأنه منهي عنه على الجملة .

وإن نقد أحدهما وأُخِّرَ الآخر : فإن كان المؤخر هو العين والمنقود هو العرض سمي

(1) جاء هذا العنوان في (أ) و(ب) ، وفي (ج) « كتاب الصرف » ، وفي صحيح مسلم « باب الربا » .

(2) « بالورق » ساقط من (أ) و(ج) .

(3) « عينا بعين » ساقط من (أ) .

(4) في (أ) « وإن بيع العرض بالعرض » ، وفي (ب) « وإن بيع العين بعرض » ، وما أثبتناه هنا هو ما في (ج) .

ذلك بيعاً إلى أجل ، وإن كان المنقود العين والمؤخر العرض سمي ذلك سلماً ، ويسمى سلفاً⁽⁵⁾ .

ولو كانا عرضين مختلفين سمي ذلك سلماً أيضاً وسلفاً ولا يبالى⁽⁶⁾ ما تقدّم منهما أو تأخر .

واعلم بعد ذلك أن الربا محرم في الشرع قال الله تعالى : ﴿ وَأَحْلُ الله الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾⁽⁷⁾ «ولعن النبي ﷺ أكل الربا وموكله»⁽⁸⁾ الحديث (ص 1219) . فإذا ثبت تحريمه وجب أن نعقد أصلاً فيه يجمع سائر فروعه .

فأعلم أننا قدمنا أن البيع يقع نقداً ويقع نسيئة فأما بيع النقد وهو ما تناقدا فيه العوضين جميعاً فيجوز التفاضل فيه والتماثل والبيع⁽⁹⁾ كيف يشاء إن ما لم يكن التبايع في الأثمان أو الأطعمة المقتناة فلا يجوز فيها التفاضل مع الجنسية ، ولا يباع منها المثل⁽¹⁰⁾ بمثله إلا متساوياً ، وإن اختلفت جاز التفاضل . وما سوى هذين القسمين يجوز بيعه على الإطلاق فحصل من هذا أن التفاضل مع الاختلاف في بیاعات النقود يجوز على الإطلاق ، والتفاضل مع التماثل يجوز إلا فيما قدمناه الأثمان والمقتنات .

والدليل على الجواز مع اختلاف الأجناس على الإطلاق قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلُ الله الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾⁽¹¹⁾ ، وقوله ﷺ : «إذا اختلف⁽¹²⁾ الجنسان فبيعوا كيف شئتم» (ص 1211) .

والدليل على إجازة التفاضل فيما سوى الثمن⁽¹³⁾ والمقتنات قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلُ الله الْبَيْعَ ﴾⁽¹⁴⁾ . وأيضاً فإنه لو كان التفاضل في سائر الأشياء ممنوعاً لم يكن لتخصيص النبي ﷺ هذه الستة بتحريم التفاضل معنى ، ولقال : التفاضل حرام عليكم في كل شيء ، ولكن لما خص هذه الستة دل ذلك على أن التحريم ليس بعام في سائر الأشياء ، وإنما يبقى النظر في هذه الستة : هل التحريم مقصورٌ عليها ويكون كشرعية غير معقولة المعنى أو يكون لاختصاصها بالتحريم معنى فيطلب ذلك المعنى فحيثما وجد حرم قياساً على الستة ؟ فأما أهل الظاهر النفاة للقياس فإنهم قصرُوا التحريم عليها وأباحوا التفاضل في سائر الأشياء سواها . وهذا بناء منهم على فاسد أصلهم في نفي القول بالقياس . والرد عليهم

(5) في (أ) «سلفاً أيضاً» .

(6) في (ج) «ولا يبالى» .

(7) (275) البقرة .

(8) في (ج) «أكله» .

(9) «والبيع» ساقط من (ب) .

(10) في (ب) «منهما» .

(11) (275) البقرة ، «وحرم الربا» ساقط من (أ) .

(12) في (ج) «إذا اختلفت» .

(13) في (ج) «الأثمان» .

(14) في (ج) زيادة «وحرم الربا» .

مذكور في أصول الفقه .

فأما جمهور العلماء المثبتون للقياس فإنهم تطلبوا لذلك معنى ؛ فأما مالك فإنه يعتقد أنها إنما حرم التفاضل فيها لأمرين : أما الذهب والفضة فلكونهما ثَمَنَيْنِ ، وأما الأربعة المطعومة فلكونها تُدَخَّرُ للقوت أو تُصْلَحُ القوت ، وقد قدمنا أن ذلك كله مع تماثل الجنس . وأما الشافعي فوافقه على العلة في الذهب والفضة وخالفه في الأربعة ، فاعتقد أن العلة كونها مطعومة .

وأما أبو حنيفة فخالفهما في الجميع واعتقد أن العلة في الذهب والفضة الوزن وفي الأربعة الكيل .

فخرج من مضمون ذلك أن مالكاً تطلب علة فحرم التفاضل في الزبيب لأنه كالتمر في الاقتيات ، وحرم التفاضل في القطنية لأنها في معنى القمح والشعير في الاقتيات ، ويرى أن العلة الثمنية لم يتفق وجودها إلا في الذهب والفضة ولو اتفق أن يجيز الناس بينهم الجلود لنهى عن التفاضل فيها ، وأما الشافعي فتطلب علة فحرم التفاضل في كل مطعوم ، وأبو حنيفة يحرمه في كل مكيل أو موزون .

فأما مالك فإنه استلوح ما قال لأجل أن النبي ﷺ لو أراد الكيل أو الوزن⁽¹⁵⁾ لاكتفى⁽¹⁶⁾ بأحد هذه الأربعة في الكيل ولا تظهر للزيادة على الواحد فائدة . وكلامه ﷺ كله فوائد لا سيما في تعليم الشرائع وبيان الأحكام ، وكذا⁽¹⁷⁾ كان يقتصر على واحد منها لو كانت العلة⁽¹⁸⁾ كونها مطعومة لأن الواحد منها كَمَا سواه مما ذكر معه في الحديث . ويقول : لما علم ﷺ أن المراد الاقتيات أراد أن يُبينه بالتنبيه⁽¹⁹⁾ عليه لِيُبْقِيَ للعلماء مجالاً في الاجتهاد ويكون داعياً لبحثهم الذي هو من أعظم القرب إلى الله سبحانه ، وليوسع لأمة في التعبد على حسب سعة أقوال علمائهم . وربما كانت التوسعة أصلح للخلق أحياناً فنَصَّ على البُر الذي هو أعلى المقتاتات ثم نصَّ على الشعير الذي هو أدناها لينبه بالطرفين على الوسط وتنتظم الحاشيتان ما بينهما . وإذا أراد إنسان ذكر جملة الشيء⁽²⁰⁾ فربما كان ذكر طرفيه ونهايته أدلَّ على استيعابه من اللفظ الشامل له . ولَمَّا عهد النبي ﷺ عادة الناس في

(15) في (ب) و(ج) « والوزن » .

(16) في (أ) « لا اكتفى » وفي (ج) « اكتفى » .

(17) « وكذا » ساقط من (ب) .

(18) في (أ) « أو كانت العلة » ، وكذلك في (ب) .

(19) في (ب) « أن يبينه بالسته » .

(20) في (أ) « ذكر جملة الشيء » كذا .

زمنه أكل البر مع السعة والاختيار ، والشعير مع الضرورة والإقتار كان ذكره لهما تنبيهاً على السُّلْت والأرز والدُّرَّة والدُّخْن لأن من اعتاد أكلها (في بعض البلاد إما أن يَأْكُلَهَا)⁽²¹⁾ في حال سعته فيكون ذلك القمح منبهاً له على حكمها ، أو في حال ضيقته⁽²²⁾ فيكون ذكر الشعير منبهاً له ، ولو اتفق أن يكون الدخن أو غيره هو الغالب في زمنه في قوت أهل الإقتار لأمكن أن ينبه به بدلاً من الشعير ، وأما التمر فإنه وإن كان يقتات ففيه ضرب من التفكه ، والطبع يستحليه حتى أنه يؤكل على غير جهة الاقتيات فأراد ﷺ أن يرفع اللُّبْس لأجل هذا المعنى الذي انفرد به ويُصْص عليه مشيراً إلى أن كل مقتات وإن كان فيه زيادة معنى فإن ذلك لا يخرج من بابهِ⁽²³⁾ ؛ ولما علم ﷺ أن هذه الأقوات لا يصح اقتياتها إلا بعد إصلاحها وإذا لم تكن مُصْلِحَةً تكاد أن تلحق بالعدم الذي لا ينتفع به في القوت أعطى ما لا قوام لها إلا به حكمها . ونَبَّه بالملح على ما سواه مما يَحُلُّ محلّه في إصلاحها لأنه لا يقتات⁽²⁴⁾ منفرداً ولكنه يجعل ما ليس بقوت قوتاً .

وأما الشافعي فإنه استلوح ما ذهب إليه من قول ﷺ في حديث آخر : « الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ » (ص 1214) ، فيقول : إني وإن لم أزاحمكم في تطلب التعليل فإن عموم هذا نص مذهبي ، وإن زاحمتكم فيه فإنه يشير إلى ما قلت لأنه عَلَّقَ الحكم بالطعام وهو مشتق من الطعم ومعنى الاشتقاق هو علة الأحكام .

وأما أبو حنيفة فإنه سلك أيضاً قريباً من هذا المسلك فقال : فإن عامِلَ خيرٍ لما باع الصاع بالصاعين أنكر ذلك⁽²⁵⁾ ﷺ فقال : « لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل ، وبيعوا هذا واشتروا بثمانه من هذا ، وكذلك الميزان » (ص 1215) . ومعلوم أنه لم يرد نفس الميزان وإنما أراد نفس الموزون فكانه قال : وكذلك الموزون (فيقول أيضاً : أن لم أزاحم في التعليل استدلت بعموم قوله : وكذلك الموزون)⁽²⁶⁾ . وإن زاحمتكم فيه كان ذكر الوزن مشيراً للعلة .

وقال أصحابنا في الرد عليه : إن علته تجيز الربا في القليل الذي لا يتأتى فيه الكيل وعموم قوله ﷺ « البر بالبر » الحديث يوجب منع الربا فيه فقد صارت العلة أخذت من أصل ينقضها عمومها ، وذلك ممّا يبطل العلل ، هذا الكلام في الربا في بيعات النقد .

(21) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(22) في (ب) و(ج) « ضيقه » .

(23) في (ب) و(ج) « عن بابهِ » .

(24) في (ج) « يقتات » فد (لا) ساقطة وهو تحريف .

(25) في (ج) « ذلك » ساقطة .

(26) ما بين القوسين تكرر في (أ) .

وأما القسم الثاني : فهو الربا في النسيئة فتكلم عليه في الحديث المذكور فيه السُّلَمُ⁽²⁷⁾ ، إن شاء الله .

وقد اشتمل الحديث على أن الربا في النقد في هذه الستة المذكورة ، وذكر عن ابن عباس أنه أجاز ديناراً بدينارين نقداً وذكر أنه رجع عنه ، فإن ثبت عنه أنه كان يجيزه فيسقط هذا القسم على أصله ولا يكون ربا عنده إلا في القسم الآخر الذي وعدنا بالكلام عليه ، وذكر عنه مسلم ما ظاهره أنه تعلق بقوله ﷺ « الربا في النسيئة » (ص 1217) .

وفي بعض طرق مسلم (« إنما الربا في النسيئة »)⁽²⁸⁾ (ص 1218) .
وفي بعض طرقه « لا ربا فيما كان⁽²⁹⁾ يداً بيد » (ص 1218) . وروى البخاري « لا ربا إلا في النسيئة » .

فإن قيل : كيف الوجه في بناء هذه الأحاديث مع قوله « الذهب بالذهب ... » الحديث . وفي آخره : « مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد » . فقد أثبت الربا مع كونه يداً بيد . وهذا يمنع من حمله على أن المراد به النسيئة حتى يكون مطابقاً لما تعلق به ابن عباس . وأيضاً قوله للذي كان يبيع الصاعين من التمر بصاع « لا صاعاً تمر بصاع » الحديث (ص 1216) .

قيل عنه : ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن يقال : قوله : « لا ربا إلا في النسيئة » يعني في العروض وما في معناها مما هو خارج عن الستة المنصوص عليها وعمماً يقاس عليها . ولا شك أن العروض يدخلها الربا نسيئة على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله .

والثاني : أن يكون المراد الأجناس المختلفة من هذه الستة أو ما في معناها ، فإنه لا ربا فيها إلا مع النسيئة ، فيحمل ما تعلق به ابن عباس على هذا حتى لا يكون بين الأحاديث تعارض وتناقض .

والجواب الثالث : أنه إنما أراد بقوله : « إنما الربا في النسيئة » إثبات حقيقة الربا وحقيقة⁽³⁰⁾ أن يكون في الشيء نفسه وهو الربا المذكور في القرآن في قوله ﴿ وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾⁽³¹⁾ لأنهم كانوا يقولون : إما أن تقضي أو تربى .

(27) « السلم » ساقط من (ج) .

(28) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(29) في (ب) « إلا فيما كان » وهو تحريف يتقلب به المعنى .

(30) في (ب) و(ج) « وحقيقته » .

(31) (279) البقرة .

هذه طريقة في الجواب سلكها بعض العلماء . ولما عرّض بما وقع من إطلاقاته ﷺ كقوله : « فمن زاد أو استزاد فقد أرى » وقد ذكر الذهب بالذهب والفضة بالفضة قال : هذا على جهة المجاز والتشبيه له بالربا . وهذا عندي بعيد مع قوله في حديث بلال لما باع الصاع بالصاعين فقال ﷺ : « أَوْهَ عَيْنُ الرَّبِّ » (ص 1215) ، فنص على أنه عين الربا . وهذا يبعد معه أن يكون أراد أنه يشبه الربا .

685 — وقوله : « هَاءٌ وَهَاءٌ » (ص 1209) .

بعض المحدثين يقولون : إنها مقصورة ، وحذاق أهل اللغة يمدونها ويجعلون ذلك بدلاً من الكاف لأن أصلها : هَاكَ ، يقولون : هَاكَ السَّيْفُ ، بمعنى خذْه⁽³²⁾ ويقال للثنتين : هَاؤُمَا⁽³³⁾ وللجماعة هَاؤُمُ قال الله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴾⁽³⁴⁾ ويقال : هَاءٌ بالكسر .

686 — وقوله : « وَلَا تُثِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ » (ص 1208) .

بمعنى : لا تفضلوا . وقد يكون الشف في اللغة بمعنى النقصان وهو من الأضداد .
687 — خرّج مسلم في باب أكل الربا حديثاً « عن جرير عن مغيرة قال : سألت إبراهيم فحدثنا عن علقمة » (وهكذا في نسخة ابن ماهان ، وأما عند الجلودى فعن جرير عن مغيرة قال : سأل شيباك إبراهيم فحدثنا عن علقمة)⁽³⁵⁾ فجعل السائل هو شيباك . وفي رواية أبي العلاء أن السائل هو المغيرة (ص 1218) .

وشباك هذا هو ضبيّ كوفي مشهور بالرواية عن إبراهيم النخعي .

688 — ذكر : « أنه أتى ﷺ وهو يخبّر بقلادة فيها خرز وذهب وهي من المغانم تُباع فأمر ﷺ بالذهب الذي في القلادة فنزع وحلّه ثم قال لهم رسول الله ﷺ : الذّهبُ بالذهب وزناً بوزن » . وفي بعض طرقه : « اشتريت يوم خيبر قلادة فيها اثنا عشر ديناراً⁽³⁶⁾ فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : لا تُباع حتى تُفصل » (ص 1213) .

قال الشيخ : مذهب مالك أن الذهب إذا كان معه سلعة⁽³⁷⁾ فلا يجوز بيعهما بذهب ، وكذلك إذا كانت فضة وسلعة فلا يجوز بيعهما بفضة لأن ذلك يؤدي إلى التفاضل بين

(32) في (ج) « خذ » .

(33) في (ج) هَاؤُمَا ، كذا .

(34) (19) الحاقة .

(35) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(36) في أصول مسلم « باثني عشر ديناراً » .

(37) في (ج) « إذا كانت معه سلعة » .

الذهبيين ، والذهب المنفرد⁽³⁸⁾ جميع أجزائه مقابلة للذهب والسلعة فلم يقع التماثل ولا يَبَّع الذهب بمثله سواء بسواء (لَكُنْ مَالِكاً اسْتَنْتَى السَيْفَ الْمُحَلَّى إِذَا كَانَتْ حُلَّتِيهِ تَبَعاً لَهُ أَنْ يَبَاعَ بِالْفِضَّةِ وَإِنْ كَانَتْ حُلَّتِيهِ فِضَّةً)⁽³⁹⁾ . وأجاز ذلك لأنَّ الشرع أباح تحليله ، ونزعه يشق وهو قليل تبع والأتباع غير مقصودة⁽⁴⁰⁾ في العقود .

وأما أبو حنيفة فيجيز ذلك إذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذهب المنضم للقلادة . ويرى أن ما زاد من الذهب المنفرد يكون في مقابلة السلعة وما سوى ذلك يكون في مقابلة الذهب سواء بسواء فيصيران كالعقدين المنفردين⁽⁴¹⁾ فلا يتصور الرِّبَا . ومن الناس من شذَّ فأجاز ذلك على الإطلاق من غير اعتبار بكون الذهب المنفرد أقل أو أكثر . وأصحاب أبي حنيفة إذا احتجنا عليهم بحديث القلادة يقولون : قد ذكر هاهنا أن الذهب الذي كان فيها أكثر من الذهب المنفرد ونحن نمنع من هذا الوجه⁽⁴²⁾ لأننا اشترطنا في الإجازة أن يكون الذهب المنفرد أكثر من الذهب المنضم للسلعة . وإنما يمتنع هذا التأويل على المخالف الذي ذكرنا أنه يجيز ذلك على الإطلاق .

ورأيت الطحاوي يفصل عن حديث القلادة بأنه إنما نهى عن ذلك لثلاثيْن المسلمين⁽⁴³⁾ في المغنم ، وأنه ﷺ تخوف من الغن ، وقد ظهر ما تخوف منه لأنه وجد في ذهبه أكثر من الثمن . وَقَدْ تَعَسَّفَ عِنْدِي فِي هَذَا التَّأْوِيلِ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا أُمِرَ بِتَرْعِ الذَّهَبِ الَّذِي فِيهَا قَالَ لَهُمْ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا وَبُوزَنًا » . وهذا كالنطق بالعلة وكأنه ﷺ قال لهم : « إنما أمرتكم بذلك حتى يحصل الذهب بالذهب سواء بسواء » ولو كان إنما أمر بذلك للغن لقال ﷺ : الغن لا يجوز في المغنم أو ما يكون هذا معناه .

689 - وأما قوله : « فجاءه »⁽⁴⁴⁾ بتمر جنيب فقال : لا تفعل بع الجَمْع⁽⁴⁵⁾ بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنياً « (ص 1215 - 1216) .
فإن الجنيب صنف من أعلى التمر والجَمْع صنف من أدناه . وقيل : خلط من أنواع التمر .

(38) في (ج) « للمنفرد » .

(39) ما بين القوسين جاء بهامش (أ) .

(40) في (أ) « غير مقصودة » بهاء الضمير .

(41) في (ج) « فيصيران كان العقدين للمنفردين » .

(42) في (ب) « هذا الوجه » .

(43) في (ب) و(ج) ما أثبتنا « لثلاثيْن المسلمين » وفي (أ) « لثلاثيْن المسلمين » وهو تحريف .

(44) في (ج) « فجاؤوا » .

(45) في (ج) « بع الجميع » وهو تحريف .

وقد يتعلق بعموم هذا من لا يحمي الذريعة ويقول : قد أجاز هاهنا أن يبيع الجمع بالدرهم ثم يشتري بها جنياً⁽⁴⁶⁾ ولم يُفَرَّق بين أن يشتريه مِمَّنْ باع الجمع منه أو غيره ولم يهتم على كون الدرهم لغواً ، ومن يحمي الذريعة يخصصه بأدلة آخر .

690 - قوله ﷺ : « إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ ⁽⁴⁷⁾ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ ⁽⁴⁸⁾ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْجَمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ ⁽⁴⁹⁾ فِيهِ . أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ جَمَى أَلَا وَإِنْ جَمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » (ص 1219) .

قال الشيخ : هذا الحديث جليل الموقع عظيم النفع في الشرع حتى قال بعض الناس : « إنه ثلث الإسلام » ، وذكر حديثين آخرين هما الثلثان الباقيان . وإنما نبه أهل العلم على عظم هذا الحديث لأن الإنسان إنما تُعَبَّدُ بطهارة قلبه وجسمه فأكثر المذام والمحظورات⁽⁵⁰⁾ إنما تنبعث من القلب فأشار ﷺ لإصلاحه ونبه على أن إصلاحه⁽⁵¹⁾ هو إصلاح الجسم ، وأنه الأصل ، وهذا صحيح يُؤْمَنُ به حتى من لا يؤمن بالشرع وقد نص عليه الفلاسفة والأطباء ، والأحكام والعبادات التي يتصرف الإنسان عليها بقلبه وجسمه تقع فيها مشكلات وأمور ملتبسات التساهل فيها وتعويد النفس الجراءة عليها تُكسب⁽⁵²⁾ فساد الدين والعرض فنبه ﷺ على توقِّي هذه وضرب لها مثلاً محسوساً لتكون النفس له أشدَّ تصوراً والعقل أعظم قبولاً فأخبر عليه السلام أن الملوك لهم أحمية لا سيما وهكذا كانت العرب تعرف في الجاهلية أن العزيز فيهم يحمي مروجاً⁽⁵³⁾ وأقنية فلا يُتْجاسَرُ عليها ولا يذنى منها مهابة من سطرته أو خوفاً من الوقوع في حَوَزَتِهِ⁽⁵⁴⁾ . وهكذا محارم الله سبحانه من ترك منها ما قرب فهو من توسطها أبعد ، ومن تحامى طرف الشيء أُمِنَ عليه أن يتوسط⁽⁵⁵⁾ ، ومن تَطَرَّفَ⁽⁵⁶⁾ توسَّط . وهذا كله صحيح .

وإنما بقي أن نتكلم على هذه المشتبهات فنقول : فقد أكثر العلماء من الكلام على تفسير المشتبهات ونحن ننبهك على أمثل طريقة⁽⁵⁷⁾ .

-
- | | |
|--|-------------------------------|
| (46) في (ب) و(ج) « ثم يشتري به جنياً » . | (52) في (أ) « يَكْسِبُ » . |
| (47) في (ب) « أمور مشتهات » . | (53) في (ج) « بروجاً » . |
| (48) في (ب) « فقد استبرأ » . | (54) في (ب) « في جورته » . |
| (49) في (ب) « يقع » . | (55) في (ج) « أن يتوسطه » . |
| (50) في (ب) « والمحظورات » . | (56) في (ب) و(ج) « من طرف » . |
| (51) في (أ) « على أن صلاحه » . | (57) في (ج) « أفضل طريقة » . |

فأَعْلَمَ أن الاشتباه هو الالتباس وإنما يطلق في مقتضى هذه التسمية هاهنا على أمرٍ ما أشبه أصلاً ما ولكنه مع هذا يشبه أصلاً آخر يناقض الأصل الآخر فكانه كثر أشباهه فقل : اشتبه بمعنى اختلط حتى كأنه شيء واحد من شيئين مختلفين ، فإذا أحطت بهذا علماً فيجب أن تطلب هذه الحقيقة فنقول : قد تكون أصول الشرع المختلفة⁽⁵⁸⁾ تتجاذب فرعاً واحداً تجاذباً متساوياً في حق بعض العلماء ولا يمكنه تصور ترجيح ، ورده لبعض الأصول يوجب تحريره ، ورده لبعضها يوجب تحليله فلا شك أن الأحوط هاهنا تجنب هذا ومن تجنبه وصف بالورع والتحفظ في الدين ، وما أحد من المسلمين يعيب فاعل هذا بل المعلوم انطلاق الألسنة بالثناء عليه والشهادة له بالورع إذا عرف بذلك .

وقد سئل مالك عن خنزير الماء فوقف فيه . وكان شيخنا - رحمه الله - يقول : لما تعارضت الآي عندنا ونظر إلى عموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾⁽⁵⁹⁾ فخاف أن يدخل في عموميه فيحرم ونظر إلى عموم قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾⁽⁶⁰⁾ وأمكن عنده أن يدخل في عموم هذه الآية فيحل ولم تظهر له طرق الترجيح الواضحة في أن يقدم آية على آية وقف فيه⁽⁶¹⁾ . ومن هذا المعنى أن يعلم أصل الحكم ولكنه يلتبس وجود شرط الإباحة حتى يتردد بينه وبين شرط التحريم ، وذلك أن الإنسان يحل له أن يأكل ملكه أو ما في معناه مما أبيح له تملكه ، ويحرم عليه أكل ملك غيره أو ما في معناه . وقد وجد النبي ﷺ تمر ساقطة ترك أكلها واعتل بأنه لولا أنه يخاف أن تكون صدقة لأكلها . فلما كانت الصدقة محرمة عليه وشك هل حصل هذا التحريم في هذه التمرة؟⁽⁶²⁾ تركها ولحقت بالمشتبهات .¹

وهذا إذا كان الاشتباه من جهة أصول الشرع بعد نظر صحيح فيها أو في القسم الأخير الذي ذكرناه مع فقد أصول يُرد إليها ، وعدم أمارات وظنون يعول عليها ؛ وأما إذا كان الأمر بخلاف ذلك فليس من الورع التوقف بل ربما خرج بعضه إلى ما يكره .

وبيان ذلك بالمثال أن من أتى إلى ماء لم يجد سواه ليتوضأ منه فقال في نفسه : لعل نجاسة سقطت فيه قبل أن أرد عليه وامتنع من الطهارة به⁽⁶³⁾ فإن ذلك ليس بممدوح وخارج عما وقع في الحديث لأن الأصل طهارة المياه وعدم الطواري واستصحاب هذا كالعَلَم الذي

(58) في (أ) بعد «المختلفة» إشارة للرجوع إلى الهامش لكنه قد خفي بسبب الإصلاح .

(59) (3) المائدة .

(60) (96) المائدة .

(61) في (ج) « فوقف » .

(62) في (ج) « في هذه التمرة » .

(63) « به » ساقطة من (ج) .

يظن منه⁽⁶⁴⁾ أنه لم يسقط فيه شيء مع أن هذه الفكرة إذا مرّ معها تكررت ولم يَقِفْ عند حَدٍّ وأدى ذلك إلى انقطاع عن العبادات .

وكذلك لو أن إنساناً اشتهى النساء ثم قال : لعل في العالم من رضع معي فلا يلقي امرأة إلا والعقل يجوز ذلك فيها إذا كانت في سن يمكن أن ترضع معه فاجتنب جميع النساء لهذا الخاطر الفاسد لم يكن مصيباً ، كمثل ما قلناه في الماء من استصحب الحال في عدم هذه الأمور ، وما يقع من الضرر بالإصغاء إلى هذه الخواطر قد يتسع فيه الخرق فقد صارت الشكوك التي لا أصول لها وتكرر في نفسه⁽⁶⁵⁾ ويعظم الضرر بالمرور على موجبها ساقطة في الشرع حتى كانت مداواة عند بعض الفقهاء .

والمستحسن إضراب النفس عنها والتغافل عن إخطارها بالبال ، كما يقولون في المُوسوس في الحدث بعد الوضوء : إنه يؤمر بأن يلهي عن ذلك ويعرض عنه حتى إذا اعتاد الإعراض عنه لم يتكرر عليه . وقد يكون هذا الشك له مستند⁽⁶⁶⁾ ولكن الشرع عفا عنه لعظم الضرورة كمن تحقق أن امرأة أرضعت معه والتبست عليه بنساء العالم فإنما إن قطعنا عليه⁽⁶⁷⁾ شهوته وحرمانا⁽⁶⁸⁾ نساء العالم جملة كان ذلك إضراراً عظيماً وكلهن محلل⁽⁶⁹⁾ فلا يغلب حكم محرمة واحدة على مئة ألف⁽⁷⁰⁾ محللات ، ولو اختلطت هذه الرضعة بنساء محصورات لنهي عن التزوج منهن لأن الشك هاهنا له مستند وهو العلم بأن هناك رضية وشك في عينها وله قدرة على تحصيل غرضه مع القطع بسلامته من الوقوع في الحرام بأن يتزوج من نساء قوم آخرين .

وليس من الحزم⁽⁷¹⁾ في الدين أن يكون له طريقان في تحصيل غرضه :

أحدهما : محلل هو أسهل وأكثر فإن وقع فيه قطع على عين التحليل .

والطريق الأخرى أقل وأندر وإن وقع فيه خاف أن يقع في عين الحرام فيعدل عن المحلل بما يجوز أن يكون مُحَرَّمًا . وبهذا فارقت هذه المسألة التي قبلها لأنه متى اختلطت بنساء العالم لا يقدر على تحصيل غرضه بطريق أخرى ، فوجب ألا يكون للشك تأثير .

(64) « منه » ساقطة من (ج) .

(65) في (ج) « على نفسه » .

(66) في (ج) « لهذا الشك مستند » .

(67) « عليه » ساقطة من (ج) .

(68) في (ب) « وحرمانا عليه » .

(69) في (ج) « كان ذلك إضراراً عظيماً وكأنهن محللات » .

(70) في (أ) « مئة ألف الوفا » .

(71) في (ج) « وليس من الحزم » .

وإنما أُرِيْتُكَ بهذه المسألة طريقة تسلكها وإلا فمسائل هذا النوع لا تحصى كثرة ، ولكن أصول جميعها لا تنفك عن الأصول⁽⁷²⁾ التي مَهَّدَتْ لك . وقد يقلُّ الضرر بالتحريم في بعض المسائل ويعظم في أخرى ، ويتضح كون الشك له مستند في بعض المسائل ويخفى في أخرى ، وقد تكثر أصول بعض المسائل وقد تتضح مساواة الفرع للأصل وقد تخفى ، ومن مجموع هذا كله واختلاف نظر الفقهاء فيه يقع بينهم التنازع والاختلاف .

من ذلك مسائل الشك في عدد الطلاق ، والشاك : هل حِنْثٌ في يمينه أم لا ؟ والشاك في زوجته هل تحبه أم لا ؟ وقد حلف على أنها تحبه⁽⁷³⁾ والشاك في الإناءين أيهما النجس ؟ والشاك : هل أصاب ثوبه نجاسة أم لا ؟ والشاك في موضعها مع علمه بإصابتها ثوبه ؟ إلى غير ذلك من المسائل التي كثر اضطراب العلماء فيها . وطريقتهم فيها هي التي نَبَّهْنَاك عليها وأنت إذا أحطت بهذه الطريقة علماً اغْتَنَتْك عن اضطراب الفقهاء .

وأيضاً⁽⁷⁴⁾ في هذا الحديث : هل المشتبهات المذكورات فيه واجب اجتنابها ؟ وهل قوله : « من وقع في الشبهات وقع في الحرام » دلالة على أن اجتنابها واجب أم يكون المراد أنه قد يقع⁽⁷⁵⁾ في الحرام لقوله بعد ذلك : « كالراعي يرعى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ » ولم يقل : يرتع فيه ؟ فلا بد مع وصفه بأن اجتنابها استبراء للدين⁽⁷⁶⁾ والعرض ، والاستبراء يشير إلى أنها ليست بنفس الحرام الذي يجب أن يجتنب لأن هذه المسائل التي نصصنا على بعضها وأشرنا إلى بقيتها تختلف طرق الاشتباه فيها على ما أشرنا إليك به ؛ فقد يقتضي بعضها التحريم وأن الاجتناب واجب ، وقد تدق طرق الاشتباه وتضعف فيكون الاجتناب⁽⁷⁷⁾ حَيْثُوداً مستحباً غير واجب ، ولكنه ﷺ أتى بلفظ دالٍّ على استحباب التوقّي . ولا شك أن استحسان التوقّي يعم جميعها ما لم تكن من الشكوك الفاسدة التي أشرنا إليها .

وقد يقال : هذه المشتبهات إما أن تكون حراماً أو حلالاً ، وقد قال ﷺ : « إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ » فإن كانت محرمة فيجب أن تكون بَيِّنَةً على ظاهر قوله ، وإن كانت محللة فيجب أن تكون بَيِّنَةً على ظاهر قوله أيضاً . قيل : قد يقع منها ما هو مكروه وهو كثير فيها فلا يقال : إنه حرام بَيِّنٌ ولا حلال بَيِّنٌ لا كراهة فيه⁽⁷⁸⁾ . وأيضاً فقد يكون المراد ما استقر عليه الشرع من تحليل وتحريم مما نزل بيانه واضحاً بَيِّناً⁽⁷⁹⁾ ، وإليه أشار بقوله ﷺ :

(72) في (ج) « عن الرسول » .

(73) في (ب) « لا تحبه » .

(74) في (أ) « أيضاً » بدون وَاوٍ .

(75) « قد » ساقطة من (ج) قبل « يقع » .

(76) في (ج) « بالدين » .

(77) في (ج) « الاشتباه » وهو تحريف .

(78) في (ج) « إلا كراهة فيه » .

(79) « بينا » ساقطة من (ج) .

« الحلالُ بَيْنَ والحرامُ بَيْنَ » . ولا شك أن تحريم الربا⁽⁸⁰⁾ والميتة والدم ولحم الخنزير بَيْنَ ، ولا شك أن تحليل الأكل من طيبات ما اكتسبنا ، وتزويج النساء حلال بَيْنَ ، وإلى هذا وأمثاله أشار ، وإن كانت المشتبهات لها أحكام ما ، ولهذا قال : « لا يَعْلَمُهُنَّ كثير من الناس » ولو كانت لا حكم الله فيها⁽⁸¹⁾ لم يقل « لا يعلمهن⁽⁸²⁾ كثير من الناس » لأن الكل حينئذ لا يعلمونها .

وقد يدخل هذا الحديث في الاستدلال على حماية الذريعة وصحة القول به كما ذهب إليه مالك لقوله عليه السلام : « كَالرَّايِ يَرَعَى حَوْلَ الْجَمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ » .

وقد اختلف الناس في محل العقل من الإنسان ، فذهب بعض الأئمة من المتكلمين أنه في القلب وإلى صار جمهور الفلاسفة ، ويحكي عن أرسطاطاليس وهورئيس الفلاسفة ، وقالت الأطباء : إنه في الدماغ ، ويحكي هذا عن أبي حنيفة . وقد احتج بعض الأئمة من المتكلمين على أنه في القلب بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾⁽⁸³⁾ فأضاف العقل إلى القلب وقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾⁽⁸⁴⁾ . واحتجوا أيضاً بهذا الحديث وقد جعل النبي ﷺ صلاح الجسد كله وفساده كله تابعاً للقلب ، والدماغ من جملة الجسد ، فاقتضى ظاهر الحديث كون فساد صلاحه تبعاً للقلب . وهذا يدل على أنه ليس بمحل للعقل .

وأما الأطباء فإنما عَمَدَتُهُمْ على أن الدماغ يفسد فيفسد العقل ويكُون منه الصرع والهوس عندهم . ويتغير مزاجه فيتغير العقل ويكون منه عندهم المالنخونيا⁽⁸⁵⁾ وغير ذلك من العلل التي يسمونها ، فاقتضى ذلك عندهم كون العقل في الدماغ . ولا حجة لهم في هذا لأن الله سبحانه قد يُجري العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ وإن لم يكن العقل فيه لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه في كتبهم بين الدماغ والقلب (نعم وهم⁽⁸⁶⁾ يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً وينصون⁽⁸⁷⁾ في كتبهم على أن المالنخونيا على قسمين :

(80) في (ج) « الزنا » .

(81) في (ج) « لا حكم إلا لله فيها » .

(82) « لا يعلمهن » ساقطة من (ج) .

(83) (46) الحج . وجاء في (ب) بعد قوله يعقلون بها الآية .

(84) (37) ق .

(85) في (ب) « المالنخونيا » وكذا فيما بعد ، ومثل ذلك في (ج) ، وعلى الباء سكنون .

(86) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(87) « يتصلق » كذا في (ج) .

شراسيفيه⁽⁸⁸⁾: وهي أبخرة عندهم تصعد من نواح قريبة من المعدة ، وقد يكون برأس المعدة خلطٌ يبخّر الأعلى فيتغير العقل . وهذا منهم نقض لاستدلالهم .

والنوع الآخر : دماغية وهو من⁽⁸⁹⁾ فساد مزاج الدماغ ؛ والعلم عندهم عليهما أن ما دام على وتيرة واحدة فهو من الدماغ وما كان يختلف الأزمان فيه فهو من أسفل البدن فإذا صعد البخار تحرك وإذا سكن سكن .

691 - ذكر مسلم عن معمر : « أنه أرسل غلامه بصاع قمح لبيعه ويشترى بشفمه شعيراً فأخذ الغلام صاعاً وزيادة بعض صاع فقال معمر : رده ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل فإن النبي ﷺ قال : الطعام بالطعام مثلاً بمثل . وكان طعامهم يومئذ الشعير . قيل : فإنه ليس بمثله قال : إني أخاف أن يضارع »⁽⁹⁰⁾ (ص 1214) .

قال الشيخ - وفقه الله - : مذهب مالك أن الشعير مع القمح - صنف واحد لا يجوز التفاضل فيه لتقارب المنفعة فيه . وسنبين في كلامنا على السلم وجه مراعاته المنفعة دون مجرد الذوات ، ونوضح ذلك بأن القمح⁽⁹¹⁾ قد يستدل به في نفسه فبين أعلاه وأدناه من التفاوت قريب ممّا بين القمح والشعير . ثم حصل الاتفاق على أن أعلى القمح وأدناه لا يجوز التفاضل بينهما لتقارب الغرض فيهما⁽⁹²⁾ فكذلك الشعير والقمح .

ومذهب الشافعي جواز التفاضل بين القمح والشعير ، ومال إليه بعض شيوخنا المحققين واعتمد على أنه يخالف القمح في الصورة والتسمية ، كما يخالف القمح التمر فوجب أن يكونا صنفين وقد قال ﷺ عقيب الحديث : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم » (ص 1211) .

وقد ذكر الترمذي : « يبيعوا البر بالشعير كيف شئتم يداً بيد » وبهذا احتج الشافعي .

16 - [الشروط في البيع]⁽⁹³⁾

692 - قول جابر - رضي الله عنه - : « إنه باع من النبي ﷺ جملًا على أن له فقارَ ظهره إلى المدينة » الحديث (ص 1221) .

(88) في (ج) « شراسيفيه » وفي (ب) « شراسيفيه » .

(89) « من » ساقطة من (ب) و(ج) .

(90) في (ب) « أن اضارع » .

(91) في (ب) « القمح والشعير » وهو تحريف .

(92) في (ج) فقرة غير مؤدية للمعنى ولعلها هكذا « فيبينهما التقارب في الغرض فيهما » .

(93) جاء هذا العنوان في (ب) فقط بخط مخالف بالهامش .

قال الشيخ - وفقه الله - : من الناس من أجاز بيع الدابة واستثناء البائع رُكوبها أخذاً بظاهر هذا الحديث ؛ وأما مالك فيجيزه بشرط أن تكون مسافة هذا الركوب قريبة ويَحْمِلُ هذا الحديث عليه . وأما أبو حنيفة والشافعي فيمنعانه أصلاً لنهي ﷺ عن بيع الثنيا وعن بيع وشرط ، وكأنهما يريان أن هذا لم تكن فيه حقيقة البيع لأنه أعطاه الجمل والثلث لَمَّا وصل إلى المدينة ، أو لأن شرط الركوب لم يكن مقارناً للعقد ويرون أن التعلق بنهي ﷺ عن بيع الثنيا وعن بيع وشرط أولى من هذه الفعلة المحتملة .

ونحن نخصّ الحديثين بهذه الفعلة لأنهما عمومان وهذه أخص منهما والخاص يقضي على العام ، ورده الجمل عليه لا يناقض كون الأول بيعاً وليس من وهب ما اشتراه بعد صحة اشترائه رافعاً لكونه مشترياً له أولاً ولو ارتفع شراؤه وسقط لارتفعت هبته وسقطت ، فلا يصح حمل الحديث على أنه لم يقارن البيع هذا الشرط مع قوله فَبِعْتُهُ إياه على أن لي قَفَّار ظهره ، وهذا نص في الاشتراط عند البيع .

وقد اختلفت الأحاديث في الشروط ومن لم يتفطن لطرق⁽⁹⁴⁾ بنائها اضطرب الأمر عليه . وقد حكى أن رجلاً استفتى أبا حنيفة عن بيع وشرط ؟ فقال : هما باطلان . ثم استفتى ابن شُبْرَمَةَ فقال : هما صحيحان . ثم استفتى ابن أبي ليلى فقال : البيع صحيح والشرط فاسد⁽⁹⁵⁾ . قال السائل فقلت : سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا عليّ في مسألة واحدة هذا الاختلاف . وأتى أبا حنيفة وأعلمه بما قال صاحبه فقال : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن بيع وشرط » . وأتى ابن شُبْرَمَةَ فاحتج له بحديث جابر هذا . وأتى ابن أبي ليلى فاحتج له بحديث بَرِيرَةَ المتقدم .

ونحن نبنى الأحاديث فنقول : من الشروط ما يفسد العقد ، ومنها ما لا يفسده . فما كان منها من مقتضى العقد كالتسليم أو مصلحة كالرهن والحميل صح البيع والشرط ؛ وما كان ينافي موجب العقد ويدخل في الغرر والجهالة بالمبيع فسد العقد والشرط . وكان شيخنا رحمه الله يقول : ما لا فائدة فيه ولا يؤدي إلى فساد في البيع ولا يُزاد في الثمن⁽⁹⁶⁾ ولا ينقص منه لأجله فهذا الذي قد يقول فيه بعض أصحابنا : البيع صحيح والشرط باطل .

وقال بعض الناس : قول جابر : « وَزَنَ لي ثمن البعير فأرجح لي » ، فيه دلالة على جواز هبة المجهول .

وقوله : « أفقرني ظهره » الإفقر في اللغة إعارة الظهر للركوب .

(94) «لطرق» تمزقت من (أ) .

(95) في (ب) و(ج) « والشرط باطل » .

(96) في (ب) « ولا يزيد في الثمن » .

693 - قوله : « استسلف بكراً فقصى جملاً خياراً رباعياً » . وقال ﷺ : « إن خيار الناس أحسنهم قضاءً » (ص 1224) .

قال الشيخ - وفقه الله - : قد نهى ﷺ « عن سلف جر منفعة » وهذا سلف جر منفعة ، فلا بد من بناء الحديثين فنقول : النهي محمول على ما كان من المنفعة اشترط في أصل القرض ، وهذا لم يشترط فلهذا جاز ، لكن المشهور عندنا في المذهب أن الزيادة في العدد منهي عنها وإن لم تشترط في أصل القرض . وكأنهم يرون هذا الحديث مخصصاً لحديث النهي ولم يرد إلا في زيادة الصفة فلم يتعد به ما ورد فيه .

والبكّر من الإبل كالغلام من الناس ، والقلوص منها كالجارية من النساء ، والذي استكمل منها ست سنين ودخل في السابعة يقال له : رباع ، والأثنى : رباعية بتخفيف الياء⁽⁹⁷⁾ .

694 - قول عائشة - رضي الله عنها - : « اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعاً له من جديد » (ص 1226) .

قال الشيخ - وفقه الله - : شد بعض الناس فمنع الرهن في الحضر تعلقاً بدليل الخطاب من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾⁽⁹⁸⁾ فاشتراط السفر فدل على أن الحضر بخلافه .

وقال أصحابنا : هذا الحديث حجة عليه في جواز الرهن في الحضر . وفيه دلالة على جواز معاملة اليهود وإن كانوا يستحلون من المكاسب ما لا نستحل . وقد أكثر الناس القول في وجه مبايعة⁽⁹⁹⁾ النبي ﷺ لليهودي ورهنه درعه عنده ، وأمثلة ما يقال فيه : إنه فعل ذلك ليري ﷺ جواز معاملة اليهود ، أو فعل ذلك لأنه لم يحضره حينئذ من عنده طعام سوى هذا اليهودي ، أو يكون عليه السلام علم أن أصحابه رضي الله عنهم لا يقبلون منه الرهن إكراماً له ، أو لا يقتضونه⁽¹⁰⁰⁾ في الثمن إذا حلّ تقريباً إليه فعدل إلى معاملة من يفعل معه ذلك لثلاث يجحف بأصحابه .

695 - قوله ﷺ⁽¹⁰¹⁾ : « من أسلف⁽¹⁰²⁾ في تمر فليُسلف⁽¹⁰³⁾ في كيل معلوم ووزن

(97) في (ج) « بتخفيف الباء » .

(98) (283) البقرة .

(99) في (ج) « معاملة » .

(100) في (ب) و(ج) « ولا يقتضونه » .

(101) جاء بالهامش بخط مغاير ومتأخر « السلم » في (ب) .

(102) في (أ) و(ب) « من أسلم » ، وما أثبتناه في (ج) ، وهو ما ثبت في أصول مسلم .

(103) في (ب) « فليسلم » .

معلوم إلى أجل معلوم » (ص 1226) .

قال الشيخ - وفقه الله - قد تقدم الكلام في ربا بيع النقد ونحن نتكلم الآن على الربا في النسيئة .

فاعلم أن الربا يدخل في بيع النسيئة في الستة المذكورة في الحديث وما قيس عليها سواء اتفقت الأجناس أم اختلفت وما سوى الستة وما قيس عليها لا يدخل الربا في بيع النسيئة فيه إذا اختلفت الأجناس كسلم عبد في ثوبين ، فإن تساوت الأجناس فاختلف الناس⁽¹⁰⁴⁾ فمنعه أبو حنيفة ، وأجازته الشافعي ، وقال مالك : إذا اتفقت المنافع في الجنس منع وإن اختلفت جاز .

فأما أبو حنيفة فحجته قول الله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾⁽¹⁰⁵⁾ والربا الزيادة ، وهذا موجود في هذا البيع فمنع بحق عموم الآية ، وإنما خص منها اختلاف الأجناس ما قدمناه من الحديث وبغير ذلك .

وأما الشافعي فإنه يحتج بأنه أمر ﷺ بعض أصحابه بأن يعطي بعيراً في بعيرين إلى أجل . وهذا يخص قوله سبحانه : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ إذا قلنا إن الزيادة في عوض الشيء تسمى ربا حقيقة . وجماعة من أهل الأصول يذهبون إلى تخصيص العموم بخبر الواحد وبعضهم يمنع منه .

وأما مالك فإنه توسط بين القولين وعدل بين المذهبين وسلك حماية الذريعة . وأصله القول بها فنظر إلى أن الأجناس إذا اختلفت جاز التفاضل فيها نسيئة . والغرض من المتملكات الانتفاعات ، وأما نفس الذوات فلا يملكها إلا الله الذي يوجد لها ويعدمها ، وإنما ملك الخلق الانتفاع بها ، فإذا كانت المنافع مختلفة وهي المقصودة التي يتعلق بها الملك وجب أن تحل محل اختلاف الأجناس ، وإذا كان الغرض في دابة الحمل عليها والغرض من أخرى الجري بها صاروا في الأنفس كدابة يراد ركوبها وثوب يراد لباسه فإذا تساوت المنافع نظر إلى قوله : « إن النبي »⁽¹⁰⁶⁾ نهي عن سلف جرّ نفعاً ، فإذا دفع ثوبا في ثوبين الغرض فيهما كالغرض في الثوب فكأنه أسلفه واشترط عليه أن ينتفع بالزيادة ، ولو أسلم ثوبين في ثوب تنتفع الأغراض فيها لا تُبطل أيضاً على أن يكون أعطاه أحد الثوبين ليضمن له الثاني في ذمته أجلاً سميها فيصير ذلك معاوضة على الضمان وسلفاً لينتفع بالضمان وذلك لا يجوز . ولو تحققنا حصول السلف والغرض على وجه لا منفعة فيه محققة

(104) في (ج) « فاختلف الناس فيه » .

(105) (275) البقرة .

(106) في (ج) « نظر إلى قول النبي » .

وهي الزيادة المحسوسة ولا منفعة فيه⁽¹⁰⁷⁾ مقدرة يتهم الناس عليها لأجزنا ذلك إذا سلك به مسلك القرض .

وقد وقع عندنا اضطراب في المذهب في التبايع بما اتفقت أجناسه ومنافعه ولم تقع فيه زيادة هل يجوز أم لا ؟ كسلم ثوب في مثله فأجيز ، لأن تقدير منفعة في ذلك يتهم الناس عليها تبعد في النفوس ومُنْع لثلا يقصد الانتفاع بضمان القابض عوضاً عن منفعته⁽¹⁰⁸⁾ بما قبض ، وأما الشافعي فيجيز ذلك ، وهو يجيزه وإن حصل فيه التفاضل الذي هو منفعة محققة فكيف به مع التساوي الذي لا منفعة فيه محققة ، فإذا ثبت جواز النساء فيما اختلفت أجناسه مما عدا الستة وما في معناها فالسُّلْم يجوز في كل شيء تضبطه الصفة .

وقد وقع اختلاف بين مالك وأبي حنيفة وبين مالك والشافعي في مسائل هل يجوز السلم فيها أم لا ؟ وهو اختلاف في حال ، فمن يمنع السلم يعتقد أن الصفة⁽¹⁰⁹⁾ لا تحصر ما منع منه ، ومن أجازته⁽¹¹⁰⁾ يعتقد أن الصفة تحصره . وهذا مثل ما يقول أصحاب أبي حنيفة : كيف يجيزون السلم في الجواني مع اختلافهم في الرشاقة والملاحة ، وأنهن يتفاوتن في ذلك تفاوتاً عظيماً يختلف الثمن باختلافه ، ومالك لما لم⁽¹¹¹⁾ يثبت عنده ما قالوا ، ورأى أن ذلك مما يضبط المقصود منه أجاز السلم فيهن ، وعلى هذا الأسلوب جرى الأمر في اختلافهم في غير ذلك من المسائل .

وأما قوله عليه السلام : « إلى أجل معلوم » فقد تعلق به بعض أصحابنا في افتقار صحة السلم إلى أجل . والمشهور عندنا منع السلم الحال . وكان بعض شيوخنا يخرج من المدونة القول بجوازه من مسألة : إذا اشترى بعروض وباع بمثلها مرابحة ، وهو مذهب الشافعي . ومن أجاز السُّلْم الحال يحمل الحديث على أن المراد به إن كان أجلاً⁽¹¹²⁾ فليكن معلوماً . واختلف القائلون من أصحابنا بإثبات الأجل فقال بعضهم : ثلاثة أيام ، وقال بعضهم : بل أكثر من ذلك مما تتغير فيه الأسواق كنصف الشهر ونحوه إذا كان يُقبض السُّلْم ونحوه⁽¹¹³⁾ في البلد بعينه .

(107) في (ب) خاصة « لا منفعة فيه مقدرة » ، بدون واو قبل لا وعلى هذه النسخة يختلف المعنى لكن الصحيح ما جاء في النسخ الثلاثة .

(108) في (أ) « عوض منفعة » .

(109) وقع هنا سقوط كلمات في (أ) أشير إليها بالهامش لكنها لم تظهر حين التصوير .

(110) في (ج) « يجيزه » .

(111) ولما ساقطة من (أ) و(ب) .

(112) في (ج) « وإن كان أجلاً » .

(113) « ونحوه » ساقطة من (أ) .

696 - خَرَجَ مسلمٌ في هذا الباب : « حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن سالم جميعاً عن ابن عليّة » ، قال بعضهم : هكذا في نسخة أبي العلاء عن مسلم عن شيوخه عن ابن عليّة وهو إسماعيل بن إبراهيم . وفي روايتنا عن الجُلُودي (114) ابن عيينة (بدل ابن عليّة) (115) والصواب رواية أبي العلاء . ومن تأمل الباب بآن ذلك له (ص 1227) .

697 - قوله : « إن النبي ﷺ قال : مَنْ احْتَكَرَ فهو خاطيء » قيل لسعيد بن المسيب : إنك تحتكر ، فقال : « إن معمرا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر » (ص 1227) .

قال الشيخ - وفقه الله - : أصل هذا مراعاة الضرر فكل ما أضّر بالمسلمين وجب أن ينفي عنهم ، فإذا كان شراء الشيء بالبلد يُغلي سعر البلد ويُضر بالمسلمين (116) منع المحتكر من شرائه نظراً للمسلمين عليه ، كما قال العلماء : إنه (117) إذا احتيج الى طعام رجل واضطرّ الناس إليه ألزم بيّته منهم ، فمراعاة الضرر هي الأصل في هذا . وقد قال بعض أصحاب مالك : إن احتكار الطعام ممنوع على كل حال لأن أقوات الناس لا يكون احتكارها أبداً إلّا مضراً بهم .

ومحمّل ما روي عن رواة هذا الحديث من أنهم كانوا يحتكرون (أنهم احتكروا) (118) ما لا يضر بالناس ، وحملوا قول النبي ﷺ على ذلك ، وحمله على هذا يؤكد ما قلناه .

698 - خَرَجَ مسلمٌ في هذا الباب : « حدثنا بعض أصحابنا عن عمرو بن عَوْن قال نا خالد بن عبد الله عن عمرو بن يحيى عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله أحد بني علي بن كعب عن النبي ﷺ » الحديث (ص 1228) . فهذا حديث مقطوع الإسناد ، وهو أحد الأربعة عشر حديثاً التي أسانيدُها في كتاب مسلم مقطوعة . وأما أبو داود فرواه : « عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن عمرو بن يحيى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد عن معمر بن أبي معمر قال : قال النبي ﷺ » الحديث .

(114) في (ج) شكل « الجُلُودي » بفتح الجيم .

(115) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(116) في (أ) « بالناس » .

(117) « إنه » ساقطة من (ج) .

(118) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

17 - من كتاب الشفعة ⁽¹⁾

699 - قوله ﷺ : « مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رَبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ ⁽²⁾ » وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ . وفي بعض طرقه : « قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تُقَسِّمَ رَبْعَةً أَوْ حَائِطٌ لَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكُهُ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنَ ⁽³⁾ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » . وفي بعض طرقه : « قَالَ ﷺ : الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ حَائِطٍ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَغْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعُ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ » (ص 1229) .

قال الشيخ - وفقه الله - : الأصل أن الشفعة إنما أثبتت في الشرع لنفي الضرر . ولما كان الضرر يختلف باختلاف الأنواع خص بذلك العقار لأنه أشد ضرراً من غيره من السلع لأنه قد يدعوه المشتري إلى المقاسمة أو إلى البيع أو يضر به ويبيء جواره . وهذه المعاني يعظم ضررها في العقار .

وقد اختلف أصحابنا في إثبات الشفعة في مسائل . وسبب اختلافهم ما وقع فيها من الإشكال : هل تشبه العروض والسلع التي لا شفعة فيها ، أو هي بالعقار أشبه ؟ مثل اختلافهم في الثمر إذا بيع منفرداً فقليل : فيه الشفعة لأنه من جملة الحائط وكأحد أجزائه وقيل : لا شفعة فيه لأنه مما ينقل ويزال به ⁽⁴⁾ فأشبه العروض .

وقد اختلف الناس في الشفعة في المقسوم ؛ فمذهبنا أن لا شفعة فيه . وعند أبي حنيفة إثبات الشفعة في المقسوم ، ورأى أن الشفعة تكون بالجوار ، ولكنهم يضطربون في ترتيب الجوار ويقدمون الشريك على من سواه ، والشريك في الطريق على الجار .

(1) هذا العنوان من (ج) وجاء في (ب) هكذا : « باب في الشفعة » ، وأما (أ) و(د) فلم يرد فيهما عنوان .

(2) في (ب) « أخذه » .

(3) في (ب) « فلم يؤذنه » .

(4) في (ب) خاصة « ويزال به الضرر » .

وقد اختلفت الأحاديث ، فالذي في كتاب مسلم هاهنا إثبات الشفعة بالشركة ، وفي بعض طرقه « كل شركة لم تقسم » ، وفي غير كتاب مسلم « الشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » . فاعتمد أصحابنا على هذا الحديث في الرد على أبي حنيفة فقوله : « في كل ما لم يقسم » حصر للشفعة فيما لم يقسم ، ودليله أنه إذا قسم فلا شفعة . وقوله : « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » فلو اقتصر على قوله : « فإذا وقعت الحدود » ولم يضيف إليه قوله : « وصرفت الطرق » لكان ذلك حجة لأصحاب مالك في الرد على أبي حنيفة لأن الجار بينه وبين جاره حدود ، ولكنه لما أضاف إليه قوله : « وصرفت الطرق » تضمن أنها تنتفي بشرطين : ضرب الحدود ، وصرف الطرق ، فيقول أصحابنا : صرف الطرق يراد به صرف الطرق التي كانت قبل القسمة ويقول أصحاب أبي حنيفة : المراد به صرف الطرق التي يشترك فيها الجاران فينبغي النظر في أي التأويلين أظهر .

وقد روي أيضاً عن النبي ﷺ : « أنه قال : الجار أحق بصَفِّهِ » . وخرَّج الترمذي وأبو داود قال النبي ﷺ : « جار الدار أحق بدار الجار والأرض » ، فيحتج أبو حنيفة بظاهر هذا الحديث . ونقول⁽⁵⁾ نحن : لم يبين⁽⁶⁾ بماذا يكون أحق هل بالشفعة أو بغيرها من وجوه الرق والمعروف ؟ ونقول أيضاً : يحتمل أن يحمل الجار على الشريك والمخالط . قال الأعشى :

[الطويل]

أجارتنا بيني فإنك طالق⁽⁷⁾

فسمي الزوجة جارة لمخالطتها له .

وقد خرَّج أبو داود والترمذي قال النبي ﷺ : « الجار أحق بشفعته يُتَنَظَرُ به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » وهو من أظهر ما يستدلون به لأنه يبين بماذا يكون أحق . ونبه على الاشتراك في الطريق ، ولكن هذا الحديث⁽⁸⁾ لم يثبت عند أصحابنا ورأيت بعض المحدثين طعن فيه وقال في رواية : إنه لو روى حديثاً آخر مثله تركت حديثه . والصَّقبُ بالصاد والسين : القرب . قال الشاعر :

[السريع]

لا أَمَّ دَارُهَا وَلَا صَقَبُ

(6) في (أ) نيين .

(5) في (أ) خاصة ويقول .

(7) في (ج) «أيا جارتني فإنك طالقة» ولعل قوله «أيا جارتني» ، «أيا جارتني» ليستقيم البيت .

(8) الحديث ساقط من (أ) خاصة .

وقد خرّج الترمذي أيضاً قال رحمه الله : « الشريك شفع في كل شيء » . وهذا أيضاً ظاهره مع القول بالعموم يثبت الشفعة فيما سوى العقار من العروض ⁽⁹⁾ . وقد شدّ بعض الناس فائبتها في العروض . وحكى بعض أصحاب الشافعي عن مالك نحواً من هذا . قال شيخنا - رحمه الله - : وما أدري أين وقف لمالك على هذا ؟ ولعله رأى قولنا في الحائض إذا بيع وفيه حيوان : إنّ الشفعة فيه وفي حيوانه فظن من ذلك أن الشفعة تثبت في العروض ، وليس كما ظن لأن الحيوان هاهنا لما كان من مصلحة الحائض أعطي حكمه في الشفعة لما بيع مضافاً إليه .

والملك ينتقل في الرباع على ثلاثة أقسام : بمعاوضة وفيها الشفعة باتفاق ، وبغير معاوضة وهي على قسمين : اختيارية وغير اختيارية ، فالاختيارية الهبة والصدقة ، وغير الاختيارية الميراث . وقد حكى بعض أصحابنا الاتفاق على أن لا شفعة في الميراث . وانفرد الطائفي ⁽¹⁰⁾ فحكى عن مالك إثبات الشفعة في الميراث وهو قول شاذ لم يسمع إلا منه فيما أعلم ، وأما الهبة والصدقة ففي إثبات الشفعة فيهما قولان مشهوران ، فالإثبات لقوله رحمه الله : « الشفعة فيما لم يقسم » ، ولم يفرق بين أنواع الأملاك ولأنها لنفي الضرر ، والضرر لا يختلف باختلاف طرق الملك . ووجه نفيها قوله في كتاب مسلم : « لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ » ، فكأنه أشار إلى أن ما تقدم في صدر الحديث من إثبات الشفعة إنما يكون في البيع لذكره البيع في آخر الحديث ولو كان غير البيع كالبيع لقال : لَا يَحِلُّ أَنْ يُخْرِجَ مَلِكُهُ ، وقال بعض شيوخنا : قوله : « لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ » فإن شاء أخذ وإن شاء ترك « فيه إشارة إلى وجوب الشفعة قبل البيع .

وأما ما لا ينقسم من العقار : فهل فيه شفعة أم لا ؟ فيه قولان عندنا فأثبت الشفعة لقوله عليه السلام : « الشفعة فيما لم يقسم » وهذا لم يقسم ولأن الضرر يلحق في ذلك بسوء المعاشرة والدعاء إلى البيع . ووجه نفيها أن قوله : « الشفعة فيما لم يقسم » يُشعر ⁽¹¹⁾ أن ذلك مما يحتمل القسم ، ولأن من الضرر المعتبر الدعاء إلى المقاسمة وهي مفقودة هاهنا .

وقد اختلف في اشتقاق الشفعة فقليل : لأنه شفع بنصيبه في أخذ نصيب غيره ، وقيل : لأن نصيبه كان وتراً فصار شفعاً .

700 — قوله رحمه الله : « لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ » (ص 1230) .

(9) في (ج) « ومن العروض » .

(10) في (ج) خاصة « الطائفي » .

(11) في (أ) « تشعر » .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف المذهب عندنا : هل هذا النهي على الإلزام أم على الندب ؟ فالمشهور عندنا أنه على الندب والحث على حُسن الجوار . وقيل : بل هو على الإلزام . وبين أهل الأصول اختلاف في هذا الأصل قد تقدمت الإشارة إليه ، وقد قال بعض أهل العلم : يحتمل أن يكون الضمير من قوله : « في (12) جداره » عائداً على الجار ، فكأنه قال : لا يمنع أحد جاره (13) أن يغرز خَشَبَهُ في ملك نفسه ، وهذا التحيل في التأويل لثلاث يكون فيه حجة على القول المشهور .

701 - قوله ﷺ : « مَنْ أَقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » (ص 1230) .

قال الشيخ : كان شيخنا أبو محمد عبد الحميد رحمه الله كتب إلي بعد فراقه له : هل وقع في الشرع ما يدل على كون الأرضين سبعاً ؟ فكتبت إليه قول الله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ (14) ، وذكرت له هذا الحديث الذي رواه سعيد بن زيد وأبو هريرة وعائشة (15) في كتاب مسلم ، فأعاد كتابه إلي يذكر فيه أن الآية محتملة : هل مثلهن في الشكل والهيئة أو مثلهن في العدد ، وأن الخبر (16) من أخبار الأحاد والقرآن إذا احتمل والأثر (17) إذا لم يتواتر لم يصح القطع بذلك . والمسألة ليست من العمليات فيتمسك فيها بالظاهر (18) وأخبار الأحاد ، فأعدت إليه المجاوبة نحتج لبعد الاحتمال عن القرآن وبسطت القول في ذلك وترددت له في آخر كتابي في احتمال ما قال فقطع المجاوبة .

702 - قوله ﷺ : « إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَدْرُعٍ » (19) (ص 1232) .

قال الشيخ : لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا أن الطرق تختلف الحاجة إلى سعتها بقدر اختلاف أحوالها وأن ذلك معلوم بالعادة وليس طريق الممر كطريق سلوك الأحمال والدواب ولا المواضع العامة التي يتراحم عليها الورد كغيرها . ولعل الحديث

(12) « قوله في » ساقط من (ج) .

(13) في (ج) « أحكم جاره » .

(14) (12) الطلاق .

(15) في (أ) خاصة « عن عائشة » .

(16) في (ج) « وأن الأخبار » .

(17) في (ب) « إذا احتمل الأثر » .

(18) في (ب) و (ج) « بالظواهر » .

(19) في (أ) خاصة « سبعة أدرع » وهما صحيحان لأن الذراع يذكر ويؤنث لكن التانيث أفصح .

عندهم ورد فيما كانت الكفاية فيه هذا القدر أو تنبيهها⁽²⁰⁾ على الوسط أو الغالب⁽²¹⁾ .

703 - خرّج مسلم في آخر باب الشفعة حديثاً رواه يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم : « أن أبا سلمة حدثه أن عائشة قالت له : اجتنب الأرض » الحديث ، ثم أردف عليه : « حدثنا إسحاق نا حبان⁽²²⁾ نا أبان نا يحيى أن محمد بن إبراهيم حدثه » فذكر الحديث (ص 1231 - 1232) .

وفي نسخة أبي العلاء : « نا أبان نا يحيى بن آدم أن محمد بن إبراهيم حدثه » قال بعضهم : وهذا خطأ إنما⁽²³⁾ هو يحيى بن أبي كثير المذكور في الحديث الأول لا يحيى بن آدم .

704 - وخرّج مسلم بعد هذا حديثاً : « عن خالد⁽²⁴⁾ الحذاء عن يوسف بن عبد الله عن أبيه » (ص 1232) .

قال بعضهم : وفي رواية أبي العلاء « عن خالد الحذاء عن سفيان بن عبد الله عن أبيه » ، وهو تصحيف إنما⁽²⁵⁾ هو يوسف بن عبد الله . وهذا هو يوسف بن عبد الله بن الحارث ، ابن أخت ابن سيرين .

(20) في (أ) « وتنبيهها » .

(21) في (أ) خاصة « والغالب » .

(22) في (ج) « حبان » .

(23) في (ب) و (ج) « وإنما » .

(24) « هذا حديث ساقط من (ب) وفي (ج) » خرّج مسلم بعد هذا عن خالد » .

(25) في (ج) « عن أبيه » تصحيف بسقوط « هو » قبل « تصحيف » .

18 - كتاب الفرائض

705 - قوله ﷺ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » (ص 1233) .
قال الشيخ - وفقه الله - : أما ميراث الكافر من المسلم فالإجماع قد انعقد عليه . وأما ميراث المسلم من الكافر فمسألة اختلاف ، ولهذا أورد مالك الحديث في الموطأ مختصراً تنبيهاً على موضع الخلاف فقال : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ » ولم يزد على هذا ، فقال الجمهور من العلماء : لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ أَخْذاً بِهَذَا الْحَدِيثِ . وبهذا⁽¹⁾ قال عُمَرَوُ عَلِيٍّ وزيد وابن مسعود وابن عباس وجمهور التابعين بالحجاز والعراق ومن الفقهاء مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وابن حنبل وعامة العلماء . وقال بتوريث المسلم من الكافر معاذ ومعاوية وابن المسيب ومسروق وغيرهم . وروي عن أبي الدرداء والشعبي والزهري والنخعي نحوه على اختلاف عنهم في ذلك ، والصحيح عن هؤلاء خلافه .
وحجة هؤلاء أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يَعْمُرَ مسلماً ويهودياً في ميراث أخ لهما يهودي فورث المسلم ، وذكر أن معاذ بن جبل قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ » واحتجوا أيضاً بقوله : « الْإِسْلَامُ يعلو ولا يُعلَى عليه » . وهذا لا حجة فيه لأن المراد به فضل الإسلام على غيره ولم يصرح في هذا بإثبات التوريث . ولا يصح أن يُرَدُّ النَّصُّ في قوله : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ » بمثل هذه الاحتمالات .
وأما أهل الكفر فهم عند مالك أصحاب ملل مختلفة فلا يرث اليهودي النصراني ولا النصراني اليهودي ، وكذلك المجوسي لا يرث هذين ولا يرثانه ، وذهب الشافعي وأبو حنيفة وداود إلى أن الكفر ملّة واحدة ، وأن الكفار كلهم يتوارثون ؛ فالكافر يرث الكافر على أي كفر كان . وقد قال ﷺ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ » فلما اعتقد مالك أن أنواع الكفر يملل مختلفة منع التوارث بين اليهودي والنصراني وقد قال الله تعالى : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾⁽²⁾ .

(2) (48) المائدة .

(1) في بقية النسخ غير (أ) « وبه » .

ولما اعتقد الشافعي ومن ذكرنا معه أن أنواع الكفر ملة واحدة ورث اليهودي من النصراني والنصراني من اليهودي وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ (3) فوجد الملة وقال تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (4) فوجد الدين (5) ولم يقل أديانكم . وقالوا : قوله ﷺ : « لا يتوارث أهل ملتين » هو كقوله ﷺ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » . وقد قال بعض من رأى أن الكفر ملل مختلفة إن السامرة (6) مع اليهود ملة واحدة ، والصابيين مع النصارى أهل ملة واحدة (7) ، والمجوس ومن لا كتاب له ملة . وتكون هذه عندهم ثلاث ملل سوى ملة الإسلام . يحكى هذا المذهب عن شريح وشريك وابن أبي ليلى .

706 - قوله ﷺ : « أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ » (8) ذكر ، (ص 1233) .

قال الشيخ - وفقه الله - : العصبية كل ذكر بينه وبين الميت نسب يحوز المال إذا انفرد ويرث ما فضل إن لم ينفرد (9) كالأخ والعم . فإن كل واحد منهما يحوز المال إذا انفرد (10) ، وإن كان مع ذوي سهام أخذ ما فضل .
والأب والجد كذلك إلا أنهما يفرض لهما مع ذوي السهام بمعنى فيهما غير التعصيب .

والتعصيب يكون بالبنوة والأبوة والجدوة ، فتعصيب البنوة أولاها ثم تعصيب الأبوة ثم تعصيب الجدوة ، فالابن أولى من الأب ، لكن الأب يفرض له معه السدس بمعنى غير التعصيب ، وهو أيضاً أولى من الإخوة وبنيتهم لأنهم إنما يتسببون (11) بالمشاركة في الأبوة ، وقد قدمنا أن تعصيب البنوة أولى . وكذلك أيضاً يقدمون على العمومة لأن تعصيب العمومة بالمشاركة في الجدوة والبنوة أولى .
والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به يتسبون فيسقطون مع وجوده .

(3) (120) البقرة .

(4) (6) الكافرون .

(5) « فوجد الدين » ساقط من (ب) .

(6) في (ج) « وأن السامرة » .

(7) في (ب) و(ج) « ملة ثانية » وكلاهما صحيح ، أي أن الصابئة مع النصارى يكونون ملة ثانية .

(8) في (ج) « لأول رجل » .

(9) « وإن لم ينفرد » كذا في (ج) .

(10) « إذا انفرد » ساقطة من (ب) .

(11) في (ب) « يتسبون » وكذلك فيما يلي .

والجد أولى من بني الإخوة لأنه كالأب معهم ومن العمومة لأنهم به يتسبون .
والإخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنوهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة
بالجدودة . وقد قدمنا أن الأبوة أولى .
هذا ترتيبهم في الطبقات .

وإن اختلفوا وهم في طبقة واحدة من الطبقات التي ذكرنا وهم مختلفون في القرب
فالأقرب أولى كالإخوة مع بنوهم لأنهم كُلهُم⁽¹²⁾ يتسبون بالمشاركة في الأبوة ولكن مشاركة
الإخوة أقرب من مشاركة بنوهم وكذلك العمومة مع بنوهم .

وإن تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهم زيادة ترجيح قُدِّم الأرح كالأخ الشقيق مع
الأخ للأب فإنهما وإن استوت طبقاتهما ومشاركتهما في الأب الذي به يقع التعصيب
فللشقيق زيادة ترجيح بمشاركته في الأم والرحم فكان أولى . وهكذا يجري الأمر في بنوهم
وفي العمومة وبنوهم . وهذا إذا كان الترجيح بمعنى مناسب لجهة التعصيب مثل ما قلناه في
الأخ الشقيق مع الأخ للأب فإن الإجماع على أن الشقيق أولى بالميراث من الأخ للأب
لأنهما اشتركا في الإخوة من الأب ، وزاد الشقيق أخوة من الأم فهي أخوة كلها فكانها أخوة
أقوى من أخوة ، فلهذا قدم الشقيق باتفاق .

وإن كان زيادة الترجيح بمعنى غير ما هما فيه كابني عم أحدهما أخ لأم فإنها مسألة
اختلاف . فقال قائلون بالترجيح هاهنا قياساً على ما تقدم في الأخ الشقيق مع الأخ للأب ،
وحكموا بالمال كله لابن العم الذي هو أخ لأم ، السدس بالفرض والباقي بالتعصيب .

روي ذلك عن عمر وابن مسعود وبه قال شريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبو ثور
وداود والطبري . ولم يُثبت آخرون بذلك ترجيحاً في التعصيب وحكموا بأن للأخ للأم
السدس والباقي يقسم نصفين بينه وبين ابن العم الآخر⁽¹³⁾ . روي ذلك عن علي وزيد وابن
عباس . وذكر عن عمر ما يدل عليه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء .
والفرق على أصل هؤلاء بين الأخ الشقيق والأخ للأب وبين هذه المسألة ما قدمناه من التنبيه
على طرق الترجيح .

وقوله ﷺ : « فلأولى »⁽¹⁴⁾ رَجُلٍ ذكر .

المراد بـ « أولى » هاهنا أقرب ، ولا يراد به أحق ، مثل ما يراد بقولهم : « زيد أولى
بماله » لأنه لو حمل على هذا لخلا من الفائدة المرادة به لأنه لا يعلم من هذا من يكون أحق

(12) « لأنهم كُلهُم » ساقطة من (ب) .

(13) « الآخر » ساقطة من (أ) .

(14) في (ج) « فلأول رجل » .

وهو المراد ببيانه .

ومما أولع الناس بالسؤال عن مثله قوله هاهنا : « فلأولى رجل ذكر » وقوله في حديث الزكاة : « فابن لبون ذكر » ، والتأكيد إنما يحسن إذا كان يفيد ، ومعلوم أن الرجل لا يكون إلا ذكراً كما لا تكون المرأة إلا أنثى فلم يحسن هاهنا وصف الرجل بأنه ذكر مع العلم بأنه لا يكون إلا كذلك ؟ .

وقد أجاب بعض الناس⁽¹⁵⁾ عن حديث الزكاة بأن الابن قد يوضع موضع ولد . ألا تراهم يقولون : بنو تميم يريدون الأنثى منهم والذكر ، وإذا أمكن أن يوضع ابن موضع ولد وكان الولد ينطلق على الذكر والأنثى حسن التأكيد هاهنا لئلا يظن أنه أطلق الابن على الذكر والأنثى .

ورأيت بعض الناس زعم أنه إنما قال : « ابن لبون ذكر » لوجود خثى في أولاد اللبون وفي غيرها من الأسنان فقيده⁽¹⁶⁾ بالذكورية ليشير إلى منع أخذ الخثى .
وهذان الجوابان لا يتلقاهما الفهم بالقبول ، والذي يلوح لي في ذلك جواب ينتظم الحديثين⁽¹⁷⁾ جميعاً ، وهو أن قاعدة الشرع قد استقرت على أن الانتقال من سن إلى أعلى منه إنما يكون عند الانتقال من عدد إلى أكثر منه فالعدد الكثير أحمل للمواساة . فإذا زاد العدد زاد قدر المخرج ، ولهذا كانت في الخمسة وعشرين بنت مخاض وفي الستة وثلاثين بنت لبون التي هي أسن من ابنة مخاض (وفي الستة والأربعين ما هو أسن وهي الحققة . فلما استقر الأمر على هذا وجعل عليه السلام في الخمسة وعشرين وهو عدد واحد سنا وأعلى منه بنت مخاض⁽¹⁸⁾) وأعلى منها وهو ابن لبون توقع⁽¹⁹⁾ أن يهيجس في النفوس أن ذلك خارج عما أصّل ، فنبه على أن المخرج عن العدد الواحد سينان هما كالسن الواحد لأن ابن لبون وإن كان أعلى منها فهو أدنى قدراً لأجل الذكورية به فنبه بقوله « ذكر » على أن ذلك يبخسه حتى يصيره كبنت مخاض التي هي أصغر سناً لكنها أنثى .

وكذلك لما علّم أن الرجال هم أرباب القيام بالأمور وفيهم معنى التعصيب ، وكانت العرب ترى لهم القيام بأمور لا تراها للنساء ، ذكر عليه السلام الذكورية ليجعلها كالعلة التي لأجلها خص بذلك ، لكنه ذكرها هاهنا تنبيهاً على الفضل وفي الزكاة تنبيهاً على النقص .
707 — قول جابر - رضي الله عنه - : « مرضت فأتاني رسول الله ﷺ يعودني فقلت :

(15) « الناس » ساقط من (ب) .

(16) في (ج) « قَمِير » .

(17) في (ب) خاصة « ينتظم به الحديثين » وهو تحريف .

(18) من قوله « وفي الستة والأربعين » إلى قوله « بنت مخاض » ساقط من (ب) .

(19) في (ج) « خاف » .

يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ (20) . وفي بعض طرقه : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ » (21) . وفي بعض طرقه : « فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَايِضِ » وفي حديث آخر : « عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ مَا رَاجَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ » (22) في الكَلَالَةِ وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِأَصْبِعِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ : يَا عُمَرُ أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّنِيفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ وَإِنِّي إِنْ أَعِشْتُ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ » . وعن البراء (23) : « آخر آية نزلت من القرآن : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ » (ص 1234 إلى 1237) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف في اشتقاق الكلاله فقليل أخذت من الإحاطة ، ومنه الإنكليل لإحاطته بالرأس فكان هذا الميت محاط به من جنباته . وقيل : أخذت من البعد والانقطاع ، من قولهم : كَلَّتِ الرحم إذا تباعدت فطال انتسابها ، ومنه كَلَّ في مشيه إذا انقطع لبعده مسافته .

واختلف العلماء بعد هذا الاشتقاق في هذا المعنى لِمَاذا وضع : هل لنفس الوراثة إذا لم يكن فيها ولد ولا والد ويكون نصب « كلاله » على موضع المصدر كأنه قال : يورث وراثه يقال لها كلاله ، كما يقال : يقتل غيلة . ذهب إلى هذا طائفة . وقالت طائفة أخرى : بل هي تسمية للميت الذي لا ولد له ولا والد ، واستوى فيه الذكر والأنثى كما يقال : ضرورة فيمن لم يحج قط (24) ذكراً كان أو أنثى ، وَعَقِيمٌ للرجل والمرأة ، فيتنصب « كلاله » على أصل هؤلاء على الحال ، أي يورث في حال كونه كذا . وقد رُوِيَ عن أبي بكر وعمر وعلي وزيد وابن عباس وابن مسعود : الكلاله من لا ولد له ولا والد .

وقالت طائفة أخرى : بل هي تسمية للورثة الذين لا ولد فيهم ولا والد . واحتجوا بقول جابر : « يا رسول الله إنما ترثني كلاله » وكان أبوه قتل يوم أحد . واحتجوا بقراءة من قرأ من الشواذ ﴿ يورث ﴾ (25) بكسر الراء وشددها بعضهم .

(20) (176) النساء .

(21) في (أ) « ترثني كلاله » ، وكذا فيما يأتي ، والذي في صحيح مسلم « يرثني » .

(22) في (ج) « ما راجعت » .

(23) في (ج) « عن البراء بن عازب » .

(24) « قط » في (أ) خاصة .

(25) هذا إشارة إلى قوله تعالى ﴿ يورث ﴾ في الآية (12) من سورة النساء .

وقالت طائفة أخرى : الكلالة تسمية للمال الموروث كلاله وتنصب « كلاله » على أصل هؤلاء على التمييز .

وذهبت الشيعة إلى أن الكلالة من لا ولد له ذكراً أو أنثى وإن كان له أب أوجد فورثوا الإخوة والأخوات مع الأب . وروي ذلك عن ابن عباس وهي رواية شاذة لا تصح عنه . والصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء . وذكر بعض الناس الإجماع على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد .

واختلف في الورثة إذا كان فيهم جد : هل الورثة كلاله أم لا ؟ فمن جعل الجد أباً منع كون الورثة كلاله ، ومن لم يجعله أباً وورث الإخوة معه جعل الورثة كلاله . وكذلك قال جمهور العلماء : إذا كان في الورثة بنت فالورثة كلاله للدخول العصبة معها من الإخوة والأخوات وغيرهم من العصبات ، وقد قال ابن عباس : « لا ترث الأخت شيئاً مع الابنة لقول الله عز وجل : ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ ﴾ فشرط عدم الولد . وبه قال داود .

ومذهب الشيعة أن الابنة تمنع من كون الورثة كلاله لأنهم لا يورثون الأخ والأخت مع الابنة شيئاً لاشتراط عدم الولد في ميراث الإخوة كما ذكر في الآية ويعطون المال كله للبنت ويجعلون الورثة كلاله وإن كان فيها أب أوجد .

ومحمل الشرط المذكور في القرآن على أنه لا يثبت فرض النصف الذي تُعَاوَلُ⁽²⁶⁾ به الورثة إلا بعدم الولد فإنما دخل الشرط لذلك لا لنفي التوريث أصلاً . وقد شرط الله سبحانه في ميراث الأخ من أخته عدم الولد كما شرطه في ميراث الأخت . وأجمعت الصحابة رضي الله عنهم أن الأخ يرثها مع البنت فدل ذلك على صحة ما تأولناه .

وإنما غر الشيعة حتى ذهبت إلى أن الكلالة من لا ولد له وإن كان له أب وورثت الإخوة مع الأب قوله سبحانه : ﴿ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرُ هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهِيَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾⁽²⁷⁾ . فشرط في ميراث الإخوة عدم الولد خاصة فلو كان الأب كذلك لاشترطه .

وقد رأيت أن رجلاً سأل ابن عباس عن الكلالة . فقال : من لا ولد له ولا والد ، فقال السائل : وإن الله سبحانه إنما انتهى إلى ذكر الولد ، قال : فانتهرني . وهذا يصح ما قلناه من بطلان تلك الرواية الشاذة عنه .

وقد قال بعض الناس : إنما لم يذكر عدم الوالد وإن كان وجوده يمنع من كون الورثة كلاله لأن الآية نزلت في جابر وقد كان أبوه قُتِلَ يوم أحد وإنما كان ورثته سبع أخوات فاكتفى

(26) في (ب) و (ج) « يُعَاوَلُ » .

(27) (176) النساء .

باشتهار عدم أبيه⁽²⁸⁾ عند سائر الصحابة عن اشتراط ذلك .
وقال آخرون : فإن الولد إشارة إلى الوالد أيضاً ، لأن الولادة معنى يتضمن اثنين أباً وولداً . قالوا : كما كان أصل الذرية من ذرا الله الخلق أي خلقهم والولد من الذرية والوالد كذلك ، قال الله تعالى : ﴿ ذُرِّيَّةٌ مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾⁽²⁹⁾ .
قال الشيخ : وفقه الله - : وهذا تأويل بعيد وفيه تعسف .

والذي يظهر لي في الجواب عن هذا : أن الأب إنما لم يذكر هاهنا لأننا قدمنا أن القصد باشتراط عدم الولد نفي الفرض المسمى الذي يقع به تعاول الأخت مع الورثة لا نفي التوريث على الجملة . لأننا قدمنا أن الصحابة سوى ابن عباس ورثوا الأخت مع البنت ، وحكيما أيضاً اتفاقهم على توريث الأخ مع البنت ؛ وإذا كان ذلك كذلك فلا يجب ذكر عدم الأب لأن الأب ينتفي معه ميراث الإخوة أصلاً على الجملة والتفصيل والولد ينتفي معه ميراث الإخوة على وجه دون وجه . وإنما القصد بالاشتراط التحرز من أحد الوجهين الذي يفارق فيه الوالد الولد⁽³⁰⁾ ، فلهذا ذكر الولد دون الأب مع أنه أيضاً يمكن وضوح حكم الأب عندهم لأنه قد استقر عندهم في أصول الفرائض أن⁽³¹⁾ من تسبب بشخص لا يرث معه كالجدّة مع الأم والجد مع الأب وابن الابن مع الابن والإخوة يتسببون بالأب فلا يشكل سقوطهم معه ، وليس كذلك سقوطهم مع الولد لأنهم لا يتسببون به ولو ورثوا معه لم يكن في ذلك مناقضة لأصول الفرائض ، كيف وهم يرثون معه إذا كان الولد انثى ولا يرثون مع الأب بحال . واكتفي عن اشتراط عدم الوالد لما قلناه وقد ذكرنا إجماع السلف على اشتراطه إلا ما ذكر عن ابن عباس مما لا يصح عنه ، والله أعلم .

وأما وجه مراجعة عمر رضي الله عنه للنبي ﷺ وإحالاته على آية الصيف فلأنه قد نزلت آية الكلاله المذكورة في أول السورة ، وذكر من الورثة الإخوة للأم خاصة والإجماع على أن ذلك الفرض المذكور فيها على تلك الصفة ليس إلا للإخوة للأم وبقي الإشكال فيمن سواهم ، فزاد الباري جلّت قدرته بياناً بالآية الأخيرة من هذه السورة فذكر سبحانه عقيب الكلاله الإخوة جملة ، والمراد بهم الأشقاء أو من الأب ، لأنه قد ثبت أن ذلك الفرض المذكور فيهم ليس إلا فرض الأشقاء أو من الأب فاستوفت الآيتان بيان حكم جميع الإخوة وجميعهم كلاله إذا لم يكن والد ولا ولد، فأحال النبي ﷺ عمر رضي الله عنه على الآية

(28) في (أ) « عدم أبيه » .

(29) (3) الإسراء .

(30) في (ب) و (ج) « الأب الولد » .

(31) « أن » ساقطة من (أ) خاصة .

الأخيرة لزيادة البيان الذي تضمنته على الأولى وكأن ما وقع من زيادة البيان ونزول بيان بعد بيان⁽³²⁾ يهدي عمر إلى حقيقة الأمر والمعنى المراد . وكأنه ﷺ وثق بفهمه وأنه إذا أشير إليه بهذه الزيادة من البيان فهم معنى ما أشكل عليه . وقد يطرأ الاشكال من جهة أخرى ولا يكون هو معنى ما سأل عنه عمر رحمه الله ، مثل دخول الجد في ذلك ، وقد قدمنا تخريجه على الخلاف .

فهذا القدر الذي يتعلق بما في كتاب مسلم . ورأيت أن أملي تلخيصاً في الفرائض يستقل به الفقيه إذا اقتصر عليه وتدرَّب في التصرف فيه أغناه عن جميع مسائل الفرائض (المستفتى عنها ، وقد حفظته لجماعة ودربتهم عليه بإلقاء المسائل فاكثفوا)⁽³³⁾ به عن مطالعة الكتب .

فاعلم أن الوارثين من الرجال : الأب وأبوه وإن علا ، والابن وابنه وإن سفل ، والأخ من أي جهة كان ، وابنه وإن سفل سوى ابن الأخ من الأم ، والعم من أي جهة كان ، وابنه وإن سفل سوى العم أخي الأب للأم⁽³⁴⁾ وولده ، والزوج ، ومولى النعمة .

ومن النساء : الأم ، وأُمها ، وأم الأب وإن علنا ، والبنت ، وبنت الابن وإن سفلت ، والأخت من أي جهة كانت ، والزوجة ، ومولاة النعمة .

والفروض ستة : الثلثان ، ونصفهما ، وربيعهما ، والنصف ، ونصفه ، وربيعه .

فالثلثان : فرض أربعة أصناف : اثنان فصاعداً من بنات الصلب ، أو من بنات الابن ، أو من الأخوات الشقائق ، أو من الأخوات للأب .

والثلث : فرض صنفين الأم ، أو الاثنين فصاعداً من ولد الأم ما كانوا .

والسدس : فرض الجدة أو الجدات إذا اجتمعن ، وفرض الواحد من أولاد الأم ما كان .

والنصف : فرض الزوج ، وفرض واحد من أصحاب الثلثين .

والربيع : فرض الزوج مع وجود الحاجب⁽³⁵⁾ وفرض الزوجة أو الزوجات⁽³⁶⁾ مع عدمه .

والثمن : فرض الزوجة أو الزوجات مع وجوده .

(32) « بعد بيان » ساقط من (ج) .

(33) من قوله « المستفتى عنها » إلى قوله « فاكثفوا » ساقط من (ب) خاصة .

(34) في (ب) « من الأم » وفي (ج) « من أمه » .

(35) في (ب) « مع وجود الولد الحالب » .

(36) في (أ) خاصة « الزوجة والزوجات » .

الحجب⁽³⁷⁾ :

الحجب على ضربين : نقص وإسقاط .
فأما النقص : فالولد ، وولد الابن يردان الأبوين والجد إلى السدس ، إلا أن الأب والجد يرثان ما بقي بعد الإناث بالتعصيب ، ويردان الزوج إلى الربع ، والزوجات إلى الثمن .
وأثنان من الإخوة فصاعداً يردان الأم إلى السدس . وتعطى ثلث ما بقي في مسألتين : أبوان مع زوج أو زوجة .
وابنة الصلب ترد بنت الابن إلى السدس ، وكذلك الأخت الشقيقة ترد للأخت للأب إلى السدس .
وأما حجب الإسقاط : فاثنتان من بنات الصلب تسقطان بنات الابن ، إلا أن يكون مع بنات الابن ذكر في درجتهم أو تحتهم فيرد عليهن .
وكذلك الشقيقتان تسقطان الأخوات للأب ، إلا أن يكون مع الأخوات للأب ذكر في درجتهم خاصة فيرد عليهن .
والأم تسقط الجدات كلهن .
والجدة القرّبي من جهة الأم تسقط البُعدي من جهة الأب . والجدة القرّبي من جهة الأب لا تسقط البُعدي من جهة الأم بل تشاركها . وولد الأم يسقطه عمود النسب : الأب ، والجد . والولد ، وولد الابن .
وأما حجب العصبية : فقد عقدنا أصله عند ذكرنا له فيما تقدم .
والجد مع الإخوة يقاسمهم ما لم تنقُصه المقاسمة من الثلث . وإن كان في الورثة ذوو سِيَهَامٍ حكم فيما فضل عنهم بهذا الحكم .
وللجد أن يأخذ معهم السدس ويُتَزَع من حكم التعصيب . كما للأخوة الأشقاء في المسألة المشتركة أن يُتَزَعُوا من التعصيب . وهي : زوج وأم وأخوان لأم وإخوة أشقاء فإن المال إذا استوعب جميعه أهل الفروض⁽³⁸⁾ قال الإخوة الأشقاء للإخوة للأُم : هب أبانا حماراً أليست أمنا واحدة⁽³⁹⁾ ، فيشاركونهم في الثلث .
وللإخوة الأشقاء معادة الجد للإخوة للأب ويستبدون بما حصل لجميعهم إلا أن

(37) هذا العنوان ساقط من (أ) وهو من (ج) و (د) وفي (ب) « باب الحجب » .

(38) في (ج) « مع أهل الفرائض » .

(39) في (ب) « أليست الأم تجمعنا » .

تفضل عن الإناث منهم فضلة فتزید علی فروضهم فیعطی لمن کان من جهة الأب منهم .
وللجد مقاسمة الأخت وإن انفردت عنه بالفرض الذي عیل لها به فی الفریضة التي
تسمى الأكدرية ، وتسمى الغراء . وهي : زوج وأم وجد وأخت شقیقة أو لأب ، فإن المال
إذا استوعبه من سوى الأخت عیل للأخت بالنصف ثم ضمت نصفها إلى سلس⁽⁴⁰⁾ الجدد
واقسماه ﴿ للذكر مثل حظ الانثیین ﴾ .
ولو كان بدل الأخت أختان لم یُعَلَّ لهما لبقاء فضلة من المال لحجبها الأم إلى
السلس .
هذه جملة الفرائض التي من أحاط بها علماً علم كل ما يستفتی عنه ويكثر نزوله .

(40) فی (أ) خاصة ثلث .

19 - كتاب الهبة والوصايا

الصدقة والنحل والعُمري⁽¹⁾

708 - قول عمر رضي الله عنه : « حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُضَاعَهُ صَاحِبُهُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرَخْصٍ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : لَا تَبْتِعْهُ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ » . وَفِي طَرِيقٍ آخَرَ « قَالَ ﷺ : الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ » (ص 1239 - 1241) .

قال الشيخ - وفقه الله - : يحتمل أن يعلل هذا بأن المتصدق عليه أو الموهوب له قد يستحيان⁽²⁾ منه فيسامحانه في الثمن فيكون رجوعاً في ذلك القدر الذي حُطَّ . وبهذا علل عبد الوهاب كراهة اشتراء الهبة والصدقة جميعاً ، وإن كان قد وقع في الموازية فيمن حمل على فرس قال : إن لم يكن للسبيل ولا للمسكنة فلا بأس أن يشتريه ، وكأنه رأى أنه إذا لم يكن كذلك فهو هبة والهبة تخالف الصدقة عنده ، ولا يكون عليه في الحديث حجة لقوله « على فرس عتيق في سبيل الله » فإنما وقع النهي عنده لأنه على جهة الصدقة ومن جهة المعنى أن الصدقة قربة إلى الله سبحانه ولا يحسن الرجوع فيما تقرب به إليه تعالى ، والهبة ليست كذلك فاستخف شراؤها وما وقع في الطريق الآخر الذي ذكرناه « العائد في هبته » فلم يذكر ذلك عقب نهيه عن الشراء بل هو كلام مبتدأ⁽³⁾ فقد يحمل على العود بغير معاوضة فلا تكون فيه حجة على ما وقع في الموازية . وظاهر إطلاق مالك يؤذن بأنه حمل النهي على النذب⁽⁴⁾ لأنه قال : لا ينبغي أن يشتريها . وقال : يكره ، وظاهر ما في الموازية حمل النهي

(1) هذا العنوان لم يرد في (أ) ، وإنما ورد في (ب) « باب الهبة » وجاء في (ج) « كتاب الوصايا والصدقة والنحل والعُمري » وأضفنا الهبة إلى ما جاء في (ج) حتى يكون العنوان جامعاً .

(2) في (ج) « يستحيان » .

(3) وقع في (أ) هنا لفظ « مبتدأ » محرفاً .

(4) في (ج) « يؤذن أنه على النهي حمل النذب » وما أثبتناه هو الصحيح .

على المنع⁽⁵⁾ ، وكذلك قال الداودي : إنه حرام ؛ فعلى القول بحمل ذلك على الكراهة⁽⁶⁾ لا يفسخ العقد ، وعلى القول بحمله⁽⁷⁾ على التحريم قال بعض شيوخنا : يفسخ . وفيه نظر لأجل الاختلاف فيه ، ولأنه ليس كل نهي يدل على فساد المنهى عنه .

واختلف المذهب في المنافع : هل هي كالرقاب أم لا ؟

فقال ابن المواز : كل من تصدق بغلة سنين ولم يُبْتَلِ الأصل فلا بأس أن يشتري المتصدق ذلك ، قال : وأباه عبد الملك واحتج بحديث النهي عن الرجوع في الصدقة ، وأجاز لورثته أن يشتروا المُرْجَع ، قال : والحجة لمالك حديث العرية . قال بعض الشيوخ : العرية أصل قائم بنفسه أجزى للمرفق ورفع الضرر فلا يقاس عليه غيره .

709 - قوله : إِنَّ النِّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ أَتَى بِهِ أَبُوهُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي قَدْ نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غَلَامًا كَانَ لِي فَقَالَ ﷺ : « أَكُلْ وَلَدُكَ نَحَلْتُهُ وَيَسْلُ هَذَا ؟ » فَقَالَ : لَا . فَقَالَ ﷺ : « فَارْجِعْهُ » . وفي بعض طرقه « فَاتَّقُوا اللَّهَ⁽⁸⁾ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ » . وفي بعض طرقه : « فَلَا تُشْهَدُنِي إِذَا إِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ » . وفي بعض طرقه : « فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي » ، ثم قال ﷺ : « أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءٌ ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « فَلَا إِذَا » . (وفي بعض طرقه : « فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا ، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ »)⁽⁹⁾ (1241 - 1244) .

وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ : « إِنَّ لَهُمْ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَعْدِلَ بَيْنَهُمْ كَمَا أَنَّ لَكَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ أَنْ يَبْرُوكَ » .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الناس في إعطاء بعض البنين دون بعض ، فالذي يحكيه بعض أصحابنا عن مالك والشافعي وأبي حنيفة أنهم يكرهون ذلك ولكنه إن نزل مضى عندهم ، وخالفهم غيرهم من الفقهاء وقال : ترد العطية . وقد وقع في المذهب اضطراب فيمن أخرج البنات من تحبيسه : هل ينفذ إذا وقع ، أو يفسخ على الإطلاق ، أو يفسخ بشرط ألا يموت ولا يحاز عنه ؟ ، وقال بعض شيوخنا فإن هذه الأقوال تجري في هبة بعض البنين دون بعض .

وعندي أن وجه هذه الأقوال أن من حمل النهي في هذا الأمر على الإلزام فسخ ، ومن حمله على الاستحباب أمضى ، ومن طلب زيادة ترجيح بين هذين الأصلين فقد يراعي

(5) في (ج) « حمل النهي على البيع » ، وفي (د) « حمل النهي على النذب » ، والصحيح ما أثبتناه .

(6) في (ج) « على القول محمل ذلك على الكراهة » .

(7) في (ج) « لحمله » .

(8) في (ج) « اتقوا الله » وهو ما في صحيح مسلم .

(9) من قوله « في بعض طرقه فليس يصلح هذا » إلى قوله « إلا على حق » ساقط من (ب) .

الحياسة لأن الهبة قبل أن تحاز لواهبها الرجوع فيها عند جماعة من المخالفين ، وعلى قوله شاذة عندنا ، ومن راعى الموت خاصة فإنه قال : ذلك في الأب لأن له الاعتصار ما دام حياً وبموته يطل الاعتصار فراعى قدرته على الحل⁽¹⁰⁾ على وجه ما في الهبات .

وسبب اضطراب العلماء في حمل ذلك على الوجوب أو النذب ما وقع من اختلاف ألفاظ الحديث لأن قوله ﷺ : « أشهد غيري » يشير عندهم إلى أنه مكروه أو خروج عن الأحسن فأتواؤه أنا في نفسي ولا أوجب على غيري توقيه . قالوا⁽¹¹⁾ : وقد علل أيضاً بقوله : « أيسرُك أن يكونوا لك في البر سواء » ، وظاهر هذا أن النهي لئلا يقع منهم تقصير . قالوا : وقد قال ﷺ أيضاً : « فارجعه » فأمره باعتصاره لأن الأب يعتصر ولو كان باطلاً لقال : هو مردود ، ولم يفتر إلى ارتجاع المعطى .

وقال الآخرون : فإن قوله ﷺ « لا أشهد على جور » يدل على المنع ، لأن الجور ممنوع منه لأنه الحيث عن القصد والعدول عنه⁽¹²⁾ . ومنه : جاز السهم ، إذا عدل عن الغرض . ومن حمل هذه الظواهر على النذب يصح أن يسمى الميل في مثل هذا جوراً . واحتجوا أيضاً بقوله ﷺ « اتقوا الله واعبدوا بين أولادكم » ، وظاهر الأمر على الوجوب . وفي هذا اختلاف بين أهل الأصول ، والذي وقع في الترمذي من أمثل ما يتمسكون به لأنه ﷺ قال « إن لهم عليك من الحق » وظاهر لفظة (على) يفيد الإلزام والوجوب .

وقد تنوزع في عطية الصديق عائشة أحداً وعشرين وسقا فاحتج به من لا يرى العدل بين البنين واجباً . وقال آخرون : لعله أعطى قبلها من سواها أو علم بأنهم راضون بما فعل .

وتنوزع أيضاً في صفة العدل بين البنين ، فمال ابن القصار إلى التسوية بين الذكر والأنثى ، ومال ابن شعبان إلى التفضيل على نسبة الموارث . واختلف أيضاً في ذلك من تقدم من غير أصحابنا . وقد قال⁽¹³⁾ محمد بن إسحاق في سيرته لم تكن⁽¹⁴⁾ لأبي النعمان بنت . فعلى ما حكاه ابن إسحاق لا يكون حجة في قوله ﷺ « أكل ولديك نحلته مثل هذا ؟ » .

710 - قوله ﷺ : « أئماً رجل أعمر عمرى فهي له ولعقبه » . وفي بعض طرقه : « قضى رسول الله ﷺ فيمن أعمر عمرى له ولعقبه » . وفي بعض طرقه : « قضى رسول الله ﷺ فيمن أعمر عمرى له ولعقبه فهي له بئله لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنيا ، قال : أبو

(10) في (ج) شكل « الحل » بكسر الحاء .

(11) « قالوا » ساقط من (ب) .

(12) « عنه » ساقطة من (أ) .

(13) في (ج) « وقال » .

(14) في (أ) « لم يكن » .

سَلَمَةً لَّأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ فَقَطَعَتْ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ . وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ
«الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ» . وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ (15) «مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَهَا حَيًّا
وَمَيِّتًا وَلَعَقِبِهِ» (ص 1245 - 1246) .

قال الشَّيْخُ : اختلف الناس في هذا ؛ فمذهب مالك أنها تملك للمنفعة . ومذهب
المخالف إلى أنها تملك للرقبة تكون للمعمر ولورثته بعده . وتعلق المخالف بظواهر هذه
الأحاديث ، كقوله : «العمري لمن وهبت له» وكقوله «للذي أعمارها حياً وميتاً ولعقبه» .
ومحمل هذه الأحاديث عند أصحابنا على أن المراد المنافع لأن الواهب إنما وهب المنافع
فلا يلزم أكثر مما التزم .

711 - قوله ﷺ : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يَوْصِيَ فِيهِ نَيْبَتٌ لِيَتَيْنِ إِلَّا
وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ » (ص 1249) .

قال الشيخ - وفقه الله - : ذَهَبَ دَاوُدُ وَغَيْرُهُ إِلَى إِبْجَابِ الْوَصِيَّةِ تَعْلَقًا بِهَذَا الْحَدِيثِ .
وهي عندنا على النذب لكن إن كان عليه حق يخشى تلفه على أصحابه إن لم يوص به (16)
وجبت الوصية لوجوب التنصّل من الحقوق . وقد قيل : إن في هذا الحديث دلالة على أن
من كتب وصيته وأقرها عنده نَفَذَتْ (17) وإن لم يخرجها من يده .

712 - قوله في حديث سَعْدٍ : وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي وَاحِدَةٌ أَفَاتَصَدَّقُ (18)
بِثُلَّتِي مَالِي ؟ قال : لا . قلت : أَفَاتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ ؟ قَالَ : لَا ، الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ ، إِنَّكَ أَنْ
تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ . . . الحديث (ص 1250) .

قال الشيخ - وفقه الله - : جُمُهِورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَرِيضَ أَنْ يَوْصِيَ بِثَلَاثَةٍ تَعْلَقًا بِهَذَا
الْحَدِيثِ . وقد قال بعض الناس : الوصية بالرُّبْعِ . وذكر مسلم عن ابن عباسٍ قال : لو أن
الناس غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ (ص 1253) .

واختلف أيضاً فيمن لا وارث له هل يُقَصِّرُ عَلَى الثُّلُثِ كَمَنْ لَهُ وَارِثٌ وَيَكُونُ بَيْتُ الْمَالِ
كوارث معلوم يُمنع من أجله من الزيادة على الثلث أم تجوز له الصدقة بماله كله إذ لا وارث
له معلوم ؟ وقد قال سعد : « لا يرثني إلا ابنة لي واحدة » ولم يسامحه بصدقة الشطر .
وقيل : مراد سعد لا يرثني ممن له فرض معلوم إلا ابنة لي .

والعالة : الفقراء . و« يتكففون » أي يَسْأَلُونَ بِأَكْفَهُمُ الصَّدَقَةَ .
وكانوا يكرهون الموت بمكة لأجل أنه بَلَدٌ تركوه الله تعالى فكرهوا أَنْ يَعُودُوا فِيمَا تَرَكُوهُ

(17) في (ب) و(ج) « نفذت » بالدال المهملة .

(18) في (أ) « أفنصق » .

(15) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(16) « به » ساقطة من (ب) و(أ) .

لله تعالى فلهذا ذكر⁽¹⁹⁾ فيه ما جرى في الحديث .
 713 - خرَّج مسلم في حديث ابن عباس : « لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنْ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ نَا ابْنِ نَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ » هكذا في نسخة ابن ماهان والذي في نسخة الجلودي : « حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ » فجعل بدل أبي كريب أبا بكر (ص 1253) .

20 - [الحبس]⁽²⁰⁾

714 - قول عمر رضي الله عنه : « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ قَالَ : إِنَّ شَيْئَ حَبَسَتْ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا » الحديث (ص 1255) .

قال الشيخ - وفقه الله - : التحبيس عندنا جائز في العقار خلافاً لمن منعه على الجملة . والدليل عليه الاتفاق على تحبيس المساجد والسقايات وحديث عمر هذا . وعندنا في المذهب اضطراب في تحبيس الحيوان . وإذا كان الحبس في الرباع على مجهول كالمساكين فلا خلاف أنه لا يعود على محبسه لأن من أعطيه لا ينقطع فيبقى التحبيس ما بقوا ، وكذلك إن كان على رجل وعقبه فإن العقب إذا انقطع لم يرجع ملكاً للمحبس لأنه لما أعطى وعلّق العطية بالعقب وقد لا ينقطع دل ذلك من قصده على إزالة ملكه . وإن كان التحبيس على قوم معينين حياتهم فإذا ماتوا ففيه قولان : هل يرجع ملكاً للمحبس إذ لا علامة على قصده التأييد وزوال الملك .

والأصل أن ملك الإنسان لا يزول إلا على الصفة التي أخرجه عليها أو يكون الأصل ألا يرجع ذلك إلى ملكه لأن لفظ التحبيس دال على القصد لإزالة الملك على هذه الطريقة ؟ وإذا قلنا إنه لا يرجع ملكاً فإنه يرجع إلى أولى الناس بالمحبس .

والنكتة المعبرة هاهنا التي يدور عليها الاختلاف في هذا الأصل فقد اضطربت الرواية فيه إذا حبس وذكر العقب وسمّى صدقة أو لم يسمّها إلى غير ذلك من المسائل أن الألفاظ⁽²¹⁾ الصادرة عن المالك : إما أن تكون نصوصاً في إزالة ملكه بوضع اللغة ، أو بغلبة الاستعمال في العرف ، أو نصوصاً في اللغة أو العرف دالة على القصد لبقاء الملك أو محتملة للوجهين : فما لا احتمال فيه يُقضى بموجبه ويحكم بمقتضاه ، وما فيه إشكال

(19) في (أ) « ترك » وأشير إلى الرجوع بالهامش وفيه « ذكر » .

(20) جاء في (أ) بالهامش ما يمكن أن يقرأ « الحبس » .

(21) في (ج) « إلا أن الألفاظ » .

رُوجع في تفسيره فما فسره به مما يحتمله قوله قِيلَ منه ، وإن مات قبل أن يُسْتَفْسَرَ فالنظر عندي أن لا يلزمه⁽²²⁾ إلا أَقْلُ ما يقتضيه قوله لأن الأملاك لا تخرج بالشك . وهذا الأصل يدور عليه جميع ما وقع في ذلك من الروايات .

715 - وأما قوله : « لا جناح على مَنْ وَلِيَهَا أن يأكل بالمعروف أو يُطْعِمَ صديقاً غير متأثّل مالا » (ص 1255) .

فإنّ الحبس إذا استثنى محبسه منه هذا في أصل التحبّيس صحّ ذلك . ولعل الصديق في حكم المعلوم مبلّغه فيباح له منه قدر ما جرت العادة به . ولم لم يشترط ذلك وكان التحبّيس على المساكين ومن يليها منهم فإنه لا يحرم عليه ما لا يحرم على أحدهم ، وإن كان غنياً واضطّر إلى قيامه عليها بهذا القدر على جهة الإجارة ويكون ما يأخذ معلوماً صحّ ذلك . وليست بأعظم من الزكوات التي جعل الله سبحانه فيها حقاً للعاملين عليها وإن كانوا أغنياء .

وتقييده في قوله : « أن يأكل منها بالمعروف » إشارة إلى ما قلناه من الرجوع إلى العادة في ذلك .

وأما قوله : « غير متأثّل مالا » .

فمعناه غير جامع وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثّل . ومنه مَجْد مؤثّل ، أي قديم الأصل ، وأثّله الشيء أصله⁽²³⁾ .

716 - قول السائل لابن أبي أوفى : « هَلْ أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ ؟ قال : لا قلت : لِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ أَوْ قِيلَ أَمْرٌ بِالْوَصِيَّةِ ؟ »⁽²⁴⁾ وفي بعض طرقه : « كَيْفَ أَمَرَ النَّاسَ⁽²⁵⁾ بالوصية ؟ » وطريق أخرى : « كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ ؟ » (ص 1256) .

قال الشيخ : هذا يشير إلى أنه كان يرى المساواة في الأحكام بيننا وبينه والرجوع إلى أفعاله ، وقوله : « كيف كتب على المسلمين الوصية » إن كان أراد بذلك الغرض فلعله اعتقد مقتضى قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ (الآية⁽²⁶⁾) وظن أنها لم تنسخ ، أو يكون يرى رأي داود ومن وافقه من القائلين بإيجاب

(22) في (ب) و(د) « لا يلزمه » بدون « أن » .

(23) في (ب) « وأثّله أي أصله » .

(24) في (ج) « أُمِرُوا بالوصية » .

(25) في (أ) وأصل مسلم « كَيْفَ أَمَرَ النَّاسَ بالوصية » بناءً فعل أمر للنائب ، وهو ما أثبتناه وفي (ج) « أُمِرُوا » .

(26) (180) البقرة .

الوصية (27) . وَقَدْ قَدَمْنَا مَذْهَبَهُمْ .

717 - قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « فَلَقَدِ انْخَنَثَ فِي حَجْرِي » (28) (ص 1257) .

قال الشيخ - وفقه الله - : أصل الانخنات التكسر ، ومنه انخنات الأسقية ، ومنه سُجِي الرجل الذي في كلامه ومعاففه لين وتكسر مُخْتًا ، فلعلها تريد أنه انخنث في حَجْرها أي تمايل واجتمع .

718 - قوله ﷺ : « ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا فَقَالُوا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ » (29) ، وفي بعض طرقه « فقال عمر : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّجْعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ » (ص 1257 و 1259) .

قال الشيخ : إن النبي ﷺ معصوم من أن يكذب على الله أو يفسد ما يبلغه عنه ، وهو مع هذا غير معصوم من الأمراض وما يكون من بعض عوارضها مما لا يعود بنقص في منزلته ولا فساد فيما مهَّد من شريعته . وقد كان ﷺ لما سَجَرَ يُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ عَمِلَ الشَّيْءَ وَمَا عَمِلَهُ وَلَمْ يَجِرْ هَاهُنَا مِنْهُ ﷺ من الكلام ما يُعَدُّ مُنَاقِضًا لِمَا قَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ (30) وَلَا الْكَلَامِ فِي نَفْسِهِ دَالٌ عَلَى الْهَذْيَانِ الَّذِي يَكُونُ عَنْ الْحَمِيَّاتِ .

وقد بقي كثير من الأحكام عظيم خطرهما في الشرع (31) غير منصوص عليها ولكنه قد نص على أصولها وَوَكَّلَ العلماء إلى الاستنباط فيقول كل إنسان منهم بقدر ما يظهر له . وقد يقع بسبب اختلافهم فيما استنبطوه في بعض المسائل هَرَجٌ وَفَتَنٌ وَلَوْ وَقَعَ النَّصُّ عَلَيْهَا لَارْتَفَعَ الْخِلَافُ وَذَهَبَ الْهَرَجُ .

ولعله ﷺ كَانَ أَرَادَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِبَعْضِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : الْأَظْهَرُ عِنْدِي أَنَّهُ أَرَادَ ﷺ أَنْ يَنْصَ عَلَى الْإِمَامَةِ بَعْدَهُ لِيَرْتَفَعَ بِنَصِّهِ عَلَيْهَا تِلْكَ الْفِتْنُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي مِنْهَا حَرْبُ صِفِّينَ وَالْجَمَلِ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ غَيْرُ بَعِيدٍ .

فإن قيل : كيف حسن الاختلاف مع قوله ﷺ : « ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا » (32) وكيف يعصونه فيما أمر ؟ قلنا : لا خلاف أن الأوامر تقارنها قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عند من قال : إن أصلها على الندب ، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال : إن أصلها

(27) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(28) في (ب) « حجرتي » .

(29) في (ب) و (ج) « يَهْجُرُ » .

(30) في (أ) خاصة بعد قوله « والشرائع » قوله « عظيم خطرهما » .

(31) في (ج) ليس فيها « في الشرع » .

(32) « كتابا » ساقط من (أ) و (د) .

على الوجوب . وتنقل القرائن أيضاً صيغة أفعال إلى الإباحة وإلى التعجيز ، وإلى غير ذلك من ضروب المعاني ، فلعله ظهر منه ﷺ من القرائن ما دل على أنه لم يُوجب ذلك عليهم بل جعله إلى تخيرهم ، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم وهو يدل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرعيات ، فأدى عمر اجتهاده إلى الامتناع من هذا ، ولعله استلوح أن ذلك منه ﷺ صدر من غير قصد إليه جازم وهو المعنى بقولهم : « هجر رسول الله ﷺ » ويقول عمر رضي الله عنه : غَلَبَ عليه الوجع وما ضَامَهُ من القرائن الدالة على أنه عن غير قصد جازم على حسب ما كانوا يعهدونه من قصوده ﷺ في بلاغ الشريعة وأنه لا يجري مجرى غيره من طرق البلاغ التي اعتادوها منه ﷺ ظهر ذلك لعمر ولم يظهر للآخرين ما ظهر لعمر فخالفوه . ولعل عمر هجس في نفسه أن المنافقين قد يتطرقون إلى القذح فيما اشتهر من قواعد الإسلام وبلغه ﷺ لسائر المسلمين بكتاب يكتب⁽³³⁾ في خلوة وآحاد ويضيفون إليه ما يشبهون به على الذين في قلوبهم مرض ، ولهذا قال : « عندكم القرآن حسبنا كتاب الله » . قال أهل اللغة : هجر العليل بمعنى هذى . قال الشيخ - وفقه الله - فقد قدمنا نحن⁽³⁴⁾ بيان القول فيما وقع منه ﷺ وبيننا ما لا يجوز عليه وما يجوز .

(33) في (ج) « فكتب » .

(34) « نحن » ساقطة في (ب) .

21 - كتاب النذور والأيمان⁽¹⁾

719 - قوله : « إِنْ سَعَدَ بَنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَأَقْضِهِ عَنْهَا » (ص 1260) .

قال الشيخ : قد قدمنا أن الميت تقضى عنه الحقوق المالية وذكرنا الخلاف في البدنية وما تقدم يغني عن إعادته ها هنا .

720 - قوله : « نَهَى ﷺ عَنِ النَّذْرِ⁽²⁾ » وقال : « إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ » (ص 1261) .

قال الشيخ : ذهب بعض العلماء إلى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ عن النذر⁽³⁾ والحض على⁽⁴⁾ الوفاء به . وهذا عندي بعيد من ظاهر الحديث . ويحتمل عندي أن يكون وجه النهي أن الناذر يأتي القرية مُسْتَقْبِلًا لها لَمَّا صارت عليه ضربة لازم ، وكل محبوس الاختيار فإنه لا ينسبط للفعل ولا ينشط إليه نشاط مطلق الاختيار ، فقد كره مالك رحمه الله أن ينذر الإنسان صوم يَوْمَ بعينه يُؤَقَّتُهُ⁽⁵⁾ . وعلل قوله شيوخنا بمثل هذا الذي قلناه .

ويحتمل أن يكون الناذر لما لم ييذل ما بذل مِنَ القرية إلا بشرط أن يُفعل له ما يختار . صار ذلك كالمعاوضة التي تقدر في نية المتقرب ويذهب الأجر الثابت للقرية المجردة . وفي الحديث : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرُهُ فَهُوَ لَهُ » ويشير إلى هذا التأويل قوله ﷺ : « إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ » ، وقوله ﷺ : « فَإِنْ النَّذَرُ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا » وقوله ﷺ : « إِنْ النَّذَرُ لَا يَقْرَبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ » ولكن النذر قد يوافق

(1) هذا العنوان من (ج) ، وأما (ب) فجاء فيها « باب الأيمان والنذور » وجاء في (أ) بالهامش « كتاب النذور » .

(2) في (ج) « عن النذور » .

(3) ما أثبتناه هو ما جاء في (أ) و(ب) و(د) « عن النذر » ، وفي (ج) « بالنذور » كما تقدم .

(4) في (ج) « عن الوفاء » .

(5) « بعينه يؤقته » ساقط من (أ) .

القدر فيخرج بذلك من البخل ما لم يكن البخل يُريد أن يخرج⁽⁶⁾ . وهذا كالنص على هذا التعليل الذي قلناه لأنه أخير ﷺ أن موافقة القدر تخرج منه ما لم يرد⁽⁷⁾ أن يخرج وأن النذر ليس هو الجالب للقدر⁽⁸⁾ .

721 - قوله : « كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءُ لِنَبِيِّ عَقِيلٍ فَأَسْرَتْ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَسْرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعُضْبَاءَ فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوَيْثَانِ (فقال : يا محمد فأتاه ﷺ)⁽⁹⁾ فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ فَقَالَ : بِمَ أَخَذْتَنِي ؟ وَبِمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ ؟ فَقَالَ : إِعْظَامًا لِذَلِكَ أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٌ . ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ فَنَادَاهُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدَ ، وَكَانَ ﷺ (رَجِيمًا رَفِيقًا)⁽⁹⁾ فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي مُسْلِمٌ قَالَ ﷺ : لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ . ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَادَاهُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدَ . فَأَتَاهُ فَقَالَ ﷺ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : إِنِّي جَائِعٌ فَاطْعَمْنِي وَضَمَانٌ فَاسْقِنِي . قَالَ ﷺ : هَذِهِ حَاجَتُكَ . فَقُبِدِي بِالرَّجُلَيْنِ » .

قال : « وَأَسْرَتْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَصَابَتْ الْعُضْبَاءَ » . وفي هذا الحديث : « فَانْطَلَقَتْ وَلَا دَوَا بِهَا فَأَعْجَزَتْهُمْ وَنَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرُنَّهَا » . وفيه قال ﷺ : « مَا جَازَيْتَهَا لَا وَقَاءً يَنْذِرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » (ص 1262) . قال الشيخ : مما يُسئل عنه في هذا الحديث قوله ﷺ : « أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ » فيقال : كيف هذا والله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾⁽¹⁰⁾ . ولناس عن هذا ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه يمكن أن يكونوا عاهدوا على أن لا يتعرضوا أصحاب النبي ﷺ لا هم ولا حلفاؤهم ، فنقض⁽¹¹⁾ حلفاؤهم العهد ورَّضوا هم بذلك فاستباحوا لأجل ذلك . والثاني : أنهم كفار لا عهد لهم والكافر الذي لا عهد له يُستباح وإن لم يفعل حلفاؤه شيئاً .

والثالث : أن يقال في الكلام حذف ، ومعناه أخذناك لنفاذي بك من حلفائك . ويحتمل عندي جواباً رابعاً ، وهو أن يكون جوابه على جهة المجازاة والمقابلة ، لأنه

(6) هذه الأحاديث روايات للحديث المشروح .

(7) في (ج) « ما لم يكن يريد » .

(8) في (ج) « كالجالب على القدر » .

(9) ما بين القوسين في الموضعين ساقط من (ب) .

(10) (164) الأنعام .

(11) في (أ) « فيقص » .

لما قال له : بِمَ أَخَذْتَنِي ؟ وَبِمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ ؟ لَأَن ذَلِكَ كَانَ مَعْظَمًا عَنْدهُمْ ، قال ﷺ : « أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حَلْفَاتِكَ » لأنهم أيضاً كانوا يَطْلُبُونَ بِعَهْدَةِ الْحَلْفَاءِ . (هذا الأظهر من عاداتهم ، فكأنه ﷺ كان عنده مستباحاً فلما ذكر له سابقة الحاج ذكر له جريرة الحلفاء)⁽¹²⁾ على جهة المقابلة على أصلهم .

ومما يُسأل عنه أيضاً من هذا الحديث أن يقال : كيف قال له : إني مسلم ثم فادى به ؟ ومن أظهر الإسلام قبل منه من غير بحث عن باطنه . وقد وقع في أحاديث كثيرة الأخذ بالظواهر في هذا والتنبيه على أنه لم يؤمر أن يبحث على ما في قلوب الناس .
قيل : أما الشافعي فإنه أباح في أحد قوليهِ المفاداة بالأسير⁽¹³⁾ إذا أسلم ورأى أنه لما كان للإمام قبل إسلامه الخيار في المفاداة به لم يسقط هذا الخيار في ذلك بعد إسلامه . ويحتج بهذا الحديث .

وأما أصحابنا القائلون : إن حكم الأسير إذا أسلم أن يُسرق فإنهم قد يعتذرون عن المفاداة بهذا بأن يقولوا : يمكن أن يكون هذا من خصائص النبي ﷺ مع هذا الرجل ، وأوحى إليه فيه أنه غير مؤمن وأنه مستباح ، ألا ترى قوله ﷺ : (بعد هذا لما سأله أن يطعمه ويسقيه « هذه حاجتك » .

وأما قوله ﷺ⁽¹⁴⁾ : « لا وفاء بنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد » (ص 1263) . ولم يذكر في ذلك كفارة ، فخلافاً لمن زعم أن النذر في المعصية يُكفر تعلقاً بما ذكر الترمذي وأبو داود : « لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين » .
والجريرة : الجنابة والذنب .

وقد احتج بقوله عليه السلام في ناقته : « لا وفاء بنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد » أصحاب الشافعي على أن مال المسلم باقٍ على ملكه وإن غنمهُ الجيش من أرض الحرب وقسموه وأن صاحبه يأخذه بعد القسمة . ولعلنا أن نتكلم عليه في كتاب الجهاد إن شاء الله .

والعضباء اسم ناقة النبي ﷺ .

وقوله : « وهي ناقة منوقة » .

أي مذللة . ومنه الحديث الذي فيه : « وسار معه على جمل له قد نوقه » أي راضه ودلله ، يقال : جمل منوق ومخيس ومعبد ومذيت .

(12) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(13) في (أ) « بالأصل » .

(14) ما بين القوسين ساقط من (أ) ولعله بالهامش وغطي لما أصلح الكتاب .

وقوله : « فَذَرُوا بِهَا » .

أَيَّ عَلِمُوا بِهَا يُقَالُ : نَذَرْتُ بِالشَّيْءِ بِكسر الذالِ نَذَارَةً ، أَي عَلِمْتُ بِهِ ، وَنَذَرْتُ الشَّيْءَ لِلَّهِ بَفَتْحِ الذالِ أَنْذَرْتُ نَذْرًا . قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : النَّذْرُ مَا كَانَ وَعْدًا عَلَى شَرْطٍ ، فَكُلُّ نَازِرٍ وَاعِدٍ وَلَيْسَ كُلُّ وَاعِدٍ نَازِرًا ، فَلَوْ قَالَ قَاتِلُ : عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ ، لَمْ يَكُنْ نَازِرًا . وَلَوْ قَالَ : عَلَيَّ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي أَوْ رَدَّ عَلَى غَائِبِي صَدَقَةَ دِينَارٍ أَوْ غَيْرِهِ كَانَ نَازِرًا . قَالَ الشَّيْخُ - وَفَقَهُ اللَّهُ - : هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَرَفَةَ مَالٌ إِلَيْهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ ، وَرَأَى أَنَّ النَّذْرَ الْغَيْرَ الْمَشْرُوطَ لَا يُسَمَّى نَذْرًا ، وَلِهَذَا يَسْتَحِبُّ الْوَفَاءَ بِهِ وَلَا يَجِبُ كَمَا يَجِبُ الْمَشْرُوطُ الْمُسَمَّى نَذْرًا الدَّخِلُ فِي عَمُومِ الظَّوَاهِرِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ . وَمَالٌ (15) غَيْرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْجَمِيعَ يَسْمَى نَذْرًا وَأَنْشَدُوا قَوْلَ الشَّاعِرِ (16) :

[الكامل]

الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّازِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دِمِي
وَقُلْ جَمِيلُ :

[الطويل]

فَلَيْتَ رَجُلًا فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دِمِي وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَابِسِينَ (17) لَقُونِي
وَالَا ظَهَرَ أَنَّ النَّذْرَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَيْتَيْنِ غَيْرُ مَعْلُوقٍ بِشَرْطٍ .
وقوله : « مُجْرَسَةٌ » .

أَي مَذْلَلَةٌ ، يُقَالُ : جَرَسَتْهُ الْأُمُورُ ، أَي رَاضَتْهُ وَذَلَّلَتْهُ .

722 - قوله : « رَأَى ﷺ رَجُلًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ : مَا بَالُ هَذَا ؟ فَقَالُوا : إِنَّهُ نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ . فَقَالَ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَنِيٌّ عَنْ تَعْلِيلِ هَذَا نَفْسَهُ وَأَمْرُهُ ﷻ أَنْ يَرْكَبَ » (ص 1263) .

قَالَ الشَّيْخُ - وَفَقَهُ اللَّهُ : مَحْمَلُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ وَكَذَلِكَ يَحْمَلُ الْحَدِيثَ الَّذِي بَعْدَهُ « عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ (18) أَنَّهُ قَالَ : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ : لَتَمْشِ وَلَتَرْكَبَ » (ص 1264) ، مَحْمَلُهُ أَيْضًا عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهَا عَجَزَتْ . وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « أَنَّهَا نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ مَاشِيَةً وَأَنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ فَقَالَ ﷺ : إِنْ اللَّهُ لَغْنِي عَنْ مَشْيِ أُخْتِكَ فَلَتَرْكَبَ وَلَتَهْدِ بَدَنَةً » .

(15) فِي (ج) « وَقَالَ » مَعَ إِسْقَاطِ « إِلَى » قَبْلَ « أَنَّ الْجَمِيعَ » .

(16) فِي (ج) « قَوْلَ عَتِيرَةَ » .

(17) فِي (ج) « يَا بَنِينَ » .

(18) « ابْنُ عَامِرٍ » سَاقَطَ مِنْ (أ) وَ (ج) وَ (د) .

فقد نبه هاهنا على أنها غير مستطعية . وهكذا مذهب مالك رحمه الله : أن الناذر إذا عجز عن المشي مَشَى ما قدر عليه ثم ركب وأهدى .

723 - قوله ﷺ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » (ص 1265) .

قال الشيخ : النذر المُبَهَّمُ عندنا كفارته⁽¹⁹⁾ كفارة يمين خلافاً للشافعي . وهذا الحديث حجة عليه .

724 - قوله ﷺ : « إِنْ أَلَّهِ يَنْهَأُكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » . قال عُمر : « مَا حَلَفْتُ بِهَا مَذْنَهَى عَنْهَا ذَاكراً لَهَا⁽²⁰⁾ » ولا أثراً⁽²¹⁾ . (ص 1266) .

قال الشيخ : هذا لثلاث يُشْرِكُ في التعظيم بالقسم غيرُ الله سبحانه . وقد قال ابن عباس : لَأَنْ أَحْلَفَ بِاللَّهِ فَأَتَمَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضَاهِي . فقليل معناه : الحلف بغير الله ، وقيل معناه : الخديعة ، يُرَى أنه حلف وما حلف . وقد قال ابن عباس أيضاً : أَنْ أَحْلَفَ بِاللَّهِ مِائَةَ مَرَّةٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ أَحْلَفَ بغيره فَأَبْرَ . ولهذا ينهى عن اليمين بسائر المخلوقات ولا يعترض على هذا بقوله ﷺ : « أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ » ، لأنه لا يراد بها القسم وإنما هذا قول جارٍ على ألسنتهم . (وقد قدمنا الكلام على مثل هذه الألفاظ الغالبة على ألسنتهم⁽²¹⁾) فقد قال تعالى : ﴿ وَالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ﴾⁽²²⁾ (قيل معناه : وربَّ التين والزيتون)⁽²³⁾ أو يكون المراد به⁽²⁴⁾ التنبيه على ما فيهما من العجائب والمنة بهما عليهم ولا يراد بهما القسم ولو سلمنا أن المراد بهما القسم من غير حذف وإضمام لم يبعد أن يكون الباري سبحانه يُقسم بهما ويمنعنا من القسم بهما ، وتعظيم الباري جلَّت قدرته للأشياء بخلاف تعظيمنا لها لأن كل حق⁽²⁵⁾ بالإضافة إلى حقه سبحانه حقير ، وكل عظيم عند الإضافة إليه تعالى هين ، إذا لا حقٌّ لأحد عليه ، وله الحق على كل أحد ، وإنما تعظيمه لبعض الأمور تنبيهٌ لنا على قدرها عنده أو تعبدٌ لنا بأن نعظمها فلا يقاس هذا على هذا .

وقول عمر رضي الله عنه : « ولا أثراً » .

يعني : ولا حاكياً لإياه عن أحد ، من قولهم : أثر الحديث يَأْثُرُهُ أَثَرًا ، حدث به .

725 - قوله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بـ « الْآبِ » فَلْيَقُلْ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

(19) « كفارته » ساقطة من (ج) .

(20) « لها » ساقطة من (ب) و(ج) .

(21) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(22) (1) التين .

(23) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(24) « به » ساقطة من (أ) .

(25) في (ب) « خلق » .

الله . . وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : « تَعَالَى أَقَامِرُكَ » ، فَلْيَتَصَدَّقْ » (ص 1267) .

قال الشيخ - وفقه الله - : الحلف بما لا يجوز من هذا النوع لا بكفارة مقدرة فيه عندنا خلافاً لأبي حنيفة في إثبات الكفارة في ذلك إلا في قوله : أنا مبتدع وأنا بريء من النبي ﷺ . وهذا الحديث حجة عليه لأنه لم يذكر فيه الكفارة . وأبو حنيفة تعلّق بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة ، وعُلِّلَ بأنه منكر من القول وزور والحلف بهذا منكر من القول وزور ، وهذا ينتقض عليه⁽²⁶⁾ بما استثناه من قوله : « أنا بريء من النبي ﷺ » لا كفارة فيه عنده . ولو قال : « واليهودية » لم تلزمه الكفارة باتفاق ، وكذلك إذا قال : « أنا يهودي إن فعلت » فلا معنى لتفريقهم بين اللفظين فإنه إذا قال : « واليهودية » فقد أعظم ما لا حرمة له . وإذا قال : « إن فعلت فأنا يهودي » فكانه عظم الإسلام واحترم ما له حرمة لأن الجميع لا يحسن القسم بهما .

726 - قوله ﷺ في حديث الأشعرين : « ما أنا حَمَلْتُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ وَإِنِّي وَاللَّهِ⁽²⁷⁾ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ أَرَى خَيْراً مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » (ص 1269) .

قال الشيخ - وفقه الله - : المراد بقوله : « ما أنا حملتكم » أي أن الله سبحانه أتى بما حملتكم عليه ولولا ما ساقه الباري سبحانه إليه ﷺ لم يكن عنده ما يحملهم عليه ، ولم يرد بهذا نفي إضافة الفعل إليه .

727 - وقوله : « فأمر لنا بثلاث ذود غُرِّ الذرى » (ص 1269) .

معناه يبيض الأسمنة ، وذود البعير سنّامه ، وذود كل شيء أعلاه .

728 - وقوله في بعض طرق هذا الحديث : « وَأَتَيْتُ بِنَهَبٍ إِبِلٍ » (ص 1270) .

النهب : الغنيمة . وكان الصديق رضي الله عنه إذا أوتر قبل أن ينام قال : أحرزت نهبي ، أي غنيمتي .

729 - قوله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ » . وفي بعض طرقه : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى خَيْراً مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ » (ص 1272) .

قال الشيخ : - وفقه الله - : للكفارة ثلاث حالات :

إحداها : أن يكفر قبل أن يحلف فهذا لا يجزيه .

والثانية : أن يكفر بعد أن يحلف ويبحث فهذا يجزيه .

(26) « عليه » ساقطة من (أ) .

(27) « والله » ساقطة من (أ) .

والثالثة : أن يكفر بعد اليمين وقبل الحنث فهل يجزيه ذلك أم لا ؟ فيه قولان والمشهور الإجزاء . وقد اختلف لفظ الحديث (فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى) ولكن بحرف الواو⁽²⁸⁾ وهي لا توجب رتبة . ومن منع الإجزاء رأى أنها لم تجب⁽²⁹⁾ قبل الحنث فصارت كالتطوع والتطوع لا يُجزىء عن الواجب .
730 - قوله ﷺ : « فِيمَيْنِكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاجِبُكَ » . وفي طريق أخرى :
« الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ » (ص 1274) .

قال الشيخ - وفقه الله - : المتبرع باليمين الذي لم يدفع به عن نفسه حقاً ، يمينه على نيته عندنا . وإن استحلّفه الطالب في حق عليه فاختلف فيه : هل تكون اليمين على نيته أو على نية المستحلّف إلا أن تكون عليه يمينه فيما يقضي عليه به السلطان فلا يصدق لأجل شهادة البيئة ولا يرجع الحاكم عن القضاء بموجب قولها إلى القضاء⁽³⁰⁾ بموجب قوله بمجرد دعواه ؛ فمن رد الأمر لنية المستحلّف تعلق بظاهر هذا الحديث ، ومن رده إلى نية الحالف حمّله على استحلافه في حق له عليه بما⁽³¹⁾ يقضى عليه به وهناك بيئة عليه ويتعلق بقوله : « وإنما لامرئ ما نوى » .

731 - قوله : « إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » ، فقال له : أَوْفِ بِنَذْرِكَ » وفي بعض طرقه : « إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْماً » (ص 1277) .
قال الشيخ - وفقه الله - : مَحْمَلُ هَذَا عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ فِي أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَمْ يَرِدْ وَهُوَ عَلَى دِينِ الْجَاهِلِيَّةِ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَلْزَمُهُ عِنْدَنَا نَذْرٌ ، وكذلك يُحْمَلُ قَوْلُهُ « أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً » وعلى أنه⁽³²⁾ يمكن أن يكون أراد عبارة عن اليوم واللييلة والعرب تعبر بالليالي عن الأيام .

22 - كِتَابُ صُحْبَةِ مَلِكِ الْيَمِينِ⁽³³⁾

732 - قوله ﷺ : « إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ وَقَدْ وَلِيَ⁽³⁴⁾ حَرَهُ وَدُخَانَهُ فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ فَلْيَأْكُلْ فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَسْفُوحاً » الحديث (ص 1284) .

(28) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، وجاء عوض « بحرف الواو » « بحذف الواو » .

(29) في (أ) « لا تجب » .

(30) « إلى القضاء » ساقط من (ج) .

(31) في (ب) و(ج) « يميناً » .

(32) « على أنه » ساقط من (أ) .

(33) جاء هذا العنوان في (ج) خاصة .

(34) وفي (ب) « وقد ولي » .

قال الشيخ : المشفوء : القليل ، وقال بعضهم : أخذ ذلك من كثرة الشفاء عليه .
733 - قَوْلُ كَعْبٍ : « لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ » (ص 1285) .
يعني بالمزهد القليل المال ، يقال : إن هذا لرجل يزهد إزهاداً إذا قلّ ماله . قال
الأعشى :

[المتقارب]

فَلَنْ يَطْلُبُوا سِرَّهَا لِغِنَى وَلَنْ يُسْلِمُوهَا لِإِزْهَادِهَا
فالإزهاد : قلة المال . والسير في هذا البيت يعني به النكاح . والشيء الزهيد هو
القليل .

734 - وقوله : « لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ » (ص 1287) .
الْوَكَسُ : الغبن والبخس ، والشطط : الجور . يقال : شط الرجل وأشط وأشتط ،
إذا جار في السوم وأفرط وجار في الحكم أيضاً ، وشط الشيء وأشط إذا بعد .
735 - قوله في الحديث : « إِنْ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ
غَيْرُهُمْ فِدَعًا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَانِ ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ ، أَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةَ
وَقَالَ ﷺ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا » . وفي بعض طرقه : « أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ
سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ » (ص 1288) .

قال الشيخ - وفقه الله - : مذهبا إثبات القرعة في ذلك خلافاً لأبي حنيفة في مصيره
إلى نفيها ، تعلقاً بأنها خطر والخطر لا يجوز في الشرع لأن هذا الحديث كالتص في معناه
فلا يرد بالاستدلال بشواهد الأصول ، وقد ثبت في أصول الشرع استعمال القرعة في القسمة
للأموال بين الشركاء فلا ينكر استعمالها في مثل هذا لأن هاهنا حقين : حق للعبيد⁽³⁵⁾ في
أن يعتق منهم بالحصص⁽³⁶⁾ لأنه ليس أحدهم أولى بذلك من الآخر ، وحق للورثة لأنهم
كالشركاء مع الميت فلهم تمييز حقوقهم واستبدادهم بملكها ، فقدم هاهنا حق الورثة لأنه
بالمرض تعلق لهم حق الحجر عليه (على الجملة فإذا فعل فيما تعلق لهم به حق ما لم
يرضوه تعلق لهم الرد وإثبات القرعة)⁽³⁷⁾ لحقهم في المقاسمة ، والمشهور عندنا إثبات
القرعة في العتق في المرض بتلاً كان أو وصية . وفي الموازية نفيها في عتق البتل وإثباتها
في الوصية . ولعله حمل رواية من روى أعتق ستة مملوكين على أن المراد بها أوصى بعتقهم
لتتفق الروايتان على أن في قوله : « أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين » احتمالاً أيضاً لأن

(35) في (أ) خاصة « حق للعبيد » وفي بقية النسخ « حق للعبيد » .

(36) في (ج) « بالحصص » .

(37) ما بين القوسين ساقط من (أ) ولعله بهامش المخطوط ولكنه لم يظهر في الصورة .

يكون أراد أوصى بوصية ما فذكر فيها عتق ستة مملوكين .
قال الشافعي : في هذا الحديث دلالة على أن الوصية للأجانب تجوز . وهذا منه إشارة إلى أن قول الله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَإِلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (38) منسوخ . وفيه أيضاً عندي (39) إثبات الثلث والرد على من يقول لا يبلغ بالوصية الثلث ، وقد تقدم .
وقوله في الحديث : « وَأَرْقُ أَرْبَعَةً » .

يرد على أبي حنيفة قوله : « يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَنْوِيهِ وَيُسْتَبْعِي فِي بَقِيَّتِهِ » .
736 - قوله : « إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ » (ص 1289) .

قال الشيخ : مذهبنا منع بيع المدبر خلافاً للشافعي في إجازة بيعه (40) تعلقاً منه بهذا الحديث وقياساً على الموصى بعته أن له الرجوع فيه باتفاق . وقد تأول (41) أصحابنا هذا الحديث على أنه كان مدياناً ، ولهذا تولى ﷺ بيعه .
وقوله هاهنا : « فدفعها إليه » .

أراد به السيد . وقوله في النسائي وأبي داود ، أحدهما يرويه على نحو ما يقول الآخر ، وفيه « فاحتاج مولاه فأمره ببيعه فباعه بثمانمائة درهم ، فقال ﷺ له : أنفقها على عيالك فإنما الصدقة عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول » . فهذا كله يمنع من تأويل أصحابنا أنه باعه في الدين . وعند الترمذي : « فمات ولم يترك مالا غيره فباعه النبي ﷺ فاشتراه نعيم » وقال : هذا حديث حسن . ونظن أننا قدمنا الكلام على هذا الحديث .

23 - باب القسامة (42)

737 - قوله ﷺ في حديث حُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ : « أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَيْكُمْ أَوْ قَاتِلَيْكُمْ ؟ » قالوا : وكيف نحلف ولم نشهد ؟ قال ﷺ : تُبَرِّئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا . قالوا : وكيف نقبل أيمان كفار ؟ فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ أعطى عقله « (ص 1291) .

(40) في (ب) و(د) « في إجازته بيعه » .

(41) في (ج) « وتأول » .

(42) في (ب) « الليات » وفي (ج) « كتاب القسامة » ، والمثبت جاء بهامش (أ) .

قال الشيخ : اختلف الناس في أيمان القسامة من يبدأ بها ؛ فعند مالك والشافعي أولياء الدم ، وعند أبي حنيفة المطلقون بالدم يحلفون وتكون الدية على من أسس المحلة . واحتج أصحابنا عليه بهذا الحديث وقد قال ﷺ : « اتَّحِلُّوْنَ وَتَسْتَحِقُّوْنَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَتَحْلِفْ لَكُمْ يَهُودُ » ولا معنى لقولهم : قد يحمل هذا اللفظ على النكير أن يخطر ببالهم أن يحلفوا لأنه خلاف ظاهر اللفظ ، وقد قال في بعض طرقه : « يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمِّيَّهِ » (ص 1293) . ومثل هذا لا يكون في ألفاظ النكير ، وإن تعلقوا في مقابلة هذا بما وَقَعَ من تبدئة اليهود ، قلنا : لعل الراوي اختصر ذكرهم والزيادة من العدل تقبل .

وإذا ثبت القول بالقسامة فاختلف الناس أيضاً : هل تستحق بها إراقة الدم أو الدية ؟ ومذهبنا أنه يستحق بها إراقة الدم ، وقد وقع في بعض طرقه : « وتستحقون قاتلكم » . وفي بعض طرقه : « دم صاحبكم » ولا يصرف هذا للقتل لأن دمه قد فات . وهكذا نمنعهم من حمل قوله : « وتستحقون صاحبكم » على أن المراد به : دية صاحبكم ، لأن هذا خلاف الظاهر .

738 - وقوله في بعض طرقه : « إِمَّا أَنْ تَدُوا⁽⁴³⁾ صَاحِبَكُمْ وَإِمَّا أَنْ تُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ » (ص 1294) .

معناه : أن الدية وجبت باعترافهم أو بالقسامة وإذا امتنعوا مما وجب فلا شك أنهم يؤذنون بحرب .

والقسامة إذا وجبت عندنا فإنما تجب باللوث ، وهو الشاهد العدل يشهد بالقتل . واختلف في الشاهد الفاسق وفي المرأة : هل يكونان لوثاً أم لا ؟ وقول القتل : دمي عند فلان ، لوث عندنا . ومن منع من كونه لوثاً قياساً على سائر الدعاوي أنها لا تقبل ممن يدعيها ، أجبناه بأن هذا أصل قائم بنفسه ، ومن يتحقق مصيره للأخرة وأشرف على الموت فلا يتهم في إراقة دم مسلم ظلماً . وغلبة الظن في هذا تُنَزِّلُ منزلة غلبة الظن في الشاهد ، لكن لو ادعى قتل الخطأ حتى صار إنما يدعي مالا لكان أصبح من القَوَلَيْنِ عندنا أنه لا يُقَسِّمُ مع دعواه ، كيف وأصل القسامة فيه اضطراب ، وكان شيوخنا المحققون يضعفونها .

وقد نبهناك على ما وقع في الحديث من الاضطراب ووجود القتل في المحلة ليس بلوث عندنا خلافاً لمن رآه لوثاً تعلقاً بظاهر الحديث ، لكن قد يظهر من القرائن عندنا ما يقوم مقام الشاهد كرجل وُجِدَ قائماً على القتل بيده آلة القتل وهو متخضب⁽⁴⁴⁾ بدمه على هيئة

(43) في (ج) « أن يدوا » وهو ما في أصول مسلم . وفي (أ) و(ب) و(د) « أن تدوا » وكذلك « يؤذنون » .

(44) في (ب) « مخضب » . وفي (ج) « مختضب » .

القاتل ، فهذا يكون عندنا لوثا .
قال ابن مسعدة : قلت للنسائي : مالك لا يقول بالقسامة إلا بلوث ، وهذا الحديث لا
لوث فيه فليَم قال به ؟ فقال النسائي : في الحديث⁽⁴⁵⁾ ذكر العداوة بينهم وبين اليهود ،
فأنزل مالك اللوث أو قول الميت بمنزلة العداوة .
وعندي أن الأظهر في الجواب أن يقال : قد سلمنا أن القرائن تقوم مقام الشاهد فقد
يكون قام من القرائن ما دل على أن اليهود قتلوه وإن جهل عين القاتل . ومثل هذا لا يعد
إثباته لوثا وإجراء حكم القسامة فيه .
739 — خرج مسلم هذا الحديث : « عن ابن نمير قال : حدثني أبي قال : نا
سعيد بن عبيد (قال : نا بُشير بن يسار » الحديث (ص 1294) .
قال بعضهم : وقع في نسخة أبي العلاء بَدَل سعيد بن عبيد سَعْدُ بن عبيد⁽⁴⁶⁾ بسكون
العين . (والمحفوظ فيه « سعيد » بكسر العين)⁽⁴⁷⁾ وباء بعدها .
740 — وقوله عليه السلام : « كَبُرَ » (ص 1294) .
معناه أن يبدأ بالأكبر . ومنه حديث أبي الزبير : « دعا بالكُبر فنظروا إليه » ، أي
بالمشائخ .
وقول سهل : « لقد ركضتني منها فَرِيضَةً من تلك الفرائض » (ص 1294) .
الفريضة هنا : الناقة الهَرَمَة ، وهي أيضاً الفريض والفارض والفارضة ، وقد فَرَضَتْ
تَفْرُضُ بفتح الراء في الماضي وضمها في المستقبل ويجوز كسرها في المستقبل أيضاً .
741 — وقوله : « قُوِّجِدَ فِي شَرَبَةِ » (ص 1293) .
هو حوض يكون في أصل النخلة ، وجمعه شَرَبٌ بفتح الشين والراء .
742 — وقوله : « مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ » (ص 1294) .
الجهد بفتح الجيم : الشدة والمشقة ، والجهد بضم الجيم : غاية الطاقة والمقدرة
وقد يفتح الجيم أيضاً .
743 — وقوله : « فِي عَيْنٍ أَوْفَقِيرَ » (ص 1294) .
الفقير : البئر القرية⁽⁴⁸⁾ القعر الواسعة القم .
744 — قوله في حديث العُرَيْنَيْنِ . « فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ⁽⁴⁹⁾ أَعْيُنَهُمْ »
(ص 1296) .

(45) في (ج) « في هذا الحديث » .

(46) في (ج) « سَمَل » .

(47) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(48) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

قال الشيخ : اختلف الناس في المحاربين وفي المراد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ الآية (50) ، فقال بعض الناس : إنها نزلت في العربيين ، وقال بعضهم : في المرتدين ، وقال بعضهم في الكفار إذا نقضوا العهد وحاربوا ، وتعلق هؤلاء بأن المحاربة لله ورسوله لا تكون مع الإيمان ، وقال آخرون : في المسلمين لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (51) والكافر إذا أسلم قبل منه إسلامه قبل القدرة عليه وبعدها .

ومذهبنا أن الإمام مخير في حدّ المحارب ما لم يقتل ، فإن قتل فلا بد من قتله في المشهور عندنا . ومذهب الشافعي أنه على الترتيب إن قتل ولم يأخذ مالا قتل ، وإن أخذ المال وقد قُتل قُتل وصُلب ، وإن أخذ المال ولم يقتل قُطع . والجس والنفي فيمن لم يبلغ جرمه إلى أن يستحق ذلك . واستدل أصحابه بأن تأثيره في الضّرر يختلف فلا تكون عقوبة الإجمام المختلفة متساوية .

واختلف الناس وأصحابنا في المضّر في المحاربة في المضّر : هل حكمها حكم المحارب في غير المضّر أم لا ؟ فالمشهور عندنا ، وبه قال الشافعي أنهما شيان (52) . وفرق بينهما بعض أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة . وقد تقدّم الكلام على تفسير قوله : « فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ » ومعناه : كرهوها لسقم أصابهم أخذ من الجوى وهو ذاء .

وقوله : « سَمَرُ أَعْيُنِهِمْ » .

يروى « سمر » بالراء ، و« سمل » باللام ، فمعنى سمرها كحلها بمسامير محماة (53) ، ومعنى سملها فقأها بشوك أو غيره . قال أبو ذؤيب :

[الكامل]

وَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ جَدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهِيَ غُورٌ تَدْمَعُ
وَاللَّقَاحُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ جَمْعُ لَقْحَةٍ وَهِيَ النَّاقَةُ ذَاتُ الدَّرِّ .

745 - وقوله : « وَلَمْ يَحْسِبْهُمْ » (ص 1298) .

قال أهل اللغة : الحَسْمُ كَيْ العرق بالنار لينقطع الدّم . ومنه الحديث : « أَتَيْتُ بِسَارِقٍ فَقَالَ : اقْطَعُوهُ ثُمَّ احْسِمُوهُ » ، أي اقطعوا عنه الدّم بالكي .

قال الشيخ - وفقه الله - : وقوله : « وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُومُ » (54) ، وهو البرسام ،

(53) في (ب) و(ج) و(د) « محمية » .

(54) في (ب) « بالحدبية اليوم » .

(50) (33) المائدة .

(51) (34) المائدة .

(52) في (ب) و(ج) « سبيان » .

ووقع في حواشي بعض النسخ⁽⁵⁵⁾ من كتاب مسلم : الحُمَى . ورأيت لبعض الأطباء أن أصل هذه التسمية في لغة اليونانيين أن السام اسم للورم والبراسم للمصدر والشر⁽⁵⁶⁾ اسم للرأس وشأنهم أبداً في الإضافة عكس ما عند العرب من أنهم يقدمون المضاف إليه ، فيكون مثال كلامهم أن يقولوا : زيد ثوب ، يريدون : ثوب زيد ، فكانهم يقولون إذا كان الورم في الرأس : (رأس ورم ، وإذا كان في الصدر قالوا : صدر ورم فتكون صيغة النطق لما في الرأس الشراسم)⁽⁵⁷⁾ ، ولما في الصدر البرسام . وقل من رأيت من الأطباء يُحقّق الفرق بين هذه الالفاظ . ورأيت في كتب بعضهم : ربما كان الشراسم عن البرسام يريدون ربما كان ورم الرأس عن ورم الصدر .

746 — قوله : « إن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها بحجر فسأها النبي ﷺ : أقتلك فلان ؟ فأشارت برأسها أن لا⁽⁵⁸⁾ » وقالت في الثالثة : نعم ، وأشارت برأسها الحديث . وفيه : « فقتله ﷺ بين حجرين » ، (وفي بعض طرقه : « فرضخ رأسه بين حجرين »)⁽⁵⁹⁾ . وفي بعض طرقه : « فأمر به أن يرحم حتى يموت » (ص 1299) . قال الشيخ : هذا الحديث فيه الرد على من أنكر القصاص بغير الحديدة . وفيه دلالة على قتل الرجل بالمرأة خلافاً لمن شدّ فقال : لا يقتل الرجل بالمرأة ، هكذا استدل به بعضهم . وإنما قتله ﷺ لأنه أقر . وهكذا ذكره مسلم في بعض طرقه : « فأخذ اليهودي فأقر » . وأما رجمه بالحجارة فلعله رأى ﷺ أنه لما قتل بالحجارة وجب قتله بها ورأى أن رجمه بها جهة الرأس رضخ ، والأوضح هي⁽⁶⁰⁾ حلي الفضة . قاله أبو عبيد ، وذكر في موضع آخر يدل الأوضح الحلي . وقد بين في بعض طرقه : أن الجارية من الأنصار .

747 — قوله : « في الذي عض يد صاحبه فانتزع يده من فيه فتزع ثيبيته فقال ﷺ : أبعض أحدكم كما يعض الفحل ؟ لا دية له » (ص 1300) .

قال الشيخ : اختلف الناس في المعضوض إذا جبد يده فسقطت أسنان العاض فالمشهور عندنا أنه ضامن . وقال بعض أصحابنا : لا ضمان عليه . وبالتضمين قال الشافعي ، وبإسقاطه قال أبو حنيفة . وقال بعض المحققين من شيوخنا : إنما ضمّنه من

(55) في (ب) « في حواشي بعض النسخ » .

(56) في (ب) و(ج) و(د) « والسر » بالسين .

(57) في (ب) و(ج) و(د) « الشراسم » بالسين ، وما بين القوسين ساقط من (ب) .

(58) سقط من (ب) « أن لا » .

(59) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(60) « هي » ساقطة من (أ) .

ضُمَّتُهُ من أصحابنا لأنه يمكنه النزاع بالرفق حتى لا تنقلع أسنان العاص ، فإذا زاد على ذلك صار متعدداً في الزيادة فضمن .

وحملوا الحديث على من لم يمكنه النزاع إلا بذلك الذي أدى لسقوط الأسنان . وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت متحركة فسقطت عقيب النزاع . وهذا التأويل بعيد من ظاهر الحديث .

وكذلك اختلف الناس أيضاً في الجَمَل إذا صال على رجل فدفعه عن نفسه فقتله هل يضمن أم لا ؟ وينفي التضمن قلنا نحن⁽⁶¹⁾ والشافعي ، وبإثباته قال أبو حنيفة . والحجة لنفي التضمن أنه مأمور بالدفع عن نفسه ومن فعل ما أمر به لم يكن متعدداً ومن ليس بمتعد فلا يضمن في مثل هذا ، وقياساً على ما لو قتل عبداً في مدافعة إياه عن نفسه . ومن أثبت الضمان رأى أنه أحيا نفسه بإتلاف مال غيره ، فأشبهه من اضطرَّ لطعام غيره فأكل منه خوف الموت فإنه يضمن .

والفرق عندنا بين السؤالين أن الأكل لطعام غيره ابتداءً⁽⁶²⁾ من قبل نفسه ولا جناية من رب الطعام ولا من الطعام عليه فلهذا ضمن . وفي الجمل لم تكن البداية منه بل بسبب الجناية عليه فلهذا لم يضمن . وأيضاً فإن الطعام ينوب غيره منابه في إحياء نفسه فكأن الضرورة فيه لا تتحقق فصار كمن أكل اختياراً . ولا مندوحة له في الجمل ولا تنفعه مدافعة غير ذلك الجمل ولا تنجيه فتحققت⁽⁶³⁾ الضرورة ، فهذان فرقان بينهما .

ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو لو رمى إنسان أحداً ينظر إليه في بيته فأصاب عينه فاختلف أصحابنا أيضاً في ذلك ، فالأكثر منهم على إثبات الضمان ، والأقل منهم على نفي الضمان ، وبالأول قال أبو حنيفة ، والثاني قال الشافعي .

فأما نفي الضمان فلقوله ﷺ : « لو أن امرأاً أطلع عليك من غير إذن فخذفته »⁽⁶⁴⁾ بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح . وأما إثبات الضمان فلأنه لو نظر إنسان إلى عورة إنسان آخر بغير إذن لم يستجِب بذلك فقاً عينه ، فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى أن لا يستباح به ذلك . ومحمّل الحديث عندهم على أنه رماه لينبئه على أنه فطن به أو ليدفعه عن ذلك غير قاصد لفقء عينه فانفقت عينه خطأ فالجناح منتفٍ عنه وهو الذي نفي في الحديث . وأما الدية فلا ذكر لها .

(61) نحن « ساقطة من (أ) .

(62) في (ب) « ابتداء » .

(63) الذي في (ب) « ولا ينفعه غير ذلك فتحققت » وفي (ج) « بمدافعة » .

(64) في (ب) « فخذفته » بالحاء ، وفي (ج) « فخذفته » بالdal .

748 - قوله ﷺ : « لَا تَقْتُلْ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ ذِمِّهَا لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ » (ص 1303) .

الكفل - بكسر الكاف - : الجزء والنصيب ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾ (65) .

قال الشيخ : هذا الحديث أصل في أن المعونة على ما لا يحل لا تحل ، وقال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَاوُنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (66) . وقد جعل الدال على الخير كفاعله (وهكذا الدال على الشر كفاعله) (67) . ولعل القتل إنما كان في الناس على جهة التعليم فأخذه واحد عن واحد عن آخر (68) حتى ينتهي إلى ابن آدم الأول . وهكذا التعليم في البدع والضلالات يكون على معلمها الأول كفل منها . وهكذا على قياسه يكون للمعلم الأول للهدى والحقائق نصيب من الأجر .

749 - قوله ﷺ : « إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ » (ص 1305) .

قال الشيخ : تأويل قوله : « إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ » أنهم كانوا تَمَسَّكُوا بِمَلَّةِ إبراهيم عليه السلام في تحريم الأشهر الحرم . وكانوا ينسئون الشهر الحرام إلى الذي يليه إذا احتاجوا إلى القتال فيه ويتقلون هكذا من شهر إلى آخر حتى اختلط الأمر عليهم فصادفت حجة النبي ﷺ تحريمهم قد طابق الشرع ، وكانوا في تلك السنة حرموا ذا الحجة بالاتفاق على الحساب الذي قلناه فأخبر ﷺ أن الاستدارة صادفت ما حكم الله سبحانه به (69) يوم خلق السماوات والأرض . وقيل : كانت العرب تَحُجَّ عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة فصادفت حجة أبي بكر ذا القعدة من السنة الثانية وصادفت حجة النبي ﷺ ذا الحجة ، فلهذا أشار ﷺ بالاستدارة .

وذكر أبو عبيد أنهم كانوا ينسئون ، أي يؤخرون وهو الذي قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ (70) فربما احتاجوا إلى الحرب في المحرم فيؤخرون تحريمه لصفر ثم يحتاجون لتأخير صفر إلى ربيع ، هكذا شهر بعد شهر فقام الإسلام وقد رجع المحرم إلى موضعه فقال ﷺ ما قال .

(65) (85) النساء .

(66) (2) المائدة .

(67) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(68) « عن آخر » ساقط من (ب) .

(69) في (ج) « فيه » .

(70) (37) التوبة .

قال : وزعم بعض الناس أنهم كانوا يستحلون المحرم عاماً يردونه من قايبلٍ إلى تحريره .

قال⁽⁷¹⁾ : والتفسير الأول أحب إليّ لأنه ليس في هذا استدارة .

قال الشيخ : وقد وقفت للخوارزمي على تأويل لهذا الحديث غره فيه ما قد سبق إليه من علم التنجيم فقال : إن الله سبحانه أول ما خلق الشمس أجراها في أول برج الحمل . (وكان الزمان الذي أشار إليه النبي ﷺ صادف حلول الشمس الحمل)⁽⁷²⁾ . ولما وقفت على قوله هذا⁽⁷³⁾ دعا ذلك لتعديل هذا اليوم فعدّل لاختبار ما قال فلم يوجد كما زعم . وَوَجِدْتُ الشمس يوم التاسع من ذي الحجة سنة عشرٍ قد قَطَعَتْ من برج الحوت نحو عشرين درجة لكن أظنها كانت في مثل هذا اليوم سنة تسعٍ في أول الحمل . وأراه من هذه الجهة غلطٌ لو كان الأصل الذي ذهب إليه صحيحاً لكنه لم يقله أحد من علماء الشرع .

750 - قوله في الحديث : « وَرَجِبَ مُضَرٌ » (ص 1305) .

قيل : إن ربيعة كانت تجعل رجباً ومضراً ، ومُضَرٌ تُبْقِيهِ على حاله ، فلهذا أضافه إليهم . وقيل : لأنهم كانوا يُعَظِّمُونَهُ أكثر من غيرهم . وأكد هذا بقوله : « الذي بين جمادى وشعبان » زيادة في البيان وتحريزاً من تنقله بالنسيء حتى كان يسمى باسمه غيره .

751 - قوله : « ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أُمْلَحَيْنِ » (ص 1306) .

الانفكاء : الانقلاب . يقال : انكفأ إلى كذا ، أي انقلب إليه . ومال نحوه وانكفأ لونه ، أي تغير وزال عن حاله ومال إلى حالة أخرى . قال الكسائي : الأملح هو⁽⁷⁴⁾ الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر .

752 - قوله : « فِي الَّذِي ضَرَبَ صَاحِبَهُ بِالْقَاسِ فَقَتَلَهُ فَرَمَى إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ يَنْسَعِيهِ فَقَالَ دُونَكَ صَاحِبُكَ ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ فَرَجَعَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلَّغْنِي أَنَّكَ قُلْتَ : إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ ، فَقَالَ ﷺ : أَمَا تَرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ » (ص 1307) .

قال الشيخ : أما قوله ﷺ : « إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ » فإن أمثلاً ما قيل فيه : إنهما استويا بانتفاء التباعة عن القاتل بالقصاص .

وأما قوله عليه السلام : « أَمَا تَرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ » فيمكن أن يريد أنه

(71) في (ب) « قال الشيخ » .

(72) ما بين القوسين ساقط من (أ) . « الحمل » ساقط من (د) .

(73) « هذا » ساقطة من (أ) .

(74) « هو » ساقطة من (أ) .

يتحمل إثم المقتول وإثم أخيه وليُّ الدم لأجل جنايته عليهما بقتل هذا وفجعه هذا بأخيه ، ويكون هذا قد أوجيَ إليه به في هذا الرجل ، ويمكن أن يريد أنه بَاءَ بإثم القتل وأضافه إليهما وإن كان في الحقيقة هو إثم القاتل لأنهما كالسَّيِّين⁽⁷⁵⁾ في تأثيمه لما أدخل عليهما⁽⁷⁶⁾ من المصائب . وفي الكتاب العزيز : ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ ﴾⁽⁷⁷⁾ فجعله رسولاً لهم لاختصاصهم به وهو في الحقيقة رسول الله .

وفي كتاب أبي داود : « أُرْسِلُ فَيَبُوءُ بِإِثْمِ صَاحِبِهِ وَإِثْمِهِ » وفي بعض طرقه : « أَمَّا إِنَّكَ ، إن عفوت عنه فإنه يَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ » ، فقيل : المراد بأحد الإثمين ما على القاتل من الآثام من غير قتل فكانه مطالب بها مع الإثم الثاني الذي هو إثم القتل ، ولو قُتِلَ لكفرت عنه الآثام .

وقد ذكر أبو داود : « أن القاتل ذَكَرَ أنه ما أَرَادَ قَتْلَهُ وَأَن النبي عليه السلام قال : إن قَتَلَهُ فهو مثله » . وهذا قد يُشير إلى أن المراد بقوله « فهو مثله » أن القصاص يكون ظلماً وَعُدْوَاناً إذا علم الوليُّ صدقه ، ولكن لا يصح هذا التأويل مع الاقتصار على مجرد قوله « إن قتلَهُ فهو مثله » .

753 — قوله : « فِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ » الحديث (ص 1309) .

قال الشيخ : تقدّم الكلام على وجه استواء دِيَةِ الأَجَنَةِ الذكور والأنثى وأن ذلك قطع للخصام لأنه⁽⁷⁸⁾ مِمَّا يَخْفَى فَيَكْثُرُ فِيهِ التَّنَازُع . وقد قال بعض الناس : إن العبد الذي يَقْضِي به أبيض لذكره الغُرَّة ، ودِيَتُهُ عندنا عَشْرُ دِيَةِ أُمَةٍ . وقيمة الغرة عندنا مقدرة بعشر دية الأم ، وتورث على فرائض الله سبحانه . وقد قيل : إن ذلك كعضو من أعضائها فإذا قُضِيَ بالدِّية أخذتها وحدها كما تأخذ دية سائر أعضائها . وقيل : ليس ذلك كعضو من أعضائها فلا تنفرد بدِيته بل يشاركها الأب .

754 — وقوله في المرأة : « قُضِيَ بِمِيرَاثِ الْمَرْأَةِ لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا وَجُعِلَ الْعَقْلُ عَلَى عَصَبَتِهَا » (ص 1309) .

استدل به من يرى أن الابن لا يعقل عن أمه وهي مسألة اختلاف بين الناس .

755 — وأما قوله : « وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ »⁽⁷⁹⁾ (ص 1310) .

(75) في (ب) « كَالسَّيِّينِ » .

(76) في (ج) « عَلَيْهِ » .

(77) (27) الشعراء .

(78) « لِأَنَّهُ » ساقطة من (أ) .

(79) في (ب) و (ج) « بَطْلٌ » بالباء .

فيروى بالباء من البطلان . ويروى بالياء معجمة باثنتين تحتها من قوله : طُلُّ دُمُهُ ،
أي هدير .

756 - وأما قوله ﷺ : « أَشْجَعُ كَسَجْعِ الْعَرَبِ ؟ » (ص 1310) .
قيل : إنما ذمُّهُ لأن هذا السجع قيل في مقابلة حكم الله سبحانه كالمُسْتَبْعِدِ لَهُ ، ولا
شك أن كل ما عورضت به النبوة مذموم إذا كان القصد به ردّ الحكم وإلّا فقد سَجِعَ⁽⁸⁰⁾
النبي ﷺ في مواضع .

757 - قوله : « في إملاص⁽⁸¹⁾ المرأة » (ص 1311) .
إملاصها بالجنين هو أن تزلقه قبل وَقْتُ الْوِلَاةِ وكلُّ مَا زَلِقَ مِنْ يَدٍ فَقَدْ مَلِصَ يَمْلِصُ
مَلَصًا . وقال أبو العباس : ومنه حديث الدجال : « فَأَمْلَصْتُ بِهِ أُمَّهُ » أي أزلقته . يقال
أملصت⁽⁸²⁾ وأزلقت وأسهلكت به وحطأت به بمعنى واجد .

(80) في (ج) « سَجَعٌ » بدون تشديد الجيم مع الشكل .

(81) في النسخ الأربع « إملاص » وجهه في شرح الترويض أن جميع نسخ مسلم « ملاص » بدون همزة ، والمعروف
إملاص المرأة بهمزة مكسورة .

(82) في (ب) و(ج) « ملصت به » .

24 - من كتاب السرقة ⁽¹⁾

758 - قوله : « لَا تُقَطِّعْ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » . وفي طريق آخر : « قُطِّعَ سَارِقٌ فِي مِجَنٍّ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ » . وفي طريق آخر : « لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطِّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَيُقَطِّعُ بِهِ » ⁽²⁾ (ص 1312 إلى 1314) .

قال الشيخ : ورد القرآن أن يُقَطِّعَ السارق وهو أخذ المال على جهة الاستبراء .
وشرع ذلك صيانة للمال وينظر هاهنا في جنس المسروق وقدره وموضعه وسارقه .
فأما جنس المسروق فكل ما يملك ويتنفع به ويحز فيه القطع ، وإن كان ممّا يحز ولا يملك كالجرّ الصغير فيه خلاف ، وإن كان ممّا لا يبقى كالفواكه الرطبة فيقطع عندنا خلافاً لأبي حنيفة .

وأما مبلغه فاختلف الناس فيه ؛ فمنهم من يقطع في القليل والكثير ، وهو مذهب أهل الظاهر لعموم الآية ولم يخصصوها بالأخبار . ومن الناس من قدر مبلغ القطع بالدرهمين ، ومنهم من قدره بالثلاثة ، ومنهم من قدره بالخمسة وقال : لَا تُقَطِّعُ الْخُمْسَ ⁽³⁾ إلا في الخمس ، ومنهم من قدره بعشرة دراهم لما روي في بعض الطرق : « أن المجن كان ثمنه عشرة دراهم على عهد النبي ﷺ » .

وأما قوله : « لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطِّعُ يَدُهُ » .
فمن الناس من يتأوله على بيضة الحديد ، ويرى أنها تساوي ثلاثة دراهم ، ومنهم من يحمله على قصد المبالغة والتنبيه على عظيم ما خسر وهي يده وحقيق ما حصل مثل البيضة والحبل . وأراد جنس البيض وجنس الحبال .

وأما موضع السرقة فالجرز معتبر وقد اضطربت الروايات في الجرّ اضطراباً كثيراً .

(1) هذا العنوان جاء في النسخ الثلاث (أ) و (ب) و (ج) متفقاً كما أثبتناه .

(2) في (ج) « فتقطع يده » .

(3) في (ج) « يقطع الخمس » .

والنكتة فيه أن كل ما كان جِزْراً في العادة وَقُصِدَ إلى التَحَرُّزِ به ففيه يَجِبُ القَطْعُ ،
والاختلاف إلى هذا يرجع .

فطائفة تُقَدَّرُ حُصُولُ هذا الوصفِ في الشيء فَتَقَطَّعُ⁽⁴⁾ وطائفة أخرى تراه لم يَحْصُلْ⁽⁵⁾
فلا تقطع .

وأما السارق فإن لا تكون له شبهة في المال كالأب ومن في معناه .

هذه عقود هذا الباب ، وفروعُهُ تَتَسَّعُ .

759 - قوله في المخزومية : « كانت تستعير المتاع وتجنِّدُهُ فأمرُ بأن يقطع يدها »

(ص 1316) .

قال الشيخ : مَحْمَلُ ذكر العارية هاهنا على قصد التعريف بالمرأة لا⁽⁶⁾ على أن القَطْعَ
لسبب ذلك . وقد تقدم أنها سَرَقَتْ ، هكذا تأوله أهل العلم .

(4) في (ج) « ليقطع » .

(5) في (أ) « لم تَحْصُلْ » .

(6) « لا » ساقطة من (د) .

25 - من كتاب الزنا⁽¹⁾

760 - قول ﷺ : « خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلِ الْبَكْرِ بِالْبَكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ سَنَةٍ وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » (ص 1316) .

قال الشيخ : أما الزاني المحصن فإنه يرحم . واختلف الناس هل يضرب مع الرجم ، فقال جمهور الفقهاء⁽²⁾ : لا جلد عليه لقول النبي ﷺ : « وَاعْدُ يَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ الْآخِرِ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا » ولم يقل : فاجلدُها ، ولغير ذلك من الأحاديث الدال ظاهرها على سقوط الجلد . وقال بعضهم بإثبات الجلد مع الرجم بهذا الحديث ، وقد يكون عند الأولين منسوخاً لأجل الظواهر التي تمسكوا بها .

761 - قول عمر - رضي الله عنه - : « فَالرَّجْمُ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَمْلُ أَوْ الْاعْتِرَافُ » (ص 1317) .

قال الشيخ : أما ظهور الحمل بالمرأة التي لا زوج لها فقالت : إني أكرهتُ على الوطء ففي تصديقها خلاف بين الناس : هل تصدق وتكون شبهة يُدْرَأُ الحدُّ بها ، أو لا تصدق لظاهر قول عمر هذا ؟ ولأنَّ الحَبْلَ⁽³⁾ كالْبَيِّنَةِ عليها فلا يسقط بدعواها .

762 - قوله : « يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثُنِيَ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ » الحديث . وفيه : « فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ » (ص 1318) .

قال الشيخ : اختلف الناس في المقر بالزنا : هل يُرجم بإقراره مرة واحدة ، لقوله : « فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا » ، ولم يقيد بعدد ، ولأن القول الثاني في معنى الأول وهو مذهب مالك ، أم لا يُرجم حتى يقر أربع مرات على ما قاله بعض العلماء ؟

واشترط بعضهم أن يكون في أربعة مجالس ولم يشترط ذلك بعضهم وتعلق هؤلاء في

(1) لم يثبت هذا العنوان إلا في (ب) .

(2) في (ج) و (د) « جمهور العلماء » .

(3) في (ب) و (ج) « الحمل » .

التقييد بهذا العدد بما وقع في هذا الحديث من ذكر أربع مرات وبغيره من الألفاظ التي وقعت في بعض طرقه وقياساً على عدد الشهود وأنه قد طَلَبَ في اللعان التكرير .
وقوله : « فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْجِجَارَةَ » .

يعني أصابته بحدّها ، وذُلّق كل شيء حدّه . وقيل : الذلق السرعة ، ومنه لسان ذُلِقَ .
وقوله : « فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ » .

قد اختلف الناس في المقر بالزنا إذا رجع عن إقراره لغير عذر : هل يقبل منه أم لا ؟ فعندنا فيه قولان . وقد تعلق من لم يقبل رجوعه بهذا الحديث ، وقد هَرَبَ هذا وقتلوه بعد هروبه ولم يأمرهم عليه السلام بديته . وقد وقع في غير كتاب مسلم « هَلَا تَرَكَتُمُوهُ » وفي بعض طرقه في غير كتاب مسلم : « فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْجِجَارَةِ صَرَخَ بِنَا يَا قَوْمُ رُدُّونِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ قُتِلُونِي وَعَرُّونِي مِنْ نَفْسِي وَأَخْبِرُونِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ قَاتِلِي ، فَلَمْ تَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْنَاهُ ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : فَهَلَا (٤) تَرَكَتُمُ الرَّجُلَ وَجِئْتُمُونِي بِهِ ، لَيْسَتْ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَمَّا تَرَكَتُمُوهُ حَتَّى أَنْظُرَ فِي شَأْنِهِ » . وعنده : « هَلَا تَرَكَتُمُوهُ فَلَعَلَهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » . فقد صرح في بعض هذه الطرق أنه لا يترك الحد .

763 - وقوله : « نَبِيبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ الْكُتْبَةَ » (ص 1319) .
له نبيب التَّيْسِ : صوته عند السَّفَاد . ويمْنَحُ : يُعْطِي ، والكُتْبَةُ : القليل من اللَّبَنِ . قال أبو عبيد : وكذلك من غير اللَّبَنِ ، وكل ما جمَعْتَهُ من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلاً فهو كُتْبَةُ ، والجمع كُتْبٌ ، وقد كَتَبْتُهُ أَكُتْبُهُ ، أي جَمَعْتُهُ .

764 - وقوله : « فَرَمَيْنَاهُ بِالْجِجَارَةِ حَتَّى سَكَتَ » (ص 1320) .
يعني : مات . قال الشاعر :

[الكامل]

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ دَاءَهَا أَخَذَ الرَّجَالُ بِحُلْفِهِ حَتَّى سَكَتَ

765 - قوله : « أَشْرِبَ خُمْرًا ؟ فَقَامَ (٥) رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهَ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خُمُرٍ » (ص 1321) .

قال بعض الناس : فيه دلالة على أن طلاق السكران لا يلزمه .

(٤) في (ب) و(ج) « هَلَا » .

(٥) في (ب) « قَامَ إِلَيْهِ » .

766 - وقوله لَمَّا وَضَعَتِ الْعَامِرِيَّةُ ، وَيُرَوَّى الْغَامِدِيَّةُ⁽⁶⁾ : « إِذَا لَا تَرْجُمُهَا وَندع ولدها صغيراً ليس له مَنْ يُرْضِعُهُ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ . قَالَ : فَرَجَمَهَا » (ص 1322) .

قال الشيخ - وفقه الله - : إذا كان⁽⁷⁾ لا يقبل غيرها ويُخشى عليه التلف إن رُجِمَتْ يكون حالها حينئذ كحال الحامل في التأخير بل هذه أشد لأن حياة الولد مقطوع بها وحياته في البطن غير مقطوع بها . وقد قال بعض الشيوخ : لو كان في جيش المسلمين في أرض الحرب من زنا ويخاف إذا رجم أن يهلك الجيش لِأَخْرَجَهُ قِيَاساً عَلَى الْحَامِلِ .
767 - وقوله : « فَشَكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا » (ص 1324) .

قال الشيخ : مالك يَكْرَهُ صلاة الإمام على من قتل في حدٍّ ، وإنما ذلك على جهة الردع ، وقد ذكر عليه السلام لعمرها هنا وَجْهَ صلاته عليها .
وقوله « شَكَّتْ » أي جمعت .

768 - قال الشيخ : خرَّج مسلم في هذا الحديث : « عن محمد بن العلاء عن يحيى بن يعلى بن الحرث عن غِيلَانَ وهو ابن جامع » هكذا في نسخة أبي العلاء وغيره (ص 1321) .

والصواب ما في نسخة الدمشقي فإن فيها « عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان » (فزاد في الإسناد رجلاً . وكذلك خرَّجه أبو داود في كتاب السنن والنسائي في مصنفه من حديث يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان)⁽⁸⁾ وهو الصواب .

وقد نبه عبد الغني على الساقط من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء .
ووقع في كتاب الزكاة من السنن لأبي داود : عثمان بن أبي شيبة نا يحيى بن يعلى نا أبي نا غيلان عن جعفر عن مُجَاهِد عن ابن عباس قال : لما نَزَلَتْ : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ الآية⁽⁹⁾ . فهذا السند يشهد بِصَحَّةِ ما تقدم . قال البخاري في تاريخه : يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة .

769 - قوله : إِنْ أَبْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا فَرَزْنَا بِأَمْرَاتِهِ . . . الحديث المشهور (ص 1324) .

قال الشيخ : أما قوله : « لِأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ قَضِيَّةٌ

(6) في (ج) « الغامدية » ويروى « العامرية » .

(7) في (أ) و (د) « إذا كانت » .

(8) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(9) (34) التوبة في كافة النسخ ﴿ الذين يكتزون ﴾ والتلاوة ﴿ والذين يكتزون ﴾ وهو ما أئبته .

الله ، والكتاب يكون بمعنى القضاء . ومن الناس من قال بأن الرجم مشار إليه في الكتاب بقوله : ﴿ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ ⁽¹⁰⁾ . وقد قال في الحديث المتقدم : « قد جعل الله لَهُنَّ سَبِيلًا » وذكر الرجم ، وقيل : قد كان الرجم ممَّا يُقْرَأ في القرآن ، ثم نسخ وهو قوله : ﴿ الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ ﴾ ⁽¹¹⁾ .
وقوله : « فسألت أهل العلم » (ص 1325) .

ولم ينكر عليه فيه جواز الاستفتاء لِمَنْ كان مع النبي ﷺ في مصرٍ واحدٍ وإن كان يَجُوزُ على غير النبي ﷺ من الخطأ والحيث عن الحق ما لا يجوز عليه . وهذا كالاقتصار على الظن مع القدرة على اليقين . وقد يتعلّق به من أهل الأصول من يجيز استفتاء الفقيه وإن كان هناك أفقه منه ؛ وقد قال بعضهم : لِمَ لَمْ يحده للمرأة ؟ وقد قال : فزنا بأمرأتِهِ ، وهذا لأنها اعترفت فرجمها .

والعسيف : الأجير ، وجمعه عُسَفَاءٌ نَحْوُ أَجِيرٍ وَأَجْرَاءٍ وفقهه وفقهاء .
770 - قوله في حديث اليهوديين : « إِنَّهُ ﷺ رَجَمَهُمَا » (ص 1326) .
قال الشيخ : من الناس من يقول : إن إحصان الكافر يُعَدُّ إحصاناً ، ويتعلق بهذا الحديث ، ومالك لا يراه إحصاناً ويحمل هذا على أنه لم تكن له ذمة فكان دمه مباحاً ؛ ولكنه يُعْتَرَضُ على هذا عندي برجمه المرأة ولعله يقول كان هذا قبل النهي عن قتل النساء .
وأما قوله : « مُرَّ عَلَيْهِ يَهُودِي مُحَمَّمٌ » (ص 1327) .
فالمُحَمَّمُ المَسْوَدُ الوجه ، وهو مفعّلٌ من الحُمَم ، والحُمَمُ الفَحْم ، واحدتها حُمَمَةٌ .
771 - قوله : « إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا » (ص 1328) .

قال الشيخ : فيه حجة لنا في أَنَّ السَّيِّدَ يُقِيمُ على عبده الحدَّ خلافاً لمن منعه .
وأما قوله : « وَلَا يُتْرَبْ ⁽¹²⁾ عَلَيْهَا » .
فالتَّشْرِيبُ التعيير والتوبيخ ، ومعناه : لا يقتصر على اللوم والتوبيخ خاصة ويظن ذلك مغنياً عن إقامة الحدِّ .
772 - قَوْلُ عَلِيٍّ - رضي الله عنه - : « أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ » (ص 1330) .
قال الشيخ : هذا قولنا في إقامة الحد على الأمة وإن لم يكن لها زوج خلافاً لمن أبى

(10) (15) النساء .

(11) « البَيْتَةُ » ساقطة من (ب) و(ج) .

(12) في (أ) « فَلَا يُتْرَبْ » .

ذلك واعتقد أن من شرط حدّها إحصانها بالتزويج ، وتناول قراءة من قرأ : ﴿ أَحْصَنُ ﴾⁽¹³⁾ بفتح الهمزة والصاد على معنى التزويج . وقد تقدم الحديث المذكور فيه : « إذا زنت فاجلدوها » ولم يفرق . وفي بعض طرقه : « (أنه ﷺ)⁽¹⁴⁾ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال : إن زنت فاجلدوها » .

773 - قوله : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ . وَذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ بَعْدَهُ ثَمَانِينَ » (ص 131 - 1332) .
قال الشيخ : لو فهمت الصحابة عن النبي ﷺ حداً محدوداً في الخمر لما أعملت فيه رأيها ولا خالفته كما لم تفعل ذلك⁽¹⁵⁾ في سائر الحدود . ولعلمهم فهموا أنه ﷺ فعل ذلك على موجب اجتهاده فيمن فعل ذلك فيه .

774 - ذكر مسلم الحديث الذي فيه : « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَشْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » (ص 1332) .

قال الشيخ - وفقه الله - : هذا خلاف مذهب مالك رضي الله عنه لأنه يجيز في العقوبات فوق هذا وفوق الحدود لأن عمر ضرب من نقش على خاتمه آية ، وضرب صبيغاً أكثر من الحد . وقد أخذ ابن حنبل بظاهر الحديث فلم يزد في العقوبات على العشرة . وتناول أصحابنا الحديث على أنه مقصور على زمن النبي ﷺ لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر . وتأولوه أيضاً على أن المراد بقوله : « في حدٍّ من حدود الله » ، أي حق من حقوقه وإن لم يكن من المعاصي المقدر حقوقها لأن المحرمات كلها من حدود الله . وقال أبو حنيفة : لا يبلغ في التعزير أربعين . وقاله الشافعي ، وقال أيضاً : لا يبلغ عشرين لأنه أدنى في حدود العبد في الخمر . وقال بعضهم : لا يبلغ به ثمانين .

775 - خرّج مسلم هذا الحديث من حديث سليمان بن يسار : « عن عبد الرحمن ابن جابر عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري » (ص 1332) .

قال بعضهم : هكذا روي عند ابن مآهان بالمدال المهملة وهو الصواب . وروي عن الرازي وغيره عن الجلودي عن أبي برزة بالزاي وهو خطأ . ويقال في اسم أبي بردة هذا : هانيء بن يثار الحارثي ، ويقال : هو رجل آخر من الأنصار .

776 - قوله ﷺ : « تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا

(13) (25) سورة النساء .

(14) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(15) « ذلك » ساقط من (أ) .

تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَنْ وَفَى⁽¹⁶⁾ مِنْكُمْ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَامْرُءٌ إِلَى اللَّهِ إِنَّ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ » (ص 1333) .

قال الشيخ : هذا الحديث ردُّ على من يكفر بالذنوب وهم الخوارج ، وردُّ على من يقول : لا بد من عقاب الفاسق المَلِي إذا مات على كبيرة ولم يتب منها ، وهم المعتزلة ، لأن النبي ﷺ ذكر هذه المعاصي وأخبر أن أمر فاعلها إلى الله سبحانه إن شاء عفا وإن شاء عَذَّبَهُ ولم يقل : لا بد أن يُعَذَّبَهُ .

وفيه تكفير الذنب بإقامة الحدِّ ، وقد قال في طريق بعد هذا الحديث فزاد فيه : « وَلَا نَتَّهَبُ وَلَا نَعْصِي فَاَلْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ » (ص 1333) . فتأمل تحرير نَقْلِهِ⁽¹⁷⁾ الشريعة ، وذلك أنه قال في الحديث الأول : « فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ » ولم يقل : فالجنة . لأنه قد يعصي بغير هذه الذنوب كَشَرْبِ الخمر وأكل الربا وشهادة الزور . وقال في الحديث الآخر : « وَلَا نَتَّهَبُ وَلَا نَعْصِي » فعم سائر المعاصي ، ولا شك أن من لا يعصي أصلاً له الجنة .

777 - قوله ﷺ : « الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَّارٌ وَالْبَشَرُ جُبَّارٌ وَالْمَعْدِنُ جُبَّارٌ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ » (ص 1334) .

قال الشيخ - وفقه الله - : إِنَّمَا جَاءَ الشَّرْعُ بِتَضْمِينِ الْمُتْلَفِ لِنَفْسٍ غَيْرِهِ أَوْ مَالِهِ مُبَاشَرًا أَوْ كَالسَّبَبِ⁽¹⁸⁾ فِي ذَلِكَ عَلَى شُرُوطٍ فِي كَوْنِهِ سَبَبًا يَطُولُ اسْتِقْصَاؤُهَا وَمَنْ لَمْ يَبَاشِرْهُ⁽¹⁹⁾ وَلَا كَانَ سَبَبًا فِيهِ فَلَا يَضُمُّهُ . وهذا أصل الشريعة سوى ما استثنته من هذا من تَضْمِينِ الْعَاقِلَةِ وَإِنْ لَمْ تَجُنْ وَلَا كَانَتْ سَبَبُ الْجَنَائِيَةِ ؛ وَالِدَابَةُ إِذَا أَصَابَتْ إِنْسَانًا فَفَعَلَهَا غَيْرَ مَنْسُوبٍ لِمَالِكِهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا أَوْ سَاقِقًا أَوْ قَائِدًا ضَمِنَ عَلَى الْجُمْلَةِ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهَا مُشَارَكَةً لِإِمْكَانِ أَنْ يَحِيدَ بِهَا أَحَدٌ هَؤُلَاءِ عَنْ طَرِيقِ الْإِنْتِلَافِ . وكذا البشر إذا استأجره لحفرها فانهارت عليه فلا ضمان على المستأجر وكذلك الْمَعْدِنُ الَّذِي⁽²⁰⁾ يُعْمَلُ فِيهِ . والعلة ما ذكرناه .

والرُّكَازُ : ذَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ . وقد قَدَّمْنَا فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ لِمَ خُصَّ بِالْخُمْسِ ؟ وَأَشْرْنَا إِلَى

(16) فِي (ج) « وَفَى » بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي .

(17) فِي (أ) « نَقْلُهُ » وَفِي (ج) « نَقْلُ الشَّرِيعَةِ » .

(18) فِي (ب) « وَكَانَ السَّبَبُ » ، وَفِي (ج) « كَانَ الْمَسْبَبُ » .

(19) فِي (ب) وَ(ج) « وَمَا لَمْ يَبَاشِرْهُ » .

(20) « الَّذِي » سَاقِطٌ مِنْ (ب) .

أن التعب كلما كثر خُفّف عن الإنسان أمر الصدقة ، ولهذا كان في المعادن الزكاة إلا أن يكون يُوجد فيها مثل الندرة فتخمس لعدم التعب فيها .
« جبار » معناه هَدَرٌ .

والرُّكَّاز في اللغة أصله الثبات والدوام من قولهم : « رَكَزَ الشَّيْءُ فِي الْأَرْضِ إِذَا ثَبَتَ أَصْلُهُ » والكثرة يُرَكَّزُ فِي الْأَرْضِ كَمَا يُرَكَّزُ الرُّمْحُ وَغَيْرُهُ ، وهو عند أهل الحجاز : المال المدفون خاصة بما كتزه أهل الجاهلية . وعند أهل العراق : المعادن وكل محتمل في اللغة .

﴿ 26 ﴾ - كتاب القضاء والشهادات⁽¹⁾ ﴿ 26 ﴾

778 - قوله ﷺ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى النَّاسُ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » (ص 1336) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اليمين في الشريعة على أقوى المتداعيين سبباً . ولما كان الأصل عدم الأفعال والمعاملات (استصحبنا ذلك فَكَانَ الْقَائِلُ بِمَا يَطَابِقُ هَذَا الْأَصْلُ هُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فُوجِبَ تَصْدِيقُهُ ، وَلَكِنْ لَمْ يَقْتَصِرِ الشَّرْعُ عَلَى الثِّقَةِ بِهَذَا الْأَصْلِ)⁽²⁾ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدَّعَاوِي حَتَّى أَضَافَ إِلَيْهِ يَمِينَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمُتَمَسِّكُ⁽³⁾ بِهَذَا الْأَصْلِ لِتَأَكُّدِ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِصِدْقِهِ . وَقَدْ نَبِهَ ﷺ عَلَى وَجْهِ الْحُكْمِ فِي هَذَا فَقَالَ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ » وَلَا شَكَّ فِي هَذَا ، وَلَوْ جَعَلَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُدَّعَى لِاسْتِباحَتِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَلَا يُمْكِنُ أَحَدٌ أَنْ يَصُونَ مَالَهُ وَلَا دَمَهُ .

وأما المدعون فُتَمَكَّنَهُمْ صِيَانَةُ أَمْوَالِهِمْ بِالْبَيِّنَاتِ ، فَلِهَذَا اسْتَقَرَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ يَوْجِبُ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ خَلْطَةِ أَخْذٍ بِعُمُومِهِ وَظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بِخَلْطَةٍ . وَمِزْجُ مَالِكٍ مِرَاعَاتِهَا لِضَرْبٍ مِنَ الْمَصْلُحَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَجِبَتْ لِكُلِّ أَحَدٍ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ لَابْتَدَلَ السَّفَهَاءُ الْعُلَمَاءُ وَالْأَفَاضِلُ بِتَحْلِيلِهِمْ مَرَاراً كَثِيرَةً فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَجَعَلَ مِرَاعَاةَ الْخَلْطَةِ حَاجِزاً مِنْ ذَلِكَ .

وقد يتعلّق بهذا الحديث من يرى أن لا يقسم مع قول الميت : دمي عند فلان ، لأنه نبه في هذا الحديث على صيانة الدماء عن إراقتها بالدعاوي . وقد قدمنا الكلام على هذا في القسامة .

(1) العنوان من (ج) وهامش (أ) .

(2) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(3) في (ب) و(ج) « المتمسك » .

779 - قول ابن عباس : « إن النبي ﷺ قضى بيمين وشاهد » (ص 1337) .

قال الشيخ - وفقه الله - : اختلف الفقهاء في قبول الشاهد في بعض الحقوق والمطالب ؛ فَتَنَى بَعْضُهُمْ قَبُولَهُ أَصْلًا ، ورأى أن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ (4) فوجب الاقتصار على هذا المذكور في القرآن . وإذا جاء هذا الحديث بخلافه وسلم من القدح فيه باحتمال لفظه وأن القضية لم تنقل صيغتها فإن ذلك زيادة على النص والزيادة على النص نسخ والنسخ لا يكون بأخبار الآحاد .

وأما نحن فإننا نقبل الشاهد واليمين في الأموال ، ونرى أن الزيادة على النص لا تكون نسخاً في كل موضع . وهذا من المواضع التي لا تكون فيها نسخاً . وأظن أنا قدّمنا بسط القول في هذا الأصل . وإذا ثبت قبوله فيقبل في المال المحض من غير خلاف عندنا ولا يقبل في النكاح والطلاق المحضين من غير خلاف . وإن كان مضمون الشهادة ما ليس بمال ولكنه يؤدي إلى مال كالشهادة بالوصية والنكاح بعد الموت حتى لا يطلب من ثبوته إلا المال إلى غير ذلك مما في معناه ، ففي قبوله اختلاف فمن راعى المال قبله كما يقبل في المال ، ومن راعى الحال لم يقبله كما لا يقبله في الطلاق والعتاق .

780 - قوله ﷺ : « إنكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو مما أسمع منه » (5) فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » (ص 1337) .

قال الشيخ : مذهبنا أن حكم الحاكم لا يحل الحرام ، وسواء الدماء والأموال . وعند أبي حنيفة أنه يحل الحرام في الفروج ، ووافقنا على الأموال وزعم أنه لو شهد شاهداً زور على رجل بطلاق زوجته وحكم الحاكم بشهادتهما فإن فرجها يحل لمتزوجها ممن يعلم أن باطن القضية باطل . وقد بشع (6) عليه بأنه صان الأموال ولم ير استباحتها بالأحكام الفاسدة في الباطن ولم يصن الفروج عن ذلك ، والفروج أحق أن يحتاط لها وتحصن . وقد احتج أصحابنا عليه بعموم هذا الحديث .

وقوله : « ألحن بحجته من بعض » أي أفطن لها . ومنه قول عمر بن عبد العزيز : عجبت لمن لآحن الناس كيف لا يعرف (7) جوامع الكلم ، أي فاطتهم . وقال أبو الهيثم :

(4) البقرة (282)

(5) في (أ) و (ج) « منه » ساقطة ، وما أثبتناه في (ب) وهو ما في أصول مسلم .

(6) في (ب) « شنع » .

(7) في (ج) « لا يفهم » .

العنوان واللحن واحد ، وهما العلامة تشير⁽⁸⁾ بهما إلى الإنسان ليُفطن بهما ، تقول لجن لي فلان ففطنت ، ويقال للذي يعرض ولا يصرح : قد جعل كذا لحاجته ملحناً وعنواناً .

781 - قول : « هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة⁽⁹⁾ ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه فهل عليّ في ذلك من جناح ؟ » فقال رسول الله ﷺ : خلي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك » (ص 1338) .

قال الشيخ : نبه الناس في هذا الحديث على فوائد : منها وجوب نفقة الزوجة ونفقة البنين .

ومنها : أن الإنسان إذا أمسك آخر حقه وعثر له على ما يأخذ منه فإنه يأخذه لأنها ذكرت أنها تأخذ بغير علمه .

ومنها⁽¹⁰⁾ : جواز إطلاق الفتوى ، والمراد تعليقها بثبوت ما يقول الخصم لأنها ذكرت أنه يمنعها حقها فقال ﷺ لها : « خذي » . وهذه إباحة على الإطلاق : ولم يقل : إن ثبت ذلك (ولكنه هو المراد ولهذا لا يقول كثير من المفتين في جوابهم : إذا ثبت ذلك)⁽¹¹⁾ ويحذفونه اختصاراً .

ومنها : أنه علق النفقة بالكفاية ، وهو مذهبنا خلافاً لمن زعم أنها مقدرة . وهذا حجة عليه .

وفيه : إشارة إلى أن لها مدخلاً في كفاية بينها في الإنفاق عليهم .

782 - قوله : « لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » (ص 1342) .

قال الشيخ قال الحذاق من الأصوليين : إن هذا جار مجرى التنبيه بالشيء على ما في معناه ، وإن المراد بذكر الغضب هاهنا العبارة عن كل حالة تقطع الحاكم عن السداد وتمنع من استيفاء الاجتهاد ، كالشبع المفرط الموقع في القلق وجمود الفهم ، وكالجوع المفرط المودي إلى موت الحس وانحلال الدهن ، وكالرؤع العظيم المشغل للنفس المغير للحس وكالحزن الشديد المؤدي إلى نحو من ذلك ، إلى غير ذلك⁽¹²⁾ مما يطول تعداد⁽¹³⁾ه . وإنما نبه

(8) في (ب) « يشير » .

(9) في (ب) « من النفقة » ساقط .

(10) في (أ) « ومنه » .

(11) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(12) في (أ) « إلى نحو ذلك » ، و « إلى غير ذلك » ساقط .

(13) في (ج) « اعتداده » .

على الغضب لأنه أكثر ما يعرض للحاكم لأنه لا بُدَّ مع مراجعة العوام أن تقع منهم الهفوة وتسمع منهم الجفوة ، فلهذا خُص بالذكر وإن عورض هذا بحديث شراج الحرة وأنه ﷺ حَكَمَ بعد أن أُغْضِبَ ، قيل : هو ﷺ معصوم ، وأيضاً فلعله عَلِمَ الحكم قبل أن يُغْضِبَ ، وأيضاً فلعله لم يَتَّهِ الغضب به إلى الحَدِّ القاطع عن سلامة الخواطر .

783 — قوله ﷺ : « مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » (ص 1343) .

قال الشيخ : يَحْتَجُّ بهذا من أهل الأصول مَنْ يقول : إن النهي يدل على فساد المنهي عنه لأنه أخبر أن كل ما أحدث مما ليس من الدين فهو رَدٌّ ، والمنهيات المحرمات كلها ليست من أمره ﷺ فيجب رَدُّهَا . ومن أنكَّر من أهل الأصول كون النهي يدل على فساد المنهي عنه على الإطلاق يقول : هذا خبرٌ واحد يتطرق إليه الاحتمال والتأويل فلا يستمسك به في مثل هذه المسألة .

784 — قوله ﷺ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا »

(ص 1344) .

قال الشيخ : يحتمل أن يراد به مَنْ يُحْمَلُ شهادة ولم يعلم (بها المشهود له فإنه ينبغي أن يُعلمه ليكون مستعدياً بشهادته يفعل ما يفعل مع خصمه)⁽¹⁴⁾ وهو على ثقة بما له وعليه .

785 — « ذَكَرُ قِصَّةَ سُلَيْمَانَ وَدَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْمَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَدَاْعَتَا فِي وَلَدٍ لَمَّا أَكَلَ الذَّنْبُ وَلَدَ إِحْدَاهُمَا فَتَدَاْعَتَا فِي الْبَاقِي فَقَضَى دَاوُدُ لِلْكُبْرَى وَقَالَ سُلَيْمَانُ : أَتُؤْنِي بِالسُّكَيْنِ أَشُقَّهُ بَيْنَكُمَا فَسَلَّمَتِ الصَّغْرَى لِلْكُبْرَى » (ص 1344) .

قال الشيخ : هذا يكون أصلاً في استعمال الحكام طُرُقاً مِنَ الْجِيلِ المباحة في استخراج الحقوق إذا وقع الإشكال . وكان داود رَجَحَ بالكبر فقضى به ، وهذا ليس في شرعنا . وأما سليمان فعلم أن الطُّبَاعَ مجبولة على الإشفاق على الولد فأراد اختبار⁽¹⁵⁾ المشفقة عليه ليستدل بذلك على الأم منهما .

وقد حُكِيَ بعد هذا : « أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى أَرْضًا فَوَجَدَ فِيهَا دَفِينٌ ذَهَبٌ فَتَبَرَأَ مِنْهُ الْمُشْتَرِي وَتَبَرَأَ مِنْهُ الْبَائِعُ فَتَحَاكَمَا إِلَى مَنْ قَالَ لَهُمَا : يُنْكَحُ مَنْ لَهُ الْغُلَامُ مِنْكُمَا وَلَدَهُ مِمَّنْ لَهُ الْجَارِيَةُ وَأَنْفَقَاهُ عَلَى أَنْفُسِكُمَا وَتَصَدَّقَا » (ص 1345) .

وهذا أيضاً على جهة الصُّلح والتسديد . وأما الأول⁽¹⁶⁾ فالمشهور من مذهبنا أن الأم لا تستلحق ولو كانت منفردة لا يَنَازِعُهَا أَحَدٌ فَكَيْفَ بِهِذِهِ التي نوزعت ولا يكون عندنا الولد لإحداهما إلا بينة . واختلف عندنا فيمن باع أرضاً فوجد فيها مشتريها شيئاً مدفوناً هل يكون ذلك للبائع أو للمشتري ؟ فيه قولان .

(14) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(15) في (أ) « اختيار » .

(16) في (ج) « وأما الأولى » .

786 - قوله ﷺ في اللقطة : « اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَانَكَ بِهَا ، قَالَ : فَضَالَةُ الْغَنَمِ »⁽²⁾ ؟ قَالَ ﷺ : لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ . قَالَ : فَضَالَةُ الْإِبِلِ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِدَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا . وَفِي بَعْضِ طَرَفِ : « عَرِّفْهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ اسْتَنْفِ بِهَا فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ » . وَفِي بَعْضِ طَرَفِ : « ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ⁽³⁾ فَاسْتَنْفِ قِطْعَهَا وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الذَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ » . وَفِي بَعْضِ طَرَفِ : « بَعْدَ التَّعْرِيفِ أَنْ يَعْرِفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ » . وَفِي بَعْضِ طَرَفِ : « بَعْدَ التَّعْرِيفِ أَنْ يَعْرِفَ الْعِفَاصَ وَالْوِكَاءَ » . قَالَ : ثُمَّ كُلُّهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ » . وَفِي بَعْضِ طَرَفِ : « وَجَدْتُ سَوَطًا فَأَخَذْتُهُ فَقَالَ لِي : دَعُهُ . فَقُلْتُ : لَا وَلَكِنِّي أَعْرِفُهُ ، فَلَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا جَرَى فَقَالَ : وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : عَرِّفْهَا حَوْلًا قَالَ : فَعَرَّفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ ﷺ فَقَالَ : عَرِّفْهَا حَوْلًا . فَعَرَّفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ﷺ فَقَالَ : عَرِّفْهَا حَوْلًا فَعَرَّفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا . فَقَالَ : احْفَظْ عَدَدَهَا وَوِعَاءَهَا فَإِنْ جَاءَهَا صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا » . وَفِي بَعْضِ طَرَفِ : « قَالَ شُعْبَةُ : فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ : عَرَّفْتُهَا عَامًا وَاجِدًا » (ص 1346 إلى 1350) .

قال الشيخ - اختلف الناس في اللقطة هل يجوز أخذها ابتداء أو يكره ؟ . واختلف الناس أيضاً إذا جاء صاحبها فوصف العفاص والوكاء على ما ذكر في الحديث هل يجب

(1) هذا العنوان جاء بهامش (أ) خاصة ومثله ما ثبت في أصول مسلم .

(2) في (ج) « ففُضِلَتِ الْغَنَمُ » وهو تحريف .

(3) جاء في (أ) ضبط « لم تعرف » بالبناء للثائب .

إعطاؤها له وهو مذهب مالك أو لا يحكم له بها إلا حتى يقيم بينة (وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي)⁽⁴⁾ .

واختلف الناس أيضاً إذا عَرَّفَهَا حَوَلاً هل يجوز له أكلها أم لا ؟ فعندنا يُجوزُ على كراهية فيه ، وعند أبي حنيفة إنما يجوز بشرط أن يكون فقيراً .
واختلف الناس أيضاً إذا أكلها بعد الحول وجاء صاحبها هل عليه غرامتها له أم لا ؟ فعندنا عليه الغرامة ، وعند داود لا غرامة عليه .

واختلف الناس أيضاً في الشاة إذا كانت بالفلاة فأكلها ملتقطها ثم جاء صاحبها : هل يغرمها له أم لا ؟ فعندنا : لا غرامة عليه خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في إيجابهما الغرامة .
واختلف المذهب أيضاً إذا أعطاهما بالصفة : هل يحلف أخذها أم لا ؟ فتضمن ما ذكرناه في كتاب مسلم الرَّدَّ على أبي حنيفة في اشتراطه الفقر لأنه قال : « ثم كُلُّها » ولم يشترط الفقر ، وحديث أبيّ وقد كان غنياً وقد أباح له الاستمتاع بها ، وتضمن أن الشاة لا غرامة فيها رداً على المخالف لأنه قال : « هي لك » وظاهر هذا التملك والمالك لا يغرم .
وأيضاً فقد قال : « أو للذئب » فنبه ﷺ على أنها كالتألف على كل حال ومما لا ينفع صاحبها بقاؤها . وتضمن الرد على المخالف في اشتراطه البيئة لأنه قال : « فعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه » ولم يشترط البيئة بل أمر بإعطائها . ولا معنى لقولهم : إنه يجوز له أن يعطيها إذا ظهر له صدق الواصف ، وهو المراد بالحديث . وأما أن يحكم عليه فلا لأن قوله : « فأعطها » أمر وظاهره خلاف ما قالوا . وتضمن الرد على داود في قوله : لا يغرمها بعد الحول لقوله : « فإن لم يجيء صاحبها كانت وديعة عندك » .

وقوله : « فاستنقها ولتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدّها إليه » .
وتضمن ترجيح أحد القولين عندنا في نفي اليمين عن الواصف لأنه قال : « فأدّها إليه » ولم يشترط يميناً كما لم يشترط بينة .

وهاهنا سؤال يقال : إذا كانت الصفة إنما أُعْطِيَ بها الواصف لأنها دلالة على صدقة في غالب الظن وإن جاز أن يكون سَمِعَ الصفة من غيره كما أن البيئة دَلَالَةٌ وَإِنْ جاز أن تكذب ، فهل تطلقون هذا الاستدلال وتحكمون به في كل مال ؟ قلت : أما المال الذي في يد حائز يدعيه لنفسه ويحوزه زماناً فهذا لا سبيل إلى إخراجه من يده بالصفة لأن دلالة اليد أقوى من دلالة الصفة . وأما إذا كان لا يحوزه لنفسه فليس هناك دلالة تعارض دلالة الصفة فحكم بدلالة الصفة .

(4) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

فإن قيل : فإن سَرَقَ مالاً ونسي من سرقة منه أو أودَعَ مالاً ونسي من أودعه إياه ثم أتى مَنْ وصفه : هل يُعطاه كاللُّقطة أم لا ؟

قلنا : أما السرقة فالتَزَمَ ذلك فيها أصحابنا ، ورأوا أن يعطاها مدعيها إذا وصفها .
وأما الوديعة فاضطرب أصحابنا فيها ؛ فمنهم من أجراها مُجرى اللُّقطة والسرقة ، ومنهم من فَرَّق بينهما . والفرق عنده أن كل موضع تعذر فيه على المالك إقامة البيِّنة اكتُفي فيه بالصفة ولا يمكن أن يسقط للإنسان⁽⁵⁾ ماله بيِّنة فاكْتَفِيَ فيه بالصفة . وكذلك السرقة لأنه لا يُسرق له ماله بيِّنة فاكْتَفِيَ أيضاً فيها بالصفة إذا جهل المالك . وأما الوديعة فيمكن مودِعُها أن يتحرز بالإشهاد ففارت اللقطة والسرقة فصارت مسألة اللقطة أصلاً في الرد بالصفة . فمن رأى أن العلة كونُ المال لا يدعيه حائزه لنفسه أجرى الثلاث المسائل مُجرى واحداً ومن أضاف إلى هذه العلة أن مالكة لا يمكنه الإشهاد عليه أيضاً فارقت الوديعة اللقطة والسرقة .
وأما اليسير من اللقطة فلم يُجره مالك مُجرى الكثير⁽⁶⁾ واستخف فيه التعريف ولا يبلغ تعريفه سنة . وقد تقدم : « أنه ﷺ مر بشجرة في الطريق فقال عليه السلام : لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها » . وهذا تنبيه على أن اليسير الذي لا يرجع إليه أهله يؤكل . وعند أبي داود عن جابر : « رخص لنا النبي ﷺ في العصا والسوط والجبل وأشباهه يلتقطه الرجل يتنفع به » .

وقد حد بعض الناس بنحو الدينار فيما أظن تعلقاً بما خرَّج أبو داود عن علي رضي الله عنه : « أنه دخل على فاطمة رضي الله عنها وحسن وحسين عليهما السلام يكيان فقال : ما يكيكما ؟ قالت : الجوع . فخرج علي رضي الله عنه فوجد ديناراً في السوق فجاء إلى فاطمة رضي الله عنها فأخبرها . فقالت : اذهب إلى فلان اليهودي فخذ لنا دقيقاً ، فجاء اليهودي فاشترى به دقيقاً . فقال : اليهودي : أنت ختن الذي يزعم أنه رسول الله ؟ فقال : نعم فقال : فخذ دينارك ولك الدقيق ، فخرج علي حتى جاء إلى فاطمة فأخبرها . فقالت : اذهب إلى فلان الجزار فخذ لنا بدرهم لحماً فذهب فرهن الدينار بدرهم لحماً فجاء به ، فعجنَتْ ونصبت وخبزت وأرسلت إلى أبيها ﷺ فجاءهم فقالت : يا رسول الله أذكر لك فإن رأيته حلالاً أكلناه وأكلت معنا مِنْ شأنه كذا وكذا فقال ﷺ : كلوا باسم الله ، فأكلوا منه ، فبينما هم مكانهم إذا غلام ينشد الله والإسلام الدينار فأمر رسول الله ﷺ فدُعي له فقال : سقط مني في السوق ، فقال رسول الله : « يا علي اذهب إلى الجزار فقل له : إن رسول الله ﷺ يقول لك : أرسل بالدينار ودرهمك علي ، فأرسل به فدفعه رسول الله ﷺ

(5) في (ج) « الإنسان » .

(6) في (أ) « الكبير » .

إليه ، فوجّه تعلقهم من الحديث أن علياً رضي الله عنه لم يُعرّفه . وقد ذكرت للنبي ﷺ فقال : « كلوا باسم الله » ولم يوبخهم عليه السلام على ترك التعريف .

وقد اختلف المذهب عندنا في الدينار هل يُعطى لمُدّعيه أنه سقط له ؟ فقيل : لا يعطاه حتى يصف شقاً فيه أو علامة . وقد وقع في هذا الحديث أنه لم يطلب منه الصفة ، ويمكن أن يكون اختصرها الراوي عند من قال : لا يرد الدينار إلا بعلامة .

والعفاص هو الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدأ كان أو غيره ، وكذلك يسمّى الجلد الذي⁽⁷⁾ يلبس رأس القارورة العفاص لأنه كالوعاء لها ، فأما الجلد الذي يُدخل في فم القارورة فهو الصّمام بكسر الصاد .

والوكاء هو الخيط الذي يُشدّ به الوعاء ، يقال : منه أو كيته إيكاء . وتقول : عفصته عفصا ، إذا شددت العفاص ، فإن جعلت العفاص قلت : أعفصته إعفاصا .

وحذاء الإبل أخفافها لأنها بها تقوى⁽⁸⁾ على السير وقطع البلاد .

وقوله « سقاؤها » يعني أنها تقوى على ورود المياه لتشرب والغنم لا تقوى على ذلك . 787 — وقوله « نهى عن لُقطة الحاج » (ص 1351) .

قال الشيخ : قد تقدم الكلام على قوله ﷺ : « ولا تحل لقطتها إلا لمنشد » ، وأن الشافعي تعلق بظاهر هذا ورأى أن لُقطة الحرم بخلاف غيره .

788 — قوله ﷺ : « من آوى ضالة فهو ضال ما لم⁽⁹⁾ يعرفها » (ص 1351) .

قال الشيخ : إذا أخذ الضالة وأخفاها فقد أضرب بصاحبها وكان سبياً في تضليله عنها فإذا عرفها أمِن من ذلك .

789 — قوله في الحديث « فَيَسْتَلْ طَعَامُهُ » (ص 1352) .

النثل : نثر الشيء⁽¹⁰⁾ بمرّة واحدة . يقال : نثل ما في كنانته إذا صبها .

790 — قوله في الضيف : « ولا يحل لأحدكم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه » . وفسّر النبي ﷺ هذا بأن يقيم عنده ولا شيء له يُقرّبه به (ص 1353) .

قال الشيخ : إنما يطلق التحريم في الإقامة فوق الثلاثة على أنه ألجا صاحب القرى إلى فعل ما لا يحل من طلب القرى من غير جله أو انطلاق لسانه عليه بما لا يحل لتثقيله . فهذا قد يقال فيه : إنه لا يحل إذا علم أنه يُوقّعه فيما لا يحل من إطعامه الأموال المحرّمة أو يكون كالمكره له على إطعامه ولا يقدر على التخلص منه .

791 — قول عُقْبَةَ بن عامر « قلنا : يا رسول الله إنك تبعثنا فتنزل بقوم فلا يُقرُوننا فما

(9) في (ب) « إن لم » .
(10) في (ب) « نثر الشيء » .

(7) « الذي » ساقط من (ب) .
(8) في (أ) « لأن بها تقوى » .

تري ؟ فقال لنا رسول الله ﷺ : إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فإن لم يفعلوا⁽¹¹⁾ فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم « وفي بعض الروايات « لكم » (ص 1353) .

قال الشيخ : أشار الشيخ أبو الحسن رحمه الله إلى أن المراد بقوله « فخذوا منهم حق الضيف » العتب واللوم والذم عند الناس . ويحتمل عندي أن يُحمل على ضيافة واجبة فإنه إذا أبوا من بذلها أخذت منهم إذا قدير على ذلك . أما الشيخ أبو الحسن فإني رأيته قال على هذا الحديث حق الضيف ما ذكرناه عنه . ولعله أراد حمله على ما يعم لأن ما قلناه نحن يخص ولكنه مع خصوصيته أرجح من جهة أن العتب واللوم والذم عند الناس ربما كان الشرع يندب إلى تركه لا إلى فعله . وإذا تعين على قوم مواساة آخرين فإنه لا يكره لهم إذا اضطروا وخافوا على أنفسهم الأخذ من طعامهم .

792 - قوله : « فَأَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعْنَا مِنْ أَزْوَادِنَا فَبَسَطْنَا لَهُ نَبْعًا فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ فَتَطَاوَلَتْ لِأَحْزَرَهُ فَحَزَرَتْهُ كَرِيضَةُ الْعَنَزِ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا ثُمَّ حَسُونَا جُرْبُنَا فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : هَلْ مِنْ وَضْوءٍ ؟ فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا نُطْقَةٌ فَأَفْرَغَهَا فِي قَدَحٍ فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا نُدَغِيقُهُ⁽¹²⁾ دَغِيقَةً أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً » (ص 1354) .

قال الشيخ - وفقه الله - : هذا أحد معجزاته ﷺ تكثير الماء وتكثير الطعام والباري سبحانه قادر على خرق العادات فيمكن أن يكون كلما أكل منه جزء خلق الباري جلّت قدرته جزءاً آخر يخلفه ، وكذلك في الماء .

ومعجزات النبي ﷺ ضروب . فأما القرآن فمنقول تواتراً ، أما مثل هذه المعجزة فلك فيها طريقان

أحدهما : أن تقول تواترت على المعنى كتواتر جود حاتم وحلم الأحنف فإنه لا تنقل قصة بعينها في ذلك تواتراً ولكن تكاثرت القصص من جهة الأحاد حتى صار محصولها التواتر بالكرم والحلم ، وكذلك تواترت معجزات سوى القرآن حتى ثبت انخراق العادة له ﷺ بغير القرآن .

والطريقة الثانية : أن تقول فإن صاحب إذا روى مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه حضورهم معه ، ولا ينكرون ذلك عليه فإن ذلك تصديق له يوجب العلم بصحة ما قال .

(11) في (أ) « فإن لم يفعلوا » .

(12) جاء في (أ) « نُدَغِيقُهُ » بالنون والياء « يدغيقه » معاً وكلاهما صحيح .

وقوله « كَرَبُضَةُ العنز » .

فيشبهه أن يريد كميرك العنز .

وفد وقع في بعض الأحاديث : « أنه بعث ﷺ الضحاك إلى قومه وقال عليه السلام : إذا أتيتهم فاربض في دارهم ظلياً » . قال ابن الأعرابي : أراد أقم في دارهم آمناً كأنك ظبي في كناسه قد أمن من حيث لا يرى إنسياً⁽¹³⁾ .

قال غيره : وفيه وجه آخر أنه أمره أن يأتيهم كالمتوحش لأنه بين ظهرائي الكفرة فمتى رابه منهم ريب نفّر عنهم .

وفي حديث آخر « فدعا بإناء يُرَبِّضُ الرهط » أي يُرويه حتى يناموا ويمتدوا على الأرض . وأربضت الشمس اشتد حرها حتى تربض الوحش في كناسها ، وفي الحديث « مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضين » فالربيض الغنم نفسها ، أراد أنه مذذب . ويُروى « بين الربيضين » ، ومعنى هذه الرواية بين مربضي غنمين . وفي حديث آخر لما ذكر أشراط الساعة « وأن تنطق الرؤيضة في أمر العامة » (قيل : « وما الرؤيضة يا رسول الله ؟ فقال : الرجل التافه ينطق في أمر العامة »)⁽¹⁴⁾ .

قال الأزهري : هي تصغير الرابضة كأنه جعل الرابضة راعياً لربيض ، والهاء فيه للمبالغة . وقيل : إنه قيل : للتافه من الناس رابضة ورؤيضة لرُبُوضه في بيته وقلة انبعائه في معالي الأمور . يقال : رجل ربيض عن الحاجات والأسفار لا ينهض فيها .

وقوله : « فيها نُطْفَةٌ » ، العرب تقول : للماء الكثير نطفة ، وللماء القليل نطفة . ومنه الحديث : « حتى يسير الراكب بين النطفتين لا يخشى جوراً » ، أراد بحر المشرق وبحر المغرب . والنطفُ : القطر . يقال : نطف الشيء ينطف بكسر الطاء وضمها أيضاً في المستقبل ويفتحها في الماضي لا غير . ومنه الحديث « أن رجلاً أتاه فقال : يا رسول الله إني رأيت ظلة تنطف سمناً وعسلًا » (ص 1776) أي تقطر .

وقوله « نُذَغِفُهُ دَغَفَةً » الدغفة : الصب الشديد ، ويقال : فلان في نعيم دَغَفِي ، أي واسع .

(13) في (أ) و(ب) « أنيساً » .

(14) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأشعار
- فهرس الأعلام (الرجال)
- فهرس أعلام النساء
- فهرس الطوائف والقبائل والأمم
- فهرس البلدان والأماكن
- فهرس الكتب والمصادر
- الفهرس العام

فهرس الآيات القرآنية

الفقرة	الآية	السورة	الفقرة	الآية	السورة
371	103	التوبة	452	31	القيامة
371	267	البقرة	457	187	البقرة
371	17	الانشقاق	462	64	المائدة
371	18	الانشقاق	467	96	المائدة
372	19	الكهف	468	96	المائدة
372	103	التوبة	480	95	الأعراف
372	103	التوبة	483	229	البقرة
373	52	غافر	489	33	الحج
373	7	الإسراء	494	13	الطور
373	4	الرعد	503	198	البقرة
374	43	البقرة	506	119	طه
376	106	طه	507	27	الفتح
377	25	القمر	508	196	البقرة
386	39	النجم	508	96	المائدة
389	2	الزلزلة	511	196	البقرة
395	15	فاطر	511	196	البقرة
395	79	الكهف	511	196	البقرة
405	14	الحجرات	511	33	الحج
421	6	النساء	515	33	الحج
422	16	النحل	518	26	مريم
423	157	الأعراف	519	144	البقرة
436	184	البقرة	521	97	آل عمران
444	196	البقرة	523	97	آل عمران

الفقرة	الآية	السورة	الفقرة	الآية	السورة
524	97	آل عمران	607	24	النساء
525	157	البقرة	609	29	يوسف
525	69	الأنفال	612	129	النساء
527	14	الانشقاق	618	228	البقرة
529	3	التوبة	618	197	البقرة
532	95	المائدة	619	228	البقرة
536	93	البقرة	619	2	الطلاق
536	82	يوسف	622	1	الطلاق
540	95	المائدة	622	21	الأحزاب
543	87	التوبة	622	1	التحريم
549	5	الواقعة	625	(28 - 29)	الأحزاب
561	3	النساء	634	1	الطلاق
561	6	المؤمنون	634	6	الطلاق
564	24	النساء	634	6	الطلاق
570	23	النساء	635	4	الطلاق
570	23	النساء	635	234	البقرة
570	3	النساء	636	30	المدثر
576	221	البقرة	639	96	طه
576	4	الطلاق	652	22	سبا
578	32	النور	652	190	الأعراف
590	230	البقرة	653	25	الرعد
590	22	النساء	653	7	الإسراء
591	223	البقرة	653	40	فصلت
597	8	التكوير	653	50	الإسراء
600	23	النساء	655	93	مريم
601	23	النساء	655	25	المائدة
602	23	النساء	655	83	البقرة
602	259	البقرة	655	23	الإسراء
605	233	البقرة	662	130	النساء
605	15	الأحقاف	663	29	النساء
605	23	النساء	665	18	العلق
			673	280	البقرة

السورة	الآية	الفقرة	السورة	الآية	الفقرة
النساء	176	707	النور	33	681
الإسراء	3	707	مريم	20	681
البقرة	180	716	البقرة	275	684
الأنعام	164	721	البقرة	279	684
التين	1	724	الحاقة	19	685
البقرة	180	735	المائدة	3	690
المائدة	33	744	المائدة	96	690
المائدة	34	744	الحج	46	690
			ق	37	690
النساء	85	748	البقرة	283	694
المائدة	2	748	البقرة	275	695
التوبة	37	749	الطلاق	12	701
الشعراء	27	752	المائدة	48	705
التوبة	34	768	البقرة	120	705
النساء	15	769	الكافرون	6	705
النساء	25	772	النساء	176	707
البقرة	282	779	النساء	12	707

* * *

فهرس الأحاديث النبوية مع تخريجها

- 1 - « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » : 371⁽¹⁾ .
أخرجه مسلم بهذا اللفظ في كتاب الزكاة في باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (ج2 ص675) .
وأخرجه البخاري عن أبي هريرة بلفظ ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه في كتاب الزكاة ، باب ليس على المسلم في عبده صدقة (ج2 ص149) .
- 2 - « فيما سقت السماء العشر » : 371 .
أخرجه البخاري بلفظ « فيما سقت السماء والعيون أو كان غثريا العشر » في كتاب الزكاة في باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري (ج2 ص155) .
وأخرجه مسلم بلفظ قريب مما جاء في البخاري في كتاب الزكاة في باب ما فيه العشر أو نصف العشر (ج2 ص675) .
- 3 - « الأحاديث التي ورد فيها التقييد بالنصب » : 371 .
منها حديث أبي سعيد الخدري الذي ساقه المازري في هذه الفقرة من صحيح مسلم (ص673) .
- 4 - « وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » : 371 .
أخرجه مسلم في حديث آخر من باب الفقرة هذه وهو الحديث السادس من كتاب الزكاة (ص675) .
- 5 - « في الرقة ربع العشر » : 372 .
أخرجه البيهقي في كتاب الزكاة في باب قدر الواجب في الورق إذا بلغ نصاباً (ج4 ص134) .
- 6 - « عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة » : 372 .
أخرجه أبو داود عن علي بن أبي طالب ، قال رسول الله ﷺ قد عفوت عن الخيل والرقيق

(1) الأرقام التي أثار الأحاديث تشير إلى الفقرة .

- فهاثوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهماً ، وليس في تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم .
- كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة (ج2 ص101) .
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كما ساقه المازري عن علي رضي الله عنه أيضاً في كتاب الزكاة باب لا صدقة في الخيل (ج4 ص118) .
- 7 - « أمرت أن أخذها من أغنيائكم » : 372 .
- ذكره القرطبي في تفسيره ولفظه (أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم) (ج3 ص337) .
- 8 - « فرد عليهم ذرايعهم وعقار بيوتهم » : 373 .
- جاء في النهاية عن الهروي : ومنه الحديث فرد عليهم ذرايعهم وعقار بيوتهم . (ج3 ص274) .
- 9 - « من باع داراً أو عقاراً » : 373 .
- هذا بعض حديثه أخرجه البيهقي ولفظه « من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنه في مثلها لم يبارك له فيها » . عن سعيد بن حريث البيهقي ، كتاب البيوع باب ما جاء في بيع العقار (ج6 ص34) . وأخرجه ابن ماجه .
- 10 - « وفي حديث كعب لادعئك جلداء أي لا حصن عليك » : 376 .
- ذكره الهروي في الغريبين ونصه : قال الله تعالى لرومية أقسم بعزتي لأهبن سيك لبني قاذر ولادعئك جلداء كتاب الغريبين (ج1 ص379) .
- 11 - « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » : 386 .
- أخرجه البخاري في كتاب الصيام ، باب من مات وعليه صوم (ج3 ص45) ، ومسنم (ص803) وغيرهما .
- 12 - « حتى آل السلامي » : 388 .
- من حديث خزيمة كما ذكره الهروي في كتاب الغريبين .
- النهاية (ج2 ص396) .
- 13 - « ما أعطيت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له » : 294 .
- أخرجه مسلم في كتاب الزكاة (ص711) .
- 14 - « فصار أنفه كأنه يتمزع » : 396 .
- ذكره الهروي ، ونقله ابن الأثير ونصه : وفي حديث معاذ (حتى تخيل إلي أن أنفه يتمزع من شدة غضبه) (ج4 ص325) .
- 15 - « صدقوا السائل ولو أتى على فرس » : 397 .
- ابن عدي عن أبي هريرة بلفظ (أعطوا السائل وإن جاء على فرس) . كنز العمال (ج3 ص271) .

- 16 - « حديث ابن عمر وحديث الأعرابي (شهدت عند رسول الله ﷺ) » : 425 .
جاء كلا الحديثين في أبي داود كتاب الزكاة : باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان من كتاب الصيام . (ج2 ص302) .
- 17 - « قال ﷺ عن القبلة للصائم : (رأيت لو ت مضمت) » : 432 .
الدارمي ، الصوم 21 ، أحمد 21 ، سنن أبي داود ، باب القبلة للصائم : (ج2 ص311) .
- 18 - « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » : 441 .
أخرجه ابن ماجه : (لا صيام لمن لم يفرضه من الليل) .
عن حفصة كتاب الصيام ، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم (ج1 ص542) .
- 19 - « لا تقدّموا الشهر بيوم ولا يومين » : 453 .
أبو داود (ج2 ص298) . باب من قال : فإن غمّ عليكم فصوموا ثلاثين .
- 20 - « في بعض الأحاديث : في تاسعة تبقى وسابعة تبقى وخامسة تبقى » : 456 .
صحيح البخاري (ج3 ص102) ، باب تحري ليلة القدر في الوتر مع العشر الأواخر .
- 21 - « حديث النسائي أنه مثل فقيـل له : ألعائنا ، أم للأبد ؟ فقال : لكم خاصة » : 479 .
أخرجه ما جاء هنا النسائي في كتاب مناسك الحج ، في باب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدي (ج5 ص178) .
- 22 - « ليخرجنكم الروم كفراً كفراً » : 488 .
جاء هذا الحديث في الفائق : ج2 ، ص 420 .
- 23 - وفي حديث : « أهل الكفور هم أهل القبور » : 488 .
هذا حديث معاوية كما في الفائق ، (ج2 ، ص 420) .
- 24 - عن ابن عمر رضي الله عنهما : « إذا نظر إلى عروش مكة قطع التلبية » : 488 .
جاء هذا الحديث في كتاب النهاية ومنه حديث ابن عمر أنه كان يقطع التلبية إذا نظر إلى عروش مكة : ج3 ، ص 208 ، والفائق : ج2 ، ص 138 .
- 25 - حديث عائشة رضي الله عنها : « ما أتم الله حجّ امرئ ولا عمرته لم يطف بالبيت والمروة » : 490 .
قول عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم في باب بيان أنّ السعي بين الصفا والمروة ركن لا يتم إلّا به .
- 26 - « الحديث الذي فيه أنه عليه السلام قدّم ضعفة أهله وأمرهم أن لا يرموا حتى تطلع الشمس » : 504 .
جاء في أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدّمنا رسول الله ﷺ ليلة مزدلفة

- أُغْيِلَمَةُ بني عبد المطلب ... ويقول لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس . كتاب المناسك ، 1 باب التعجيل من جمع (ج 2 ص 194) .
- 27 - « فما مضت إلا توة » : 506 .
- جاء في كتاب الغريبين وفي حديث الشعبي (ج 1 ، ص 267) : « فما مضت إلا توة حتى قام الأحنف من مجلسه » .
- وهو ما نقله ابن الأثير في النهاية : ج 1 ، ص 201 .
- 28 - في بعض الطرق في غير مسلم : « سعت قبل أن أطوف » : 508 .
- سنن أبي داود ج 2 ، باب : فيمن قدم شيئاً على شيء في حجّه .
- 29 - « من كسر أو عرج فقد حلّ » : 511 .
- جاء في الفتح الكبير بلفظ « من كسر أو عرج فقد حلّ » ، ورواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم في المستدرک .
- 30 - « رأيت إن كان على أهلك دين » : 521 .
- مسلم كتاب الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت . وفي البخاري (رأيت ولو كان على أمك دين) باب الحج والتذوق عن الميت .
- 31 - وفي بعض طرق حديث هذه الفقرة في غير مسلم : « أن الصبي كان صغيراً » : 522 .
- وهو من حديث جابر بن عبد الله .
- 32 - « إذا وقعت في آل حم وقعت في روضات » : 525 .
- جاء في الفائق ، ومنه حديث ابن مسعود رضي الله عنه : « فإذا وقعت في آل حم فكأنني وقعت في روضات دِمَشَات » ج 1 ، ص 292 .
- 33 - « لو رأيت الظباء ترتع بالمدينة ما ذعرتُها » : 542 .
- مسند أحمد بن حنبل : ج 2 ، ص 279 .
- 34 - « أن النبي ﷺ طلب الحسن فقال : أئثمّ لكع ، أئثمّ لكع » : 545 .
- مسلم : ج 4 ، ص 1882 ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل الحسن والحسين .
- البخاري ، البيوع 49 .
- 35 - « لا رهبانية في الإسلام ولا تبطل » : 562 .
- مسند أحمد : ج 6 ، ص 226 . وجاء في كتاب الغريبين : « لا رهبانية في الإسلام » .
- بنقل ابن الأثير : ج 2 ، ص 280 ، وفي كشف الخفا (ج 2 ص 528) .
- 36 - « لا تزهدنّ في جفاء الحقو » : 568 .
- وجاء في كتاب لابن أبي موسى ومن الفرع حديث عمر قال للنساء : « لا تزهدنّ في جفاء الحقو » من نهاية ابن الأثير : ج 1 ، ص 417 .

- 37 — حديث فاطمة بنت قيس : 573 .
الحديث في مسلم : « فإنها ذكرت للنبي ﷺ أن معاوية وأبا جهم خطباني » مسلم كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها .
- 38 — « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » : 575 .
هو أول الحديث الذي رواه البزار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط . . .
مجمع الزوائد (ج 4 ص 86) وجاء في التمهيد (ج 7 ص 117) .
- 39 — حديث : « لا نكاح إلا بولي » : 576 .
رواه أحمد ، انظر الفتح الكبير : ج 3 ، ص 349 ، الترمذي في سننه : ج 3 ، ص 407 ، وأبو داود : باب في الولي من كتاب النكاح .
- 40 — « حديث ضباعة في تزويجها المقداد بن الأسود » : 576 .
لم أجد مما يتعلق بحديث ضباعة في تزويجها من المقداد بن الأسود شيئاً إلا ما ذكره البخاري في حديث ضباعة لما قال لها ﷺ لعلك أردت الحج فإن البخاري ختم الحديث بقوله : وكانت تحت المقداد بن الأسود . كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين (ج 7 ص 9) .
- 41 — « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » : 576 .
أحمد وأبو داود والترمذي . انظر الفتح الكبير : ج 1 ، ص 495 ، سنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب في الولي : ج 2 ، ص 229 ، الترمذي : ج 3 ، ص 407 .
- 42 — « الزانية التي تنكح نفسها » : 576 .
هذا الحديث رواه ابن ماجه ولفظه : لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها كتاب النكاح ، باب لا نكاح الا بولي (ج 1 ص 605) .
- 43 — حديث المرأة : « إذا تزوجت بغير إذن وليها فإن أصابها فلها مهرها » : 576 . وعند الترمذي « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر » ج 3 ، ص 407 .
- 44 — « كان يتعوذ من الأئمة والعيمة والغيمة » : 578 .
ذكره الهروي في الغرر (ج 1 ص 115) .
- 45 — حديث عبد الله وذكر القيامة فقال : « ويجبون تجية رجل واحد قياماً » 591 . (النهاية ج 1 ص 238) عن الهروي .
- 46 — حديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر لا يسق ماءه ولد غيره » : 595 .
الترمذي : ج 3 ، ص 437 ، باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل .

- 47 - حديث « نهى عن وأد البنات » : 597 .
مسلم : ج 3 ، ص 1341 ، كتاب الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة وهو الباب الخامس .
- 48 - « إنما الرضاع ما فتح الأمعاء ووقع ما أنشز اللحم » : 602 .
لفظه في ابن ماجه : لا رضاع إلا ما فتح الأمعاء . كتاب النكاح باب لا رضاع بعد الفصل (ج 1 ص 626) . وأما الرواية فهي في أبي داود : . . . وقال : أنشز العظم كتاب النكاح ، باب في رضاعة الكبير (ج 2 ص 222) .
- 49 - « لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتح الأمعاء والثدي وكان قبل الفطام » : 605 .
الترمذي عن أم سلمة ، الفتح الكبير : ج 3 ، ص 355 .
- 50 - « اللهم أبدله بالعهر العفة » : 610 .
الحديث في الغريبين للهروي بنقل ابن الأثير في النهاية : ج 3 ، ص 326 .
- 51 - « قدح الجاهلية في نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد ، وكان زيد أبوه أبيض من القطن ، هكذا رواه أبو داود عن أحمد بن صالح أنه كان لوناها كذلك » : 611 . جاء في السنن لأبي داود قال أبو داود ، وسمعت أحمد بن صالح يقول : كان أسامة أسود شديد السواد مثل القار . كتاب الطلاق ، باب في القافة (ج 2 ص 280) .
- 52 - « وروثو الجلال يطرد في أسرة جبينه » : 611 .
جاء الحديث في صفة رسول الله ﷺ النهاية (ج 2 ص 359) .
- 53 - « من كان له امرأتان يميل لإحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة شقه مائل » : 612 .
أخرجه الترمذي بلفظ « إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط » ج 3 ، ص 447 ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر .
- 54 - « كان ﷺ يقسم بين نسائه فيعدل ويقول : اللهم قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » : 612 .
الترمذي : ج 3 ، ص 446 ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر .
- 55 - « كرم الرجل دينه وحسبه خلقه » : 613 .
جاء في فتح الكبير ج 2 ، ص 317 بلفظ « كرم المرء دينه ومروءته عقله وحسبه خلقه » ، أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان .
- 56 - قوله ﷺ « لو فهد هوازن » اختاروا إماما المال وإماما السي . قالوا : أمّا إذ خيرنا بين المال والحسب فإننا نختار الحسب واختاروا أبناءهم ونساءهم » : 613 .
أخرجه البخاري في صحيحه باب : إذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع قوم جاز . كتاب الوكالة (ج 2 ص 810) ط الدكتور البغا وفي باب : ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين من كتاب الخمس (ج 3 ص 1138) من ط المذكورة .

- وأخرج حديث التخيير أبو داود ج 3 ، ص 62 في كتاب الجهاد ، باب فداء الأمير بالمال .
وجاء في أبي داود بلفظ « فقالوا نختر سينا » وأما ما ههنا فجاء في الفائق ج 1 ، ص 259 .
وفي النهاية ج 1 ، ص 382 .
- 57 — حديث سماك « ما حسبوا ضيفهم » : 613 .
جاء في النهاية ج 1 ، ص 382 .
- 58 — حديث طلحة : « هذا ما اشتري طلحة من فلان قتادة بكذا درهماً وبالحسب والطيب » :
613 .
- النهاية ج 1 ، ص 302 نقلاً عن الغربيين للمهروي .
- 59 — « إنهن أطيب أفواهاً ، وأنتى أرحاماً » : 614 .
أخرجه ابن ماجه ولفظه عليكم بالأبكار فإنهن أعذب أفواهاً وأنتى أرحاماً ، وأرضى باليسير
كتاب النكاح ، باب تزويج الأبكار (ج 1 ، ص 598) .
- 60 — « وفي رواية أبي ذر في البخاري من طريق المستملي » : 614 .
فأين أنت من الأبكار ولعابها أخرجه البخاري بلفظ : مالك وللعذاري ولعابها ، كتاب
النكاح باب الثيبات ... (ج 7 ص 6) .
- 61 — « أي المؤمنين أكيس » : 615 .
سنن ابن ماجه ج 2 ، ص 1422 ، كتاب الزهد ، باب ذكر الموت والاستعداد له .
- 62 — حديث أبي داود عن أبي الصهباء : « كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوها
واحدة » : 622 .
- سنن أبي داود ج 2 ، ص 261 كتاب الطلاق ، نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث .
- 63 — « صحيح حديث ركابة أنه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله ﷺ ، فقال : ما أردت ؟ قال :
واحدة ، قال : الله ؟ قال : والله ، قال ﷺ هو على ما أردت » : 622 .
أخرجه الترمذي ، أنه أتى رسول الله ﷺ وقال له : إني طلقتم امرأتي البتة فقال : ما أردت
بها ؟ قلت واحدة . قال : والله ، قلت والله . قال : فهو على ما أردت .
- الترمذي كتاب الطلاق واللعان ، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة (ج 3 ص 480) .
- 64 — حديث « فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن » : 626 .
أبو داود ج 4 ، ص 7 كتاب الطب ، باب في ثمرة العجوة .
- 65 — حديث « الأنصار كرشي وعييتي » : 627 .
مسلم ج 4 ، ص 1949 كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل الأنصار . البخاري عن
أنس وهو حديث متفق عليه . انظر زاد المسلم ج 1 ، ص 97 .
- 66 — حديث أنه ﷺ قال لبعض من وجهه ساعياً فرجع بمال : « هلا قعد في جفش بيت أمه ينتظر
هل يهدي إليه أم لا » : 638 .

أخرج هذا الحديث ابن الأثير عن أبي حميد الساعدي قال : « استعمل الرسول ﷺ ابن اللثبية رجلاً من الأزد على الصدقة فجاء بالمال فدفعه إلى رسول الله ﷺ فقال هذا لكم وهذه هدية أهديت إليّ » الحديث أخرجه ابن منده وأبو نعيم وذكره عنهما ابن الأثير في أسد الغابة ج 5 ، ص 329 .

67 — « روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حميد بن رافع عن زينب بنت أبي سلمة ... 640 .

أخرجه مالك في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الإحداد عن زينب بنت أبي سلمة ، إنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة . قالت زينب : دخلت على أم حبيبة ، زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب . فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره ... الحديث . الموطأ كتاب الطلاق (ج 2 ص 596) .

68 — « خرّج النسائي عن محمود بن ليبد قال : أخبر ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام ﷺ غضبان فقال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حي ؟ وقام رجل فقال يا رسول الله : ألا أقتله » ف 641 .

أخرجه النسائي بهذا اللفظ في كتاب الطلاق في باب الثلاث المجموعة وما فيه من التخليط (ج 6 ص 142) .

69 — حديث جابر أنه ﷺ قال : « من أعتق عبداً له فيه شركاء وله وفاء فهو حرّ ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء » : 652 .
غير موجود في البخاري وأبي داود وابن ماجه بهذا اللفظ وإنما في البخاري ما هو بمعناه (ج 3 ص 189) .

70 — حديث معاذ : « أجاز بين أهل اليمن الشرك » : 652 .
ذكره ابن الأثير في النهاية نقلاً عن الغريين للهيروي ج 2 ، ص 467 .

71 — « من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو ردّ » : 653 .

متفق عليه ، أخرجه البخاري في كتاب الصلح ، باب اصطلحوا على صلح الجور فالصلح مردود . ومسلم في كتاب الأقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة وردّ محدثات الأمور . وانظر زاد المسلم ج 3 ، ص 201 .

72 — خرّج الترمذي والنسائي وأبو داود عن سمرة أن النبي ﷺ قال : « من ملك ذا رحم محرّم فهو حرّ » : 655 .

وعند الترمذي ذات. محرم . أبو داود ج 4 ، ص 26 كتاب العتق ، باب فيمن ملك ذا رحم محرّم . الترمذي ج 3 ، ص 646 كتاب الأحكام ، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرّم .

73 — « رفع عن أمتي خطؤها ونسيانها » : 656 .

هذا الحديث ذكره ابن حجر في الفتح بلفظ رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان وذكر أنه

أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس إلا أنه بلفظ وضع بدل رفع . الفتح (ج 5 ص 160 ، 161) .

وجاء في مجمع الزوائد أنه رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن . وقد نوّه ابن حجر بأن هذا الحديث حديث جليل قال بعض العلماء ينبغي أن يعدّ بصف الإسلام (ج 6 ص 250) .

74 - « إن الذي حرّم شربها حرم بيعها » : 656 .

مسلم ج 3 ، ص 1205 كتاب المساقاة ، باب تحريم بيع الخمر والدارمي باب النهي عن بيع الخمر ، كتاب البيوع ، وغيرهما .

75 - « الحديث الآخر الذي لعن فيه اليهود لما حرّم عليهم الشحم فباعوه وأكلوا ثمنه » 656 . أخرجه البخاري في باب ما ذكر عن بني إسرائيل (ج 4 ص 207) . انظر زاد المسلم ج 1 ، ص 179 ، وتكرّر في مسلم .

76 - « رأيت إن منع الله الثمرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه » : 657 . الموطأ ج 2 ، ص 618 ، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها .

77 - فإن الأصل « الخراج بالضمان » : 658 .

هذا حديث للترمذي ج 3 ، ص 581 كتاب البيوع ، باب ما جاء فيمن يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيباً . ابن ماجه ج 2 ، ص 753 كتاب التجارات ، باب الخراج بالضمان .

78 - وعنه رحمته : « من ابتاع محفلة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن ردّها ردّها معها مثل أو مثلي لبنها فمحا » : 658 .

ابن ماجه ج 2 ، ص 753 كتاب التجارات ، باب بيع المصراة .

79 - « قضى رحمته في الجنين بالغرة ولم يفصل بين الذكر والأنثى » : 658 .

جاء هذا من الإمام المازري إشارة إلى الحديث الشهير الذي رواه أبو هريرة في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة . وأخرج له مسلم روايات أخرى ، مسلم ج 3 ، ص 1309 . وكذا أخرجه غيره مثل الترمذي ج 4 ، ص 23 كتاب الديات ، باب ما جاء في دية الجنين .

80 - « نهى عن ربح ما لم يُضمّن » : 659 .

بلفظ « لا يحلّ بيع ما ليس عندك وربح ما لم يُضمّن » أخرجه ابن ماجه ج 2 ، ص 737 ، كتاب التجارات ، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يُضمّن .

81 - وقع في الترمذي والنسائي وأبي داود قوله : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحلّ له أن يفارق صاحبه » : 662 .

الترمذي ج 3 ، ص 550 ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا .

- 82 — « حديث اختلاف المتبايعين » : 662 .
 جاء في سنن أبي داود إذا اختلف البيعان وليس بينهما بيّنة فهو ما يقول رب السلعة أو يتاركان . أبو داود كتاب البيوع باب إذا اختلف البيعان (ج 3 ص 285) .
 والترمذي كتاب البيوع باب ما جاء إذا اختلف البيعان (ج 3 ص 570) ورواه غيرهما .
- 83 — « ما تصنعون بمحاقلكم » : 665 .
 مسلم ج 3 ، ص 1182 كتاب البيوع ، باب كراء الأرض بالطعام .
- 84 — « وفي بعض الروايات : أنهم شكوا للنبي ﷺ أنهم لا ثمر عندهم وعندهم فضول أقواتهم من التمر فأرخص لهم بأن يشتروا بذلك الرطب لحاجتهم إليه » : 665 جاء في سبل السلام ما يقارب ما ذكره المازري ما أخرجه الشافعي . . . شكوا إلى النبي ﷺ ولا نقد في أيديهم . . . وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر . سبل السلام كتاب البيوع باب الرخصة في العرايا (ج 3 ص 84) وجاء مختصراً في الترمذي أن النبي ﷺ أراد التوسعة عليهم في هذا لأنهم شكوا إليه وقالوا : لا نجد ما نشترى من الثمر إلا بالتمر (ج 3 ص 596) .
- 85 — وقع في كتاب غير مسلم عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه : « أنه ﷺ رخص في بيع العرايا بالتمر والرطب » بالواو بخلاف ما رواه مسلم بحرف «أو بالتمر أو بالرطب » : 665 .
 سنن أبي داود ج 3 ، ص 251 كتاب البيوع ، باب في بيع العرايا . وما في البخاري مثل ما في مسلم بأو لا بالواو .
- 86 — « من أعتق عبداً وله مال فماله له إلا أن يشترطه السيد » : 666 .
 أبو داود ج 4 ، ص 28 كتاب العتق ، باب من أعتق عبداً وله مال . ابن ماجه ج 2 ، ص 845 كتاب العتق ، باب من أعتق عبداً وله مال .
- 87 — حديث : « أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء » : 675 .
 أخرجه مالك في الموطأ ج 2 ، ص 678 كتاب البيوع ، باب ما جاء في إفلاس الغريم .
- 88 — « المسلمون عند شروطهم » : 679 .
 أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب أجر السمرة (ج 3 ص 120) والبيهقي (ج 10 ص 197) .
- 89 — وفي الترمذي حديث « أن النبي ﷺ استؤذن في إجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يستأذنه حتى قال له : اعلفه ناضحك ، وأطعمه رقيقك » : 681 .
 أبو داود ج 3 ، ص 266 كتاب البيوع ، باب في كسب الحجام . الترمذي ج 3 ، ص 575 كتاب البيوع ، باب ما جاء في كسب الحجام .
- 90 — وفي الحديث : « أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب » : 682 .
 أخرجه الشيخان وغيرهما عن أبي طلحة . الفتح الكبير . ج 3 ، ص 318 .

- 91 - حديث : « إباحة الانتفاع بالسمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة » : 683 .
ذكره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام وذكر أنه رواه البخاري وأحمد والنسائي .
- 92 - حديث بلال : « لَمَّا بَاعَ الصَّاعُ بِالصَّاعِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، أَوْهَ عَيْنَ الرَّبَا » : 684 .
من حديث أبي سعيد في مسلم ج 3 ، ص 1215 كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل .
- 93 - « فمن زاد أو استزاد فقد أربى » : 684 .
جاء في صحيح مسلم : « فمن زاد أو ازداد » ج 3 ، ص 1210 كتاب المساقاة ، باب الصِّرف وبيع الذهب بالورق نقداً .
- 94 - روى البخاري « لا ربا إلا في النسيئة » : 684 .
البخاري ج 3 ، ص 97 كتاب البيوع ، باب بيع الدينار بالدينار نسيئاً .
- 95 - قوله ﷺ : « لا تفعلوا ، ولكن مثلاً بمثلٍ وبيعوا هذا واشتروا من ثمنه من هذا وكذلك الميزان » : 684 .
مسلم ج 3 ، ص 1215 كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثلٍ .
- 96 - « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » : 684 .
مسلم ج 3 ، ص 1214 كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل .
- 97 - « إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم » : 684 .
إشارة إلى قوله ﷺ : « فإذا اختلف الأصناف فبيعوا كيف شئتم » .
مسلم ج 3 ، ص 1211 كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً .
- 98 - « إنما أمرتكم بذلك حتى يحصل الذهب بالذهب سواء بسواء » : 688 .
هذا ما أشار إليه المازري من معنى حديث الذهب بالذهب .
- 99 - ذكر الترمذي : « بيعوا البر بالشعير » : 691 .
الترمذي ج 3 ، ص 541 كتاب البيوع ، باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل كراهية التفاضل فيه .
- 100 - « نهيه ﷺ عن بيع الثنيا » : 692 .
جاء نهيه ﷺ في حديث جابر ج 3 ، ص 1175 في مسلم كتاب البيوع ، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين .
- والترمذي ج 3 ، ص 585 كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن الثنيا .
- 101 - « نهيه ﷺ عن بيع وشرط » : 692 .
رواه الطبراني في المعجم الأوسط وهذا الحديث من رواية أبي حنيفة من حديث عرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع وشرط . ورواه الحاكم في كتاب علوم

الحديث . وذكره عبد الحق في أحكامه وسكت عنه قال ابن القطان : علته ضعف أبي حنيفة في الحديث . نصب الراية ج 4 ، ص 17 .

102 - « حديث بريرة » : 692 .

البخاري ج 3 ، ص 198 كتاب المكاتب ، باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتابه الله . مسلم ج 3 ، ص 1141 كتاب العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق .

103 - « أمر رسول الله ﷺ بأن يُعطى بغيراً في بغيرين إلى أجل » : 695 .

احتج بهذا الحديث بعض أصحاب الشافعي . وأخرجه البخاري تعليقاً ج 3 ، ص 108 كتاب البيوع ، باب بيع العبيد والحيوان بالحيوان نسيئة .

104 - في غير كتاب مسلم : « الشفعة في كل ما لم يُقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » : 699 .

الموطأ ج 2 ، ص 713 كتاب الشفعة ، باب ما تقع فيه الشفعة . البخاري ج 3 ، ص 280 كتاب الشركة ، باب الشركة في الأرضين وغيرها وإنما عوض فإذا أرفقت الحدود فإذا وقعت الحدود . وكذلك في كتاب الشفعة وفي الموطأ وفي أبي داود ج 3 ، ص 285 .

105 - « الجار أحق بصقبة » : 699 .

أبو داود ج 3 ، ص 286 . باب في الشفعة من كتاب البيوع ، والصَّقب روي بالسين وبالصاد .

106 - خرَّج الترمذي وأبو داود قال النبي ﷺ : « جار الدار أحق بدار الجار والأرض » : 699 .

وأبو داود ج 3 ، ص 286 كتاب البيوع ، باب في الشفعة . الترمذي ج 3 ، ص 650 كتاب الأحكام ، باب في الشفعة .

107 - خرَّج أبو داود والترمذي قال النبي ﷺ : « الجار أحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » : 699 .

أبو داود ج 3 ، ص 286 كتاب البيوع ، باب الشفعة . الترمذي ج 3 ، ص 651 .

108 - خرَّج الترمذي : « الشريك شفيع والشفعة في كل شيء » : 699 .

الترمذي ج 3 ، ص 654 كتاب الأحكام ، باب ما جاء أنَّ الشريك شفيع .

109 - « لا يتوارث أهل ملتين » : 705 .

أبو داود ج 3 ، ص 125 كتاب الفرائض ، باب هل يرث المسلم الكافر .

110 - « الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه » : 705 .

حديث عائذ بن عمر : « الإسلام يعلو ولا يُعلَى » الدارقطني في السنن والفتح الكبير ج 1 ، ص 507 .

- 111 - في حديث معاذ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الإسلام يزيد ولا ينقص » : 705 .
 أبو داود ج 3 ، ص 126 كتاب الفرائض ، باب هل يرث المسلم الكافر ، والفتح الكبير
 (ج 1 ، ص 507) .
- 112 - « فابنُ كُبُونُ ذَكَرَ » : 706 .
 جاء هذا في ابن ماجه كتاب الزكاة ، باب إذا أخذ المصدق سناً دون سن أو فوق سن (ج 1 ،
 ص 575) .
- 113 - حديث : « النهي عن الرجوع في الصدقة » : 708 .
 الموطأ ج 1 ، ص 282 كتاب الزكاة ، باب اشتراء الصدقة والعود فيها . مسلم ج 3 ،
 ص 1240 كتاب الهبات ، باب كراهية شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه .
- 114 - « الترمذي إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبرؤك » :
 709 .
 سنن أبي داود ج 3 ، ص 292 كتاب البيوع ، باب في الرجل يفضل بعض ولده في
 النحل .
- 115 - « كان ﷺ لما سحر يخيل إليه أنه عمل الشيء وما عمله » : 718 .
 البخاري ج 7 ، ص 176 كتاب الطب ، باب السحر . مسلم ج 4 ، ص 1719 كتاب
 السلام ، باب السحر .
- 116 - « من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له » : 720 .
 أحمد بن حنبل ج 2 ، ص 301 ، ج 2 ، ص 435 مع بعض اختلاف ، واتحاف السادة
 المتقين ، بشرح احياء علوم الدين (ج 8 ، ص 263) .
- 117 - ذكر الترمذي وأبو داود : « لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين » (721) .
 أخرجه الترمذي في كتاب النذور والایمان في باب ما جاء عن رسول الله ﷺ ان لا نذر في
 معصية (ج 4 ، ص 103) .
 وأخرجه أبو داود في كتاب الإيمان والنذور في باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية
 (ج 3 ، ص 232) .
- 118 - حديث : « وسار معه على جمل قد نوقه » (721) .
 هذا الحديث ذكره الهروي في الغريبين ونقله عنه ابن الأثير (ج 5 ، ص 129) .
- 119 - وقد ذكر أبو داود في هذا الحديث : « أنها نذرت أن تحج ماشية وأنها لا تطيق ذلك فقال
 ﷺ : « إن الله لغني عن مشي أحتك فلتركب ولتهديده » : 722 .
 أخرجه أبو داود في كتاب الإيمان والنذور ، باب ما جاء في النذر في المعصية (ج 3 ،
 ص 235) .
- 120 - بقوله ﷺ : « أفلح وأبيه أن صدق » : 724 .

- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الاسلام (ج 1 ، ص 41) .
- 121 - بقوله : « وإنما لامرئ ما نوى » : 730 .
- من حديث البخاري ولفظه : « وإنما لكل امرئ ما نوى » . وهو أول حديث ابتداء به البخاري في صحيحه .
- 122 - وقوله في النسائي وأبي داود ، أحدهما يرويه على نحو ما يقول الآخر ، وفيه : « فاحتاج مولاه فأمر ببيعه فباعه بثمانمائة درهم فقال ﷺ : « أنفقها على عيالك فإنما الصدقة عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول » . وعند الترمذي : « فمات ولم يترك مالا غيره فباعه النبي ﷺ وسلم فاشتراه نعيم » : 736 .
- أشار المازري إلى جملة من الأحاديث منها ما جاء في أبي داود في بيع المدبر من كتاب (العتق ج 4 ، ص 27) ، والنسائي في بيع المدبر من كتاب البيوع (ج 7 ، ص 304) ، وفي أبي داود في الرجل يخرج ماله من كتاب الزكاة .
- 123 - « ومنه حديث أبي الزبير : دعا بالكبر فنظروا إليه » : 740 .
- الذي في مسلم (كبروا الكبر) وأظن أن هذا ليس بحديث وإنما هو من كلام أبي الزبير .
- 124 - « أتبي بسارق فقال : اقطعه ثم احسموه » : 745 .
- أخرجه الدارقطني (اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه) (ج 3 ، ص 102) . وأخرجه ابن حجر في سبل السلام وقال أخرجه البزار وقال لا بأس بإسناده .
- 125 - قوله ﷺ : « لو أن امرأ أطلع عليك من غير إذن فحذفتها بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح » : 747 .
- هذا الحديث رواه مسلم في كتاب الآداب باب تحريم النظر في بيت غيره (ج 3 ، ص 1699) .
- 126 - « وفي كتاب أبي داود : أرسله فيبوء بإثم صاحبه ، وإثمه » وفي بعض طرقه : « أما إنك إن عفوت عنه فإنه يبوء بإثم صاحبه ، وإثم صاحبه » ، وقد ذكر أبو داود « إن القاتل ذكر أنه ما أراد قتله ، وأن النبي ﷺ قال إن قتله فهو مثله » : 752 . هذه ثلاث تنف من روايتين لأبي داود الأولى من الحديث رقم (4498) والثانية من الحديث رقم (4501) . كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدّم (ج 4 ، ص 169) .
- 127 - ومنه حديث الدجال : « فأملصت به أمه » : 757 .
- ذكر هذا الحديث الهروي في كتاب الغريبين ونقله عنه ابن الأثير (ج 4 ، ص 356) ونصه ومنه حديث الدجال : « فأملصت به أمه » .
- 128 - لقول النبي ﷺ : « واغديا أنيس على امرأة الآخر فإن اعترفت فارجمها » : 760 .

هذا بعض من حديث لمسلم سيأتي شرح بعضه في الفقرة 767 والحديث في مسلم (ج3، ص1324) .

129 - وقد وقع في غير كتاب مسلم : « هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ » وفي بعض طرقه في غير كتاب مسلم : فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ بَنَّا يَا قَوْمَ رَدُّونِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ قَوْمِي هُمْ قَتَلُونِي وَغَرُّونِي مِنْ نَفْسِي وَأَخْبِرُونِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرَ قَاتِلِي ، فَلَمْ نَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْنَاهُ ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « فَهَلَّا تَرَكْتُمُ الرَّجُلَ وَجِئْتُمُونِي بِهِ » ، لِيَتَبَيَّنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَمَّا لَتَرْكِ حَدِّ فَلَا ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ : « أَلَا تَرَكْتُمُوهُ حَتَّى أَنْظُرَ فِي شَأْنِهِ » . وَعِنْدَهُ : « هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ فَلَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » : 762 .

ما ذكره المازري من روايات في قصة ماعز ، جاء في سنن أبي داود في باب رجم ماعز بن مالك من كتاب الحدود (ج4، ص145) .

130 - حديث شراح الحرة وأنه ﷺ حكم بعد أن أغضب 782 .
هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المساقاة ، باب شرب الأعلى إلى الكعبيين (ج3، ص146) ، ومسلم في كتاب الفضائل باب وجوب اتباعه ﷺ (ج4، ص1829) .

131 - وعند أبي داود عن جابر : « رَخِصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسُّوْطِ وَالْحَبْلِ وَأَشْبَاهِهِ يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ » : 786 .

خَرَّجَ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللَّقْطَةِ وَرَقَمَ الْحَدِيثَ 1717 (ج2، ص138) .

132 - خَرَّجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَسَنَ وَحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَبْكِيَانِ فَقَالَ : مَا يَبْكِيهِمَا ؟ قَالَتْ : الْجُوعُ . فَخَرَجَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوَجَدَ دِينَاراً فِي السُّوقِ ... الْحَدِيثُ » : 786 .

هَذَا الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللَّقْطَةِ وَرَقَمَهُ 716 (ج2، ص138) .

133 - « وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ : أَنَّهُ بَعَثَ الضُّحَّاكَ إِلَى قَوْمِهِ ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَتَيْتَهُمْ فَارْبِضْ فِي دَارِهِمْ ظَبِيًّا » : 792 .

ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ الْهَرَوِيُّ ، وَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَنَصَّهُ : وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : أَنَّهُ بَعَثَ الضُّحَّاكَ بْنَ سَفْيَانَ إِلَى قَوْمِهِ وَقَالَ : إِذَا أَتَيْتَهُمْ فَارْبِضْ فِي دَارِهِمْ ظَبِيًّا .
النهاية (ج3، ص184) .

134 - « دَعَا بِإِنَاءٍ يَرْبِضُ الرَّهْطُ » : 792 .

ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ وَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَنَصَّهُ : فِي حَدِيثٍ أَمَّ مَعْبَدَ بِإِنَاءٍ يَرْبِضُ الرَّهْطُ .
النهاية (ج3، ص184) .

135 - « مِثْلُ الْمَنَافِقِ مِثْلُ الشَّاةِ بَيْنَ الرِّبَاضِ » : 792 .

رواه الدارمي في السنن في المقدمة ، باب من رخص في الحديث إذا أصاب المعنى

(ج1، ص93) . ونقله المازري عن الهروي الذي ذكر روايتين « بين الريضين » و « بين الربيضين » .

136 — « وفي حديث آخر لما ذكر أشراف الساعة وأن تنطق الروبيضة في أمر العامة قيل وما الروبيضة يا رسول الله ؟ فقال : الرجل التافه ينطق في أمر العامة » : 792 .

أخرجه ابن ماجه : وينطق فيها الروبيضة ، قيل : وما الروبيضة ؟ قال الرجل التافه في أمر العامة . كتاب الفتن ، باب شدة الزمان (ج2، ص1340) .

137 — « ومنه الحديث : حتى يسير الراكب بين النطفتين لا يخشى جوراً » : 792 .

هذه من حديث ذكره الهروي ، ونقله عنه ابن الأثير في النهاية . وفيه لا يزال الإسلام يزيد وأهله ، وينقص الشرك وأهله ، حتى يسير الراكب بين النطفتين لا يخشى جوراً . النهاية (ج5، ص74) .

* * *

فهرس الأشعار (*)

1 - أنشد الخليل : 376 .

[الوافر]

إذا نَزَلَ الشِّتَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ
البيت للحطيفة أنشده في التاج على أن الشتاء بمعنى القحط (ج 10 ، ص 193) .
وهذا البيت من قصيدة الحطيفة يمدح بها بغيضا ومطلعا :
ألا أبلغ بني عوف بن كَعْبٍ وهل قومٍ على خَلْقٍ سواء
ديوان الحطيفة بشرح أبي الحسن السكري (ص 25) .
والحطيفة : هو جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة ، جاهلي إسلامي .
الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 280) .

2 - قول الشاعر : 379 .

[الرجز]

الأفْوَانَ والشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا
أنشده في التاج فيما استدركه على القاموس في مادة الشُّجَعَمَا وصدر هذا العجز :
قد سَأَلَمَ الحَيَاتُ مِنْهُ القَلَمَا
التاج (ج 8 ، ص 356) ، وفي لسان العرب وأنشد الأحمر وهو خلف الأحمر (- 180) ،
الشعر والشعراء (ج 2 ، ص 763) .

3 - قال النابغة : 384 .

[الطويل]

كليني لهم يا أئيمّة ناصبٍ
هذا الصدر هو من مطلع قصيدة له وهو :
كليني لهم يا أئيمّة ناصبٍ وليل أقاسيه بَطِيء الكواكبِ
يمدح بها عامر بن الحارث الأصغر .

(*) الرقم يشير إلى الفقرة المروي فيها البيت .

ديوان النابغة (ص 11) ط . بيروت .
هو زياد بن معاوية ويكنى أبا أُمّامة ويقال : أبا أُمّامة .
الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 108) .

4 - قال زهير : 421 .

[الوافر]
لِمَنْ طَلَّلَ بِرَامَةِ لَا يَرِيمُ عَفَا وَخَلَا لَهُ حُقُبٌ قَدِيمٌ
وهذا البيت مطلع قصيدة له يمدح بها هرماء وهي في ديوانه بشرح يوسف بن سليمان
المعروف بالأعلم (ص 78) .
والقصيدة في مختار الشعر الجاهلي (ج 1 ، ص 274) .
وزهير هو زهير بن أبي سُلَيمى بن رِيّاح المُزَنِي وكان جاهلياً لم يدرك الإسلام . وهو من
أصحاب المُعَلِّقات .
الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 86) .
5 - قال زهير : 442 .

[الطويل]
كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حُبُّ الْقَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ
هذا البيت من قصيدته التي هي من المعلقات ومطلعها :
أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَلَمِّمِ
والقصيدة في ديوانه مشروحة بشرح الأعلم الششمري وفي مختار الشعر الجاهلي (ج 1 ،
ص 227) .

6 - قال الشاعر : 450 .

[الرجز]
كَمَا تَهَادَى الْفَتَيَاتُ الزَّوْرُ
في القاموس والتاج . والزور : الزائرون ، اسم للجمع ، وقيل : جمع زائر ، رجُل زورُ
وامرأة زورُ ونساء زور ، ويكون للواحد والجمع . والمذكر والمؤنث بلفظ واحد :
حُبُّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ صَفْحَةٌ إِلَّا عَنْ لِمَامٍ
وقال في نسوة :
وَمَشِيهُنَّ بِالْكَثِيبِ مَوْرُ كَمَا تَهَادَى الْفَتَيَاتُ الزَّوْرُ
7 - قال الشاعر : 450 .

[الرجز]
التَّمَرُ وَالسَّمْنُ جَمِيعاً وَالْأَقِطُ الْحَيْسُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ
جاء في التاج : « قال الرَّاجِزُ : التمر ... البيت ... » . بتغيير طفيف .
قال شيخنا : هذا البيت مشهور تنشده الفقهاء أو المحدثون . ومفهومه أن هذه الأجزاء إذا
خلطت لا تكون حيساً وهو ضد المراد ، وقد استشكله الطيبي أيضاً في شرح الشفاء ، وأبقاه

على حاله والظاهر أنه يريد إذا حضرت هذه الأشياء الثلاثة فهي حيس بالقوة لوجود مادته وإن لم يحصل خلط فيما عناه .
وقد أشار إليه شيخنا الزرقاني في شرح المواهب وإن لم يحرره تحريراً شافياً وعرضته كثيراً على شيخنا فلم يظهر فيه شيء حتى فتح الله بما تقدّم . اهـ .
التاج (ج 4 ، ص 135) .
وجاء في اللسان (ج 2 ، ص 1069) .

8 — قال الشاعر : 462 .

[السريع]
يَذْهَبُ بِي فِي الشُّعْرِ كُلِّ فَنٍّ حَتَّى يَرُدَّ عَنِّي التَّظَنِّي
استشهد به المازري على أن أصل لَبِّكَ لَبِّكَ فَاسْتَقْلُوا الجمع بين ثلاث بآتٍ فابدلوا من الثالثة يَاءً كما قالوا من الظنّ : تظنيت ، ومنه : حتى يردّ عني التظني .
8 — قال طفيل : 462 .

[الطويل]
رَدَدْنَا حُصَيْنًا مِنْ عَدِيٍّ وَرَهْطِهِ وَتَيْمٌ تَلَبَّى بِالْعُرُوجِ وَتَحَلَّبُ
أنشده في التاج شاهداً على أن لَبِّكَ من لَبِّ بالمكان وألب إذا أقام به . . .
قال : ومنه قول طفيل :
رَدَدْنَا حُصَيْنًا . . . البيت .
(التاج ج 1 ، ص 464) .
وطفيل هو طفيل بن كعب الغنوي وكان من أوصف الناس للخيل من شعراء الجاهلية .
الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 422) .
10 — وقال آخر : 462 .

[الوافر]
مَحَلُّ الْهَجْرِ أَنْتَ بِهِ مَقِيمٌ مُلَبٌّ مَا تَزُولُ وَلَا تَرِيمُ
ذكره المازري على أن لَبِّ وألب بالمكان بمعنى أقام .
11 — ومنه قول ابن أبي ربيعة : 490 .

[الطويل]
وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِثْنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَا سَبَحُ
البيت لعمر بن أبي ربيعة ، هكذا جاء في المعلم .
وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ، ويكنى أبا الخطّاب ، وكان مشهوراً بالتهتك والتعرض للنساء . ويحتمل له بالشهادة إذ غزا في البحر فأحرقت سفينته (- 93) .
الشعر والشعراء (ج 2 ، ص 535) .
وفتشت عنه في ديوانه فلم أجده ثم بعد ذلك وقفت في معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون أنه ليزيد بن الطثرية ، وجاء هذا البيت في أمالي القالي في الدليل (ص 166) .

وجاء بعد هذا البيت قوله :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح

12 - قال الرياشي : 506 .

رأيت أحمد بن أبي المعذل في يوم شديد الحر فقلت : يا أبا الفضل هلا استظللت فإن ذلك توسعة للاختلاف فيه فانشد :

[الطويل]

صَحِيحٌ لَهُ كَيْ اسْتَظَلَ بِظِلِّهِ إِذِ الظِّلُّ أَضْحَى فِي الْقِيَامَةِ قَالِصاً
فَوَا أَتَفِي إِنْ كَانَ سَعْيُكَ بَاطِلاً وَوَا حَسْرَتِي إِنْ كَانَ حُجُّكَ نَاقِصاً
الرياشي هو أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي البصري . روى عنه المبرد في الكامل من اللغة والرواية - (257) .

البغية (ج 2 ، ص 27) .

وأحمد بن أبي المعذل لعله أحمد بن المعذل تلميذ ابن الماجشون (213) .

13 - وينشد للحطيفة : 525 .

[الطويل]

أَلَا حَبْدًا هِنْدَ وَأَرْضَ بِهَا هِنْدُ وَهِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ
البيت من قصيدة للحطيفة مطلعها :
أَلَا طَرَقْنَا بَعْدَهَا هَجَعَتْ هِنْدُ وَقَدْ سَرَنَ خَمْسًا وَاتْلَابَ بَنَا نَجْدُ
ديوانه بشرح السكري (19) .

14 - وقال آخر 325 .

يَبْكِيكَ نَاءُ بَعِيدِ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ، يَا أَلَكْهُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ
قال عبد القادر البغدادي : هذا البيت لم ينسبه أحد إلى قائله .

الخزانة للبغدادي (ج 1 ، ص 296) بولاق (ج 2 ، ص 154) الخانجي .

15 - قال الشاعر : 531 .

[السريع]

يُهْلُ بِالْفَلْدِ رُكْبَانُهَا كَمَا يُهْلُ الرَّاكِبُ الْمُعْتَمِرُ
استشهد به المازري على أن معنى اعتمر البيت : زاره .

16 - قال الشاعر : 531 .

[الرجز]

لَقَدْ سَمَا ابْنُ مَعْمَرٍ حِينَ اعْتَمَرَ مَغْزَى بَعِيداً مِنْ بَعِيدٍ وَضَبْرُ
البيت للعجاج الراجز .

وتقدمت ترجمته في (ج 1 ، ص 353) وأنشده في التاج (ج 3 ، ص 422) .

جاء هنا في (أ) بدل وضبر وصبر بالصاد المهملة .

17 - قال الشاعر : 532 .

[الكامل]
 قتلوا ابن عَفَّانَ الخليفة مُحَرِّمًا وَدَعَا فَلَمْ يُرَ مِثْلُهُ مَحْدُولًا
 البيت للرّاعي أنشدّه الجوهري في صحاحه (ج 5 ، ص 1897) وعنه نقله في التاج (ج 8 ص 239) .

وورد العجز فيهما هكذا :

وَدَعَا فَلَمْ أَرِ مِثْلَهُ مَحْدُولًا
 وروى عوض مخدولا مقتولا .

والرّاعي بن معاوية الرّاعي الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 377) .

18 - ومنه قول زهير : 542 .

[الكامل]
 وَلَأَنْتَ أَشَجَعُ مِنْ أَسَاسَةٍ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٌ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
 البيت أنشدّه سيبويه في الكتاب على ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلة وجاء صدر البيت هكذا .

وَلِنِغَمٍ حَشَوَ الدُّرْعَ أَنْتَ إِذَا
 سيبويه (ج 2 ، ص 37) .

وأما المازري فاستشهد به على أن الذعر بمعنى الفزع .
 وأشار الشتمري في شرح شواهد سيبويه أن هذا البيت من قصيدة مدح بها زهير هرم بن سنان المرّي (ج 2 ، ص 37) وهو في ديوانه (ص 89) .
 ومطلع القصيدة

لِمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ جَجَجٍ وَمِنْ شَهَرٍ
 وهي في مختار الشعر الجاهلي (ج 1 ، ص 263) .

19 - قال الحطّية : 545 .

[الوافر]
 أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتَهُ لَكَاعٍ
 ذكر هذا البيت المبرد في الكامل في باب (هذا بابُ فُعَل) .
 وجاء الصدر في الكامل هكذا :

أَجَوَّلَ مَا أَجَوَّلَ ثُمَّ آوِي
 (ج 3 ، ص 302) .

وجاء في ديوانه أنّه يهجو به امرأته . وشرحه السكري بأنّه من شواهد النحو . والشاهد فيه مجيء فُعَل في سبّ غير منادى ، وذلك قليل . الديوان (ص 120) .

20 - وأنشد غيره أي ابن القوطيّة لقيس بن ذريح : 567 .

[الطويل]
 تَلَوَّحَ مَغَانِيهَا بِحَجَرٍ كَأَنَّهَا رِذَاءَ يَمَانٍ نَدَا مَحْ عَتِيقُ

وقيس بن ذريح هو من بني كنانة من بني ليث وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك ،
وصاحبه لبنى . وذريح (بفتح الذال) .
الشعر والشعراء (ج 2 ، ص 610) .
21 - قال الشاعر : 573 .

[الطويل]
فألقت عصاه واستقر بها النوى كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرُ
البيت أنشده الجوهري في الصَّحاح ذاكراً أَنَّ قولهم ألقى عصاه أي أقام وترك الأسفار .
وكذلك أنشده في التاج وفي كليهما جاء الصدر هكذا :
فألقت عصاه واستقرت بها النوى
ولم يُنسب لقائله فيهما . وقبل هذا البيت .
وَحَدَّثَهَا الرُّوَادُ أَنَّ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قُرَى نَجْرَانَ وَالشَّامِ كَافِرُ
والكافر : المطر .
الصَّحاح (ج 6 ، ص 2428) . التاج (ج 10 ، ص 244) .
22 - قول الشاعر : 573 .

[السريع]
تركتُ أهلَ الصَّبَا وشأنَهُمْ فلم تَعُدْ لِي الْعَصَا وَلَمْ أَعُدْ
أنشده المازري على أن العصا بمعنى الأدب .
23 - وأنشد ثعلب : 578 .

[الطويل]
وَقُولَا لَهَا يَا حَبِذَا أَنْتِ هَلْ بَدَا لَهَا أَوْ أَرَادَتْ بَعْدَنَا أَنْ تَأْتِيَا
هذا البيت لم أجده في الفصيح ، ولعله في بعض كتبه الأخرى ، وهي كثيرة ولم أقف
عليها .
24 - قول الشاعر : 578 .

[الطويل]
لَقَدْ إِمْتُ حَتَّى لَا مَنِي كُلُّ صَاحِبٍ رَجَاءٍ لَسَلِمَى أَنْ تَيْمَمَ كَمَا إِمْتُ
في التاج أنشد ابن بَرِّي ، أي في تعليقه على الصَّحاح المسمى الإيضاح في حاشية
الصَّحاح .
وجاء العجز في التاج بتغيير خفيف هكذا :
رَجَاءٍ لَسَلِمَى أَنْ تَيْمَمَ كَمَا إِمْتُ
التاج (ج 8 ، ص 195) .
25 - قول ابن الأَکوع : 603 .

[مجزوء الرجز]
فَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ
.....

ابن الأكوع هو سلمة بن عمرو بن الأكوع رضي الله عنه كان من الشجعان ويسبق الفرس
عدواً ويبيع النبي ﷺ عند الشجرة على الموت وكانت وفاته سنة أربع وسبعين على الصحيح وكان
يكنى بأبي إياس وصدر هذا العجز :

خذها أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع
كما في النهاية عن الهروي (ج 2 ، ص 230) .

26 — قال طرفة بن العبد : 616 .

[الزمل]

ثُمَّ لَا يَخْزَنُ فِينَا لَحْمَهَا إِنَّمَا يَخْزَنُ لَحْمُ الْمُذْجِرِ
وَيُرَوَّى : إِنَّمَا يَخْزَنُ لَحْمُ مُذْخَرٍ .

هذا البيت من قصيدة لطرفة مطلقها :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ وَمِنْ الْحَبِّ جَنُونَ مُسْتَعِيرُ
وهو اسم امرأة . وهذه القصيدة تبلغ ستة وسبعين بيتاً .

مختار الشعر الجاهلي (ج 1 ، ص 330) .

وتقدمت ترجمة طرفة (ج 1 ، ص 369) .

وأوسع ترجمة له في (أشعار الشعراء الستة الجاهليين) لمحمد عبد المنعم الخفاجي
(ج 2 ، ص 5) .

27 — قال ابن أبي ربيعة : 618 .

[الطويل]

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَا كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ
هذا من قصيدته التي مطلقها :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادَ فَمُبَكِّرُ غَدَاةُ غَدٍ أَمْ رَائِحُ فَمُهْجِرُ
وهي من طوال قصائده حيث تبلغ خمسة وسبعين بيتاً .

(الديوان ، ص 92) .

وتقدمت ترجمته .

28 — قول الشاعر : 618 .

[الطويل]

اتَّهَجِرُ بَيْتاً بِالْحِجَازِ تَلَفَعْتُ بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ أَمْ أَنْتَ زَائِرُهُ

لم أقف على قائله ولا تخريجه ، وذكره المازري شاهداً على تأنيث الفعل وهو تلفعت .
والفاعل الخوف لأنه أراد المخافة .

29 — قال آخر : 618 .

[الطويل]

غفرنا وكانت من سجيئتنا الغفرُ

هذا الشطر في لسان العرب (ج 5 ص 3274) .

30 - قال النابغة : 636 .

[البسيط]

إلّا سليمان إذ قال الإله له قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْذُذْهَا عَنِ الْفَنْدِ
هذا البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان ويعتذر له . ومطلعها :
يا دارميّة بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
ديوانه (ص42) . وتقدمت ترجمته هنا .

31 - قال الشاعر : 648 .

[المقارب]

فإن كُنتَ سيدنا سُدتنّا وإن كُنتَ للخالِ فاذهب فكلّ
استشهد به المازري على أنّ السيد بمعنى الرئيس .

32 - أنشد ابن قتيبة : 648 .

[مجزوء الرمل]

قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة .
وأنشد هذا البيت ابن عبد البر في الاستيعاب بدون خرم كما هنا ، ونصّه :
نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة
رَمِينَاهُ بِسَهْمَيْهِ نِ فِلم نخط فؤاده
ذاكراً أن سعداً وجدّ في مغتسله ميتاً ، ولم يشعروا بموته حتى سمعوا قاتلاً يقول ، ولا يرون
أحداً ، وأنشد البيهقي ثم قال :
ويقال إن الجنّ قتلته روى ابن جريج عن عطاء أنه قال : سمعتُ أن الجنّ قالت في سعد بن
عبادة . . . فذكر البيهقي . الاستيعاب (ج2 ، ص40) .
وهو سعد بن عبادة بن دُلَيْم بن حارثة الخزرجي الأنصاري الساعدي يُكنى أبا ثابت . وكانت
راية رسول الله ﷺ يوم الفتح بيد سعد ، ومات سعد لستين ونصف من خلافة عمر . وابن قتيبة
تقدمت ترجمته (ج1 ، ص156) .
33 - قال أوس بن حجر : 653 .

[الطويل]

فأشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعْصِمٌ وَأَلْقَى بِأَسْبَابِ لَهُ وَتَوَكَّلَا
أنشد هذا البيت في التاج شاهداً على أنّ معنى أشْرَطَ فلان نفسه لكذا من الأمر، أي أعلمها
له وأعدها ، ومن ذلك أَشْرَطَ الشَّجَاعَ نفسه أعلمها للموت . قال أوس بن حجر ، وأنشد البيهقي
(ج5 ، ص167) وكذا في لسان العرب (ج4 ص2236) .
وأوس بن حجر : هو أوس بن حجر بن عتاب وكان فحلاً مُضِرّاً حتى نشأ النابغة وزهير
فاخمداه . الشعر والشعراء (ج1 ، ص154) وتأتي ترجمته في الأعلام .
وأظن هذا البيت من قصيدته التي يقول فيها :
كُتُومٌ طَلَّاعُ الْكَفِّ لَا دُونََ مِلَّتِهَا وَلَا عَجَسُهَا عَنْ مَوْضِعِ الْكَفِّ أَفْضَلَا

وقد ذكر منها ابن قتيبة أبياتاً في الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 156) .

34 - قال الشاعر : 667 .

[الطويل]

إذا ما جعلت الشاة للناس خُبْرَةً فشانك إني ذاهبٌ لِشئونِي
قال في القاموس وشرحه : والخبرة الشاة تُشترى بين جماعة فتذبح ثم يقتسمونها فيسهمون
كل واحد على قدر ما نقد كالخبرة بالضم ، والفعل منها تَخَبَّرُوا خُبْرَةً فعلوا ذلك أي اشتروا شاة
فدبحوها واقتسموها .

التاج (ج 3 ، ص 167) .

35 - قالت امرأة تمدح زوجها : 681 .

[الرجز]

لا يأخذ الحلوان من بناتِيَا

جاء هذا الشطر في الصّحاح .

والحلوان أيضاً أن يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه وكانت العرب تعير به قالت امرأة :

لا يأخذ الحلوان من بناتنا .

الصّحاح (ج 6 ، ص 2318) .

وجاء في التاج هذا الشطر مثل ما في المعلم : من بناتيا ، بخلافه في الصّحاح حيث جاء :

من بناتنا . التاج (ج 10 ، ص 96) .

36 - أنشد ابن الأنباري للبيد : 683 .

[الرمل]

أو نهته فأتاه رزقه فاشتوى ليلة ربح واجتمع

البيت في التاج (ج 7 ، ص 264) وقبلة :

وغلام أرسلته أمه بالوك فبذلنا ما سأل

وهو من قصيدة للبيد مطلعها :

إن تقوى ربنا خير نفل وإذن الله ريبي وعجل

وهو (17) من أبيات القصيدة . مختار الشعر الجاهلي (ج 2 ، ص 502) .

ولبيد تقدمت ترجمته (ج 1 ، ص 378) .

37 - قال الراجز أنشده يعقوب : 683 .

يهم فيه القوم هم الحم

[الرجز]

جاء في القاموس وشرحه : والحمه واحدة الحم لما أذبت إهالته من الألية إذا لم يبق

فيه ودك ، قال الأصمعي : وما أذبت من الشحم فهو الصهارة والجميل وقال غيره : الحم ما

اصطهرت إهالته من الألية ، والشحم قال الراجز :

يهم فيه القوم هم الحم

النتاج (ج 8 ، ص 260) وجاء في لسان العرب (ج 2 ص 1009) .

38 - قال الأعشى : 699 .

[الطويل]

أَجَارَتْنَا بَيْنِي فَلَيْتَكَ طَالِقَهُ
هذا الشطر من طالع قطعة خاطب بها امرأته الهزانيّة حين طلقها وهو :
أَجَارَتْنَا بَيْنِي فَلَيْتَكَ طَالِقَهُ كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَايِدٌ وَطَارِقُهُ
ديوان الأعشى (ص 263) وهي القطعة (41) .

39 - قال الشاعر : 699 .

[السريع]

..... لَا أَمَمٌ ذَارُهَا وَلَا صَقَبٌ
هو لابن قيس الرقيات جاء في القاموس وشرحه . والصقب بالتحريك القريب
والقرب والصقب أيضاً : البعد ضدّ . وأنشد ابن الأنباري لابن الرقيات :
كُوفِيَّةٌ نَازِحٌ مَحَلَّتْهَا لَا أَمَمٌ ذَارُهَا وَلَا صَقَبٌ
وابن قيس الرقيات هو عبيد الله بن قيس أحد بني عامر بن لؤي . وإنما سمي الرقيات لأنه
كان يُشَبَّبُ بثلاث نسوة يُقال لهنّ جميعاً : رقية . وكان متصلاً بمصعب بن الزبير .
الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 523) . الرّوض الأنف (ج 1 ، ص 50) .
40 - قول الشاعر : 721 .

[الكامل]

الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمِهُمَا وَالنَّائِزِينَ إِذَا لَمَ الْقَهْمَا دَمِي
البيت من قصيدة لعنترة بن شدّاد مطلعها :
هَلْ غَادَرَ الشَّعْرَاءَ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ
وهي في مختار الشعر الجاهلي (ج 1 ، ص 369) .
وهي معلقته المشهورة وهي أجود شعره وهو عنترة بن عمرو بن شدّاد العبسي وهو أحد أغربة
العرب أي سودانهم .
الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 204) .
41 - قول جميل : 721 .

[الطويل]

قَلَيْتَ رِجَالًا فَيْكَ قَدْ نَدَرُوا دَمِي وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَا بَثِينَ لَقُونِي
وجاء هذا البيت في ديوانه :
وهو من قصيدة مطلعها :
حَلَقْتُ بِرَبِّ الرَّاغِصَاتِ إِلَى مَنَى هَوِيَّ الْقَطَا يَجْتَزْنَ بَطْنَ ذَفِينِ
وهو جميل بن معمر بن عبد الله العذري ، ويكنى أبا عمرو ، وهو أحد عُشَّاق العرب
وصاحبه بثينة وهما جميعاً من بني عذرة والجمال في عذرة والعشق كثير .

الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 400) .

42 - قال الأعشى : 733 .

[المتقارب]

فَلَنْ يَطْلُبُوا مِرْماً لَلْفَنَى وَلَنْ يُسَلِّمُوهَا لِزَهَادِمَا
البيت من قصيدة للأعشى الكبير يمدح سلامة ذافأش الحميري .
ومطلع القصيدة :

أَجِدُّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرَقُّدَهَا مَعَ رُقَادِهَا
الديوان (ص 69) القطعة الثامنة .
وتقدّمت ترجمته هنا .

43 - قال أبو ذؤيب : 744 .

[الكامل]

والعين بَعْدَهُمْ كَانَ جِدَاقَهَا سُمِلْتُ بِشَوْكِهَا فِي عَوْرٍ تَذْمَعُ
البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يرثي بها أبناء الأربعة الذين ماتوا بالطاعون . ومطلع
القصيدة :

أَمِنْ الْمَنُونِ وَرِيهَا تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرَ لَيْسَ بِمَعْتَبٍ مِنْ يَجْزَعُ
ديوان الهذليين (القسم الأول ص 1) .
وتقدّمت ترجمة أبي ذؤيب في (ج 1 ، ص 364) .

44 - قال الشاعر : 764 :

[الكامل]

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ ذَاةَهَا أَخَذَ الرَّجَالُ بِحَلْقِهِ حَتَّى سَكَتَ
استشهد به في المعلم على أن سكت بمعنى مات ، ولم أفهم عليه في غيره .

* * *

فهرس الأعلام (الرجال) (*)

- الهمة -

ابن آدم : 400 ، 449 ، 681 ، 720 ، 748 .

المراد به الإنسان .

أبان بن عثمان : 571 ، 703 .

جاء في الفقرة 103 ولعله أبان بن عثمان المتقدم . وهو أبو سعيد أبان بن عثمان بن عفان الأموي المدني رضي الله عنه ، عن أبيه رضي الله عنه ، وزيد بن ثابت . أخرج له مسلم والأربعة والبخاري في الأدب (- 105) .

الجمع (ج 1 ، ص 42) ، الخلاصة (ص 1) .

أبان العطار : 633 .

أبو يزيد أبان بن يزيد العطار البصري أحد الأثبات توفي بعد الستين ومائة .

الجمع (ج 1 ، ص 42) ، الخلاصة (ص 15) .

إبراهيم (عليه السلام) : 464 ، 520 ، 749 .

تقدم (ج 1 ، ص 354) .

إبراهيم عن الأسود عن عائشة : 513 .

هو أبو عمران بن يزيد بن قيس النخعي

الكوفي الفقيه يرسل كثيراً . أخرج له الستة (- 96) أو (- 95) .

الجمع (ج 1 ، ص 18) ، الخلاصة (ص 23) .

إبراهيم بن دينار : 654 .

أبو إسحاق إبراهيم بن دينار التمار البغدادي من شيوخ مسلم (- 232) .
الجمع (ج 1 ، ص 21) ، الخلاصة (ص 17) .

إبراهيم بن عبد الله بن سعيد : 560 .

هو إبراهيم بن عبد الله بن معبد ، في (أوب) ابن سعيد بن العباس عن ابن عباس رضي الله عنهما .

الجمع (ج 1 ، ص 22) ، الخلاصة (ص 19) .

الأيهري : 611 .

تقدم (ج 1 ، ص 354) .

أبي بن كعب : 786 .

تقدم في (ج 1 ، ص 354) .

أحمد أو أحمد بن حنبل : 431 ، 443 ،

505 ، 634 .

تقدم (ج 1 ، ص 355) .

(*) الرنم (أو الأرقام) الموالي للاسم يشير إلى الفقرة (أو الفقرات) الواردة فيها الاسم .

السعدي المنقري التميمي سيد تميم أحد
الدهاة الفصحاء الشجعان مضرب المثل
في الحلم .

ابن خلكان (ج 2، ص 599) .
الأعلام (ج 1، ص 262) .

أبو الأحوص : 654 .

مولى بني ليث عن أبي ذر . وعنه
الزهري صحح حديثه الترمذي .
الخلاصة (ص 442) .

أرسطاطاليس : 690 .

من أشهر فلاسفة اليونان الأقدمين . من
تلاميذ أفلاطون ، وصاحب فلسفة
خاصة ، ويلقب بالمعلم الأول
(322 ق.م) ويسميه المحدثون
أرسطو .

دائرة المعارف لوجدي (ج 1،
ص 164) ط 2 .

أبو الأزهر : 672 .

أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابوري
الحافظ ، عنه النسائي وابن ماجه وغيرهما
(- 261) .

الخلاصة (ص 3) .

الأزهري : 373 ، 403 ، 464 ، 543 ،
585 ، 639 ، 667 ، 792 .

محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري أبو
منصور . كان رأساً في اللغة . وأخذ عنه
الهروي صاحب الغريبين . له التهذيب في
اللغة (ط) كان عارفاً بالحديث (- 370) .

البغية (ج 1، ص 19) .

أسامة بن زيد : 506 ، 519 ، 576 ، 611 ،
634 .

أبو محمد ، وأبو زيد أسامة بن زيد بن
حارثة الكلبي رضي الله عنه ، حب رسول

أحمد بن سعيد بن إبراهيم : 672 .

الأشقر أبو عبد الحافظ من شيوخ
البخاري ومسلم والترمذي والنسائي
(- 246) .

الجمع (ج 1، ص 6)، الخلاصة
(ص 6) .

أحمد بن صالح : 611 .

أبو جعفر الطبري المصري أحد شيوخ
البخاري وأبي داود . كان يقوم كل لحن
في الحديث (- 248) .

الجمع (ج 1، ص 10)، الخلاصة
(ص 7) .

أحمد بن أبي المعذل : 506 .

أبو الفضل أحمد بن المعذل بن غيلان
البصري . من أصحاب عبد الملك بن
الماجدشون . مالكي المذهب ويقرض
الشعر .

المدرک (ج 4، ص 5) .

أحمد بن يحيى : 562 ، 590 .
ن : ثعلبا .

أحمد بن يوسف الأزدي : 674 .

أبو الحسن أحمد بن يوسف الأزدي
السلمي النيسابوري الحافظ . روى عنه
مسلم في غير موضع (- 264) .

الجمع (ج 1، ص 15)، الخلاصة
(ص 4) .

الأحمر : 462 .

علي بن الحسن المعروف بالأحمر .
شيخ العربية اشتهر بالتقدم في النحو
والحفظ (- 194) . وذكر السيوطي في
البغية : حيث أطلق في جمع الجوامع
فهو هو . البغية (ج 2، ص 158) .

الأحنف : 792 .

أبو يحيى الأحنف بن قيس بن معاوية

الله ﷺ له مائة وثمانية وعشرون حديثاً
(- 54) .

الجمع (ج 1، ص 40) ، أسد الغابة
(ج 1، ص 84) ، الخلاصة (ص 26) .
أبو أسامة : 439 ، 488 ، 510 .

حماد بن أسامة الهاشمي مولا هم
الكوفي الحافظ (- 201) .

الجمع (ج 1، ص 103) الخلاصة
(ص 91) .

إسحاق : 431 ، 443 ، 513 ، 703 .

لعله ابن منصور كما جاء في بعض
الفقر . تقدم (ج 1، ص 355) .

إسماعيل (القاضي) : 558 .

تقدم (ج 1، ص 356) .

إسماعيل بن أمية : 571 .

ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي
المكي . أحد العلماء والأشراف . أخرج

له الستة (- 144) وفي الجمع (- 139) .
الجمع (ج 1، ص 24) ، الخلاصة

(ص 32) .

إسماعيل بن أبي أويس : 674 .

أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الله بن
عبد الله بن أبي أويس الأصبحي المدني

ابن أخت مالك بن أنس وسمع مالكا
(- 226) .

الجمع (ج 1، ص 25) ، الخلاصة
(ص 35) .

إسماعيل بن إبراهيم : 677 ، 696 .

هكذا جاء هنا الفقرة (677) وهو

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم ، يعرف
بابن علي ، واستفدت أنه ابن علي من

ترجمة ابن أبي عروبة لأنه روى عنه هنا ،
ثم وقفت على الجمع فاستفدت أنه يروي

عن ابن أبي عروبة ، وذكره المازري في

غير هذه الفقرة بابن علي .

الجمع (ج 1، ص 23) ، الخلاصة
(ص 32) .

إسماعيل بن سالم : 696 .

سمع ابن علي . روى عنه مسلم ، وهو
إسماعيل بن سالم الصائغ البغدادي ثم

المكي .

الجمع (ج 1، ص 28) ، الخلاصة
(ص 34) .

إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن إبراهيم
الأسود : 513 .

تقدم (ج 1، ص 356) .

أخو إسماعيل بن أبي أويس : 674 .

أبو بكر عبد الحميد بن عبد الله بن
عبد الله بن أبي أويس المدني عن أبيه

ومالك وغيرهما ، وعنه أخوه إسماعيل .
أخرج له الستة إلا ابن ماجه (- 202) .

الجمع (ج 1، ص 318) الخلاصة
(ص 222) .

أشهب : 609 ، 622 ، 656 .

تقدم (ج 1، ص 356) .

الإصطخري : 679 .

تقدم (ج 1، ص 356) .

الأصمعي : 387 ، 392 ، 434 ، 538 .
540 .

أبو سعيد عبد الملك بن قريب البصري
اللغوي أحد أئمة اللغة صاحب المصنفات

العديدة . وكان من أهل السنة (- 216) .
ابن خلكان (ج 3، ص 170) ، البغية (ج 2،

ص 112) .

ابن الأعرابي : 373 ، 615 ، 638 ، 664 ،
667 ، 792 .

أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي
ويعرف بابن الأعرابي . كان نحوياً عالماً

باللغة والشعر (-230) .

ابن خلكان (ج 4 ، ص 306) ، البغية
(ج 1 ، ص 105) .
لأعشى : 699 ، 733 .

مراده بالأعشى ميمون بن قيس أبو
بصير ، وكان جاهلياً قديماً أدرك الإسلام ،
ولم يسلم ويسمى صناجة العرب . قال أبو
عييدة : الأعشى هو رابع الشعراء
المتقدمين .

الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 212) .
الأعمش : 654 .

تقدم (ج 1 ، ص 357) .

أفلح أخو أبي القعيس : 600 .
هو أفلح بن قيس أبو الجعد عم عائشة
رضي الله عنها من الرضاعة عداده في بني
سليم أو الأشعرين .

الاصابة (ج 1 ، ص 57) .
ابن الأكوخ : 603 .

شاعر وهو القائل :

فاليوم يوم الرضع

أمية بن بسطام : 565 .

العبيسي هكذا جاء هنا والذي ذكره سائر
الحفاظ العيشي ، وقال القاضي العائشي
وهو أبو بكر البصري ، وممن أخذ عنه
البخاري ومسلم (-231) .

الجمع (ج 1 ، ص 46) ، الخلاصة
(ص 40) .

ابن الأنباري : 462 ، 518 ، 627 ، 648 ،
657 ، 683 .

أبو محمد وقد تقدم في (ج 1 ،
ص 152) .

أنس (رضي الله عنه) : 492 .

تقدم (ج 1 ، ص 357) .

أنيس الأسلمي : 760 .

جاء في حديث هذه الفقرة « واغد يا
أنيس لرجل من أسلم على امرأة هذا فإن
اعترفت فارجمها » قال ابن السكّن : لست
أدري من أنيس المذكور ، وجزم ابن عبد
البر بأنه أنيس بن الضحّاك الأسلمي ،
وقال ابن حجر : وفيه نظر .

الاصابة (ج 1 ، ص 76 و 77) .
الأوزاعي : 633 .

تقدم (ج 1 ، ص 357) .

أوس بن حجر : 653 .

هو أوس بن حجر بن عتاب . كان أوس
فحل مضر حتى نشأ النابغة وزهير
فأخملاه . وكان عاقلاً في شعره كثير
الوصف لمكارم الأخلاق .

الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 154) .

ابن أبي أوفى : 716 .

أبو إبراهيم عبد الله بن أبي أوفى
علقمة بن خالد الأسلمي . صحابي ابن
صحابي روي له (95) حديثاً توفي سنة
(86) ، وهو آخر من بقي بالكوفة من
أصحاب النبي ﷺ .

الجمع (ج 1 ، ص 242) ، أسد الغابة
(ج 3 ، ص 131) ، الخلاصة (ص 191) .
أيوب : 668 .

أبو بكر أيوب عن أبي نعيمه كيسان
السُّخْتَيَانِي العنزي البصري الفقيه . أحد
الأئمة الأعلام ، وقال شعبة : أيوب سيد
الفقهاء . روى عنه مالك (-131) .

الجمع (ج 1 ، ص 34) ، الخلاصة
(ص 42) .

أيوب بن موسى : 571 .

أبو موسى أيوب بن موسى بن عمرو بن
سعيد الأموي الكوفي الفقيه جاء في

الخلاصة أصيب مع داود بن علي
(133) .

الجمع (ج 1، ص 34) ، الخلاصة
(ص 44) .

- الباء -

الباهلي : 617 .

يونس بن جبير أبو غلاب الباهلي
البصري . عن ابن عمر . مات قبل أنس
رضي الله عنه وأوصى أن يصلي عليه ،
وأنس مات سنة تسعين (90) أو بعدها .
الجمع (ج 2، ص 583) ، الخلاصة
(ص 440) .
البيتي : 641 ، 659 .

أبو عمرو عثمان بن مسلم البيتي (يفتح
الباء وكسر التاء المثناة) البصري ، وهو
ممن جمع بين الفقه والرواية ، أخرج له
أصحاب السنن الأربعة (- 143) .
اللباب (ج 1، ص 96) ، الخلاصة
(ص 262) .

السبخاري : 467 ، 526 ، 560 ، 581 ،
594 ، 599 ، 614 ، 632 ، 668 ،
674 .

تقدمت ترجمته (ج 1، ص 142) .

البراء : 707 .

تقدم (ج 1، ص 357) .

أبو بردة الأنصاري : 775 .

قال المازري يقال : اسم أبي بردة هذا
هانيء بن نيار الحارثي ، ويقال هو رجل
آخر من الأنصار . والصحيح ما قاله
المازري أولاً من أنه هانيء بن نيار لأن
حديث عدم الجلد فوق عشر في غير حد
هو من رواية هانيء بن نيار كما ذكره ابن
الأثير في أسد الغابة . وهانيء بن نيار بن

عمرو أبو بردة البلوي حليف الأنصار
(45) أو (- 41) .

الجمع (ج 2، ص 555) ، أسد الغابة
(ج 5، ص 53 و 146) ، الخلاصة
(ص 443) .

ابن بشار : 565 .

تقدم (ج 1، ص 358) .

بشير بن سعد :

ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي .
البصري له حديث واحد . توفي (12) بعد
انصرافه من اليمامة وهو والد النعمان بن
بشير .

أسد الغابة (ج 1، ص 195) ،
الخلاصة (ص 50) .

بشير بن نهيك : 677 .

أبو الشعثاء بشير بن نهيك (يكسر
الهاء) السدوسي البصري عن أبي
هريرة . الجمع (ج 1، ص 55) ،
الخلاصة (ص 50) .

بشير بن يسار : 739 .

بشير (بالتصغير) الحارثي الأنصاري
المدني الفقيه . سمع أنس بن مالك .
الجمع (ج 1، ص 55) ، الخلاصة
(ص 51) .

بعضهم : 398 ، 426 ، 433 ، 439 ،

505 ، 526 ، 560 ، 565 ، 573 ،

596 ، 598 ، 599 ، 606 ، 608 ،

703 ، 704 ، 739 ، 775 .

هو أبو علي حسين بن محمد الغساني
(- 498) . تقدم في (ج 1، ص 139)
ضمن مصادر المعلم في السند .

أبو بكر (رضي الله عنه) أو الصديق : 622 ،
707 ، 709 ، 728 ، 749 .

تقدم (ج 1، ص 358) .

أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني
البغدادي الإمام في النحو واللغة وشهرته
بثعلب (-297).

البغية (ج 1، ص 396).
أبو ثور : 425 ، 576 ، 706 .
تقدم (ج 1، ص 359) .
الثوري : 504 .
تقدم (ج 1، ص 359) .

- الجسيم -

جابر، أو جابر بن عبد الله الأنصاري : 475 ،
479 ، 484 ، 501 ، 511 ، 515 ،
565 ، 591 ، 614 ، 615 ، 652 ،
667 ، 668 ، 669 ، 672 ، 681 ،
692 ، 707 ، 775 ، 786 .
تقدم (ج 1، ص 359) .
ابن جريج : 433 ، 464 ، 560 ، 571 ،
676 .
تقدم (ج 1، ص 360) .

جرير : 687 .

ابن عبد الحميد المتقدم في (ج 1،
ص 360) .
جعفر بن ربيعة : 674 .
تقدم (ج 1، ص 360) .

الجلودي أو أبو أحمد أو أبو أحمد محمد بن عيسى
ابن محمد : 426 ، 433 ، 439 ،
488 ، 492 ، 510 ، 513 ، 526 ،
565 ، 607 ، 640 ، 672 ، 676 ،
677 ، 687 ، 696 ، 713 ، 775 .
من رواية مسلم . تقدم في (ج 1،
ص 108) .

أبو جهل :

عمرو بن هشام المخزومي القرشي رأس
الشرك قتل في بدر سنة (-2) .

أبو بكر : 372 ، 384 ، 573 ، 590 .
هو محمد بن القاسم الأنباري .

تقدم (ج 1، ص 152) .
أبو بكر بن عبد الرحمن : 433 .
هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
المخزومي أحد الفقهاء السبعة . اسمه
محمد أبو المغيرة (-94) .
الجمع (ج 2، ص 591) ، الخلاصة
(ص 444) .

ابن بكير : 511 ، 607 .

تقدم (ج 1، ص 358) .
بلال : 506 ، 519 ، 684 .
تقدم (ج 1، ص 358) .
بلال بن جرير : 545 .

وهو ولد جرير الشاعر المشهور ، وهو
شاعر قال ابن قتيبة : وكان أفضل من
جرير .

الشعر والشعراء (ج 1، ص 435) .
بهرز : 668 .

أبو الأسود بهز بن أسد العمي (بالعين)
البصري . وإليه المنتهى في التثبت . مات
قبل المائتين .
الجمع (ج 1، ص 62) ، الخلاصة
(ص 53) .

- التاء -

الترمذي : 612 ، 655 ، 662 ، 681 ،
691 ، 699 ، 709 ، 721 ، 736 .
تقدم (ج 1، ص 143) .

- الثاء -

الثعالبي : 376 ، 615 .

تقدم (ج 1، ص 152) .
ثعلب : 462 ، 562 ، 578 ، 590 .

- الأعلام (ج 5، ص 261).
 ابن الجهم: 573، 625.
 له: الرد على الشافعي في قوله بصحة بيع النجس.
 أبو جهم: 573، 634.
 هو ابن حذيفة بن غانم القرشي العدوي من معمر بن قريش ومن مشيختهم. مات آخر خلافة معاوية. وتقدم في (ج 1، ص 360).
 الإصابة (ج 4، ص 35).
 - الحساء -
 حاتم: 792.
 هو حاتم بن عبد الله، وكان جواداً شاعراً، وهو أحد أجواد العرب الثلاثة حاتم، وكعب بن مامة، وهرم بن سنان. الشعر والشعراء (ج 1، ص 193).
 أبو حاتم: 596.
 سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني. كان إماماً في علوم اللغة والشعر. له إعراب القرآن (ج 250) وقيل في غيرها وهو من المعمرين.
 البغية (ج 1، ص 606).
 ابن أبي حاتم الرازي: 668.
 أبو محمد عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم الرازي. حافظ السري وابن حافظها، صاحب التصانيف المديدة منها الجرح والتعديل، وهو كتاب يقضي له بالرتبة المنيفة (ط) (ج 327).
 تذكرة الحفاظ (ج 3، ص 829)، الرسالة المستظرفة (ص 72 و 147).
 الحاكم أبو عبد الله: 668.
 أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الضبي الأصبهاني المعروف بالحاكم النيسابوري، وكذلك يعرف بابن الضبي.
- إمام أهل الحديث في عصره (ج 405).
 الوفيات (ج 4، ص 280).
 أبو حامد في بعض كتبه: 576.
 من القريب أنه أبو حامد الغزالي.
 (ج 505) ولعل قول المازري: في بعض كتبه، يقصد الوجيز.
 حبان: 604، 703.
 (بالفتح) وهو حبان بن هلال الباهلي أبو حبيب البصري. روى عن همام بن يحيى وشعبة (ج 216).
 الجمع (ج 1، ص 113)، الخلاصة ص 70.
 ابن حبيب: 512، 558.
 أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي كان حافظاً للفقه على مذهب مالك، له الواضحة (ج 238).
 الديباج (ج 2، ص 8).
 حجاج: 433، 505.
 توفي سنة (ج 186) تقدم (ج 1، ص 361).
 الحجاج بن أرطاة: 622.
 أبو أرطاة النخعي الكوفي قاضي البصرة. خرج له الحمسة والبخاري في الأدب المفرد (ج 147).
 الجمع (ج 1، ص 100)، الخلاصة (ص 72).
 حجاج بن الشاعر: 594.
 أبو محمد حجاج بن يوسف يعرف بابن الشاعر البغدادي الحافظ عنه مسلم وأبو داود (ج 259).
 الجمع (ج 1، ص 99)، الخلاصة (ص 73).
 ابن الحذاء: 426، 439، 608، 640.
 أبو عبد الله محمد بن يحيى القرطبي له

حصين: 462.
 جاء في شعر الطفيل، وأظنه حصين بن
 ضميم بن عدي.
 كتاب العرب (ج 2، ص 764).
 الحطيفة: 545، 525.
 جرول بن أوس من بني قُطَيْعَة بن
 عبس، وهو جاهلي إسلامي وكان هجاء.
 نحو: (45).
 الشعر والشعراء (ج 1، ص 280)،
 الأعلام (ج 2، ص 110).
 الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة:
 513.
 هو الحكم بن عُتَيْة الكندي أبو محمد،
 ثقة ثبت مات سنة (113) وقيل بعدها.
 تهذيب التهذيب (ج 2، ص 33)،
 الخلاصة (ص 89).
 حماد بن زيد: 571، 668.
 تقدم (ج 1، ص 362).
 أبو حمزة: 525.
 من علماء اللغة. -
 حميد بن عبد الرحمن: 529.
 هو حميد بن عبد الرحمن بن عوف أبو
 إبراهيم الزهري المدني، وهو الذي روى
 عنه ابن شهاب. أخرج له الستة (95)
 وفي الجمع (105) وهو ابن ثلاث
 وتسعين.
 الجمع (ج 1، ص 88)، الخلاصة
 (ص 94).
 حميد بن نافع: 640.
 وجاء في نسخة ابن الخدّاء حميد بن رافع
 والصواب حميد بن نافع الأنصاري المدني أبو
 أفلح، ويروي عن أبي أيوب وعبد الله بن
 عمر وزينب بنت أم سلمة. التهذيب
 (ج 3، ص 50)، الجمع (ج 1،

عناية بالموطأ وله في شرحه تأليف في ثمانين
 جزءاً، وتقدم بعض ترجمته في (ج 1،
 ص 121).
 الديباج (ج 2، ص 237).
 حذيفة: 678.
 تقدم (ج 1، ص 361).
 الحريري: 373، 487.
 تقدم (ج 1، ص 361).
 الحسن: 540، 545، 593، 669، 706.
 هو الحسن البصري لأنه إذا أطلق لم
 ينصرف إلا إليه، وما جاء من الفقرة
 (545) يؤيد أنه الحسن البصري. وتقدمت
 ترجمته (ج 1، ص 361) وانظر الوفيات
 (ج 2، ص 71).
 الحسن (رضي الله عنه): 545، 786.
 تقدم (ج 1، ص 361).
 الحسن (من القراء): 639.
 إنما قلنا إنه من القراء لقول المازري قرأ
 الحسن، والأقرب أنه الحسن البصري لأنه
 من القراء كما أفاده في غاية النهاية (ج 1،
 ص 235).
 أبو الحسن: 791.
 هو علي بن محمد بن خلف المعافري
 القروي المعروف بابن القاسبي أو القاسبي.
 كان إماماً في علم الحديث ومتونه وأسانيده
 مع التقدم في الفقه. وله الكتاب الشهير
 الملخص وغيره من المؤلفات وهي كما قال
 القاضي عياض بديعة مفيدة.
 المدارك (ج 7، ص 92)، الوفيات
 (ج 3، ص 320).
 الحسن بن محمد: 565.
 تقدم (ج 1، ص 361).
 الحسين (رضي الله عنه): 786.
 تقدم في (ج 1، ص 362).

ص 90)، الخلاصة (ص 95).
ابن حنبل أو أحمد بن حنبل:

تقدم (ج 1، ص 355).

أبو حنيفة: 371، 372، 375، 377،

425، 444، 459، 461،

468، 473، 474، 498، 507،

511، 517، 520، 524، 532،

535، 556، 581، 605، 609،

611، 612، 617، 618، 619،

634، 641، 652، 653، 655،

659، 664، 665، 666، 667،

669، 670، 675، 679، 680،

684، 688، 690، 692، 695،

699، 705، 706، 709، 725،

735، 737، 744، 747، 758،

774، 780، 786.

تقدم في (ج 1، ص 362).

حويصة: 737.

حويصة بن مسعود الأنصاري. شهد

أحدًا والخندق وقد تكلم في قصة قتل

عبد الله بن سهل بن قيس.

الإصابة (ج 1، ص 363).

حويطب: 398.

ابن عبد العزيز بن أبي قيس. أسلم

زمن الفتح وشهد حينما مات عن مائة

وعشرين سنة (-54).

الإصابة (ج 1، ص 364)، الجمع (ج 1،

ص 114)، الخلاصة (ص 99).

حيوة: 598.

هو حيوة بن شريح التميمي التجيبي

المصري أحد الأئمة كان مستجاب الدعوة

(-158).

تهذيب. التهذيب (ج 3، ص 69)،

الخلاصة (ص 96).

- الخاء -

خارجة بن زيد: 665.

ابن ثابت الأنصاري، أحد الفقهاء

السبعة بالمدينة. أدرك عثمان (-100).

تهذيب التهذيب (ج 3، ص 74)،

الخلاصة (ص 99).

خالد: 444، 704.

هكذا ورد غير منسوب فيها.

وهو خالد بن مهران الخذاء. يروي عن

أبي المليح كما جاء في الفقرة (444) وأما في

القرة (704) فإنه ذكر أنه خالد الخذاء

(-141) وقيل (-142).

الجمع (ج 1، ص 120)، التهذيب

(ج 3، ص 120).

خالد: 373، 410.

ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن

عمرو بن غزوم القرشي أبو سليمان

سيف الله، وعنه ابن عباس وجماعة، قاتل

أهل الردة وتولى الفتح (-21).

أسد الغابة (ج 2، ص 3).

خالد بن أبي زيد: 505.

وهو خالد بن سلمة، وهو خالد ابن

أبي يزيد بن سبأ (أو سبأ) أبو عبد الرحمن

(أو أبو عبد الرحيم) الأموي مولاهم

(-144).

الجمع (ج 1، ص 123)، الخلاصة

(ص 104).

خالد بن عبد الله: 698.

تقدم (ج 1، ص 363).

أبو خالد الأحمر: 678.

تقدم (ج 1، ص 363)

ابن خالويه: 568.

أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه

الهمذاني النحوي له مؤلفات في العربية
(- 370).
البغية (ج 1، ص 529).
خزيمة : 388 .
تقدم (ج 1، ص 363) .
الخليل : 376 ، 462 .
أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو
الفرهيدي البصري صاحب العربية
والعروض ، وهو صاحب كتاب العين على
إحدى الروايات (- 175) أو (- 170) .
البغية (ج 1، ص 557)، الوفيات (ج 3،
ص 244) .
أبو الخليل : 608 .
صالح بن أبي مريم الضبي البصري .
الجمع (ج 1، ص 222)، الخلاصة
(ص 171) .
الخوارزمي : 749 .
الأقرب أنه محمد بن موسى الذي ذكره
صاعد في طبقات الأمم (ص 16) وهو
من المنجمين (- 235) .
تاريخ الحكماء (ص 286)، معجم
المؤلفين (ج 12، ص 63) .
ابن خويز منداد : 622 ، 655 .
محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن
خُوَيْرٍ منداد أبو عبد الله . وله كتاب كبير في
الخلايف ، وأحكام القرآن وغيرهما . وجاء في
المدارك أن عنده شواذ عن مالك .
المدارك (ج 7، ص 77)، الديباج
(ج 2، ص 229) .

- الدال -
الدارقطني : 526 ، 560 ، 571 .
أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد

البغدادي الدارقطني الحافظ المشهور . وقد
انفرد بالإمامة في علم الحديث (- 385) .
الوفيات (ج 3، ص 297) .
داود : 371 ، 375 ، 532 ، 561 ، 576 ،
601 ، 602 ، 605 ، 670 ، 679 ،
705 ، 707 ، 711 ، 716 ، 786 .
أبو سليمان داود بن علي بن خلف
الأصبهاني الإمام المشهور المعروف
بالظاهري . وكان صاحب مذهب مستقل
وتبعه جمع يعرفون بالظاهرية (- 270) وتوفي
ببغداد .
الوفيات (ج 2، ص 255) .
داود (عليه السلام) : 785 .
تقدم (ج 1، ص 363) .
أبو داود : 426 ، 571 ، 576 ، 581 ،
611 ، 612 ، 622 ، 655 ، 662 ،
675 ، 698 ، 699 ، 721 ، 722 ،
736 ، 752 ، 762 ، 768 ، 786 .
سليمان بن الأشعث الأزدي
السجستاني . أحد حفاظ الحديث وعلمه
وعلمه . صاحب كتاب السنن (- 275) .
الوفيات (ج 2، ص 404) .
الداودي : 446 ، 511 ، 708 .
أبو جعفر أحمد بن نصر الأسدي كان
بطرابلس ، ثم انتقل إلى تلمسان وكان فقيهاً
فاضلاً مؤلفاً مجيداً له النامي في شرح الموطأ
(- 402) .
الديباج (ج 1، ص 165)، المدارك
(ج 6، ص 102) .
دحية : 585 .
دحية بن خليفة الكلبي الصحابي . وكان
جبريل عليه السلام يأتي الرسول في صورته
وهو الرسول إلى قيصر ، شهد ما بعد بدر
(- 45) .

أسد الغابة (ج 2، ص 130)، الخلاصة (ص 112)، الأعلام (ج 3، ص 13).
 أبو الدرداء: 705.
 تقدم (ج 1، ص 363).
 ابن دريد: 378، 450، 587، 647.
 محمد بن الحسن الأزدي اللغوي الإمام.
 انتهت إليه لغة البصريين. له الجمهرة الكتاب المشهور (- 321).
 البغية (ج 1، ص 76).
 الدمشقي: 672.
 تقدم في مصادر المعلم (ج 1، ص 146).
 الدولابي: 633.
 أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، صاحب كتاب الأسماء والكنى وغيره (- 310).
 الرسالة المستطرفة (ص 120).

- الذال -

ابن أبي ذئب: 526.
 تقدم (ج 1، ص 363).
 أبو ذؤيب: 744.
 تقدم (ج 1، ص 364).
 أبو ذر: 393، 411.
 تقدم (ج 1، ص 364).
 أبو ذر: 614.
 هو عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي المالكي شيخ الحرم. روى الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الفربري، وأخذ عن أبي بكر الباقلاني (- 434).
 شذرات الذهب (ج 3، ص 254).

- الراء -

الراجز: 683.

الرازي: 513، 581، 672، 775.
 من رواية مسلم تقدم في رواية مسلم (ج 1، ص 112).
 رافع بن خديج: 669.
 هو رافع بن خديج بن رافع الأوسي الصحابي شهد بدرًا وما بعدها كذا في الخلاصة. وفي أسد الغابة: أن النبي ﷺ رده يوم بدر لأنه استصغره وأجازته يوم أحد (- 74).
 أسد الغابة (ج 2، ص 151)، الخلاصة (ص 113).
 ابن راهويه: 652.
 إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي أبو يعقوب. جمع بين الحديث والفقه، وهو من أصحاب الشافعي (- 238).
 الوفيات (ج 1، ص 199)، الخلاصة (ص 27).
 رباعي بن حراش: 678.
 أبو مريم الكوفي غضرم (- 100) في خلافة عمر بن عبد العزيز.
 الجمع (ج 1، ص 140)، الخلاصة (ص 114).
 ربعة: 421.
 ابن الجارث بن عبد المطلب أبو أروة صحابي (- 23) بالمدينة.
 أسد الغابة (ج 2، ص 166)، الخلاصة (ص 116).
 ربعة: 622، 653.
 هو ربعة الرأي تقدم في (ج 1، ص 364).
 ابن أبي ربعة: 490، 618.
 عمر بن عبد الله بن أبي ربعة المخزومي أبو الخطاب. وكان شاعراً ماجناً (- 93).

الثقفي أبو الصلت الكوفي أحد الأعلام
(ج 2، ص 535).

رفاعة: 590.
ابن سَمَوَال وهو الذي طلق امرأته ثلاثاً
على عهد رسول الله ﷺ.
أسد الغابة (ج 2، ص 181).

رُكَّانَة: 622.
ابن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب وهو
من مَسْلَمَة الفتح (ج 42) أول خلافة
معاوية، وقيل: إنه توفي في خلافة عثمان.
أسد الغابة (ج 2، ص 188)،
الخلاصة (ص 119).

ابن رمح: 560.
محمد بن رمح بن المهاجر النجيب
أبو عبد الله المصري الحافظ وعنه أخذ مسلم
(ج 242).

الجمع (ج 1، ص 471)، الخلاصة
(ص 336).

روح بن عباد: 672.
ابن العلاء القيسي أبو محمد البصري
الحافظ (ج 205).

الجمع (ج 1، ص 137)، الخلاصة
(ص 118).

روح بن القاسم: 565.
التميمي العنبري أبو غيث البصري
الحافظ. بعد (ج 150).

الجمع (ج 1، ص 137)، الخلاصة
(ص 118).

الرياشي: 506.
العباس بن الفرّج أبو الفضل الرياشي
اللفوي النحوي (ج 257).

البغية (ج 2، ص 27).

- الزاي -

زائدة بن قدامة: 768.

الزبيدي: 398.
تقدم في (ج 1، ص 364).

الزبير (رضي الله عنه): 394.
أبو عبد الله الزبير بن العوام القرشي
الأسدي حواري رسول الله ﷺ وأحد
العشرة المبشرين بالجنة وأحد السنة أصحاب
الشورى وابن عمّة النبي ﷺ وهو أول رجل
سلّ سيفه في الاسلام (ج 36).

أسد الغابة (ج 2، ص 196).

الإصابة (ج 1، ص 545).

الزبير بن بكار: 571.
أبو عبد الله الزبير بن بكار بن بكار
القرشي الأسدي الزبيدي. كان من أعيان
العلماء له كتاب أنساب قريش (ج 256).

الوفيات (ج 2، ص 311).

ابن الزبير: 484، 520.
أبو حبيب عبد الله بن الزبير بن
العوام، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق
ذات النطاقين. بويغ له بمكة، وقتل
(ج 73).

الوفيات (ج 3، ص 71).

أبو الزبير: 668، 672، 740.

تقدم (ج 1، ص 364).

الزبيدي: 594.

أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير
الزبيدي الكوفي أخرج له السنة (ج 203).

وفي الجمع (ج 103) والصواب
الأولى. الجمع (ج 2، ص 141)،
الخلاصة (ص 344).

زُفَر : 564 ، 605 ، 679 .

أبو الهذيل زُفَر بن الهذيل العبيري
الفقيه الحنفي كان من أصحاب الحديث
والرأي (- 158) .
الوفيات (ج 2 ، ص 317) .

زكرياء بن إسحاق : 672 .

زكرياء بن إسحاق المكي سمع
عمرو بن دينار وغيره . أخرج له الستة .
الجمع (ج 1 ، ص 150) .
الخلاصة (ص 122) .
زُمة : 609 .

هو والد سودة قتل يوم بدر كافراً .

أسد الغابة (ج 3 ، ص 164) .

الزهري : 398 ، 457 ، 666 ، 705 .

تقدم في (ج 1 ، ص 365) .

زهير : 510 .

ما جاء في سند المبيت بمكة زهير في
رواية هو وهم إنما هو نمير .

زهير بن حرب : 677 .

تقدم في (ج 1 ، ص 365) .

زهير بن أبي سُلمى : 421 ، 442 ، 542 .

وابن سلمى هو ربيعة بن رباح المُزني
حكيم الشعراء في الجاهلية (- 13) قبل
الهجرة . الشعر والشعراء (ج 1 ،
ص 86 - 103) .

ابن زياد : 514 .

هكذا في كتاب مسلم من جميع
الطرق . والمحمول أنه زياد بن أبي سفيان
كما جاء في جميع الموطآت .
وهو زياد بن أبيه استلحقه سيدنا معاوية
بأبيه ، أحد دُعاة العرب (- 53) .
الأعلام (ج 3 ، ص 89) .

زيد بن الأرقم : 468 .

ابن زيد الأنصاري الخزرجي أبو عمر
شهد مع رسول الله ﷺ 17 غزوة (- 68) .
أسد الغابة (ج 2 ، ص 219) .
زيد بن أبي أنيسة : 505 ، 668 .

أبو أسامة الجزري عن الحكم وغيره
وعنه مالك (- 125) .

الجمع (ج 1 ، ص 145) ، الخلاصة
(ص 127) .

زيد أوزيد بن ثابت : 665 ، 706 ، 707 .

تقدم (ج 1 ، ص 365) .

زيد بن حارثة : 610 ، 672 .

ابن شراحيل بن كعب أبو أسامة وهو
مولى رسول الله ﷺ وجَّه استشهد في مؤتة
من أرض الشام (- 8) .

أسد الغابة (ج 2 ، ص 224) .

زيد بن الخطاب : 632 .

ابن نفيل أخو عمر لأبيه قتل في وقعة
اليمامة (- 12) .

أسد الغابة (ج 2 ، ص 228) .

- السنين -

السائب : 398 .

ابن يزيد بن سعيد الكندي يُعرف بابن
أخت نمر صحابي ابن صحابي (- 86) أو
(- 91) هو آخر من مات بالمدينة من
الصحابة رضي الله عنهم .

أسد الغابة (ج 2 ، ص 257) ،
الخلاصة (ص 132) .

سالم : 605 .

مولى أبي حذيفة بن عبيد بن ربيعة كان
من فضلاء الصحابة يُعدّ في القراء (- 12)
يوم اليمامة .

أسد الغابة (ج 2 ، ص 245) .

- سالم بن عبد الله : 665 .
تقدّم (ج 1 ، ص 365) .
السُّجْزِي : 672 .
تقدم في رواية مسلم (ج 1 ، ص 116) .
ابن سحنون : 622 .
تقدم (ج 1 ، ص 365) .
سُرَاقَة : 479 .
ابن مالك بن جُعْشُم الكِنَانِي المدلجي
أبو سفيان . وهو الذي طلب رسول الله ﷺ
حين هاجر فساخت به فرسه (- 24) .
أسد الغابة (ج 2 ، ص 266) ،
الخلاصة (ص 161) .
سُرَيْج بن يونس : 444 .
ابن إبراهيم المروزي أبو الحارث وعنه
مسلم وأكثر (- 235) .
الجمع (ج 1 ، ص 198) ، الخلاصة
(ص 133) .
سعد بن طارق : 678 .
تقدم (ج 1 ، ص 366) .
سعد بن عبادة : 644 ، 648 ، 719 .
تقدم (ج 1 ، ص 366) .
سعد بن أبي وقاص : 609 ، 712 .
تقدّم (ج 1 ، ص 366) .
سعيد بن أبي أيوب : 596 .
الخزاعي مولا هم أبو يحيى بن مقلّاص
المصري (- 161) .
الجمع (ج 1 ، ص 170) ، الخلاصة
(ص 136) .
سعيد بن حسان : 594 .
قاص أهل مكّة المخزومي ، وثقه ابن
معين عن مجاهد وغيره .
- الجمع (ج 1 ، ص 175) ، الخلاصة
(ص 137) .
سعيد بن زيد : 701 .
ابن عمرو بن نفيل العدوي أحد العشرة
المبشرين بالجنة (- 51) .
الجمع (ج 1 ، ص 162) ، الخلاصة
(ص 138) .
سعيد بن أبي السعيد المقبري : 526 .
تقدم (ج 1 ، ص 366) .
سعيد بن عبيد : 739 .
تقدم (ج 1 ، ص 366) .
سعيد بن أبي عروبة : 608 ، 677 .
أبو النضر سعيد بن أبي عروبة مهران
اليشكري مولا هم البصري الحافظ
(- 156) .
الجمع (ج 1 ، ص 169) ، الخلاصة
(ص 141) .
سعيد بن المسيب :
ن : ابن المسيب .
سعيد بن ميناء : 668 .
أبو الوليد مولى البخاري المكي سمع .
جابر بن عبد الله وأبا هريرة .
الجمع (ج 1 ، ص 169) ، الخلاصة
(ص 143) .
سعيد بن أبي هلال : 571 .
الليثي مولا هم أبو العلاء المصري نزّيل
المدينة (- 130) .
الجمع (ج 1 ، ص 172) ، الخلاصة
(ص 143) .
أبو سعيد : 526 .
مولى المهري سمع أبا سعيد الخدري
في الجهاد وأبا ذرّ ، وعنه ابنه سعيد .

الجمع (ج 2، ص 596)، الخلاصة (ص 451).

أبو سعيد الأشج: 678.

عبد الله بن سعيد الكندي الكوفي الحافظ أخرج له الستة (257).

الجمع (ج 1، ص 252)، الخلاصة (ص 199).

أبو سعيد الخدري: 371، 410، 411، 456، 608.

تقدم (ج 1، ص 366).

ابن سفيان: 510.

هو إبراهيم بن سفيان، وقد تقدم في

رواة مسلم (ج 1، ص 109).

أبو سفيان: 640، 781.

صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي أسلم ليلة الفتح وشهد حُتَيْناً والطائف واليرموك (31) وعمره (88). أسد الغابة (ج 3، ص 12)، الخلاصة (ص 172).

ابن السكيت: 371، 377، 384، 389، 415، 481، 568، 596، 603، 629.

يعقوب بن إسحاق أبو يوسف كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر (244).

البغية (ج 2، ص 349).

سلمة بن الأكوع: 565.

سلمة بن عمرو بن الأكوع أبو مسلم المدني بايع تحت الشجرة (74) عن ثمانين سنة.

أسد الغابة (ج 2، ص 333)، الخلاصة (ص 148).

أبو سلمة: 633، 672، 703، 710.

تقدم (ج 1، ص 367).
ابن أبي سلمة: 653.

عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون التيمي المدني الفقيه (164) أو (166).

الجمع (ج 1، ص 309)، الخلاصة (ص 240).

سليم بن حيّان: 492، 668.

وقع في (أ) خطأ في الفقرة 492 سليمان الهذلي البصري أخرج له الستة.

الجمع (ج 1، ص 206)، الخلاصة (ص 162).

سليمان (عليه السلام): 636، 785.

تقدم (ج 1، ص 367).

سليمان بن يسار: 775.

أبو أيوب مولى ميمونة المدني أحد الفقهاء السبعة. روى عن زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة ومولاته ميمونة (107).

الجمع (ج 1، ص 177)، الخلاصة (ص 155).

سيماك: 613.

الظاهر أنه سيماك بن حرب الذهلي أبو المغيرة الكوفي التابعي (123).

الجمع (ج 1، ص 203)، الخلاصة (ص 155).

سُمرة بن جُنْدُب: 426، 655.

الفرزاري نزيل البصرة كان من الحفاظ المكثرين سمع النبي ﷺ توفي سنة (59) أو (60).

الجمع (ج 1، ص 202)، الخلاصة (ص 156).

سهل : 526 .

جاء في احتجاج الدارقطني على أن أبا سعيد المقبري لم يرو حديث « لا يحل لامرأة » الحديث عن أبيه عن أبي هريرة وإنما رواه سعيد عن أبي هريرة قائلًا بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا عن سعيد المقبري عن أبي هريرة .

سهل : 740 .

أبو محمد سهل بن أبي حثمة عامر بن ساعدة الأنصاري صحابي صغير توفي زمن معاوية .

أسد الغابة (ج 2، ص 363) ، الجمع (ج 1، ص 186) ، الخلاصة (ص 157) .

سهل : 641 .

هو سهل بن سعد بن مالك الأنصاري أبو العباس المدني (-91) عن 100 سنة . وقال ابن الأثير ويقال : إنه آخر من بقي من أصحاب النبي ﷺ بالمدينة .

أسد الغابة (ج 2، ص 366) ، الجمع (ج 1، ص 186) ، الخلاصة (ص 157) .

سَوَادَة : 426 .

ابن حنظلة القشيري البصري عن سمرة بن جندب وعنه ابنه عبد الله .

الجمع (ج 1، ص 206) ، الخلاصة (ص 158) .

سيبويه : 462 .

اسمه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر . ولقب سيبويه إمام البصريين أخذ عن الخليل ، وهو صاحب التاليف الشهير في النحو المعروف بالكتاب (-180) . البغية (ج 2، ص 229) .

ابن سيرين : 617 ، 706 .

تقدم (ج 1، ص 368) .

- الشَّيْن -

الشاعر : 573 ، 578 ، 618 ، 648 ، 667 ، 699 ، 721 ، 764 .

الشافعي : 382 ، 395 ، 425 ، 450 ،

457 ، 459 ، 460 ، 462 ، 467 ،

469 ، 473 ، 504 ، 507 ، 508 ،

511 ، 512 ، 517 ، 520 ، 522 ،

524 ، 529 ، 532 ، 573 ، 576 ،

581 ، 582 ، 585 ، 609 ، 611 ،

617 ، 619 ، 638 ، 639 ، 641 ،

643 ، 653 ، 655 ، 659 ، 662 ،

665 ، 666 ، 667 ، 669 ، 670 ،

675 ، 679 ، 680 ، 681 ،

684 ، 691 ، 692 ، 695 ، 705 ،

706 ، 709 ، 721 ، 723 ، 735 ،

736 ، 737 ، 744 ، 747 ، 774 ،

786 ، 787 .

تقدم (ج 1، ص 368) .

أبو شاة : 534 .

الصحابي الذي طلب أن تكتب له خطبة النبي ﷺ لما فتح مكة وهو من أهل اليمن .

أسد الغابة (ج 5، ص 224) .

شَبَاك : 687 .

شباك الضبي الكوفي له ذكر في صحيح مسلم يروى عن إبراهيم النخعي . أخرج

له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الخلاصة (ص 168) .

ابن شبرمة : 692 .

أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة فقيه الكوفة

الضبي القاضي . روى عن أنس والتابعين (ج 1، ص 210) ، الخلاصة (ص 144) .

شذرات الذهب (ج 1، ص 215) .

شُرَيْح : 705 ، 706 .

ابن الحارث بن قيس أبو أمية الكوفي مُخَضَّرَم ولي لعمر الكوفة كان من جلة العلماء (ج 2، ص 460) ، الخلاصة (ص 165) .

شريك ابن سَخْمَاء : 643 ، 705 .

والسَخْمَاء أمه ، وأبوه عبدة بن معتب ، وهو حليف الأنصار وقيل إنه شهد مع أبيه أخذاً فهو صحابي . وما جاء في المعلم من أنه يهودي غير صحيح .

شريك : 705 .

هكذا جاء هنا ومن القريب أنه شريك النخعي وهو شريك بن عبد الله بن الحارث الكوفي (ج 2، ص 161) .

أسد الغابة (ج 2، ص 397) .

ابن شعبان : 709 .

تقدم (ج 1، ص 368) .

شعبة : 426 ، 565 ، 595 ، 604 ، 608 ، 640 ، 677 ، 786 .

تقدم (ج 1، ص 368) .

الشَّعْبِي : 506 ، 634 ، 705 .

تقدم (ج 1، ص 368) .

شعيب : 398 .

ن : شعيب بن أبي حمزة .

شعيب بن أبي حمزة : 571 .

الأموي مولاهم أبو بشر الحمصي أحد الأثبات . عنده عن الزهري ألف وستائة حديث (ج 2، ص 162) .

الجمع (ج 1، ص 210) ، الخلاصة (ص 166) .

شُهر : 371 ، 613 .

ابن حمدويه الهروي أبو عمرو اللغوي الأديب صاحب كتاب الجيم (ج 2، ص 4) .

ابن شهاب : 398 ، 435 ، 606 ، 618 ، 633 .

أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني . أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام . وعنه أمم منهم مالك (ج 2، ص 449) ، الخلاصة (ص 359) .

شيبان : 633 ، 654 .

ولعله الذي جاء في الفقرة (654) وهو النحوي أبو معاوية كما نصّ عليه المازري وهو شيبان بن عبد الرحمن التميمي أبو معاوية النحوي البصري الكوفي ثم البغدادي (ج 2، ص 164) .

الجمع (ج 1، ص 214) ، الخلاصة (ص 168) .

ابن أبي شيبة : 439 ، 488 ، 510 ، 713 .

أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم العيسى مولاهم الكوفي الحافظ أحد الأعلام صاحب المصنف . وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه (ج 2، ص 235) .

الجمع (ج 1، ص 259) ، الخلاصة (ص 212) .

- الصاد -

صاحب الأفعال : انظر : ابن القوطية .

أبو صالح : 654 .

الأقرب أنه ذكران السمان الزيات
المدني كان من أثبت الناس في أبي
هريرة . وقلنا الأقرب لما جاء في هذه
الفقرة عن أبي صالح عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : من تولى قوماً بغير إذن
مواليهم الحديث . ولم نجزم لكثرة
المشاركين في أبي صالح (-101) .
الجمع (ج 1 ، ص 132) ، التهذيب
(ج 3 ، ص 219) ، الخلاصة
(ص 112) .

الصعب بن جثامة : 467 .

الليثي الحجازي صحابي وتوفي في
خلافة أبي بكر رضي الله عنه .
أسد الغابة (ج 3 ، ص 19) ، الخلاصة
(ص 173) .

أبو الصهباء : 622 .

صهيب الهاشمي المدني . عن موله
ابن عباس وعلى وغيرهما . ثقة .
الخلاصة (ص 175) .

الصيرفي : 576 .

أبو حفص عمرو بن علي أبو حفص
الحافظ . أحد الأعلام أخرج له الستة
(-249) .
الجمع (ج 1 ، ص 367) ، الخلاصة
(ص 291) .

- الضاد -

الضحّاك : 792 .

ابن سفيان كما ذكر ذلك الهروي
العامري الكلابي أبو سعيد وقد ولّاه
رسول الله ﷺ على من أسلم من قومه وكان
من الشجعان الأبطال .

أسد الغابة (ج 3 ، ص 36) ، الخلاصة
(ص 176) .

- الطاء -

الطّابّي : 699 .

في سائر نسخ المعلم الطابّي وفي ج
الطافّي . والصواب الطابّي نسبة إلى
طابث بليدة من أعمال الخالص من نواحي
بغداد . والطابّي هذا من الرواة عن
مالك .

ولعله أبو الحسن الطابّي .
التاج (ج 1 ، ص 631) .
أبو الطاهر : 398 .
تقدم (ج 1 ، ص 369) .
طاوس : 669 .

تقدم (ج 1 ، ص 369) .

الطبري : 683 ، 706 .

أبو جعفر محمد بن جرير الإمام في
التفسير والحديث والتاريخ الشهير
(-310) .

الوفيات (ج 4 ، ص 191) .

الطحاوي : 688 .

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الأزدي الطحاوي الفقيه الحنفي انتهت إليه
رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر له كتب
منها معاني الآثار (-321) .

الوفيات (ج 1 ، ص 71) .

طرفة بن العبد : 616 .

تقدم (ج 1 ، ص 369) .

طفيل : 462 .

هو طفيل بن الغنوي من فحول
الشعراء . وكان يقال له المحبّر .
الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 422) .

طلحة : 450 ، 613 .

ابن يحيى بن عبيد الله هكذا في مسلم
وفي الجمع والخلاصة طلحة بن يحيى بن
طلحة بن عبيد الله القرشي الكوفي
المدني الأصل (- 148) .

الجمع (ج 1 ، ص 234) ، الخلاصة
(ص 180) .

طلحة بن عمر : 571 .

وهو ابن عمر بن عبيد الله الذي أراد أبوه
أن يزوجه بنت شيبة بن عثمان .
القاضي ابن الطيب : 412 .
تقدم (ج 1 ، ص 358) .

- العيين -

عاصم : 527 .

هو أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان
الأحول البصري كان من حفاظ الحديث
وهو الذي يقصده أبو عبيد بقوله سُئل
عاصم (- 141) ولا أظن أن أبا عبيد يقصد
غيره .

الجمع (ج 1 ، ص 383) ، الخلاصة
(ص 182) .

عاصم : 641 .

هو عاصم بن عدي القضاعي العجلاني
شهد أحداً والمشاهد كلها وكان يوم بدر
أميراً على قُبا والعالية من المدينة (- 45) .
أسد الغابة (ج 3 ، ص 75) ، الخلاصة
(ص 182) .

العبّاس : 373 ، 510 .

هو العبّاس رضي الله عنه ابن عبد
المطلب بن هاشم الهاشمي عم
النبي ﷺ ، صنوابيه ، وكان أسن من
النبي ﷺ ، ورئيساً في قریش (- 32)

وأسلم قبل الهجرة وكنم اسلامه أسد الغابة
(ج 3 ، ص 109) . (الخلاصة
ص 189) .

ابن عبّاس : 425 ، 440 ، 458 ، 468 ،
484 ، 489 ، 493 ، 511 ، 514 ،
518 ، 558 ، 560 ، 595 ، 622 ،
634 ، 653 ، 659 ، 681 ، 684 ،
706 ، 707 ، 712 ، 713 ، 724 ،
768 ، 779 .

تقدم (ج 1 ، ص 370) .

أبو العبّاس : 488 ، 757 .

هو أبو العبّاس المبرّد . تقدم في
المصادر اللّغوية (ج 1 ، ص 154) .
عبد الحميد أو شيخنا وكذلك أبو محمد .
عبد الحميد : 656 ، 658 ، 664 ، 690 ،
692 ، 699 ، 701 .

أبو محمد عبد الحميد المعروف
بابن الصّائغ القيرواني سكن سوسة وتفقه
على مشائخ الفقه المالكي . وله تعليق
على المدوّنة أكمل به الكتب التي بقيت
على التونسي وبه تفقه المازري
(- 486) .

الديباج (ج 2 ، ص 25) .

عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق : 473 .
أبو محمد التيمي . أسلم قبل الفتح
(- 53) أخرج له الستة ، سمع النبي ﷺ ،
وأباه وكان اسمه عبد الكعبة ، وسماه
النبي ﷺ عبد الرحمن .

الجمع (ج 1 ، ص 281) ، الخلاصة
(ص 224) .

عبد الرحمن بن جابر : 775 .

أبو عتيق عبد الرحمن بن جابر بن
عبد الله الأنصاري المدني .

سودة بنت زمعة ، وكان شريفاً سيّداً من
سادات الصحابة .

أسد الغابة (ج 3 ، ص 335) .
عبد الصمد : 513 .

ابن عبد الوارث بن سعد العنبري ، أبو
سهل الحافظ أخرج له الستة (-207) .
الجمع (ج 1 ، ص 328) ، الخلاصة
(ص 239) .

عبد العزيز بن أبي سلمة : 622 .
أبو تمام عبد العزيز بن أبي حازم سلمة
ابن دينار المدني من أصحاب مالك بن
أنس (-186) .

الديباج (ج 2 ، ص 23) .
جاء هنا ابن أبي سلمة والصواب ابن
أبي حازم سلمة .
عبد الغني : 668 ، 768 .

أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي
المصري الحافظ النسابة ، وهو صاحب
مشته الأسماء ومشته الأنساب (-409) .
الرسالة المستطرفة (ص 116) .

عبد الله : 591 .
هو عبد الله بن مسعود كما في الغريبين
ن : عبد الله بن مسعود .

عبد الله بن أبي بكر : 514 ، 640 .
تقدم (ج 1 ، ص 310) .
عبد الله بن الحارث : 704 .

والد يوسف هو أبو الوليد تابعي . عن
عائشة وأبي هريرة وابن عباس ، وعنه ابنه
يوسف عند مسلم .

الجمع (ج 1 ، ص 248) ، الخلاصة
(ص 194) .

عبد الله بن رواحة : 436 .
أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة

الجمع (ج 1 ، ص 284) ، الخلاصة
(ص 225) .

عبد الرحمن بن الحارث : 433 .
أبو محمد عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام . كان يوم قبض النبي ﷺ ابن عشر
سنين كان من فضلاء المسلمين وهو ممن
أمرهم عثمان بكتابة المصاحف . توفي في
خلافة معاوية سنة 43 .

أسد الغابة (ج 3 ، ص 283) ،
الخلاصة (ص 225) .

عبد الرحمن بن عوف : 582 .
أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن
عبد عوف القرشي وأمه الشفاء بنت عوف
وكان أحد الثمانية الذين سيقوا إلى الإسلام
وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، وهو أحد
العشرة المبشرين بالجنة (-31) .

أسد الغابة (ج 3 ، ص 313) ،
الخلاصة (ص 232) .

عبد الرحمن بن هرمز : 674 .
أبو داود الهاشمي مولا هم المدني
الأعرج القاري أخرج له الستة (-110) .
الجمع (ج 1 ، ص 288) ، الخلاصة
(ص 236) .

أبو غبيل الرحيم : 505 .
خالد بن يزيد ، وذكر المازري أنه ابن
أبي يزيد والذي في الجمع والخلاصة ابن
يزيد الاسكندراني الفقيه المفتي
(-139) . الجمع (ج 1 ، ص 121) ،
الخلاصة (ص 104) .

عبد الرزاق : 433 ، 672 .
تقدم (ج 1 ، ص 145) .
عبد بن زمعة : 609 ، 611 .
ابن الأسود (كذا قال أبو نعيم) أخو

(بفتح الفاء) الكوفي القبطي أخرج له الستة
(-136).

الجمع (ج 1، ص 313)، الخلاصة
(ص 245).

عبد الملك بن الماجشون :

ن : ابن الماجشون .

عبد الوهاب : 664 ، 708 .

تقدم (ج 1، ص 372).

عبيد بن حنين : 632 .

مولى العباس كما قال ابن عينة . قال

البخاري : ولا يصح قول ابن عينة . وقال

مالك : انه مولى زيد بن الخطاب ، وقال

محمد بن جعفر : انه مولى بني زريق .

وهو أبو عبد الله المدني (-105).

الخلاصة (ص 254).

عبيد الله : 510 .

الأقرب أنه عبيد الله بن عمر بن

حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب

العمري أبو عثمان المدني أحد الفقهاء

السبعة . وأخذ عن أمة منهم نافع (-147)

وفي الجمع (-144) أخرج له الستة .

الجمع (ج 1، ص 302) .

الخلاصة (252) .

تقدم (ج 1 ص 372) .

عبيد الله بن موسى : 654 .

هو عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي

مولاهم أبو محمد الكوفي الحافظ صاحب

المسند . أخرج له الستة . روى عنه

البخاري (-213) .

الجمع (ج 1، ص 304) ، الخلاصة

(ص 253) .

أبو عبيد : 371 ، 378 ، 386 ، 388 ،

403 ، 415 ، 417 ، 476 ، 482 .

الأنصاري الخزرجي شهد العقبة ويدرا
وأحداً والمشاهد كلها . مات قبل الفتح

بمؤنة ، وكان من الشعراء المناضلين عن
رسول الله ﷺ (-8) .

أسد الغابة (ج 3، ص 156) .

عبد الله بن السعدي : 398 .

القرشي العامري صحابي له ثلاثة

أحاديث وله عندهما فرد حديث عن عمر

(-57) .

الجمع (ج 1، ص 243) ، الخلاصة

(ص 199) .

عبد الله بن مسعود : 502 ، 525 ،

564 ، 635 ، 654 ، 705 ، 706 ،

707 .

تقدم (ج 1، ص 371) .

عبد الله بن هاشم : 668 .

ابن حيان العبدي الطوسي روى عنه

مسلم (-255) .

الجمع (ج 1، ص 280) ، الخلاصة

(ص 217) .

عبد الله بن يزيد : 633 .

مولى الأسود بن سفيان المدني المقرئ

(-148) .

الخلاصة (ص 219) .

عبد المطلب : 420 .

ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب

القرشي الهاشمي كان على عهد

رسول الله ﷺ رجلاً أو غلاماً (-61) .

أسد الغابة (ج 3، ص 331) .

عبد الملك بن أبي بكر : 433 .

تقدم (ج 1، ص 372) .

عبد الملك بن عمير : 678 .

أبو عمر عبد الملك بن عمير القرشي

- قضاؤها . التهذيب (ج 7 ، ص 143) .
- عثمان بن مضعون : 562 .
- عثمان بن مضعون بن حبيب الجمحي
يكنى أبا السائب وهو قد أسلم أول الاسلام
وهاجر الى الحبشة وهو أول رجل مات
بالمدينة من المهاجرين (- 2) .
- أسد الغابة (ج 3 ، ص 385) .
- المجلائي : 611 .
- هو عويمر بن أبيض العجلاني
الأنصاري صاحب اللعان وقيل هو عويمر
ابن الحارث بن زيد .
- أسد الغابة (ج 4 ، ص 158) .
- ابن عسرة : 377 ، 393 ، 395 ، 543 ،
721 .
- هو نبطويه تقدم (ج 1 ، ص 155) .
- عروة : 488 ، 561 .
- أبو عبد الله عروة بن الزبير . وهو أحد
الفقهاء السبعة وأحد أعلام التابعين سمع
عائشة واستوعب عنها (- 94) كما في
الجمع وقيل في غيرها .
- الجمع (ج 1 ، ص 394) ، الخلاصة
(ص 265) .
- عروة بن عياض بن عدي بن الخيار : 594 .
- النوفلي وذكر البخاري أن عروة بن
عياض بن عدي غير محفوظ وإنما هو عروة
ابن عياض بن عمرو القاري القرشي
المكي واليهما لعمر بن عبد العزيز .
- الجمع (ج 1 ، ص 394) ، الخلاصة
(ص 265) .
- ابن عقان : 532 .
- هو سيدنا عثمان رضي الله عنه . تقدم
(ج 1 ، ص 373) .
- 488 ، 491 ، 525 ، 527 ، 561 ،
563 ، 566 ، 578 ، 588 ، 591 ،
603 ، 615 ، 624 ، 638 ، 665 ،
681 ، 746 ، 749 ، 763 .
- تقدم (ج 1 ، ص 154) .
- أبو عبيدة : 606 .
- أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة بن
الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى
ابن قصي .
- الخلاصة (ص 454) .
- أبو عبيدة : 377 ، 494 ، 540 .
- هو معمربن المثنى تقدم (ج 1 ،
ص 155) .
- عتبة بن أبي وقاص : 609 ، 611 .
- أخو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه
ذكر في الصحابة وقيل : إنه مات كافراً .
- أسد الغابة (ج 3 ، ص 368) .
- عثمان بن أبي شيبة : 768 .
- أبو الحسن عثمان بن محمد بن أبي
شيبه لإبراهيم العيسى الكوفي الحافظ .
روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما
(- 239) . الجمع (ج 1 ، ص 349) ،
الخلاصة (ص 262) .
- عثمان بن طلحة : 519 .
- ابن أبي طلحة القرشي العبدي
الحنفي . وهو الذي دفع إليه النبي ﷺ
مفتاح الكعبة . هاجر إلى المدينة ثم انتقل
إلى مكة وبها مات (- 41) .
- أسد الغابة (ج 3 ، ص 372) .
- عثمان بن عمر القرشي : 571 .
- روى عنه محمد بن راشد هكذا جاء في
المعلم وهو عثمان بن عمر بن موسى
اليميني من أهل المدينة وكان على

- عقبة : 678 ، 722 ، 791 .
هو عقبة بن عامر الجهني . تقدم (ج 1 ص 374) .
علقمة : 687 .
هو علقمة بن قيس . تقدم (ج 1 ص 374) .
أبو علقمة الهاشمي : 608 .
مولي بني هاشم المصري . قال أبو حاتم : أحاديثه صحاح .
الخلاصة (ص 455) .
علي (كرم الله وجهه) : 412 ، 413 ، 421 ، 449 ، 468 ، 485 ، 492 ، 570 ، 705 ، 706 ، 707 ، 722 ، 786 .
تقدم (ج 1 ص 375) .
علي بن زياد التونسي : 574 .
أبو الحسن علي بن زياد العباسي التونسي سمع من مالك ، وعده القاضي في المدارك من أهل الطبقة الأولى من أصحاب مالك (- 183) .
المنذرك (ج 3 ص 80) ومقدمة القطعة من موطئه بتحقيق كاتبه .
علي بن هشام : 599 .
هكذا وقع هنا في النسخ وفي أصل مسلم علي بن هاشم وكذلك في الخلاصة وهو أبو الحسن علي بن هاشم بن البريد العائلي ، وفي الخلاصة العائلي (براحلة) الكوفي الخزاز (- 180) .
الخلاصة (ص 278) .
أبو علي بن السكن : 398 .
أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي المصري ، له الصحيح المسمى بالصحيح المتتلي ، الرسالة المستطرفة (ص 25) .
- أبو علي القالي : 414 .
تقدم (ج 1 ص 155) .
عمر بن الخطاب : 398 ، 484 ، 488 ، 496 ، 564 ، 568 ، 617 ، 622 ، 634 ، 705 ، 706 ، 707 ، 708 ، 714 ، 718 ، 724 ، 761 ، 767 ، 773 ، 774 .
تقدم (ج 1 ص 375) .
عمر بن عبد العزيز : 780 .
تقدم (ج 1 ص 375) .
عمر بن عبيد الله : 571 .
هو ابن عبيد الله بن معمر وعبيد الله اختلف في صحبته ، روى عن النبي ﷺ حديث الرق . وابنه عمر هذا أحد الأجواد وله أخبار مروية ، أسد الغابة (ج 3 ص 345) .
ابن عمر (رضي الله عنهما) : 374 ، 425 ، 445 ، 463 ، 464 ، 468 ، 488 ، 504 ، 506 ، 509 ، 510 ، 592 ، 600 ، 617 ، 620 ، 652 ، 657 ، 659 .
تقدم (ج 1 ص 371) .
ابن أبي عمر : 439 .
تقدم (ج 1 ص 375) .
عمرو بن الحارث : 398 .
أبو أمية عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري المصري الفقيه أحد الأئمة (- 148) الجمع (ج 1 ص 364) ، الخلاصة (ص 287) .
عمرو بن دينار : 565 ، 672 .
أبو محمد عمرو بن دينار الجمحي مولاهم المكي الأثرم أحد الأعلام عن العبادة وغيرهم (- 125) أو (- 126) .

التهذيب ج 8 ، ص 28 ، الجمع (ج 1 ، ص 364) ، الخلاصة (ص 288) .
عمرو بن عون : 698 .

أبو عثمان عمرو بن عون بن أوس
الواسطي البزار نزيل البصرة وأخذ عنه
البخاري (ج 1 ، ص 368) وفيه عمرو بن
أوس ، الخلاصة (ص 292) .
عمرو بن يحيى : 698 .

ابن عمارة بن أبي حسن المازني
المدني أخذ عنه مالك وخلق (- 140)
الجمع (ج 1 ، ص 370) الخلاصة
(ص 294) .

أبو عمرو بن حفص : 633 .
وجاء عند بعضهم أنه أبو حفص بن
عمرو واسم أبي عمرو أحمد قاله في
المعلم ، وهو أبو عمرو بن حفص بن
المغيرة المخزومي بعثه رسول الله ﷺ مع
علي كرم الله وجهه إلى اليمن .
أسد الغابة (ج 5 ، ص 261) .
أبو عمرو بن العلاء : 618 .
تقدم (ج 1 ، ص 156) .

أبو عمير : 535 .

ابن أبي طلعة ، وأبو عمير هذا هو أخو
أنس بن مالك لأمه أمهم أم سليم ، ومات
صبيًا ، وهو الذي قال له رسول الله ﷺ :
يا أبا عمير ما فعل النغير .

أسد الغابة (ج 5 ، ص 264) .

ابن عم سلمة ابن المحقق الهذلي : 444 .
سيأتي في نبشته .

عويمر العجلاني : 641 .

هو عويمر بن أبيض العجلاني
الأنصاري . صاحب اللعان وذلك في
شعبان سنة تسع .

أسد الغابة (ج 4 ، ص 158) .
أبو العلاء :

ن : ابن ماهان .

عياش بن عباس : 598 .

وهو القتباني (بكسر القاف وإسكان
التاء) المصري يكنى أبا عبد الرحيم
(- 133) .

الخلاصة (ص 300) .

ابن عينة : 434 ، 594 ، 632 ، 696 .

سفيان تقدم (ج 1 ، ص 376) .

- الغين -

غيلان وهو ابن جامع : 768 .

المحاربي أبو عبد الله الكوفي قاضيهما ،
قتله المسودة سنة اثنتين وثلاثين ومائة كما
في التهذيب (- 132) .

الجمع (ج 2 ، ص 410) ، التهذيب
(ج 8 ، ص 252) ، الخلاصة
(ص 307) .

- الفاء -

الفراء : 378 ، 392 ، 495 ، 540 ، 574 .

يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكرياء
المعروف بالفراء وهو صاحب كتاب معاني
القرآن (- 207) .

البنية (ج 2 ، ص 333) .

أبو الفرج : 459 ، 622 .

من أصحاب مالك .

الفضل بن عباس : 433 .

تقدم (ج 1 ، ص 377) .

- السقاف -

القاسم بن زكرياء : 654 .

أبو محمد القاسم بن زكرياء بن دينار

القرشي الطحان . روى عنه مسلم
والترمذي والنسائي وابن ماجه الجمع
(ج 2، ص 421)، الخلاصة
(ص 312).
ابن القاسم : 656 .

أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن
خالد بن جنادة العتقي الإمام المشهور روى
عن مالك والليث وعبد العزيز بن
الماجشون وغيرهم ، روى عنه أصبغ
وسحنون ويحيى بن يحيى الأنسلسي
ومحمد بن الحكم . وخرّج عنه البخاري
في صحيحه ، وعنه روى سحنون المدونة
(191) .

المدارك (ج 3، ص 244) ، الديباج
(ج 1، ص 465) ، الخلاصة
(ص 233) .

أبو القاسم الزجاجي : 680 .
عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي نسبة
إلى شيخه إبراهيم الزجاج وهو صاحب
كتاب الجمل في النحو (339) .

البغية (ج 2، ص 77) .
قتادة : 608 ، 652 ، 677 .

تقدم (ج 1، ص 377) .
أبو قتادة : 468 .

تقدم (ج 1، ص 377) .

الفتي أو ابن قتيبة : 377 ، 482 ، 639 ،
648 .

تقدم (ج 1، ص 156) .
قتيبة : 526 ، 560 .

تقدم (ج 1، ص 377) .

ابن القصار : 608 ، 612 ، 625 ، 653 ،
655 ، 709 .

تقدم (ج 1، ص 377) .

أبو القعيس : 600 .
عم عائشة زوج النبي ﷺ من الرضاعة
وقيل أبوها وكان أبو قعيس أخا ظفر
لعائشة .

أسد الغابة (ج 5، ص 277) .

ابن القوطية : 394 ، 567 ، 631 .
هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز
المعروف بابن القوطية القرطبي النحوي
كان إماماً في اللغة والعربية صنف تصارييف
الأفعال والمقصور والممدود وغيرهما
(367) .

البغية (ج 1، ص 198) .

قيس بن ذريح : 567 .

هو من بني كنانة أحد عشاق العرب
المشهورين بذلك وصاحبه بُني .
الشعر والشعراء (ج 2، ص 610) .

ـ الكاف ـ

أبو كريب : 488 ، 713 .
تقدم (ج 1، ص 378) .

الكسائي : 563 ، 751 .

علي بن حمزة بن عبد الله الامام
أبو الحسن الكسائي ، إمام الكوفيين في
النحو واللغة وأحد القراء العشرة
المشهورين صنف معاني القرآن ومختصر
في النحو والقراءات (282) وقيل غير
ذلك .

البغية (ج 2، ص 162) .

الكسائي : 488 ، 505 ، 510 ، 513 ،
526 ، 565 .

وهو أبو بكر محمد بن إبراهيم الكسائي
من رواة مسلم .

تقدم (ج 1، ص 119) .

كعب أو كعب بن عجرة : 470 ، 473 ، 733 .

تقدم (ج 1، ص 378) .
الكعبي: 387 .

أبو القاسم عبد الله بن أحمد الكعبي
البلخي قال ابن خلكان العالم المشهور:
كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم:
الكعبيّة وهو صاحب مقالات (- 317) .
الوفيات (ج 3، ص 45)، الأعلام (ج 4،
ص 189) وفيها أنه توفي سنة 319 .
ابن كنانة: 669 .

أبو عمرو عثمان بن عيسى بن كنانة كان
من فقهاء المدينة أخذ عن مالك وغلبيه
الرأي وهو الذي جلس في حلقة مالك
بعد وفاته (- 186) .
المدارك (ج 3، ص 21) .

- السلام -

أبيد: 683 .

تقدم (ج 1، ص 378) .
اللمحاني: 379 .

أبو الحسن علي بن المبارك اللّمحاني له
النواذر المشهورة .
البغية (ج 2، ص 185) .

الليث بن سعد: 486 ، 526 ، 560 ، 562 ،
617 ، 665 ، 672 ، 674 .

تقدم (ج 1، ص 379) .
ابن أبي ليلى: 658 ، 692 ، 705 .
تقدم (ج 1، ص 379) .

- الميم -

ابن الماجشون: 508 ، 511 ، 576 ، 622 ،
708 .

أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز

الماجشون المالكي تفقه على الإمام مالك
رضي الله عنه (- 213) .

الوفيات (ج 3، ص 166)، الديباج
(ج 2، ص 6) .

مالك: 371 ، 425 ، 441 ، 444 ، 445 ،

446 ، 450 ، 458 ، 459 ، 462 ، 467 ،

468 ، 469 ، 473 ، 475 ، 477 ،

489 ، 497 ، 498 ، 504 ، 506 ،

507 ، 511 ، 514 ، 515 ، 518 ،

519 ، 520 ، 524 ، 526 ، 529 ،

532 ، 533 ، 535 ، 556 ، 558 ،

559 ، 561 ، 571 ، 573 ، 575 ،

579 ، 581 ، 585 ، 596 ، 602 ،

607 ، 611 ، 612 ، 618 ، 622 ،

623 ، 632 ، 633 ، 634 ، 637 ،

640 ، 643 ، 652 ، 653 ، 655 ،

658 ، 659 ، 662 ، 664 ، 665 ،

666 ، 667 ، 669 ، 670 ، 673 ،

675 ، 679 ، 680 ، 684 ، 688 ،

690 ، 691 ، 692 ، 695 ،

699 ، 702 ، 705 ، 706 ، 708 ،

709 ، 710 ، 720 ، 722 ، 737 ،

738 ، 762 ، 767 ، 774 ، 778 ،

786 .

تقدم (ج 1، ص 379) .

مالك بن الحارث: 654 .

هو مالك بن الحارث السلمي الرقي
وقيل الكوفي وثقه ابن معين (- 94) .

الجمع (ج 2، ص 482)، الخلاصة
(ص 366) .

أبو مالك سعد بن طارق: 678 .

الأشجعي الكوفي وثقه أحمد . بقي إلى
حدود الأربعين ومائة (140) .

- الجمع (ج 1، ص 162)، الخلاصة (ص 134).
- ابن ماسهان: 433، 444، 488، 492، 505، 510، 513، 526، 565، 608، 654، 672، 676، 677، 687، 696، 703، 704، 713، 739، 768، 775.
- أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى البغدادي ثم المصري. روى صحيح مسلم عن أبي بكر أحمد بن محمد الأشقر سوى ثلاثة أجزاء من أجزاء الكتاب يرونها عن الجلودي (-388).
- شذرات الذهب (ج 3، ص 128).
- ابن المثنى: 426.
- هو أبو موسى البصري الحافظ محمد ابن المثنى بن عبيد العنزي. أخرج له الستة (-252).
- الجمع (ج 2، ص 451)، الخلاصة (ص 357).
- مجاهد: 570، 768.
- تقدم (ج 1، ص 380).
- مجزز: 611.
- المدلجي القائف وهو مجزز بن الأعور ابن حجة الكناني وهو الذي نظر إلى زيد ابن حارثة وابنه أسامة فقال: هذه الأقدام من بعضها.
- أسد الغابة (ج 4، ص 303).
- محمد بن إبراهيم: 703.
- هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي المدني أحد العلماء المشاهير وثقة ابن معين (-120).
- الجمع (ج 2، ص 434)، الخلاصة (ص 324).
- محمد بن إسحاق: 709.
- أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المظلي المدني أحد الأئمة الأعلام لا سيما في المغازي والسير. رأى أنسا قرنه مسلم بآخر وهو صاحب السيرة المشهورة (-151).
- الوفيات (ج 4، ص 276)، الخلاصة (ص 326).
- محمد بن جحادة: 513.
- محمد بن جحادة الأودي الكوفي وممن يروي عنه أنس (-131).
- الجمع (ج 2، ص 437)، الخلاصة (ص 330).
- محمد بن جعفر: 565، 640.
- تقدم (ج 1، ص 380).
- محمد بن جعفر بن أبي كثير: 632.
- مولى بني زريق المدني. وثقة ابن معين أخرج له الستة.
- الجمع (ج 2، ص 436)، الخلاصة (ص 330).
- محمد بن حاتم: 492.
- تقدم (ج 1، ص 380).
- محمد بن الحسن: 653.
- أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ثقة على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة وصنف الكتب الكثيرة النادرة (-189).
- الوفيات (ج 4، ص 184).
- محمد بن راشد: 571.
- أبو عبد الله محمد بن راشد الخزاعي الدمشقي المكحول وثقة أحمد وابن معين والنسائي. توفي سنة ثيف وستين ومائة.
- الخلاصة (ص 336).

محمد بن رافع : 433 .
تقدم (ج 1 ، ص 380) .

محمد بن سلام : 395 .

محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي
من الطبقة الخامسة من اللّغويين البصريين
له طبقات الشعراء وله غريب القرآن
(- 231) .

البغية (ج 1 ، ص 115) .

محمد بن سلمة : 505 .

أبو عبد الله محمد بن سلمة بن عبد الله
الباهلي مولا هم الحراني . له في مسلم فرد
حديث (- 191) .

الخلاصة (ص 338) .

محمد بن عبد الحكم : 622 .

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن
عبد الحكم أخذ عن تلاميذ مالك . كان من
العلماء الفقهاء المبرزين له تأليف كثيرة
(- 268) .

الديباج (ج 2 ، ص 163) .

محمد بن عمرو بن عطاء : 698 .

أبو عبد الله محمد بن عمرو بن عطاء
القرشي العامري المدني وثقه ابن سعد
وقال : مات في آخر ولاية هشام . أخرج له
السنّة .

الجمع (ج 2 ، ص 446) ، الخلاصة
(ص 354) .

محمد بن العلاء الهمداني : 768 .

أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي الحافظ أحد الأثبات المكثرين
وأخذ عنه السنّة (- 248) .

الجمع (ج 2 ، ص 447) ، الخلاصة
(ص 355) .

محمد بن مثنى : 640 .
تقدم (ج 1 ، ص 381) .

محمد بن المنكدر : 446 .

أبو بكر محمد بن المنكدر بن
عبد الله بن الهدير التيجي المدني سمع
جابر بن عبد الله وأنساً وغير واحد من
الصحابة روى عنه مالك وشعبة والثوري
وابن عيينة . أخرج له السنّة (- 130) .

الجمع (ج 2 ، ص 449) ، الخلاصة
(ص 360) .

محمد بن المواز : 612 ، 658 ، 708 .

أبو عبد الله محمد بن سعيد الموثق
يعرف بابن المواز له تأليف حسن مشهور
توفي في صدر أيام الأمير عبد الله
الأموي . تاريخ ابن الفرسي (ج 2 ،
ص 14) ، الديباج (ج 2 ، ص 222) .

أبو محمد عبد الحق : 412 .

أبو محمد عبد الحق بن محمد بن
هارون السهمي القرشي من أهل صقلية
تفقه بالشيوخ القرويين ولقي في حجته
الثانية إمام الحرمين أبا المعالي فبحثه عن
أشياء كما أشار إلى ذلك المازري في كتابه
المعلم (- 466) .

المدارك (ج 7 ، ص 71) السديباج
(ج 1 ، ص 56) .

محمود بن لبيد : 641 .

ابن عقبة الأنصاري الأشهلي أبو نعيم
(- 96) .

الخلاصة (ص 371) .

محمية بن جزة : 420 .

ابن عبد يغوث الزبيدي . وكان قديم
الإسلام من مهاجرة الحبشة وتأخر عوده
منها وكان على الصدقات .

أسد الغابة (ج 4، ص 334) .
مُحَيِّصَة : 737 .

أبو سعد مُحَيِّصَة بن مسعود الأنصاري
الأوسي ثم الحارثي وهو أخو حُوَيْصَة
الأصغر .

أسد الغابة (ج 4، ص 334) .
مروان : 492 ، 660 .

وهو أبو خلف مروان الأصغر البصري
عن أبي هريرة وابن عمر وأنس رضي الله
عنهم .

الجمع (ج 2، ص 500) ، الخلاصة
(ص 373) .

المُزْنِي : 665 .

تقدم (ج 1، ص 381) .

المستملِي : 614 .

أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملِي
البلخي سمع الكثير وخرَّج لنفسه معجماً
وحدث بصحيح البخاري مرّات عن
الفريري وقد اشتهرت روايته هذه ورواها
عنه أبو ذرّ الهروي وكان ثقة صاحب
حديث (- 376) .

شذرات الذهب (ج 3، ص 86) .

مسروق : 705 .

أبو عائشة مسروق بن عبد الرحمن
ويقال : ابن الأجدع الهمداني الكوفي
الإمام القدوة تابعي عن أبي بكر وعمر
وعلي . سمع عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عمر والمغيرة بن شعبة وعائشة
وغيرهم (- 62) .

الجمع (ج 2، ص 516) ، الخلاصة
(ص 374) .

ابن مسعدة : 738 .

ذكر المازري أنه سأل النسائي عن

اشترط مالك اللوث في القسامة .

ابن مسعود :

ن : عبد الله بن مسعود :

أبو مسعود الأنصاري : 678 .

تقدم (ج 1، ص 381) .

أبو مسعود الدمشقي : 526 ، 560 ، 608 .

تقدم (ج 1، ص 146) .

مسلم : 382 ، 398 ، 420 ، 425 ، 426 ،

431 ، 433 ، 439 ، 444 ، 488 ،

492 ، 505 ، 508 ، 510 ، 513 ،

514 ، 526 ، 533 ، 556 ، 560 ،

565 ، 571 ، 577 ، 592 ، 594 ،

598 ، 599 ، 604 ، 605 ، 607 ،

617 ، 622 ، 632 ، 633 ، 634 ،

640 ، 652 ، 653 ، 654 ، 657 ،

658 ، 665 ، 668 ، 669 ، 672 ،

674 ، 676 ، 677 ، 678 ، 684 ،

687 ، 691 ، 696 ، 698 ، 699 ،

701 ، 703 ، 704 ، 707 ، 712 ،

713 ، 739 ، 745 ، 746 ، 768 ،

774 ، 775 ، 786 .

تقدمت ترجمته مفصلة في (ج 1، من

ص 105 إلى ص 125) .

ابن المسيّب : 590 ، 634 ، 697 ، 698 ،

705 .

أبو محمد سعيد بن المسيّب بن حزن

المخزومي المدني رأس علماء التابعين

وفقيهم كان ختن أبي هريرة على ابنته

روى عن عمر وأبي ذرّ وعلي وعثمان

وغيرهم ومرسلاته صحاح (- 93) .

الجمع (ج 1، ص 168) ، الخلاصة

(ص 143) .

أبو مصعب : 622 .

أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث وهو من ذرية عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه . روى عن مالك الموطأ . وله كتاب مشهور في قول مالك ، روى عنه البخاري ومسلم وبقية السنة . تولى قضاء المدينة وهو راوي حديث « السفر قطعة من العذاب » وليس له في كتاب مسلم غير هذا الحديث . وكان أبو مصعب إماماً في السنة .

الجمع (ج 1، ص 8) ، المدارك (ج 3، ص 397) .

معاذ بن جبل : 652 ، 705 .

تقدم في (ج 1، ص 382) .

أبو المعالي الجويني : 412 .

عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد بن عبد الله الجويني إمام الحرمين ، الفقيه الشافعي أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي والمصنف في كل فن ، ومن أشهر كتبه (البرهان) في أصول الفقه الذي شرحه الإمام المازري (- 478) .
الوفيات (ج 3، ص 167) .

معاوية (رضي الله عنه) : 413 ، 425 ،

491 ، 634 ، 665 ، 705 .

تقدم (ج 1، ص 382) .

معمر : 691 ، 697 ، 698 .

هو معمر بن عبد الله بن نافع القرشي أحد بني عدي بن كعب الصحابي هاجر إلى الحبشة روي عنه ابن المسيب .

أسد الغابة (ج 4، ص 400) ، الخلاصة (ص 384) .

ابن معمر : 531 .

جاء في قول الرازي : لقد سما ابن

معمر حين اعتمر .

المغيرة : 581 .

هو أبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث قال الزبير بن بكار : كان المغيرة فقيه أهل المدينة بعد مالك بن أنس كما كان عليه بالمدينة مدار الفتوى في آخر زمن مالك (- 186) .

الانتقاء لابن عبد البر (ص 53) ، التهذيب (ج 10، ص 264) .

مغيرة : 687 .

هو مغيرة بن مقسم مولا هم أبو هشام الكوفي عن إبراهيم النخعي . أخرج له السنة (- 133) .

الجمع (ج 2، ص 499) ، الخلاصة (ص 385) .

ابن مقاتل : 622 .

هو من الفقهاء ولا يبعد أنه أبو الحسن محمد بن مقاتل الكسائي . له رواية عن مالك وروى عنه جماعة منهم البخاري (- 226) .

الجمع (ج 2، ص 463) ، الخلاصة (ص 360) .

مقداد بن الأسود : 576 .

تقدم (ج 1، ص 383) .

ابن أم مكتوم : 425 ، 694 .

عمرو بن قيس بن جدي بن عدي وهو ابن خال خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ، استخلفه رسول الله ﷺ على المدينة ثلاث عشرة مرة . مات بالقادسية .
أسد الغابة (ج 4، ص 127) .

أبو المليح : 444 .

الهللي اسمه عامر بن أسامة بن عمير عن أبيه وأنس وعائشة ونبيشة وجماعة (- 98) .

الجمع (ج 1، ص 377)، الخلاصة (ص 460).
ابن المنذر : 652، 665.

أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري كان فقيهاً عالماً مطلعاً. صنّف في اختلاف العلماء كتباً فائقة، ولم يتقلّد مذهباً، وإنما مذهبه مع الدليل، ومن كتبه المشهورة كتاب (الإشراف) على مذاهب الأئمة أرخ ابن قطان الفاسي وفاته (318).

الوفيات (ج 4، ص 207)، طبقات الحفاظ (ج 3، ص 4)، الأعلام (ج 6، ص 184).

منصور : 678.
أبو عتاب منصور بن المعتمر بن عبد الله الكوفي. روى عن أبي وائل وإبراهيم النخعي والحسن البصري وربيعي بن حراش وغيرهم. كان أثبت أهل الكوفة (132).
التهذيب (ج 10، ص 312)، الجمع (ج 2، ص 495)، الخلاصة (ص 388).

ابن مهدي : 492.
أبو سعيد عبد الرحمان بن مهدي بن حسان الأزدي مولاهم البصري اللؤلؤي الحافظ الإمام العلم. وكان أعلم الناس بالحديث وكان يحجّ كل سنة رضي الله عنه (198).
الجمع (ج 1، ص 288)، الخلاصة (ص 235)، وتقدم (ج 1، ص 383).

ابن المَوَاز :
ن : محمد بن المَوَاز .
موسى (عليه السلام) : 437 .

تقدم (ج 1، ص 383).
- النون -

النابة : 384، 636.
أبو أمامة هو زياد بن معاوية وكان من أحسن الشعراء ديباجة شعر وقد فضّله عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الشعراء غير مرة وكانت الشعراء تعرض عليه شعرها.

الشعر والشعراء (ج 1، ص 108).
نافع : 510، 560، 571، 617.
تقدم (ج 1، ص 383).
ابن نافع : 653، 669.

عبد الله بن نافع وكنيته أبو محمد. روى عن مالك وتفقه به وجلس مجلسه بعد وفاته. وله تفسير في الموطأ توفي بالمدينة - (186) وفي الخلاصة (206).

ترتيب المدارك (ج 3، ص 128)، الديباج (ج 2، ص 409)، الخلاصة (ص 216).
نبیشة الهذلي : 444.

نبیشة الخير بن عبد الله بن عمر بن عتاب هذا ما في الجمع. وفي أسد الغابة نبیشة بن عمر بن عوف بن عبد الله بن عتاب الهذلي يُكنّى أبا طريف صحابي له 11 حديثاً. وعنه أبو المليح الهذلي.
أسد الغابة (ج 5، ص 13)، الجمع (ج 2، ص 536)، الخلاصة (ص 405).
نبیه بن وهب : 571.

نبیه بن وهب بن عثمان بن أبي طلحة العبدري الحنفي. عن أبان بن عثمان وغيره. توفي في فتنة الوليد بن يزيد.

وكانت خلافته من سنة 125 إلى سنة 126 .

الجمع (ج 2، ص 536) ، الخلاصة (ص 405) .

النخعي : 504 ، 687 ، 705 ، 706 .
تقدم (ج 1، ص 384) .

النسائي : 398 ، 479 ، 560 ، 633 ، 641 ، 655 ، 662 ، 736 ، 738 .

تقدم (ج 1، ص 147) .

النضر بن أنس : 677 .

أبو مالك النضر بن أنس بن مالك البخاري الأنصاري سمع أباه وابن عباس . عداده في أهل البصرة . أخرج له الستة . الجمع (ج 2، ص 529) ، الخلاصة (ص 401) .

أبو النضر : 598 .

تقدم (ج 1، ص 384) .

البيهقي : 511 .

لعنه أبو بكر محمد بن إسحاق بن محمد النعالي . توفي قبل سنة سبعين وثلاثمائة . والداودي الذي نقل عنه كان مالكيًا وهو غير مالكي كما تفيد عبارة المعلم .

اللباب (ج 3، ص 316) .

النعمان بن بشير : 709 .

ابن سعد بن ثعلبة الأنصاري أبو عبد الله الخزرجي . وهو أول مولود للأنصار بعد الهجرة وتولى ولاية الكوفة وحمص لمعاوية رضي الله عنه . قتل لما ثار عليه أهل حمص . أخرج له الستة . (ج 5، ص 32) ، (ج 2، ص 530) ، الخلاصة (ص 402) .

أبو نعيم : 594 .

أحمد بن عبد الله الأصفهاني الشافعي . له تصانيف ، وهو صاحب المستخرج على الصحيحين وحلية الأولياء . (ج 1، ص 91) ، الرسالة المستطرفة (ص 29) .

نعيم بن عبد الله : 736 .

نعيم بن عبد الله المَجْمَر أبو عبد الله المدني . عن أبي هريرة وجابر وجماعة وثقه أبو حاتم وغيره . روى عنه مالك وغيره . أخرج له الستة . الجمع (ج 2، ص 533) ، الخلاصة (ص 403) .

نعيم بن أبي هند : 678 .

نعيم بن أبي هند الأشجعي الكوفي . وثقه النسائي وغيره . أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . (ج 2، ص 534) ، الخلاصة (ص 403) .

ابن نعيم : 676 ، 713 .

أبو هشام عبد الله بن نعيم الهمداني الخارفي . روى عن خلق ، وعنه أحمد وابنه محمد . (ج 2، ص 534) .

الجمع (ج 1، ص 260) ، الخلاصة (ص 217) .

ابن نعيم : 439 ، 510 ، 739 .

أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نعيم الهمداني الكوفي الحافظ أحد الأعلام عنه البخاري ومسلم وغيرهما عظمه أحمد وأجله . (ج 5، ص 32) .

الجمع (ج 2، ص 442) ، الخلاصة (ص 346) .

ابن نمير : 426 .

جاء غلطاً في نسخة ابن الحدّاء من
مسلم بن نمير والصواب ابن المثنى .
نوح (عليه السلام) : 707 .
تقدم (ج 1 ، ص 384) .

- الهاء -

الهروي : 372 ، 373 ، 393 ، 403 ،
414 ، 417 ، 449 ، 450 ، 464 ،
538 ، 568 ، 613 ، 624 ، 639 ،
645 ، 646 ، 647 ، 681 ، 683 .
تقدم (ج 1 ، ص 149) .
أبو هريرة : 433 ، 488 ، 515 ، 526 ،
652 ، 654 ، 660 ، 668 ، 675 ،
677 ، 701 .

تقدم (ج 1 ، ص 384) .

هشام بن سليمان المكي : 676 .

هشام بن سليمان بن عكرمة المخزومي
المكي .

الجمع (ج 2 ، ص 550) ، الخلاصة
(ص 409) .

هشام بن عروة : 713 .

أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن
العوام الأسدي . أحد الأعلام ، له نحو
أربعمائة حديث (- 145) .

الجمع (ج 2 ، ص 547) ، الخلاصة
(ص 410) .

هشيم : 444 .

أبو معاوية هشيم بن بشير السلمي
الواسطي ، نزيل بغداد . الحافظ كان
عنده عشرون ألف حديث (- 183) .

الجمع (ج 2 ص 556) ، الخلاصة
(ص 414) .

همام بن يحيى : 604 .

همام بن يحيى الأزدي العوزي أبو
عبد الله . ويقال : أبو بكر البصري . أحد
الأئمة . وأخذ عنه الثوري وابن المبارك
وابن مهدي . قال أحمد : ثبت في كل
المشايع (- 164) أو (- 163) .

الجمع (ج 2 ، ص 553) ، الخلاصة
(ص 411) .

أبو الهيثم : 487 ، 780 .

أبو الهيثم الرازي كان إماماً لغوياً أدرك
العلماء وأخذ عنهم وتصدّر بالري للإفادة
(- 276) .

البغية (ج 2 ، ص 329) .

- السواو -

والد عبد الصمد : 513 .

واسمه الوارث التميمي العنبري مولاهم
البصري يكنى أبا عبيدة . أحد الأعلام .
روى عنه ابنه عبد الصمد والقطان
وخلاتق . قال الذهبي : أجمع المسلمون
على الاحتجاج به (- 180) .

الجمع (ج 1 ، ص 326) ، الخلاصة
(ص 247) .

وكيع : 505 .

تقدم (ج 1 ، ص 385) .

وهب بن بقة : 698 .

أبو محمد وهب بن بقة بن عثمان ولقبه
وهبان الواسطي ، عنه مسلم وأبو داود
(- 239) .

الجمع (ج 2 ، ص 542) ، الخلاصة
(ص 418) .

وهب بن جرير : 672 .

أبو العباس وهب بن جرير بن خازم
الأزجي البصري الحافظ (- 206) .

الجمع (ج 2 ، ص 541) ، الخلاصة (ص 418) .
 ابن وهب : 398 ، 558 ، 610 ، 619 .
 تقدم (ج 1 ، ص 385) .
 ابن ولّاد : 561 ، 647 .
 أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد
 النحوي كان بصيراً بالنحو . صنف
 المقصور والممدود (- 332) .
 البغية (ج 1 ، ص 386) .
 - الياء -

يحيى بن أكثم : 653 .
 أبو محمد يحيى بن أكثم التميمي
 المروزي كان عالماً بالفقه بصيراً
 بالأحكام . قال الخطيب : كان يحيى بن
 أكثم سليماً من البدعة . وقال إسماعيل
 القاضي : كان يحيى أبراً إلى الله من أن
 يكون فيه شيء مما يُرمى به ولكنه فيه دُعاة
 وأخذ عنه الترمذي (- 242) وقيل
 (- 243) .

الوفيات (ج 6 ، ص 147) .
 يحيى بن أيوب : 596 .
 أبو العباس الغافقي المصري أحد
 العلماء . وعنه الليث وابن وهب وقد احتج
 به الستة (- 186) .
 الجمع (ج 2 ، ص 569) ، الخلاصة
 (ص 421) .

يحيى بن الحصين : 505 .
 يحيى بن الحصين البجلي عن جدته أم
 الحصين ولها صحبة ، وثقه أبو حاتم
 والنسائي . أخرج له مسلم وأبو داود
 والنسائي وابن ماجه .
 التهذيب (ج 11 ، ص 198) ،
 الخلاصة (ص 422) .

يحيى بن سعيد : 632 ، 665 .
 أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ
 التميمي الأحول القطان البصري ، الحافظ
 الحجة ، أحد أئمة الجرح والتعديل
 (- 198) .

الجمع (ج 2 ، ص 561) ، التهذيب
 (ج 11 ، ص 216) ، الخلاصة
 (ص 423) .
 يحيى بن أبي كثير : 526 ، 572 ، 633 ،
 703 .

أبو نصر يحيى بن أبي كثير الطائي
 مولاهم اليمامي أحد الأعلام . عن أنس
 وجابر وغيرهما (- 129) .
 الجمع (ج 2 ، ص 566) ، التهذيب
 (ج 11 ، ص 268) ، الخلاصة
 (ص 427) .

يحيى بن يحيى : 514 ، 526 ، 572 ،
 696 .
 هو النيسابوري تقدم (ج 1 ،
 ص 386) .

يحيى بن يعلى : 768 .
 أبو زكرياء يحيى بن يعلى بن الحارث
 المحاربي الكوفي عن أبيه وغيره
 (- 216) .
 الجمع (ج 2 ، ص 565) ، الخلاصة
 (ص 429) .

يحيى بن يعمر : 705 .
 أبو سليمان أو أبو سعيد يحيى بن يعمر
 الجديلي قاضي مرو . روى عن عثمان
 وعلي وجماعة من الصحابة رضي الله
 عنهم . وهو أول من نطق بالمصاحف ، قال
 ابن الجوزي (- 89) .
 الجمع (ج 2 ، ص 565) ، التهذيب

(ج 11 ، ص 305) ، الخلاصة
(ص 429) .

يزيد بن خُمير :

أبو عمر يزيد بن خُمير الرُّحَبي
الحمصي ذكره ابن حبان في الثقات .

الجمع (ج 2 ، ص 578) ، التهذيب
(ج 11 ، ص 323) ، الخلاصة
(ص 431) .

يزيد بن زريع : 565 .

تقدم (ج 1 ، ص 386) .

يعلى بن الحارث : 768 .

ابن حرب المحاربي الكوفي . وثقه ابن
معين والنسائي وغيرهما . أخرج له
البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن
ماجه وروى عنه ابنه يحيى (- 168) .

الجمع (ج 2 ، ص 587) ، الخلاصة
(ص 437) .

يوسف (عليه السلام) : 608 .

تقدم (ج 1 ، ص 387) .

يوسف بن عبد الله : 704 .

ابن الحارث ابن أخت ابن سيرين أبو
الوليد يوسف بن عبد الله بن الحارث

مولاهم البصري . عن أبيه وخاله
محمد بن سيرين . وثقه ابن معين . أخرج
له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الجمع (ج 2 ، ص 583) ، الخلاصة
(ص 439) .

أبو يوسف : 507 ، 653 ، 658 .

تقدم (ج 1 ، ص 387) .

يونس بن حبيب : 461 ، 540 .

أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب
الضبي البصري من أصحاب أبي عمرو بن
العلاء . عن عمر قارب تسعين سنة
(- 182) .

البنية (ج 2 ، ص 365) .

يونس بن عبد الأعلى : 395 ، 398 .

أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن
ميسرة بن حفص الصدفي المصري ، أحد
الأعلام . عن ابن عيينة والشافعي
وغيرهما ، وعنه مسلم والنسائي وابن ماجه
وهو جدّ عبد الرحمن بن أحمد بن يونس
صاحب التاريخ المشهور (- 264) بمصر
وفي الجمع تعليقا (- 274) .

الجمع (ج 2 ، ص 585) ، الخلاصة
(ص 441) .

* * *

فهرس أعلام النساء

- الهمزة -

أسماء بنت أبي بكر الصديق (رضي الله
عنهما) : 394 .

واسم أبي بكر عبد الله بن عثمان ،
التيمة القرشية ، زوج الزبير بن العوام
رضي الله عنه ، وهي أم عبد الله بن الزبير
رضي الله عنهما وهي ذات النطاقين .
وكانت أسن من عائشة رضي الله عنها ،
وهي أختها لأبيها وشقيقة عبد الله بن أبي
بكر (- 73) عن مائة سنة .

أسد الغابة (ج 5 ، ص 393) .

أسماء بنت عميس بن معبد بن الحارث :
472 ، 490 .

أسلمت قديماً وهاجرت إلى الحبشة مع
زوجها جعفر بن أبي طالب ثم هاجرت إلى
المدينة وتزوجت أبا بكر الصديق ثم
تزوجها علي . وهي أخت ميمونة بنت
الحارث زوج النبي ﷺ للأم .

أسد الغابة (ج 5 ، ص 395) .

أمة الحميد : 571 .

وهي ابنة شيبه بن جبير المتحدث عنها
في الفقرة المذكورة .

أميمة : 384 .

في شعر النابغة استهلّ باسمها قصيدته
في قزله :

كليني لهم يا أتممة ناصب

وليل أفاويه بطيء الكواكب

قال ابن قتيبة : وهذا مما سبق إليه .

الشعر والشعراء (ج 1 ، ص 124) .

- الباء -

بريرة : 607 ، 653 ، 692 .

مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق
رضي الله عنهما ، وكانت مولاة لبعض بني
هلال ، وقيل : كانت مولاة أناس من
الأنصار فكاتبوها ثم باعوها من عائشة ،
وكان يجالسها عبد الملك بن مروان .

أسد الغابة (ج 5 ، ص 409) .

أم بشر : 672 .

وجاءت في بعض الروايات أم معبد أو
أم مبشر وجاءت في حديث ابن جريج أم
مبشر الأنصارية امرأة زيد بن حارثة ويقال
لها أم بشر بن البراء . روى عنها جابر بن
عبد الله .

واختلف في أم مبشر فقيل هي امرأة
زيد بن حارثة ، وقيل : إنها غير الأولى بنت
البراء .

أنظر أسد الغابة (ج 5 ، ص 569 ،

ص 617) .

- الثَّاء -

ثوبية: 601.

هي مولاة أبي لهب أرضعت
النبي ﷺ، اختلف في إسلامها .
أسد الغابة (ج 5، ص 414).

- الجيم -

جُدَامة بنت وهب أو جُدَامة: 596.

اختلف فيمن روى حديث الغيلة جُدَامة
(بالذال المهملة) أو جُدَامة (بالذال
المعجمة)؟ فروى مالك (بالذال
المهملة)، وروى سعيد بن أيوب (بالذال
المعجمة)، والضَّوَاب ما قاله مالك، لكن
الذي في أسد الغابة (ج 5، ص 414):
أن بنت وهب هي جُدَامة (بالذال
المعجمة)، وهي التي روت حديث
الغيلة. ويؤيد ما قاله مالك ما نقله ابن
عبد البر عن ذيل المذيل للطبري: أن
جُدَامة (بالذال المهملة) بنت جندل هي
بنت وهب فإن المحدثين هم الذين قالوا
فيها هي بنت وهب .

الاستيعاب (ج 4، ص 265).

جلدة يحيى بن الحصين: 505.

جاء في أسد الغابة هي أم الحصين بنت
إسحاق الأحمسية وذكر الحديث الذي رواه
مسلم.

أسد الغابة (ج 5، ص 575).

- الحاء -

أم حبيبة: 601، 640.

هي رملة تُكنى بأم حبيبة بنت أبي
سفيان القرشية الأموية إحدى أمهات
المؤمنين رضي الله عنها، وكانت من

السابقين إلى الإسلام، هاجرت إلى
الحبيشة مع زوجها عبد الله بن جحش
فتنصّر بالحبيشة ومات بها وقد أبت أن
تنصّر فتزوجها رسول الله ﷺ (- 44).
أسد الغابة (ج 5، ص 459).

حفصة: 676.

بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما،
وهي من بني عدي بن كعب ومن
المهاجرات، وكانت زوجاً لحذافة السهمي
البدري فلما تأيمت تزوجها رسول الله ﷺ
سنة (3) وتوفيت (- 41).
أسد الغابة (ج 5، ص 435).

- الخاء -

الخنثومية:

ن: أسماء بنت عميس.

- الدال -

درة بنت أبي سلمة بن عبد الأسد: 601.

القرشية، المخزومية، ربيعة
رسول الله ﷺ. أمها أم سلمة زوج
النبي ﷺ.

أسد الغابة (ج 5، ص 449).

- الزاي -

أم زرع: 378.

أم زرع، جاء في حديث عائشة
رضي الله عنها في قول المرأة الحادية
عشرة وعرف الحديث بحديث أم زرع .
رواه مسلم (ج 4، ص 1896).

زينب: 606.

أم أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة. وهي
زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد
القرشي ربيعة رسول الله ﷺ، وأمها أم

سلمة زوج النبي ﷺ كان اسمها برة
فسمّاها النبي ﷺ زينب .
أسد الغابة (ج 5، ص 468).
زينب بنت جحش: 640.

زوج النبي ﷺ، أخت عبد الله بن
جحش الأسدي. وتكنّى أمّ الحَكَم، وكان
تزوجها زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ، وقد
زوّجها الله تعالى من الرسول ﷺ. وكانت
أول نساء النبي ﷺ لِحَوْقاً به (- 20).
أسد الغابة (ج 5، ص 463).
زينب بنت أم سلمة: 640.

ن: زينب أمّ أبي عبيدة بن عبد الله بن
زمنة.

- السّين -

سُبَيْعَة: 635.

هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية.
كانت امرأة سعد بن خولة البدي فتوفي
عنها في حَجّة الوداع. وهي التي أفتاها
النبي ﷺ بأنها حلّت حين وضعت
حملها.

أسد الغابة (ج 5، ص 473).
أم سعد بن عبادة: 719.

توفيت على عهد رسول الله ﷺ وقد
ماتت والنبي غائب فلمّا قَدِم صلى عليها
وقد مضى لذلك شهر.

أسد الغابة (ج 5، ص 587).

أم سلمة: 433، 504، 605، 606،
612، 640.

بنت أبي أميّة بن المغيرة القرشيّة
المخزوميّة، واسمها هند. وكانت زوجاً
لأبي سلمة قبل النبي ﷺ فولدت له سلمة
وعمر ودرّة وزينب وثقل غير ذلك وهي آخر
أمّهات المؤمنين موتاً (- 59).

أسد الغابة (ج 5، ص 588)، الإصابة
(ج 4، ص 459)، وتقدمت في (ج 1،
ص 388).

أم سليم: 585.

هي بنت ملحان بن خالد الأنصارية
الخزرجية أمّ أنس بن مالك. قيل إن اسمها
سهلة وكانت زوجة لمالك بن النضر والد
أنس، ثم تزوجت أبا طلحة الأنصاري.

أسد الغابة (ج 5، ص 591).

سودة: 503، 609، 611.

هي سودة بنت زمعة بن قيس القرشيّة
العامة. وهي زوجته ﷺ تزوّجها بعد
خديجة بمكّة، وتوفيت سودة آخر خلافة
عمر رضي الله عنه.

أسد الغابة (ج 5، ص 484).

- الشّين -

أم شريك: 634.

القرشيّة العامرية اسمها غُزَيّة. يقال:
إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، ويقال:
إنها المذكورة في حديث فاطمة بنت قيس
في قوله ﷺ: «اعتدّي في بيت أمّ
شريك».

الاستيعاب (ج 4، ص 464).

بنت شيبه بن جبير بن شيبه بن عثمان
الحجبي: 571.

هذا ما ذكره مالك في الموطأ (ج 1،
ص 348) وهو ما ذكره مسلم في باب
تحريم نكاح المحرم أولاً ثم عقب هذا
الحديث بآخر جاء فيه شيبه بن عثمان
والصّواب ما ذكره مالك.

- الصاد -

صفية بنت حيي: 476، 517، 518، 585.

وهي صفية بنت حُيَّ بنت أخطب وقد تزوجها النبي ﷺ في غزوة خيبر وقد أسلمت وحسن إسلامها وكانت عاقلة حليلة فاضلة (- 50).

الإصابة (ج 4، ص 346).

- الضاد -

ضباعة: 471، 576.

هي بنت الزبير بن عبد المطلب زوج المقداد بن الأسود وقد قتل يوم الجمل. أسد الغابة (ج 5، ص 495).

- العين -

عائشة: 432، 433، 450، 459، 466، 473، 474، 475، 477، 490، 498، 512، 513، 514، 518، 520، 530، 551، 577، 596، 600، 602، 605، 606، 610، 622، 625، 634، 653، 694، 701، 703، 709، 717.

تقدمت في (ج 1، ص 388).

العامرية: 766.

هي الغامدية المرحومة في الزنا وقد أتت رسول الله ﷺ واعترفت له بالزنا.

أسد الغابة (ج 5، ص 642).

أخت عقبة بن عامر: 722.

جاء في حديث أخيها عقبة بن عامر أنها سألته أن يستفتيها النبي ﷺ لأنها نذرت أن تمشي إلى بيت الله عز وجل. أسد الغابة (ج 5، ص 628).

عمرة بنت عبد الرحمن: 514.

ابن سعيد بن زرارة الأنصاري المدنيّة الفقيهة سيّدة نساء التابعين، عن عائشة وأمّ حبيبة وأمّ سلمة رضي الله عنهن وعنهما طائفة. توفيت قبل المائة. الخلاصة (ص 494).

- الفاء -

فاطمة الزهراء: 562، 786.

تقدمت في (ج 1، ص 389).

فاطمة بنت قيس: 633، 634.

ابن خالد الأكبر القرشيّ الفهريّة أخت الضحّاك بن قيس وكانت من المهاجرات الأول، وهي التي طلقها زوجها البتة أبو حفص بن المغيرة. أسد الغابة (ج 5، ص 526).

أم الفضل بنت الحارث: 425.

زوج العباس بن عبد المطلب واسمها لبابة، وولدت لأم الفضل وعبد الله ومعبداً وغيرهم، وهي لبابة الكبرى أخت ميمونة زوج النبي ﷺ. وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة. أسد الغابة (ج 5، ص 608).

- الميم -

المخزومية: 759.

قال القسطلاني: هي فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد وفي أسد الغابة ابنة الأسد أو أبي الأسود بن عبد الأسد المخزومية نسبة إلى مخزوم وهي التي سرت وكلم فيها أسامة رسول الله ﷺ. أسد الغابة (ج 5، ص 548).

ميمونة: 383، 557، 559، 560، 572.
تقدّمت في (ج 1، ص 389).

- الهاء -

هند بنت عتبة: 525، 781.
ابن ربيعة بن عبد شمس القرشيّة

الهاشمية. وهي امرأة أبي سفيان بن
حرب، وهي أمّ معاوية أسلمت في الفتح
بعد إسلام زوجها أبي سفيان. وأقرّها
رسول الله ﷺ على نكاحها وقد حسن
إسلامها وكان لها رأي وعقل.
أسد الغابة (ج 5، ص 562).

* * *

فهرس الطوائف والقبائل والأمم

- الهمزة -

آل النبي ﷺ : 418 ، 420 .

وهم آل النبي ﷺ بنو هاشم على مشهور مذهب مالك وهو قول مالك وأكثر أصحابه أو والمطلب على قول آخر ورجحه المحلي .

من شرح ابن كيران (ج 1 ، ص 178) .

بنو أسد : 420 .

حيّ من بني خزيمه من العدنانية وهم بطن كبير ذو بطون .

نهاية الأرب للقلقشندي (ص 41) .

الأشعريون : 726 .

هم بنو أشعر بطن من سبأ من القحطانية وذكر أبو عبيدة أن الأشعريين من الأشعر بن أد .

نهاية الأرب (ص 41) .

أصحاب داود :

هم أصحاب داود الظاهري أحد الأئمة المجتهدين ، وتقدّمت ترجمته في (ج 1 ، ص 363) .

أصحاب الزهري : 398 .

تقدّم ذكرهم في (ج 1 ، ص 390) .

أصحاب المعاني : 485 .

يقصد بأصحاب المعاني شراح

الأحاديث .

أصحاب أبي حنيفة أو الحنفيتون : 522 ،

609 ، 618 ، 619 ، 688 ؛ 695 ،

699 .

هم المتقلّدون لمذهب أبي حنيفة وقد ألفت في تراجمهم كتب كثيرة من أهمها الجواهر المضيئة لابن أبي الوفا (- 775) وهو في جزئين .

أصحاب مسلم : 674 ، 698 .

يقصد بهم شيوخه .

الأصوليون أو أهل الأصول : 371 ، 410 ،

433 ، 434 ، 436 ، 561 ، 570 ،

591 ، 602 ، 607 ، 619 ، 622 ،

635 ، 652 ، 659 ، 666 ، 679 ،

695 ، 700 ، 709 ، 769 ، 782 ،

783 .

تقدّم الكلام عليهم في (ج 1 ،

ص 390) .

الأطباء : 690 ، 745 .

هم أهل الطبّ . وقد اعتنى بتراجمهم

ابن أبي أصيبعة (- 668) .

الأفاضل : 778 .

يقصد بهم أهل الفضل .

جمهور الأئمة : 655 ، 662 ، 663 .

أشار بهم إلى الإجماع .

الأنصار : 405 ، 407 ، 408 ، 498 ،

579 ، 627 ، 721 ، 735 ، 736 ،

746 ، 775 .

ن : (ج 1 ، ص 390) .

جماعة الأئمة : 690 .

يقصد بهم الأئمة من المتكلمين مثل

الأشعرية والمعتزلة .

أهل البصرة : 462 .

يقصد بهم نحاة البصرة .

ن : البصريين (ج 1 ، ص 391) .

- البساء -

البغداديون ، بعض البغداديين : 583 ،

622 ، 673 .

يقصد بهم المالكية من علماء بغداد ،

وقد أفاض في تراجمهم القاضي عياض

في المدارك . وكذلك تحدّث عنهم الشيخ

مخلوف في شجرة النور الزكية (ج 1) .

بنو بياضة : 681 .

بطن من الخزرج من الأزد من

القحطانية .

نهاية الأرب (ص 184) .

- التباء -

التابعون : 622 ، 705 .

ن : (ج 1 ، ص 391) .

تيم : 462 .

جاء في شعر طفيل الغنوي . ولعلّه يريد

بني تيم الذين هم بطن من قريش ، ومنهم

أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

نهاية الأرب (ص 190) .

- التباء -

ثقيف : 721 .

بطن من هوازن العدنانية واشتهروا باسم
أبيهم . والثقيف في اللغة الحاذق .

- الجيم -

الجاهلية : 478 ، 479 ، 610 ، 637 ،

657 ، 690 ، 731 ، 777 .

أطلقها المازري بإطلاقين بمعنى أهل

الجاهلية وبمعنى الحال التي كانت عليها

العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله

وشرائع الدين ، والمفاخرة بالأنساب

والكبر والتجبر وغير ذلك .

النهاية (ج 1 ، ص 323) .

أهل الجحفة : 552 .

هم سكّان الجحفة ، وهي قرية كبيرة

على طريق مكة من المدينة وهي ميقات

أهل مصر والشّام .

مراصد الاطلاع (ج 1 ، ص 515) .

جديلة قيس : 487 .

بطن من قيس عيلان من العدنانية ،

وجديلة أمهم .

معجم قبائل العرب (ج 1 ،

ص 173) .

الحجازيون : 639 ، 777 .

هم سكّان الحجاز ، وهو أحد الأقسام

الخمسة بجزيرة العرب .

مراصد الاطلاع (ج 1 ، ص 380) .

- الحاء -

الحمس : 487 ، 529 .

في القاموس والتّاج الحمس لقب قريش

ومن ولدت وكنانة وجديلة قيس ومن تابعهم

في الجاهلية ، وإنّما سمّوا حمسا

لتحمسهم في دينهم أي تشدّدهم أو

للاتّجائهم بالحمساء وهي الكعبة إلخ . . .

التّاج (ج 4 ، ص 432) .

- الخاء -

الخزرج : 648 .

بطن من مُزيقياء من الأزد ، والخزرج هؤلاء هم المراد بالخزرج عند الإطلاق ، وهم أحد قبيلي الأنصار إخوة الأوس .
نهاية الأرب (ص 52) .

الخلفاء - الخليفة : 475 .

الخلفاء مفردة الخليفة وهو أمير المؤمنين القائم بأمر الأمة . وابتدأت الخلافة من عهد أبي بكر رضي الله عنه وألف السيوطي تأليفاً خاصاً بهم وهو تاريخ الخلفاء . طبع سنة 1371 هـ .
الخوارج : 410 ، 411 ، 412 .

تقدمت ترجمتهم في (ج 1 ، ص 392) .

أهل خيبر : 667 ، 670 .

هم اليهود القاطنون بخيبر وهي على ثمانية بُرْد من المدينة من جهة وهي التي غزاها النبي ﷺ وكان بها سبعة حصون لليهود .

مراصد الاطلاع (ج 1 ، ص 494) .

- الراء -

ربيعة : 750 .

بطون كثيرة من العدنانية والقحطانية .
نهاية الأرب (ص 258) .

بنو رافع : 622 .

هم بطن من هَمْدَان من القحطانية كانت فيهم ثروة .

معجم قبائل العرب (ج 2 ، ص 414) .

بَنُو رَحْبَة : 595 .

بطن من حمير وهي رحبة بن زرعة الأصغر بن كعب بن زيد بن سهل . هذا ما

جاء في المعلم ومثله في تاج العروس

(ج 1 ، ص 268) .

الرّوم : 488 ، 596 .

تقدّم الكلام عليهم في (ج 1 ، ص 392) .

- الزاي -

بنو زُبيد : 420 .

بطن من سعد العشيرة من القحطانية ، ويعرف زبيد هؤلاء بزبيد الأكبر وهو زبيد الحجاز ، وهناك زبيد الأصغر .
نهاية الأرب (ص 268) .

بنو زريق : 632 .

بطن من الخزرج من القحطانية ومنهم أبو رافع بن مالك وهو أوّل من أسلم من الأنصار وجماعة غيره من الصحابة رضوان الله عليهم .

نهاية الأرب (ص 271) .

- السين -

السامرة : 705 .

قوم ليسوا من بني إسرائيل وإنما هم قوم سكنوا بلاد الشام وتهودوا وكانوا لا يؤمنون بنبي غير موسى وهارون ولا بكتاب غير التوراة وما عداهم من اليهود يؤمنون بالتوراة وغيرها من الكتب اليهودية .

ن : الملل والنحل والتعليق عليه

(ج 2 ، ص 28) .

السلف أو إجماع السلف : 534 ، 707 .

يقصد بهم أهل العلم من القرون

الأولى .

السودان : 653 .

جيل من النَّاسِ سود البشرة ، واحده والنسبة إليه سوداني .

المعجم الوسيط (ج 1، ص 464).

- الشَّيْن -

الشافعية أو أصحاب الشافعي : 511، 576، 699، 721 .

تقدم التعريف بهم (ج 1، ص 392) .
الشيعة : 707 .

هم الذين شايعوا علياً عليه السلام علي الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصيةً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، والإمامة عندهم هي قضية أصولية رُكِّن من الدين وهم خمس فرق كيسانية وزيدية وإمامية وغلاة وإسماعيلية وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال وبعضهم إلى السنة وبعضهم إلى التشبه .

الملل والنحل (ج 1، ص 234) .

الشيوخ أو بعض الشيوخ : 410، 500، 511، 559، 574، 609، 620، 653، 664، 691، 708، 709، 720، 747، 766 .

تقدم الكلام على ذلك (ج 1، ص 392) .

شيوخ مسلم : 696 .

هم الذين روى عنهم مسلم وتفصيل الكلام عليهم في كتب عديدة أهمها تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد الكناني أبو الفضل (-852) .

- الصَّاد -

الصائبة : 705 .

ذكر الشهرستاني أن الصبوة في مقابلة الحنيفة والصائبة هم الذين مالوا وزاغوا عن الحق ونهج الأنبياء .

الملل والنحل (ج 2، ص 108) .

الصحابية : 398، 411، 444، 463، 473، 474، 478، 479، 498، 532، 570، 602، 607، 622، 623، 634، 636، 669، 672، 694، 707، 721، 773، 792 .

تقدم الكلام عليهم (ج 1، ص 393) .

- الظَّاء -

أهل الظاهر أو أصحاب الظاهر : 435، 436، 473، 479، 655، 684، 758 .

هم فقهاء منسوبون إلى القول بالظاهر من الكتاب والسنة ، وهم أتباع داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بدادود الظاهري (-270) .

الوسيط (ج 2، ص 584) ، والأعلام (ج 3، ص 8) .

- العيسن -

عدي : 462 .

بنو عديّ بطون كثيرة ، وجاء ذكر عديّ في بيت للكفيل الغنوي .
نهاية الأرب (ص 354 ، إلى 358) .
أهل العراق أو فقهاء العراق : 460، 658، 692، 777 .

يقصد بأهل العراق في الفقرة الأولى والثالثة سكّان العراق ويقصد في الفقرة (692) العلماء العراقيين . وتقدمت ترجمة

أهل العراق (ج 1، ص 391) .
العرب : 375، 488، 489، 518، 525، 610، 618، 627، 656، 681 .

وتقدم الكلام على الفرس (ج 1،
ص 393) .

الفقهاء أو فقهاء الأمصار أو أهل الفقه أو
جمهور الفقهاء : 434 ، 422 ، 371 ،
443 ، 445 ، 446 ، 459 ، 471 ،
479 ، 501 ، 506 ، 561 ، 570 ،
573 ، 585 ، 600 ، 601 ، 622 ،
690 ، 706 ، 709 ، 721 ، 760 ،
779 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 393) .
الفلاسفة : 690 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 393) .

- القاف -

قتبان : 598 .

بطن من رعين ورعين بطن من حمير .
القرويون : 573 .

نسبة إلى القيروان ، وهي بفتح القاف
وسكون التحتية وفتح الراء ويعد الواو ألف
ونون وهي في اللغة القافلة . ويقصد
بالقرويين فقهاء القيروان من المالكية وهم
في مقابلة البغداديين .

مراصد الاطلاع (ج 3، ص 1139) .
قريش : 487 ، 520 .

تقدمت ترجمتهم في (ج 1،
ص 567) .

- الكاف -

الكفار أو أهل الكفر : 744 ، 721 ، 705 .
يقصد بهم من هم على غير ملة
الإسلام .

683 ، 690 ، 706 ، 731 ، 745 ،
749 ، 756 ، 792 .

تقدم الكلام عليهم (ج 1،
ص 393) .
العرنيون : 744 .

بطن من أنمار بن أراس من كهلان ،
وفي نهاية الأرب : منهم الرهط الذين
قدموا على رسول الله ﷺ .
نهاية الأرب (ص 361) .
بنو عقيل : 721 .

بطنان بطن من الطالبين من بني هاشم
وبطن من هلباء بن مالك بن سويد بن
زيد .
نهاية الأرب (ص 365) .

العلماء أو جمهور العلماء أو أهل العلم :
371 ، 420 ، 430 ، 436 ، 446 ،
455 ، 464 ، 490 ، 507 ، 537 ،
551 ، 552 ، 573 ، 574 ، 576 ،
590 ، 605 ، 613 ، 622 ، 623 ،
634 ، 637 ، 652 ، 653 ، 655 ،
656 ، 657 ، 658 ، 659 ، 665 ،
669 ، 679 ، 684 ، 690 ، 697 ،
700 ، 705 ، 707 ، 709 ، 712 ،
718 ، 720 ، 749 ، 759 ، 762 ،
769 ، 778 .

أراد المازري بهذه التعبيرات بعض العلماء
قال ذلك ، أو أراده الكثير منهم ، وتقدمت
ترجمة أهل العمل (ج 1، ص 391) .

- الفاء -

فارس : 596 .

يقصد بفارس أهل فارس ، وهي مملكة
فارس التي فتحها الله على المسلمين

كثانة : 487 .

بطن من مضر ، وكثانة هذا كان له من
الولد على عمود النسب النبوي النضر،
وخارجاً عن عمود النسب مالك وملكان
إلخ . . .
نهاية الأرب (ص 408) .

- السلام -

اللغوَيون أو أهل اللغة : 453 ، 523 ،
627 ، 658 ، 665 ، 667 ، 680 ،
685 ، 718 ، 745 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 394) .

- الميم -

المالكية أو أصحابنا أو أصحاب مالك أو عندنا
أو أهل المذهب أو نحن : 382 ، 434 ،
451 ، 457 ، 459 ، 506 ، 511 ،
526 ، 533 ، 535 ، 558 ، 561 ،
573 ، 576 ، 583 ، 585 ، 602 ،
609 ، 612 ، 618 ، 619 ، 620 ،
622 ، 625 ، 635 ، 641 ، 642 ،
643 ، 652 ، 653 ، 655 ، 656 ،
658 ، 659 ، 662 ، 663 ، 664 ،
666 ، 669 ، 673 ، 678 ، 680 ،
681 ، 682 ، 684 ، 692 ، 694 ،
695 ، 697 ، 699 ، 702 ، 709 ،
710 ، 721 ، 736 ، 737 ، 744 ،
747 ، 774 ، 780 ، 786 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 394) .

المتكلمون : 395) .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 569) .

المجوس : 705 .

الشهرستاني أنهم من أصحاب الأصليين
أي النور والظلمة وقد فصل الكلام عليهم
في الملل والنحل (ج 2، ص 54) .
المحدثون أو بعض المحدثين : 685 ،
699 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 395) .

أهل المدينة : 460 ، 649 .

يقصد بأهل المدينة سكانها .

المرتدون : 744 .

هم الماركوفون من الإسلام الخارجون منه
إلى الكفر .

المسلمون : 541 ، 653 ، 656 ، 680 ،

690 ، 697 ، 716 ، 718 ، 744 ،

766 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 395) .

مُضر : 750 .

قبيلة من العدنانية ، وهم بنو
مُضر بن معد بن عدنان . قال في العبر :
وكانت مُضر أهل الكثرة والغلب بالحجاز
من سائر بني عدنان ، وكانت لهم الرئاسة
بمكة والحرم .

نهاية الأرب (ص 422) .

المعتزلة : 387 ، 412 ، 776 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1،
ص 395) .

أهل مكة : انظر : مكة .

الملحدة : 473 .

المفرد الملحد وهو الطاعن في الدين
المائل عنه .

المعجم الوسيط (ج 2، ص 823) .

المنافقون : 718 .

جمع المنافق من يخفي الكفر ويظهر الإيمان .

المعجم الوسيط (ج 2 ، ص 950) .
المنجّمون : 422 .

جمع المنجم من ينظر في النجوم يحسب مواقيتها وسيرها ويستطلع من ذلك أحوال الكون .

المعجم الوسيط (ج 2 ، ص 912) .

- النّون -

النحاة أو أهل النّحو : 545 ، 570 ، 666 .

تقدم الكلام عليهم (ج 1 ، ص 395) .

النصارى أو الكفرة : 655 ، 705 .

تقدم الكلام عليهم في (ج 1 ، ص 395) .

أهل النقل : 535 .

يقصد بهم نقلة الحديث .

- الهاء -

بنو هاشم : 418 .

بطن من قریش من العدنانية ، وهو بنو هاشم بن عبد مناف من عمود النسب النبوي واسم هاشم عمرو وسُمّي هاشماً لهشمه الثريد لقومه .
نهاية الأرب (ص 435) .

هوازن : 613 .

بطن بنو هوازن من خزاعة من بني مزيقياء من الأزد القحطانية وبنو هوازن بطن من قيس غيلان من العدنانية .
نهاية الأرب (ص 442) .

- الياء -

أهل اليمن : 549 ، 652 .

أي سكّان اليمن ، واليمن بالتحريك وسمّيت اليمن لثيامنهم إليها لمّا تفرقت العرب من مكّة . والبحر محيط بارض اليمن من المشرق إلى الجنوب ثمّ راجع إلى الغرب .

مراصد الاطلاع (ج 3 ، ص 1483) .

اليهود أو بنو إسرائيل : 437 ، 591 ، 616 ، 656 ، 683 ، 694 ، 705 ، 737 ، 770 .

تقدم الكلام عليهم (ج 1 ، ص 396) .

اليونانيون : 745 .

مفرده اليونانيّ منسوب إلى اليونان ، وهي بلاد الإغريق قديماً ، تقسّع في الجنوب الشرقي من أوروبا ، وتتألف بلاد اليونان من الجزء الجنوبي شبه جزيرة البلقان والجزر الواقعة في بحر إيجه والبحر الأيوني . الموسوعة العربية الميسرة .

* * *

فهرس البلدان والأماكن

- المراصد (ج 1، ص 283) .
التين : 724 .
التين جبل بالشام .
المراصد (ج 1، ص 288) .
- التاء -
نور : 537 .
جبل بمكة فيه الغار الذي اختفى به
النبي ﷺ .
المراصد (ج 1، ص 302) .
- الجيم -
جبل أحد : 536 ، 537 .
(بضم أوله وثانيه معاً) اسم لجبل ظاهر
المدينة كانت عنده الغزوة المشهورة وهو
جبل أحمر في شمالي المدينة .
المراصد (ج 1، ص 36) .
الجحفة : 552 .
(بالضم ثم السكون) كانت قرية كبيرة
على طريق مكة ، وهي ميقات أهل مصر
والشام (أي والمغرب) بينها وبين البحر
سنة أميال .
المراصد (ج 1 ص 315) .
جمرة العقبة : 500 ، 506 ، 508 .
إحدى الجمرات الثلاث بمنى .
المراصد (ج 1، ص 344) .
- الهمزة -
الأبطح : 509 .
يُضاف إلى مكة وإلى منى لأن مسافته
منهما واحدة وربما كان إلى منى أقرب وهو
المحصَّب .
مراصد الاطلاع (ج 1، ص 17) .
أوطاس : 607 .
واد في ديار هوازن فيه كانت وقعة
حنين .
المراصد (ج 1، ص 132) .
- الباء -
البيت أو البيت العتيق : 484 ، 489 ، 511 ،
517 ، 519 ، 520 ، 521 ، 523 ،
531 .
سمي الله الكعبة البيت الحرام وقال ابن
نبيده وبيت الله تعالى الكعبة وقال في التاج
هو رأي البيت علم بالغلبة فيكون مجازاً .
التاج (ج 1، ص 530) .
البيداء : 463 .
اسم لأرض بين مكة والمدينة .
مراصد الاطلاع (ج 1، ص 239) .
- التاء -
تهامة : 532 .
تساير البحر منها مكة .

- الحاء -

الحجاز : 618، 705، 777 .

(وبالكسر وآخره زاي) هو جبل ممتد يحجز بين غور تهامة ونجد وبلاد العرب على خمسة أقسام: تهامة، والحجاز، ونجد والعروض واليمن .

المراصد (ج 1، ص 380) .

الحجر : 520 .

حجر الكعبة وهي مصطبة محوطة بحائط، وهي ما تركت قريش من الكعبة حين بنوها، والطواف من خارجه، وفيه قبر سارة أم إسماعيل .

المراصد (ج 1، ص 381) .

الحديبية : 511 .

قرية سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ أصحابه عندها وبينها وبين مكة مرحلة .

المراصد (ج 1، ص 386) .

الحرّة : 762 .

الحرّة كل أرض ذات حجارة سود نخرة كأنما أحرقت بالنار وأكثر الحرار حول المدينة .

مراصد الاطلاع (ج 1، ص 394) .

ذو الحليفة : 460، 472 .

الحليفة بالتصغير، وذو الحليفة قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة منها ميقات أهل المدينة .

المراصد (ج 1، ص 420) .

حنين - يوم حنين : 405 .

مكان بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً وهو الذي ذكره الله عز وجل في كتابه ﴿ ويوم حنين ... ﴾ .

المراصد (ج 1، ص 432) .

- الخاء -

خير : 564، 667، 670، 684، 688، 714 .

الموضع المشهور، والخير بلسان اليهود الحصن . وهو الذي غزاه النبي ﷺ على ثمانية برد من المدينة من جهة الشام، وكان بها سبعة حصون لليهود، وحولها مزارع ونخل .

المراصد (ج 1، ص 494) .

- الدال -

دجلة : 680 .

النهر العظيم الذي يشق بغداد .

المراصد (ج 2، ص 515) .

- الزاي -

الزيتون : 724 .

جبل بالشام وهو يلفظ المأكول .

المراصد (ج 2، ص 678) .

- الشين -

الشام : 425، 457 .

يُهمز ولا يُهمز وحدها طولاً من الفرات إلى العريش وعرضاً من جبلي طيء إلى بحر الروم .

المراصد (ج 2، ص 775) .

شراج الحرّة : 782 .

مسيل الماء من الحرّة إلى السهل وهي بالمدينة وهي التي خوصم فيها الزبير إلى النبي ﷺ .

المراصد (ج 2، ص 787) .

الشعب : 509 .

هو الطويل في الجبل، ومراده الذي مخرجه إلى الأبطح بمكة .

- الصَّاد -

الصَّفا : 498 .

المذكور في القرآن مكان مرتفع من جبل أبي قُبَيْس ، بينه وبين المسجد الحرام عرض الوادي الذي هو طريق وسوق ومنه يتندي السعي بينه وبين المروة (وهو الآن ضُمَّ إلى المسجد الحرام) .

المراصد (ج 2، ص 843) .

صَيْقِينَ : 718 .

(بكسر أوّله وثانيه وتشديده) موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من غربيها وبه كانت الوقعة بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما .

المراصد (ج 2، ص 846) .

- العين -

العراق : 460 ، 692 ، 658 ، 665 ، 705 ، 777 .

المشهور هو ما بين حديثة الموصل إلى عبادان طولاً وما بين عذيل القادسية إلى حلوان عرضاً . وهذا حدّه عند الفقهاء .

المراصد (ج 2، ص 926) .

عرفة : 472 ، 487 ، 499 ، 529 .

(بالتحريك) وعرفة واحد وهو الموقف في الحجّ .

المراصد (ج 2، ص 930) .

ذات عرق : 460 .

مهلُ أهل العراق وهو الحدّ بين تهامة ونجد .

المراصد (ج 2، ص 932) .

صَسْقَلَان : 558 .

مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحرين غزّة وجبرين .

المراصد (ج 2، ص 940) .

العقيق : 460 .

هو كلّ مسيل ماء شقّه السيل في الأرض فأنهره وأوسعته وفي ديار العرب أعقّة منها عقيق المدينة فيه عيون ونخل وفي العقيق دور ومنازل وقُرى .

المراصد (ج 2، ص 952) .

عَيْر : 537 .

جبل بالمدينة بلفظ حمار الوحش .

المراصد (ج 2، ص 974) .

- الكاف -

الكديد : 435 .

موضع بالحجاز على اثنين وأربعين ميلاً من مكّة بين عُسْفَان وأَمَج .

المراصد (ج 3، ص 1152) .

كراع الغميم : 435 .

موضع بالحجاز بين مكّة والمدينة أمام عُسْفَان بثمانية أميال .

المراصد (ج 3، ص 1153) .

الكعبة أو بيت الله : 519 ، 520 ، 722 .

ن : البيت العتيق .

- الميم -

المدينة المنورة : 425 ، 535 ، 537 ،

538 ، 542 ، 544 ، 546 ، 547 ،

549 ، 555 ، 556 ، 558 ، 615 ،

626 ، 692 ، 744 ، 745 .

هي مدينة الرسول ﷺ وهي مقدار نصف ميل في حرّة سبخة وبها نخل كثير على مياه الآبار والسواقي ومسجد الرسول ﷺ في وسطها وقبره عليه الصلاة والسلام في زاويته الشرقية في بيت وعليه قبة رصاص ومعه قبر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولا باب له .

المراصد (ج 3، ص 1247) .

وما جاء أنها في مقدار نصف ميل إنما ذلك في عصر مؤلف المراسد أما الآن فهي في اتساع كبير .

المروة : 490 ، 491 ، 498 .

جبل بمكة ينتهي إلى السعي من الصفا .

المراصد (ج 3، ص 1262) .

المزدلفة : 499 ، 501 ، 503 .

مكان نزول الحجاج بين عرفات ومنى وتسمى جمعا لأنه يجمع فيها بين المغرب والعشا ، وبها المشعر الحرام .

المراصد (ج 3، ص 1265) .

مسجد إيليا أو بيت المقدس ، أو الأقصى : 457 ، 557 ، 558 ، 559 .

هو ثالث المساجد التي تُشَدُّ إليها الرِّحال ، وهو بفلسطين وهو الذي في قوله تعالى : ﴿ إلى المسجد الأقصى ﴾ وهو الذي كان إليه الإسراء وبينه وبين المسجد الحرام أربعون ليلة كما أفاده الخطيب الشرييني في تفسيره .

المسجد الحرام أو مسجد مكة : 457 ، 556 ، 558 ، 559 ، 731 .

هو الذي بمكة حول الكعبة زادها الله شرفاً ، وقد كان الناس يبنون دورهم حتى بلغوا قريباً من الكعبة فهدم عمر الدود وعوض أئمانها لأربابها وجعل للمسجد جداراً ثم توالى العناية بالمسجد الحرام طوال السنين .

المراصد (ج 3، ص 1268) .

ولم تنته العناية بتوسيع المسجد الحرام إلى اليوم عمَّره الله بالطائفين والركع السجود .

مسجد قبا : 558 .

هو المسجد المؤسس بقبا وهي مساكن بني عمرو بن عوف من الأنصار وهي على ميلين من المدينة ، ومسجد قبا هو مسجد التقوى .

المراصد (ج 3، ص 1061) .

مسجد النبي ﷺ أو مسجد المدينة : 457 ، 556 ، 557 ، 558 ، 559 .

وهو المسجد النبوي الذي بناه رسول الله ﷺ في السنة الأولى من الهجرة ، وقد كان مردياً لثلاثين يتيمين من بني النجار في حجر معاذ بن عفراء وقد تولَّى بناءه النبي ﷺ بنفسه وأصحابه من المهاجرين والأنصار .

تاريخ الطبري (ج 2، ص 116) .

المشعر الحرام : 503 .

هو مسجد مزدلفة .

مكة - عرش مكة : 464 ، 472 ، 488 ، 504 ، 510 ، 511 ، 532 ، 533 ، 537 ، 556 ، 558 ، 564 ، 594 ، 676 .

بها بيت الله الحرام وهو الكعبة المشرفة قبلة المسلمين ، ومكة في واد بين جبلين مشرفين عليها من نواحيها ، وهي محبطة بالكعبة ، والعرش (بالضم) في أوله وسكون ثانيه وآخره شين) قيل اسم لمكة . وعرش مكة بيوتها .

المراصد (ج 3، ص 1303) ، (ج 2، ص 929) .

منى : 444 ، 464 ، 490 ، 504 ، 508 ، 510 .

في درج الوادي الذي ينزله الحجاج ،

ويرمى فيه الجمار وهي في داخل الحرم
وفيها مساكن تسكن أيام الموسم وتخلو
بقية أيام السنة . ومسجدها مسجد
الخيـف .

المراصد (ج 3 ، ص 1312) .

- النون -

نجد : 532 .

قيل هي نجود كثيرة وهي قسم من
جزيرة العرب .

ن : المراسد (ج 3 ، ص 1358) .

- الياء -

اليمن : 634 .

قسم من جزيرة العرب في جنوبها .

* * *

فهرس الكتب والمصادر

- الأمالى: 414 .
تقدم (ج 1، ص 155) .
تارىخ البخارى: 668 .
للبخارى توارىخ ثلاثة والمقصود هو
التارىخ الكبير والبخارى توفي (-256) .
تقدم (ج 1، ص 142) .
تفسىر أبى عبىد: 665 .
تقدمت ترجمته (ج 1، ص 154) .
تفسىر يحيى: 665 .
هذا التفسىر فى أجزاء عديدة وتوجد منه
أجزاء كثيرة، ويحيى بن سلام هو يحيى بن
سلام بن أبى ثعلبة التيمى البصرى ثم
الإفريقى . أدرك التابعىن (-200) .
معالم الإيمان (ج 1، ص 239 ،
ط 1) .
الجمهرة لابن درىد: 647 .
تقدم (ج 1، ص 153) .
صحىح البخارى: 467 .
تقدم (ج 1، ص 142) .
كتاب الأسد لابن خالويه: 568 .
الحسنى بن أحمد بن خالويه الهمدانى
النحوى إمام اللغة والعربىة (-370) .
كتاب الأفعال: 506 ، 511 ، 516 .
تقدم (ج 1، ص 154) .
كتاب ابن بكىر: 606 .
- يحيى بن يحيى بن بكىر التميمى
الحنظلى النسابورى وكان محدثاً ثقة
(-226) .
المدارك (ج 3، ص 216) .
كتاب أبى داود أو ستن أبى داود: 622 ،
752 ، 768 .
تقدم (ج 1، ص 144) .
كتاب ابن أبى حاتم: 668 .
يقصد به كتاب الجرح والتعديل وهو
كتاب كبرى فى عدة أجزاء وابن أبى حاتم
هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم
محمد الرازى (-327) .
تذكرة الحفاظ (ج 3، ص 829) .
كتاب خير من زىته لعلى بن زىاد: 574 .
أبو الحسن على بن زىاد العبسى ولد
بأطرابلس ثم انتقل إلى تونس فسكنها .
وفضائله أكثر من أن تحصى (-183) .
المدارك (ج 3، ص 80) ومقدمة موطأ
على بن زىاد .
كتاب العلل للدارقطنى: 560 .
والدارقطنى هو أبو الحسن على بن عمر
الدارقطنى (-385) .
كتاب على بن السكن: 398 .
تقدم (ج 1، ص 144) .
كتاب مسلم: 382 ، 493 ، 508 ، 514 ،

520، 522، 537، 564، 576،
592، 605، 614، 652، 653،
665، 667، 681، 698، 699،
701، 707، 745، 762، 786.

تقدم (ج 1، ص 107).

كتاب النصيحة للداودي: 511.

والداودي هو أبو جعفر أحمد بن نصر
الدَّأُوْدِي من أئمة المالكية في المغرب كان
بطرابلس ثم انتقل إلى تلمسان وتوفي بها
(492) وقيل (-440).

الديباج (ج 1، ص 165).

كتاب الهروي وهو كتاب الغريين: 639.
تقدم (ج 1، ص 149).

كتب النحاة: 666.

يقصد بها الكتب المؤلفة في علم النحو
مثل كتاب سيويه وغيره.

المبسوط لعبد الملك: 622.

لعله يقصد عبد الملك بن حبيب أبا
مروان الأندلسي (-238) لكن لم يذكر
مترجموه أن له المبسوط بل كتابه المشهور
الواضحة. وإنما المشهور أن المبسوط
للقاضي إسماعيل (-282).

مختصر المدونة: 460.

المعروف بالتهذيب لأبي سعيد خلف
ابن أبي القاسم الأزدي المعروف
بالبرادعي ويكنى أبا سعيد من كبار
أصحاب ابن أبي زيد واختصاره للمدونة
اتبع فيه طريقة شيخه ابن أبي زيد وله
التمهيد لمسائل المدونة. والشرح
والتمتات لمسائل المدونة واختصار
الواضحة. نحو (-400).

المدونة: 460، 608، 656، 660، 664،
695.

وتُسَمَّى الأم والمختلطة للإمام أبي
سعيد سحنون بن سعيد التَّوْخِي القيرواني
وهذبها سحنون عن ابن القاسم وأشار إلى
ذلك ابن يونس في جامعة وتقدّمت عند
المالكية على سائر الدواوين بعد الموطأ.

وسحنون هو عبد السلام بن سعيد

التَّوْخِي القيرواني (-240).

المدارك (ج 4، ص 45).

مسند ابن أبي شيبة: 510.

ن: ابن أبي شيبة.

المصنّف: 403، 566، 615، 624.

تقدم (ج 1، ص 154).

مصنّف النسائي: 479، 768.

تقدم (ج 1، ص 147).

الموازاة: 656، 708.

لمحمد بن المَواز. وهو محمد بن
إبراهيم بن زياد الاسكندري المعروف بابن
المَواز والمَوازِيَة هي أجل كتاب ألفه
المالكية وأصحه مسائل وقد رَجَّحه
القاسبي على سائر الأمهات (-269).

الديباج (ج 2، ص 166).

الموطأ: 514، 526، 705.

كتاب الموطأ هو عمدة المالكية الأول
وقد اعتنى العلماء بشرحه وانظر فيما يتعلّق
بروايته المدارك. وقد ذكر في كشف
الظنون جملة من شروح الموطأ ومتعلقاتها
وانظر مقدمة القطعة من موطأ علي بن
زياد.

تقدم (ج 1، ص 379).

نسخة السُّجْزِي: 672.

وهو أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم
السُّجْزِي (-444).

الرسالة المستطرفة (ص 30):

* * *

فهرس موضوعات الجزء الثاني

5 - كتاب الزكاة

371	شرح حديث أبي سعيد الخدري في حدّ النُصْب في الأموال النامية	5
372	شرح قوله ﷺ « وأما الورق ... »	7
373	الزكاة في العروض	8
374	شرح حديث ابن عمر في زكاة الفطر	9
375	عموم زكاة الفطر على كل حرّ أو عبد	10
376	شرح حديث «بُطِخَ لَهَا بِقَاعٍ» مع شرح غريب ما ورد في باب إثم مانع الزكاة	11
377	حديث «الخيّل ثلاثة ...»	12
378	ما هو حق الإبل والبقر والغنم ؟	13
379	الكلام على الشجاع الأقرع	13
380	شرح قوله ﷺ «يعين الله ملأى سحاء لا يغيضها شيء»	13
381	معنى قوله ﷺ «وييده الأخرى القبض والبسط»	14
382	بيعه ﷺ للعبد المدبّر	14
383	قوله ﷺ «لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك»	14
384	معنى بخ، ومال رابح	15
385	حديث أمره ﷺ بالتصدق ولو من حليهن وإعطاء المرأة صدقتها للزوج	15
386	معنى «افْتُلِيتَ نفسها» ونفع الصدقة بالمال عن الميت	16
387	حديث «في بضع أحدكم صدقة»	16
388	معنى السلامى	17
389	معنى «تقيء الأرض أفلاذ كبدها»	18
390	تنزيه الباري عن اتصافه بالجوارح	18
391	حديث «من سنّ سنة حسنة»	18
392	معنى «وأشاح»	18
393	معنى «من أنفق زوجين»	18

- 394 إعطاء المرأة ممّا يعطيها زوجها 18
- 395 معنى المسكين 19
- 396 معنى «ليس في وجهه مُزعة لحم» 20
- 397 «المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة» 20
- 398 الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب «خله وما جاءك من هذا المال» الحديث فيه انقطاع سقط منه حبيب بن عبد العزيز بين السائب بن يزيد ، وعبد الله بن السعدي 20
- 399 حديث «قلب الشيخ شاب» يدل على أن الإرادة في القلب 21
- 400 حديث «لو كان لابن آدم واديان من مال» الحديث 21
- 401 قول الراوي «كنا نقرأ سورة نسيها بالمسبّحات فأنسيتها» 21
- 402 حديث «ليس الغنى عن كثرة المال» 21
- 403 الخوف عن المسلمين مما يخرجهم الله لهم من زهرة الدنيا 21
- 404 معنى الرضاء 23
- 405 الحديث الذي يستفاد منه التفرقة بين الأمان والإسلام ، وتمليك الإمام للغنيمة 23
- 406 الحديث الذي يستفاد منه حكم من سب النبي ﷺ 24
- 407 معنى الشعر والدثار 24
- 408 معنى الشَّعب 24
- 409 ضبط حديث «خبت وخسرت إن لم أعدل» 24
- 410 الاختلاف في تكفير الخوارج 24
- 411 في الحديث إشارة إلى تكفير الخوارج 25
- 412 الإشارة في الحديث إلى اختلاف الأمة 25
- 413 الإشارة في الحديث إلى الاختلاف الذي جرى بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما 26
- 414 شرح ما جاء في الحديث من قوله «يخرج من ضئضئ هذا» الحديث 26
- 415 معنى «خُدعة» 27
- 416 معنى «مخدج اليد» 27
- 417 شرح ما جاء في قوله «كأنها طئي شاة» 27
- 418 حديث «أنه ﷺ وجد تمرة في الطريق فقال: لولا أنني أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها» 27
- 419 قوله ﷺ لما قيل له في الشاة إنها صدقة 28
- 420 تصويب ما جاء في مسلم من أن محمية بن جزء من بني أسد إذ المحفوظ أنه من بني زُبَيْد 28
- 421 معنى ما جاء في الحديث من قوله «انتجاء» وقوله «وما تصرّان» وقوله «لا أريم مكانى» 28

6 - كتاب الصيام

- 422 حديث «فإن غمّ عليكم فاقدروا له» 29 .. .
- 423 معنى الأُمّة 30 .. .
- 424 حديث صوموا لرؤيته 30 .. .
- 425 حديث كريب عن ابن عباس في الرؤية 30 - .. .
- 426 ما جاء في نسخة ابن الحذاء «حدثنا ابن نمير» في باب صفة الفجر والصواب «ابن مثنى» كما رواه الجلودي 31 .. .
- 427 معنى قوله ﷺ «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ» 31 .. .
- 428 نهيه ﷺ عن صيام يوم الشك 31 .. .
- 429 تعجيل الفطر 32 .. .
- 430 حديث «إذا أقبل الليل وأدبر النهار» الحديث 32 .. .
- 431 نهيه عن الوصال للرفق والرحمة بالمسلمين 32 .. .
- 432 تقبيل الصائم 33 .. .
- 433 قول أبي هريرة «من أدركه الفجر وهو جنب فلا يصم» يعارضه ما ذكر من حديث عائشة وأُم سلمة 34 .. .
- 434 حديث إيجاب الكفارة عن المجمع في نهار رمضان 35 .. .
- 435 حديث إفتار النبي ﷺ عام الفتح حين بلغ الكَيد 36 .. .
- 436 حديث «ليس البرّ أن تصوموا في السفر» 37 .. .
- 437 حديث صيام عاشوراء 38 .. .
- 438 معنى الشارة 38 .. .
- 439 وهم ابن الحذاء في سند حديث صيام عاشوراء في ابن نمير حيث جعله ابن أبي عمر 38 .. .
- 440 قول ابن عباس «إن يوم عاشوراء هو التاسع» 38 .. .
- 441 قوله ﷺ في يوم عاشوراء «من كان لم يصم فليصم» الحديث 38 .. .
- 442 معنى ما جاء في الحديث «اللعبة من العهن» 39 .. .
- 443 من مات وعليه صيام صام عنه وليّه 39 .. .
- 444 وهم ابن ماهان في قوله «نبیثة الهذليّة» والصواب الهذلي لأن نبیثة رجل وشرح قوله ﷺ أيام التشريق أيام أكل وشرب 39 .. .
- 445 توقف ابن عمر في صيام من أنذر يوم أضحى أو أفطر 39 .. .
- 446 لا تُخصّ ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا يخصّ يوم الجمعة بصيام من بين الأيام 40 .. .
- 447 حديث «إذا دعي أحدكم إلى طعام وهو صائم فليقل إنني صائم» 40 .. .
- 448 قوله ﷺ «فإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إنني صائم» 40 .. .
- 449 حديث «كل عمل ابن آدم له إلا الصيام» الحديث 41 .. .

- 450 قول عائشة رضي الله عنها : « قال لي رسول الله ﷺ : يا عائشة هل عندكم من شيء؟ قالت : فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء. فقال : إني صائم » الحديث 41
- 451 قوله ﷺ « من نسي وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » 42
- 452 قوله « لا صام من صام الأبد » 42
- 453 قوله ﷺ « أصمت من سرر هذا الشهر ؟ » يعني شعبان 43
- 454 معنى قوله « نَفِهَتْ نَفْسُكَ » 43
- 455 قوله ﷺ « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر » 43
- 456 قوله ﷺ « في ليلة القدر « التمسوها في العشر الأواخر من رمضان » الحديث 43
- 457 قوله « كان رسول الله ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان » 44

7 - كتاب الحج

- 458 قوله ﷺ « لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا السراويل » (الحديث) 45
- 459 قوله ﷺ « انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة » 45
- 460 قوله « وَقَتَ لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ » الحديث 46
- 461 هل لهم الحديث 46
- 462 معنى قوله « لَيْتَكَ » 47
- 463 قول ابن عمر : « تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ » وقول ابن عمر « يبدؤكم هذه التي تكذبون فيها » 48
- 464 قول ابن جريج لابن عمر : رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها الخ 48
- 465 معنى الْغَرَزُ 49
- 466 معنى الْحُرْمِ 49
- 467 قوله « أهدي الصعب بن جثامة إلى النبي ﷺ جمار وحش وهو محرم » الخ 49
- 468 في رواية زيد بن الأرقم « أهدي إلى النبي ﷺ عضو من لحم صيد فردّه قال : لا نأكله إنا حرم » 50
- 469 قوله ﷺ « خمس من الدواب كلها فواسق يقتلن في الحرم » الحديث 51
- 470 حديث كعب بن عجرة في حلق الرأس 52
- 471 حديث ضباعة بنت الزبير « حَجَّيْ واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني » 52
- 472 قوله « نَفِسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عَمَيْسَ بِنْتُ الْحَلِيفَةِ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ » 52
- 473 قول عائشة رضي الله عنها : « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بالحج » الحديث 52
- 474 قوله ﷺ « من كان معه هذِي فَلْيُهْلَ بالحج مع العمرة » 54
- 775 ذكر قول عائشة أن النبي ﷺ « أهل بحج » 54
- 476 معنى قوله لصفية « عَفَرَى حَلَقَى » 55

- 477 قول عائشة : «خرجنا مع رسول الله ﷺ نلبي لا نذكر حجاً ولا عمرة» 55
- 478 قوله ﷺ «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي معي حتى أشتريه ثم أحل» 55
- 479 قول جابر «أهللنا أصحاب محمد ﷺ خالصاً بالحج وحده» الحديث 55
- 480 معنى «برأ الذبر وعفا الأثر» 56
- 481 معنى قوله «كلما أتى حَبلاً من الجبال أرخى لها» 56
- 482 قوله «ركب القصواء» 57
- 483 قوله ﷺ «واستحللتهم فزوجهن بكلمة الله» وقوله «أن لا يُوطئن فرشكم أحداً تكرهونه» الحديث 57
- 484 اختلاف ابن عباس وابن الزبير في المتعة 57
- 485 حديث «نَحَر رسول الله ﷺ ثلاثاً وستين بدنة» الحديث 57
- 486 معنى قوله «مثل حصي الخذف» 58
- 487 شرح معنى الخمس 58
- 488 وهم ابن ماهان في باب في الوقوف في جعله ابن أبي شيبة بدل أبي كريب، وشرح قوله «وهو كافر بالعرش» 58
- 489 قول عائشة في البدنة : «فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن» 59
- 490 قوله في حديث أسماء بنت عميس وعائشة «إنهم لما مسحوا الركن حلّوا» 59
- 491 قول معاوية رضي الله عنه «قصرت من رأس النبي ﷺ عند المروة بمشقص» 60
- 492 وهم ابن ماهان في سند حديث إهلال النبي ﷺ حيث جعل بدل سليم ابن حيان سليمان بن حيان 60
- 493 قوله «رَمَلَ رسول الله ﷺ ثلاثة أطواف» 60
- 494 قوله «كانوا لا يُدْعُونَ عنه ولا يُكْرَهُون» 61
- 495 معنى قوله «وَهَتَّتَهُمُ الحُمَى» 61
- 496 قول عمر رضي الله عنه للحجر «رأيت رسول الله ﷺ بك حفيّاً» 61
- 497 ذكر طواف رسول الله ﷺ على راحلته 61
- 498 قول عروة لعائشة رضي الله عنهما : «ما أرى على أحد لم يطف بين الصفا والمروة شيئاً فقالت عائشة . . . » الحديث 61
- 499 قوله ﷺ حين دفع من عرفة : «الصلاة أَمَامَكَ» 62
- 500 قوله : «لم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جَمْرَةَ العقبة» 62
- 501 جمعه ﷺ في المزدلفة بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة ، ولم يذكر أنه أذّن 62
- 502 قول ابن مسعود رضي الله عنه «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها» 62
- الحديث 62
- 503 استأذنت سودة رضي الله عنها النبي ﷺ أن تُفيض من جَمْع بَلِيلٍ فاذن لها 63

- 504 إذن رسول الله ﷺ لَصُعْنِهِ بِالْتَغْلِيْسِ 63
- 505 جاء في تعريف مسلم لأبي عبد الرحيم أنه خالد بن أبي يزيد روى وكيع وحجاج
الأعور كذا في رواية أحمد والكسائي، لكن في نسخة ابن مآهان روى عن وكيع
وحجاج، والصواب الأول. 63
- 506 قوله ﷺ «الاستجمار تَوَ» ، وكذلك السعي والطواف واستظلاله ﷺ 64
- 507 قوله ﷺ : « اللهم ارحم المحلقين » الحديث 64
- 508 حكم تقديم بعض ما يفعله الحاج على بعض في منى من الأفعال وهي، الرمي والنحر
والحلق. 65
- 509 معنى التَّحَصُّبِ 66
- 510 استبدال ابن نمير في سند حديث جابر في باب المبيت بمكة بزهير عند الجلودي 66
- 511 حديث جابر في الاشتراك في الهدى في الإبل والبقر 67
- 512 قول عائشة رضي الله عنها : «لقد رأيتني أقتل القلائد لهدى رسول الله ﷺ من الغنم» 69
- 513 إسقاط ذكر والد عبد الصمد الراوي عن ابن جُحادة في بعض النسخ المروية عن
الجلودي في سند حديث عائشة رضي الله عنها : «كُنَّا نَقْلُدُ الشاة» الحديث في باب
استحباب بعث الهدي إلى الحرم 69
- 514 ذكر مسلم في أثر الحديث المتقدم أن ابن زياد كتب لعائشة والصواب زياد ابن أبي
سفيان 69
- 515 أمره ﷺ بركوب بدنة الهدي 69
- 516 قوله «كيف أصنع بما أُبَدِّعُ عليّ منها ؟ فقال : اذبحها ثم اصبغ نعلها» الحديث 70
- 517 قوله ﷺ «لا ينفرون أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت» 70
- 518 معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما : «إِذَا لَا فَسْلَ فَلَانَةٌ» 70
- 519 دخوله ﷺ البيت ومعه أسامة وبلال وعثمان بن طلحة 71
- 520 قوله ﷺ لعائشة : «لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت الكعبة» الحديث 71
- 521 الاستنابة في الحج 71
- 522 انعقاد حج الصغير 72
- 523 قوله ﷺ : «وقد فرض عليكم الحج فحجوا» 72
- 524 اشتراط وجود المَحْرَم في وجوب حج المرأة 72
- 525 معنى قوله في الحديث «وَأَنْقَنِي» 73
- 526 استدراك الدارقطني على البخاري ومسلم إخراجهما حديث : «لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر» الحديث عن ابن أبي ذئب، وعلى مسلم إخراج إياه عن الليث عن
سعيد عن أبيه 74
- 527 معنى قوله «أعوذ بك من وعاء السفر»، وقوله «أعوذ بك من الحَوْرِ بعد الكَوْرِ» 74
- 528 معنى القُدْفَد 75

75	529	يوم النحر يوم الحج الأكبر
75	530	حديث عائشة رضي الله عنها : « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه » الحديث ..
75	531	قوله ﷺ « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » الحديث .. .
75	532	حديث « لا يُعْضَدُ شَوْكُهُ » الحديث .. .
77	533	قوله ﷺ في مكة : « أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ .. » .. .
77	534	دليل جواز تدوين العلم .. .
77	535	دليل أن المدينة حرم .. .
78	536	معنى قوله « جبل أحد يحبنا ونحبه » .. .
78	537	قوله في حرم المدينة : « ما بين قَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ » .. .
78	538	معنى اللَّابَةِ .. .
78	539	ضبط قوله : « أَوْ أَوْى مُحَدَّثًا » .. .
78	540	قوله ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » .. .
79	541	« ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْمَى بِهَا أَدْنَاهُمْ » .. .
79	542	« لَا تَخْطُ فِيهَا شَجَرَةٌ » .. .
79	543	قوله : « إِنَّ عِيَالَنَا لَخُلُوفٌ » .. .
79	544	قوله : « قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ وَهِيَ وَبِيئَةٌ » .. .
80	545	معنى قوله : « لَنَكَاحٍ » .. .
80	546	معنى قوله : « عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ » .. .
80	547	معنى قوله : « وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا » .. .
80	548	معنى اللَّأَوَاءِ .. .
80	549	معنى قوله : « يَسُونُ » .. .
80	550	معنى : « أَخْفَرُ مُسْلِمًا » .. .
81	551	حديث : « كَانَ يُؤْتَى بِأُولِ الثَّمَرِ » الحديث .. .
81	552	قوله : « حَوْلَ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ » .. .
81	553	قوله : « مَا بَيْنَ مِنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » .. .
81	554	معنى قوله : « لِلْعَوَافِي » .. .
81	555	معنى قوله : « يَذْهَبُ » .. .
81	556	قوله ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ » ثُمَّ قَالَ : « إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .. .
81	557	حديث : « الْمَرْأَةُ الَّتِي نَذَرَتْ أَنْ تَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدَسِ فَقَالَتْ لَهَا مِمْوَنَةُ : اجْلِسِي وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ » .. .
81	558	حديث : « لَا تَشُدُّ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِي هَذَا وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى » .. .
82		

- 559 قول المرأة: «إن شفيت صليت في بيت المقدس»، وقول ميمونة رضي الله عنها لها 83
 560 انتقاد الحفاظ على مسلم في ذكر ابن عباس بين إبراهيم بن عبد الله وميمونة رضي الله
 عنها لأن المحفوظ عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة 83

8 - كتاب النكاح

- 561 حديث: «من استطاع منكم الباءة فليتزوّج» 84
 562 معنى التبتّل 85
 563 معنى قوله: «تَمَعْسُ مَيْثَةٍ» 86
 564 حكم نكاح المتعة 86
 565 سقط من بعض نسخ مسلم ذكر الحسن بن محمد بين عمرو بن دينار وسلمة وجابر
 وسقوط ذلك وهم 87
 566 معنى قوله: «كانها بكرة عيطاء» 87
 567 معنى قوله: «خَلَقَ مَحَّ» 87
 568 معنى قوله: «لَجَلَفَ جَافٌ» 87
 569 معنى قوله: «إنك لرجل تائه» 88
 570 حديث: «نهى ﷺ أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها» وحديث
 «لا تسأل المرأة طلاق زوجها» 88
 571 تصويب ما ذكره مالك من أن عمر بن عبد الله أرسل إلى أبان بن عثمان إنني أردت أن
 أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير لا ما قاله أبو داود من أن مالكا وهم فيه لأن
 بنت شيبه هي ابنة شيبه بن عثمان 90
 572 حديث «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» 90
 573 حديث: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض»
 وحديث: «لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا» 91
 574 النهي عن الشغار 92
 575 حديث: «إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج» 93
 576 حديث: «الأيّم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صُلماتها»
 وحديث «التيب أحق من وليها» الحديث 93
 577 قول عائشة رضي الله عنها: «تزوجني رسول الله ﷺ بنتُ سَنتٍ سنين وبني بي بنتُ
 تسع 96
 578 معنى الأيّم 97
 579 النظر إلى الزوجات 97
 580 معنى عَرَضَ الجبل 98

- 581 حديث « التي جاءت لتهب نفسها للنبي ﷺ فقال رجل : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها » الحديث 98
- 582 قول عبد الرحمن بن عوف تزوجت على وزن نواة من ذهب فقال ﷺ : « أولم ولو بشاة » 99
- 583 قوله : « من لم يجب الدعوة فقد عصى الله » 99
- 584 معنى قوله : « بشاشة العرس » 99
- 585 قوله : « محمد والخميس » الحديث 99
- 586 معنى قوله : « مُرُورِهِمْ » 101
- 587 قوله : « فحاسبوا حيساً » 101
- 588 قوله : « فُجِصَّتْ الأرض أفاحيص وجيء بالأنطاع » 101
- 589 قوله : « فإن كان صائماً فليصل » 101
- 590 قوله ﷺ : « للمرأة التي بت زوجها طلاقها : لا ترجعي إلى رفاعه حتى يلوق عُسيلتك وتلدوقي عسيلته » 101
- 591 ذكر تأويل قول الله تعالى : ﴿ نَسَاؤُكُمْ خِرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ وسبب نزول الآية 102
- 592 قوله : « أردنا أن نستمتع ونعزل » ثم سألنا رسول الله ﷺ عن ذلك 103
- 593 قول الحسن : « والله لكأن هذا زُجر » 104
- 594 جاء في سند حديث جابر بن عبد الله : « عروة بن عياض بن عدي بن الخيار النوفلي » وليس هذا محفوظاً والمحموظ بن عياض بن عمرو القاري 104
- 595 النهي عن وطء الحامل 104
- 596 قوله ﷺ : « لقد هممت أن أنهى عن الغيلة » الحديث 105
- 597 معنى الوَاد 105
- 598 التعريف بحيوة وعياض بن عباس 105

9 - كتاب الرضاع

- 599 التعريف بعلي بن هشام بن البريد 106
- 600 قول عائشة رضي الله عنها : « جاء أفلح أنحوابي القُعَيْس يستأذن علي » الحديث 106
- 601 تحريم الرِّبِيَّة 107
- 602 قوله : « لا تحرم المصبة والمصبتان » وفي بعض طرقه : « الإملاجة والإملاجان » 107
- 603 معنى الإملاجة 108
- 604 قوله الرضاععة من المجاعة 109
- 605 الاختلاف في رضاع الكبير 109
- 606 معنى الغلام الأيفع 110

- 607 هدم السبي للنكاح 110
 608 ما جاء في نسخة ابن الحذاء من ذكر أبي علقمة بين أبي الخليل وأبي سعيد في حديث
 شعبة عن قتادة لا تعرف صحته 111
 609 حديث اختصام سعد بن أبي وقاص وعبد بن زُمعة في غلام الحديث 112
 610 قوله ﷺ : « وللعاهر الحجر » 116
 611 الاختلاف في القول بالقافة 116
 612 العدل بين الزوجات 117
 613 قوله ﷺ : « تُنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها » 118
 614 قوله ﷺ لجابر : « فهلاً بكرا تلاعبها » وقوله : « فأين أنت من العذارى ولعابها » 119
 615 تفسير غريب حديث جابر في استحباب نكاح البكر 119
 616 قوله ﷺ : « لولا بنو إسرائيل ما خُنز اللحم » 120

10 - كتاب الطلاق

- 617 حكم الطلاق في الحيض 121
 618 قوله : « فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » 122
 619 قوله : « فليراجعها » 124
 620 ما جاء في بعض الطرق من قوله : « ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » 125
 621 معنى « استَحَقَّ » 126
 622 قول ابن عباس : « كان الطلاق على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر
 طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت
 لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فأمضاه عليهم » . وذكر طرق أخرى 126
 623 اختلاف الصحابة في قول القائل : « الحلال عليّ حرام » 130
 624 تفسير قوله : « إني أجِد منك ريح مغافير » . وفيه : « جَرَسَتْ نَحْلَةُ العُرْفُط » 130
 625 حكم التخيير والتعليك للزوجة 130
 626 معنى قوله : « فَوَجَّأتُ عُنُقَهَا » 132
 627 معنى قولها : « عليك بِعَيْتِكَ » 132
 628 ضبط لفظ المَشْرَبَة 132
 629 معنى قوله : « فلم أزل أحدثه حتى كَثُرَ » 132
 630 معنى قوله : « فبينما أنا في أَمْرِ التَّمْرِ » 133
 631 معنى قوله : « فإذا هو متكىء على رمال حصير » 133
 632 غلط ابن عيينة في أن عبيد بن حنين مولى ابن عباس وإنما الصواب ما قال مالك من
 أنه مولى آل زيد بن الخطاب 133

- 633 قلب شيبان وأبان بن العطار عن يحيى لاسم أبي عمرو بن حفص الذي طلق فاطمة بنت قيس حيث ذكرا أنه أبو حفص بن عمرو..... 133
- 634 حديث : « فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فأسخطته » . وما جاء في بعض طرقه 133
- 635 حديث : « سبعة لما توفي عنها زوجها فوضعت حملها فأخبرها ﷺ بأنها قد حلت » 136
- 636 قوله ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » 137
- 637 استئذان النبي ﷺ في الكحل المرأة المجدنة فلم يأذن في ذلك 137
- 638 معنى الجفش 138
- 639 معنى قوله في الحديث : « فتفتض به فقلما تفتض بشيء إلا مات » 138
- 640 جاء في رواية الجلودى قوله : « قالت توفي حميم لأم حبيبة في باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وهو الصواب لا ما وقع في نسخة ابن الحذاء توفي حميم لأم سلمة 138
- 641 حديث سهل وعويمر العجلاني في اللعان 139
- 642 ذكر قوله ﷺ بعد أن تلاعنا لعلها أن تجيء به أسود جعداً 141
- 643 من قذف زوجته بشخص بعينه هل يحل له أم لا ؟ 141
- 644 قول سعد : « يا رسول الله الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقنته ؟ » الحديث 141
- 645 معنى قوله : « جعدا حَمَش الساقين » 142
- 646 معنى قوله : « قططا » 142
- 647 معنى قوله : « سَبَطاً قَضِيءَ الْعَيْنِ » 142
- 648 معنى قوله : « اسمعوا إلى ما يقول سيدكم » 143
- 649 معنى قوله : « يحب المذحة » 143
- 650 معنى قوله : « هل فيها من أَوْرَق » 143
- 651 معنى قوله : « لضربته بالسيف غير مُصْفَحٍ » 143

11 - كتاب العتق

- 652 قول ابن عمر عن النبي ﷺ : « من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قُوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وأعتق العبد مع ذكر طريقين آخرين 144
- 653 كثرة فقه حديث بريدة 146
- 654 حديث الأعمش في باب الولاء أخرجه مسلم : « قال حدثنا ابن دينار نا عبيد الله بن موسى نا شيبان نا الأعمش » وفي نسخة : « ابن ماهان عوض شيبان سفيان عن الأعمش » والصواب شيبان 151
- 655 عتق الأقارب إذا مُلِكُوا 152

12 - كتاب البيوع

- 656 النهي عن بيعتين الملامسة والمناذلة 154
- 657 النهي عن بيع الحصاة وبيع جبل الحيلة 159
- 658 النهي عن تلقي الركبان وبيع البعض على بيع بعض الخ، 161
- 659 حكم بيع المشتريات قبل قبضها 165
- 660 بيع الصِّكَاكِ 166
- 661 النهي عن بيع الصبرة بالكيل المسمى 166
- 662 اختلاف الناس في الأخذ بظاهر حديث : « البيعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يفترقا إلا بيع الخيار » 166
- 663 غبن المسترسل في البيع ممنوع 168
- 664 النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه 169
- 665 النهي عن المزانة والمحاقلة 171
- 666 ثمر النخل المؤبرة للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ومال العبد المبتاع للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع 175
- 667 النهي عن المحاقلة والمزانة والمعاومة والمخابرة والثنيا والترخيص في العرايا 177
- 668 جاء في حديث : « جابر عن مسلم حدثنا أبو الوليد المكي عن جابر بن عبد الله » ثم أردف عليه « حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر » وزعم الحاكم أن أبا الوليد اسمه « يسار » وهذا وهم إنما هو سعيد بن ميناء 178
- 669 منع بعضهم كراء الأرض على الإطلاق والذي عليه الجمهور إنما يمنع على التقييد دون الإطلاق 179

13 - كتاب المساقاة

- 670 معاملة النبي ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع 181
- 671 معنى الماذِنَاتِ 182
- 672 حديث جابر في باب المزراعة عن الليث عن الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر أو أم معبد 182
- 673 اختلاف الناس في حكم الثمرة إذا اشترت فأجيحت 182
- 674 تخريج مسلم في باب الجوائح حديثين مقطوعين الأول تحديته عن غير واحد من أصحابه عن إسماعيل بن أبي أويس . وهذا يتصل من طريق البخاري والثاني رواية مسلم عن الليث بن سعد 183

14 - ومن كتاب التفليس

- 675 قوله ﷺ : « من أدرك ماله عند رجل قد أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره » 185
- 676 خرج مسلم في « باب من أدرك ما يباعه عند المشتري » إلخ . قال « حدثنا ابن أبي عمر نا هشام بن سليمان عن ابن جريج » الحديث هكذا في رواية أبي العلاء وفي رواية الجلودي « ابن نُمير » بدل ابن أبي عمر والصواب ابن أبي عمر 186
- 677 خرج مسلم في كتاب التفليس أولاً حديث شعبة عن قتادة ثم عقب بعده حديث : « سعيد بن أبي عروبة عن قتادة » وهو ما جاء في رواية أبي أحمد الجلودي ووقع في رواية ابن ماهان في الاسناد الثاني شعبة مكان سعيد والصواب ما رواه أبو أحمد الجلودي 187
- 678 خرج مسلم في إنظار المعسر والتجاوز عن الموسر حديثاً عن أبي سعيد الأشج وفي عقبه فقال : « عُقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري » وهو وهم . والصواب : عقبه بن عمرو وأبو مسعود الأنصاري وليس لعقبة بن عامر بن رواية 187
- 679 الكلام على الحوالة في ثلاثة فصول 187
- 680 النهي عن بيع فضل الماء وضراب الجمل 189
- 681 النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن 190
- 682 أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب إلا كَلَبَ الصيد أو كلب الغنم أو كلب الماشية 193
- 683 تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام 193

15 - ومن كتاب الصرف

- 684 حديث النبي عن بيع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل والورق بالورق كذلك وتقسيم المازري التابع إلى ثلاثة أوجه 195
- 685 معنى قوله في الحديث « هَاءٌ وَهَاءٌ » 200
- 686 معنى « لَا تُبَيِّفُوا » 200
- 687 جاء في باب أكل الربا في الحديث رقم (105) من صحيح مسلم أن المغيرة سأل إبراهيم فحدثه عن علقمة الحديث في نسخة ابن ماهان والصواب ما عند الجلودي عن مغيرة قال : سأل ثيباك إبراهيم فالسائل شبك لا مغيرة 200
- 688 لا يجوز بيع الذهب إذا كان معه سلعة بالذهب وكذلك الفضة 200
- 689 حديث « فَجَاءَهُ بَتْمَرٌ جَنِيبٌ فَقَالَ : لَا تَفْعَلْ » الحديث تعلق به من لا يجمع الدرائع 201
- 690 قوله ﷺ « إِنْ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ » الحديث 202
- 691 حديث « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » وبيان مذهب مالك أن الشعرير مع القمح صنف واحد 207

16- ومن باب الشروط في البيع

- 692 حكم البيع والشروط 207
 693 إن خيار الناس أحسنهم قضاء 209
 694 جواز الرهن في السفر والحضر 209
 695 ربا النسيئة 209
 696 في حديث السلم : « عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح » في رواية الجلودي وفي نسخة
 أبي العلاء عن ابن علي عن ابن أبي نجيح وهو الصواب 212
 697 حكم الاحتكار 212
 698 أحد الأحاديث المقطوعة في مسلم وهو حديث تحريم الاحتكار في الأقوات وقد رواه
 أبو داود متصلاً 212

17 - كتاب الشفعة

- 699 الشفعة وما تكون فيه 213
 700 حديث الإفراق لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره 215
 701 هل هناك دليل يدل على كون الأرضين سبعاً ؟ 216
 702 في الحديث : « إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع » 216
 703 اختلاف نسخة أبي العلاء في آخر باب الشفعة في قوله « حدثنا يحيى بن آدم »
 والصواب « يحيى بن أبي كثير » 217
 704 ما جاء في رواية أبي العلاء في حديث خالد الحذاء عن سفيان بن عبد الله وهو
 تصحيح والصواب يوسف بن عبد الله 217

18 - كتاب الفرائض

- 705 « لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم » 218
 706 حديث « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر » 219
 707 الكلام على الكلالة 221

19 - كتاب الهبة والوصايا والصدقة والنحل والعمرى

- 708 نهيه ﷺ عن العود في الصدقة 228
 709 اختلاف الناس في حكم إعطاء بعض البنين دون بعض 229
 710 الاختلاف في حكم العمرى : هل هي تملك للمنفعة أم هي تملك للرقبة 230
 711 حكم الوصية 231
 712 جمهور العلماء على أن للمريض أن يوصي بثلث ماله تعلقاً بحديث سعد 231

- 713 ذكر الاختلاف بين نسخة ابن ماهان ونسخة الجلودى في سند حديث ابن عباس « لو
أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع » 232

20 - الحبس

- 714 حكم التحبيس 232
715 لا جناح على من ولي حبسا أن يأكل منه بمعروف أو يطعم صديقاً 233
716 سؤال بعضهم لابن أبي أوفى لماذا لم يوص النبي ﷺ بالخلافة مع أنه أمر بالوصية 233
717 معنى قول عائشة رضي الله عنها : « فلقد أنخنت في حجرى » 234
718 الكلام على قوله ﷺ « اتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً » 234

21 - كتاب النذور والأيمان

- 719 قول النبي ﷺ لسعد بن عباد لما سأله في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه هل
يقضيه عنها 236
720 نهى النبي ﷺ عن النذر قائلاً « إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل » 236
721 الجواب عن أخذ النبي ﷺ الأسير من بني عقيل بجزيرة حلفائه ثقيف 237
722 قوله ﷺ للناذر أن يمشي حتى أصبح يتهدى بين ابنيه إن الله عز وجل غني عن
تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب 239
723 قوله ﷺ : « كفارة النذر كفارة يمين » 240
724 « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم » الحديث 240
725 قوله ﷺ « من حلف منكم فقال في حلفه باللات فليقل لا إله إلا الله » الحديث 240
726 قوله ﷺ في حديث الأشعرين : « ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم » الحديث 241
727 معنى الغر والذروة 241
728 معنى النهب 241
729 حالات كفارة اليمين 241
730 اليمين على نية المستحلف 242
731 قوله « إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقبال له أوفى
بنذرك » 242

22 - كتاب صحبة ملك اليمين

- 732 معنى قوله « مشفوها » 242
733 معنى قوله « مُزْهِدٌ » 243
734 معنى « الرُّكْسُ والشُّطَطُ » 243

735	قوله في الحديث : « إن رجلاً اعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم » الحديث	243
736	حكم بيع العبد المُدْبِر	244

23 - باب القسامة

737	اختلاف الناس في أيمان القسامة	244
738	قوله في الحديث : « إما أن تَدُوا صاحبكم وإما أن تُؤذِنُوا بحرب »	245
739	جاء في سند طريق من حديث مُخَيَّصَة وَخَوَيْصَة في نسخة أبي العلاء سعد بن عبيد والمحفوظ سعيد بن عبيد	246
740	معنى قوله « كَبِير » ومعنى « الْفَرِيضَة »	246
741	معنى شَرِيَّة	246
742	معنى الْجَهْد	246
743	تفسير قوله « فِي عَيْنٍ أَوْ فَقِيرٍ »	246
744	حكم الْمُحَارِبِينَ	246
745	معنى الْحَسَمِ وَالْمُوم	247
746	القصاص من اليهودي الذي قتل جارية	248
747	حكم الذي عض يد صاحبه فانتزع يده من فيه فنزع ثِيْبَتَهُ	248
748	الأصل في أن المعونة على ما لا يحل لا تحل	250
749	قوله ﷺ « إِنْ الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ السَّنَةَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ »	250
750	قوله في الحديث : « وَرَجَبٌ مُضَرٌّ »	251
751	معنى الانكفاء والأملح	251
752	تسليم من أقر بالقتل لولِيِّ الدِّمِ واستحباب طلب العفو	251
753	دية الجنين	252
754	الاختلاف في عقل الابن عن أمه	252
755	معنى يُطْلُ	252
756	قوله ﷺ : « أَسْجَعُ كَسَجْعِ الْعَرَبِ ؟ »	253
757	معنى الإملاص	253

24 - من كتاب السرقة

758	حديث : « لَا تَقْطَعْ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رِبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا مَعَ ذِكْرِ طَرِيقَيْنِ آخَرَيْنِ » ..	254
759	قطع يد المخزومية للسرقة لا لجحد ما تستعيره ..	255

25 - من كتاب الزنا

- 760 جمهور الفقهاء على أنه لا يجمع للزاني الثيب الجلد مع الرجم بل يقتصر على الرجم
761 قول عمر : « الرُّجْمُ إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف 256
762 الاختلاف في المُقَرِّم بالزنا هل يرجم بإقراره مرة واحدة أو لا يرجم حتى يقر أربع
مرات ، والاختلاف في قبول رجوع المقر بالزنا في إقراره. 256
763 معنى قوله «نَيْبٌ كَنْيِبٌ التَّيْسُ» 257
764 معنى سَكَت 257
765 استنكاه ماعز يدل على أن طلاق السُّكْرَان لا يلزمه 257
766 تأخير رجم المرأة إذا كان ولدها لا يقبل غيرها 258
767 حكم الصلاة على من أقيم عليه الحد 258
768 سقوط راو في الحديث رقم 1695 حيث جاء يحيى بن يعلى عن غيلان والصواب
يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان 258
769 قوله : « إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنا بامرأته » الحديث المشهور 258
770 إحصان الكافر هل يعد إحصاناً 259
771 السيد يقيم على عبده الحد ولا يكتفي بالتعبير والتوبيخ 259
772 قول علي رضي الله عنه : « أقيموا على أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ من أحسن منهم ومن لم
يحصن » 259
773 كان النبي ﷺ يضرب في الخمر بالجريد والنعال . وضرب عمر بعده ثمانين 260
774 حديث : « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » 260
775 اختلف في سند حديث قدر أسواط التعزير حيث جاء في رواية ابن ماهان عن أبي بردة
الأنصاري وفي رواية الرازي عن الجلودي عن أبي برزة وهو خطأ 260
776 قوله ﷺ « تباعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً » رد على من يكفر بالذنوب 260
777 قوله ﷺ « العجماء جرحها جُبار والبئر جُبار والمعدن جُبار وفي الركاز الخمس » 261

26 - كتاب القضاء والشهادات

- 778 قوله ﷺ « لَوْ يَعْطَى الناس بدعواهم لادَّعى الناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين
على المدَّعى عليه » 263
779 قضاؤه ﷺ بيمين وشاهد 264
780 حكم الحاكم لا يحل الحرام سواء في الدماء والأموال عند مالك 264
781 قوله ﷺ : لهند بنت غتبة « خلدي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك » فيه
فوائد 265

265	782	« لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان »
266	783	« من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌ »
266	784	« خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسأل »
266	785	قصة سليمان وداود فيها دلالة على استعمال الحكام طرقاً من الحيل المباحة لاستخراج الحقوق

27 - اللقطة

267	786	قوله ﷺ « أعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة » الحديث مع طرقه
270	787	النهي عن لقطة الحجاج
270	788	« من أوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها »
270	789	معنى النثل
270	790	قوله في الضيف « ولا يحل لأحدكم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه » الحديث
270	791	أخذ الضيف حقه الذي ينبغي له
271	792	إحدى معجزاته ﷺ في تكثير الطعام

الفهارس

275	فهرس الآيات القرآنية
278	فهرس الأحاديث النبوية
294	فهرس الأشعار
305	فهرس الأعلام (الرجال)
340	فهرس أعلام النساء
345	فهرس الطوائف والقبائل والأمم
352	فهرس البلدان والأماكن
357	فهرس الكتب والمصادر
359	فهرس موضوعات الجزء الثاني





دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب المصطفى

شارع الصوفاي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113 - 5787 - Beyrouth - Liban

الرقم : 198 - 3000 - 5 - 1992

التنفيذ: سامو برس - بيروت

الطباعة : دار صادر - بيروت

Al - Mu^clim bi Fawā'id Muslim

Al - Māzarī
(453 / 1061 - 536 / 1141)

Commentaire du Ṣaḥīḥ de Muslim b. Hajjāj
(m. 261 / 875)

TOME II

Texte établi et annoté
par
Mohamed - Chedli Nayfar



DAR AL-GHARB AL-ISLAMĪ

Al - Mu^clim bi Fawā'id Muslim

Al - Māzarī
(453 / 1061 - 536 / 1141)

Commentaire du Ṣaḥīḥ de Muslim b. Hajjāj
(m. 261 / 875)

TOME II

Texte établi et annoté
par
Mohamed - Chedli Nayfar



DAR AL-CHARB AL-ISLAMI